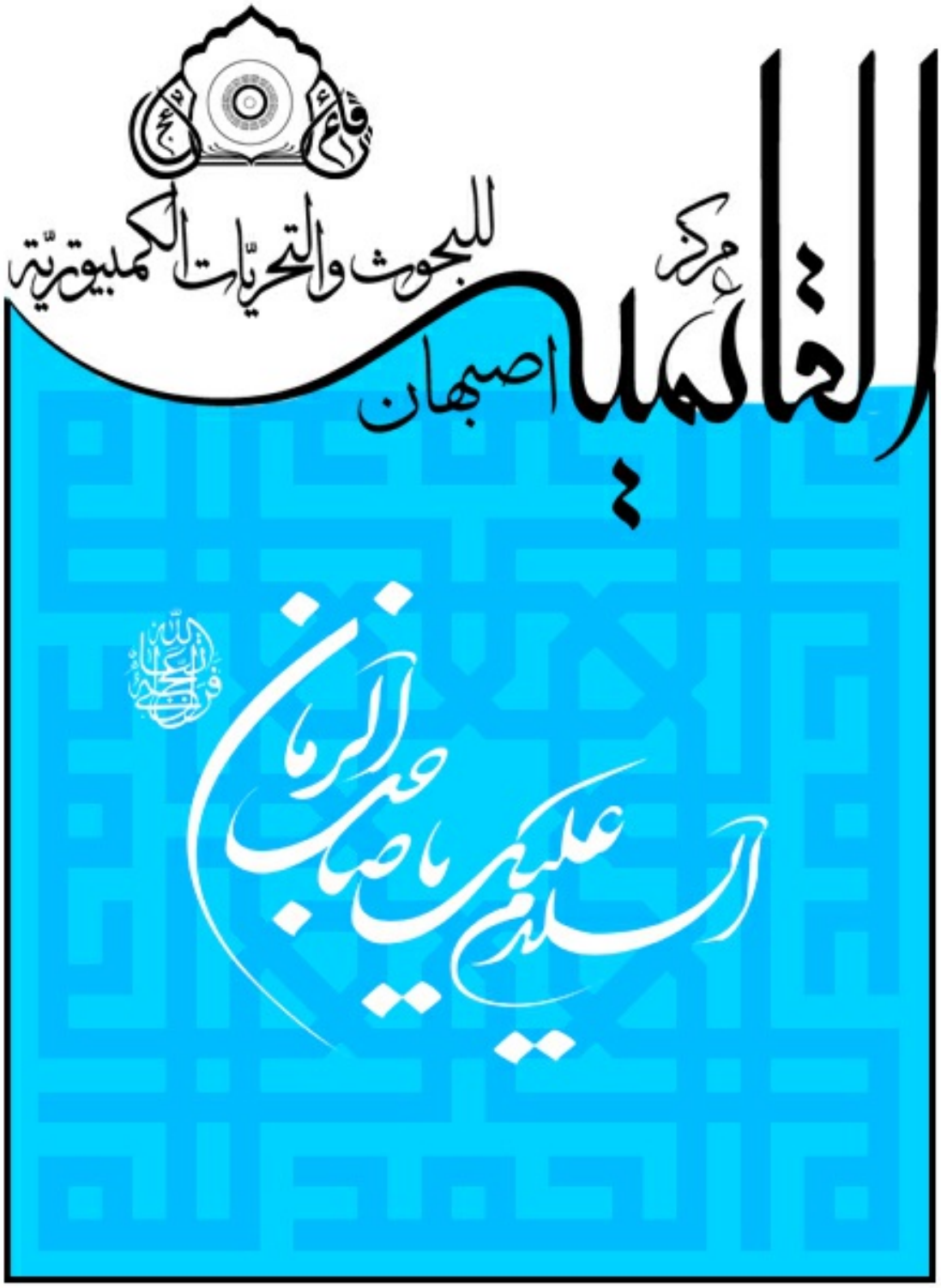

www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.ir

الأشباه والنظائر
في النحو

تأليف
الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي
المتوفى سنة ٩١١ هـ

وفي حواشيه
فريد الشيخ

المجلد ١

بسم الله الرحمن الرحیم

الاشباه و النظائر فى النحو

كاتب:

جلال الدين عبدالرحمن بن ابى بكر سيوطى

نشرت فى الطباعة:

دار الكتب العلمية

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

الفهرس ----- ۵

الاشباه و النظائر فی النحو المجلد ۱ ----- ۱۶

اشاره ----- ۱۶

اشاره ----- ۱۶

المقدمه ----- ۱۸

اشاره ----- ۱۸

حیاته العلمیه ----- ۱۹

مؤلّفاته ----- ۲۱

کتاب الأشباه والنظائر النحویه ----- ۲۱

مقدّمه المؤلف ----- ۲۳

اشاره ----- ۲۳

العربیه أول فنون المؤلف ----- ۲۳

سبب تألیف الکتاب ----- ۲۴

ما اشتمل علیه الکتاب ----- ۲۷

أول من کَتب فی النحو ----- ۲۸

فن القواعد والأصول العامه ----- ۳۰

اشاره ----- ۳۰

حرف الهمزه ----- ۳۱

الإتباع ----- ۳۱

اشاره ----- ۳۱

تنبیه ----- ۳۶

فائده ----- ۳۷

فائده ----- ۳۷

الاتّساع ----- ۳۷

اجتماع الأمثال مكروه ---- ۴۲
إجراء اللازم مجرى غير اللازم وإجراء غير اللازم مجرى اللازم ---- ۴۶
إجراء المتّصل مجرى المنفصل وإجراء المنفصل مجرى المتّصل ---- ۵۲
إجراء الأصلى مجرى الزائد وإجراء الزائد مجرى الأصلى ---- ۵۵
الاختصار ---- ۵۶
اختصار المختصر لا يجوز ---- ۶۰
اشاره ---- ۶۰
فصل من نظائر ذلک وهو عکس القاعده ---- ۷۲
[تنبيه] ---- ۷۳
فصل ما يناظر ما نحن فيه ---- ۷۵
أسبق الأفعال ---- ۷۹
الاستغناء ---- ۷۹
الاسم أصل للفعل والحرف ---- ۸۲
اشاره ---- ۸۲
باب القول فى الاسم والحرف أيهما أسبق فى المرتبه والتقديم ---- ۸۲
الاسم أخفّ من الصفه ---- ۸۳
الاشتقاق ---- ۸۵
الأصل مطابقه المعنى للفظ ---- ۹۲
الأصل أن يكون الأمر كلّه باللّام من حيث كان معنى من المعانى ---- ۹۲
الأصل فى الأفعال التصرّف ---- ۹۲
إصلاح اللفظ ---- ۹۳
الأصول المرفوضه ---- ۹۷
الإضافه تردّ الأشياء إلى أصولها ---- ۹۹
الإضمار أسهل من التضمين ---- ۹۹
الإضمار أحسن من الاشتراک ---- ۹۹
الإضمار خلاف الأصل ---- ۹۹

الإعراب ---- ٩٩
اشاره ---- ٩٩
المبحث الأول : فى حقيقته ---- ٩٩
المبحث الثانى : فى وجه نقله من اللغه إلى اصطلاح النحويين ---- ١٠٢
المبحث الثالث : فى الإعراب والكلام أيهما أسبق ---- ١٠٣
المبحث الرابع : فى أن الإعراب لم دخل فى الكلام؟ ---- ١٠٤
المبحث الخامس : فى أن الإعراب أحركه أم حرف؟ ---- ١٠٦
المبحث السادس : فى الإعراب لِمَ وقع فى آخر الاسم دون أوله وأوسطه ---- ١٠٨
إعطاء الأعيان حكم المصادر وإعطاء المصادر حكم الأعيان ---- ١٠٩
الأفعال نكرات ---- ١١٠
الأفعال كلها مذكّره ---- ١١١
اقتضاء الموضع لفظا : وهو معک إلا أنه ليس بصاحبک ---- ١١٢
الإلغاء ---- ١١٣
الأمثال لا تغيّر ---- ١١٤
الإيجاب ---- ١١٥
حرف الباء ---- ١١٦
باب الشرط مبناه على الإبهام ---- ١١٦
البدل ---- ١١٦
حرف التاء ---- ١١٨
التأليف ---- ١١٨
التابع لا يتقدّم على المتبوع ---- ١١٨
التثنيه تردّ الأشياء إلى أصولها ---- ١١٨
التحريف ---- ١١٩
التركيب ---- ١١٩
التصغير يردّ الأشياء إلى أصولها ---- ١٢٧
التضمين ---- ١٢٧

اشاره ---- ۱۲۷
قاعده : الفرق بين التضمين والتقدير ---- ۱۳۱
قاعده : كل ما تضمن ما ليس له فى الأصل منع شيئا مما له فى الأصل ---- ۱۳۲
قاعده : المتضمن معنى شيء لا يلزم أن يجرى مجراه فى كل شيء ---- ۱۳۲
قاعده : رأى النحاه فى بناء أمس ---- ۱۳۲
التعادل ---- ۱۳۳
تعارض الأصل والغالب ---- ۱۳۴
التعويض ---- ۱۳۵
اشاره ---- ۱۳۵
قاعده : آراء بعض العلماء فى التعويض ---- ۱۵۶
قاعده : لا يجتمع العوض والمعوّض منه ---- ۱۶۰
تنبيه : الجمع بين العوضين ---- ۱۶۸
تنبيه : عدم الجمع بين الإبدال من الحرف والتعويض ---- ۱۶۹
تنبيه : لا بدّ فى التعويض من فائده ---- ۱۶۹
قاعده : العوض لا يحذف التغليب ---- ۱۶۹
التغليب ---- ۱۷۰
التغيير يأنس بالتغيير ---- ۱۷۱
التقاصّ ---- ۱۷۳
تقارض اللفظين ---- ۱۷۳
اشاره ---- ۱۷۳
فائده : تقارض إلّا وغير ---- ۱۷۷
التقدير ---- ۱۷۸
التقديم والتأخير ---- ۱۸۰
تقويه الأضعف وإضعاف الأقوى ---- ۱۸۲
تكثير الحروف يدلّ على تكثير المعنى ---- ۱۸۳
اشاره ---- ۱۸۳

تنبيه : ما خرج عن قاعده تكثير المبنى يدلّ على تكثير المعنى ---- ١٨٤
تلاقى اللغه ---- ١٨٤
التمثيل للصناعه ليس ببناء معتمد ---- ١٨٥
حرف الثاء ---- ١٨٧
الثقل والخفّه ---- ١٨٧
ثبوت الحدث فى اسم الفاعل أقلّ من ثبوته فى الفعل ---- ١٨٧
حرف الجيم ---- ١٨٨
الجمل نكرات ---- ١٨٨
الجوار ---- ١٨٩
حرف الحاء ---- ١٩٦
الحركه ---- ١٩٦
اشاره ---- ١٩٦
الفائده الأول : حدوث الحركه مع الحرف ---- ١٩٦
الفائده الثانيه : الحرف غير مجتمع من الحركات ---- ١٩٩
الفائده الثالثه : كميه الحركات ---- ٢٠٥
الفائده الرابعه : الحركه الإعرابيه أقوى من البنائيه ---- ٢٠٨
الفائده الخامسه : أسماء حركات الإعراب وحركات البناء ---- ٢٠٨
الفائده السادسه : حركات الإعراب والبناء أيهما أصل ---- ٢١٠
الفائده السابعه : أثقل الحركات الضمه ثم الكسره ثم الفتحه ---- ٢١٠
الفائده الثامنه : مطل الحركات ومطل الحروف ---- ٢١٢
التاسعه : إنابه الحركه والحرف ---- ٢١٨
العاشره : هجوم الحركات ---- ٢٢٢
الحاديه عشره : قولهم حرف متحرك ---- ٢٢٧
الثانيه عشره : الحركات هل هى مأخوذه من حروف المدّ ---- ٢٢٧
الثالثه عشره : تمكن النطق بالحرف أقوى من تمكنه بالحركه ---- ٢٢٨
الرابعه عشره : تقدير الحرف ساكنا ---- ٢٢٨

الخامسه عشره : قيام الحركه مقام الحرف ---- ۲۲۸
السادسه عشره : الحركه المنقوله فى الوقف ---- ۲۲۸
السابعه عشره : تسميه المتقدمين للحركات ---- ۲۲۸
فائده : السؤال عن مبادئ اللغات يؤدّى إلى التسلسل ---- ۲۳۰
حكايه الحال من القواعد الشهيره ---- ۲۳۰
الحمل على ما له نظير أولى من الحمل على ما ليس له نظير ---- ۲۳۱
اشاره ---- ۲۳۱
قاعده : تسميه الرجل بما لا نظير له فى الكلام ---- ۲۳۵
حمل الشيء على نظيره ---- ۲۳۵
الحمل على أحسن القبيحين ---- ۲۳۶
حمل الشيء على الشيء من غير الوجه الذى أعطى الأول ذلك الحكم ---- ۲۳۷
الحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقل ---- ۲۳۹
الحمل على المعنى ---- ۲۴۲
ومنه باب واسع لطيف ظريف ---- ۲۴۷
اشاره ---- ۲۴۷
قاعده : البدء بالحمل على اللفظ ---- ۲۵۲
حمل الشيء على نقيضه ---- ۲۵۴
حمل الأصول على الفروع ---- ۲۵۷
حرف الخاء ---- ۲۶۵
خلع الأدله ---- ۲۶۵
حرف الراء ---- ۲۷۱
الرابط ---- ۲۷۱
اشاره ---- ۲۷۱
فائده : الرابط فى مثال مررت برجل حسن الوجه ---- ۲۷۱
قاعده : أصل الحذف للرابط ---- ۲۷۳
الرجوع إلى الأصل أيسر من الانتقال عنه ---- ۲۷۳

رب شیء یکون ضعیفا ثم یحسن للضروره ---- ۲۷۳
ربّ شیء یصحّ تبعا ولا یصحّ استقلالا ---- ۲۷۵
حرف الزای ---- ۲۷۶
الزیاده ---- ۲۷۶
اشاره ---- ۲۷۶
فائده : القول فی (عجبت من لا شیء) ---- ۲۸۱
حرف السین ---- ۲۸۲
سبب الحکم قد یکون سببا لضده علی وجه ---- ۲۸۲
سبک الاسم من الفعل بغیر حرف سابک / فیه نظائر ---- ۲۸۲
حرف الشین ---- ۲۸۳
الشذوذ ---- ۲۸۳
اشاره ---- ۲۸۳
فائده : المراد بالشاذ ---- ۲۸۶
الشیء إذا أشبه الشیء أعطی حکما من أحکامه علی حسب قوه الشبه ---- ۲۸۶
الشیئان إذا تضادّا تضاد الحکم الصادر عنهما ---- ۲۹۴
الشروط المتضاده فی الأبواب المختلفه ---- ۲۹۴
حرف الصاد ---- ۲۹۶
صدر الکلام ---- ۲۹۶
ضابط : ما یعمل فی الاستفهام ---- ۲۹۶
اشاره ---- ۲۹۶
مسأله : القول فی دخول اللام علی خبر إن ---- ۲۹۷
حرف الضاد ---- ۲۹۸
الضروره ---- ۲۹۸
اشاره ---- ۲۹۸
فائده : استعمال الأصل المهجور ---- ۲۹۸
فائده : علّه الضرائر ---- ۲۹۹

قاعده : ما جاز للضروره يتقدر بقدرها ---- ۲۹۹
قاعده : ما لا يؤدّى إلى الضروره أولى مما يؤدى إليها ---- ۲۹۹
الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها ---- ۲۹۹
اشاره ---- ۲۹۹
تنبيه : إضافه أل إلى الضمير ---- ۳۰۲
تنبيه : لا يدخل على المقسم به غير الباء إذا كان مضمرا ---- ۳۰۲
تنبيه : المضمر لا يرد كل شيء إلى أصله ---- ۳۰۳
تنبيه : القول فى بناء أى فى (أيهم أشد) ---- ۳۰۴
مسأله : القول فى عساى وأخواتها ---- ۳۰۴
الضمير أطلب بالإضافه من الظاهر ---- ۳۰۴
حرف الطاء ---- ۳۰۵
الطارئ يزيل حكم الثابت ---- ۳۰۵
طرد الباب ---- ۳۰۶
حرف الظاء ---- ۳۱۰
الظرف والمجرور ---- ۳۱۰
اشاره ---- ۳۱۰
تنبيه : تقدير عامل الظرف والمجرور إذا قدما على اسم إن ---- ۳۱۴
فائده : رأى التميميين فى التلفظ بخبر لا ---- ۳۱۷
حرف العين ---- ۳۱۹
العامل ---- ۳۱۹
اشاره ---- ۳۱۹
فائده : العوامل اللفظيه ---- ۳۲۴
ضابط : ليس فى كلامهم حرف يرفع ولا ينصب ---- ۳۲۶
فائده : المصدر المؤكد لا يعمل ---- ۳۳۰
العارض لا يعتد به ---- ۳۳۴
حرف الغين ---- ۳۳۸

الغالب واللازم يجريان فى العربيه مجرى واحدا ---- ۳۳۸
حرف الفاء ---- ۳۳۹
الفرع أحطّ رتبه من الأصل ---- ۳۳۹
اشاره ---- ۳۳۹
تنبيه : قد يكثر الفرع ويقل الأصل ---- ۳۴۲
الفروع هى المحتاجه إلى العلامات والأصول لا تحتاج إلى علامه ---- ۳۴۲
الفروع قد تكثر وتطرد حتى تصير كالأصول وتشبه الأصول بها ---- ۳۴۳
الفرق ---- ۳۴۳
اشاره ---- ۳۴۳
خاتمه : التنوين نون صحيحه ساكنه ---- ۳۴۶
الفعل لا يثنّى ---- ۳۴۶
الفعل أثقل من الاسم ---- ۳۴۶
اشاره ---- ۳۴۶
فائده : الأمور التى يعبرون بها عن الفعل ---- ۳۴۸
حرف القاف ---- ۳۴۹
القلب ---- ۳۴۹
قد يزاد على الكلام التام فيعود ناقصا ---- ۳۵۱
قد يكون للشيء إعراب إذا كان وحده فإذا اتصل به شيء آخر تغير إعرابه ---- ۳۵۲
قرائن الأحوال قد تغنى عن اللفظ ---- ۳۵۲
حرف الكاف ---- ۳۵۳
كثره الاستعمال اعتمدت فى كثير من أبواب العربيه ---- ۳۵۳
حرف اللام ---- ۳۵۷
اللّبس محذور ---- ۳۵۷
حرف الميم ---- ۳۶۱
ما حذف للتخفيف كان فى حكم المنطوق به ---- ۳۶۱
ما كان كالجزء من متعلقه لا يجوز تقدمه عليه ---- ۳۶۴

كما لا يتقدم بعض حروف الكلمه عليها ---- ٣٦٤
ما يجوز تعدّده وما لا يجوز ---- ٣٦٥
مراجعه الأصول ---- ٣٦٦
اشاره ---- ٣٦٦
المبحث الأول : فيما يراجع من الأصول مما لا يراجع. ---- ٣٦٦
المبحث الثانى : فى مراعاتهم الأصول تاره وإهمالهم إياها أخرى ---- ٣٧٠
المبحث الثالث : فى مراجعه الأصل الأقرب دون الأبعد ---- ٣٧٢
المبحث الرابع : فى مراجعه أصل واستئناف فرع ---- ٣٧٣
مراعاه الصوره ---- ٣٧٤
معنى النفى مبنى على معنى الإيجاب ما لم يحدث أمر من خارج ---- ٣٧٤
حرف النون ---- ٣٧٥
النادر لا حكم له ---- ٣٧٥
نقض الغرض ---- ٣٧٥
النهى والنفى من واد واحد ---- ٣٧٦
النون تشابه حروف المدّ واللّين من سته عشر وجها ---- ٣٧٦
حرف الواو ---- ٣٧٩
الواسطه ---- ٣٧٩
اشاره ---- ٣٧٩
[الباب]الأول : باب المعرب والمبنى ---- ٣٧٩
الباب الثانى : باب المنصرف وغير المنصرف ---- ٣٨١
الباب الثالث : باب العلم ---- ٣٨٢
الباب الرابع : باب الظاهر والمضمر ---- ٣٨٢
الباب الخامس : باب الوقف والوصل ---- ٣٨٣
الباب السادس : باب حروف الجر ---- ٣٨٤
فصل : مراتب المنادى والإشاره ---- ٣٨٤
ورود الشيء مع نظيره مورده مع نقيضه ---- ٣٨٤

ورود الوفاق مع وجوب الخلاف ---- ٣٩١
ورود الشيء على خلاف العاده ---- ٣٩٣
الوصله ---- ٤٠٢
الوصل ---- ٤٠٣
وضع الشيء موضع الشيء أو إقامته مقامه لا يؤخذ بقياس ---- ٤٠٤
وضع الحروف غالبا لتغيير المعنى لا اللفظ ---- ٤٠٤
حرف (لا) ---- ٤٠٥
لا يجتمع أداتان لمعنى واحد ---- ٤٠٥
لا يجتمع ألفان ---- ٤٠٨
لا يجتمع خطابان فى كلام واحد ---- ٤٠٨
لا تنقض مرتبه إلا لأمر حادث ---- ٤٠٩
لا يقع التابع فى موضع لا يقع فيه المتبوع ---- ٤٠٩
حرف الياء ---- ٤١٠
يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الأوائل ---- ٤١٠
فهرس الجزء الأول ---- ٤١٤
تعريف مركز ---- ٤٣٠

الاشباه و النظائر فی النحو المجلد ۱

اشاره

سرشناسه : سیوطی، عبدالرحمن بن ابی بکر، ۸۴۹ - ۹۱۱ق.

عنوان و نام پدیدآور : الاشباه و النظائر فی النحو/ تألیف الإمام جلال الدین عبدالرحمن بن أبی بکر السیوطی؛ وضع حواشیه غرید الشیخ

مشخصات نشر : بیروت : دارالکتب العلمیه ، ۱۴۲۸ق = ۲۰۰۷م = ۱۳۸۵.

مشخصات ظاهری : ۴ جلد

یادداشت : عربی.

یادداشت : کتابنامه.

موضوع : سیوطی، عبدالرحمن بن ابی بکر، ۸۴۹ - ۹۱۱ق.

موضوع : زبان عربی -- نحو

شناسه افزوده : الشیخ، غرید

توضیح : «الأشباه و النظائر فی النحو»، اثر جلال الدین عبدالرحمن بن ابی بکر سیوطی (۹۱۱ ق)، با تصحیح غرید الشیخ، بررسی و بحث پیرامون مباحث نحوی براساس روش معمول در علم فقه می باشد که به زبان عربی و حدودا در نیمه اول قرن دهم هجری نوشته شده است.انگیزه نویسنده از تألیف کتاب، آن بوده که به روش کتب فقه، به بررسی و بحث پیرامون زبان عربی بپردازد.

کتاب حاضر، از جمله مهم ترین آثار و مؤلفات نویسنده بوده که اکثر مباحث نحوی را در خود جای داده است. وی کتاب را مبنی بر هفت فن قرار داده و برای هر فنی، عنوان خاص و خطبه ای برگزیده است؛ به گونه ا ی که هریک، صلاحیت آن را دارد که کتابی مستقل به حساب آید.

در پاورقی ها، علاوه بر ذکر منابع، توضیحاتی توسط مصحح، پیرامون برخی کلمات و عبارات متن داده شده است.

ص: ۱

اشاره

بسم الله الرّحمن الرّحيم

المقدمه

اشاره

عاش الإمام السيوطى فى مصر فى الفتره ما بين منتصف القرن التاسع الهجرى وأوائل القرن العاشر الهجرى (۸۴۹ ه - ۹۱۱ ه م - ۱۵۰۵ م) أى فى أواخر العصر الذى اصطلح المؤرخون على تسميته ب- «عصر المماليك».

هو الإمام جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبى بكر الكمال بن ناصر الدين محمد بن سابق الدين أبى بكر بن فخر الدين عثمان بن ناصر الدين محمد بن سيف الدين خضر بن نجم الدين أبى الصلاح أيوب بن ناصر الدين محمد بن الشيخ همام الدين الهمام الخضيرى الأسيوطى الشافعى (۱).

تحلّى الجلال السيوطى بكريم الأخلاق ، وجميل الصفات ، وعظيم الشمائل ، فقد كان عالما ، عاملا بما وهبه الله من أنواع العلوم والفنون ، توّج ذلك كله تقوى الله تعالى ، والخوف منه ، وحبّ سنه رسول الله صلّى الله عليه وسلّم والعمل على تطبيقها ، وكراهيه البدع والبعد عن أصحابها ، وقد اتّصف بإعراضه عمن آذاه ومسامحته لهم.

ومن صفاته التمسك بالأمر بالمعروف ، والنهى عن المنكر ، وعدم الخوف من لوم لائم ولا قهر سلطان.

ومن فتاواه الجريئه فتواه بهدم منزل معدّ للفساد وغيرها من الفتاوى.

ومن صفاته عدم التردد إلى السلاطين ، وسلوكه فى ذلك طريق السلف الصالح ، وقال مره : «مالى وللسلطان ، إن كان للسلطان عندى حاجه فليأت إلى منزلى».

وقد عرضت عليه المناصب الرفيعه فتركها ولم يلتفت إليها ، وذكر تلميذه الشاذلى أنه كان إذا احتاج إلى شىء من النفقه باع من كتبه وأكل من ثمنها.

۱- حسن المحاضره (۱ / ۳۵۵).

ومن صفاته كثره التأنى فى الأمور ، وحسن الاعتقاد فى الفقراء ، وأهل الصلاح ، والزهد والتعبد وكل من ينسب إلى شىء من خصال الخير.

حياته العلميه

كانت أسرته من أهل العلم والصلاح ، ولها اعتقاد بالأولياء ، ولكن السيوطى نشأ يتيما فقد توفّى والده ولم يتمّ السادسه من عمره. وقد شبّ السيوطى على حفظ القرآن وكان قد ختمه وله دون ثمانى سنين ، وحفظ بعد ذلك (عمده الأحكام) فى الحديث وهو لعبد الغنى المقدسى ، و (منهاج الطالبين) للنووى ، و (الألفيه فى النحو) لابن مالك.

واستمر السيوطى مواظبا على طلب العلم لا- يعرف الكلل أو الملل ، فلازم العلماء ملازمه تامه يشغل وقته كله متنقّلا من حلقه شيخ إلى مجلس عالم.

واستمر السيوطى مواظبا على طلب العلم مما جعل أساتذته يجيزونه بالإفتاء والتدريس وهو فى سن مبكره ، وبتنوع مناهله ، وكثره شيوخه كان نبوغ السيوطى ، فهو قد أخذ الفقه ، والنحو عن جماعه من الشيوخ ، وأخذ الفرائض عن العلّامه فرضى زمانه الشيخ شهاب الدين الشارمساحى. وقد بدأ التأليف فى سنه (٨٦٦ ه) وكان أول شىء ألّفه (شرح الاستعاذه والبسمله).

ولزم فى الحديث والعربيه تقى الدين الشّمنّى أربع سنين وكتب له تقريظا على شرح «ألفيه ابن مالك» وعلى «جمع الجوامع» فى العربيه.

وقد شهد له بالتقدم والنبوغ أكثر من مره.

وقد أخذ جمله من العلوم والفنون ، منها التفسير والأصول والعربيه والمعانى عن العلامه محى الدين الكافيجى إلى غير ذلك من الدروس التى حضرها على كبار العلماء فى ذلك العصر.

يقول : «قد رزقت ، ولله الحمد» ، التبحّر فى سبعه علوم : «التفسير ، والحديث ، والفقه ، والنحو ، والمعانى ، والبيان ، والبديع ، على طريقه العرب والبلغاء لا على طريق المتأخرين من العجم وأهل الفلسفه ، بحيث أن الذى وصلت إليه فى هذه العلوم سوى الفقه لم يصل إليه ، ولا وقف عليه أحد من أشياخى فضلا عمّن دونهم ، وأما

الفقه فلا أقول ذلك فيه بل شيخى فيه أوسع نظرا ، وأطول باعا ، ودون هذه السبعه فى المعرفه أصول الفقه والجدل والتصريف ، ودونها الفرائض والإنشاء والترسّل» (١).

وقد أدلى السيوطى بدلوه فى علم البديع والمحسّنات ، وسابق أهل الفصاحه والبيان فكتب المقامات الأدبيه ، والطبيه وغيرها ، وهى كثيره إذ بلغت بعد التحقيق / مقامه (٢) ، وقد سيطرت الروح العلميه على كثير من مقاماته فهى مملوءه بالنصوص المنقوله والفوائد العلميه ، وكثيرا ما صوّر فى هذه المقامات حاله عصره وما عاناه من خصومه وحسّاده وذلك بأسلوب سهل ، وعباره واضحه بعيدا عن الغموض والتعقيد.

وله إلى جانب ذلك «شعر كثير أكثره متوسّط وجيّده كثير ، وغالبه فى الفوائد العلميه والأحكام الشرعيه» (٣).

وله ديوان شعر اسمه : «حديقه الأريب وطريقه الأديب».

وقد نظم السيوطى فى الأغراض الشعريه المختلفه فله فى المديح والرثاء والمديح النبوى والإخوانيات والأحداث العامه ، غير أن له باع طويل فى نظم العلوم والفنون ، والفوائد العلميه والأحكام الشرعيه.

بعد أن أخذ السيوطى العلم على علماء بلده ، شرع فى الرحله فى طلب العلم كعاده العلماء ، وكانت أولى رحلاته إلى الحجاز لأداء فريضه الحج ، وقد جمع فوائد هذه الرحله وما وقع فيها وما ألّفه أو طالعه أو نظمه وما أخذه عن شيوخ الروايه فى تأليف سمّاه (النحله الركيه فى الرحله المكيه) ، وفى طريقه إلى مكه اختتم مختصره على ألفيه العراقى فى المصطلح. وعند وصوله إلى مكه ألّف كرّاسا سمّاه (النفحه المسكيه والتحفه المكيه).

ولما رجع إلى مصر ابتدأ رحله أخرى إلى دمياط والإسكندريه والفيوم والمحلّه استمرت نحوا من ثلاثه أشهر ، وقد جمع فوائد هذه الرحله فى مؤلّف سمّاه (الاغتباط فى الرحله إلى الإسكندريه ودمياط).

١- التحدث بنعمه الله (ص ٢٠٣).

٢- انظر شرح مقامات السيوطى (ص ١۴٣) سمير الدروبى.

٣- الكواكب السائره (٢ / ٢٢٧).

مؤلّفاته

يعدّ السيوطى فى أغزر كتّاب العربيه قاطبه ، وأصبح مضرب المثل فى كثره التصنيف وبالعقليه الموسوعيه المميزه. وقد بلغت مؤلّفاته نحوا من (٥٣٨) كتابا ذكرها فى فهرس (١) لمؤلّفاته سنه (٩٠٤ ه).

وقد قام الأستاذ أحمد الشرقاوى إقبال بجمع مؤلفات السيوطى فى كتابه (مكتبه الجلال السيوطى) وكذلك نشر الدكتور عبد الإله نبهان فهرسا لمؤلّفات السيوطى وغيرهم.

أهم كتبه

حسن المحاضره - المزهر - تاريخ الخلفاء - الأشباه والنظائر الفقهيه - الأشباه والنظائر النحويه - التحدّث بنعمه الله - المقامات - الردّ على من أخلد إلى الأرض دعواه - الإتقان فى علوم القرآن - الدر المنثور فى التفسير بالمأثور - وترجمان القرآن - أسرار التنزيل - الإكليل فى استنباط التنزيل - تناسق الدرر فى تناسب الآيات والسور. وغيرها كثير.

كتاب الأشباه والنظائر النحويه

والكتاب الذى بين أيدينا من أجلّ كتبه وأكثرها استيعابا للنحو ، وهو ثمره من ثمرات التفاعل الحاصل بين العلوم الدينيه والعلوم العربيه.

ويعدّ هذا الكتاب من مبتكرات السيوطى التى لم يسبق إلى مثله ، وقد بنى كتابه على سبعه فنون ، جعل لكل فنّ عنوانا خاصا وخطبه لأن كلا منها يصلح أن يكون مؤلفا مستقلا.

وقد طبع هذا الكتاب عدّه طبعات بحيدر آباد سنه (١٣١٧ ه) وطبعه ثانيه بها سنه (١٣٦١ ه) ، ثم صدر فى القاهره بتحقيق طه عبد الرؤوف سعيد سنه (١٣٩٥ ه) عن مكتبه الكليات الأزهريه ، ثم أصدره مجمع اللغه العربيه بدمشق بتقديم الدكتور شاكر الفحام وتحقيق أجزائه لمحقّقين مختلفين : ١ - تح عبد الإله

١- طبع بالهند ضمن مجموع تسع رسائل.

نبهان (١٩٨٥). ٢ – تح غازى طليمات (١٩٨٦) ، ٣ – تح إبراهيم العبد الله (١٩٨٦) ، ٤ – تح أحمد مختار الشريف (١٩٨٧).

أما عملنا فى هذا الكتاب وباعتمادنا النسخ المطبوعه مسبقا واعترافنا بفضلها فقد أضفنا فى تخريج الشواهد النحويه التى اعتمدها السيوطى ، وأرجعناها إلى مصادرها النحويه ، وقمنا بكتابه الشطر الثانى من الشعر ووضعناه فى [ ] ، بالإضافه إلى تخريج الآيات القرآنيه والحديث النبوى الشريف من مصادرهما وكذلك الأعلام المهمّ تخريجها .. والله ولىّ التوفيق.

غريد الشيخ

٢٠/٦/٢٠٠٠

بسم الله الرّحمن الرّحيم

وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

مقدّمه المؤلف

اشاره

سبحان الله المنزّه عن الأشباه والنّظائر ، والحمد لله المتفضّل بغفران الكبائر والصغائر ، ولا إله إلا الله وحده لا شريك له العالم بما فى الضمائر ، والله أكبر من أن يضاف إليه سمه حدث أو يحاط بإشاره مشير أو عباره عابر ، ولا حول ولا قوه إلا بالله فى جميع الموارد والمصادر. والصلاه والسّلام على رسوله محمد المنسوب إليه جموع الفضائل والمفاخر ، المذكور فى كتب الله تعالى بأشرف الأسماء والألقاب والنعوت والمآثر ، وعلى آله الطيّبين الأماثل وصحبه النجوم الزواهر.

العربيه أول فنون المؤلف

أما بعد ، فإنّ الفنون العربيه على اختلاف أنواعها هى أول فنونى ، ومبتدأ الأخبار التى كان فى أحاديثها سمرى وشجونى ، طالما أسهرت فى تتبع شواردها عيونى ، وأعملت فيها بدنى إعمال المجدّ ما بين قلبى وبصرى ويدى وظنونى.

ولم أزل من زمن الطلب أعتنى بكتبها قديما وحديثا ، وأسعى فى تحصيل ما دثر منها سعيا حثيثا ، إلى أن وقفت منها على الجمّ الغفير ، وأحطت بغالب الموجود مطالعه وتأمّلا بحيث لم يفتنى منها سوى النّزر اليسير ، وألّفت فيها الكتب المطوّله والمختصره ، وعلّقت التعاليق ما بين أصول وتذكره ، واعتنيت بأخبار أهلها وتراجمهم وإحياء ما دثر من معالمهم وما رووه أو رأوه ، وما تفرّد به الواحد منهم من المذاهب والأقوال ضعّفه الناس أو قوّوه ، وما وقع لهم مع نظرائهم وفى مجالس خلفائهم وأمرائهم ، من مناظرات ومحاورات ، ومجالسات ومذاكرات ، ومدارسات ومسايرات ، وفتاو ومراسلات ، ومعاياه ومطارحات ، وقواعد ومناظيم ، وضوابط وتقاسيم ، وفوائد وفرائد ، وغرائب وشوارد ، حتى اجتمع عندى من ذلك جمل ، ودوّنتها رزما لا أبالغ وأقول : وقر جمل.

وكان مما سوّدت من ذلك كتاب ظريف ، لم أسبق إلى مثله ، وديوان منيف لم

ينسج ناسج على شكله ، ضمّنته القواعد النحويه ذوات الأشباه والنظائر ، وخرّجت عليها الفروع السّائره سير المثل السائر ، وأودعته من الضوابط والاستثناءات جملا عديده ، ونظمت فى سلكه من النوادر الغريبه والألغاز كل فريده ، ولم يكن انتهى المقصود منه لاحتياجه إلى إلحاق ، ولا سوّد بتسطير جميع ما أرصد له من بياض الأوراق ، فحبسته بضع عشره سنه وحرم منه الكاتبون والمطالعون ، ثم قدّر الله أنّى أصبت بفقده - فإنا لله وإنا إليه راجعون. فاستخرت الله تعالى فى إعاده تأليفه ثانيا والعود - إن شاء الله تعالى - أحمد ، وعزمت على تجديده طالبا من الله سبحانه المعونه ؛ فهو أجل من فى المهمات يقصد.

سبب تأليف الكتاب

واعلم أن السبب الحامل لى على تأليف ذلك الكتاب الأول أنى قصدت أن أسلك بالعربيه سبيل الفقه فيما صنفه المتأخّرون فيه وألّفوه من كتب الأشباه والنظائر.

وقد ذكر الإمام بدر الدين الزركشى (١) فى أول قواعده : أن الفقه أنواع :

أحدها : معرفه أحكام الحوادث نصا واستنباطا ، وعليه صنّف الأصحاب تعاليقهم المبسوطه على مختصر المزنى (٢).

الثانى : معرفه الجمع والفرق ، ومن أحسن ما صنّف فيه كتاب الشيخ أبى محمد الجوينىّ (٣).

الثالث : بناء المسائل بعضها على بعض لاجتماعها فى مأخذ واحد ، وأحسن

١- الزّركشىّ : محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشىّ ، أبو عبد الله ، عالم بفقه الشافعيه والأصول ، تركى الأصل ، مصرى المولد والوفاه. له تصانيف عديده منها : «الإجابه لإيراد ما استدركته عائشه على الصحابه» ، و «لقطه العجلان» فى أصول الفقه ، و «البحر المحيط» فى أصول الفقه ، و «إعلام الساجد بأحكام المساجد» وغيرها. (ت ٧٩۴ ه / ١٣٩٢ م). ترجمته فى : شذرات الذهب (۶ / ٣٣۵) ، وكشف الظنون (١٢۵ و ٢٢۶) ، و (s.kcorB ١٠٨.٢) ، والدرر الكامنه (٣ / ٣٩٧).

٢- المزنىّ : إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل ، أبو إبراهيم المزنى : صاحب الإمام الشافعى ، من أهل مصر. من كتبه : «الجامع الكبير» ، و «الجامع الصغير» ، و «المختصر» ، و «الترغيب فى العلم». (ت ٢۶۴ ه / ٨٧٨ م). ترجمته فى : وفيات الأعيان (١ / ٧١) ، والانتقاء (١١٠).

٣- أبو محمد الجوينى : عبد الله بن يوسف بن محمد بن حيّويه الجوينى ، من علماء التفسير واللغه والفقه ، من كتبه : «التفسير» ، و «التبصره والتذكره» ، و «الوسائل فى فروق المسائل» وغيرها. (ت ۴٣٨ ه / ١٠۴٧ م). ترجمته فى : الوفيات (١ / ٢۵٢) ، ومفتاح السعاده (٢ / ١٨۴) ، والسبكى (٣ / ٢٠٨) ، و (I.S.kcorB : ۶۶٧).

شیء فیه کتاب «السلسله» للجوینیّ ، وقد اختصره الشیخ شمس الدین بن القمّاح (۱) وقد یقوی التسلسل فی بناء الشیء علی الشیء ، ولهذا قال الرافعی (۲) مثله ، وهذه سلسله طولها الشیخ.

الرابع : المطارحات وهی مسائل عویصه یقصد بها تنقیح الأذهان.

الخامس : المغالطات.

السادس : الممتحنات.

السابع : الألغاز.

الثامن : الحیل ، وقد صنّف فیه أبو بکر الصّیرفیّ (۳) ، وابن سراقه (۴) ، وأبو حاتم القزوینی (۵) وغیرهم.

التاسع : معرفه الأفراد وهو معرفه ما لکلّ من الأصحاب من الأوجه الغریبه وهذا یعرف من کتب الطبقات.

العاشر : معرفه الضوابط التی تجمع جموعا ، والقواعد التی ترد أکثرها إلیها

۱- ابن القمّاح : محمد بن أحمد بن إبراهیم بن حیدره بن علی بن عقیل المصری ، الشافعی ، أبو عبد الله ، فقیه ، محدّث له مجامیع کثیره مشتمله علی فوائد غزیره منها : «سلسله الواصل». (ت ۷۴۱ ه / ۱۳۴۰ م). ترجمته فی : الدرر الکامنه (۳ / ۳۰۳) ، وکشف الظنون (۲ / ۹۹۶).

۲- الرّافعی : عبد الکریم بن محمد بن عبد الکریم ، أبو القاسم ، القزوینی الرافعی ، فقیه ، من کبار الشافعیه. من کتبه : «التدوین فی ذکر أخبار قزوین» ، «الإیجاز فی أخطار الحجاز» وغیرها. (ت ۶۲۳ ه / ۱۲۲۶ م). ترجمته فی : فوات الوفیات (۲ / ۳) ، ومفتاح السعاده (۱ / ۴۴۳) ، وطبقات الشافعیه (۵ / ۱۱۹).

۳- الصّیرفی : محمد بن عبد الله الصیرفی ، الشافعی ، البغدادی ، أبو بکر ، فقیه ، أصولی ، محدّث. تفقّه علی ابن سریج وسمع الحدیث. من تصانیفه : «شرح رساله الشافعی» ، و «دلائل الأعلام علی أصول الأحکام» وغیرها. (ت ۳۳۰ ه / ۹۴۱ م). ترجمته فی : تاریخ بغداد (۵ / ۴۴۹) ، ووفیات الأعیان (۱ / ۵۸۰) ، وطبقات الشافعیه (۲ / ۱۶۹).

۴- ابن سراقه : محمد بن محمد بن إبراهیم الأنصاری ، الشاطبی المصری ، أبو بکر ، محدّث ، فقیه ، فرضی ، صوفی ، أدیب ، شاعر. من تصانیفه : «إعجاز القرآن» ، و «الحیل الشرعیه» ، و «شرح الکافی فی الفرائض» وغیرها. (ت ۶۶۲ ه / ۱۲۶۴ م). ترجمته فی : حسن المحاضره (۱ / ۲۱۵) ، وشذرات الذهب (۵ / ۳۱۰) ، وهدیه العارفین (۲ / / ۱۲۷).

۵- أبو حاتم القزوینی : محمود بن الحسن بن محمد بن یوسف الطبری القزوینی ، الشافعی ، فقیه ، أصولی. من تصانیفه : «کتاب الحیل فی الفقه» ، و «تجرید التجرید». (ت ۴۱۴ ه / ۱۰۲۳ م) ، ترجمته فی : تهذیب الأسماء واللغات (۲ / ۲۰۷) ، وطبقات الشافعیه (۴ / ۱۲) ، وطبقات الفقهاء (۱۰۹).

أصولا وفروعا ، وهـذا أنفعها وأعمّها وأكملها وأتمّها ، وبه يرتقى الفقيه إلى الاسـتعداد لمراتب الاجتهاد ، وهو أصول الفقه على الحقيقه ، انتهى.

وهذه الأقسام أكثرها اجتمعت فى كتاب (الأشباه والنظائر) للقاضـى تاج الدين السّبكى (۱) ، ولم تجتمع فى كتـاب سواه ، وأما (قواعد الزركشـى) فليس فيه إلّا القواعد مرتبه على حروف المعجم. وكتاب (الأشباه والنظائر) للإمام صدر الدين ابن الوكيل (۲) دونهما بكثير ، وقد قصد السبكى بكتابه تحرير كتاب ابن الوكيل بإشاره والده له فى ذلك كما ذكره فى خطبته.

وأول من فتح هذا الباب سـلطان العلماء شـيخ الإسـلام عزّ الدين بن عبد السّلام (۳) فى (قواعـده الكبرى) و (الصـغرى) ، وألف الإمام جمال الدين الأسنوىّ (۴) كتابا فى الأشـباه والنظائر لكنه مات عنه مسوّده وهو صغير جدا نحو خمس كراريس مرتّب على الأبواب ، وله كتابان فى قسـمين من هـذا النوع وهما : (التمهيـد) فى تخريـج الفروع الفقهيه على القواعد الأصوليه ، و (الكوكب الدرى) فى تخريج الفروع الفقهيه على القواعد النحويه ، وهذان القسمان مما تضمّنه كتاب القاضى تاج الدين

۱- تاج الدين السّبكى : عبد الوهاب بن على بن عبد الكافى بن تمام بن يوسف بن موسى بن تمام الأنصارى الشافعى السبكى ، فقيه ، أصولى ، مؤرّخ ، أديب ، ناظم. من تصانيفه : «طبقات الشافعيه الصـغرى والوسـطى والكبرى» ، و «معيـد النعم ومبيـد النقم» وغيرها. (ت ۷۷۱ ه / ۱۳۷۰ م). ترجمتـه فى : النجـوم الزاهره (۱۱ / ۱۰۸) ، وشـذرات الذهب (۶ / ۲۲۱) ، وهـديه العارفين (۱ / ۶۳۹).

۲- صـدر الـدين بن الوكيـل : محمـد بن عمر بن مكى ، أبو عبـد الله ، صـدر الـدين بن الوكيـل ، شـاعر ، من العلماء بالفقه. من مصـنفاته : «الأشـباه والنظـائر» فى فقه الشافعيه وغيره. (ت ۷۱۶ ه / ۱۳۱۷ م). ترجمته فى : فـوات الوفيـات (۲ / ۲۵۳) ، والنجوم الزاهره : (۹ / ۲۳۳).

۳- عزّ الـدين : عبـد العزيز بن عبـد السّلام ، أبو القـاسم ، فقيه مشـارك فى الأصول والعربيه والتفسـير. من مصـنّفاته : «القواعد الكبرى فى أصول الفقه» ، و «الغـايه فى اختصـار النهـايه فى فروع الفقه الشـافعى» وغيرهـا. (ت ۶۶۰ ه / ۱۲۶۲ م). ترجمتـه فى : تاريخ علماء بغداد (۱۰۴) ، والنجوم الزاهره (۷ / ۲۰۸) ، وشذرات الذهب (۵ / ۳۰۱).

۴- جمال الدين الأسـنوى : عبد الرحيم بن الحسن بن على بن عمر بن على بن إبراهيم الأسـنوى الشافعى ، مؤرّخ ، مفسّر ، فقيه ، وعـالم بـالعربيه والعروض ، من تصانيفه : «التمهيـد فى تنزيل الفروع على الأصول» ، و «شـرح ألفيه ابن مالك فى النحو» وغيرها. (ت ۷۷۲ ه / ۱۳۰۷ م). ترجمته فى : بغيه الوعاه (۳۰۴) ، وشذرات الذهب (۶ / ۲۲۴) ، والنجوم الزاهره (۱۱ / ۱۱۴).

السّبكى. وألّف الإمام سراج الدين بن الملقّن (١) كتاب (الأشباه والنظائر) مرتّبا على الأبواب وهو فوق كتاب الأسنوى ودون ما قبله.

وألّفت (كتاب الأشباه والنظائر) مرتّبا على أسلوب آخر يعرف من مراجعته ، وهذا الكتاب الذى شرعنا فى تجديده فى العربيه يشبه كتاب القاضى تاج الدين الذى فى الفقه فإنه جامع لأكثر الأقسام ، وصدره يشبه كتاب الزركشى من حيث أن قواعده مرتبه على حروف المعجم.

وقد قال الكمال أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنبارى فى كتابه (نزهه الألباء فى طبقات الأدباء) : «علوم الأدب ثمانيه : اللغه ، والنحو ، والتصريف ، والعروض ، والقوافى ، وصنعه الشعر ، وأخبار العرب ، وأنسابهم». قال : «وألحقنا بالعلوم الثمانيه علمين وضعناهما ، علم الجدل فى النحو ، وعلم أصول النحو ، فيعرف به القياس ، وتركيبه ، وأقسامه ، من قياس العلّه وقياس الشبه وقياس الطرد ، إلى غير ذلك على حد أصول الفقه ، فإن بينهما من المناسبه ما لا خفاء به ، لأن النحو معقول من منقول ، كما أن الفقه معقول من منقول» (٢).

وقال الزركشىّ فى أول قواعده : «كان بعض المشايخ يقول : العلوم ثلاثه ، علم نضج وما احترق وهو علم النحو والأصول ، وعلم لا نضج ولا احترق وهو علم البيان والتفسير ، وعلم نضج واحترق وهو علم الفقه والحديث». انتهى.

ما اشتمل عليه الكتاب

وهذا الكتاب بحمد الله مشتمل على سبعه فنون :

الأول : فنّ القواعد والأصول التى تردّ إليها الجزئيات والفروع وهو مرتّب على حروف المعجم ، وهو معظم الكتاب ومهمّه ، وقد اعتنيت فيه بالاستقصاء والتتبع والتّحقيق ، وأشبعت القول فيه ، وأوردت فى ضمن كل قاعده ما لأئمّه العربيه فيها من مقال وتحرير وتنكيت وتهذيب ، واعتراض ، وانتقاد وجواب وإيراد ، وطرّزتها بما عدوّه من المشكلات من إعراب الآيات القرآنيه ، والأحاديث النبويه ، والأبيات الشعريه ،

١- سراج الدين بن الملقّن : عمر بن على بن أحمد بن محمد .. الأنصارى الأندلسى الشافعى ، أبو حفص ، فقيه ، أصولى ، حافظ ، مؤرّخ. من مصنّفاته : «الإشارات إلى ما وقع فى المنهاج النووى من الأسماء والمعانى واللغات فى فروع الفقه الشافعى» ، و «العقد المذهب» وغيرها. (ت ٨٠٤ ه / ١٤٠١ م). ترجمته فى : شذرات الذهب (٧ / ٤٤) ، وحسن المحاضره (١ / ٢٤٩) ، وطبقات الشافعيه (٩٠).

٢- انظر نزهه الألباء (٧٦).

وتراكيب العلماء فى تصانيفهم المرويّه ، وحشوتها بالفوائد ، ونظمت فى سلكها فرائد القلائد.

الثانى : فنّ الضّوابط والاستثناءات والتقسيمات ، وهو مرتّب على الأبواب لاختصاص كلّ ضابط ببابه ، وهذا هو أحد الفروق بين الضابط والقاعده ، لأن القاعده تجمع فروعا من أبواب شتّى ، والضابط يجمع فروع باب واحد. وقد تختصّ القاعده بالباب وذلك إذا كانت أمرا كليا منطبقا على جزئياته ، وهو الذى يعبّرون عنه بقولهم : قاعده الباب كذا ، وهذا أيضا يذكر فى هذا الفنّ لا فى الفنّ الأول ، وقد يدخل فى الفن الأول قليل من هذا الفن ، وكذا من الفنون بعده لاقتضاء الحال ذلك.

الثالث : فنّ بناء المسائل بعضها على بعض ، وقد ألّفت فيه قديما تأليفا لطيفا مسمّى ب- (السلسله) كما سمّى الجوينىّ تأليفه فى الفقه بذلك ، وألّف الزركشىّ كتابا فى الأصول كذلك وسمّاه (سلاسل الذهب).

الرابع : فنّ الجمع والفرق.

الخامس : فنّ الألغاز والأحاجى والمطارحات والممتحنات ، وجمعتها كلها فى فنّ ، لأنها متقاربه ، كما أشار إليه الأسنوىّ فى أول ألغازه.

السادس : فنّ المناظرات والمجالسات والمذاكرات والمراجعات والمحاورات والفتاوى والواقعات والمراسلات والمكاتبات.

السابع : فن الأفراد والغرائب.

وقد أفردت كلّ فنّ بخطبه وتسميه ؛ ليكون كلّ فن من السبعه تأليفا مفردا ، ومجموع السبعه هو كتاب (الأشباه والنظائر) فدونكه مؤلّفا تشدّ إليه الرّحال ، وتتنافس فى تحصيله فحول الرجال ، وإلى الله سبحانه الضراعه أن ييسّر لى فيه نيّه صحيحه ، وأن يمنّ فيه بالتوفيق للإخلاص ، ولا يضيع ما بذلته فيه من تعب الجسد والقريحه ، فهو الذى لا يخيب راجيه ، ولا يردّ داعيه.

أول من كَتب فى النحو

قال أبو القاسم الزجاجى فى (أماليه) : «حدّثنا أبو جعفر محمد بن رستم الطبرى ، قال : حدّثنا أبو حاتم السجستانى ، حدّثنى يعقوب ابن إسحاق الحضرمى ، حدّثنا سعيد بن سالم الباهلىّ ، حدّثنا أبى عن جدّى عن أبى الأسود الدؤلى قال : دخلت على علىّ بن أبى طالب - رضى الله عنه - فرأيته مطرقا متفكّرا ، فقلت : فيم تفكر يا أمير المؤمنين؟ قال : إنى سمعت ببلدكم هذا لحنا فأردت أن أصنع كتابا فى أصول العربيه ، فقلت : إن فعلت هذا أحييتنا وبقيت فينا هذه اللغه ، ثم أتيته بعد ثلاث فألقى إلىّ صحيفه فيها :

- بسم الله الرحمن الرحيم - الكلام كلّه اسم وفعل وحرف ، فالاسم ما أنبأ عن المسمّى ، والفعل ما أنبأ عن حركه المسمّى ، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل.

ثم قال لى : تتبعه وزد فيه ما وقع لك ، واعلم يا أبا الأسود : أن الأشياء ثلاثه : ظاهر ، ومضمر ، وشىء ليس بظاهر ولا مضمر ، وإنما تتفاضل العلماء فى معرفه ما ليس بظاهر ولا مضمر.

قال أبو الأسود : فجمعت منه أشياء وعرضتها عليه ، فكان من ذلك حروف النصب ، فذكرت منها إنّ وأنّ وليت ولعلّ وكأنّ ، ولم أذكر «لكنّ» فقال لى : لم تركتها؟ فقلت : لم أحسبها منها ، فقال : بل هى منها فزدها فيها» (١).

قال ابن عساكر فى (تاريخه) : «كان أبو إسحاق إبراهيم بن عقيل النحوىّ المعروف بابن المكبرىّ يذكر أن عنده تعليقه أبى الأسود الدؤلىّ التى ألقاها عليه الإمام علىّ بن أبى طالب - رضى الله عنه - وكان كثيرا ما يعد بها أصحاب الحديث إلى أن دفعها إلى الفقيه أبى العباس أحمد بن منصور المالكى وكتبها عنه وسمعها منه فى سنه ستّ وستين وأربعمائه ، وإذا به قد ركّب عليها إسنادا لا حقيقه له ، وصورته : قال أبو إسحاق ، إبراهيم بن عقيل : حدّثنى أبو طالب عبيد الله بن أحمد ابن نصر بن يعقوب بالبصره ، حدّثنى يحيى بن أبى بكير الكرمانى ، حدّثنى إسرائيل ، عن محمد بن عبيد الله بن أبى رافع عن أبيه. قال : وحدّثنى محمد بن عبيد الله بن الحسن بن عياش ، عن عمّه عن عبيد الله بن أبى رافع ، أن أبا الأسود الدّؤلىّ دخل على علىّ رضى الله عنه ، وذكر التعليقه ، فلما وقفت على ذلك بيّنت لأبى العباس أحمد بن منصور أن يحيى بن أبى بكير الكرمانى مات سنه ثمان ومائتين ، فجعل إبراهيم بن عقيل هذا بين نفسه وبين يحيى بن أبى بكير رجلا واحدا ، وهذه التى سمّاها (التعليقه) هى فى أول أمالى الزجاجى نحو من عشره أسطر فجعلها إبراهيم قريبا من عشره أوراق» (٢). انتهى.

١- انظر أمالى الزجاجى (٢٣٨).

٢- انظر تاريخ ابن عساكر (٢ / ٣٣۶) ، وتهذيب ابن عساكر (٢ / ٢٣٢) ، بتصرف.

فن القواعد والأصول العامه

اشاره

المصاعد العليّه فى القواعد النحويه

وهـو الفن الأـول من كتـاب الأشـباه والنظـائر ولاـ يحتـاج إلى إفراده بخطبه اكتفـاء بخطبه الكتـاب لقرب العهـد بهـا وهو مسـمّى (بالمصاعد العليّه فى القواعد النحويه).

ص: ۱۵

حرف الهمزه

الإتباع

اشاره

هو أنواع ، فمنه :

- إتباع حركه آخر الكلمه المعربه لحركه أول الكلمه بعدها كقراءه من قرأ الحمدِ لله : بكسر الدال إتباعا لكسره اللام.

- وإتباع حركه أول الكلمه لحركه آخر الكلمه قبلها كقراءه من قرأ الحمدُ لله : بضمّ اللّام إتباعا لحركه الدال.

- وإتباع حركه الحرف الذى قبل آخر الاسم المعرب لحركه الإعراب فى الآخر وذلك فى (امرئ) ، و (ابنم) ، فإنّ الراء والنون يتبعان الهمزه والميم فى حركتهما نحو (إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ) [النساء : ۱۷۶] ، (ما كانَ أَبُوكِ امْرَأَ سَوْءٍ) [مريم : ۲۸] ، (لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْهُمْ) [النور : ۱۱] وكذا ابنم ، ولا ثالث لهما فى إتباع العين اللّام.

- وإتباع حركه الفاء اللّام وذلك فى مرئ وفم خاصه ؛ فإنّ الميم والفاء يتبعان حركه الهمزه والميم فى بعض اللغات فيقال : هذا مرء وفم ، ورأيت مرءا وفما ، ونظرت إلى مرء وفم ، ولا ثالث لهما.

- وإتباع حركه اللّام للفاء فى المضاعف من المضارع المجزوم ، والأمر إذا لم يفكّ الإدغام فيهما فى بعض اللغات ، فيقال : عضّ ، ولم يعضّ بالفتح ؛ وفرّ ولم يفرّ بالكسر ، وردّ ولم يردّ بالضّمّ.

- وإتباع حركه العين للفاء فى الجمع بالألف والتاء حيث وجد شرطه ، كتمره وتمرات بالفتح ، وسدره وسدرات بالكسر ، وغرفه وغرفات بالضم.

- وإتباع حركه اللّام للفاء فى البناء على الضم فى (منذ) ، فإنّ الذال ضمّت إتباعا لحركه الميم ولم يعتدّ بالنون حاجزا ، قال ابن يعيش (۱) : ونظيرها فى ذلك بناء

۱- انظر شرح المفصّل (۳ / ۴۸) بتصرف.

(بله) على الفتح إتباعا لفتحه الباء ، ولم يعتد باللام حاجزا لسكونها ، وقولهم : [الطويل]

١- (١)[ألا ربّ مولود وليس له أب

وذى ولد] لم يلده أبوان

فتح الدال إتباعا لفتحه الياء عند سكون اللام.

- وإتباع حركه الفاء للعين فى لغه من قال فى لـدن : لـد ، قال ابن يعيش : «من قال : لد ، بضمّ الفاء والعين فإنه أتبع الضمّ الضّمّ بعد حذف اللّام» (٢).

- وإتبـاع حركه الميم لحركه الخـاء والتـاء والغين فى قولهم : منخر ومنتن ومغيره. وقال ابن يعيش : «منهم من يقول : منتن بضـمّ التـاء إتباعا لضـمه الميم ، ومنهم من يقول : منتن بكسـر الميم إتباعا لكسـره التاء إذ النون لخفائها وكونها غنّه فى الخيشوم حاجز غير حصين» (٣). وقالوا : كلّ فعل على فعل - بكسـر العين - وعينه حرف حلق يجوز فيه كسـر الفاء إتباعا لكسر العين نحو : نعم وبئس.

- ومنـه : إتبـاع حركـه فـاء كلمـه لحركـه فـاء أخرى لكونهـا قرنت معهـا ، وسـكون عين كلمه لسـكون عين أخرى ، أو حركتها لحركتها كذلك. قال ابن دريد فى (الجمهره) : «تقول : ما سمعت له جرسا ، إذا أفردت ، فإذا قلت : ما سمعت له حسّا ولا جرسا ، كسرت الجيم على الإتباع» (٤).

وقال الفارابى فى (ديوان الأدب) : «يقال : - رجس نجس - فإذا أفردوا قالوا نجس» (٥).

- ومنه : إتباع الكلمه فى التنوين لكلمه أخرى منوّنه صحبتها كقوله تعالى : (وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ) [النمل : ٢٢] ، (إِنَّا أَعْتَدْنا لِلْكافِرِينَ سَلاسِلَ وَأَغْلالاً

١- ١- الشاهد لرجل من أزد السّراه فى الكتاب (٢ / ٢٧٧) ، وشرح التصريح (٢ / ١٨) ، وشرح شواهد الإيضاح (٢٥٧) ، وشرح شواهد الشافيه (٢٢) ، وله أو لعمرو الجنبى فى خزانه الأدب (٢ / ٣٨١) ، والدرر (١ / ١٧٣) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ٣٩٨) ، والمقاصد النحويه (٣ / ٣٥٤) ، وبلا نسبه فى الأشباه والنظائر (١ / ١٩) ، والجنى الدانى (٤٤١) ، والخصائص (٢ / ٣٣٣) ، والدرر (٤ / ١١٩) ، ورصف المبانى (ص ١٨٩) ، وشرح الأشمونى (٢ / ٢٩٨) ، وشرح المفصّل (٤ / ٤٨) ، والمقرّب (١ / ١٩٩) ، ومغنى اللبيب (١ / ١٣٥) ، وهمع الهوامع (١ / ٥٤).

٢- انظر شرح المفصل (٤ / ٩٤) بتصرف.

٣- انظر شرح المفصل (٤ / ٩٥).

٤- انظر الجمهره (٢ / ٧٥).

٥- انظر ديوان الأدب (١ / ١٨٦).

وَسَعِيراً) [الإنسان : ۴] فی قراءه من نوّن الجمیع ، وحدیث - «أنفق بلالا ولا تخش من ذی العرش إقلالا» (۱).

- ومنه : إتباع کلمه لأخری فی فکّ ما استحقّ الإدغام کحدیث - «أیتکنّ صاحبه الجمل الأدبب تنبحها کلاب الحوأب» (۲) - فکّ الأدبب وقیاسه الأدبّ إتباعا للحوأب.

- ومنه : إتباع کلمه فی إبدال الواو فیها همزه لهمزه أخری کحدیث : «ارجعن مأزورات غیر مأجورات» (۳) والأصل موزورات لأنه من الوزر.

وقال أبو علی الفارسی فی (التذکره) : لا یصحّ أن یکون القلب فیه من أجل الإتباع لأن الأول ینبغی أن یجیء علی القیاس ، والإتباع یقع فی الثانی ، وإنما مأزورات علی یأجل ، قال : والغدایا والعشایا ، لا دلاله فیه ، لأن غدایا فی جمع غدوه مثل حرّه وحرائر وکنّه وکنائن.

- ومنه : إتباع کلمه فی إبدال واوها یاء لیاء فی أخری کحدیث : «لا دریت ولا تلیت» (۴) والأصل تلوت لأنه من التلاوه.

- ومنه : إتباع ضمیر المذکّر لضمیر المؤنّث کحدیث : «اللهم ربّ السّماوات السّبع وما أظللن وربّ الأرضین وما أقللن وربّ الشّیاطین وما أضللن» (۵). والأصل

۱- الحدیث فی مجمع الزوائد للهیثمی (۳ / ۱۲۶ و ۱۰ / ۲۴۱) ، وجمع الجوامع للسیوطی (۴۵۸۴) ، والمعجم الکبیر للطبرانی (۱۰ / ۱۹۲) ، وتفسیر ابن کثیر (۷ / ۴۳۹) ، وحلیه الأولیاء (۲ / ۲۸۰).

۲- أخرجه أحمد فی مسنده (۶ / ۹۷) ، وهو فی السلسله الصحیحه للألبانی (۴۷۴) ، والبدایه والنهایه لابن کثیر (۶ / ۲۴۰) ، ودلائل النبوه للبیهقی (۶ / ۴۱۰).

۳- أخرجه ابن ماجه فی سننه (۱ / ۵۰۲) ، والحدیث فی الجامع الصغیر (۱ / ۶۲).

۴- أخرجه البخاری فی صحیحه (۱ / ۳۹۷) (المکتبه العصریه) هکذا : عن النبی صلّی الله علیه وسلّم قال : «العبد إذا وضع فی قبره وتولّی وذهب أصحابه ، حتی إنه لیسمع قرع نعالهم ، أتاه ملکان فأقعداه فیقولان له : ما کنت تقول فی هذا الرجل محمد صلّی الله علیه وسلّم؟ فیقول : أشهد أنه عبد الله ورسوله. فیقال : انظر إلی مقعدک من النار ، أبدلک الله به مقعدا من الجنه. فیراهما جمیعا ، أما الکافر أو المنافق فیقول : لا أدری ، کنت أقول ما یقوله الناس. فیقال : لا دریت ولا تلیت ، ثم یضرب بمطرقه من حدید ضربه بین أذنیه ، فیصیح صیحه یسمعها من یلیه إلا الثّقلین». والحدیث فی إصلاح خطأ المحدّثین للخطابی (۳۳).

۵- الحدیث فی مستدرک الحاکم (۱ / ۴۴۶) ، وتفسیر القرطبی (۸ / ۱۷۵) ، ومشکل الآثار للطحاوی (۲ / ۳۱۲) ، وزاد المسیر لابن حجر (۸ / ۲۹۹) ، والدر المنثور للسیوطی (۴ / ۲۲۴) ، والبدایه والنهایه (۴ / ۱۸۳).

أضلّوا بضمير الذّكور ، لأن الشياطين من مذكّر من يعقل ، وإن أنّث إتباعا لأظللن وأقللن.

وكذا قوله فى حديث المواقيت : «.. هنّ لهن» (١) أصله لهم أى لأهل ذى الحليفه (٢) وما ذكر معها ، وإنما قيل : لهن إتباعا لقوله : هن.

- ومنه : إتباع اليزيد للوليد فى إدخال اللّام عليه وهو علم فى قول الشاعر : [الطويل]

٢- (٣)رأيت الوليد بن اليزيد مباركا

[شديدا بأعباء الخلافه كاهله]

قال ابن جرير : «حسن دخول اللّام فى اليزيد لإتباع الوليد» (٤). وقال ابن يعيش فى (شرح المفصل) (٥) : لمّا كثر إجراء (ابن) صفه على ما قبله من الأعلام إذا كان مضافا إلى علم أو ما يجرى مجرى الأعلام من الكنى والألقاب ، فلما كان ابن لا ينفكّ من أن يكون مضافا إلى أبّ وأمّ وكثر استعماله ، استجازوا فيه من التخفيف ما لم يستجيزوه مع غيره ، فحذفوا ألف الوصل من ابن لأنه لا ينوى فصله مما قبله ، إذ كانت الصفه والموصوف عندهم مضارعه للصله والموصول من وجوه ، وحذفوا تنوين الموصوف أيضا ، كأنهم جعلوا الاسمين اسما واحدا لكثره الاستعمال ، وأتبعوا حركه الاسم الأول حركه الاسم الثانى ، ولذلك شبّهه سيبويه (٦) بامرئ وابنم فى كون حركه الراء تابعه لحركه الهمزه ، وحركه النون فى (ابنم) تابعه لحركه الميم ، فإذا قلت : هذا زيد بن عمرو وهند ابنه عاصم ، فهذا مبتدأ وزيد الخبر وما بعده نعته ، وضمّه زيد ضمّه إتباع لا ضمّه إعراب ، لأنك عقدت الصفه والموصوف وجعلتهما اسما واحدا

١- أخرجه مسلم فى صحيحه (٤ / ٥).

٢- الحليفه : قريه بينها وبين المدينه سته أميال أو سبعه. انظر معجم البلدان (٢ / ٢٩٥).

٣- ٢- الشاهد لابن ميّاده فى ديوانه (١٩٢) ، وخزانه الأدب (٢ / ٢٢٦) ، والدرر (١ / ٨٧) ، وسرّ صناعه الإعراب (٢ / ٤٥١) ، وشرح شواهد الشافيه (ص ١٢) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ١٦٤) ، ولسان العرب (زيد) ، والمقاصد النحويه (١ / ٢١٨) ، ولجرير فى لسان العرب (وسع) ، وليس فى ديوانه ، وبلا نسبه فى أمالى ابن الحاجب (١ / ٣٢٢) ، والإنصاف (١ / ٣١٧) ، وأوضح المسالك (١ / ٧٣) ، وخزانه الأدب (٧ / ٢٤٧) ، وشرح شافيه ابن الحاجب (١ / ٣٦) ، وشرح قطر الندى (ص ٥٣).

٤- انظر تفسير الطبرى (١١ / ٥١١).

٥- انظر شرح المفصل (٢ / ٥).

٦- انظر الكتاب (٤ / ٢٦٢).

وصارت المعامله مع الصفه والموصوف كالصدر له ، ولذلك لا يجوز السكوت على الأول ، وكذلك النصب ، تقول : رأيت زيد بن عمرو ، فتفتح الدال إتباعا لفتحه النون ، وتقول فى الجرّ : مررت بزيد بن عمرو ، فتكسر الدال إتباعا لكسره النون من ابن. وقد ذهب بعضهم إلى أن التنوين إنما سقط لالتقاء الساكنين : سكونه وسكون الباء بعده وهو فاسد ، إنما هو لكثره استعمال ابن.

تنبيه

قال ابن جنّى فى (المحتسب) (١) فى قراءه (الْحَمْدُ لِلَّهِ) [الفاتحه : ١] ، بالإتباع : «هذا اللّفظ كثر فى كلامهم وشاع استعماله ، وهم لما كثر فى استعمالهم أشدّ تغييرا كما جاء عنهم كذلك : لم يك ، ولم أدر ، ولم أبل ، وأيش تقول ، وجايجى ، وسا يسو بحذف همزتيهما ، فلما اطّرد هذا ونحوه لكثره استعماله أتبعوا أحد الصوتين الآخر وشبهوهما بالجزء الواحد فصارت (الحمد لله) كعنق وطنب ، و (الحمد لله) كإبل وإطل ، إلّا أن (الحمد لله) بضمّ الحرفين أسهل من (الحمد لله) بكسرهما من موضعين : أحدهما : أنه إذا كان إتباعا فأقيس الإتباع أن يكون الثانى تابعا للأول ، وذلك أنه جار مجرى السبب والمسبب. وينبغى أن يكون السبب أسبق رتبه من المسبّب ، فتكون ضمّه اللّام تابعه لضمه الدال ، كما تقول : مدّ وشدّ وشمّ وفرّ ، فتتبع الثانى الأول فهذا أقيس من إتباعك الأول للثانى فى نحو : أقتل ، اخرج. والآخر أن ضمّه الدال فى (الحمد لله) إعراب وكسره اللام فى (لله) بناء ، وحركه الإعراب أقوى من حركه البناء ، والأولى أن يغلب الأقوى على الأضعف لا عكسه ، ومثل هذا فى إتباع الإعراب البناء قوله : [الطويل]

٣- (٢)وقال : اضرب السّاقين إمّك هابل

كسر الميم لكسره الهمزه ، انتهى».

وفى (الكشاف) (٣) قرأ أبو جعفر (لِلْمَلائِكَهِ اسْجُدُوا) [البقره : ٣٤] بضمّ التاء للإتباع ولا يجوز استهلاك الحركه الإعرابيه بحركه الإتباع إلّا فى لغه ضعيفه كقولهم (الْحَمْدُ لِلَّهِ) [الفاتحه : ١].

١- انظر المحتسب (١ / ٣٧) ، بتصرّف.

٢ - ٣- الشاهد بلا نسبه فى الكتاب (٤ / ٢٥٩) ، والخصائص (٢ / ١٤٥) ، وشرح شافيه ابن الحاجب (٢ / ٧٩) ، وشرح شواهد الشافيه (١٧٩) ، ولسان العرب (أمم) ، والمحتسب (١ / ٣٨).

٣- انظر الكشاف (١ / ٩٥).

فائده

قال ابن إیاز فی (شرح الفصول) (۱) : «اعلم أنّ العرب قد أکثرت من الإتباع حتی قد صار ذلک کأنه أصل یقاس علیه ، وإذا کانت قد زالت حرکه الدال مع قوّتها للإتباع وذلک ما حکاه الفراء (۲) من (الحمد لله) بکسر الدّال إتباعا لکسره اللام ، وقلبوا أیضا الیاء إلی الواو مع أن القیاس عکس ذلک ، فقالوا : أنا أخوّک یریدون أنا أخیّک ، حکاه سیبویه ، کان الإتباع فی نحو مدّ وشدّ أجوز وأحسن ، إذ لیس فیهما نقل خفیف إلی ثقیل ، وأمّا السّاکن الحاجز فلا یعتد به لضعفه ، انتهی».

فائده

عدّ من الإتباع حرکه الحکایه. قال أبو حیان فی (شرح التسهیل) : اختلف الناس فی الحرکات اللّاحقه اللّائی فی الحکایه ، فقیل : هی حرکات إعراب نشأت عن عوامله ، وقیل لیست للإعراب ، وإنما هی إتباع للفظ المتکلّم علی الحکایه.

وقال أبو الحسن بن عبد الرحمن بن عذره الخضراوی فی کتابه المسمّی ب- (الإعراب عن أسرار الحرکات فی لسان الأعراب) : حرکه المحکیّ فی حال حکایه الرفع ، منهم من یقول : إنّها للإعراب لأنه لا ضروره فی تکلّف تقدیر رفعه مع وجود أخری ، وإنما قیل به فی حاله النصب والجرّ للضروره ، ومنهم من یقول : إنّها لا للبناء ولا للإعراب حملا لحاله الرفع علی حاله النصب والجرّ. قال : وهذا أشبه بمذاهب النحاه وأقیس بمذاهب البصریین ، ألا تراهم ردّوا علی الکوفیین فی اعتقادهم الرفع فی خبر (إنّ) وأخواتها وفی اسم (کان) وأخواتها علی ما کان علیه قبل دخول العامل ، انتهی.

الاتّساع

عقد له ابن السّرّاج بابا فی (الأصول) (۳) فقال : «اعلم أن الاتّساع ضرب من الحذف ، إلّا أن الفرق بینهما أنک لا تقیم المتوسّع فیه مقام المحذوف وتعربه بإعرابه ، وفی الحذف تحذف العامل فیه وتدع ما عمل فیه علی حاله فی الإعراب ،

۱- انظر : المحصول فی شرح الفصول ، مخطوط الظاهریه ورقه (۵۴).

۲- انظر معانی القرآن للفراء (۱ / ۳).

۳- انظر کتاب الأصول (۲ / ۲۶۵).

والاتّساع العامل فيه بحاله ، وإنما تقيم فيه المضاف إليه مقام المضاف ، أو الظرف مقام الاسم ، فالأول : نحو : (وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ) [يوسف : ۸۲] ، والمعنى : أهل القريه (وَلكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ) [البقره : ۱۷۷] ، والثانى : نحو : صيد عليه يومان ، والمعنى : صيد عليه الوحش فى يومين. ولد له ستّون عاما ، والمعنى : ولد له الولد لستين ، (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهارِ) [سبأ : ۳۳] ، نهاره صائم وليله قائم : [الرجز]

۴- (۱)يا سارق اللّيله أهل الدّار

والمعنى : مكر فى اللّيل ، صائم فى النهار ، سارق فى اللّيله ، قال : وهذا الاتّساع فى كلامهم أكثر من أن يحاط به.

قال : وتقول : سرت فرسخين يومين ، إن شئت جعلت نصبهما على الظرفيه وإن شئت جعلت نصبهما على أنهما مفعولان على السّعه ، وعلى ذلك قولك : سير به يومان ، فتقيم (يومين) مقام الفاعل ، وقال فى موضع آخر : إن بابىّ المفعول له ، والمفعول معه نصبا على الاتّساع إذ كان من حقّهما أن لا يفارقهما حرف الجرّ ، ولكنه حذف فيهما ولم يجريا مجرى الظروف فى التصرّف ، وفى الإعراب ، وفى إقامتهما مقام الفاعل ، فدلّ ترك العرب لذلك أنهما بابان وضعا فى غير موضعهما وأنّ ذلك اتّساع منهم فيهما ، لأن المفعولات كلّها تقدّم وتؤخّر وتقام مقام الفاعل وتقع مبتدأ وخبرا» وهذا كلّه كلام ابن السّراج.

وأنا أشبع القول فى هذا الباب لقلّه من عقد له بابا من النحاه فأقول : قال أبو حيان فى (شرح التسهيل) : الاتّساع يكون فى المصدر المتصرّف فينصب مفعولا به على التوسّع والمجاز ، ولو لم يصحّ ذلك لما جاز أن يبنى لفعل ما لم يسمّ فاعله ، حين قلت : ضرب ضرب شديد ؛ لأن بناءه لفعل ما لم يسمّ فاعله فرع عن التوسّع فيه بنصبه نصب المفعول به ، وتقول : الكرم أكرمته زيدا ، وأنا ضارب الضّرب زيدا.

قال فى (البسيط) : وهذا الاتّساع إن كان لفظيا جاز اجتماعه مع المفعول الأصلىّ إن كان له مفعول ، وإن كان معنويا بأن يوضع بدل المفعول به فلا يجتمع معه لأنه كالعوض منه حال التوسع نحو قولك : ضرب الضّرب ، على معنى ضرب الذى وقع به الضّرب ضربا شديدا ، فوضعت بدله مصدره ، وقيل : يجوز الجمع بينهما على

۱- ۴- الشاهد بلا نسبه فى الكتاب (۱ / ۲۳۳) ، وخزانه الأدب (۳ / ۱۰۸ ، و ۴ / ۲۳۳) ، والدرر (۳ / ۹۸) ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى (ص ۶۵۵) ، وشرح المفصّل (۲ / ۴۵) ، والمحتسب (۲ / ۲۹۵) ، وهمع الهوامع (۱ / ۲۰۳).

أن يكون المفعول منصوبا نصب التشبيه بالمفعول به ، وإذا كان الاتّساع معنى فلا يجمع بين المتوسّع فيه والمطلق.

وفى (البسيط) أيضا : المصادر يتوسّع فيها فتكون مفعولا ، كما يتّسع فى الظروف فتكون إذا جرت أخبارا بمنزله الأسماء الجامده ، ولا تجرى صفه بهذا الاعتبار ، وإذا كان بمعنى فاعل جاز أن يكون صفه - قال : وإذا توسّع بها وكانت عامّه على أصلها لم تثنّ ولم تجمع رعيا للمصادر ، أو خاصه نحو : ضرب زيد وسير البريد ، فربما جازت التثنيه والجمع بينهما - انتهى.

وأما الاتّساع فى الظرف ، ففيه مسائل :

- الأولى : أنه يجوز التوسّع فى ظرف الزمان والمكان بشرط كونه متصرفا ، فلا يجوز التوسّع فيما لزم الظرفيه لأن عدم التصرف مناف للتوسّع ؛ إذ يلزم من التوسّع فيه كونه يسند إليه ، ويضاف إليه ، وذلك ممنوع فى عادم التصرف ، وسواء فى المتصرف المشتقّ نحو المشتى والمصيف ، وغيره كاليوم ، والمصدر المنتصب على الظرف كمقدم الحاج وخفوق النجم ، ومنه (لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ) [الأنعام : ۹۴] ، ولا يمنع التوسّع إضافه الظرف إلى المظروف المقطوع عن الإضافه المعوض مما أضيف إليه التنوين نحو : سير عليه حينئذ.

- الثانيه : إذا توسّع فى الظرف جعل مفعولا به مجازا ، ويسوغ حينئذ إضماره غير مقرون بفى نحو : اليوم سرته ، وكان الأصل عند إراده الظرفيه سرت فيه ، لأن الظرف على تقدير (فى) ، والإضمار يوجب الرجوع إلى الأصل.

وقال الخضراوى : الضمائر من الزمان والمكان لم تقع فى شىء من كلام العرب خبرا للمبتدأ منصوبه كما يقع الظرف ، ولم يسمع نحو : يوم الخميس سفرى إيّاه ، إلا أن يقرن (بفى) فدلّ هذا على أن الضمائر لا تنتصب ظروفا ، لأنّ كل ما ينتصب ظرفا يجوز وقوعه خبرا إذا كان مما يصحّ عمل الاستقرار فيه ، قال : ولم أر أحدا نبّه على هذا التنبيه.

- الثالثه : يضاف إلى الظرف - المتوسّع فيه - المصدر على طريق الفاعليه نحو (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهارِ) [سبأ : ۳۳] ، وعلى طريق المفعوليه نحو (تَرَبُّصُ أَرْبَعَهِ أَشْهُرٍ) [البقره : ۲۲۶] والوصف كذلك نحو :

يا سارق اللّيله أهل الدار (۱)

۱- مرّ الشاهد رقم (۴).

ويا مسروق الليله أهل الدار ، ذكرهما سيبويه (١).

قال الفارسى : وإذا أضيف إلى الظرف لم يكن إلّا اسما ، وخرج بالإضافه عن أن يكون ظرفا ، لأن (فى) مقدّره فى الظرف وتقديرها يمنع الإضافه إليه ، كما لا يجوز أن يحال بين المضاف والمضاف إليه بحرف جرّ فى نحو : غلام لزيد.

وقال الخضراوى : هذا غير ظاهر ، لأن المضاف يقدّر باللام ، وبمن ، ومع ذلك لم يمنع من الإضافه ، قال : وقولهم الظرف على تقدير (فى) إنما هو تقدير معنى ، وليس المراد أنها مضمره ولا مضمنه ؛ ولذا لم تقتض البناء.

وقال ابن عصفور : ما قاله الفارسىّ ضعيف عندى ، لأن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بحرف الجرّ ملفوظا به وجد فى باب (لا) والنداء ، فإذا جاز ظاهرا فمقدّرا أولى. قال : نعم ، العلّه الصحيحه أن يقال : إنّ الظرف إذا دخل عليه الخافض خرج عن الظرفيه ؛ ألا ترى أن (وسطا) إذا دخل عليها الخافض صارت اسما بدليل التزامهم فتح سينها ، ووسط المفتوحه السين لا تكون إلا اسما ، والسبب فى خروج الظروف بالخفض عن الظرفيه إلى الاسميه ما ذكره الأخفش فى كتابه (الكبير) من أنهم جعلوا الظرف بمنزله الحرف الذى ليس باسم ولا فعل لشبهه به من حيث كان أكثر الظروف قد أخرج منها الإعراب ، وأكثرها أيضا لا تثنّى ولا تجمع ولا توصف ، قال : فلما كانت كذلك كرهوا أن يدخلوا فيها ما يدخلون فى الأسماء.

- الرابعه : قد يسند إلى المتوسّع فيه فاعلا- نحو : فى يوم عاصف ، (يَوْماً عَبُوساً قَمْطَرِيراً) [الإنسان : ١٠] ونائبا عن الفاعل نحو : ولد له ستّون عاما ؛ وصيد عليه اللّيل والنهار ، ويرفع خبرا نحو : الضرب اليوم. قال بعضهم : ويؤكّد ويستثنى منه ويبدل وإن لم يجز ذلك فى الظرف ، لأنه زياده فى الكلام غير معتمد عليها بخلاف المفعول ، وتوقّف فى إجازته صاحب (البسيط).

- الخامسه : ظاهر كلام ابن مالك جواز التوسّع فى كلّ ظرف متصرّف (٢).

وقال فى (البسيط) : ليس التوسّع مطردا فى كلّ ظروف الأمكنه كما فى الزمان ، بل التوسع فى الأمكنه سماع نحو : نحا نحوك ، وقصد قصدك ، وأقبل قبلك ، ولا يجوز فى (خلف) وأخواتها ، لا تقول : ضربت خلفك ، فتجعله مضروبا ، وكذا لا

١- انظر الكتاب (١ / ٢٣٤).

٢- انظر التسهيل (٩٨).

يتوسّع فيها بجعلها فاعلا كما فى الزمان ، وإنما كان ذلك لأن ظروف الزمان أشدّ تمكّنا من ظروف المكان.

- السادسه : لا يتوسّع فى الظرف ، إذا كان عامله حرفا ، أو اسما جامدا بإجماعهم ، لأن التوسّع فيه تشبيه بالمفعول به ، والحرف والجامد لا يعملان فى المفعول به (١).

وهل يتوسّع فيه مع كان وأخواتها؟ قال أبو حيان (٢) : يبنى على الخلاف فى كان ، أتعمل فى الظرف أم لا؟ فإن قلنا لا تعمل فيه فلا توسع ، وإن قلنا تعمل فيه فالذى يقتضيه النظر أنه لا يجوز الاتّساع معها لأنه يكثر المجاز فيها ، لأنها إنما رفعت المبتدأ ونصبت الخبر تشبيها بالفعل المتعدّى إلى واحد فعملنا بالتشبيه وهو مجاز ، فإذا نصبت الظرف اتّساعا كان مجازا أيضا فيكثر المجاز فيمنع منه. ونظير ذلك قولهم : دخلت فى الأمر ، لا يجوز حذف (فى) لأن هذا الدخول مجاز ، ووصول دخل إلى الظرف بغير وساطه (فى) مجاز فلم يجمع عليها مجازان ؛ والذى نصّ عليه ابن عصفور جواز الاتّساع معها كسائر الأفعال.

ويجوز الاتّساع مع الفعل اللازم ومع المتعدّى إلى واحد بلا خلاف. وهل يجوز مع المتعدّى إلى اثنين أو ثلاثه خلاف؟ ذهب الجمهور إلى الجواز ، وصحّح ابن عصفور المنع ، لأنه لم يسمع معهما كما سمع مع الأولين ، قالوا : يوم الجمعه صمته ، وقال : [الطويل]

٥- (٣)ويوما شهدناه سليما وعامرا

[قليل سوى الطّعن النّهال نوافله]

لأنه ليس له أصل يشبه به ، لأنه لا يوجد ما يتعدّى إلى ثلاثه بحقّ الأصل ، وباب أعلم وأرى فرع من علم ورأى ، والحمل إنما يكون على الأصول لا على الفروع.

وصحّح ابن مالك (٤) الجواز مع المتعدّى إلى اثنين ، والمنع مع المتعدى إلى ثلاثه ، لأنه ليس لنا ما يشبه به ، إذ ليس لنا فعل يتعدّى إلى أربعه.

وأجاب الجمهور بأن الاتّساع ليس معتمده التشبيه بدليل جريانه مع اللازم.

١- انظر همع الهوامع (١ / ٢٠٣).

٢- انظر همع الهوامع (١ / ٢٠٣).

٣- ٥- الشاهد لرجل من بنى عامر فى الكتاب (١ / ٢٣٥) ، والدرر (٣ / ٩٦) ، وشرح المفصّل (٢ / ٤٦) ، ولسان العرب (جزى) ، وبلا نسبه فى خزانه الأدب (٧ / ١٨١) ، وشرح ديوان المرزوقى (٨٨) ، والمقتضب (٣ / ١٠٥) ، والمقرّب (١ / ١٤٧) ، وهمع الهوامع (١ / ٢٠٣).

٤- انظر التسهيل (٩٨).

- السابعه : إذا توسّع فى واحد لم يتوسّع فيه نفسه مره أخرى ؛ مثال ذلك : أن يتوسع فتضيف إليه ثم تنصبه نفسه نصب المفعول به توسعا ، وهل يجوز أن يتوسّع فى الفعل أكثر من واحد بأن يتوسع معه فى الظرف ثم يتوسع فى المصدر؟ إن قلنا : يتوسع فى اللفظ لم يبعد ، أو فى المعنى فيبعد ؛ لأنه لا يوضع شيئان بدل شىء واحد. وذهب بعضهم إلى أنه لا يتوسّع فى شىء من الأفعال إلا إذا حذف المفعول الصريح إن كان التوسع فى المعنى ، وإن كان توسعا فى اللفظ جاز مطلقا نحو :

يا سارق الليله أهل الدار (١)

وسببه أن التوسع فى المعنى يجعل المتوسع فيه واقعا به المعنى ، ولا يكون معنى واحد فى محلين من غير عطف ولا ما يجرى مجراه.

اجتماع الأمثال مكروه

ولذلك يفرّ منه إلى القلب أو الحذف أو الفصل.

فمن الأول : قالوا فى دهدهت الحجر : دهديت ، قلبوا الهاء الأخيره ياء كراهه اجتماع الأمثال ، وكذلك قولهم فى : حاحا زيد ، حيحى زيد ، قلبوا الألف ياء لذلك ، وقال الخليل : أصل مهما الشرطيه ، ماما ، قلبوا الألف الأولى هاء لاستقباح التكرير (٢).

وقالوا فى النسب إلى نحو شج وعم : شجوىّ وعمويّ ، بقلب الياء واوا كراهه لذلك. وكذا قالوا فى نحو حىّ : حيوى ، وفى نحو : تحيه تحويّ لذلك ، وهنيهه أصلها : هنيه فأبدلت الهاء من الياء كراهه لاجتماع الأمثال (٣). والحيوان من مضاعف الياء وأصله : حييان ، قلبت الياء الثانيه واوا وإن كان الواو أثقل منها كراهه اجتماع الأمثال ، وكذا دينار وديباج وقيراط وديماس وديوان أصلها : دنّار ودبّاج ودوّان ، قلب أحد حرفى التضعيف ياء لذلك. ولبّى أصله لبب ، قلبت الباء الثانيه التى هى اللّام ياء هربا من التضعيف فصار لبّى ، ثم أبدلت الياء ألفا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فصار لبّى. ونحو حمراء وصفراء تقلب منه الهمزه فى التثنيه واوا.

قال الشلوبين : وسببه اجتماع الأمثال ، فإن هناك ألفين وبينهما همزه والهمزه

١- مرّ الشاهد رقم (۴).

٢- انظر الكتاب (٣ / ۶٨).

٣- انظر الكتاب (٣ / ۵٠۵).

قريبه من الألف ، قال : وكان قلبها واوا أولى من قلبها ياء ، لأن الياء قريبه من الألف والواو ليست فى القرب إليها مثلها ، والجمع بين الأمثال مكروه عندهم ، فكان قلب الهمزه واوا أذهب فى أن لا يجمع بين الأمثال من قلبها ياء.

ومن الثانى : حذف أحد مثلى ظللت ومسست وأحسست فقالوا : ظلت ومست وأحست (١) ، وحذف إحدى اليائين من سيّد وميّت وهيّن وليّن ، وقيل : وهو مقيس على الأصحّ ، وقال ابن مالك : يحفظ ولا يقاس. وقال الفارسى : يقاس فى ذوات الواو دون ذوات الياء ، وحذف الياء المشدّده من الاسم المنسوب إليه عند إلحاق ياء النسب كراهه اجتماع الأمثال ككرسىّ وشافعىّ وبختىّ ومرمىّ ، إلّا فى نحو كساء إذ صغّر ثم نسب إليه فإنه يقال فيه : كسيّىّ بياءين مشدّدتين وستأتى علّته ، وحذف الياء الأخيره فى تصغير نحو غطاء وكساء ورداء وإداوه وغاويه ومعاويه وأحوى ؛ لأنه يقع فى ذلك بعد ياء التصغير ياءان فيثقل اجتماع الياءات.

وبيانه : أن ياء التصغير تقع ثالثه فتنقلب ألف المدّ ياء ، وتعود الهمزه إلى أصلها من الياء أو الواو ، وتنقلب ياء لانكسار ما قبلها ، فاجتمع ثلاث ياءات : ياء التصغير وياء بدل ألف المدّ وياء بدل لام الكلمه ، ولفظه غطيى فتحذف الأخيره لأنها طرف والطرف محل التغيير ، ولأن زياده الثقل حصلت بها ، ثم تدغم ياء التصغير فى المنقلبه عن ألف المدّ ويقال : غطىّ (٢) ، وفى إداوه تقع ياء التصغير بعد الدال فتنقلب الألف ياء وتحذف الياء الأخيره ، ويقال : (أديّه) (٣) ويقال فى غاويه ومعاويه : غويّه ومعيّه ، وفى أحوى (أحىّ) (٤) ، ذكره فى البسيط ، ومن ذلك قولهم ، لتضربن يا قوم ولتضربنّ يا هند ، فإن أصله لتضربونن ولتضربينّ ، فحذفت نون الرفع لاجتماع الأمثال ، كما حذفت مع نون الوقايه فى نحو (أَتُحاجُّونِّى) [الأنعام : ٨٠] كراهه اجتماعها مع نون الوقايه.

قال ابن عصفور فى (شرح الجمل) : والتزم الحذف هنا ولم يلتزم فى (أَتُحاجُّونِّى) لأن اجتماعها مع النون الشديده أثقل من اجتماعها مع نون الوقايه ، لأن النون الشديده حرفان ونون الوقايه حرف ، وحكم النون الخفيفه حكم النون الثقيله فى التزام حذف علامه الإعراب معها لأنها فى معناها ومخففّه منها ، انتهى.

ومن ذلك قال أبو البقاء فى (التبيين) : تصغير (٥) ذا ، ذيّا ، وأصله ثلاث ياءات :

١- انظر الممتع فى التصريف لابن عصفور (٦٦١).

٢- انظر الكتاب (٣ / ٥٢٤).

٣- انظر الكتاب (٣ / ٥٢٤).

٤- انظر الكتاب (٣ / ٥٢٤).

٥- انظر المسأله فى الكتاب (٣ / ٥٤٠).

عين الكلمه ، وياء التصغير ، ولام الكلمه ، فحذفوا إحداها لثقل الجمع بين ثلاث ياءات ، والمحذوفه الأولى ، لأن الثانيه للتصغير فلا تحذف ، والثالثه تقع بعدها الألف والألف لا تقع إلا بعد المتحركه ، والألف فيها بدل عن المحذوف ، والتصغير يردّ الأشياء إلى أصولها.

ومن ذلك قولهم فى الجمع أخون وأبون ، ولم يردّ المحذوف كما هو القياس فيقال : أخوون وأبوون ، قال الشلوبين : لأنه كان يؤدّى إلى اجتماع ضمّات أو كسرات ، فلما أدى إلى ذلك لم يرد وأجرى الجمع على حكم المفرد ، ولما كان هذا المانع مفقودا فى التثنيه ردّ فقيل : أخوان وأبوان. ومن ذلك قال ابن هشام فى تذكرته : الأصل فى يا بنىّ (١) : يا بنيىّ بثلاث ياءات الأولى ياء التصغير والثانيه لام الكلمه والثالثه ياء الإضافه ، فأدغمت ياء التصغير فيما بعدها لأن ما أول المثلين فيه مسكن فلا بد من إدغامه ، وبقيت الثانيه غير مدغم فيها ؛ لأن المشدّد لا يدغم لأنه واجب السكون فحذفت الثالثه.

ومنهم من بالغ فى التخفيف فحذف الياء الثانيه المتحرّكه المدغم فيها وقال يا بنى بالسكون كما حذفوها فى سيّد وميّت لما قالوا سيد وميت (٢). ومن ذلك قال ابن النحاس فى التعليقه : إنما لم تدخل اللام فى خبر (إنّ) إذا كان منفيا ؛ لأن غالب حروف النفى أولها لام (لا) و (لم) و (لما) و (لن) فيستثقل اجتماع اللامين ، وطرد الحكم يأتى فى باقى حروف النفى.

ومن الثالث : وجوب إظهار (أن) بعد لام كى إذا دخلت على (لا) نحو «لئلا يعلم» حذرا من توالى مثلين لو قيل للا يعلم ، ووجوب إبقاء الياء والواو فى النسب إلى نحو شديده وضروره ، فيقال شديدىّ وضرورىّ ، إذ لو حذفت كما هو قاعده فعيله وفعوله وقيل : شديدّ وضررىّ لاجتمع مثلان.

ومن كراهه اجتماع الأمثال : حكايتهم المنسوب ب- (من) دون (أى) ، خلافا للأخفش ، لما يؤدّى إليه من اجتماع أربع ياءات فيقال لمن قال : رأيت المكى المكى المنى ، وأجاز الأخفش الأيى.

ومن ذلك قال الشّلوبين (فى شرح الجزوليه) : إنما قدّرت الضمه فى جاء القاضى ، وزيد يرمى ويغزو ، والكسره فى مررت بالقاضى لثقلهما فى أنفسهما وانضاف

١- انظر الكتاب (٣ / ٥٠٤).

٢- انظر الكتاب (٣ / ٥٠٦).

إلى ثقلهما اجتماع الأمثال ، وهم يستثقلون اجتماع الأمثال ، قال : والأمثال التى اجتمعت هنا هى الحركه التى فى الياء والواو والحركه التى قبلهما ، والياء والواو مضارعتان للحركات لأنهما من جنسها ألا ترى أنهما ينشآن عن إشباع الحركات ، فلما اجتمعت الأمثال خفّفوا بأن أسقطوا الحركه المستثقله.

قال : ويدلّ على صحه هذه العلّه أنهم إذا سكّنوا ما قبل الواو والياء فى نحو : غزو وظبى لم يستثقلوا الضمّه لأنه قد قلّت الأمثال هناك لكون ما قبل الواو والياء ساكنا لا متحركا فاحتملوا ما بقى من الثقل لقلته. ومن ذلك قال ابن عصفور : لم تدخل النون الخفيفه على الفعل الذى اتصل به ضمير جمع المؤنث لأنه يؤدّى إلى اجتماع المثلين وهو ثقيل فرفضوه لذلك ، ولم يمكنهم الفصل بينهما بالألف ؛ فيقولون هل تضربنان لأن الألف إذا كان بعدها ساكن غير مشدّد حذفت ، فيلزم أن يقال هل تضربنن فتعود إلى مثل ما فررت منه ، فلذلك عدلوا عن إلحاق الخفيفه وألحقوا الشديده ، وفصلوا بينها وبين نون الضمير بالألف كراهيه اجتماع الأمثال فقالوا هل تضربنانّ.

قال ابن فلاح فى (المغنى) : فإن قيل قد وجد اجتماع الأمثال فى نحو زيدىّ من غير استثقال ، قلنا : ياء النسب بمنزله كلمه مستقله.

وقال ابن الدهان فى (الغره) : إذا كنا قد استثقلنا الأمثال فى الحروف الصحاح حتى حذفنا الحركه وأدغمنا ، ومنه ما حذفنا أحد الحرفين ، ومنه ما قلبنا أحد الحروف. فمثال الأولى : مدّ وأصله : مدد. ومثال الثانى : ظلت وأصله ظللت. ومثال الثالث : [الرجز]

٦- (١)تقضّى البازى [إذا البازى كسر]

وأصله (تقضّض) ، فالأولى أن نستثقلها فى الحروف المعتلّه ، فإن اعترض (بزيدىّ) واجتماع الأمثال ياءات وكسرات - فالجواب : إنّ ياء النسب فى تقدير الطّرح كتاء التأنيث.

ومن كراهه اجتماع المثلين فتح : من الرجل (الم اللهُ) [آل عمران : ١] لتوالى الكسرتين ولهذا لم يفتحوا عن الرجل.

١- ٦- الشاهد للعجاج فى ديوانه (١ / ٤٢) ، وأدب الكاتب (٤٨٧) ، وإصلاح المنطق (٣٠٢) ، والدرر (٦ / ٢٠) ، وشرح المفصّل (١٠ / ٢٥) ، والممتع فى التصريف (١ / ٣٧٤) ، وبلا نسبه فى الخصائص (٢ / ٩٠) ، وشرح الأشمونى (٣ / ١٧٩) ، والمقرّب (٢ / ١٧١) ، وهمع الهوامع (٢ / ١٥٧) ، ومقاييس اللغه (٤ / ٢١) ، والمخصّص (٨ / ١٣٢) ، وتهذيب اللغه (٨ / ٢٥٢).

وفى (شرح المفصل) للسّخاوى : لا يجوز : «إنّ أنّ زيدا منطلق يعجبنى» عند سيبويه (١) ، وذكر أن العرب اجتنبت ذلك كراهه اجتماع اللفظين المشتبهين ، وأجاز ذلك الكوفيون ، فإن فصلت بشىء جاز ذلك باتفاق نحو : «إنه عندنا أنّ زيدا فى الدار».

ومن ذلك قال السيرافى : إن قيل : لم وجب ضمّ الأول فى المصغّر؟ قيل : لما لم يكن بدّ من تغيير المصغّر ليمتاز عن المكبر بعلامه تلزم الدلاله على التصغير كان الضمّ أولى ، لأنهم قد جعلوا الفتح فى الجمع من نحو ضوارب فلم يبق إلا الكسر أو الضم ، فاختاروا الضم لأن الياء علامه التصغير ، وإن وقع بعدها حرف ليس حرف الإعراب وجب تحريكه بالكسر ، فلو كسروا الأول لاجتمعت كسرتان مع الياء ، فعدلوا إلى الضمه فرارا من اجتماع الأمثال.

إجراء اللازم مجرى غير اللازم وإجراء غير اللازم مجرى اللازم

عقد لذلك ابن جنى بابا فى الخصائص وقال (٢) : من الأول قوله : [الرجز]

٧- (٣)الحمد لله العلىّ الأجلل

وقوله : [الرجز]

٨- (٤)تشكو الوجى من أظلل وأظلل

وقوله : [الرجز]

١- انظر الكتاب (٣ / ١٤٣).

٢- انظر الخصائص (٣ / ٨٧).

٣- ٧- الرجز لأبى النجم فى خزانه الأدب (٢ / ٣٩٠) ، واللسان (جلل) ، والدرر (٦ / ١٣٨) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ٤٤٩) ، والمقاصد النحويه (٤ / ٥٩٥) ، وجمهره اللغه (٤٧١) ، وبلا نسبه فى الخصائص (٣ / ٨٧) ، وشرح الأشمونى (٣ / ٥٠٨) ، والمقتضب (١ / ١٤٢) ، والممتع فى التصريف (٢ / ٦٤٩) ، والمنصف (١ / ٣٣٩) ، ونوادر أبى زيد (٤٤) ، وهمع الهوامع (٢ / ١٥٧) وبعده : «أعطى فلم يبخل ولم يبخّل»

٤- ٨- الشاهد للعجاج فى ديوانه (١ / ٢٣٦) ، (وينسب لأبى النجم العجلى) ، والخصائص (١ / ١٦١) ، وشرح أبيات سيبويه (٢ / ٣١٠) ، وكتاب الصناعتين (١٥٠) ، ونوادر أبى زيد (٤٤) ، وبلا نسبه فى الكتاب (٤ / ١٩) ، وشرح شافيه ابن الحاجب (٣ / ٢٤٤) ، ولسان العرب (كفح) ، و (كدس) ، والمقتضب (١ / ٢٥٢) ، والممتع فى التصريف (٢ / ٦٥٠) ، والمنصف (١ / ٣٣٩).

٩- (١)وإن رأيت الحجج الرّواددا

قواصرا بالعمر أو مواددا

ونحو ذلك مما ظهر تضعيفه ، فهذه عندنا على إجراء اللازم مجرى غير اللازم ، من المنفصل نحو : جعل لك ، وضرب بكر ، كما شبّه غير اللازم من ذلك باللازم فأدغم نحو : ضربكر ، وجعلكّ ، فهذا مشبّه فى اللفظ : بشدّ ومدّ واستعدّ ونحوه مما لزم فلم يفارق. ومن ذلك ما حكوه من قول بعضهم : عوى الكلب عويه ، وهذا عندى - وإن كان لازما - فإنه أجرى مجرى بنائك من باب طويت فعله ، وهو قولك : طويه ، كقولك : امرأه جويه ولويه ، من الجوى واللّوى ، فإن خففّت حركه العين فأسكنتها قلت طويه وجويه ولويه فصححت العين ولم تعلّها بالقلب والإدغام ؛ لأن الحركه فيها منويّه. وعلى ذلك قالوا فى فعلان من قويت قويان ، فإن أسكنوا صححوا العين أيضا ، ولم يردّوا اللّام أيضا ، وإن زالت الكسره من قبلها لأنها مراده فى العين فلذلك قالوا : عوى الكلب عويه ، تشبيها بباب : امرأه جويه ولويه وقويان.

فإن قلت : فهلّا قالوا أيضا على قياس هذا : طويت الثوب طويه وشويت اللحم شويه؟

فالجواب : أنه لو فعل ذلك لكان قياسه قياس ما ذكرنا وأنه ليست ل- (عوى) فيه مزيه على طوى وشوى ، كما لم يكن لجاشم وقاثم مزيه يجب لها العدل بهما إلى جشم وقثم على مالك وحاتم ، إذ لم يقولوا ملك ولا حتم ، وعلى أن ترك الاستكثار مما فيه إعلال أو استثقال هو القياس. ومن ذلك قراءه ابن مسعود (فَقُولا لَهُ قَوْلاً لَيِّناً) [طه : ۴۴] وذلك أنه أجرى حركه اللام هنا وإن كانت لازمه مجراها إذا كانت غير لازمه فى نحو قوله تعالى : (قُلِ اللهُمَ) [آل عمران : ۲۶] ، و (قُمِ اللَّيْلَ) [المزمل : ۲] وقول الشاعر : [الطويل]

١٠- (٢)زيارتنا نعمان لا تنسيّنها

تق الله فينا والكتاب الذى نتلو

ويروى خف الله ، ويروى لا تنسينها اتّق الله ، ونحوه ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر : [الطويل]

١١- (٣)وأطلس يهديه إلى الزّاد أنفه

أطاف بنا واللّيل داجى العساكر

١- ٩- الشاهد بلا نسبه فى النوادر (١۶۴) ، والخصائص (١ / ١۶١).

٢- ١٠- الشاهد لعبد الله بن همام السلولى فى شرح شواهد الشافيه (۴٩۶) ، والفاضل (٧٩) ، واللسان (وقى) ، والخصائص (٢ / ٣٨۶) ، والنوادر (۴ / ٢٧) ، والأمالى الشجريه (١ / ٢٠٥).

٣- ١١- البيتان فى الخصائص (٣ / ٨٩).

فقلت لعمرو صاحبى إذ رأيته

ونحن على خوص دقاق عواسر

أى عوى الذئب فسر أنت ، فلم يحفل بحركه الراء فيردّ العين التى كانت حذفت لالتقاء الساكنين ، فكذلك شبه ابن مسعود حركه اللام من قوله تعالى : (فَقُولا ،) وإن كانت لازمه بالحركه فى التقاء الساكنين فى (قُلِ اللهُمَ) [آل عمران : ٢٦] ، و (قُمِ اللَّيْلَ) [المزمل : ٢] ، وحركه الإطلاق الجاريه مجرى حركه التقائهما فى سر ، ومثله قوله الضبىّ : [المنسرح]

١٢- (١)فى فتيه كلّما تجمّعت ال

بيداء لم يهلعوا ولم يخموا

يريد ولم يخيموا فلم يحفل بضمّه الميم وأجراها مجرى غير اللازم مما ذكرناه وغيره ، فلم يردد العين المحذوفه من (لم يخم) ، وإن شئت قلت فى هذين : إنه اكتفى بالحركه من الحرف كما اكتفى الآخر بها منه فى قوله : [الرجز]

١٣- كفّاك كفّ ما تليق درهما

جودا وأخرى تعط بالسّيف الدّما

وقول الآخر :

١٤- بالذى تردان

أى تريدان.

ومن الثانى : وهو إجراء غير اللازم مجرى اللازم قول بعضهم فى الأحمر إذا خففت همزته : لحمر ، حكاها أبو عثمان ، ومن قال : الحمر ، قال : حركه اللام غير لازمه إنّما هى لتخفيف الهمزه ، والتحقيق لها جائز فيها ، ونحو ذلك قول الآخر : [الطويل]

١٥- (٢)وقد كنت تخفى حبّ سمراء حقبه

فبح لان منها بالّذى أنت بائح

فأسكن الحاء التى كانت محركه لالتقاء الساكنين فى : بح الآن لما تحركت لتخفيف اللام ، وعليه قراءه من قرأ : (قالُوا الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِ) [البقره : ٧١] فأثبت واو قالوا لما تحركت لام (لان) ، والقراءه القويّه (قالوا الان) بإقرار الواو على حذفها لأن الحركه عارضه للتخفيف. وعلى القول الأول قول الآخر : [الرجز]

١- ١٢- الشاهد لمحمد بن شحاذ الضّبى فى لسان العرب (جمع) ، وتاج العروس (جمع).

٢- ١٥- الشاهد لعنتره فى ديوانه (ص ٢٩٨) ، والمقاصد النحويه (١ / ٤٧٨) ، وبلا نسبه فى تذكره النحاه (ص ٣١) ، والخصائص (٣ / ٣٥) ، وشرح الأشمونى (١ / ٨١) ، وشرح التصريح (١ / ١٤٧) ، وشرح ابن عقيل (ص ٩٢) ، ولسان العرب (أين).

۱۶- (۱)حدبد بی حدبد بی منکم لان

إن بنی فزاره بن ذبیان

قد طرقت ناقتهم بإنسان

مشیئا سبحان ربی الرحمن

أسکن ضم میم (منکم) لما تحرکت لام (لان) وقد کانت مضمومه عند التحقیق فی قوله : (منکم الان) ، فاعتد حرکه اللام بالتخفیف وإن لم تکن لازمه.

وینبغی أن تکون قراءه أبی عمرو (وَأَنَّهُ أَهْلَکَ عاداً الْأُولی)(۲) [النجم : ۵۰] علی هذه اللغه وهی قولک مبتدئا (لوّلی) ، لأن الحرکه علی هذا فی اللام أثبت منها علی قول من قال الحمروان ، کان حملها علی هذا أیضا جائزا ؛ لأن الإدغام وإن کان بابه أن یکون فی المتحرّک فقد أدغم أیضا فی الساکن ، فحرک فی شدّ ومدّ وفرّ یا رجل وعضّ ونحو ذلک ، ومثله ما أنشده أبو زید : [الوافر]

۱۷- (۳)ألا یا هند هند بنی عمیر

أرثّ لان وصلک أم جدید؟؟

أدغم تنوین رث فی لام (لان).

ومما یجری علی سمته قول الله عز وجل : (لکِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّی)(۴) [الکهف : ۳۸] ، وأصله لکن أنا ، فخفّف الهمزه بحذفها وإلقاء حرکتها علی نون (لکن) فصارت لکننا ، فأجری غیر اللازم مجری اللازم فاستثقل التقاء المثلین المتحرکین فأسکن الأول وأدغم فی الثانی فصار (لکنا) کما تری ، وقیاس قراءه من قرأ (قالُوا الْآنَ) [البقره : ۷۱] ، فحذف الواو ولم یحفل بحرکه اللام أن یظهر النونین ، لأن حرکه الثانیه غیر لازمه فتقول : لکننا بالإظهار ، کما تقول فی تخفیف جوأبه وجیأل ، جوبه ، وجیل (۵) ، فیصحّ حرفا اللّین هنا ، ولا یقلبان لما کانت حرکتهما غیر لازمه.

ومن ذلک قولهم فی تخفیف رؤیا ونؤی : رویا ونوی فیصحّ الواو هنا وإن سکنت قبل الیاء أن التقدیر فیها الهمزه کما صحّت فی ضو ونو تخفیف ضوء ونوء ، لتقدیرک الهمز وإرادتک إیاه ، وکذلک أیضا صحّ نحو : شی وفی ، تخفیف شیء وفیء کذلک.

وسألت أبا علیّ فقلت : من أجری غیر اللازم مجری اللازم ، فقال : (لکنّا)

۱- ۱۶- الشعر لسالم بن داره فی الخزانه (۲ / ۱۴۷).

٢- انظر البحر المحيط (٨ / ١٦٦).

٣- ١٧- الشاهد بلا نسبه فى لسان العرب (أين) ، والخصائص (٣ / ٩١) ، وتاج العروس (أين).

٤- انظر كتاب التيسير فى القراءات السبع للدانى (ص ١١٧) (قرأ ابن عامر بإثبات الألف فى الوصل والباقون بحذفها فيه وإثباتها فى الوقف إجماع).

٥- فى نسخه : حوأبه وجيأل ، وحوبه وجيل.

كيف قياس قوله إذا خفّف نحو جوأبه وجيأل أتقلب؟ فتقول : جابه وجال ، أم تقيم على الصحيح فتقول : جوبه وجيل ، قال : القلب هنا لا سبيل إليه وأومأ إلى أنه أغلظ من الإدغام فلا يقدم عليه.

فإن قيل : فقد قلبت العرب الحرف للتخفيف وذلك قول بعضهم : ريّا وريّه فى تخفيف رؤيا ورؤيه.

قيل : الفرق أنّك لمّا صرت إلى لفظ (رويا ورويه) ثم قلبت الواو إلى الياء فصار إلى (ريّا وريّه) ، إنما قلبت حرفا إلى آخر كأنه هو ، ألا ترى إلى قوه شبه الواو بالياء وبعدها عن الألف ، فكأنك لما قلبت مقيم على الحرف نفسه ولم تقلبه ، لأن الواو كأنها هى الياء نفسها وليست كذلك الألف لبعدها عنهما بالأحكام الكثيره التى قد أحطنا بها علما. قال : وما يجرى من كلّ واحد من الفريقين مجرى صاحبه كثير وفيما مضى كفايه ، انتهى.

وفى تذكره الشيخ جمال الدين بن هشام : قال ابن هشام الخضراوى : أجرت العرب حركات الإعراب للزومها على البدل مجرى الحركه اللازمه لكون حروفها لا تعرى من حركه ؛ فلذلك قالوا : عصا ورحى ، كما قالوا : قال وباع. وكذلك قالوا : يخشى ويرضى ، كما قالوا فى الماضى : رمى وغزا ، انتهى.

إجراء المتّصل مجرى المنفصل وإجراء المنفصل مجرى المتّصل

عقد (١) ابن جنى فى الخصائص بابا لذلك قال :

فمن الأولى قولهم : اقتتل القوم واشتتموا ، فهذا بيانه بيان : (شئت تلك) ، و (جعل لك) ، إلا أنه أحسن من قوله :

الحمد لله العلى الأجلل (٢)

وبابه ، لأن ذلك إنما يظهر مثله ضروره ، وإظهار نحو اقتتل واشتتم مستحسن وعن غير ضروره.

وكذلك باب قوله : هم يضربوننى ، وهما يضربانننى أجرى ، وإن كان متصلا ، مجرى : يضربان نعم ، ويشتمان نافعا. ووجه الشبه بينهما أن نون الإعراب هذه لا

١- انظر الخصائص (٣ / ٩٣).

٢- مرّ الشاهد رقم (٧).

يلزم أن تكون بعدها نون ، ألا ترى أنك تقول : يضربان زيدا ويكرمونك. ولا تلزم هى أيضا نحو : لم يضربانى ، ومن أدغم نحو هذا ، واحتجّ بأن المثلين فى كلمه واحده فقال يضربانى : و (قُلْ أَتُحَاجُّونَنا) [البقره : ۱۳۹] فإنه يدغم أيضا نحو اقتتل فتقول : قتّل ، ومنهم من يقول : قتّل ، ومنهم من يقول : قتّل ، ومنهم من يقول : اقتّل فيثبت همزه الوصل مع حركه الفاء لما كانت الحركه عارضه للثقل أو لالتقاء الساكنين.

ومن الثانى : قولهم (ها الله) أجرى مجرى دابّه وشابّه ، وكذلك قراءه من قرأ فلا تّناجوا [المجادله : ۹] و (حَتَّى إِذَا ادَّارَكُوا فِيها) [الأعراف : ۳۸] ومنه عندى قول الراجز :

۱۸- (۱)فى أىّ يومىّ من الموت أفر

أيوم لم يقدر ام يوم قدر

كذا أنشده أبو زيد (يقدر) بفتح الراء ، وقال : أراد النون الخفيفه فحذفها ، وحذف نون التوكيد وغيرها من علاماته جار عندنا مجرى إدغام الملحق فى أنه نقض الغرض ، إذ كان التوكيد من مظانّ الإسهاب والإطناب ، والحذف من مظانّ الاختصار والإيجاز ، لكن القول فيه عندى أنه أراد : أيوم لم يقدر أم يوم قدر ، ثم خفّف همزه أم فحذفها ، وألقى حركتها على راء يقدر ، فصار تقديره : أيوم لم يقدرم ، ثم أشبع فتحه الراء فصار تقديره : أيوم لم يقدر أم ، فحرّك الألف لالتقاء الساكنين ، وانقلبت همزه فصار تقديره : (يقدر أم) ، واختار الفتحه إتباعا لفتحه الراء. ونحو من هذا التخفيف قولهم فى المرأه والكمأه إذا خفّفت الهمزه : المراه والكماه.

وكنت ذاكرت الشيخ أبا على بهذا منذ بضع عشره سنه فقال : هذا إنما يجوز فى المنفصل ، قلت له فأنت أبدا تكرر ذكر إجرائهم المنفصل مجرى المتصل فلم يردّ شيئا.

ومن ذاك إجراء المنفصل مجرى المتّصل قوله : [السريع]

۱۹- (۲)[رحب وفى رجليك ما فيهما]

وقد بدا هنك من المئزر

۱- ۱۸- الشاهد للإمام على بن أبى طالب فى ديوانه (ص ۷۹) ، وحماسه البحترى (ص ۳۷) ، وللحارث بن منذر الجرمى فى شرح شواهد المغنى (۲ / ۶۷۴) ، وبلا نسبه فى الخصائص (۳ / ۹۴) ، والجنى الدانى (ص ۲۶۷) ، وشرح الأشمونى (۳ / ۵۷۸) ، ولسان العرب (قدر) ، والمحتسب (۲ / ۳۶۶) ، ومغنى اللبيب (۱ / ۲۷۷) ، والممتع فى التصريف (۱ / ۳۲۲) ، ونوادر أبى زيد (۱۳).

۲- ۱۹- الشاهد للأقيشر الأسدى فى ديوانه (۴۳) ، وخزانه الأدب (۴ / ۴۸۴) ، والدرر (۱ / ۱۷۴) ، وشرح أبيات سيبويه (۲ /

٣٩١) ، والمقاصد النحويه (٤ / ٥١٦) ، وللفرزدق فى الشعر والشعراء (١ / ١٠٦) ، وبلا نسبه فى الكتاب (٤ / ٣١٧) ، وتخليص الشواهد (٦٣) ، والخصائص (٣ / ٩٥) ، ورصف المبانى (ص ٣٢٧) ، وشرح المفصّل (١ / ٤٨) ، ولسان العرب (وأل) و (هنا) ، وهمع الهوامع (١ / ٥٤).

فشبه هنك بعضد فأسكنه كما يسكن نحو ذلك ، ومنه : [السريع]

٢٠- (١)فاليوم أشرب غير مستحقب

[إثما من الله ولا واغل]

كأنه شبه (ربغ) بعضد ، وكذلك ما أنشده أبو زيد : [السريع]

٢١- (٢)قالت سليمى اشتر لنا دقيقا

هو مشبه بقولهم فى علم : علم ، لأن نزل بوزن علم ، وكذلك ما أنشده أيضا من قوله : [السريع]

٢٢- (٣)واحذر ولا تكتر كريّا أعرجا

لأن (ترك) بوزن علم ، قلت : وقد خرج على ذلك قراءه (أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَإِ مِنْ بَنِى إِسْرائِيلَ) [البقره : ٢٤٦] بسكون الراء ، ثم قال ابن جنى : وهذا الباب نحو من الذى قبله فيه ما يحسن ويقاس وفيه ما لا يحسن ولا يقاس ، ولكلّ وجه.

إجراء الأصلى مجرى الزائد وإجراء الزائد مجرى الأصلى

قال أبو حيان (٤) : فمن الأول : قولهم فى النسب إلى تحيه : تحوىّ ، بحذف الياء الأولى وقلب الثانيه واوا. أما القلب ففرارا من اجتماع الياءات ، وأما الحذف فإن تحيه أجرتها العرب مجرى رميه ، ووزن رميه فعيله كصحيفه ، فكما إذا نسبت إلى صحيفه تقول : صحفى ، كذلك إذا نسبت إلى رميّه تقول : رموىّ ، لأنك تحذف ياء المدّه وهى المدغمه فى لام الكلمه كما حذفتها فى صحيفه.

وأما تحيه فالياء الأولى فيها ليست للمدّه ، إنما هى عين الكلمه والثانيه لام

١- ٢٠- الشاهد لامرئ القيس فى ديوانه (١٢٢) ، والكتاب (٤ / ٣١٩) ، وإصلاح المنطق (ص ٢٤٥) ، والأصمعيات (ص ١٣٠) ، وجمهره اللغه (ص ٩٦٢) ، والدرر (١ / ١٧٥) ، ورصف المبانى (ص ٣٢٧) ، وشرح التصريح (١ / ٨٨) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٥٦) ، وشرح المفصّل (١ / ٤٨) ، وبلا نسبه فى الخصائص (٣ / ٩٦) ، والاشتقاق (ص ٣٣٧) ، وخزانه الأدب (١ / ١٥٢) ، وهمع الهوامع (١ / ٥٤).

٢- ٢١- انظر المحتسب (١ / ٣٦١) ، وشرح الشافيه (ص ٢٢٦) ، والخصائص (٢ / ٣٤٠) ، والمنصف (٢ / ٢٣٧).

٣- ٢٢- الشاهد فى المحتسب (١ / ٣٦١) ، والخصائص (٣ / ٦٦) ، والمنصف (٢ / ٢٣٧) ، وشرح الشافيه (ص ٢٢٦).

٤- انظر شرح التسهيل (٦ / ٦٦).

الكلمه وأصله تحييه ، ثم أدغم وأجرى الأصلى مجرى الزائد لشبههما لفظا لا أصلا ، فقالوا : تحوىّ. قال : ومثل تحيّه تئيه وهى التمكث ، قال : ولا أحفظ لهما ثالثا ، انتهى.

ومنه أيضا ما أجازه أبو على من قولهم فى تثنيه ما همزته أصليه نحو : قرّاء ووضّاء : قراوان بالقلب واوا تشبيها لها بالزائده ، وغيره يقرها من غير قلب لأنها أصليه فيقول : قراءان.

ومن الثانى : قولهم فى تثنيه ما همزته منقلبه عن حرف إلحاق نحو : علباء وحرباء : علباءان ، بالإقرار تشبيها لها بالمنقلبه عن الأصل ، وقول بعض الكوفيين فى تثنيه نحو حمراءان بإقرار الهمزه من غير تغيير ، لأنه لما قلبت ألف التأنيث همزه التحقت بالأصليه فلم تغير كالأصليه.

الاختصار

هو جلّ مقصود العرب وعليه مبنى أكثر كلامهم ، ومن ثم وضعوا باب الضمائر لأنها أخصر من الظواهر خصوصا ضمير الغيبه ، فإنه يقوم مقام أسماء كثيره فإنه فى قوله تعالى : (أَعَدَّ اللهُ لَهُمْ مَغْفِرَهً) [الأحزاب : ٣٥] ، قام مقام عشرين ظاهرا ، ولذا لا يعدل إلى المنفصل مع إمكان المتصل ، وباب الحصر بإلا وإنما وغيرهما لأن الجمله فيه تنوب مناب جملتين ، وباب العطف لأن حروفه وضعت للإغناء عن إعاده العامل ، وباب التثنيه والجمع لأنهما أغنيا عن العطف ، وباب النائب عن الفاعل لأنه دلّ على الفاعل بإعطائه حكمه - وعلى المفعول بوضعه. وباب التنازع ، وباب (علمت أنك قائم) لأنه محلّ لاسم واحد سدّ مسدّ المفعولين ، وباب طرح المفعول اختصارا على جعل المتعدّى كاللازم ، وباب النداء لأن الحرف فيه نائب مناب أدعو وأنادى ، وأدوات الاستفهام والشرط ، فإن : كم مالك؟ يغنى عن قولك : أهو عشرون أم ثلاثون؟ وهكذا إلى ما لا يتناهى والألفاظ الملازمه للعموم كأحد وأكثروا الحذف تاره بحرف من الكلمه ك- : لم يك ، ولم أبل ، وتاره للكلمه بأسرها ، وتاره للجمله كلها ، وتاره لأكثر من ذلك ، ولهذا تجد الحذف كثيرا عند الاستطاله ، وحذفت ألف التأنيث إذا كانت رابعه عند النسب لطول الكلمه.

وقال ابن يعيش (فى شرح المفصل) (١) : الكنايه التعبير عن المراد بلفظ غير

١- انظر شرح المفصل (۴ / ١٢٥).

الموضوع له لضرب من الإيجاز والاستحسان. وقال ابن السراج (فى الأصول) : من الأفعال ضرب مستعاره للاختصار وفيها بيان أن فاعليها فى الحقيقه مفعولون نحو : مات زيد ، ومرض بكر ، وسقط الحائط. وقال ابن يعيش (١) : المضمرات وضعت نائبه عن غيرها من الأسماء الظاهره لضرب من الإيجاز والاختصار كما تجىء حروف المعانى نائبه عن غيرها من الأفعال فلذلك قلّت حروفها كما قلّت حروف المعانى.

وقال أبو الحسين بن أبى الربيع فى (شرح الإيضاح) قولهم : لله درك من رجل ، (من) فيه للتبعيض عند بعضهم والتقدير : لقد عظمت من الرجال ، فوضع المفرد موضع الجمع والنكره موضع المعرفه للعلم وطلبا للاختصار ، قال ونظير هذا قولك : كلّ رجل يفعل هذا ، الأصل كل الرجال يفعل هذا ، فاستخفّوا فوضعوا المفرد موضع الجمع والنكره موضع المعرفه لفهم المعنى وطلبا للاختصار.

وقال أبو البقاء فى (اللّباب) وتلميذه الأندلسى فى (شرح المفصل) : إنما دخلت (إنّ) على الكلام للتوكيد عوضا من تكرير الجمله وفى ذلك اختصار تامّ مع حصول الغرض من التوكيد ، فإن دخلت اللام فى خبرها كان آكد ، وصارت إن واللام عوضا من ذكر الجمله ثلاث مرات ، وهكذا (أنّ) المفتوحه إذ لو لا إراده التوكيد لقلت - مكان قولك : بلغنى أن زيدا منطلق ، بلغنى انطلاق زيد ، انتهى.

ومن الاختصار تركيب (إمّا) العاطفه على قول سيبويه (٢) من (إن) الشرطيه و (ما) النافيه ؛ لأنها تغنى عن إظهار الجمل الشرطيه حذرا من الإطاله ، ذكره فى (البسيط).

وتركيب (أمّا) المفتوحه من (أن) المصدريه و (ما) المزيده عوضا من كان فى نحو : أما أنت منطلقا انطلقت (٣) ، وجعل (أما) الشرطيه عوضا من حرف الشرط وفاعله فى نحو : أمّا زيد فقائم.

وقال ابن إياز فى (شرح الفصول) : إنما ضمنوا بعض الأسماء معانى الحروف طلبا للاختصار ، ألا ترى أنك لو لم تأت (بمن) وأردت الشرط على الأناسى لم تقدر أن تفى بالمعنى الذى تفى به (من) ، لأنك إذا قلت : من يقم أقم معه ، استغرقت ذوى العلم ، ولو جئت (بإن) لاحتجت أن تذكر الأسماء : إن يقم زيد وعمرو وبكر ، وتزيد على ذلك ولا تستغرق الجنس ، وكذلك فى الاستفهام ، انتهى.

١- انظر شرح المفصل (٣ / ٩٢).

٢- انظر الكتاب (٣ / ٣٦٤).

٣- انظر الكتاب (٤ / ٣٥٦).

ومما وضع للاختصار العدد ، فإن عشره ومائه وألفا قائم مقام درهم ودرهم ودرهم إلى أن تأتى بجمله ما عندك مكررا هكذا ، ومن ثم قالوا : ثلاث مائه درهم ، ولم يقولوا : ثلاث مئات ، كما هو القياس فى تمييز الثلاثه إلى العشره أن يكون جمعا كثلاثه دراهم ؛ لأنهم أرادوا الاختصار تخفيفا لاستطاله الكلام باجتماع ثلاثه أشياء : العدد الأول والثانى والمعدود ، فخفّفوا بالتوحيد مع أمن اللّبس ، هكذا علّله الزمخشرى فى (الأحاجى) (١) ، وأورد عليه السخاوى فى شرحه أنهم قالوا : ثلاثه آلاف درهم ، فلم يخفّفوا بالتوحيد مع اجتماع ثلاثه أشياء ، قال : والصواب فى التوحيد أن المائه لما كانت مؤنثه استغنى فيها بلفظ الإفراد عن الجمع لثقل التأنيث بخلاف الألف ، وقيل : إنما جمعوا فى الألف دون المائه لأن الألف آخره مراتب العدد فحملوا الآخر على الأول كما قالوا : ثلاثه رجال. ومما بنى على الاختصار منع الاستثناء من العدد ، لأن قولك : عندى تسعون ، أخصر من مائه إلا عشره.

وقال الشيخ جمال الدين بن هشام فى تذكرته : باب التصغير معدول به عن الوصف ، وقال : إنهم استغنوا بياء وتغيير كلمه عن وصف المسمّى بالصغر بعد ذكر اسمه ، ألا ترى أن ما لا يوصف لا يجوز تصغيره ، فدلّ ذلك على أن التصغير معدول به عن الوصف.

وقال الأندلسى : الغرض من التصغير وصف الشىء بالصغر على جهه الاختصار.

وقال ابن يعيش فى (شرح المفصل) (٢) وصاحب (البسيط) : إنما أتى بالأعلام للاختصار وترك التطويل بتعداد الصفات ، ألا ترى أنه لو لا العلم لاحتجت إذا أردت الإخبار عن واحد من الرجال بعينه أن تعدّد صفاته حتى يعرفه المخاطب ، فأغنى العلم عن ذلك أجمع.

قال صاحب (البسيط) : ولهذا المعنى قال النحاه : العلم عباره عن مجموع صفات.

قال صاحب (البسيط) : فائده وضع أسماء الأفعال الاختصار والمبالغه ، أما الاختصار فإنها بلفظ واحد مع المذكر والمؤنث والمثنى والمجموع نحو : صه يا زيد ، وصه يا هند ، وصه يا زيدان ، وصه يا زيدون ، وصه يا هندات ؛ ولو جئت بمسمّى هذه اللفظه لقلت : اسكت واسكتى واسكتا واسكتوا واسكتن ، وأما المبالغه فتعلم من لفظها فإن (هيهات) أبلغ فى الدلاله على البعد من (بعد) وكذلك باقيها ، ولو لا إراده الاختصار والمبالغه لكانت الأفعال التى هى مسماها تغنى عن وضعها.

١- الأحاجى النحويه (ص ٥٠).

٢- انظر شرح المفصل (١ / ٢٧).

وقال الشيخ بهاء الدين بن النحاس فى التعليقه على المقرّب : كان الأصل أن يوضع لكل مؤنث لفظ غير لفظ المذكر كما قالوا : عير وأتان وجدى وعناق وجمل ورجل وحصان وحجر إلى غير ذلك ، لكنهم خافوا أن يكثر عليهم الألفاظ ويطول عليهم الأمر ، فاختصروا ذلك بأن أتوا بعلامه فرّقوا بها بين المذكر والمؤنث ، تاره فى الصفه كضارب وضاربه ، وتاره فى الاسم كامرئ وامرأه ومرء ومرأه فى الحقيقى ، وبلد وبلده فى غير الحقيقى ، ثم إنهم تجاوزوا ذلك إلى أن جمعوا فى الفرق بين اللفظ والعلامه للتوكيد وحرصا على البيان ، فقالوا : كبش ونعجه وحمل وناقه وبلد ومدينه.

وقال ابن القوّاس فى (شرح ألفيه ابن معطى) (۱) : التصغير وصف فى المعنى وفائدته الاختصار ، فإذا قلت : رجل ، احتمل التكبير والتصغير ، فإن أردت تخصيصه قلت : رجل صغير ، فإن أردته مع الاختصار قلت : رجيل ، ولذلك لا يصغّر الفعل.

وقال ابن النحاس : فإن قيل فما فائده العدل؟ فالجواب : إن عمر أخصر من عامر.

وقال الشلوبين فى (شرح الجزوليه) : الفاعل إذا كان مخاطبا فى أمره وجهان : أحدهما : أن يبنى فعل الفاعل بناء مخصوصا بالأمر وهو بناء أفعل وهو بمعناه نحو : قم واقعد.

والثانى : أن يدخل لام الطلب على فعله المضارع فيقال : لتقم ولتقعد والأجود الأول لأنه أخصر ، فاستغنوا بالأخصر عن غيره ، كما استغنوا بالضمير المتّصل عن الضمير المنفصل فى قولك : قمت ولم يقولوا : قام أنا وقمت ولم يقولوا : قام أنت ، إلا أنه قد جاء المستغنى عنه فى الأمر ولم يجئ فى الضمائر فى حال السعه. وقال فى (البسيط) : لما كان الفعل يدلّ على المصدر بلفظه ، وعلى الزمان بصيغته ، وعلى المكان بمعناه ، اشتقّ منه اسم للمصدر ولمكان الفعل ولزمانه طلبا للاختصار والإيجاز ، لأنهم لو لم يشتقوا منه أسماءها للزم الإتيان بالفعل وبلفظ الزمان والمكان ، وفيه ذهب بعضهم إلى أن باب مثنى وثلاث ورباع معدول عن عدد مكرّر طلبا للمبالغه والاختصار.

۱- ابن معطى : يحيى بن عبد المعطى بن عبد النور الحنفى ، أبو الحسين ، نحوى ، فقيه ، مقرئ ، أديب ، عروضى ، تتلمذ للجزولى. من آثاره : «الدره الألفيه فى علم العربيه أو ألفيه ابن المعطى فى النحو» و «منظومه فى العروض» ، و «منظومه فى القراءات السبع» ، وديوان شعر ، وديوان خطب. (ت ۶۲۸ ه / ۱۲۳۱ م). ترجمته فى : وفيات الأعيان (۲ / ۳۱۰) ، معجم الأدباء (۲۰ / ۳۵) ، بغيه الوعاه (۴۱۶).

وقال أيضا : إنما عدل عن طلب التعيين بأى إلى الهمزه وأم طلبا للاختصار لأن قولك : أزيد عندك أم عمرو؟ أخصر من قولك ، أىّ الرجلين عندك زيد أم عمرو؟

وقال ابن يعيش (١) : فصّل سيبويه (٢) بين ألقاب حركات الإعراب وألقاب حركات البناء فسمّى الأولى : رفعا ونصبا وجرا وجزما ، والثانيه : ضما وفتحا وكسرا ووقفا ، للفرق والإغناء عن أن يقال : ضمّه حدثت بعامل ونحوه ، فكان فى التسميه فائده الإيجاز والاختصار.

اختصار المختصر لا يجوز

اشاره

لأنه إجحاف به ، ومن ثم لم يجز حذف الحرف قياسا. قال ابن جنى فى (المحتسب) (٣) : أخبرنا أبو على قال : قال أبو بكر : حذف الحرف ليس بقياس لأن الحروف إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار ، فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصرا لها هى أيضا واختصار المختصر إجحاف به ، ومن ثم أيضا لم يجز حذف المصدر والحال إذا كانا بدلا من اللفظ بفعلهما ، ولا الحال النائبه عن الخبر ، ولا اسم الفعل دون معموله لأنه اختصار للفعل.

وفى (شرح التسهيل) لأبى حيان : لا يجوز حذف (لا) من (لا سيما) ، لأن حذف الحرف خارج عن القياس فلا ينبغى أن يقال لشىء منه إلا حيث سمع ، وسبب ذلك أنهم يقولون : حروف المعانى إنما وضعت بدلا من الأفعال طلبا للاختصار ، ولذلك أصل وضعها أن تكون على حرف أو حرفين ، وما وضع مؤدّيا معنى الفعل واختصر فى حروف وضعه لا يناسبه الحذف لها.

وقال ابن هشام فى (حواشى التسهيل) : لا يجوز حذف جواب (إما) لأن شرطها حذف ، فلو حذف الجواب أيضا لكان إجحافا بها.

وقال صاحب (البسيط) : القياس يقتضى عدم حذف حروف المعانى وعدم زيادتها لأن وضعها للدلاله على المعانى ؛ فإذا حذفت أخلّ حذفها بالمعنى الذى وضعت له ، وإذا حكم بزيادتها نافى ذلك وضعها للدلاله على المعنى ، ولأنهم جاؤوا بالحروف اختصارا عن الجمل التى تدلّ معانيها عليها ، وما وضع للاختصار لا يسوغ

١- انظر شرح المفصل (١ / ٧٢).

٢- انظر الكتاب (١ / ۴١).

٣- انظر المحتسب (١ / ٥١).

حذفه ولا الحكم بزيادته ، فلهذا مذهب البصريين : المصير إلى التأويل ما أمكن صيانه عن الحكم بالزياده أو الحذف.

وقال ابن جنى فى (الخصائص) (١) : تفسير قول أبى بكر أنها دخلت الكلام لضرب من الاختصار : أنك إذا قلت ما قام زيد ، فقد أغنت (ما) عن (أنفى) وهى جمله فعل وفاعل ، وإذا قلت : قام القوم إلّا زيدا فقد نابت (إلا) عن (أستثنى) ، وإذا قلت : قام زيد وعمرو فقد نابت (الواو) عن (أعطف) ، وكذا (ليت) نابت عن (أتمنى) ، و (هل) عن (أستفهم) ، والباء فى قولك : ليس زيد بقائم ، نابت عن (حقّا) ، و (البته) و (غير ذى شكّ) ، وفى قولك : أمسكت بالحبل ، نابت عن المباشره وملاصقه يدى له ، (ومن) فى قولك : أكلت من الطعام ، نابت عن البعض أى : أكلت فى بعض الطعام ، وكذا بقيه ما لم نسمّه ، فإذا كانت هذه الحروف نوائب عما هو أكثر منها من الجمل وغيرها لم يجز من بعد ذلك أن تنتهك ويجحف بها.

قال : ولأجل ما ذكرناه من إراده الاختصار فيها لم يجز أن تعمل فى شىء من الفضلات : الظرف والحال والتمييز والاستثناء وغير ذلك ، وعلّته أنهم قد أنابوها عن الكلام الطويل لضرب من الاختصار ، فلو أعملوها لنقضوا ما أجمعوه وتراجعوا عما التزموه.

وقال ابن يعيش (٢) : حذف الحرف يأباه القياس لأن الحروف إنما جىء بها اختصارا ونائبه عن الأفعال ، ف- (ما) النافيه نائبه عن أنفى ، وهمزه الاستفهام نائبه عن أستفهم ، وحروف العطف عن أعطف ، وحروف النداء نائبه عن أنادى ، فإذا أخذت تحذفها كان اختصارا لمختصر وهو إجحاف. إلا أنه ورد حذف حرف النداء كثيرا لقوه الدلاله على المحذوف فصارت القرائن الدالّه على المحذوف كالتلفّظ به. وقال أيضا : ليس الأصل فى الحروف الحذف إلا أن يكون مضاعفا فيخفّف نحو : إنّ ولكن وربّ.

إذا اجتمع مثلان وحذف أحدهما فالمحذوف الأول أو الثانى؟ فيه فروع :

أحدها : إذا اجتمع نون الوقايه ونون الرفع جاز حذف إحداهما تخفيفا نحو : (أَتُحاجُّونِّى) [الأنعام : ٨٠] ، و (تَأْمُرُونِّى) [الزمر : ٦٤] ، وهل المحذوف نون الرفع أو نون الوقايه؟ خلاف. ذهب سيبويه (٣) إلى الأول ، ورجّحه ابن مالك ؛ لأن نون الرفع قد تحذف بلا سبب.

١- انظر الخصائص (٢ / ٢٧٣).

٢- انظر شرح المفصل (٢ / ١٥).

٣- انظر الكتاب (٤ / ٣).

كقوله : [الرجز]

٢٣- (١)أبيت أسرى وتبيتى تدلكى

[شعرك بالعنبر والمسك الذكى]

ولم يعهد ذلك فى نون الوقايه ، وحذف ما عهد حذفه أولى ، ولأنها نائبه عن الضمه ، وقد عهد حذفها تخفيفا فى نحو : (إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ) [البقره : ٦٧] ، (وَما يُشْعِرُكُمْ) [الأنعام : ٦] ، فى قراءه من سكّن ، ولأنها جزء كلمه ونون الوقايه كلمه ، وحذف الجزء أسهل.

وذهب المبرد والسيرافى والفارسى وابن جنى وأكثر المتأخرين منهم : صاحب (البسيط) ، وابن هشام إلى الثانى ، لأنها لا تدلّ على إعراب فكانت أولى بالحذف ، لأنها دخلت لغير عامل ، ونون الرفع دخلت لعامل ، فلو كانت المحذوفه لزم وجود مؤثر بلا أثر مع إمكانه ، ولأن الثقل نشأ من الثانيه فهى أحق بالحذف.

الثانى : إذا اجتمع نون الوقايه ونون إنّ وأنّ وكأنّ ولكنّ ، جاز حذف أحدهما (٢) ، وفى المحذوفه قولان : أحدهما نون الوقايه وعليه الجمهور ، وقيل نون (أنّ) لأن نون الوقايه دخلت للفرق بين أننى وأنى ، وما دخل للفرق لا يحذف ، ثم اختلف ، هل المحذوفه الأولى المدغمه لأنها ساكنه والساكن يسرع إلى الحذف؟ أو الثانيه المدغم فيها لأنها طرف؟ على قولين ، صحح أبو البقاء فى (اللّباب) أولهما.

الثالث : إذا اجتمع نون الضمير ونون الحروف الأربعه المذكوره جاز حذف أحدهما نحو ، أنّا ولكنّا ، وهل المحذوفه الأولى المدغمه أو الثانيه المدغم فيها؟ القولان السابقان ، ولم يجز هنا القول بأن المحذوف نون الضمير لأنها اسم فلا تحذف. ثم رأيت ابن الصائغ قال فى (تذكرته) : فى كلا أبى على فى الأغفال ما يدلّ على أن المحذوف نون ضمير النصب فى قولنا : كأنا ، وتاء تفعل فى قولنا : هل تكلّم ، قال ذلك على لسان أبى العباس نقلا عن أبى بكر تقويه لمن يذهب فى أن المحذوف من (لاه) اللّام الأصليه لا لام الإضافه كما ذهب إليه سيبويه (٣) ، وقال : لأنّ ما يحذف من المكرّرات إنما يحذف للاستثقال وإنما يقع الاستثقال فيما يتكرّر لا فى المبدوء به الأول. ثم قال عقب ذلك : والذى رجّحه أبو على أن المحذوف من

١- ٢٣- الشاهد بلا نسبه فى الخصائص (١ / ٣٨٨) ، والمحتسب (٢ / ٢٢) ، والخزانه (٣ / ٥٢٥) ، والتصريح (١ / ١١١) ، والهمع (١ / ٥١) ، والدرر (١ / ٢٧).

٢- انظر الكتاب (٢ / ٣٩١).

٣- انظر الكتاب (٤ / ٣).

أنّنا وكأنّنا إنما هو النون الوسطى دون نون الضمير ، قال : لأنه عهد حذفها دون حذف نون الضمير.

الرابع : إذا اجتمع نون الوقايه ونون الإناث.

نحو : [الوافر]

٢٤- (١)[تراه كالثّغام يعلّ مسكا]

يسوء الفاليات إذا فلينى

والأصل فلينني ، فحذف إحدى النونين ، واختلف فى المحذوفه فقال المبرد : هى نون الوقايه لأن الأولى ضمير فاعل لا يليق بها الحذف ، ورجّحه ابن جنّى والخضراوى وأبو حيان وابن هشام. وفى (البسيط) أنه مجمع عليه. وقال سيبويه : هى نون الإناث. واختاره ابن مالك قياسا على (تأمرونى) ، وردّه أبو حيان لأنه قياس على مختلف فيه.

الخامس : المضارع المبدوء بالتاء إذا كان ثانيه تاء نحو : تتعلم وتتكلم ، يجوز الاقتصار فيه على إحدى التاءين ، وهل المحذوف الأولى أو الثانيه؟ قولان أصحهما الثانى وعليه البصريون ، لأنّ الأولى دالّه على معنى وهى المضارعه ، ورجّحه ابن مالك فى (شرح الكافيه) (٢) بأن الاستثقال فى اجتماع المثلين ، إنما يحصل عند النطق بثانيهما فكان هو الأحقّ بالحذف. قال : وقد يفعل ذلك بما صدر فيه نونان كقراءه بعضهم (وَنُزِّلَ الْمَلائِكَهُ تَنْزِيلًا)(٣) [الفرقان : ٢٥] قال : وفى هذه القراءه دليل على أن المحذوف من التاءين هى الثانيه لأن المحذوف من النونين فى القراءه المذكوره إنما هى الثانيه ، ورجّحه الزنجانى فى (شرح الهادى) : بأن الثانيه هى التى تعلّ فتسكن وتدغم فى (تذكرون) ، فلما لحقها الإعلال دون الأولى لحقها الحذف دون الأولى ، إذ الحذف مثل الإعلال.

السادس : الفعل المضاعف على وزن فعل نحو : ظلّ ومسّ وأحسّ إذا أسند إلى الضمير المتحرّك نحو ظللت ومسست وأحسست ، جاز حذف أحد حرفى التضعيف

١- ٢٤- الشاهد لعمر بن معد يكرب فى ديوانه (ص ١٨٠) ، والكتاب (٤ / ٤) ، وخزانه الأدب (٥ / ٣٧١) ، والدرر (١ / ٢١٣) ، وشرح أبيات سيبويه (٢ / ٣٠٤) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢١٣) ، ولسان العرب (خلا) ، والمقاصد النحويه (١ / ٣٧٩) ، وبلا نسبه فى جمهره اللغه (ص ٤٥٩) ، وشرح المفصل (٣ / ٩١) ، ولسان العرب (حيج) ، والمنصف (٢ / ٣٣٧) ، وهمع الهوامع (١ / ٦٥).

٢- انظر شرح الكافيه الشافيه (٤ / ٢١٨٨) ، تح : عبد المنعم أحمد هريدى.

٣- قرأ ابن كثير (وننزل) بنونين الثانيه ساكنه وتخفيف الزاى ورفع اللام (تيسير الدانى ١٣٣).

فيقال : ظلت ومست وأحست ، وهل المحذوف الأول وهو العين أو الثانى وهو اللام؟ قولان أصحهما الأول ، وبه جزم فى (التسهيل) (١) ، وقال أبو على فى (الأغفال) (٢) : قد حذف الأول من الحروف المتكرره كما حذف من الثانى وذلك قولهم : ظلت ومست ونحو ذلك.

فإن قيل : ما الدليل على أن المحذوف الأول؟ قيل : قول من قال : ظلت ومست ، فألقى حركه العين المحذوفه على الفاء ، كما ألقاها عليها فى خفت وهبت وظلت ، ولو كان المحذوف اللام دون العين لتحرك ما قبل الضمير ، وكذلك قلب الأول من المتكرّره نحو : (دينار) كما قلب الثانى نحو : تظنّيت وتقضّيت : وخفّفت الهمزه الأولى كما خفّفت الثانيه نحو (جاءَ أَشْراطُها) [محمد : ١٨].

السابع : لا سيما إذا خفّفت ياؤها كقوله : [البسيط]

٢٥- (٣)ف- بالعقود وبالأيمان لا سيما

عقد وفاء به من أعظم القرب

فهل المحذوف الياء الأولى وهى العين أو الثانيه وهى اللام؟ اختار ابن جنّى الثانيه وأبو حيان الأولى.

قال ابن إياز فى (شرح الفصول) : واعلم أنه قد جاء تخفيف (سى) من لا سيما ، إلا أنهم لم ينصّوا على المحذوف منها هل هو عينها أو لامها ، والذى يقتضيه القياس أن يكون المحذوف اللام لأن الحذف منها هل هو عينها أو لامها ، والذى يقتضيه القياس أن يكون المحذوف اللام لأن الحذف إعلال ، والإعلال فى اللام شائع كثير بخلافه فى العين ، وبعضهم يزعم أنهم حذفوا الياء الأولى لأمرين ، أحدهما : سكونها والثانيه متحرّكه والمتحرك أقوى من الساكن ، فكانت الأولى أولى بالحذف لضعفها ، والثانى : أنها زائده والأولى منقلبه عن واو أصليه ، والزائد أولى من الأصلى بالحذف ، ولما حذفت الياء الأخيره لم تردّ الياء إلى أصلها لإراده المحذوف. انتهى ، وفى الكلام الأخير نظر.

الثامن : باب الأمثله الخمسه إذا أكد بالنون الشديده نحو : والله لتضربنّ ، فإنه يجتمع فيه ثلاثه نونات : نون الرفع والنون المشدّده فتحذف واحده وهى نون الرفع كما جزموا به ولم يحكوا فيه خلافا.

١- انظر التسهيل (٣١٤).

٢- الأغفال (١ / ٤٠).

٣- ٢٥- الشاهد بلا نسبه فى خزانه الأدب (٣ / ٤٤٧) ، والدرر (٣ / ١٨٦) ، وشرح الأشمونى (١ / ٢٤١) ، وشرح شواهد المغنى (ص ٤١٣) ، ومغنى اللبيب (ص ١٤٠) ، وهمع الهوامع (١ / ٢٣٥).

التاسع : ذو بمعنى صاحب ، أصله عند الخليل ذوو ، بوزن فعل (١) ، وعند ابن كيسان ذوو بالفتح فحذف إحدى الواوين ، قال أبو حيان : وفى المحذوف قولان أحدهما : الثانيه وهى اللام وعليه أهل الأندلس وهو الظاهر ، والثانى : الأولى وهى العين وعليه أهل قرطبه.

العاشر : قال الشمس بن الصائغ فى قوله : [المديد]

٢٦- (٢)أيّها السّائل عنهم وعنى

لست من قيس ولا قيس منى

الذى ذكروه أن المحذوف من (منّى) و (عنّى) نون الوقايه ، ويحتمل أن تكون باقيه ونون من وعن هى المحذوفه ، إلا أن يقال : إن الحروف بعيده عن الحذف منها.

الحادى عشر : ذا المشار بها عند البصريين ثلاثيه الوضع (٣) ، وألفها منقلبه عن ياء عند الأكثرين وعن واو عند آخرين ، ولامها عن ياء باتفاق ، وجزموا بأن المحذوف اللام ولم يحكوا فيه خلافا ، ثم رأيت الخلاف فيه محكيّا فى (البسيط) : قال أكثر النحاه على أن المحذوف لامه ، لأنها طرف فهى أحقّ بالحذف قياسا على الإعلال. ولأن حذف اللام أكثر من حذف العين فتعليق الحكم بالأعمّ أولى. ومنهم من قال : المحذوف عينه والموجود لامه ؛ لأن العين ساكنه والساكن أضعف من المتحرّك فهو أحقّ بالحذف ، ولأنه لو كان المحذوف لامه لعدمت علّه قلب الياء ألفا ، لأن العين تكون ساكنه فلا توجد فيها علّه القلب ، وأما اللام فمتحركه ، فإذا حذفت العين وجدت علّه الإعلال وهو تحرّك حرف العلّه وانفتاح ما قبله.

الثانى عشر : قال بدر الدين بن مالك فى قوله تعالى : (فَأَمَّا إِنْ كانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ) [الواقعه : ٨٨ - ٨٩] : إنّ أصل الفاء داخله على (إن كان) وأخّرت للزوم الفصل بين أمّا والفاء ، فالتقى فاء إن فاء أما ، وفاء جواب (إن) ، فحذفت الثانيه حملا على أكثر الحذفين نظائر.

الثالث عشر : إذا صغّرت كساء قلت كسيى ، وقد اجتمع فيه ثلاث ياءات : ياء

١- انظر الكتاب (٣ / ٢٩٢).

٢- ٢٦- الشاهد بلا نسبه فى أوضح المسالك (١ / ١١٨) ، وتخليص الشواهد (ص ١٠٦) ، والجنى الدانى (ص ١٥١) ، وجواهر الأدب (١٥٢) ، وخزانه الأدب (٥ / ٣٨٠) ، ورصف المبانى (ص ٣٦١) ، والدرر (١ / ٢١٠) ، وشرح الأشمونى (١ / ٥٦) ، وشرح التصريح (١ / ١١٢) ، وشرح ابن عقيل (ص ٦٣) ، وشرح المفصّل (٣ / ١٢٥) ، والمقاصد النحويه (١ / ٣٥٢) ، وهمع الهوامع (١ / ٦٤).

٣- انظر الإنصاف المسأله (٩٥).

التصغير والياء المنقلبه عن الألف ، والياء التى هى لام الكلمه فتحذف أحدها ، وهل المحذوف الياء الأخيره التى هى لام الكلمه أو الياء المنقلبه عن الألف؟ قولان : نصّ سيبويه (۱) على الأول ، كذا نقله أبو حيان بعد أن جزم بالثانى.

الرابع عشر : إذا نسبت إلى نحو طيّب وسيّد وميّت حذفت إحدى الياءين فقلت طيبى وسيدى تخفيفا ، وقد جزموا بأن المحذوف الثانيه لا الأولى ، كذا جزم به ابن مالك (۲) وأبو حيان فى كتبهما ، وعلّله أبو حيان بأن موجب الحذف توالى الحركات واجتماع الياءات فكان حذف المتحرّكه أولى ، وقال الزمخشرى فى (الفائق) : هين ولين مخفّفان من هيّن وليّن (۳). والمحذوف من ياءيهما الأولى ، وقيل الثانيه.

الخامس عشر : يجوز حذف إحدى الياءين من أىّ ، قال الشاعر : [الطويل]

۲۷- (۴)تنظّرت نسرا والسّماكين أيهما

[علىّ من الغيث استهلّت مواطره]

وقد جزم ابن جنّى فى ذا بأن المحذوف الثانيه ، وهى اللام لقله حذف العين ، قال ولهذا بقيت الأخرى ساكنه كما كانت (۵).

السادس عشر : إذا اجتمعت همزه الاستفهام مع همزه قطع نحو (أَمِنْتُمْ مَنْ فِى السَّماءِ) [الملك : ۱۶] ، فإنها ترسم بألف واحده وتحذف الأخرى كذا فى خطّ المصحف ، واختلف فى المحذوفه فقيل : الأولى وعليه الكسائى ، لأن الأصليه أولى بالثبوت ، وقيل : الثانيه وعليه الفراء وثعلب وابن كيسان لأن بها حصل الاستثقال ولأنها تسهل والمسهل أولى بالحذف ، ولأن الأولى حرف معنى فهى الأولى بالثبوت.

السابع عشر : إذا وقف على المقصور المنوّن نحو : رأيت عصا ، وقف عليه بالألف ، قال ابن الخباز : وكان فى التقدير ألفان ، لام الكلمه والألف التى هى بدل من التنوين ، كما فى : رأيت زيدا فى الوقف ، قال : وحذفت إحدى الألفين لأنه لا يمكن اجتماع ألفين ، قال : والمحذوفه هى الأولى عند سيبويه (۶) والباقيه التى هى بدل من

۱- انظر الكتاب (۳ / ۵۲۴).

۲- انظر التسهيل (۲۶۲).

۳- انظر الفائق (۳ / ۱۲۳).

۴- ۲۷- الشاهد للفرزدق فى ديوانه (۲۸۱) ، وشرح عمده الحافظ (ص ۳۹۳) ، ولسان العرب (حير) و (أيا) ، والمحتسب (۱ / ۴۱) ، وبلا نسبه فى الجنى الدانى (ص ۲۳۴) ، وشرح شواهد المغنى (۱ / ۲۳۶) ، ومغنى اللبيب (۱ / ۷۷) ، وفى روايه (نصرا) وهو نصر بن سيّار.

۵- انظر المحتسب (۱ / ۱۰۸).

۶- انظر الكتاب (۳ / ۳۴۳).

التنوين ، قال : وكانت الأولى أولى بالحذف لأن الطارئ يزيل حكم الثابت ، قال : فإن كان المقصور غير منوّن نحو : رأيت العصا فالألف هى لام الكلمه اتفاقا. وفى (شرح الإيضاح) لأبى الحسين بن أبى الربيع : اختلف النحويون فى هذه الألف الموجوده فى الوقف فى الأحوال الثلاثه : فى الرفع والنصب والجرّ ، فرجعت الألف الأصليه لزوال ما أزالها. وذهب المازنى إلى أنها بدل من التنوين لأن قبل التنوين فتحه فى اللفظ فصار (عصا) فى الأحوال الثلاثه بمنزله زيد فى قولك رأيت زيدا. وذهب أبو على الفارسى إلى أنها فى الرفع والخفض بدل عن الألف الأصليه لزوال التنوين ، وفى النصب بدل من التنوين.

الثامن عشر : تحيّه وتئيّه إذا نسبت إليهما قلت : تحويّ وتأويّ بحذف إحدى الياءين وقلب الأخرى واوا ، والياء المحذوفه هى الأولى التى هى عين الكلمه ، والباقيه المنقلبه هى الثانيه وهى لام الكلمه ، جزم به أبو حيان.

التاسع عشر : باب رميّه ينسب إليه رمويّ كذلك ، والمحذوف الياء الأولى وهى الياء المدغمه فى لام الكلمه جزم به أيضا. وكذلك باب (مرميّ) إذا قيل فيه (مرموى) ، المحذوف منه الياء الأولى وهى الزائده المنقلبه عن واو مفعول ، والباقيه المنقلبه هى لام الكلمه جزموا به.

العشرون : قال صاحب (الترشيح) (١) : إذا صغّرت أسود وعقابا وقضيبا وحمارا قلت أسيّد وعقيّب وقضيّب وحميّر ، بياء مشدّده مكسوره ، فإذا نسبت إلى هذه حذفت الياء المتحركه التى آخر الاسم فقلت أسيدى وقضيبى بياء ساكنه.

الحادى والعشرون : قال أبو حيان : إذا صغّرت مبيطر ومسيطر ومهيمن ، أسماء فاعل من بيطر وسيطر وهيمن ، تحذف الياء الأولى لأنها أولى بالحذف وتثبت ياء التصغير.

الثانى والعشرون : إذا اجتمعت همزتان متفقتان فى كلمتين نحو (جاءَ أَجَلُهُمْ) [الأعراف : ٣٤] ، و (الْبَغْضاءَ إِلى) [المائده : ١٤] ، أولياء أولئك ، جاز حذف إحداهما تخفيفا ، ثم منهم من يقول : المحذوف الأولى لأنها وقعت آخر الكلمه

١- صاحب الترشيح هو ابن الطّراوه النحوى : هو سليمان بن محمد بن عبد الله السبائى المالقى ، أبو الحسين ، أديب من كتّاب الرسائل ، له شعر ، وله آراء فى النحو تفرّد بها. من مؤلّفاته : «الترشيح» فى النحو ، و «المقدّمات على كتاب سيبويه» و «مقاله فى الاسم والمسمّى». (ت ٥٢٨ ه / ١١٣٤ م). ترجمته فى : بغيه الوعاه (٢٦٣) ، وإنباه الرواه (۴ / ١٠٧).

محل التغيير ، ومنهم من يقول : المحذوف الثانيه لأن الاستثقال إنما جاء عندها. حكاه السيد ركن الدين فى (شرح الشافيه).

الثالث والعشرون : باب الإفعال والاستفعال مما اعتلّت عينه كإقامه واستقامه أصلهما قوام واستقوام ، نقلت حركه الواو فيهما وهى العين إلى الفاء فانقلبت ألفا لتجانس الفتحه ، فالتقى ألفان فحذفت إحداهما لالتقاء الساكنين ثم عوض منها تاء التأنيث.

واختلف النحويون أيتهما المحذوفه ، فذهب الخليل وسيبويه (١) إلى أن المحذوف ألف إفعال واستفعال لأنها الزائده ولقربها من الطرف ، ولأن الاستثقال بها حصل ، وإليه ذهب ابن مالك (٢). وذهب الأخفش (٣) والفراء إلى أن المحذوف عين الكلمه.

الرابع والعشرون : باب مفعول المعتلّ العين نحو مبيع ومصون ، أصلهما مبيوع ومصوون ، ففعل بهما ما فعل بإقامه واستقامه من نقل حركه الياء والواو إلى الساكن قبلهما ، فالتقى ساكنان : الأول عين الكلمه ، والثانى واو مفعول الزائده ، فوجب حذف أحدهما ، واختلف فى أيّهما حذف ، فذهب الخليل وسيبويه إلى أن المحذوف واو مفعول لزيادتها ولقربها من الطرف (٤). وذهب الأخفش إلى أنّ المحذوف عين الكلمه لأن واو مفعول لمعنى ، ولأن الساكنين إذا التقيا فى كلمه حذف الأول (٥).

الخامس والعشرون : (يَسْتَحْيِي) [البقره : ٢٦] بياءين فى لغه الحجاز ، وأما تميم فتقول : (يستحى) بياء واحده ، قال فى (التسهيل) (٦) : فيحذفون إحدى الياءين ، قال أبو حيان : إما التى هى لام الكلمه ، وإما التى هى عين الكلمه ، أما حذف لام الكلمه فلأن الأطراف محلّ التغيير ، فلما حذفت بقيت يستحى كحاله مجزوما ، فنقل حركه الياء إلى الحاء التى هى فاء الكلمه وسكنت الياء ، أما حذف عين الكلمه فقيل : نقل حركه الياء التى هى عين إلى الحاء فالتقى ساكنان : الياء التى هى عين

١- انظر الكتاب (٤ / ٤٨٨).

٢- انظر تسهيل الفوائد (٣١٢).

٣- انظر المقتضب (١ / ١٠٥) ، والمنصف (١ / ٢٩١).

٤- انظر الكتاب (٤ / ٤٩١).

٥- انظر المقتضب (١ / ١٠٠) ، والمنصف (١ / ٢٨٧).

٦- انظر تسهيل الفوائد (٣١٤).

الكلمه ، والياء التى هى لام ، فحذف الأولى لالتقاء الساكنين. فعلى التقدير الأول يكون وزن الكلمه : يستفع ، وعلى الثانى يكون وزنها : يستفل.

السادس والعشرون : باب صحارى وعذارى فيه لغات : التشديد وهو الأصل ، والتخفيف هروبا من ثقل الجمع مع ثقل التشديد ، ثم الأولى بالحذف الياء التى هى بدل من ألف المدّ ، لأنه قد عهد حذفها ، ولأن الكلمه خماسيه ، والمبدله من ألف التأنيث بمنزله الأصلى فهى أحقّ بالثبوت ، وما قبلها أحقّ بالحذف. قاله فى (البسيط).

السابع والعشرون : قراءه ابن محيصن سواء عليهم أنذرتهم [البقره : ۶] بحذف إحدى الهمزتين. قال (۱) ابن جنّى فى (المحتسب) : المحذوف الأولى وهى همزه الاستفهام ، قال : فإن قيل : فلعلّ المحذوف الثانيه ، قيل : قد ثبت جواز حذف همزه الاستفهام ، وأما حذف همزه أفعل فى الماضى فبعيد.

الثامن والعشرون : باب جاء وشاء اسم فاعل من جاء وشاء أصله جائى وشائى لأن لام الفعل همزه ، فمذهب الخليل (۲) أن الهمزه الأولى هى لام الفعل قدّمت إلى موضع العين كما قدّمت فى شاك وهار ، ومذهب سيبويه (۳) هى عين الفعل ، استثقل اجتماع الهمزتين فقلبت الأخيره ياء على حركه ما قبلها وهى لام الفعل عنده ثم فعل به ما فعل بقاض ، فوزنه على هذا فاعل. وعلى قول الخليل : فالع لأنه مقلوب ، وآل هذا إلى أن فى المحذوف قولين : قول سيبويه اللام ، وقول الخليل العين.

التاسع والعشرون : نحو : [الرجز]

۲۸- (۴)يا زيد زيد اليعملات [الذّبّل

تطاول اللّيل عليك فانزل]

و : [المنسرح]

۱- المحتسب (۱ / ۵۰) ، والإتحاف (۱۲۸).

۲- انظر الكتاب (۴ / ۵۲۰).

۳- انظر الكتاب (۴ / ۵۲۰).

۴- ۲۸- الشاهد لعبد الله بن رواحه فى ديوانه (ص ۹۹) ، وخزانه الأدب (۲ / ۳۰۲) ، والدرر (۶ / ۲۸) ، وشرح أبيات سيبويه (۲ / ۲۷) ، وشرح شواهد المغنى (۱ / ۴۳۳) ، ولبعض بنى جرير فى الكتاب (۲ / ۲۰۹) ، وشرح المفصّل (۲ / ۱۰) ، والمقاصد النحويه (۴ / ۲۲۱) ، وبلا نسبه فى شرح الأشمونى (۲ / ۴۵۴) ، واللامات (ص ۱۰۲) ، ولسان العرب (عمل) ، ومغنى اللبيب (۲ / ۴۵۷) ، والمقتضب (۴ / ۲۳۰) ، والممتع فى التصريف (۱ / ۹۵) ، وهمع الهوامع (۲ / ۱۲۲).

٢٩- (١)[يا من رأى عارضا أسرّ به]

بين ذراعى وجبهه الأسد

وفى المحذوف خلاف ، قال المبرد : الأول ، وقال سيبويه : الثانى ، ورجّحه ابن هشام.

قال ابن النحاس فى (التعليقه) : قولهم قطع الله يد ورجل من قالها ، أجمعوا على أن هنا مضافا إليه محذوفا من أحدهما ، واختلفوا من أيّهما حذف ، فمذهب سيبويه حذف من الثانى وهو أسهل لأنه ليس فيه وضع ظاهر موضع مضمر ، وليس فيه أكثر من الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف ، وحسّن ذلك وشجعه كون الدليل يكون مقدّما على المدلول عليه ، ومذهب المبرّد أن الحذف من الأول وأن (رجل) مضاف إلى (من) المذكوره و (يد) مضافه إلى (من قالها) أخرى محذوفه ، ويلزمه أن يكون قد وضع الظاهر موضع المضمر ، إذ الأصل : يد من قالها ورجله ، وحسّن ذلك عنده كون الأوّل معدوما فى اللّفظ ، فلم يستنكره لذلك ، انتهى.

الثلاثون : نحو : زيد وعمرو قائم ، ومذهب سيبويه (٢) أن الحذف فيه من الأول ، مع أن مذهبه فى نحو :

زيد زيد اليعملات (٣)

أن الحذف من الثانى (٤) ، قال ابن الحاجب : إنما اعترض بالمضاف الثانى بين المتضايفين ليبقى المضاف إليه المذكور فى اللفظ عوضا مما ذهب ، وأما هنا فلو كان (قائم) خبرا عن الأول لوقع فى موضعه ، إذ لا ضروره تدعو إلى تأخيره ، إذا كان الخبر بحذف بلا عوض نحو : زيد قائم وعمرو ، من غير قبح فى ذلك ، انتهى.

وقيل أيضا : كلّ من المبتدأين عامل فى الخبر ، فالأولى إعمال الثانى لقربه ، قال ابن هشام (٥) : ويلزم من هذا التعليل أن يقال بذلك فى مسأله الإضافه ، قال : والخلاف إنما هو عند التردّد ، وإلا فلا تردد فى أن الحذف من الأول فى قوله : [المنسرح]

١- ٢٩- الشاهد للفرزدق فى خزانه الأدب (٢ / ٣١٩) ، والكتاب (١ / ٢٣٩) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٧٩٩) ، وشرح المفصّل (٣ / ٢١) ، والمقاصد النحويه (٣ / ٤٥١) ، والمقتضب (٤ / ٢٢٩) ، وبلا نسبه فى تخليص الشواهد (٨٧) ، وخزانه الأدب (١٠ / ١٨٧) ، والخصائص (٢ / ٤٠٧) ، ورصف المبانى (ص ٣٤١) ، وسرّ صناعه الإعراب (ص ٢٩٧) ، وشرح الأشمونى (٢ / ٣٣٦) ، وشرح عمده الحافظ (ص ٥٠٢) ، ولسان العرب (بعد) و (يا).

٢- انظر الكتاب (١ / ١٢٣).

٣- مرّ الشاهد رقم (٢٨).

٤- انظر الكتاب (٢ / ٢١١).

٥- انظر مغنى اللبيب (٢ / ٦٨٧).

٣٠- (١)نحن بما عندنا وأنت بما

عندك راض والرّأى مختلف

ومن الثانى قوله : [الطويل]

٣١- (٢)[فمن يك أمسى بالمدينه رحله]

فإنّى وقيّارا بها لغريب

الحادى والثلاثون : ذات أصلها (ذويه) ، تحركت الواو والياء فقلب كل منهما ألفا فالتقى ألفان فحذف أحدهما.

قال ابن هشام فى (تذكرته) : وينبغى أن ينظر هل المحذوف فيها الألف الأولى أو الثانيه؟ فقياس قول سيبويه والخليل فى إقامه واستقامه أن يكون المحذوف الأولى ؛ وقياس قولهما فى مثل (مصون) أن يكون المحذوف الثانيه.

الثانى والثلاثون : قولهم : (لاه أبوك) ، فى (لله أبوك) (٣). قال الشّلوبين فى تعليقه على كتاب سيبويه : مذهبنا أن المحذوف حرف الجرّ واللام التى للتعريف ، وزعم المبرد أن المحذوف اللام المعرّفه ولام الله الأصليه ، والمبقاه لام الجرّ فتحت ردّا إلى أصلها ، كما تفتح مع المضمر ، قال : وهذا أولى لأن فى مذهبكم حذف الجارّ ، وإبقاء عمله وهو مع ذلك حرف معنى ، وأما أنا فلم أحذف حرف المعنى بل حذفت ما لا معنى له.

قال الشلوبين : وهذا المذهب قد وافق فى حذف اللام المعرفه ، وبقى الترجيح بين حرف الجرّ وحرف الأصل ، فزعمنا أن المحذوف حرف الجرّ ، وزعم أن المحذوف اللام الأصليه ورجح مذهبه بأن حرف الجرّ لمعنى وفيه إبقاء عمله.

١- ٣٠- الشاهد لقيس بن الخطيم فى ملحق ديوانه ص ٢٣٩) ، والكتاب (١ / ١٢٣) ، وتخليص الشواهد (ص ٢٠٥) ، والدرر (٥ / ٣١٤) ، والمقاصد النحويه (١ / ٥٥٧) ، ولعمرو بن امرئ القيس الخزرجى فى الدرر (١ / ١٤٧) ، وشرح أبيات سيبويه (١ / ٢٧٩) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٢٨) ، وبلا نسبه فى شرح الأشمونى (١ / ٤٥٣) ، والصاحبى فى فقه اللغه (ص ٢١٨) ، ومغنى اللبيب (٢ / ٦٢٢) ، وهمع الهوامع (٢ / ١٠٩).

٢- ٣١- الشاهد لضابئ بن الحارث البرجمىّ فى الكتاب (١ / ١٢٤) ، والأصمعيات (١٨٤) ، والإنصاف (ص ٩٤) ، وتخليص الشواهد (ص ٣٨٥) ، وخزانه الأدب (٩ / ٣٢٦) ، والدرر (٦ / ١٨٢) ، وشرح أبيات سيبويه (١ / ٣٦٩) ، وشرح التصريح (١ / ٢٢٨) ، وشرح شواهد المغنى (ص ٨٦٧) ، وشرح المفصّل (٨ / ٨٦) ، ولسان العرب (قير) ، وبلا نسبه فى رصف المبانى (ص ٢٦٧) ، وسرّ صناعه الإعراب (ص ٣٧٢) ، وشرح الأشمونى (١ / ١٤٤) ، ومجالس ثعلب (ص ٣١٦) ، وهمع الهوامع (٢ / ١٤٤).

٣- انظر الكتاب (٢ / ١٦٣).

وينبغى أن يترجّح مذهبنا لأنه قد ثبت حرف الجرّ محذوفا وعمله مبقى فى نحو (خير عافاك الله) وفى مذهبه ادّعاء فتح اللام ، ونحن نبقى الكلام على ظاهره ، وأيضا فإن الذين يفتحون اللام الجاره قوم بأعيانهم ، لا يفعل ذلك غيرهم. وجميع العرب يقولون : (لاه أبوك) بالفتح فدلّ على أنها ليست الجاره ، إذ لو كانت الجاره لما فتحها إلا من لغته أن يقول : المال لزيد ولعمرو فهذا يؤيّد ما ذهبنا إليه ، انتهى.

الثالث والثلاثون : (الآن) أصله : أوان ، ثم قيل : حذفت الألف بعد الواو وقلبت الواو ألفا ، وقيل : بل حذفت الواو وبقيت الألف بعدها فوقعت بعد الهمزه.

حكاهما فى (البسيط).

فصل من نظائر ذلك وهو عكس القاعده

قال أبو حيان : اختلف النحويون فى أى الحرفين من المضاعف هو الزائد ، فذهب الخليل إلى أن الزائد هو الأول فاللام الأولى من (سلّم) هى الزائده ، وكذلك الزاى الأولى من (فلّز) (١) ، وذهب يونس فيما ذكره الفارسى عنه إلى أن الثانى هو الزائد.

حجّه الخليل : أن المثل الأول قد وقع موقعا يكثر فيه أمهات الزوائد وهى الياء والواو والألف ، ألا ترى أنها تقع زائده ساكنه ثانيه نحو : حوقل وصيقل وكاهل ، وثالثه نحو : كتاب وعجوز وقضيب ؛ فإذا جعلنا الأولى من سلم وفلز زائده كانت واقعه موقع هذه الحروف ، وكذلك فى قردد وما أشبه مما تحرك فيه المضاعفان ، الأول هو الزائد عند الخليل.

وحجه يونس : أن المثل الثانى يقع موقعا يكثر فيه أمهات الزوائد ، ألا ترى أن الواو والياء تزادان متحركتين نحو : جهور وعثير ، ورابعين نحو : كنهور وعفريه ، فإذا كان الثانى من سلّم وفلز زائدا كان واقعا موقع هذين الحرفين.

قال أبو حيان : ولا حجّه فيما استدلّ به الخليل ويونس لأنه ليس فيه أكثر من التأنيس وبالإتيان بالنظير ، وأما سيبويه فقد حكم بأن الثانى هو الزائد ، ثم قال بعد ذلك : وكلا الوجهين صواب ومذهب ، فهذا يدلّ على احتمال الوجهين.

واختلف فى الصحيح ، فذهب الفارسى إلى أن الصحيح مذهب سيبويه ، واستدلّ على ذلك بوجود اسحنكك واقعنسس وشبههما فى كلامهم ، قال : وذلك أن النون فى افعنلل من الرباعى لم توجد قطّ إلا بين أصلين نحو : احرنجم ، فينبغى أن

١- فى نسخه (بلّز).

يكون ما ألحق به من الثلاثى بين أصلين لئلا يخالف الملحق به ، ولا يمكن ذلك إلا بجعل الأول هو الأصل والثانى هو الزائد ، وإذا ثبت ذلك فى هذا حملت سائر المضاعفات عليه. وذهب ابن عصفور إلى أن الصحيح مذهب الخليل بدليلين :

أحدهما : قول العرب فى تصغير (صمحمح) صميح ، فحذفوا الحاء الأولى ، فثبت أنها الزائده ، لأنه لا يجوز حذف الأصلى وإبقاء الزائد.

والثانى : أن العين إذا تضعّفت وفصل بينهما حرف ، فذلك الحرف لا يكون إلّا زائدا نحو : (عثوثل وعقنقل) ، ألا ترى أن الواو والنون الفاصلتين بين العينين زائدتان ، فإذا ثبت ذلك تبيّن أن الزائد من الحاءين فى (صمحمح) هى الأولى لأنها فاصله بين العينين ، فلا ينبغى أن تكون أصلا ، لئلا يكون فى ذلك كسر لما استقرّ فى كلامهم من أنه لا يجوز الفصل بين العينين إلا بحرف زائد ، وإذا ثبت أن الزائد من المثلين فى هذين الموضعين هو الأول حملت سائر المواضع عليهما.

وذهب ابن خروف والشّلوبين إلى التسويه بين مذهب الخليل ومذهب سيبويه.

وذهب ابن مالك إلى تفصيل ، فحكم بزياده الثانى والثالث فى صمحمح ونحوه ، والثالث والرابع فى مرمريس ، وأن الثانى فى نحو : اقعنسس والأول فى نحو : (علّم) أولى بالزياده. قال أبو حيان : وهذا التفصيل الذى ذكره ليس مذهبا لأحد ، وإنما هو إحداث قول ثالث جريا على عادته.

وفى (البسيط) : اختلف فى (مغدودن) هل الزائد فيه الدال الأولى أو الثانيه؟ فعلى الأول يقال فى تصغيره مغيدن بحذف الواو مع الدال ، لأن الواو وقعت ثالثه ، وعلى الثانى مغيدين بقلبها ياء لأنها رابعه فلا تحذف.

[تنبيه]

باب اقعنسس : قال ابن مالك (١) : ثانى المثلين فيه أولى بالزياده لوقوعه موقع ألف (احرنبى) ، قال أبو حيان : جهه الأولويه ، أنه لمّا ألحق احرنبى باحرنجم ، واحرنبى من باب الثلاثه لم يأتوا بالزائد الذى للإلحاق إلا أخيرا وهى الألف ، وكذلك ما جىء به للإلحاق فى هذا النوع هو مقابل لهذه الألف ، والمقابل لها فى (اقعنسس) إنما هى السين الثانيه ، فلذلك حكم عليها بأنها الزائده ليجرى باب الثلاثى فى

١- انظر التسهيل (٢٩٧).

الإلحاق بالرباعى مجرى واحدا ، ألا ترى أنهما مشتقّان من الحرب والقعس ، فلذلك كان الأولى أن تكون السين الثانيه هى الزائده.]

ومن ذلك أيضا قال أبو حيان : سألنى شيخنا بهاء الدين بن النحاس عن قولهم هاذانّ بالتشديد : ما النون المزيده؟

قلت له : الأولى ، فقال : قال الفارسى فى (التذكره) : هى الثانيه لئلا يفصل بين ألف التثنيه ونونها ولا يفصل بينهما ، قلت له : يكثر العمل فى ذلك لأنّا نكون زدنا نونا متحركه ثم أسكنّا الأولى وأدغمنا أو زدناها ساكنه ، ثم أسكنا الأولى وأدغمنا فتحركت لأجل الإدغام بالكسر على أصل التقاء الساكنين ، وعلى ما ذكرته نكون زدنا نونا ساكنه وأدغمنا فقط فهذا أولى عندى لقلّه العمل ، ثم ظهر لى تقويته أيضا بأنّ الألف والنون ليستا متلازمتين فيكره الفصل بينهما ، ألا ترى إلى انفكاكها منها بالحذف والإضافه وتقصير الصله ، انتهى.

وقال الشلوبين : قال بعض النحويين (١) : إنّ النون الثانيه بدل من اللام المحذوفه من ذا ومن ذلك قول زهير : [الطويل]

٣٢- (٢)أرانى إذا ما بتّ بتّ على هوى

فثمّ إذا أصبحت أصبحت غاديا

وقول الآخر : [الكامل]

٣٣- (٣)فرأيت ما فيه فثمّ رزئته

[فلبثت بعدك غير راض معمرى]

قال السخاوى فى (شرح المفصل) : أحد الحرفين فيهما زائد (الفاء) أو (ثم) ، قال : وزياده الفاء قد وقعت كثيرا ولم تقع زياده (ثم) إلا نادرا فالقضاء بزياده الفاء أولى.

وقال صاحب (البسيط) : زاد الفاء مع (ثم) ، وقيل : (ثم) هى الزائده دون الفاء لحرمه التصدّر.

١- انظر المقتضب (٣ / ٢٧٥)

٢- ٣٢- الشاهد لزهير فى ديوانه (٢٨٥) ، وخزانه الأدب (٨ / ٤٩٠) ، والدرر (٦ / ٨٩) ، ورصف المبانى (ص ٢٧٥) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ٢٨٢) ، وشرح عمده الحافظ (ص ٦٥٤) ، وشرح المفصّل (٨ / ٩٦) ، ومغنى اللبيب (١ / ١١٧) ، وبلا نسبه فى سرّ صناعه الإعراب (١ / ٢٦٤) ، وشرح الأشمونى (٢ / ٤١٨) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ٣٥٨) ، وهمع الهوامع (٢ / ١٣١).

٣- ٣٣- الشاهد لأبى كبير الهذلىّ فى خزانه الأدب (٨ / ٤٩١) ، وشرح أشعار الهذليين (ص ١٠٨٢) ، ولسان العرب (عمر).

فصل ما يناظر ما نحن فيه

ويناظر ما نحن فيه مسأله ، قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس فى (التعليقه) : أجمع النّحاه على أن ما فيه تاء التأنيث يكون فى الوصل تاء وفى الوقف هاء على اللغه الفصحى ، واختلفوا أيّهما بدل من الأخرى ، فذهب البصريون إلى أن التاء هى الأصل وأن الهاء بدل عنها ، وذهب الكوفيون إلى عكس ذلك.

واستدلّ البصريون بأن بعض العرب يقول التاء فى الوصل والوقف كقوله : [الرجز]

٣٤- (١)الله نجاك بكفى مسلمت

ولا كذلك الهاء ، فعلمنا أن التاء هى الأصل ، وأن الهاء بدل عنها ، وبأن لنا موضعا قد ثبتت فيه التاء للتأنيث بالإجماع وهو فى الفصل نحو : قامت وقعدت ، وليس لنا موضع قد ثبتت الهاء فيه ، فالمصير إلى أن التاء هى الأصل ، أولى لما يؤدّى قولهم إليه من تكثير الأصول.

واستدلّوا أيضا بأن التأنيث فى الوصل الذى ليس بمحلّ التغيير ، والهاء إنما جاءت فى الوقف الذى هو محلّ التغيير ، فالمصير إلى أن ما جاء فى محل التغيير هو البدل أولى من المصير إلى أن البدل ما ليس فى محل التغيير.

إذا اجتمع النكره والمعرفه غلبت المعرفه : تقول : هذا زيد ورجل منطلقين ، فتنصب منطلقين على الحال تغليبا للمعرفه ؛ ولا يجوز الرفع. ذكره الأندلسى فى (شرح المفصل).

إذا اجتمع المذكّر والمؤنّث : غلّب المذكّر وبذلك استدلّ على أنه الأصل والمؤنّث فرع عليه ، وهذا التغليب يكون فى التثنيه وفى الجمع وفى عود الضمير وفى الوصف وفى العدد.

إذا اجتمع طالبان روعى الأول : فيه فروع :

- منها : إذا اجتمع القسم والشّرط جعل الجواب للأول منهما ، إذا لم يتقدّمهما شيء.

- ومنها : أن العرب راعت المتقدّم فى قولهم : عندى ثلاثه ذكور من البطّ

١- ٣٤- الرجز لأبى النجم فى شرح التصريح (٢ / ٣٤٤) ، ولسان العرب (ما) ، ومجالس ثعلب (١ / ٣٢٦) ، وبلا نسبه فى أوضح المسالك (٤ / ٣٤٨) ، وخزانه الأدب (٤ / ١٧٧) ، والخصائص (١ / ٣٠٤) ، ورصف المبانى (١٦٢) ، وسرّ صناعه الإعراب (١ / ١٦٠) ، وشرح الأشمونى (٣ / ٧٥٦) ، وشرح شافيه ابن الحاجب (٢ / ٢٨٩) ، وشرح المفصّل (٥ / ٨٩).

وعندى ثلاثه من البطّ ذكور ، فأتوا بالتاء مع ثلاثه لما تقدّم لفظ ذكور ، وحذفوها لما تقدّم لفظ البطّ.

- ومنهـا : قال الكوفيون : إذا تنازع عاملان فالأولى إعمال الأول جريا على هـذه القاعـده ، إذا أمكن أن يكون حرف موجود فى الكلمه أصـليا فيها أو غير أصـلىّ ، فكونه أصـليا أو منقلبا عنه أولى ، ذكر هذه القاعده الشلوبين فى (شرح الجزوليه) ، وبنى عليها أن الواو والألف والياء فى الأسماء السته لا مات للكلمه لا زائده للإشباع.

إذا اجتمع الواو والياء : غلبت الياء نحو طويت طيّا والأصل طويا. ذكره ابن الدهان فى (الغره).

إذا اجتمع ضميران متكلم ومخاطب : غلب المتكلّم نحو : قمنا ، وإذا اجتمع مخاطب وغائب غلب المخاطب نحو : قمتما.

إذا تمّ الفعـل بفاعله : أشـبها حينئـذ الحرف فلـذلك لم يسـتحقّا الإعراب ذكره ابن جنّى فى (الخاطريات). قال : وجه شـبه الفعل وفاعله بالحرف أنهما جزما الفعل عند أبى الحسن فى نحو قولنا : إن تقم أقم ، وأيضا فإن الفعل بفاعله قد ألغيا كما يلغى الحرف ، وذلك نحو : زيد ظننت قائم.

إذا دار الأـمر بين الاشتراك والمجاز فالمجاز أولى : ومن ثم رجّـح أبو حيّان وغيره قول البصـريين : إن اللام ، فى نحو : (فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا) [القصص : ٨] هى لام السبب على جهه المجاز ، لا لام أخرى تسمّى لام الصيروره ، أو لام العاقبه ، لأـنه إذا تعارض المجاز ووضع الحرف لمعنى متجرّد ، كان المجاز أولى ؛ لأن الوضع يؤول فيه الحرف إلى الاشتراك ، والمجاز ليس كذلك.

وقـال ابن فلاـح فى (المغنى) اختلف هل المضارع مشترك بين الحال والاسـتقبال أو حقيقه فى الحال مجاز فى الاسـتقبال؟ قال : والثانى أرجح ، لأنه إذا تعارض الاشتراك والمجاز فالمجاز أولى على المختار.

وقال ابن القواس فى (شرح الدره) : الكلمه تطلق مجازا على الجمل المركّبه.

فإن قيل : هلّا كان إطلاقها عليها حقيقه فتكون مشتركه؟

أجيب : بأنه إذا أمكن الحمل على المجاز كان أولى إذا دار الأمر بين الترادف والحذف لا لعلّه ؛ فادّعاء الترادف أولى ؛ لأن باب الترادف أكثر من بـاب الحـذف لا لعلّه ، مثاله قولهم : سـبط وسـبطر ودمث ودمثر وهنـدى وهنـدكى ، فهـذه ألفاظ بمعنى واحد وتعارض أمران : أحدهما : أن يكونا أصلين ويصير هذا من الترادف ، والآخر أن

تقول : حذفت الراء من سبط ودمث شذوذا ، إذ لا يمكن أن يدعى أن الراء زائده لأنها ليست من حروف الزياده ، فكان ادّعاء الأصاله فى كلّ من الكلمتين أولى من ادّعاء أن أصلهما واحد وأنه حذفت لام الكلمه شذوذا وأنهما لفظ واحد.

إذا دار الاختلال بين أن يكون فى اللفظ أو فى المعنى كان فى اللفظ أولى : لأن المعنى أعظم حرمه إذ اللفظ خدم المعنى ، وإنما أتى باللفظ من أجله. ذكره ابن الصائغ فى (تذكرته) وبنى عليه ترجيح زياده (كان) فى قوله : [الوافر]

٣٥- (١)[فكيف إذا رأيت ديار قوم]

وجيران لنا - كانوا - كرام

على القول بأنّها تامّه ، لأن المعنى حينئذ : وجدوا فيما مضى ، وذلك معلوم ، فتصير الجمله حينئذ حشوا لا معنى لها.

إذا نقل الفعل إلى الاسم لزمته أحكام الأسماء : ذكر هذه القاعده ابن يعيش (٢) فى (شرح المفصل) ومن ثم قطعت همزه (إصمت) (٣) اسما للفلاه وأصله فعل أمر.

إذا وقع (ابن) بين علمين فله خصائص : أحدها : أنه يحذف التنوين من الأول ، لأن العلمين مع (ابن) كشىء واحد نحو : جاء زيد بن عمرو ، قال ابن يعيش : وسواء فى ذلك الاسم والكنيه واللقب كقوله : [البسيط]

٣٦- (٤)ما زلت أغلق أبوابا وأفتحها

حتّى أتيت أبا عمرو بن عمّار

قال : فحذف التنوين من أبى عمرو بمنزله حذفه من جعفر بن عمار.

الثانى : يجوز حكايه العلم الموصوف به كقولك لمن قال : رأيت زيد بن

---

١ - ٣٥- الشاهد للفرزدق فى ديوانه (٢ / ٩٠) ، والأزهيه (ص ١٨٨) ، والكتاب (٢ / ١٥٥) ، وتخليص الشواهد (ص ٢٥٢) ، وخزانه الأدب (٩ / ٢١٧) ، وشرح الأشمونى (١ / ١١٧) ، وشرح التصريح (١ / ١٩٢) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٦٩٣) ، ولسان العرب (كنن) ، والمقاصد النحويه (٢ / ٤٢) ، والمقتضب (٤ / ١١٦) ، وبلا نسبه فى أسرار العربيه (ص ١٣٦) ، وشرح ابن عقيل (ص ١٤٦) ، والصاحبى فى فقه اللغه (ص ١٦١) ، ولسان العرب (كون) ، ومغنى اللبيب (١ / ٢٨٧).

٢- انظر شرح المفصّل (١ / ٣١).

٣- إصمت : اسم علم لبريّه بعينها. انظر معجم البلدان (١ / ٢١٢).

٤ - ٣٦- الشاهد للفرزدق فى الكتاب (٣ / ٥٦٣) ، وأدب الكاتب (ص ٤٦١) ، وسرّ صناعه الإعراب (٢ / ٤٥٦) ، وشرح أبيات سيبويه (٢ / ٢٦١) ، وشرح شافيه ابن الحاجب (١ / ٩٣) ، ولسان العرب (غلق) ، ومراتب النحويين (ص ٣٤) ، وليس فى ديوانه ،

وبلا نسبه فی شرح المفصّل (١ / ٢٧).

عمرو ، ومن زيد بن عمرو؟ لأنهما صارا بمنزله واحده ، ولا يجوز حكايه العلم الموصوف بغيره ، بل ولا المتبع لشىء من التوابع أصلا.

الثالث (١) : إذا نودى نحو : (يا زيد بن عمرو) ، كانت الصفه منصوبه على كل حال وجاز فى المنادى وجهان ، أحدهما : الضم على الأصل ، والثانى : الإتباع ، فتفتح الدال من زيد إتباعا لفتحه النون. قال ابن يعيش : وهو غريب ، لأنّ حقّ الصفه أن تتبع الموصوف فى الإعراب ، وهنا قد تبع الموصوف الصفه ، والعلّه فى ذلك أنّهما جعلا لكثره الاستعمال كالاسم الواجد ، ولذلك لا يحسن الوقوف على الاسم الأول ويبتدأ بالثانى فيقال : ابن فلان.

الرابع (٢) : يحذف ألف ابن فى الخطّ لكثره الاستعمال ولأنه لا ينوى فصله مما قبله.

أسبق الأفعال

قال الزجاجى فى كتاب (إيضاح علل النحو) (٣) : اعلم أن أسبق الأفعال فى التقدّم الفعل المستقبل ؛ لأنّ الشىء لم يكن ثم كان ، والعدم سابق ، ثم يصير فى الحال ، ثم يصير ماضيا فيخبر عنه بالماضى ، فأسبق الأفعال فى الرتبه المستقبل ، ثم فعل الحال ، ثم فعل الماضى.

فإن قيل : هلّا كان لفعل الحال لفظ ينفرد به عن المستقبل لا يشركه فيه غيره ليعرف بلفظه أنه للحال كما كان للماضى لفظ يعرف به أنه ماض؟.

فالجواب : قالوا : لما ضارع الفعل المستقبل الأسماء بوقوعه موقعها وبسائر الوجوه المضارعه المشهوره قوى فأعرب ، وجعل بلفظ واحد يقع بمعنيين حملا له على شبه الأسماء ، كما أن من الأسماء ما يقع بلفظ لمعان كثيره كالعين ونحوها ، كذلك جعل الفعل المستقبل بلفظ واحد يقع لمعنيين ليكون ملحقا بالأسماء حين ضارعها ، والماضى لم يضارع الأسماء فيكون له قوّتها فبقى على حاله.

الاستغناء

هو باب واسع فكثيرا ما استغنت العرب عن لفظ بلفظ ، من ذلك استغناؤهم عن

١- انظر شرح المفصّل (٢ / ٥).

٢- انظر شرح المفصّل (٢ / ٥).

٣- انظر الإيضاح فى علل النحو (٨٥).

تثنيه سواء بتثنيه (سى) فقالوا : سيّان ولم يقولوا سواءان ، وتثنيه ضبع الذى هو اسم لمؤنّث عن تثنيه ضبعان الذى هو اسم لمذكر فقالوا : ضبعان ولم يقولوا : ضبعانان.

قال أبو حيان : العرب تستغنى ببعض الألفاظ عن بعض ، ألا ترى استغناءهم بترك وتاركك عن ، وذر ، وواذر ، وبقولهم رجل آلى عن أعجز وامرأه عجزاء عن ألياء فى أشهر اللغات.

وقد عقد ابن جنّى فى (الخصائص) بابا فى الاستغناء بالشىء عن الشىء ، قال (١) فيه : قال سيبويه (٢) : اعلم أن العرب قد تستغنى بالشىء عن الشىء حتى يصير المستغنى عنه مسقطا من كلامهم البتّه ، فمن ذلك استغناؤهم بترك عن (وذر) و (ودع) ، وبلمحه عن ملمحه وعليها كسرت ملامح ، وبشبه عن مشبه ، وعليه جاء مشابه ، وبليله عن ليلاه ، وعليها جاءت ليالى ، على أن ابن الأعرابى قد أنشد : [الرجز]

٣٧- (٣)فى كلّ يوم ما وكل ليلاه

وهذا شاذّ لم يسمع إلا من هذه الجهه ، وكذلك استغنوا بأنيق عن أن يأتوا به والعين فى موضعها ، فألزموه القلب أو الإبدال فلم يقولوا : (أنوق) إلا فى شىء شاذّ حكاه الفراء ، وكذلك استغنوا (بقسىّ) عن قووس ، فلم يأت إلا مقلوبا ، ومن ذلك استغناؤهم بجمع القلّه عن جمع الكثره نحو قولهم : (أرجل) فلم يأتوا فيه بجمع الكثره.

وكذلك (آذان) جمع أذن لم يأتوا فيه بجمع الكثره ، وكذلك (شسوع) لم يأتوا فيه بجمع القلّه ، وكذلك (أيام) لم يستعملوا فيه جمع الكثره ، كذلك استغناؤهم بقولهم : ما أجود جوابه ، عمن هو أفعل منه فى الجواب ، واستغناؤهم باشتدّ وافتقر عن قولهم : فقر وشدّ ، وعليه جاء فقير ، ومن ذلك استغناؤهم عن الأصل مجرّدا عن الزياده بما استعمل منه حاملا للزياده ، وهو صدر صالح من اللغه كقولهم : (حوشب) لم يستعمل منه (حشب) عاريه من الواو الزائده ، ومثله (كوكب) لم يستعمل منه (ككب) ، ومنه قولهم (دودرى) لأنا لا نعرف دردر ، ومثله كثير فى ذوات الأربعه وهو فى الخمسه أكثر منه فى الأربعه ، فمن الأربعه : فلنقس ، وصرنفح ، وسميدع ، وعميثل ، وسرومط ، وجحجبا ، وقسقبّ ، وقسحبّ ، وهرشف ، ومن ذوات

١- انظر الخصائص (١ / ٢٦٦).

٢- انظر الكتاب (٣ / ١٨٠).

٣- ٣٧- الرجز بلا نسبه فى المخصّص (٩ / ٤٤) ، وشرح المفصّل (٥ / ٧٣) ، وشرح الشافيه (١٠٢) ، والدرر (٦ / ٢٨١) ، ومغنى اللبيب رقم (٦٦) ، وهمع الهوامع (٢ / ١٨٢) ، والخصائص (١ / ٢٦٧) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٤١١) ، ونسب لدلم أبى زغيب فى اللسان (دلم) ، والتاج (دلم).

الخمسه : جعفليق ، وحنبريت ، ودردبيس ، وعضرفوط ، وقرطبوس ، وقرعبلانه ، وفنجليس.

ومن ذلك استغناؤهم بواحد عن اثن ، وباثنين عن واحدين ، وبسته عن ثلاثتين ، وبعشره عن خمستين ، وبعشرين عن عشرتين ، وما جرى هذا المجرى ، وأجاز أبو الحسن : أظننت زيدا عمرا عاقلا ، ونحو ذلك ، وامتنع منه أبو عثمان ، وقال : استغنت العرب عن ذلك بقولهم : جعلته يظنّه عاقلا ، انتهى كلام ابن جنّى.

وقال الزمخشرى فى (الأحاجى) (١) : سرادق وحمّام وإيوان فى الأسماء وسبحل وسبطر فى الصفات ، لم يجمعوها إلا بالألف والتاء ، وهى مذكرات وإنما قصر جمعها على ذلك استغناء به عن التكسير ، كما استغنوا بأشياء عن أشياء.

ومن ذلك استغناؤهم بإليه عن حتّاه ، وبمثله عن كه ، وقال سيبويه (٢) : وقد يجمعون الشىء بالتاء ولا يجاوزون به استغناء ، وذكر سيات (٣) وشيات ، ومن عكس ذلك استغناؤهم بشفاه وشياه عن الجمع بالألف والتاء.

وقال الشلوبين : استغنوا عن تثنيه أجمع وأبصع وأبتع فى باب التوكيد بكليهما ، كما استغنوا عن جمع امرئ بقولهم قوم.

وقال أيضا : كأنّ العرب استغنت عن الجزم بكيف بالجزم بغيره مما هو فى معناه ، على عادتهم من أنهم قد يستغنون بالشىء عما هو فى معناه ، وكان هذا هنا ليكون ذلك كالتنبيه على أن الجزم عندهم بالأسماء ليس أصلا ، كما فعلوا فى الاستغناء بتصغير المفرد وجمعه بالألف والتاء فى اللاتى فقالوا : اللّتيا ، واستغنوا بذلك عن اللّويتيا (٤) فى تصغير اللّاتى لعدم تمكن التصغير فى الأسماء المبهمه.

وقال أبو حيان : واستغنوا بتصغير عشىّ عن تصغير قصر بمعناه (٥) ، وبقولهم فى جمع صبىّ وغلام : صبيه وغلمه عن أصبيه وأغلمه ، وبقولهم فى صغير وصبيح وسمين : صغار وصباح وسمان عن صغراء وصبحاء وسمناء ، وبقولهم فى نحو ولىّ وغنىّ : أولياء وأغنياء عن فعلاء ، وبقولهم : حكّام وحفّاظ جمع حاكم وحافظ عن جمع حكيم وحفيظ.

قال أبو حيان : هذا عندى من باب الاستغناء خلافا لقول ابن مالك فى (التسهيل) (٦)

١- الأحاجى النحويه (ص ١٠٠).

٢- انظر الكتاب (٤ / ٧٦).

٣- لا يوجد فى الكتاب (سيات) ولكن يوجد (ظبات).

٤- انظر شرح التسهيل (٦ / ١٤٠).

٥- انظر شرح التسهيل (٦ / ١٣٨) ، والكتاب (٣ / ٥٤٣).

٦- انظر شرح التسهيل (٦ / ١٠١).

إنهما جمع حكم وحفيظ على وجه الندور ، قال : وكذا قولهم بره عندى أنه من باب الاستغناء عن جمع برّ بجمع بارّ إذ قد سمع بارّ وبره وليس جمعا لبرّ ندورا خلافا لما قيل فى (التسهيل) ، وباب الاستغناء فى الجموع أكثر من أن يحصى.

وقال ابن يعيش (۱) : العلم الخاص لا يجوز إضافته ولا إدخال لام التعريف فيه لاستغنائه بتعريف العلميه عن تعريف آخر. وفى (البسيط) باب أفعل فعلاء ، وفعلان فعلى لا تلحقه تاء التأنيث استغناء بفعلاء أو فعلى عن التأنيث بها.

وقال : قد يكون الجمع لمفرد فى التقدير غير مستعمل فى اللفظ فيستغنى بجمع المقدر عن جمع الملفوظ به ، كما استغنى بمصدر بعض الأفعال عن مصدر بعضها نحو : أنا أدعه تركا ، وبمطاوع بعض الأفعال عن مطاوع بعض نحو : أنخته فبرك ، ولم يقولوا : فناخ. فما جاء من الجمع لمفرد مقدّر : باطل وأباطيل وقياس مفرده : إبطال أو إبطيل ، وعروض وأعاريض وقياس مفرده : إعريض ، وحديث وأحاديث وقطيع وأقاطيع.

الاسم أصل للفعل والحرف

اشاره

قال الشلوبين : ولذلك جعل فيه التنوين دونهما ليدلّ على أنه أصل وأنهما فرعان ، قال : وإنما قلنا إن الاسم أصل والفعل والحرف فرعان ، لأن الكلام المفيد لا يخلو من الاسم أصلا ويوجد كلام مفيد كثير لا يكون فيه فعل ولا حرف ، فدلّ ذلك على أصاله الاسم فى الكلام وفرعيه الفعل والحرف فيه. وأيضا فإن الاسم يخبر به ويخبر عنه ، والفعل لا يكون إلّا مخبرا به ، والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه ، فلما كان الاسم من الثلاثه هو الذى يخبر به ويخبر عنه دون الفعل والحرف ، دلّ ذلك على أنه أصل فى الكلام دونهما ، انتهى.

وقال الزجاجى فى كتاب (إيضاح علل النحو) (۲) :

باب القول فى الاسم والحرف أيهما أسبق فى المرتبه والتقديم

قال البصريون والكوفيون : الأسماء قبل الأفعال ، والحروف تابعه للأسماء ،

۱- انظر شرح المفصّل (۱ / ۴۴).

۲- انظر كتاب الإيضاح فى علل النحو (ص ۸۳).

وذلك أنّ الأفعال أحداث الأسماء ، يعنون بالأسماء أصحاب الأسماء ، والاسم قبل الفعل ، لأن الفعل منه ، والفاعل سابق لفعله. وأما الحروف فإنما تدخل على الأسماء والأفعال لمعان تحدث فيها ، وإعراب تؤثره ، وقد دللنا على أن الأسماء سابقه للإعراب والإعراب داخل عليها ، والحروف عوامل فى الأسماء ، والأفعال مؤثره فيها المعانى والإعراب قد وجب أن يكون بعدها.

سؤال يلزم القائلين بهذه المقاله :

يقال لهم : قد أجمعتم على أن العامل قبل المعمول فيه كما أن الفاعل قبل فعله ، وكما أن المحدث سابق لحدثه. وأنتم مقرّون أن الحروف عوامل فى الأسماء والأفعال ، فقد وجب أن تكون الحروف قبلها جميعا سابقه لها ، وهذا لازم على أوضاعكم ومعانيكم.

الجواب ، أن يقال : هذه مغالطه ليس تشبه هذا الحديث المحدث ولا العلّه ولا المعلول ، وذلك أنّا نقول : إن الفاعل فى جسم فعلا ما ، من حركه وغيرها سابق لفعله ذلك فيه لا للجسم ، فنقول : إنّ الضارب سابق لضربه الذى أوقعه بالمضروب ولا يجب من ذلك أن يكون المضروب أكبر سنّا من الضارب ، ونقول أيضا : إن النجّار سابق للباب الذى نجّره ، ولا يجب من ذلك أن يكون سابقا للخشب الذى نجر منه الباب ، وكذلك مثال هذه الحروف العوامل فى الأسماء والأفعال وإن لم تكن أجساما ، فنقول : الحروف سابقه لعملها فى هذه الأسماء والأفعال الذى هو الرفع والنصب والخفض والجزم ، ولا يجب من ذلك أن تكون سابقه للأسماء والأفعال نفسها ، وهذا شىء بيّن واضح ، انتهى.

الاسم أخفّ من الصفه

وذلك أن الصفه ثقلت بالاشتقاق وبالحاجه إلى الموصوف وتتحمل الضمير ، وفرع على ذلك فروع

منها : أن الجمع بالألف والتاء تسكّن فيه العين فى الصفه كصعبه وصعبات وجذله وجذلات وعيشه رغد وعيشات رغدات ، وطريق نهج أى واضح وطرق نهجات ، وتحرّك فى الاسم كجفنه وجفنات وهند وهندات وسدره وسدرات وغرفه وغرفات قال : [الطويل]

٣٨- (١)لنا الجفنات الغرّ يلمعن فى الضّحى

[وأسيافنا يقطرن من نجده دما]

١- ٣٨- الشاهد لحسان بن ثابت فى ديوانه (١٣١) ، والكتاب (٤ / ٥٧) ، وأسرار العربيه (ص ٣٥٦) ،وخزانه الأدب (٨ / ١٠٦) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٥٢١) ، وشرح المفصّل (٥ / ١٠) ، ولسان العرب (جدا) ، والمحتسب (١ / ١٨٧) ، والمقاصد النحويه (٤ / ٥٢٧) ، وبلا نسبه فى الخصائص (٢ / ٢٠٦) ، والمقتضب (٢ / ١٨٨).

وشذّ تحريک الصفه فی قولهم : شاه لجبه ، لجبات أی : قليلات الألبان. وقال أبو علی : من العرب من يحرّک (لجبه) فی الإفراد فجاء الجمع علی لغته وتسکين الاسم ضروره فی قوله : [الطويل]

۳۹- (۱)أبت ذکر عوّدن أحشاء قلبه

خفوقا ورقصات الهوی فی المفاصل

قال فی (البسيط) : وإنما فعل ذلک فرقا بين الاسم والصفه ، وخصّ الاسم بالحرکه لخفّته وثقل الصفه.

قال : وبيان ثقل الصفه من أوجه :

أحدها : أنها تناسب الفعل فی الاشتقاق.

الثانی : أنها تناسبه فی تحمل الضمير.

الثالث : أنها تناسبه فی العمل.

الرابع : أنها تفتقر إلی موصوف تتبعه ، فلما ثقلت من هذه الجهات أشبهت ثقل المرکّب ، فکان زياده الحرکه للفرق علی الخفيف أولی من زيادتها علی الثقيل.

وقال ابن يعيش فی (شرح المفصّل) (۲) : الفرق بين الاسم والصفه من حيث اللفظ أن الاسم غير الصفه ما کان جنسا غير مأخوذ من فعل نحو : رجل وفرس وعلم وجهل. والصفه : ما کان مأخوذا من الفعل نحو : اسم الفاعل واسم المفعول کضارب ومضروب وما أشبههما من الصفات الفعليه ، وأحمر وأصفر وما أشبههما من صفات الحليه ، ومصریّ ومغربیّ ونحوهما من صفات النسبه.

قال : والفرق بينهما من حيث المعنی أن الصفه تدلّ علی ذات وصفه نحو : (أسود) مثلا ، فهذه الکلمه تدلّ علی شيئين ، أحدهما : الذات والآخر السواد ، إلا أن دلالتها علی الذات دلاله اسميه ودلالتها علی السواد من جهه أنه مشتقّ من لفظه فهو خارج ، وغير الصفه لا يدلّ إلا علی شیء واحد وهو ذات المسمّی.

---

۱ - ۳۹- الشاهد لذی الرمه فی ديوانه (ص ۱۳۳۷) ، وخزانه الأدب (۸ / ۸۷) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ۲۴۷) ، وشرح المفصّل (۵ / ۲۸) ، ولسان العرب (شنب) ، والمحتسب (۱ / ۵۶) ، والمقتضب (۲ / ۱۹۲).

۲- انظر شرح المفصّل (۱ / ۲۶).

الاشتقاق

بسطت الكلام عليه فيما يتعلق باللغه فى (المزهر) (١) ونذكر هنا فوائد متعلقه بالنحو :

الفعل والمصدر أيهما أصل :

الأولى : مذهب البصريين ، أن الفعل مشتقّ من المصدر ، وقال الكوفيون (٢) : المصدر مشتقّ من الفعل ، وقال أبو البقاء فى (التبيين) : ولما كان الخلاف واقعا فى اشتقاق أحدهما من الآخر لزم فى ذلك بيان شيئين :

أحدهما : حد الاشتقاق. والثانى : أن المشتقّ فرع على المشتقّ منه. فأما الحدّ ، فأقرب عباره فيه ما ذكره الرمانى وهو قوله : الاشتقاق : اقتطاع فرع من أصل يدور فى تصاريفه الأصل ، فقد تضمّن هذا الحدّ معنى الاشتقاق ولزم منه التعرّض للفرع والأصل.

أما الفرع والأصل فهما فى هذه الصناعه غيرهما فى صناعه الأقيسه الفقهيه ، فالأصل هاهنا يراد به الحروف الموضوعه على المعنى وضعا أوليا ، والفرع لفظ يوجد فيه تلك الحروف مع نوع تغيير ينضمّ إليه معنى زائد على الأصل ، والمثال فى ذلك : (الضرب) مثلا ، فإنه اسم موضوع على الحركه المعلومه المسمّاه (ضربا) ، ولا يدلّ لفظ الضرب على أكثر من ذلك ، فأما ضرب ، ويضرب وضارب ، ومضروب ، ففيها حروف الأصل وهى : الضاد والراء والباء ، وزيادات لفظيه لزم من مجموعها الدلاله على معنى الضرب ومعنى آخر.

وقال الزملكانى فى (شرح المفصّل) : مأخذ الخلاف بين البصريين والكوفيين فى أن المصدر مشتقّ من الفعل أو عكسه ، الخلاف فى حدّ الاشتقاق ، فقال قوم : هو عباره عن الإتيان بألفاظ يجمعها أصل واحد مع زياده أحدهما على الآخر فى المعنى ، نحو قوله تعالى : (فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَيِّمِ) [الروم : ٤٣].

وقوله عليه الصلاه والسّلام : «ذو الوجهين لا يكون عند الله وجيها» (٣) ، وأما قوله تعالى : (وَجَنَى الْجَنَّتَيْنِ دانٍ) [الرحمن : ٥٤] ، فشبه المشتقّ ، وليس به لأن الجنى ليس فى معنى الاجتنان.

١- انظر المزهر للسيوطى (١ / ٣٤١).

٢- انظر الإنصاف مسأله (٢٨).

٣- انظر الشفاء للقاضى عياض (١ / ١٧٥).

وقال بعضهم : الاشتقاق أن تجد بين اللّفظين مشاركه فى المعنى والحروف الأصول مع تغيير ما. أما المشاركه فى المعنى فلأنهم لا يجعلون الوجد والموجود من باب الاشتقاق ، وأما المشاركه فى الحروف الأصول فلأنهم لا يقولون : إن الكاذب والمائن من أصل واحد. وأما التغيير من وجه فلا بدّ منه وإلّا لكان هو إياه.

ثم إن التغيير قد يكون بزياده ، وقد يكون بنقصان ، وقد يكون بتغيير حركه. ولا بدّ من زياده أحدهما على الآخر فى المعنى وإلا لزم أن تكون المصادر التى هى من أصل واحد بعضها مشتقّ من بعض نحو : كلّ بصرى كلولا وكلّه ، وحسبت الحساب حسبا وحسبانا ، وقدرت الشىء - من التقدير - قدرا وقدرانا ، وقدرت على الشىء بمعنى قويت عليه قدره وقدرانا وتقدره ومقدره ، فهذا ونحوه متّحد الأصل ، مع أنه لا ينبغى أن يقال : أحدهما مشتقّ من الآخر ، على أن ذلك بحث لفظى آئل إلى مجرّد اصطلاح.

وأما المشتقّ فهو ما وافق غيره فى حروفه الأصول ومعناه الأصلى وزاد معنى من غير جنس معناه.

قال : وإنما قلت من غير جنس معناه لتخرج التثنيه والجمع ، ويدخل المصغّر والمنسوب ، فنسبه المشتقّ إلى المشتقّ منه نسبه الأخصّ إلى الأعمّ ، نحو إنسان وحيوان. قال : وهذا إن سلّمه الكوفيون لزم أن يكون الفعل مشتقا من المصدر لموافقته للمصدر فى معناه وزيادته عليه بالدلاله على الزمان المخصوص.

الثانيه : قال أبو البقاء فى (التبيين) (١) : الدليل على أن الفعل مشتقّ من المصدر طرق :

منها : وجود حدّ الاشتقاق فى الفعل ، وذلك أن الفعل يدلّ على حدث وزمان مخصوص فكان مشتقا وفرعا على المصدر كلفظ ضارب ومضروب ، وتحقيق هذه الطريقه أن الاشتقاق يراد لتكثير المعانى ، وهذا المعنى لا يتحقق إلا فى الفزع الذى هو الفعل ، وذلك أن المصدر له معنى واحد وهو دلالته على الحدث فقط ولا يدل على الزمان بلفظه ، والفعل يدلّ على الحدث والزمان المخصوص ، فهو بمنزله اللفظ المركب ، فإنه يدلّ على أكثر مما يدلّ عليه المفرد ، ولا تركيب إلا بعد الإفراد ، كما أنه لا دلاله على الحدث والزمان المخصوص إلا بعد الدلاله على الحدث وحده ، وقد

۱- انظر كتاب مسائل خلافيه فى النحو (۷۴).

مثل ذلک بالنّقره (۱) من الفضه ، فإنها کالماده المجرّده عن الصوره ، فالفضه من حیث هی فضه لا صوره لها ، فإذا صیغ منها جام أو مرآه أو قاروره ، کانت تلک الصوره ماده مخصوصه فهی فرع علی الماده المجرّده ، کذلک الفعل هو دلیل الحدث وغیره ، والمصدر دلیل الحدث وحده ، فبهذا یتحقّق کون الفعل فرعا لهذا الأصل.

طریقه أخری : وهی أن نقول : الفعل یشتمل لفظه علی حروف زائده علی حروف المصدر ، تدلّ تلک الزیاده علی معان زائده علی معنی المصدر ، فکان مشتقا من المصدر کضارب ومضروب ونحوهما ، ومعلوم أن ما لا زیاده فیه أصل لما فیه الزیاده.

طریقه أخری : وهی أن المصدر لو کان مشتقا من الفعل لأدهی ذلک إلی نقض المعانی الأولی ، وذلک یخلّ بالأصول.

بیانه : أن لفظ الفعل یشتمل علی حروف زائده ومعان زائده وهی دلاله علی الزمان المخصوص ، وعلی الفاعل الواحد والجماعه والمؤنّث والحاضر والغائب والمصدر ، یذهب ذلک کلّه إلا الدلاله علی الحدث ، وهذا نقض للأوضاع الأول ، والاشتقاق ینبغی أن یفید تشیید الأصول وتوسعه المعانی ، وهذا عکس اشتقاق المصدر من الفعل.

قال : واحتجّ الآخرون بوجهین : أحدهما : أن المصدر یعتلّ باعتلال الفعل والاعتلال حکم تسبقه علّته ، فإذا کان الاعتلال فی الفعل أولا وجب أن یکون أصلا ، ومثال ذلک قولک صام صیاما وقام قیاما ، قالوا : وفی قام أصل اعتلت فی الفعل فاعتلت فی القیام ، وأنت لا تقول : اعتلّ قام لاعتلال القیام.

والثانی : أن الفعل یعمل فی المصدر کقولک : ضربته ضربا ، فضربا منصوب بضربت ، والعامل مؤثر فی المعمول ، والمؤثّر أقوی من المؤثّر فیه ، والقوه تجعل القویّ أصلا لغیره.

قال : والجواب عن الأول أنه غیر دالّ علی قولهم ، وذلک أن الاعتلال شیء یوجبه التصریف وثقل الحروف ، وباب ذلک الأفعال ؛ صیغها تختلف لاختلاف معانیها ، فقام أصله قوم فأبدلت الواو ألفا لتحرّکها وانفتاح ما قبلها ، فإذا ذکرت المصدر من ذلک کانت العلّه الموجبه للتغییر قائمه فی المصدر وهو الثقل.

۱- النّقره : الفضّه المذابه ، أو هی القطعه المذابه من الذهب والفضه.

وأما الوجه الثانى : فهو فى غايه السقوط ، وبيانه من ثلاثه أوجه ، أحدها : أن العامل والمعمول من قبيل الألفاظ ، والاشتقاق من قبيل المعانى ، ولا يدلّ أحدهما على الآخر اشتقاقا. والثانى : أن المصادر قد تعمل عمل الفعل ، كقولك : يعجبنى ضرب زيد عمرا ، ولا يدلّ ذلك على أنه أصل. الثالث : أن الحروف تعمل فى الأسماء والأفعال ، ولا يدلّ ذلك على أنها مشتقه أصلا ، فضلا عن أن تكون مشتقّه من الأسماء والأفعال ، انتهى.

الثالثه : قال السهيلىّ (۱) : فائده اشتقاق الفعل من المصدر أن المصدر اسم كسائر الأسماء يخبر عنه كما يخبر عنها كقولك : أعجبنى خروج زيد ، فإذا ذكر المصدر وأخبر عنه كان الاسم الذى هو فاعل مجرورا بالإضافه والمضاف إليه تابع للمضاف ، فإذا أرادوا أن يخبروا عن الاسم الفاعل للمصدر لم يكن الإخبار عنه وهو مخفوض تابع فى اللفظ لغيره ، وحقّ المخبر عنه أن يكون مرفوعا مبدوءا به فلم يبق إلا أن يدخلوا عليه حرفا يدلّ على أنه مخبر عنه ، كما تدلّ الحروف على معان فى الأسماء ، وهذا لو فعلوه لكان الحرف حاجزا بينه وبين الحدث فى اللفظ ، والحدث يستحيل انفصاله عن فاعله كما يستحيل انفصال الحركه عن محلّها ، فوجب أن يكون اللفظ غير منفصل لأنه تابع للمعنى ، فلم يبق إلا أن يشتقّ من لفظ الحدث لفظ يكون كالحرف فى النيابه عنه دالا على معنى فى غيره ، ويكون متصلا اتّصال المضاف بالمضاف إليه ، وهو الفعل المشتقّ من لفظ الحدث ، فإنه يدلّ على الحدث بالتضمن ويدلّ على الاسم مخبرا عنه لا مضافا إليه ، إذ يستحيل إضافه لفظ الفعل إلى الاسم ، كاستحاله إضافه الحرف ، لأن المضاف هو الشىء بعينه ، والفعل ليس هو الشىء بعينه ولا يدلّ على معنى فى نفسه ، وإنما يدلّ على معنى فى الفاعل وهو كونه مخبرا عنه.

فإن قلت : كيف لا يدلّ على معنى فى نفسه وهو يدلّ على الحدث؟

قلنا : إنما يدلّ على الحدث بالتضمّن والدالّ عليه بالمطابقه هو الضرب والقتل ، لا ضرب وقتل ، ومن ثم وجب أن لا يضاف ولا يعرف بشىء من آلات التعريف ، إذ التعريف يتعلّق بالشىء بعينه لا بلفظ يدلّ على معنى فى غيره ، ومن ثم وجب أن لا يثنّى ولا يجمع كالحرف ، وأن يبنى كالحرف ، وأن يكون عاملا فى الاسم كالحرف. وإنما أعرب المضارع لأنه تضمن معنى الاسم ، كما أن الاسم إذا

۱- انظر بدائع الفوائد (۱ / ۲۷).

تضـمّن معنى الحرف بنى ، ولما قدمناه من دلاله الفعل على معنى فى الاسم وهو كون الاسم مخبرا عنه وجب أن يخلو عن ذلك الاسم مضـمرا أو مظهرا بخلاف الحـدث ، فإنك تذكره ولا تذكر الفاعل مضـمرا ولا مظهرا ، والفعل لا بدّ من ذكر الفاعل بعده كما لا بـدّ بعد الحرف من الاسم ، فإذا ثبت المعنى فى اشـتقاق الفعل من المصدر وهو كونه دالا على معنى فى الاسم فلا يحتاج فى الأفعال الثلاثه إلا إلى صـيغه واحده ، وتلك الصـيغه هى لفظ الماضـى ، لأنه أخفّ وأشبه بلفظ الحدث ، إلا أن تقوم الدلاله على اختلاف أحوال الحـدث فتختلف صـيغه الفعل ، ألا ترى كيف لم تختلف صـيغته بعد (ما) الظرفيه نحو : لا أفعله ما لاح برق وما طار طائر ، لأنهم يريدون الحدث مخبرا عنه على الإطلاق من غير تعرّض لزمن ، ولا حال من أحوال الحدث ، فاقتصـروا على صيغه واحـده وهى أخفّ أبنيه الفعل ، وكذلك فعلوا بعد التسويه نحو : سواء علىّ أقمت أم قعدت ، لأنه أريد التسويه بين القيام والقعود من غير تقييـد بوقت ولا ـ حال ، فلـذلك لم يحتـج إلا إلى صـيغه واحـده وهى صـيغه الماضـى ، فالحـدث إذا على ثلاثه أضرب :

- ضـرب يحتـاج إلى الإخبـار عن فـاعله وإلى اختلاـف أحوال الحـدث ، فيشـتقّ منه الفعـل دلاـله على كون الفاعـل مخبرا عنه ، وتختلف أبنيته دلاله على اختلاف أحوال الحدث.

- وضرب يحتاج إلى الإخبار عن فاعله على الإطلاق من غير تقييد بوقت ولا حال ، فيشتقّ منه الفعل ، ولا تختلف أبنيته.

- وضرب لا يحتاج إلى الإخبار عن فاعله ، لكن يحتاج إلى ذكره خاصه على الإطلاق مضافا إلى ما بعده نحو : (سبحان الله) فإنه ينبئ عن العظمه والتنزيه ، فوقع القصـد إلى ذكره مجرّدا من التقييـدات بالزمـان أو بالأحوال ، ولـذلك وجب نصـبه ، كما يجب نصب كلّ مقصود إليه بالذّكر ، نحو : إياك وويله وويحه ، وهما مصدران لم يشـتقّ منهما فعل ، حيث لم يحتج إلى الإخبار عن فاعلهما ولا إلى تخصيصهما بزمن ونصبهما كنصبه لأنه مقصود إليه.

ومما انتصب لأنه مقصود إليه بالـذكر : (زيـدا ضـربته) فى قول شـيخنا أبى الحسـين (١) وغيره من النحـويين ، وكـذلك : زيـدا ضربت - بلا ضمير - لا يجعله معمولا مقدّما ، لأن المعمول لا يتقدّم على عامله ، وهو مذهب قوىّ ، ولكن لا يبعد

۱- هو ابن الطّراوه صاحب كتاب (الترشيح).

عندى قول النحويين إنه مفعول مقدّم ، وإن كان المعمول لا يتقدم على العامل ، والفعل كالحرف ، لأنه عامل فى الاسم ، وذلك على معنى فيه ، فلا ينبغى للاسم أن يتقدّم على الفعل كما لا يتقدّم على الحرف ، ولكن الفعل فى قولك : (ضربت زيدا) قد أخذ معموله وهو الفاعل فمعتمده عليه ومن أجله صيغ.

وأما المفعول فلم يبالوا به ، إذ ليس اعتماد الفعل عليه كاعتماده على الفاعل ، ألا ترى أنه يحذف والفاعل لا يحذف فليس تقديمه على الفعل العامل فيه بأبعد من حذفه - وأما زيدا ضربته فينتصب بالقصد إليه كما قال الشيخ - انتهى كلام السهيلى.

قال ابن القيم فى (بدائع الفوائد) (١) : وهذا الفصل من أعجب كلامه ولا أعرف أحدا من النحويين سبقه إليه.

الرابعه : قال ابن يعيش فى (شرح المفصّل) (٢) : قد يكون الاسمان مشتقين من شىء والمعنى فيهما واحد وبناؤهما مختلف فيختصّ أحد البناءين شيئا دون شىء للفرق ، ألا ترى أنهم قالوا : عدل ، لما يعادل من المتاع ، وعديل لما يعادل من الأناسى ، والأصل واحد وهو (ع د ل) ، والمعنى واحد ، ولكنهم خصّوا كل بناء بمعنى لا يشاركه فيه الآخر للفرق ، ومثله : بناء حصين وامرأه حصان ، والأصل واحد والمعنى واحد وهو الحرز ، فالبناء يحرز من يكون فيه ويلجأ إليه ، والمرأه تحرز فرجها ، وكذلك النجوم اختصّت بهذه الأبنيه التى هى الدّبران والسّماك والعيّوق ، فلا يطلق عليها الدّابر والعائق والسّامك وإن كانت بمعناها للفرق.

الخامسه : قال ابن يعيش (٣) : الفرق بين العدل وبين الاشتقاق الذى ليس بعدل أن الاشتقاق يكون لمعنى آخر أخذ من الأول كضارب من الضرب فهذا ليس بعدل ولا من الأسباب المانعه من الصرف ، لأنه اشتقّ من الأصل لمعنى الفاعل وهو غير معنى الأصل الذى هو الضرب ، والعدل هو أن تريد لفظا ثم تعدل عنه إلى لفظ آخر فيكون المسموع لفظا والمراد غيره ، ولا يكون العدل فى المعنى ، إنما يكون فى اللفظ ، فلذلك كان سببا فى منع الصرف لأنه فرع عن المعدول عنه. انتهى.

وقال الرمانى : العدل ضرب من الاشتقاق ، إلا أنه مضمن بتقدير وضعه موضع

١- انظر بدائع الفوائد (١ / ٣٠).

٢- انظر شرح المفصّل (١ / ٤٢).

٣- انظر شرح المفصّل (١ / ٦٢).

المشتق منه ، ولذلك ثقل المعدول لأنه مضمن ، ولم يثقل المشتّ لعدم وقوعه موضع المشتّ منه ، حكاه فى (البسيط).

السادسه : قال فى (البسيط) : اختلف فى وزن الأسماء الأعجميه ، فذهب قوم إلى أنها لا توزن لتوقف الوزن على معرفه الأصلى والزائد ، وإنما يعرف ذلك بالاشتقاق ولا يتحقّق لها اشتقاق فلا يتحقق لها وزن كالحروف. وذهب قوم إلى أنها توزن ولا يخفى بعده لتوقّف الوزن على معرفه الأصلى والزائد ولا يتحقق ذلك فى الأعجميه.

السابعه : اختلف هل يقدح الاشتقاق فى كون العلم مرتجلا؟ فقيل : لا ، لأن غطفان من الغطف وهو سعه العيش ، وعمران وحمدان لهما أفعال ، وإنما الذى يقدح فيه أن يكون موضوعا لمسمّى ثم ينقل إلى غيره ، قال صاحب (البسيط) : والتحقيق أن الاشتقاق يقدح فى الارتجال لأنه حال الاشتقاق لا بدّ وأن يكون اشتقاقه لمعنى ، فإذا سمّى به كان منقولا من ذلك اللفظ المشتق لذلك المعنى فلا يكون مرتجلا.

الثامنه : قال ابن جنىّ فى (الخاطريات) : لاته يليته حقّه - أى انتقصه إيّاه - يجوز أن يكون من قولهم : ليت لى كذا ، وذلك أن المتمنّى للشىء معترف بنقصه عنه وحاجته إليه ، فإن قلت كيف يجوز الاشتقاق من الحروف؟ قيل : وما فى ذلك من الإنكار؟! قد قالوا : أنعم له بكذا ، أى قال له : نعم ، وسوّفت الرجل ، إذا قلت له : سوف أفعل ، وسألتك حاجه فلو ليت لى ، أى : قلت لى : لو لا ، ولا ليت لى ، أى : قلت لى : لالا ، وقالوا : صهصيت بالرجل أى قلت له : صه صه ، ودعدعت الغنم ، أى : قلت لها : داع داع ، وها هيت وحا حيت وعا عيت ، فاشتقّوا من الأصوات كما ترى ، وهى فى حكم الحروف ، فكذلك يكون لاته أى : انتقصه من قولهم ليست إذا تمنيت وذلك دليل النقص.

فإن قيل : فكان يجب على هذا أن يكون فى قولهم : لاته يليته معنى التمنى ، كما أن فى لا ليت معنى الرد ، وفى لو ليت معنى التعذّر ، وفى أنعمت معنى الإجابه ، قيل : قد يكون فى المشتّ اقتصار على بعض ما فى المشتق منه ، ألا تراهم سمّوا الخرقه التى تشير بها النائحه (المئلاه) وذلك لأنها لا تألو أن تشير بها (فمئلاه) على هذا مفعله من (ألوت) وحده لفظا ، وإن كان المراد بها أنها لا تألو أن تشير بها ، وسمّوا الحرم : (الناله) وذلك أنه لا ينال من حلّه ، فهذه فعله من نال وهو بعض لا ينال ، وجاز الاشتقاق من الحروف لأنها ضارعت أصول كلامهم الأول إذ كانت جامده غير مشتقّه ، كما أن الأوائل كذلك.

الأصل مطابقه المعنى للفظ

ومن ثم قال الكوفيون : إن معنى (أفعل به) (١) فى التعجب أمر كلفظه ، وأما البصريون فقالوا : إن معناه التعجّب لا الأمر ، وأجابوا عن القاعده بأن هذا الأصل قد ترك فى مواضع عديده فليكن متروكا هنا. قال ابن النحاس فى (التعليقه) : وللكوفيين أن يقولوا : لم يترك هذا الأصل فى موضع إلا لحامل ، فما الذى حملهم على تركه هنا ، ويجاب بأن الحامل موجود وهو أن اللفظ إذا احتيج فى فهم معناه إلى إعمال فكر كان أبلغ وآكد مما إذا لم يكن كذلك ، لأن النفس حينئذ تحتاج فى فهم المعنى إلى فكر وتعب فتكون به أكثر كلفا وضنّه مما إذا لم تتعب فى تحصيله ، وباب التعجّب موضع المبالغه ، فكان فى مخالفه المعنى للفظ من المبالغه ما لا يحصل باتفاقها فخالفنا لذلك ، وقد ورد الخبر بلفظ الأمر فى قوله تعالى : (فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمنُ مَدًّا) [مريم : ٧٥] وجاء عكس ذلك ، انتهى.

ومن المواضع الخارجه عن ذلك ورود لفظ الاستفهام بمعنى التسويه فى : سواء علىّ أقمت أم قعدت ، ولفظ النداء بمعنى الاختصاص فى «اللهم اغفر لنا أيّتها العصابه» (٢).

الأصل أن يكون الأمر كلّه باللّام من حيث كان معنى من المعانى

والمعانى إنما الموضوع لها الحروف فجاء الأمر ما عدا المخاطب لازم اللام على الأصل ، واستغنى فى فعل المخاطب عنها فحذفت هى وحروف المضارعه لدلاله الخطاب على المعنى المراد ، وقد يؤتى بها على الأصل كقوله تعالى : فلتفرحوا [يونس : ٥٨] فيمن قرأها بالتاء الفوقيه ، وفى الحديث : «لتأخذوا مصافّكم» (٣). وإتيانه بغير لام هو الكثير ذكر ذلك ابن النحاس فى (التعليقه).

الأصل فى الأفعال التصرّف

ومن التصرّف تقديم المنصوب بها على المرفوع واتصال الضمائر المختلفه بها ذكره أبو البقاء فى (التبيين) قال : وقد استثنى منها نعم وبئس وعسى وفعل التعجب فإن تقديم المنصوب فيها غير جائز.

١- انظر الكتاب (٤ / ٢١٤).

٢- انظر الكتاب (٣ / ١٩٤) ، جاء فى الحاشيه (قال السيرافى : لأنك لست تناديه وإنما تختصّه ، فتجريه على حرف النداء ، لأن النداء فيه اختصاص فيشبه به للاختصاص لأنه منادى).

٣- انظر أسرار العربيه (ص ٣١٨) ، ومغنى اللبيب (١ / ٢٤٧) ، والإنصاف المسأله (٧٢).

إصلاح اللفظ

عقد له ابن جنّى بابا فى (الخصائص) (١) قال : اعلم أنه لما كانت الألفاظ للمعانى أزمّه وعليها أدلّه وإليها موصله وعلى المراد بها محصّله ، عنيت بها وأوليتها صدرا صابحا من تثقيفها وإصلاحها. فمن ذلك قولهم : (أما زيد فمنطلق) ألا ترى أن تحرير هذا القول إذا صرّحت بلفظ الشرط فيه صرت إلى أنك كأنك قلت : مهما يكن من شىء فزيد منطلق ، فتجد الفاء فى جواب الشرط فى صدر الجزأين مقدمه عليها وأنت فى قولك : أما زيد فمنطلق ، إنما تجد الفاء واسطه بين الجزأين ، ولا تقول : أمّا زيد منطلق ، كما تقول فيما هو بمعناه : مهما يكن من شىء فزيد منطلق ، وإنما فعل ذلك لإصلاح اللفظ ، ووجه إصلاحه أن هذه الفاء وإن كان جوابا ولم تكن عاطفه ، فإنما هى على لفظ العاطفه وبصورتها فلو قالوا : أمّا فزيد منطلق ، كما يقولون مهما يكن من شىء فزيد منطلق لوقعت الفاء الجاريه مجرى فاء العطف بعدها اسم وليس قبلها اسم وإنما قبلها فى اللفظ حرف وهو (أما) ، فتنكبوا ذلك لما ذكرنا ووسطوها بين الجزأين ليكون قبلها اسم وبعدها آخر فتأتى على صوره العاطفه فقالوا : أما زيد فمنطلق ، كما تأتى عاطفه بين الاسمين فى نحو : قام زيد فعمرو ، ومثله امتناعهم أن يقولوا : انتظرتك وطلوع الشمس أى : مع طلوع الشمس فينصبوه على أنه مفعول معه ، كما ينصبون نحو (قمت وزيدا) أى : مع زيد.

قال أبو الحسن : وإنما ذلك لأن الواو التى بمعنى (مع) لا تستعمل إلا فى الوضع الذى لو استعملت فيه عاطفه لجاز ، ولو قلت : انتظرتك وطلوع الشمس ، أى : وانتظرتك طلوع الشّمس لم يجز ، أفلا ترى إلى إجرائهم الواو غير العاطفه فى هذا مجرى العاطفه ، فكذلك أيضا تجرى الفاء غير العاطفه فى نحو : أما زيد فمنطلق مجرى العاطفه ، فلا يؤتى بعدها بما لا شبيه له فى جواز العطف عليه قبلها ، ذلك قولهم فى جمع تمره وبسره ونحو ذلك تمرات وبسرات ، وكرهوا إقرار التاء تناكرا لاجتماع علامتى تأنيث فى لفظ اسم واحد ، فحذفت وهى فى النيه مراده البته ، لا لشىء إلا لإصلاح اللفظ لأنها فى المعنى مقدره منويّه ، ألا ترى أنك إذا قلت تمرات لم يعترض شك فى أن الواحده منها تمره وهذا واضح ، فالعنايه إذا فى الحذف إنما هى بإصلاح اللفظ إذ المعنى ناطق بالتاء مقتض لها حاكم بموضعها.

ومن ذلك قولهم : إنّ زيدا لقائم ، فهذه لام الابتداء ، وموضعها أول الجمله

١- انظر الخصائص (١ / ٣١٢).

وصدرها لا آخرها وعجزها ، فتقديرها أول : لأن زيدا منطلق ، فلما كره تلاقى حرفين لمعنى واحد وهو التوكيد أخرت اللام إلى الخبر ، فصار : إن زيدا لمنطلق.

وإنما أخّرت اللام ولم تؤخر (إنّ) لأوجه :

منها : أن اللام لو تقدّمت وتأخرت (إنّ) لم يجز أن تنصب اسمها الذى من عادتها نصبه.

ومنها : أنه لو تأخّرت ونصب لأدّى إلى عمل إن فيما قبلها و (إنّ) لا تعمل إلا فيما بعدها.

ومن : إصلاح اللفظ : قولهم : كأنّ زيدا عمرو ، وأصل الكلام زيد كعمرو ، ثم أرادوا توكيد الخبر فزادوا فيه (إنّ) فقالوا : إنّ زيدا كعمرو ، ثم إنهم بالغوا فى توكيد الشبه فقدّموا حرفه إلى أول الكلام عنايه به وإعلاما أن عقد الكلام عليه ، فلما تقدّمت الكاف وهى جاره لم يجز أن تباشر (إنّ) لأنها تقطع عنها ما قبلها من العوامل ، فوجب لذلك فتحها فقالوا كأن زيدا عمرو.

ومن ذلك قولهم : لك مال ، وعليك دين ، فالمال والدين هنا مبتدآن وما قبلهما خبر عنهما إلا أنك لو رمت تقديمهما إلى المكان المقدر لهما لم يجز لقبح الابتداء بالنكره فى الواجب ، فلما جفا ذلك فى اللفظ أخّروا المبتدأ وقدّموا الخبر فكان ذلك سهلا عليهم ومصلحا ما فسد عندهم ، وإنما كان تأخيره مستحسنا من قبل أنه لما تأخر وقع موقع الخبر ، ومن شرط الخبر أن يكون نكره ، فلذلك صلح به اللفظ ، وإن كنا قد أحطنا علما بأنه فى المعنى مبتدأ ، فأما من رفع الاسم فى نحو هذا بالظرف فقد كفى مؤونه هذا الاعتذار ، لأنه ليس مبتدأ عنده ، ومن ذلك امتناعهم من الإلحاق بالألف إلا أن تقع آخرا نحو : أرطى ومعزى وحبنطى وسرندى ، وذلك أنها إذا وقعت طرفا وقعت موقع حرف متحرّك ، فدل ذلك على قوتها عندهم ، وإذا وقعت حشوا وقعت موقع الساكن فضعفت ، لذلك فلم تقو ، فيعلم بذلك إلحاقها بما هى على سمت متحركه ، ألا ترى أنك لو ألحقت بها ثانيه فقلت حاتم ملحق بجعفر ، لكانت مقابله لعينه وهى ساكنه ، فاحتاطوا للّفظ بأن قابلوا بالألف فيه الحرف المتحرّك ليكون أقوى لها وأدلّ على شده تمكّنها وليعلم ثبوتها أيضا وكون ما هى فيه على وزن أصل من الأصول له أنها للإلحاق به ، وليست كذلك ألف قبعثرى وضبغطرى ؛ لأنها وإن كانت طرفا ومنوّنه فإن المثال الذى هى فيه لا مصعد للأصول إليه فيلحق هذا به ، لأنه لا أصل لنا سداسيا فإنما ألف قبعثرى قسم من الألفات الزوائد فى أواخر الكلم ثالث لا للتأنيث ولا للإلحاق.

ومن ذلك : أنهم لما أجمعوا الزياده فى آخر بنات الخمسه كما زادوا فى آخر بنات الأربعه خصّوا بالزياده فيه الألف استخفافا لها ورغبه فيها هناك دون أختيها الياء والواو ، وذلك أن بنات الخمسه لطولها لا ينتهى إلى آخرها إلا وقد ملّت ، فلما تحملوا الزياده فى آخرها طلبوا أخفّ الثلاثه وهى الألف فخصّوها بها وجعلوا الواو والياء حشوا فى نحو : عضرفوط وجعفليق ، لأنهم لو جاؤوا بهما طرفا وسداسيين مع ثقلهما لظهرت الكلفه فى تجشمهما ، وكدت فى احتمال النطق بهما كل ذلك لإصلاح اللفظ.
ومن ذلك باب الإدغام فى المتقارب نحو : ودّ فى وتد ، ومن الناس من يقول : ميقول فى : من يقول ، ومنه جميع باب التقريب نحو : اصطبر وازدان ، وجميع باب المضارعه نحو مصدر وبابه.

ومن ذلك تسكينهم لام الفعل إذا اتصل بها علم الضمير المرفوع نحو : ضربت وضربن وضربنا ، وذلك أنهم أجروا الفاعل هنا مجرى جزء من الفعل فكره اجتماع الحركات التى لا توجد فى الواحد فأسكنوا ما قبل الضمير (اللام) إصلاحا للفظ.

ومن ذلك : أنهم أرادوا أن يصفوا المعرفه بالجمله كما وصفوا بها النكره ولم يجز أن يجروها عليها لكونها نكره ، فأصلحوا اللفظ بإدخال (الذى) ليباشر بلفظ حرف التعريف المعرفه ، فقالوا : مررت بزيد الذى قام أخوه ، وطريق إصلاح اللفظ كثير واسع.

وذكر (١) ابن يعيش فى قولهم : سواء علىّ أقمت أم قعدت ، أن سواء مبتدأ ، والفعلان بعده كالخبر لأن بهما تمام الكلام وحصول الفائده ، قال : فكأنهم أرادوا إصلاح اللفظ وتوفيته حقه.

وقال (٢) ابن يعيش : اعلم أن قولهم : أقائم الزيدان ، إنما أفاد نظرا إلى المعنى ، إذ المعنى : أيقوم الزيدان ، فتمّ الكلام لأنه فعل وفاعل ، وقائم هنا اسم من جهه اللفظ ، وفعل من جهه المعنى ، فلما كان الكلام تاما من جهه المعنى أرادوا إصلاح اللفظ فقالوا : أقائم مبتدأ والزيدان يرتفع به وقد سّد مسدّ الخبر ، من حيث أن الكلام تمّ به ولم يكن ثم خبر محذوف.

قال : وأما قولهم : (ضربى زيدا قائما) فهو كلام تامّ باعتبار المعنى ، إلا أنه لا بدّ من النظر للفظ وإصلاحه ، لكون المبتدأ فيه بلا خبر ، وذلك أن (ضربى) مبتدأ

١- انظر شرح المفصّل (١ / ٩٣).
٢- انظر شرح المفصّل (١ / ٩٦).

وهو مصدر مضاف للفاعل ، (وزيدا) مفعول به (وقائما) حال وقد سدّ مسدّ خبر المبتدأ ، ولا يصحّ الذى هو الضرب ليس القائم ، ولا يصحّ أن يكون حالا من زيد ، لأنه لو كان حالا منه لكان العامل فيه المصدر الذى هو ضربى ، لأن العامل فى الحال هو العامل فى ذى الحال ، ولو كان المصدر عاملا فيه لكان من جملته ، وإذا كان من جملته لم يصح أن يسدّ مسدّ الخبر ، وإذا كان كذلك كان العامل فيه فعلا مقدّرا فيه ضمير فاعل يعود إلى زيد ، والخبر ظرف زمان مقدر مضاف إلى ذلك الفعل والفاعل ، والتقدير : ضربى زيدا إذا كان قائما ، فإذا هى الخبر.

وقال (١) ابن يعيش أيضا : إذا قلت ما أتانى إلّا زيدا إلّا عمرو فلا بدّ من رفع أحدهما ونصب الآخر ولا يجوز رفعهما جميعا ولا نصبهما جميعا وذلك نظرا إلى إصلاح اللفظ وتوفيته ما يستحقّه ، وذلك أن المستثنى منه محذوف ، والتقدير : ما أتانى أحد إلّا زيدا إلا عمرا ، لكن لما حذف المستثنى منه بقى الفعل مفرغا بلا فاعل ، ولا يجوز إخلاء الفعل من فاعل فى اللفظ فرفع أحدهما وتعيّن نصب الآخر.

وقال ابن عصفور : زيدت الباء فى فاعل (أفعل به) فى التعجب ولزمت حتى صار لفظ الفاعل كلفظ المجرور فى نحو قولك : (امرر بزيد) إصلاحا للفظ من جهه أن أفعل فى هذا الباب لفظه كلفظ الأمر بغير لام ، والأمر بغير لام لا يقع بعده الاسم الظاهر إلا منصوبا نحو : اضرب زيدا ، أو مجرورا نحو : امرر بزيد ، فزادوا الباء والتزموا زيادتها حتى تكون فى اللفظ بمنزله امرر بزيد ، ذكره فى شرح (المقرّب).

قال ابن هشام فى (تذكرته) : هذا باب ما فعلوه بمجرد إصلاح اللفظ فى مسائل.

أحدها : قولهم : (لهنك قائم) لأنهم لو قالوا : لأنك ، لكان رجوعا إلى ما فرّوا منه ، لكنهم لما أرادوا الرجوع إلى الأصل أبدلوا الهمزه هاء لإصلاح اللفظ ، هذا قول المحققين.

وقال أبو عبيد فيما حكى عنه صاحب الصحاح (٢) : إنّ الأصل (لله إنك) فحذفت إحدى اللامين وألف الله وهمزه إنك.

الثانيه : زياده الباء فى فاعل (أحسن) ونحوه ، لئلا يكون نظير فاعل فعل أمر بغير اللام.

١- انظر شرح المفصّل (٢ / ٩٢).

٢- انظر الصحاح (لهن).

الثالثه : تأخير الفاء فى : أمّا زيد فمنطلق ، مع أن حقّها أن تكون فى أول الجواب ، إلا أنهم كرهوا صوره معطوف بلا معطوف عليه.

الرابعه : اتصال الضمير المؤكد للجار والمجرور بكان الزائده فى قوله : [الوافر]

وجيران لنا كانوا كرام (١)

على تقرير ابن جنّى.

الخامسه : تقديم المعمول فى (زيدا فاضرب) على ما قيل من أن الفاء عاطفه جمله على جمله وأن الأصل : تنبّه فاضرب زيدا.

السادسه : زياده اللام فى (لا أبا لك) على الصحيح لئلا تدخل لا على معرفه.

السابعه : تأكيد الضمير المرفوع المستتر إذا عطف عليه نحو : (اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ) [البقره : ٣٥].

الثامنه : تأكيد المجرور فى (مررت بك أنت وزيد) على ما حكاه ابن إياز فى (شرح الفصول).

التاسعه : إدخالهم الفصل فى نحو : زيد هو العالم.

العاشره : الفصل بين أن والفعل فى نحو : (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ) [المزمل : ٢٠] لئلا يليها الفعل فى اللفظ.

وقال أبو حيان قال بعض أصحابنا : الذى ظهر بعد البحث أن الأصل فى (زيدا فاضرب) (تنبه فاضرب زيدا) ثم حذف تنبه فصار فاضرب زيدا ، فلما وقعت الفاء صدرا قدّموا الاسم إصلاحا للفظ.

الأصول المرفوضه

منها جمله الاستقرار الذى يتعلّق به الظرف الواقع خبرا.

قال (٢) ابن يعيش : حذف الخبر الذى هو استقرّ أو مستقرّ وأقيم الظرف مقامه وصار الظرف هو الخبر والمعامله معه ، ونقل الضمير الذى كان فى الاستقرار إلى الظرف وصار مرتفعا بالظرف كما كان مرتفعا بالاستقرار ثم حذف الاستقرار وصار أصلا مرفوضا لا يجوز إظهاره للاستغناء عنه بالظرف.

ومنها : خبر المبتدأ الواقع بعد لو لا نحو لو لا زيد لخرج عمرو ، تقديره لو لا زيد حاضر.

١- مرّ ذكر الشاهد رقم (٣٥).

٢- انظر شرح المفصّل (١ / ٩٠).

قال (۱) ابن يعيش : ارتبطت الجملتان وصارتا كالجمله الواحده ، وحذف خبر المبتدأ من الجمله الأولى لكثره الاستعمال حتى رفض ظهوره ولم يجز استعماله.

ومنها : قولهم : (افعل هذا إما لا) قال ابن يعيش : ومعناه أن رجلا أمر بأشياء يفعلها فتوقف فى فعلها ، فقيل له : افعل هذا إن كنت لا تفعل الجميع ، وزادوا على إن (ما) وحذف الفعل وما يتصل به وكثر حتى صار الأصل مهجورا.

ومنها : قال (۲) ابن يعيش : بنو تميم لا يجيزون ظهور خبر لا البته ويقولون : هو من الأصول المرفوضه.

وقال الأستاذ أبو الحسين بن أبى الربيع فى (شرح الإيضاح) : الإخبار عن (سبحان الله) يصح كما يصحّ الإخبار عن البراءه من السوء ، لكن العرب رفضت ذلك ، كما أن مذاكير جمع لمفرد لم ينطق به ، وكذلك (ليليه) تصغير لشىء لم ينطق به ، وأصيلان تصغير لشىء لم ينطق به ، وإن كان أصله أن ينطق به ، وكذلك (سبحان الله) إذا نظرت إلى معناه وجدت الإخبار عنه صحيحا ، لكن العرب رفضت ذلك ، وكذلك لكاع ولكع وجميع الأسماء التى لا تستعمل إلا فى النداء إذا رجعت إلى معانيها وجدت الإخبار ممكنا فيها ، بدليل الإخبار عما هى فى معناه ، لكن العرب رفضت ذلك.

وقال أيضا : فى قولك زيدا اضربه ، ضعف فيه الرفع على الابتداء ، والمختار النصب وفيه إشكال من جهه الإسناد لأن حقيقه المسند والمسند إليه ما لا يستقلّ الكلام بأحدهما دون صاحبه ، واضرب ونحوه يستقل به الكلام وحده ، ولا تقدر هنا أن تقدّر مفردا تكون هذه الجمله فى موضعه ، كما قدرت فى زيد ضربته.

فإن قلت : فكيف جاء هذا مرفوعا وأنت لا تقدر على مفرد يعطى هذا المعنى؟

قلت : جاء على تقدير شىء رفض ولم ينطق به واستغنى عنه بهذا الذى وضع مكانه ، وهذا وإن كان فيه بعد إذا أنت تدبّرته وجدت له نظائر ، ألا ترى أن (قام) أجمع النحويون على أن أصله (قوم) وهذا ما سمع قطّ فيه ولا فى نظيره ، فكذلك زيدا ضربه ، كان اضربه وضع موضع مفرد مسند إلى زيد على معنى الأمر ولم ينطق به قط ، ويكون كقام ، وقال أيضا : مصدر عسى لا يستعمل وإن كان الأصل ، لأنه أصل مرفوض.

۱- انظر شرح المفصّل (۱ / ۹۵).

۲- انظر شرح المفصّل (۱ / ۱۰۷).

الإضافه تردّ الأشياء إلى أصولها

ولذلك أعربت (أىّ) مع وجود شبه الحرف فيها للزومها الإضافه فردّتها إلى الإعراب الذى هو الأصل فى الأسماء ، وإذا أضيف ما لا ينصرف ردّ إلى أصله من الجرّ.

الإضمار أسهل من التضمين

لأن التضمين زياده بتغيير الوضع والإضمار زياده بغير تغيير قاله بدر الدين بن مالك فى (تكمله شرح التسهيل) ، واستدلّ به على أن الجزم فى نحو : (قُلْ لِعِبادِى يَقُولُوا الَّتِى هِىَ أَحْسَنُ) [الإسراء : ٥٣] بإضمار (إن) لا بتضمين لفظ الطلب معنى الشرط.

الإضمار أحسن من الاشتراك

ولذلك كان قول البصريين أن النصب بعد حتى بأن مضمره أرجح من قول الكوفيين أنه بحتى نفسها وأنها حرف نصب مع الفعل وحرف جرّ مع الاسم (١).

قال ابن إياز : فإن قيل يلزم على مذهب البصريين إضمار الناصب والإضمار خلاف الأصل ، قلنا : الإضمار مجاز والمجاز أولى من الاشتراك.

الإضمار خلاف الأصل

ولذلك ردّ على قول من قال : إن الاسم بعد لو لا مرتفع بفعل لازم الإضمار ، فإنه لا دليل على ذلك مع أن الإضمار خلاف الأصل ، وعلى من قال فى قوله تعالى : (أَلا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ) [هود : ٨] إن يوم ليس منصوبا ب- (مصروف) بل بفعل دلّ الكلام عليه ، تقديره : يلازمهم يوم يأتيهم أو يهجم عليهم ، لأنه لا حاجه إليه مع أن الإضمار خلاف القياس.

الإعراب

اشاره

فيه مباحث :

المبحث الأول : فى حقيقته

قال ابن فلاح (فى المغنى) : اختلف فى حقيقه الإعراب ، فذهب قوم إلى أن الإعراب معنى وهو عباره عن الاختلاف واحتجوا بوجهين :

١- انظر الإنصاف المسأله رقم (٨٣).

أحدهما : إضافه الحركات إلى الإعراب ، والشيء لا يضاف إلى نفسه.

والثانى : أن الحركات قد تكون فى المبنى فلا تكون إعرابا ، وهذه الحركه عندهم بمنزله قولهم ، مطيه حرب ، أى : صالحه للحرب ، وكذلك هذه الحركات صالحه للاختلاف فى آخر الكلمه.

وذهب قوم إلى أن الإعراب عباره عن الحركات وهو الحق لوجهين :

أحدهما : أن الاختلاف أمر لا يعقل إلا بعد التعدّد ، فلو جعل الاختلاف إعرابا لكانت الكلمه فى أول أحوالها مبنيه لعدم الاختلاف ،

الثانى : أنه يقال : أنواع الإعراب رفع ونصب وجرّ وجزم ، ونوع الجنس مستلزم الجنس ، والجواب عن الإضافه أنها من باب إضافه الأعمّ إلى الأخصّ للبيان كقولنا : (كلّ الدراهم) ، وعن الوجه الثانى : أنه لا يدلّ وجود الحركات فى المبنى على أنها حركات الإعراب ، لأن الحركه إن حدثت بعامل فهى للإعراب وإلا فهى للبناء ، ولذلك خصّصها البصريون بألقاب غير ألقاب الإعراب ،

وقال غيره : فى الإعراب مذهبان :

أحدهما : أنه لفظى وهو اختيار ابن مالك ونسبه إلى المحققين. وحدّه فى (التسهيل) بقوله : ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركه أو حرف أو سكون أو حذف.

والثانى : أنه معنوى ، والحركات إنما هى دلائل عليه ، هو ظاهر قول سيبويه (١) ، واختيار الأعلم وكثير من المتأخرين - وحدّوه بقولهم (٢) : تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخله عليها لفظا أو تقديرا ، وجعله ابن إياز قول أكثر أهل العربيه. قال : ويدلّ عليه وجوه :

منها : أنه يقال : حركات الإعراب ، فلو كانت الحركه الإعراب لامتنعت الإضافه إذ الشيء لا يضاف إلى نفسه.

ومنها : أن الحركه والحرف يكونان فى المبنىّ فلو كانت الحركه بعض الإعراب لم يكونا فيه.

١- انظر الكتاب (١ / ٤١).

٢- انظر التعريفات (٢٠) ، والرضى فى الكافيه (١ / ١٥).

ومنها : أنه قد تزول الحركه فى الوقف مع الحكم بالإعراب.

ومنها : أن السكون قد يكون إعرابا.

ومنها : تفسيرهم بالتغيير والاختلاف ، ولكل واحد منهما معنى.

ثم قال : ولقائل أن يقول لا دلاله فى جميع ذلك.

أما الأول فجوابه : أن الحركه لما كانت تنقسم إلى حركه إعراب وحركه بناء قيل : حركه الإعراب ، وصحه الإضافه للتخصيص ، فالحركه عامه والإعراب خاص ، ولا شبهه فى مغايره العام للخاص ، فمسوغ الإضافه المغايره ، وهى هنا موجوده.

وأما الثانى فجوابه : أنّا لم نقل إن مطلق الحركه يكون إعرابا ، بل الحادث بالعامل هو الإعراب ولا يوجد فى المبنىّ شىء من ذلك.

وأما الثالث فجوابه : أن الوقف عارض لا اعتبار به وإنما الاعتبار بحال الوصل وأصولهم تقتضى ذلك.

وأما الرابع فجوابه : أن الإعراب هو الحركه أو حذفها ، ولهذا قال ابن الحاجب : إنه ما اختلف أواخر المعرب به ، والاختلاف تاره يحصل بالحركه وتاره بحذفها ، وإذا لم يكن مرادهم أن الحركه وحدها الإعراب فكيف يردّ عليهم النقض بالسكون؟!

وأما الخامس فجوابه : أن الإعراب إنما يفسره بالتغيير أو الاختلاف من كان مذهبه أنه معنوى ؛ ومن خالف ذلك فسّره بغير ذلك ، وتفسير الخصم للشىء على مقتضى مذهبه لا يكون حجه على مخالفه.

وقال ابن مالك فى (شرح التسهيل) : الإعراب عند المحققين من النحويين عباره عن المجعول آخر الكلمه مبيّنا للمعنى الحادث فيها بالتركيب من حركه أو سكون أو ما يقوم مقامهما ، وذلك المجعول قد يتغير لتغير مدلوله وهو الأكثر كالضمه والفتحه والكسره فى نحو (ضرب زيد غلام عمرو) وقد يلزم للزوم مدلوله كرفع ، لا نولك أن تفعل ، ولعمرك ، وكنصب سبحان الله ورويدك ، وكجرّ الكلاع وعريط من ذى الكلاع وأم عريط.

وبهذا الإعراب اللازم يعلم فساد قول من جعل الإعراب تغييرا.

وقد اعتذر عن ذلك بوجهين :

أحدهما : أن ما لا يلزم وجها واحدا من وجوه الإعراب فهو صالح للتغيير فيصدق عليه متغير ، وعلى الوجه الذى لازمه تغيير.

والثانی : أن الإعراب تجدد فی حال التركيب فهو تغيير باعتبار كونه منتقلا إليه من السكون الذی كان قبل التركيب.

والجواب عن الأول : أن الصالح لمعنى لم يوجد بعد لا ينسب إليه ذلك المعنى حقيقه حتى يصير قائما به ، ألا ترى أن (رجلا) صالح للبناء إذا ركب مع (لا) و (خمسه عشر) صالح للإعراب إذا فكّ تركيبه ، ومع ذلك لا ينسب إليهما إلا ما هو حاصل فی الحال من إعراب (رجل) وبناء (خمسه عشر) ، فكذا لا ينسب تغيير إلى ما لا تغيير له فی الحال له.

والجواب عن الثانی : أن المبنی على حركه مسبوق بأصاله السكون فهو متغير أيضا وحاله تغيير ، فلا يصلح أن يحد بالتغيير الإعراب لكونه غير مانع من مشاركه البناء ، ولا يخلص من هذا القدح قولهم : لتغير العامل ، فإن زياده ذلك توجب زياده فساد لأن ذلك يستلزم كون الحال المنتقل عنها حاصله لعامل تغير ثم خلفه عامل آخر حال التركيب وذلك باطل بيقين ، إذ لا عامل قبل التركيب ، وإذا لم يصحّ أن يعبّر عن الإعراب بالتغيير ، صحّ التعبير عنه بالمجعول آخرا من حركه وغيرها على الوجه المذكور.

وقال بعضهم : لو كانت الحركات وما يجرى مجراها إعرابا لم تضف إلى الإعراب ، لأن الشیء لا يضاف إلى نفسه ، وهذا قول صادر عمّن لا تأمل له ، لأن إضافه أحد الاسمين إلى الآخر مع توافقهما معنى أو تقاربهما واقعه فی كلامهم بإجماع ، وأكثر ذلك فيما يقدر أولها بعضا أو نوعا ، والثانی : كلا أو جنسا ، وكلا التقديرين فی حركات الإعراب صالح ، فلم يلزم من استعماله خلاف ما ذكرنا ، انتهى.

المبحث الثانی : فی وجه نقله من اللغه إلى اصطلاح النحويين

قال ابن فلاح فی (المغنی) : فيه خمسه أوجه :

أحدهما : أنه منقول من الإعراب الذی هو البيان ، ومنه قوله عليه الصلاه والسّلام : «والثّيّب يعرب عنها لسانها» (1). أی : يبيّن ، والمعنى على هذا أن الإعراب يبيّن معنى الكلمه كما يبين الإنسان عمّا فی نفسه.

الثانی : أنه مشتق من قولهم : عربت معده الفصيل إذا فسدت ، وأعربتها أی :

۱- أخرجه ابن ماجه فی سننه (۱ / ۶۰۲) ، ومسلم فی صحيحه (۴ / ۱۴۰) ، والبخارى فی صحيحه (۴ / ۱۳۱) ، كتاب الحيل ، باب فی النكاح.

أصلحتها والهمزه للسلب كما تقول : أشكيت الرجل إذا أزلت شكايته ، والمعنى على هذا أن الإعراب أزال عن الكلام التباس معانيه.

الثالث : أنه مشتقّ من ذلك والهمزه للتعديه لا للسلب ، والمعنى على هذا الكلام كان فاسدا لالتباس المعانى ، فلما أعرب فسد بالتغيير الذى لحقه ، وظاهر التغيير فساد وإن كان صلاحا فى المعنى.

الرابع : أنه منقول من التحبّب ، ومنه : امرأه عروب ، إذا كانت متحببه إلى زوجها ، والمعنى على هذا أن المتكلم بالإعراب يتحبّب إلى السامع.

الخامس : أنه منقول من أعرب الرجل إذا تكلم بالعربيه ، لأن المتكلم بغير الإعراب غير متكلّم بالعربيه لأن اللغه الفاسده ليست من العربيه ، انتهى.

والمعنى على هذا أن المتكلم بالإعراب موافق للغه العربيه.

المبحث الثالث : فى الإعراب والكلام أيهما أسبق

قال الزجاجى فى (إيضاح علل النحو) (١) : فإن قال قائل : أخبرونى عن الإعراب والكلام أيهما أسبق؟

قيل له : إن للأشياء مراتب فى التقديم والتأخير ، إما بالتفاضل أو بالاستحقاق أو بالطبع أو على حسب ما يوجبه المعقول ، فنقول : إن الكلام سبيله أن يكون سابقا للإعراب ، لأنا قد نرى الكلام فى حال غير معرب ولا يختلّ معناه ، ونرى الإعراب يدخل عليه ويخرج ومعناه فى ذاته غير معدوم ، مثل ذلك أن الاسم نحو : زيد ومحمد وجعفر وما أشبه ذلك ، معربا كان أو غير معرب لا يزول عنه معنى الاسميه ، وكذلك الفعل المضارع نحو : يقوم ويذهب ويركب معربا كان أو غير معرب لا يسقط عنه معنى الفعليه ، وإنما يدخل الإعراب لمعان تعتور هذه الأشياء ، ومع هذا فقد رأينا الشيء من الكلام الذى ليس بمعرب قريبا من معربه كثره ؛ وذلك أن الأفعال الماضيه مبنيه على الفتح ، وفعل الأمر للواحد إذا كان بغير اللام مبنى على الوقف نحو : (يا زيد اذهب واركب) وحروف المعانى مبنيه كلّها ، وكثير من الأسماء بعد هذا مبنى ولم تسقط دلالتها على الاسميه ولا معانيها عما وضعت له ، فعلمنا بذلك أن الإعراب عرض داخل فى الكلام لمعنى يوجده ويدلّ عليه ، فالكلام إذا سابق فى الرتبه والإعراب تابع من توابعه.

١- انظر الإيضاح فى علل النحو (٦٧).

فإن قال : فأخبرنى عن الكلام المنطوق به الذى نعرفه الآن بيننا ، أتقولون : إن العرب كانت نطقت به زمانا غير معرب ثم أدخلت عليه الإعراب أم هكذا نطقت به فى أول تبلبل ألسنتها به؟

قيل له : هكذا نطقت به فى أول وهله ولم تنطق به زمانا غير معرب ثم أعربته.

فإن قال : من أين حكمتم على سبق بعضه بعضا ، وجعلتم الإعراب الذى لا يعقل أكثر المعانى إلا به ثانيا ، وقد علمتم أنها تكلمت به هكذا جمله.

قيل له : قد عرّفناك أن الأشياء تستحقّ المرتبه والتقديم والتأخير على ضروب فنحكم لكل واحد منها بما يستحقه ، وإن كانت لم توجد إلا مجتمعه ، ألا ترى أنا نقول : إن العرض داخل فى الأسود ، عرض الأسود والجسم أقدم من العرض بالطبع والاستحقاق ، وإن العرض قد يجوز أن يتوهم زائلا عن الجسم والجسم باق ، فنقول : إن الجسم الأسود قبل السواد ونحن لم نر الجسم خاليا من السواد الذى هو فيه ولا رأينا السواد قطّ عاريا عن الجسم بل يجوز رؤيته لأن المرئيات إنما هى الأجسام الملونه ولا تدرك الألوان خاليه من الأجسام ، ولا الأجسام غير ملونه ، ولم نرد بالأسود هاهنا جسما أسود بحضرتنا بل ما شوهد كذلك من الأجسام ، وكذا القول فى الأبيض والأحمر وما أشبه ذلك ، ومنها : أنّا نعلم أن الذّكر فى المرتبه مقدم على الأنثى ، ونحن لم نشاهد العالم خاليا من أحدهما ، ثم حدث بعده الآخر إلا ما وقفنا عليه بالخبر الصادق من سبق خلق الذكر الأنثى فى خلق آدم وحواء ، وأما فى غيرهما فكذلك إن علم بخبر صادق وإلا جاز تقدم كل واحد منها صاحبه ، فكذلك فى الكلام والإعراب نقول : إن الإعراب فى الاستحقاق داخل على الكلام لما يوجبه مرتبه كل واحد منهما فى المعقول ، وإن كان لم يوجدا مفترقين ؛ ونظير ذلك أنّا نقول : إن الأسماء قبل الأفعال ، لأن الأفعال أحداث الأسماء ولم توجد الأسماء زمانا ينطق بها ثم نطق بالأفعال بعدها ، بل نطق بهما معا ، ولكلّ حقه ومرتبته ، وقد أجاز بعض الناس أن تكون العرب نطقت أولا بالكلام غير معرب ثم رأت اشتباه المعانى فأعربته ، ثم نقل معربا فتكلّم به.

المبحث الرابع : فى أن الإعراب لم دخل فى الكلام؟

قال الزجاجى فى الكتاب المذكور (١) ، فإن قال قائل : قد ذكرت أن الإعراب داخل عقب الكلام فما الذى دعا إليه واحتيج إليه من أجله؟

١- انظر إيضاح علل النحو (۶۹).

فالجواب أن يقال : إن الأسماء لما كانت تعتورها المعانى وتكون فاعله ومفعوله ومضافه ومضافا إليها ، ولم يكن فى صورها وأبنيتها أدله على هذه المعانى ، بل كانت مشتركه ، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعانى فقالوا : ضرب زيد عمرا ، فدلّوا برفع زيد على أن الفعل له وبنصب عمرو على أن الفعل واقع به وقالوا : (ضرب زيد) فدلّوا بتغيير أول الفعل ورفع زيد على أن الفعل ما لم يسمّ فاعله ، وأن المفعول قد ناب منابه ، وقالوا : (هذا غلام زيد) ، فدلّوا بخفض (زيد) على إضافه الغلام إليه ، وكذلك سائر المعانى جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتّسعوا فى كلامهم ويقدموا الفاعل إذا أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجه إلى تقديمه ، وتكون الحركات داله على المعانى ، هذا قول جميع النحويين إلا أبا على قطربا فإنه عاب عليهم هذا الاعتلال وقال : لم يعرب الكلام للدلاله على المعانى والفرق بين بعضها وبعض ، قد نجد فى كلامهم أسماء متفقه فى الإعراب مختلفه المعانى ، وأسماء مختلفه الإعراب متفقه المعانى.

فمما اتّفق إعرابه واختلف معناه قولك : إن زيدا أخوك ، ولعلّ زيدا أخوك ، وكأن زيدا أخوك ، اتّفق إعرابه واختلف معناه.

ومما اختلف إعرابه واتفق معناه ، قولك : ما زيد قائما وما زيد بقائم ، ثم اختلف إعرابه واتفق معناه ، ومثله : ما رأيته منذ يومين ومنذ يومان ، ولا مال عندك ولا مال عندك ، وما فى الدار أحد إلّا زيد ، وما فى الدار أحد إلا زيدا. ومثله : إن القوم كلهم ذاهبون ، وإن القوم كلّهم ذاهبون ، ومثله : (إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ) [آل عمران : ۱۵۴] و (إن الأمر كلّه لله) قرئ (۱) بالوجهين جميعا ، ومثله : ليس زيد بجبان ولا- بخيلا- ولا- بخيل ، ومثل هذا كثير جدا مما اتفق إعرابه واختلف معناه ، ومما اختلف إعرابه واتفق معناه. قال : فلو كان الإعراب إنما دخل الكلام للفرق بين المعانى لوجب أن يكون لكلّ معنى إعراب يدلّ عليه لا يزول إلا بزواله.

قال قطرب : وإنما أعربت العرب كلامها ، لأن الاسم فى حال الوقف يلزمه السكون للوقف ، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا ، لكان يلزمه الإسكان فى الوقف والوصل ، فكانوا يبطئون عند الإدراج ، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلنا التحريك معاقبا للإسكان ليعتدل الكلام ، ألا- تراهم بنوا كلامهم على متحرّك وساكن ولم يجمعوا بين ساكنين فى حشو الكلمه ولا فى حشو بيت ولا بين أربعه أحرف متحركه ويستعجلون وتذهب الصله من كلامهم ، فجعلوا الحركه عقيب الإسكان.

۱- انظر تيسير الدانى (۷۶) قراءه أبى عمرو برفع اللام والباقون بنصبها.

قيل له : فهلّا لزموا حركه واحده لأنها مجزئه لهم إذ كان الغرض إنما هو حركه تعقب سكونا؟

فقال : لو فعلوا ذلك لضيّقوا على أنفسهم فأرادوا الاتّساع فى الحركات ولم يحظروا على المتكلم الكلام إلا بحركه واحده ، هذا مذهب قطرب واحتجاجه.

وقال المخالفون له ردّا عليه : لو كان كما ذكر لجاز جرّ الفاعل مره ورفعه أخرى ونصبه ، وجاز نصب المضاف إليه لأن القصد فى هذا إنما هو الحركه تعاقب سكونا يعتدل بها الكلام ، فأى حركه أتى بها المتكلم أجزأته ، فهو مخير فى ذلك ، وفى هذا إفساد للكلام وخروج عن أوضاع العرب وحكمه نظم فى كلامهم.

واحتجّوا لما ذكره قطرب من اتفاق الإعراب واختلاف المعانى واختلاف الإعراب واتفاق المعانى فى الأسماء التى تقدّم ذكرها بأن قالوا : إنما كان أصل دخول الإعراب فى الأسماء التى تذكر بعد الأفعال لأنه يذكر بعدها اسمان أحدهما : فاعل والآخر مفعول ، ومعناهما مختلف فوجب الفرق بينهما ثم جعل سائر الكلام على ذلك ، وأما الحروف التى ذكرها فمحموله على الأفعال.

المبحث الخامس : فى أن الإعراب أحركه أم حرف؟

قال (۱) الزجاجى : باب القول فى الإعراب أحركه أم حرف : قد قلنا إن الإعراب دالّ على المعانى ، وإنه حركه داخله على الكلام بعد كمال بنائه ، فهو عندنا حركه نحو الضمه فى قولك : هذا جعفر ، والفتحه فى قولك : رأيت جعفرا ، والكسره فى قولك : مررت بجعفر ، هذا أصله ، ومن المجمع عليه أن الإعراب يدخل على آخر حرف فى الاسم المتمكن والفعل المضارع ، وذلك الحرف هو حرف الإعراب فلو كان الإعراب حرفا ما دخل على حرف ، هذا مذهب البصريين.

وعند الكوفيين : أن الإعراب يكون حركه وحرفا ، فإذا كان حرفا قام بنفسه ، وإذا كان حركه لم يوجد إلّا فى حرف ، ثم قد يكون الإعراب سكونا وحذفا وذلك الجزم فى الأفعال المضارعه وحرفا ، وهذا مما قد ذكرت لك أن الشىء قد يكون له أصل ثم يتسع.

فإن قال قائل : فأين يكون الإعراب سكونا وحذفا وحرفا؟

قيل له : يكون سكونا فى الأفعال المضارعه السالمه اللامات نحو : لم يضرب ،

۱- انظر إيضاح علل النحو (۷۲).

ولم يذهب ، وحذفا فى هذه الأفعال إذا كانت معتلّه اللامات نحو : لم يقض ولم يغز ولم يخش ، ولكلّ شىء من هذا علّه.

فإن قال قائل : فهل يكون الإعراب حرفا عند سيبويه فى شىء من الكلام؟

قلنا : هذا الذى ذكرنا الأصل وعليه أكثر مدار كلام العرب ، وقد ذكرنا أن الشىء يكون له أصل يلزمه ونحو يطرد فيه ، ثم يعرض لبعضه علّه تخرجه عن جمهور بابا ، فلا يكون ذلك ناقضا للباب ، وذلك موجود فى سائر العلوم حتى فى علوم الديانات كما يقال بالإطلاق : (الصلاه واجبه على البالغين) ، (من سرق من حرز قطع) ، فقد تجد القطع ساقطا عن بعضهم. ولهذا نظائر كثيره ، فكذلك حكم الإعراب. وحقيقه ما ذكرنا من أنه عرض فى بعض الكلام ضروره دعت إلى جعل الإعراب حرفا وذلك فى تثنيه الأفعال المضارعه وجمعها وفعل المؤنث المخاطب فى المستقبل وذلك فى خمسه أمثله من الفعل وهى يفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين يا هذه ، وعلامه الرفع فى هذه الأفعال الخمسه إثبات النون ، وحذفها علامه الجزم والنصب.

فإن قال قائل : ما الذى أوجب تصيير الإعراب فى هذه الأفعال جرفا وهى النون؟

قيل له ما قال سيبويه : وهو أنه قال : الإعراب يدخل على آخر حرف حذف فى الكلمه وذلك الحرف يسمّى حرف الإعراب ، وآخر حرف فى هذه الأفعال النون ، فلو جعلت النون حرف الإعراب لوجب ضمّها فى حال الرفع وفتحها فى حال النصب ، وكان يلزم من ذلك أن تسكن فى حال الجزم ، ولو أسكنت وجب سقوط الألف التى قبلها والواو والياء لالتقاء الساكنين ، وكان يذهب ضمير الاثنين والجمع والمؤنث فى حال تأخير الأفعال بعد الأسماء ، ويسقط علم ذلك فى تقديم الأفعال على الأسماء فى لغه من يثنى ويجمع الفعل مقدما فكان تغيير الفعل كأنه للواحد ويبطل المعنى ، فلما صارت علم الرفع وجب حذفها فى الجزم ، لأن الجازم قد يحذف ما يثبت فى الرفع ، فإن كان فى حال الرفع حرف ساكن حذفه الجازم نحو : لم يغز ولم يخش ، فجعلت النون محذوفه فى الجزم لسكونها كما حذفت الياء والواو والألف لسكونها ، وجعل النصب مضموما إلى الجزم ، فحذفت النون فيه أيضا فقيل : لم يفعلا ولن يفعلا ولم يفعلوا ولن يفعلوا ، كما ضمّ النصب فى تثنيه الأسماء وجمعها إلى الجرّ ، لأن الجزم فى الأفعال نظير الجرّ فى الأسماء.

فإن قال قائل : فإن النون فى : يفعلان وتفعلان وسائر هذه الأفعال متحركه ، وقد

حكمت عليها بالسكون وزعمت أن الجازم إنما دخل على حرف ساكن حذفه ، فلم حذفت النون وهى متحركه ، ولم زعمت أنها ساكنه؟

والجواب فى ذلك أن يقال له : إن النون فى هذه الأفعال مضارعه للسكون كما ذكرنا لأنها ليست بحرف إعراب ، فلما أسكنت وقبلها ساكن حركت لالتقاء الساكنين ، وليست الحركه فيها بلازمه استحقاقا ، فحكمها حكم الساكن ، فلذلك حذفها الجازم.

فإن قال قائل : فهلّا جعلت الحروف التى قبل هذه النون حروف الإعراب؟

فالجواب فى ذلك : أن الألف التى قبل هذه النون فى يفعلان وتفعلان ، والواو فى يفعلون وتفعلون ، والياء فى تفعلين ، ليست من بناء الفعل ولا تمامه ، إنما هى ضمير الفاعلين علامه كما ذكرنا ، ولم يجز أن تكون حروف الإعراب كذلك.

فإن قال قائل : ولم جاز أن يجىء إعراب الفعل للمستقبل بعد الفاعل فى قولك : الزّيدان يقومان ، والزّيدون يقومون ، وما أشبه ذلك جاءت علامه رفع الفعل بعد الفاعل وهى ثبات النون ، وهو بعد الفاعل يجوز أن يكون إعراب شىء موجودا فى غيره ويكون ذلك الشىء معربا؟

قيل له : إن الفعل لما كان لا يخلو من الفاعل ولا يستغنى عنه ضروره ثم اتّصل به مضمرا صار كبعض حروفه ، وصارت الجمله كلمه واحده ، فجاز لذلك وقوع الإعراب بعد ضمير الفاعل لما صارت الجمله كلمه واحده ، والدليل على ذلك إسكان لام الفعل فى قولك : فعلت ، أسكنت اللام لئلا يتوالى فى كلمه واحده أربع متحرّكات.

المبحث السادس : فى الإعراب لِمَ وقع فى آخر الاسم دون أوله وأوسطه

قال (١) الزجاجى : باب القول فى الإعراب لم وقع فى آخر الاسم دون أوله وأوسطه؟

قال بعض النحويين : الإعراب يدخل فى الاسم لمعنى فوجب أن يلفظ به بكماله ثم يؤتى بالإعراب فى آخره.

وقال أبو بكر بن الخياط : ليس هذا القول بمرضىّ ، لأنّا قد رأينا الأسماء

١- انظر إيضاح علل النحو (٧۶).

يدخلها حروف المعانى أولا ووسطا ، فما دخلها أولا كقولك : الرجل والغلام ، وما دخلها وسطا ياء التصغير فى قولك : فريخ وفليسن.

ولو كان الأمر على ما ذهب إليه قائل هذا القول لوجب أن لا يدخل على اسم حرف معنى إلا بعد كمال بنائه. قال : والقول عندى فيه هو الذى عليه جمله النحويين أن الاسم يبنى على أبنيه مختلفه منها : «فعل وفعل وفعل وفعل» وما أشبه ذلك من الأبنيه ، فلو جعل الإعراب وسطا ، لم يدر السامع أحركه إعراب أم حركه بناء ، فجعل الإعراب فى آخر الاسم ، لأن الوقف يدرك فيسكن فيعلم أنه إعراب ، فإذا كان وسطا لم يمكن ذلك فيه.

وقال أبو إسحاق الزجاج : كان أبو العباس المبرد يقول : لم يجعل الإعراب أولا لأن الأول تلزمه الحركه ضروره للابتداء لأنه لا يبتدأ إلا بمتحرك ولا يوقف إلا على ساكن ، فلما كانت الحركه تلزمه لم تدخل عليه حركه الإعراب ، لأن حركتين لا تجتمعان فى حرف واحد ، فلما فات وقوعه أولا لم يمكن أن تجعل وسطا ، لأن أوساط الأسماء مختلفه لأنها تكون ثلاثيه ورباعيه وخماسيه وسداسيه وسباعيه وأوساطها مختلفه ، فلما فات ذلك جعل آخرا بعد كمال الاسم ببنائه وحركاته.

وقال آخرون : الإعراب إنما دخل فى الكلام دليلا على المعانى ، فوجب أن يكون تابعا للأسماء ، لأنه قد قام الدليل على أنه ثان بعدها ، وهذا القول قريب من الأول ، وكل من هذه الأقوال مقنع فى معناه.

إعطاء الأعيان حكم المصادر وإعطاء المصادر حكم الأعيان

قال ابن الشجرى فى أماليه (١) : من مذاهب العرب للمبالغه إعطاء الأعيان حكم المصادر وإعطاء المصادر حكم الأعيان.

فمن ذلك قولهم : أخطب ما يكون الأمير قائما ، (فأخطب) إنما هو للأمير ، وقد أضافوه إلى (ما) المصدريه ، ولفظه أفعل التى وضعوها للمفاضله مهما أضيفت إليه صارت بعضه ، ولما أضافوا (أخطب) إلى (ما) وهى موصوله ب- (يكون) صار (أخطب) كونا ، فالتقدير : أخطب كون الأمير ، فهذا وصف للمصدر بما يوصف به العين ، والمعنى راجع إلى الأمير ، فلذلك سدّت الحال مسدّ خبر هذا المبتدأ ، إذ الحال لا تسدّ مسدّ خبر المبتدأ إلا إذا كان المبتدأ اسم حدث كقولك : ضربى زيدا جالسا ، ولا تسدّ مسدّ خبر المبتدأ إذا كان اسم عين.

١- الأمالى لابن الشجرى (١ / ٦٩).

ومن إعطاء العين حكم المصادر حتى وصفوه بالمصدر أو جرى خبرا عنه قوله تعالى : (وَجاؤُ عَلى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ) [يوسف : ١٨] أى : مكذوب به ، وقوله : (إِنْ أَصْبَحَ ماؤُكُمْ غَوْراً) [الملك : ٣٠] أى : غائرا ، وقوله : (ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْياً) [البقره : ٢٦٠] أى : ساعيات ، فسعيا مصدر وقع موقع الحال كقولهم ، قتلته صبرا ، أى : مصبورا ، والمعنى : محبوسا.

ومن ذلك قوله تعالى : (إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صالِحٍ) [هود : ۴۶] أى : ابنك عمل فى أحد الأقوال وهو أوجهها ، جعله العمل اتساعا لكثره وقوع العمل غير الصالح منه كقولهم : ما أنت إلّا نوم ، وما زيد إلّا أكل وشرب ، وإنما أنت دخول وخروج ، ومنه قول الخنساء : [البسيط]

۴۰- (۱)[ترتع ما رتعت حتى إذا ادّكرت]

فإنّما هى إقبال وإدبار

فهذا كلّه من تنزيل الأعيان منزله المصادر.

فأما تنزيل المصادر منزله الأعيان فكقولهم : موت مائت ، وشيب شائب ، وشعر شاعر ، انتهى.

الأفعال نكرات

لأنها موضوعه للخبر ، وحقيقه الخبر أن يكون نكره لأنه الجزء المستفاد ، ولو كان الفعل معرفه لم يكن فيه للمخاطب فائده ؛ لأن حدّ الكلام أن تبتدئ بالاسم الذى يعرفه المخاطب كما تعرفه أنت ثم تأتى بالخبر الذى لا يعلمه ليستفيده ، ذكر ذلك ابن يعيش فى (شرح المفصّل) (۲).

ومن فروعه : أن الإضافه إلى الأفعال لا تصحّ ، قال (۳) ابن يعيش : لأن الإضافه ينبغى بها تعريف المضاف وإخراجه من إبهام إلى تخصيص على حسب خصوص المضاف إليه فى نفسه ، والأفعال لا تكون إلا نكرات ، ولا يكون شىء منها أخصّ من شىء فامتنعت الإضافه إليها لعدم جدواها ، إلا أنهم قد أضافوا أسماء الزمان إلى

۱- ۴۰- الشاهد للخنساء فى ديوانها (ص ۳۸۳) ، وخزانه الأدب (۱ / ۴۳۱) ، وشرح أبيات سيبويه (۱ / ۲۸۲) ، والكتاب (۱ / ۴۰۰) ، والشعر والشعراء (۱ / ۳۵۴) ، لسان العرب (رهط) و (قبل) و (سوا) ، والمقتضب (۴ / ۳۰۵) ، والمنصف (۱ / ۱۹۷) ، وبلا نسبه فى المفصّل (۱ / ۱۱۵) ، والمحتسب (۲ / ۴۳).

۲- شرح المفصّل (۱ / ۲۴).

۳- انظر شرح المفصّل (۳ / ۱۶).

الأفعال تنزيلا للفعل منزله المصدر ، واختصّ الزمان بذلك من بين سائر الأسماء لملابسه بين الفعل وبينه ، وذلك لأن الزمان حركه الفلك والفعل حركه الفاعل ، ولاقتران الزمان بالحدث.

وقال أبو القاسم الزجاجى فى كتاب (إيضاح علل النحو) (١) : أجمع النحويون كلهم من البصريين والكوفيين على أن الأفعال نكرات ، قالوا : والدليل على ذلك أنها لا تنفكّ من الفاعلين ، والفعل والفاعل جمله تقع بها الفائده ، والجمل كلها نكرات ، لأنها لو كانت معارف لم تقع بها فائده ، فلما كانت الجمل مستفاده علم أنها نكرات فلذلك لم تضمر ، وكذلك الأفعال لما كانت مع الفاعلين جملا كانت نكرات ولم يجز إضمارها.

فإن قيل : فإذا كانت الأفعال نكرات فهلا عرّفت كما تعرف النكرات؟

فالجواب عند الفريقين : أن تعريف الأفعال محال ، لأنها لا تضاف كما أنها لا يضاف إليها ولا يدخلها الألف واللام لأنها جمله ، ودخول الألف واللام على الجمل محال.

فإن قيل : لم لا يجوز إضافتها وإن لم يضف إليها؟

قلنا : لأنّ الفعل لا ينفك من فاعل مظهر أو مضمر ، والفعل والفاعل جمله بمنزله المبتدأ وخبره ، فكما لا يجوز إضافه الجمل كذلك لم يجز إضافه الفعل ، انتهى.

الأفعال كلها مذكّره

نصّ على ذلك الزجاجى فى (الجمل) (٢) قال الشلوبين فى تعليله : لأن التأنيث الحقيقى والمجازى وعلامات التأنيث وأحكامه معدومه فيها ، قال : ومنهم من قال : إن فيها مذكّره ومؤنّثه بحسب مصادرها ، فإذا كان الفعل يدلّ على مصدر مذكر قيل فيه مذكّر بتذكير مصدره ، وإذا كان الفعل يدلّ على مصدر مؤنث قيل فيه مؤنث بتأنيث مصدره.

وقال ابن عصفور فى (شرح الجمل) : الدليل على أن الأفعال كلها مذكره أنها إذا أخبر بها عن الأسماء فإنما المقصود الإخبار بما تضمنه من الحدث وهو المصدر ، والمصدر مذكر ، فدلّ ذلك على أنها مذكره ، إذ اللفظ على حسب ما يراد

١- انظر إيضاح علل النحو (١١٩).

٢- الجمل (٢٨٦).

به من تـذكير أو تـأنيث ، ألا ترى أن لفظ (هنـد) لما أريـد به المؤنّث كان هو مؤنثا ، ولفظ (زيـد) لما أريـد به المـذكّر كان هو مذكرا.

اقتضاء الموضع لفظا : وهو معك إلا أنه ليس بصاحبك

ترجم على ذلك ابن جنّى فى (الخصائص) وأورد فيه فروعا (١) : منها قولهم : لا رجل عندك ، فإن (لا) هذه ناصبه لاسمها وهو مفتوح ، إلاـ أن الفتحه فيه ليست فتحه النصب التى تتقاضاهـا (لاـ) بـل هى فتحه بناء وقعت موقع فتحه الإعراب الـذى عمل عمل (لاـ) فى المضـاف. قال : وأصـنع من ذلك قولك : لا خمسه عشـر لك. فهـذه الفتحه التى فى راء (عشـر) فتحه بناء التركيب فى هذين الاسمين ، وهى واقعه موقع فتحه البناء فى قولك : لا رجل عندك ، وفتحه لام رجل واقعه موقع فتحه الإعراب فى قولك : لا غلام رجل عندك ؛ ويدل على أن فتحه خمسه عشر هى فتحه تركيب الاسمين لا التى تحدثها (لا) ، لأن خمسه عشر لا يغيّرها العامل الأقوى ، أعنى الفعل فى نحو : جاءك خمسه عشـر ، والجارّ فى مررت بخمسه عشـر ، فإذا كان العامل الأقوى لا يؤثر فيها فالعامل الأضعف الذى هو (لا) أولى.

ومنها قولهم : مررت بغلامى ، فالميم تستحق جرّه الإعراب بالباء والكسره فيها ليست الموجبه بحرف الجرّ ، بل هى التى تصحب يـاء المتكلم فى الصـحيح ، ويـدلّ لـذلك ثباتهـا فى الرفع والنصب ، نحو : هـذا غلامى ورأيت غلامى ، وهـذا يؤذن أنها ليسـت كسره الإعراب وإن كانت بلفظها.

ومنها قولك : يسعنى حيث يسعك ، فالضمّه فى حيث ضمه بناء واقعه موقع ضمه رفع الفاعل ، فاللفظ واحد والتقدير مختلف.

ومنها قولك : جئتك الآن ، فالفتحه فتحه بناء (الآن) ، وهى واقعه موقع فتحه نصب الظرف.

ومنها قولك : كنت عندك فى أمس ، فالكسره كسره بناء وهى واقعه موقع كسره الإعراب المقتضيه الجرّ.

ومنها قوله : [الطويل]

٤١- (٢)وإنّى وقفت اليوم والأمس قبله

ببابك حتّى كادت الشّمس تغرب

١- انظر الخصائص (٣ / ٥٦) ، بتصرّف.

٢- ٤١- الشاهد لنصيب فى ديوانه (ص ٩) ، ولسـان العرب (أين) و (أمس) ، وبلا نسبه فى الإنصاف (ص ٣٢٠) ، والدرر (٣ / ١٠٩) ، والخصائص (١ / ٣٩٤) ، وشـرح شذور الذهب (ص ١٣١) ، والصـاحبى فى فقه اللغه (ص ١٤٣) ، ولسـان العرب (لوم) ، والمحتسب (٢ / ١٩٠) ، وهمع الهوامع (١ / ٢٠٩).

روى قوله (والأمس) بالنصب على الإعراب لأنه لما عرّفه باللام الظاهره زال عنه تضمّنها فأعرب ، وبالكسر على البناء المعهود فيه ، واللام فيه زائده ، فإنما يعرف الأمس بلام أخرى مراده غير هذه مقدره ، وهذه الظاهره ملغاه زائده للتوكيد.

قال : ومثله مما يعرف بلام مراده ، وفيه لام أخرى غيرها زائـده ، قولك (الآن) فهو معرّف بلام مقـدره ، وهـذه الظاهره فيه زائده كما ذكره أبو على.

الإلغاء

فيه فوائد :

الأولى : قال فى (الإيضاح) : حقيقته ترك المعنى مع التسليط نحو : زيد قائم ظننت.

قـال : وأمـا قول النحويين فى نحو : إنّ زيـدا إذن يكرمـك ، أن (إذن) ألغيت عنه العمـل ففيه تجوّز حيث سـمّوه : الإلغـاء ، لأـن (يكرمـك) فى المثال خبر ، وما دخلت عليه (إذن) محـذوف كجواب (إن) فى نحو : زيـد إن قمت يقوم ، لأن ما يطلب جوابا لا بـدله منه لفظا أو تقـديرا ، فكيف يصـحّ أن يقال ألغى عنه وهو لم يـدخل عليه ولا توجه حكمه عليه ، لكن النحويين تجوزوا فى ذلك فسـموه إلغاء من حيث دخل على فعل قـد يعمل فيه فى موضع مّا على وجه مّا فلم يعمل فيه. قال : ويدلّ على هذا أنك إذا قلت : أنا أكرمك إذن ، كيف يصحّ تسليط إذن على ما قبلها ، وإنما حذف جوابها لدلاله ما تقدم عليه ، انتهى.

الثانيه : قال أبو حيان : لا ينكر الإلغاء معانى الألفاظ كما يتأوّل فى الشىء ما لا يكون فى أصله.

وأما إلغاء العمل فلا يكون إلّا فيما لا يكون أصله العمل وهو سماع فى الأفعال فأجرى فى الحروف إذا لم يلغ منها إلا ما كفّ.

الثـالثه : نظير بـاب (ظنّ وأرى) فى الإلغـاء عنـد التـأخّر وفى التوسـط دونه (إذن) فإنهـا تلغى إذا تأخّرت فلا تنصب بحال ، نحو : أكرمـك إذن ، وتلغى فى التوسـط فى أكثر صورها ، وذلك إذا توسـطت بين الشـرط وجزائه نحو : إن تزرنى إذن أكرمك ، أو بين القسم وجوابه نحو : إذن والله لأكرمنّك ، أو بعد عاطف على ما له محلّ من الإعراب نحو : إن تزرنى أزرك ، وإذن أحسـن إليـك ، فـإن كـان العطف على مـا لاـ محـلّ له بـأن تقـدره فى المثـال على جمله الشـرط جاز حينئـذ الإلغاء رعيا لحرف العطف والإعمال ؛ لأن المعنى على استئناف ما بعد حرف العطف لكنه قليل ، والأكثر فى

لسان العرب إلغاؤها ، وكذا إذا توسّطت بين مبتدأ وخبر نحو : زيد إذن يكرمك ، جاز الإلغاء والإعمال ؛ بقلّه عند الكوفيين ، واختاره ابن مالك. ومذهب البصريين أنه يتحتم الإلغاء كما يتحتم فى الصور السابقه.

ونظير آخر رأيته فى (الخاطريات) لابن جنى ، قال (١) : إذا كانت العين حرف علّه وليت همزه حفظت نفسها فى موضعها نحو : قائم وقويئم ، وكذا إن تقدّمت نحو : آدر وأدؤر ، فإن تأخرت لم تحفظ نفسها نحو : شائك وشاك ، ولائت ولات ، وذلك أنها لما تأخرت ضعفت فلم تقو على حفظ نفسها.

الرابعه : قال (٢) ابن يعيش : الإلغاء ثلاثه أقسام : إلغاء فى اللفظ والمعنى وإلغاء فى اللفظ دون المعنى والعكس ، فالأول : مثل (لا) فى (لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتابِ) [الحديد : ٢٩]. والثانى : نحو (كان) فى (ما كان أحسن زيد). والثالث : حروف الجرّ الزوائد نحو : (كَفى بِاللهِ شَهِيداً) [النساء : ٧٩].

الأمثال لا تغيّر

من ذلك قولهم فى مثل : (شرّ أهرّ ذا ناب) (٣) فابتدأوا بالنكره وجرى مثلا فاحتمل ، والأمثال تحتمل ولا تغير ، ومثله قولهم فى المثل : (شىء ما جاء بك) يقوله الرجل لرجل جاءه ومجيئه غير معهود فى ذلك الوقت.

ومن ذلك قولهم فى المثل : (فى أكفانه لفّ الميت) (وفى بيته يؤتى الحكم) (٤) بتقديم الخبر ، وفيه ضمير يعود على المبتدأ المتأخر.

ومن ذلك قولهم : (أصبح ليل) (٥) و (أطرق كرا) (٦) بحذف حرف النداء من النكره لأنها أمثال معروفه فجرت مجرى العلم فى حذف حرف النداء منها. قال المبرد : الأمثال يستجاز فيها ما لا يستجاز فى غيره لكثره الاستعمال لها.

١- انظر الخاطريات (ص ٨٤).

٢- انظر شرح المفصّل (٧ / ١٥٠).

٣- انظر مجمع الأمثال (٣٧٠) ، والأصل فيه ما أهرّ ذا ناب الأشر ، وذو الناب : السبع ، يضرب فى ظهور إمارات الشرّ ومخايله.

٤- انظر مجمع الأمثال (٢ / ٧٢).

٥- انظر شرح المفصّل (٢ / ١٦).

٦- انظر الكتاب (٤ / ٩٢) ، وجمهره اللغه (٧٥٧) ، وزهر الأكم (٢ / ٣٨) ، ولسان العرب (حزق) ، و (طرق) ، و (زول) ، وهو بروايه : (أطرق كرا إن النعام فى القرى) ، فى جمهره الأمثال (١ / ١٩٤) ، وخزانه الأدب (٢ / ٣٧٤) ، والمستقصى (١ / ٢٢١) ، ومجمع الأمثال (١ / ٤٣١).

ومن ذلك قولهم : (هذا ولا زعماتك) أى : هذا هو الحقّ ولا أتوهّم زعماتك ، قال ابن يعيش : ولا يجوز ظهور هذا العامل الذى قبله أتوهم لأنه جرى أتوهم مثلا ، والأمثال لا تغير وظهور عامله ضرب من التغيير.

ومثله : قولهم (كليهما وتمرا) (١) أى : أعطنى ، (وامرؤا ونفسه) أى : دعه ، (وأهلك واللّيل) (٢) أى : بادرهم ، و (كلّ شىء ولا شتيمه حرّ) أى : إيت كلّ شىء ولا ترتكب شتيمه حرّ (٣).

قال ابن يعيش : ولم تظهر الأفعال فى هذه الأشياء كلّها لأنها أمثال.

وقال ابن السراج فى (الأصول) (٤) : نعم وبئس وحبّذا جعلت كالأمثال لا ينبغى أن نستجيز فيها إلا ما أجازوه.

وقال الزجاجى (فى الإيضاح) (٥) : وأمّا القول فى إضافه ذى إلى الفعل فى قولهم (اذهب بذى تسلم) فإن هذه اللفظه جرت فى كلامهم كالمثل.

قال الأصمعى : تقول العرب (اذهب بذى تسلم) والمعنى : اذهب والله يسلمك دعاء له بالسلامه ، واذهبا بذى تسلمان. والمعنى : اذهبا والله يسلمكما ، واذهبوا بذى تسلمون ، والمعنى والله يسلمكم. وإذا كانت هذه الكلمه جاريه مجرى المثل فإن الأمثال تحتمل ما لا يحتمل غيرها وتزال كثيرا عن القياس ، كذلك مجراها فى كلامهم ، واحتمل ذلك فيها لقله دورها فى الكلام.

الإيجاب

الإيجاب أصل لغيره من النفى والنهى والاستفهام وغيرها تقول مثلا : قام زيد ، ثم تقول فى النفى : ما قام زيد ، وفى الاستفهام : أقام زيد؟ وفى النهى : لا تقم ، وفى الأمر : قم ، فترى الإيجاب يتركّب من مسند ومسند إليه ، وغيره يحتاج إلى دلاله فى التركيب على ذلك الغير ، وكلما كان فرعا احتاج إلى ما يدلّ به عليه كما احتاج التعريف إلى علامه من (أل) ونحوها ، لأنه فرع التنكير ، والتأنيث إلى علامه من تاء أو ألف لأنه فرع التذكير ، ذكره أبو حنّان فى (شرح التسهيل).

١- انظر مجمع الأمثال (٢ / ١٥١) ، ونهايه الأرب (٣ / ٤٨) ، وفصل المقال (١١٠).

٢- انظر مجمع الأمثال (١ / ٥٢) ، والخصائص (١ / ٢٧٩).

٣- انظر شرح المفصّل (٢ / ٢٦).

٤- انظر الأصول (١ / ١٤١).

٥- انظر إيضاح علل النحو (١١٧).

حرف الباء

باب الشرط مبناه على الإبهام

وباب الإضافه مبناه على التوضيح

ولهذا لما أريد دخول (إذ ، وحيث) فى باب الشرط لزمتهما (ما) لأنهما لازمان للإضافه ، والإضافه توضحهما فلا يصلحان للشرط حينئذ ، فاشترطنا (ما) لتكفّهما عن الإضافه فيبهمان فيصلح دخولهما فى الشرط حينئذ ، ذكره ابن النحاس فى (التعليقه).

البدل

قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس فى (التعليقه) : الفرق بين البدل والعوض أن العوض لا يحلّ محلّ المعوض منه ، والبدل إنما يكون محلّ المبدل منه. وقال أبو حيان فى تذكرته : البدل لغه العوض ويفترقان فى الاصطلاح ، والبدل أحد التوابع يجتمع مع المبدل منه ؛ وبدل الحرف من غيره لا يجتمعان أصلا ، ولا يكون إلا فى موضع المبدل منه ، والعوض لا يكون فى موضعه ، وربما اجتمعا ضروره وربما استعملوا العوض مرادفا للبدل فى الاصطلاح ، انتهى.

وقال ابن فلاح فى (المغنى) فى قول الشاعر : [الطويل]

۴۲- (۱)هما نفثا فى فىّ من فمويهما

[على النّابح العاوى أشدّ رجام]

فيه وجهان : أحدهما : أنه جمع بين العوض والمعوّض لضروره الشعر ، والثانى : أن الميم بدل من الواو وليست بعوض ، والبدل يجتمع مع المبدل منه بدليل : مررت بأخيك زيد ؛ والعوض لا يجتمع مع المعوّض ، فالبدل أعمّ من العوض. قال : وهذا ضعيف ، لأن الكلام فى إبدال الحرف من الحرف كألف قام وياء ميزان ولا يجمع بين البدل والمبدل منه فى ذلك. وقال فى موضع آخر : قد يوجد فى البدل فائده لا توجد

۱- ۴۲- الشاهد للفرزدق فى ديوانه (۲۱۵) ، والكتاب (۳ / ۴۰۱) ، وتذكره النحاه (ص ۱۴۳) ، وجواهر الأدب (ص ۹۵) ، وخزانه الأدب (۴ / ۴۶۰) ، والدرر (۱ / ۱۵۶) ، وسرّ صناعه الإعراب (۱ / ۴۱۷) ، وشرح أبيات سيبويه (۲ / ۲۵۸) ، وشرح شواهد الشافيه (ص ۱۱۵) ، ولسان العرب (فمم) ، و (فوه) ، والمحتسب (۲ / ۲۳۸) ، وبلا نسبه فى أسرار العربيه (ص ۲۳۵) ، وجمهره اللغه (ص ۱۳۰۷) ، والخصائص (۱ / ۱۷۰) ، وشرح شافيه ابن الحاجب (۳ / ۲۱۵).

فی المبدل منه ، بدلیل أن التاء فی بنت وأخت بدل من لام الکلمه وتدلّ علی التأنیث.

وقال (۱) ابن یعیش : البدل علی ضربین : بدل هو إقامه حرف مقام حرف غیره نحو : تاء تخمه وتکأه ؛ وبدل هو قلب الحرف بنفسه إلی لفظ غیره علی معنی إحالته إلیه ، وهذا إنما یکون فی حروف العله التی هی الواو والیاء والألف ، وفی الهمزه أیضا لمقارنتها إیاها وکثره تغیرها وذلک نحو : قام ، أصله قوم ، فالألف واو فی الأصل وموسر أصله الیاء ، ورأس وآدم أصل الألف الهمزه ، وإنما لیّنت همزتها فاستحالت ألفا ، فکلّ قلب بدل ولیس کل بدل قلبا.

وقال ابن جنی فی (الخصائص) (۲) ، باب فی فرق بین العوض والبدل : جماع ما فی هذا أنّ البدل أشبه بالمبدل منه من العوض بالمعوض منه ، وإنما یقع البدل فی موضع المبدل منه والعوض لا یلزم فیه ذلک. ألا تراک تقول فی الألف من (قام) إنها بدل من الواو التی هی عین الفعل ، ولا تقول فیها إنها عوض منها. وکذلک یقال فی واو (جون) وياء (بیر) أنها بدل للتخفیف من همزه جؤن وبئر ، ولا تقول إنها عوض منها ، وتقول فی لام (غازی) و (داعی) إنها بدل من الواو ولا تقول إنها عوض منها ، وتقول فی العوض : إن التاء فی عده وزنه عوض من فاء الفعل ، ولا تقول إنها بدل منها.

فإن قلت ذلک فإن أقلّه وهو تجوّز فی العباره! وتقول فی میم (اللهم) إنها عوض من (یاء) فی أوله ولا تقول بدل ، وتقول فی تاء (زنادقه) إنها عوض من یاء (زناديق) ولا تقول بدل منها ، وفی یاء (أینق) إنها عوض من واو (أنوق) فیمن جعلها أیفل ، ومن جعلها عینا مقدمه مغیره إلی الیاء جعلها بدلا من الواو ، فالبدل أعمّ تصرّفا من العوض ، فکل عوض بدل ولیس کل بدل عوضا ، والعوض مأخوذ من لفظ عوض وهو الدهر ، وذلک أن الدهر إنما هو مرور اللّیالی والأیام وتصرّم أجزائهما ، فکلما مضی جزء منه خلفه جزء آخر یکون عوضا منه ، فالوقت الکائن الثانی غیر الوقت الماضی الأول ، فلهذا کان العوض أشدّ مخالفه للمعوض منه من البدل ، انتهی.

۱- انظر شرح المفصّل (۱۰ / ۷).

۲- انظر الخصائص (۱ / ۲۶۹).

حرف التاء

التأليف

قال الإمام تقى الدين منصور بن فلاح فى (المغنى) : التأليف حقيقه فى الأجسام مجاز فى الحروف. وقال الإمام بهاء الدين بن النحاس فى (التعليقه) : الفرق بين التأليف والتركيب أنه لا بدّ فى التأليف من نسبه تحصل فائده تامه مع التركيب ، فالمركب أعمّ من المؤلف. وقال ابن القواس فى (شرح ألفيه ابن معطى) : التأليف أخصّ من التركيب من الألفه وهى الملائمه أصله فى الأجسام ، وأطلق على الألفاظ المتتاليه تشبيها بها.

التابع لا يتقدّم على المتبوع

ومن فروعه : إذا قلت : ما قام إلّا زيد إلا عمرو ، إن رفعت الأول على الفاعليه جاز فيما بعده الرفع على البدل بدل البدء ، أو النصب على الاستثناء فتقول : ما قام إلّا زيد إلا عمر ، وإن شئت إلا عمرا ، وإن أقمت الأخير نصبت المتقدّم على الاستثناء لأن التابع لا يتقدّم على المتبوع.

التثنيه تردّ الأشياء إلى أصولها

قال أبو الحسن الأبدى فى (شرح الجزوليه) : يعترض على الجزولى فى إطلاقه بناء أسماء الزمان المضافه إلى الجمل : بأنه كان ينبغى أن يقول : بشرط أن لا تكون مثنى لأن التثنيه تردّ الأشياء إلى أصولها من الإعراب ، ولذلك لم يبن اثنا عشر ، وأما قولهم : يا زيدان فإنما جاز لأنه يشابه الإعراب ، ألا ترى أنه يتبع على لفظه كالمعرب ، انتهى.

ومن ذلك قول من قال : إنّ المثنى من أسماء الإشاره والموصولات معرب لأن التثنيه ردّتها إلى أصولها من الإعراب.

وممّا ترده التثنيه إلى الأصل قولهم : أبوان وأخوان وحموان وفموان وفميان ويديان ودميان وذواتا فى تثنيه ذات ، وقلب ألف المقصور إلى الياء أو الواو والتى هى الأصل نحو فتيان وقفوان ، وقلب الهمزه المبدله من واو ، واوا.

التحريف

عقد له ابن جنّى فى (الخصائص) (١) فصلا قال : وقد جاء فى ثلاثه أضرب : الاسم والفعل والحرف ، فالاسم يأتى تحريفه على ضربين : مقيس ومسموع.

الأول : ما غيّره النسب قياسا كقولك فى نمر : نمرىّ ، وفى قاضى : قاضوى ، وفى حنيفه : حنفىّ ، وفى عدى : عدوىّ ونحو ذلك ، وكذلك التحقير وجمع التكسير نحو رجيل ورجال.

والمسموع كثير : كقولهم فى خراسان : خرسىّ ، وفى دستوا : دستوانىّ ، وفى الأفق أفقى ، وتحريف الفعل كقولهم فى ظللت ظلت ، وفى أحسست أحست. وحكى ابن الأعرابى فى ظننت : ظنت ، وهذا كلّه لا يقاس ، لا يقال فى شممت : شمت ، ولا فى أقصصت : أقصت.

ومن تحريف الفعل ما جاء مقلوبا كقولهم فى اضمحلّ امضحل ، وفى اكفهرّ اكرهف ، وفى اطيبت أيطبت ، وكذا قولهم (لم أبله) (٢) ، وتحريف الحرف قولهم : لا ـ بل ولا ـ بن ، وقام زيد فمّ عمرو أى : ثم عمرو ، وهو إن كان بدلا فإنه ضرب من التحريف ، وقالوا فى سوف : (سو) و (سف) حرّفوا الواو تاره والفاء أخرى ، وخفّفوا : ربّ وإنّ وأنّ ، وحذفوا (ما) من (إمّا) فى قوله : [المتقارب]

٤٣- (٣)سقته الرّواعد من صيّف

وإن من خريف فلن يعدما

مذهب سيبويه أنه أراد «وإمّا من خريف».

التركيب

التركيب فيه مباحث :

الأول : أنه خلاف الأصل لأنه بعد الإفراد ، ثم ردّ على من زعم أن (ألا) و (أما) للاستفتاح مركبتان من همزه الاستفهام و (لا) و (ما) النافيه ، وعلى من زعم تركيب (لن) و (لو لا) و (إذن) و (منذ) و (مهما) و (إما).

١- انظر الخصائص (٢ / ٤٣٦).

٢- انظر الكتاب (٤ / ٥٤٧).

٣- ٤٣- الشاهد للنمر بن تولب فى ديوانه (ص ٣٨١) ، والكتاب (١ / ٣٢٥) ، والأزهيّه (ص ٥٦) ، وخزانه الأدب (١١ / ٩٣) ، وشرح شواهد المغنى (ص ١٨٠) ، والمعانى الكبير (ص ١٠٥٤) ، والمقاصد النحويه (٤ / ١٥١) ، وبلا نسبه فى الجنى الدانى (ص

٢١٢) ، وخزانه الأدب (٩ / ٢٥) ، والخصائص (٢ / ٤٤١) ، والدرر (٦ / ١٢٨) ، وشرح المفصّل (٨ / ١٠٢) ، والمنصف (٣ / ١١٥).

قال (١) ابن يعيش : وإنما قلنا إن المفرد أصل لأنه الأول والمركّب ثان ، فإذا استقلّ المعنى فى الاسم المفرد ثم وقع موقع الجمله فالاسم المفرد هو الأصل والجمله فرع عليه.

قال : ونظير ذلك فى الشريعه شهاده المرأتين فرع على شهاده الرجل.

الثانى : قال (٢) ابن يعيش وصاحب (البسيط) : المركّب من الأعلام هو الذى يدلّ بعد النقل على حقيقه واحده وقبل النقل كان يدلّ على أكثر من ذلك وكان يدلّ بعض لفظه على بعض معناه ، وهو على ثلاثه أضرب :

الجملى : نحو : تأبّط شرّا ، وشاب قرناها ، وبرق نحره. والإضافى : نحو : ذى النون ، وعبد الله ، وامرئ القيس. والمزجىّ : وهو اسمان ركب أحدهما مع الآخر حتى صارا كالاسم الواحد ، نحو : حضرموت وبعلبك ؛ ومعد يكرب ، وشبّه بما فيه هاء التأنيث ولذلك لا ينصرف ، ومن هذا النوع سيبويه ، ونفطويه ، وعمرويه ، إلا أنه مركّب من اسم وصوت أعجمى فانحطّ عن درجه إسماعيل وإبراهيم فبنى على الكسر لذلك.

وقال السّخاوى فى (شرح المفصل) : أكثر ما يطلق النحاه المركب على بعلبك وبابه.

الثالث : قال ابن يعيش : التركيب من الأسباب المانعه من الصرف من حيث كان التركيب فرعا على الواحد وثانيا له ، لأن البسيط قبل المركب وهو على وجهين :

أحدهما : أن يكون من اسمين ويكون لكلّ واحد من الاسمين معنى ، فيكون حكمهما حكم المعطوف أحدهما على الآخر ، فهذا يستحقّ البناء لتضمّنه معنى حرف العطف ، وذلك نحو : خمسه عشر وبابه ، ألا ترى أن مدلول كلّ واحد من الخمسه والعشره مراد ، كما لو عطفت أحدهما على الآخر فقلت : خمسه وعشره ، فلما حذفت حرف العطف وتضمن الاسمان معناه بنيا.

وأما القسم الثانى وهو الداخل فى باب ما لا ينصرف : فهو أن يكون الاسمان لشىء واحد ولا يدلّ كل واحد منهما على معنى ، ويكون موقع الثانى من الأول موقع هاء التأنيث ، وما كان من هذا النوع فإنه يجرى مجرى ما فيه هاء التأنيث من أنه لا

١- انظر شرح المفصل (٣ / ٥٤).

٢- انظر شرح المفصّل (١ / ٢٨).

ينصرف فى المعرفه نحو حضرموت ، والاسم الثانى من المصدر بمنزله تاء التأنيث مما دخلت عليه ، ألا ترى أنك تفتح آخر الأول منهما كما تفتح ما قبل تاء التأنيث.

الرابع : قال (١) ابن يعيش : أمر المركّب فى الترخيم كأمر تاء التأنيث ، فتقول فى (بخت نصر) : اسم رجل - : يا بخت ، وفى (حضرموت) : يا حضر ، وفى (سيبويه) : يا سيب ، كما تقول فى (مرجانه) - اسم امرأه : يا مرجان ، فلا تزيد على حذف التاء ، وفى المسمّى بخمسه عشر يا خمسه ، جعلوا الاسم الآخر بمنزله الهاء فى نحو : تمره إذ كان حكم الاسم الآخر كحكم الهاء فى كثير من كلامهم. من ذلك التصغير فإنه إذا كان جعل الاسمان اسما واحدا ولحقه التصغير فإنه إنما يصغر الصدر منهما ثم يؤتى بالاسم الثانى بعد تصغيره كما يصغر ما قبل الهاء فتقول : حضيرموت وبعيلبكّ وعميرويه كما تقول تميره.

ومن ذلك النسب فإنك تقول فى النسب إلى حضرموت حضرىّ ، كما تقول فى النسب إلى البصره بصرىّ ، وإلى مكه مكىّ ، فيقع النسب إلى الصدر لا غير كما يكون كذلك فيما فيه الهاء. وممّا يؤيّد عندك ما ذكرناه أن هاء التأنيث لا تلحق بنات الثلاثه بالأربعه ولا بنات الأربعه بالخمسه ، كما أن الاسم الثانى لا يلحق الاسم الأول بشىء ، من الأبنيه.

وأيضا فإن الاسم الثانى إذا دخل على الأول وركب معه لم تغير بنيته كما أن التاء كذلك إذا دخلت على الاسم المؤنّث لم تغير بناؤه كتمر وتمره وقائم وقائمه فلما كان بينهما من التقارب ما ذكرناه حذفوا الآخر من المركب فى الترخيم كما يحذفون فيه تاء التأنيث.

الخامس : قال (٢) ابن يعيش : ركبت (لا) مع اسمها وصارا شيئا واحدا كخمسه عشر ، فإن قيل : أيكون الحرف مع الاسم اسما واحدا؟ فقيل : هذا موجود فى كلامهم ، ألا ترى أنك تقول : قد علمت أن زيدا منطلق ، ف- (أنّ) حرف وهو وما عمل فيه اسم واحد ، والمعنى : علمت انطلاق زيد ، وكذلك (أن) الخفيفه مع الفعل المضارع إذا قلت : أريد أن تقوم ، والمعنى : أريد قيامك ، فكذلك (لا) ، والاسم المذكور بعدها بمنزله اسم واحد. ونظيره قولك : يا ابن آدم ، فالاسم الثانى فى موضع خفض بالإضافه ، وجعلا اسما واحدا ، كذلك (لا رجل فى الدار) فرجل فى موضع

١- انظر شرح المفصّل (٢ / ٢٣).

٢- انظر شرح المفصّل (١ / ١٠٦).

نصب منون وجعل مع (لا) اسما واحدا ، ولذلك حذف منه التنوين وبنى. قال : وتركيب الاسم أكثر من تركيب الحرف مع الاسم نحو خمسه عشر وبابه ، وهو جارى بيت بيت ونحوه. قال : وأمّا جعل ثلاثه أشياء بمنزله شيء واحد فهو إجحاف ، ولذلك لم يحكم ببناء (لا سيما) ، ولم يجز تركيب الصفه مع اسم (لا) لأنه ليس من العدل جعل ثلاثه أشياء شيئا واحدا.

السادس : قال أبو حيان : قد يحدث بالتركيب معنى وحكم لم يكن قبله ، ألا ترى أن (هل) حرف استفهام تدخل على الجمله الاسميه والفعليه ، فإذا ركبت مع (لا) فقيل : هلّا صار المعنى على التحضيض ، ولم تدخل (إلّا) على الفعل ظاهرا أو مضمرا. وكذلك (لو) كانت لما كان سيقع لوقوع غيره ، ولا يليها إلا الفعل ظاهرا أو مضمرا فإذا ركّبت مع (لا) صارت حرف امتناع لوجود واختصّت بالجمله الاسميه.

وقال (١) الزمخشرى : (ألا) مركّبه من همزه الاستفهام و (لا) النافيه وبعد التركيب صارت كلمه تنبيه تدخل على ما لا تدخل عليه كلمه (لا). وقال الشيخ أكمل الدين فى (حاشيه الكشاف) : قد تركب حروف المعانى فيستفاد منها معنى غير ما كان أولا ، ك- : هلّا وألا ولو لا ولو ما وإلا كذلك.

وقال (٢) ابن يعيش : كأى مركبه أصلها (أى) زيد عليها كاف التشبيه وجعلا كلمه واحده وحصل من مجموعهما معنى ثالث لم يكن لكل واحد منهما فى حال الإفراد. قال : ولذلك نظائر من العربيه.

وقال السخاوى فى (تنوير الدياجى) : فإن قيل : ليس فى (كأى) معنى التشبيه ولا الاستفهام.

قيل : لما ركبت أزيل عن الكاف معنى التشبيه وعن أى معناها.

فإن قيل : فكيف قلبت وهى كلمتان؟.

قيل : صيرت كلمه واحده فقلبت قلب الكلمه الواحده ، كما قالوا : رعملى ، فى لعمرى ، قال : ولما دخل هذه الكلمه هذا التغيير صار التنوين بمنزله النون التى فى أصل الكلمه وصارت بمنزله لام فاعل ، فعلى هذا ترسم بالنون ويوقف عليها بالنون وهى قراءه الجماعه غير أبى عمرو (٣).

١- عن الكشاف بتصرف (١ / ٤٨).

٢- انظر شرح المفصّل (٤ / ١٣٥).

٣- إشاره إلى الآيه (وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ) [آل عمران : ١٤٦].

قال : ومثل ذلك تنزيلهم النون من (لدن) منزله التنوين فى ضارب ، فلهذا نصبوا غدوه (١) ، فكما شبهت النون بالتنوين كذلك شبه التنوين هنا بالنون ، انتهى.

وقال الشلوبين فى (شرح الجزوليه) : ذهب الخليل إلى أن (لن) مركبه من (لا أن) ، وحدث مع التركيب معنى لم يكن قبله ، قال : وللخليل أن يقول ردا على من قال الأصل عدم التركيب مأخذنا ، تقليل الأصول ما أمكن لا تكثيرها ، لذلك لم تقل فى : ضرب ويضرب ونضرب واضرب وتضرب وأضرب وضارب ومضروب وضروب ، إنها أصول كلها ، بل جعلنا واحدا أصلا والباقى فروع عليه.

وقال أيضا : (إذ ما) (٢) مركّبه من (إذ) التى هى ظرف لما مضى من الزمان و (ما) ، وأحدث التركيب فيها أن نقلها إلى الحرفيه وإلى أن صارت تعطى الزمان المستقبل ، وذهبت دلالتها على الزمان الذى كانت تدلّ عليه.

وقال أيضا : قيل : إن (مهما) (٣) أصلها (مه) التى بمعنى : اكفف ، ضمّت إليها (ما) فتركبا فصارا واحده ، وحدث فيها بالتركيب معنى لم يكن وهو معنى الشرط ، ولهذا نظائر كثيره. فإذا ذكرت نظائر هذا القول كان أولى من قول الخليل : إن أصلها (ما) الشرطيه ضمت إليها (ما) الزائده.

وفى (شرح المفصّل) للأندلسى : اتّفق البصريون والكوفيون على تركيب (هلمّ) ، وإنما اختلفوا فيما ركّبت منه ، والذى حمل النحويين على القول بالتركيب وإن كان يجوز أن تكون كلمه برأسها أنهم رأوا بنى تميم يصرفونها تصرف الأفعال فتكون فعلا ، ولا تكون فعلا إلا إذا قيل إنها مركبه ، والتركيب عندهم مألوف ، ألا ترى أن قولك : إمّا تفعل أفعل ، مركّبه بدليل قول الشاعر : [المتقارب]

وإن من خريف فلن يعدما (٤)

قال سيبويه (٥) : هى إما العاطفه حذفت منها (ما) وبقيت (إن) ، فتفكيكها يدل على تركيبها ، إلا أن لقائل أن يقول : لو كانت مركبه لوجب أن تتصرف فى لغه أهل الحجاز ولم يكن لكونه اسم فعل معنى ، إذ لا يجوز أن يكون الفعل اسم فعل.

١- أى فى قولهم : لدن غدوه.

٢- انظر الكتاب (٣ / ٦٤).

٣- انظر الكتاب (٣ / ٦٨).

٤- مرّ الشاهد رقم (٤٣).

٥- انظر الكتاب (٣ / ١٧٣).

ولغه بنى تميم على هـذا تكون القويه ، وإن حكم بـأنه اسم ينبغى أن تضـعف اللغه التميميه ، فكان الأولى أن تجعل فى لغه أهل الحجاز اسم فعل وفى لغه بنى تميم فعلا ، إلا أن لقائل أن يقول : المركب قد يكون لكل واحد من مفرديه معنى عند التفصيل ، وبالتركيب يحـدث له معنى آخر وحكم آخر ، فلا بـد أن تكون (هلمّ) فى الأصل على ما ذكر من التركيب ثم جعلا جميعا اسم فعل فجعلت له أحكام الأسماء والأفعال ، وبقى حكم اتصال الضمائر على لغه بنى تميم على أصله.

قال فى الحواشى : تركب أسماء من الكلمات كما تركب من الحروف فتكثر فوائدها عند التركيب ، انتهى.

السابع : قال (١) ابن يعيش : التركيب على ضربين تركيب من جهه اللفظ فقط وتركيب من جهه اللفظ والمعنى.

فالأول : نحو : أحـد عشـر وبابه ، وحيص بيص ، ولقيته كفه كفه ، فهذا يجب فيه بناء الاسـمين معا ، لأن الاسم الثانى قد تضـمّن معنى الحرف وهو الواو العاطفه إذ الأصل أحد وعشره ، فحذفت الواو من اللفظ ، والمعنى على إرادتها.

والثانى : نحو : حضرموت ، ومعد يكرب ، وقالى قلا ، وسائر الأعلام المركبه فهذا أصله الواو أيضا حذفت من اللفظ ولم ترد من جهه المعنى ، بـل مزج الاسـمان وصـارا اسـما واحـدا بـإزاء حقيقه ولم ينفرد الاسم الثـانى بشـىء من معنـاه فكـان كالمفرد غير المركب فبنى الأول لأنه كالصـدر من عجز الكلمه ، وجزء الكلمه لا يعرب ، وأعرب الثانى لأنه لم يتضـمّن معنى الحرف إذ لم يكن المعنى على إرادته.

الثامن : قـال أبو الحسين بن أبى الربيع فى (شـرح الإيضـاح) : التركيب لا يكون فى الأفعـال ولا فى المصـادر ولا فى الأسـماء الجاريه على الأفعال.

قـال : ومن ثم كان قول من ذهب إلى أن (حبّذا) فعل ماض وما بعـده فاعل به غلطا ، وأما قول العرب : لا تحبـذه ، فإنما معناه لا تقـل له حبّذا كمـا تقول بسـمل أو لا تبسـمل. قـال : ولـذا إذا ركبت (إنّ) مع (مـا) لا تعمل لأنها زال عنها شـبه الفعل بالتركيب والفعل لا يتركب.

وقال غيره : لم يثبت تركيب فعل واسم فى غير حبّذا.

وقال ابن عصفور فى (شرح الجمل) : التركيب فى الأسماء أكثر من التركيب

١- انظر شرح المفصّل (٤ / ١١٢).

فى الأفعال ، بل لا يحفظ التركيب فى الأفعال إلا فى هلمّ فى لغه إلحاقها الضمائر (١).

التاسع : قال ابن الخباز : إنما لم يبنوا اثنى عشر لأنه لا نظير له إذ ليس لهم مركّب صدره مثنى.

العاشر : من تذكره الشيخ تاج الدين بن مكتوم من كتاب (المستوفى) فى النحو لقاضى القضاه كمال الدين أبى سعد على بن مسعود بن محمود بن الحكم الفرخان قولهم : (نفطويه وسيبويه) ، الأول من جزأى المركّب هو الأصل فى التسميه وكان قبل التركيب معربا ، والثانى حكايه صوت حقّه أن يكون مبنيا وإن أفرد ، وهاهنا أصل لا يسعك إهماله ، وهو أن تعلم أن نحو هذا من الأعلام ، إنما ورد عليه البناء بسبب الاستعمال العجمى ، وذلك أن العجم كأنهم وجدوا لفظى (نفط) و (سيب) أصلين دعوا بهما ، إلا أن لهم فى لغتهم أن يضيفوا إلى مثل هذه الأسماء فى النداء وغيره واوا ساكنه قبلها ضمه نحو : (نفطو وسيبو) ، وقد سمعت العرب به ولم يجدوا مثل هذا فى كلامهم ، فحولوا هذا الصوت (ويه) إذ هو مما يعرفونه ، وقد يخرج به الاسم عن أن يكون آخره واوا قبلها ضمه ، ثم بنوا الاسمين اسما واحدا.

الحادى عشر : قال ابن أبى الربيع : تركيب العامل مع المعمول خارج عن القياس فيجب أن يقتصر على موضعه ولا يدعى فى غير ما سمع فيه ، والوارد فيه باب (لا رجل) فقط.

الثانى عشر : قال فى (المستوفى) : ومن الحروف ما هو مركب نحو (لو لا) (٢) ، ذهب أصحابنا إلى أن الاسم بعده لا يرتفع إلا بالابتداء ، وقالوا : إن الحكم قد تغير بالتركيب لأن (لو) لا يليها إلا الفعل ، ولو لا هذه فى نحو : لو لا الغيث لهلكت الماشيه ، لا يليها إلا الاسم ، فهذا وجه له من الفظاعه ما ترى.

وأنت إذا استأنفت النظر ونفضت يدك من طاعه العصبيه وأيقنت أن الحقّ لا يعرف بالرجال ، يوشك أن يلوح لك فيه وجه آخر ، وذلك أن تكون (لا) بعد (لو) دلّت على الفعل المنفى بها فحذف تحريا للإيجاز ولزم الحذف للزوم الدلاله ولكثره الاستعمال ، والتقدير : لو لم يحصل الغيث لهلكت الماشيه ، فعلى هذا يرفع الاسم بعد لو لا هذه ارتفاعا عن فعل مقدر كما فى قوله تعالى : (إِذَا السَّماءُ انْشَقَّتْ) [الانشقاق : ١] فيكون حكم لو باقيا على ما كان عليه قبل ، ودالا على امتناع الشىء

١- انظر الكتاب (۴ / ١٣).

٢- انظر الكتاب (۴ / ٣۴٢).

لامتناع غيره ، إذ المعنى : لو انقطع الغيث لهلكت الماشيه ، وقولنا : لم يحصل قريب المعنى من قولنا انقطع وانتفى ، ومما يقرب هذا الحذف حذفهم الفعل بعد (لو لا) التى للتحضيض فى نحو قوله : [الطويل]

۴۴- (۱)[تعدّون عقر النّيب أفضل مجدكم

بنى ضوطرى] لو لا كمىّ المقنّعا

أليس قد أجمعوا على أن التقدير : لو لا تعدون ، فكذلك ثمّ ، انتهى.

التصغير يردّ الأشياء إلى أصولها

ولذلك تظهر التاء فى المؤنّث الخالى منها إذا صغّر كقولك فى قدر : قديره وفى قوس قويسه وفى هند هنيده.

التضمين

اشاره

قال الزمخشرى : من شأنهم أنه يضمّنون الفعل معنى فعل آخر فيجرونه مجراه ويستعملونه استعماله مع إراده معنى المتضمّن. قال : والغرض فى التضمين إعطاء مجموع معنيين وذلك أقوى من إعطاء معنى ، ألا ترى كيف رجع معنى : (وَلا تَعْدُ عَيْناكَ عَنْهُمْ) [الكهف : ۲۸] إلى قولك : ولا تقتحمهم عيناك مجاوزتين إلى غيرهم. (وَلا تَأْكُلُوا أَمْوالَهُمْ إِلى أَمْوالِكُمْ) [النساء : ۲] أى : ولا تضمّوها إليها آكلين ، انتهى.

قال الشيخ سعد الدين التفتازانى فى حاشيه (الكشاف) : فإن قيل : الفعل المذكور إن كان مستعملا فى معناه الحقيقى فلا دلاله على الفعل الآخر ، وإن كان فى معنى الفعل الآخر فلا دلاله على معناه الحقيقى ، وإن كان فيهما جميعا لزم الجمع بين الحقيقه والمجاز.

قلنا : هو فى معناه الحقيقى مع حذف حال مأخوذ من الفعل الآخر بمعونه القرينه اللفظيه ، فمعنى : يقلب كفيه على كذا ، نادما على كذا ، ولا بدّ من اعتبار

۱- ۴۴- الشاهد لجرير فى ديوانه (ص ۹۰۷) ، وتخليص الشواهد (ص ۴۳۱) ، وخزانه الأدب (۳ / ۵۵) ، والخصائص (۲ / ۴۵) ، والدرر (۲ / ۲۴۰) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ۷۲) ، وشرح شواهد المغنى (۲ / ۶۶۹) ، وشرح المفصّل (۲ / ۳۸) ، والمقاصد النحويه (۴ / ۴۷۵) ، وللفرزدق فى الأزهيّه (ص ۱۶۸) ، ولسان العرب (ضطر) ، ولجرير أو للأشهب بن رميله فى شرح المفصّل (۸ / ۱۴۵) ، وبلا نسبه فى الجنى الدانى (ص ۶۰۶) ، وشرح ابن عقيل (ص ۶۰۰) ، وشرح عمده الحافظ (ص ۳۲۱).

الحال وإلا لكان مجازا محضا لا تضمينا ، وكذا قوله : (يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ) [البقره : ٣] تقديره : معترفين بالغيب ، انتهى.

وقال (١) ابن يعيش : الظرف منتصب على تقدير (فى) وليس متضمنا معناها حتى يجب بناؤه لذلك كما وجب بناء نحو : (من) (وكم) فى الاستفهام وإنما (فى) محذوفه من اللفظ لضرب من التخفيف فهى فى حكم المنطوق به ، ألا ترى أنه يجوز ظهور (فى) معه نحو : قمت اليوم وقمت فى اليوم ، ولا يجوز ظهور الهمزه مع (من) و (كم) فى الاستفهام فلا يقال : أمن ولا أكم ، وذلك من قبل أنّ (من) و (كم) لمّا تضمّنا معنى الهمزه ، صارا كالمشتملين عليها. فظهور الهمزه حينئذ كالتكرار ، وليس كذلك الظرف ، فإن الظرفيه مفهومه من تقدير (فى) ولذلك يصحّ ظهورها ، فاعرف الفرق بين المتضمّن للحرف وغير المتضمن مما ذكرته ، انتهى.

وقال ابن إياز : معنى تضمّن الاسم معنى الحرف معه أن يؤدى ما يؤديه الحرف من المعنى ويصاغ عليه صياغه لا يظهر ذلك الحرف معه ، قال ابن النحاس فى (التعليقه) : الفرق بين المتضمن معنى الحرف وغير المتضمن ، أن المتضمن معنى الحرف لا يجوز إظهار الحرف معه فى ذلك المكان ، وغير المتضمن يجوز إظهار الحرف معه فى ذلك المكان ، كما إذا قلنا فى الظرف إنه يراد فيه معنى (فى) فإنّا لا نريد به أن الظرف متضمّن معنى (فى) ، كيف ولو كان كذلك لبنى؟ وإنما نعنى به أن قوه الكلام قوه كلام آخر فيه فى ظاهره ، وكذلك يجوز إظهار (فى) مع الظرف ، فتقول فى : خرجت يوم الجمعه ، خرجت فى يوم الجمعه ، ولا تقول فى أين وكيف مثلا : هل أين ولا هل كيف ولا أكيف.

وقال ابن جنّى فى (الخصائص) (٢) : اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر وكان أحدهما يتعدّى بحرف والآخر بآخر ، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه ، إيذانا بأن هذا الفعل فى معنى ذلك الآخر ، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو فى معناه ، وذلك كقوله تعالى : (أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَهَ الصِّيامِ الرَّفَثُ إِلى نِسائِكُمْ) [البقره : ١٨٧] وأنت لا تقول : رفثت إلى المرأه ، وإنما تقول : رفثت بها أو معها ، لكنه لما كان الرفث هنا فى معنى الإفضاء ، وكنت تعدّى أفضيت بإلى كقولك : أفضيت إلى المرأه ، جئت بإلى مع الرفث إيذانا وإشعارا أنه بمعناه ، كما

١- انظر شرح المفصّل (٢ / ٤١).

٢- انظر الخصائص (٢ / ٣٠٨).

صحّحوا عور وحول لما كان فى معنى اعورّ واحولّ ، وكما جاؤوا بالمصدر فأجروه على غير فعله لما كان فى معناه نحو قوله : [الوافر]

۴۵- (۱)[بما لم تشكروا المعروف عندى]

وإن شئتم تعاودنا عوادا

لما كان التعاود أن يعاود بعضهم بعضا ، وعليه جاء قوله : [الوافر]

۴۶- (۲)[وخير الأمر ما استقبلت منه]

وليس بأن تتبعه اتّباعا

ومنه قول الله تعالى : (وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً) [المزمل : ۸] وأصنع من هذا قول الهذلى : [الكامل]

۴۷- (۳)ما إن يمسّ الأرض إلّا منكب

منه وحرف السّاق طىّ المحمل

فهذا على فعل ليس من لفظ هذا الفعل الظاهر ، ألا ترى أن معناه : طوى طىّ المحمل ، فحمل المصدر على فعل دلّ أوّل الكلام عليه ؛ وكذلك قوله تعالى : (مَنْ أَنْصارِى إِلَى اللهِ) [آل عمران : ۵۲] أى : مع الله ، وأنت لا تقول : سرت إلى زيد أى : معه ، أى : لما كان معناه من ينضاف فى نصرتى إلى الله جاز لذلك أن تأتى هنا بإلى ، وكذلك قوله تعالى : (هَلْ لَكَ إِلى أَنْ تَزَكَّى) [النازعات : ۱۸] وأنت إنما تقول : هل لك فى كذا ، لكنه لما كان هذا دعاء منه صلّى الله عليه وآله وسلّم له صار تقديره أدعوك وأرشدك إلى أن تزكّى ، وعليه قول الفرزدق : [الرجز]

۴۸- (۴)[كيف ترانى قالبا مجنّى]

قد قتل الله زيادا عنّى

لما كان معناه صرفه عدّاه (بعن). ووجدت فى اللغه من هذا الفن شيئا كثيرا لا يكاد يحاط به ، ولعلّه لو جمع أكثره لا جميعه لجاء كتابا ضخما ، وقد عرفت طريقه فإذا مرّ بك شىء منه فتقبله وأنس به ، فإنه فصل من العربيه لطيف حسن ، انتهى.

۱- ۴۵- الشاهد لشقيق بن جزء فى هامش الخصائص (۲ / ۳۰۹) ، وبلا نسبه فى خزانه الأدب (۱۰ / ۱۳۵) ، ورصف المبانى (ص ۳۹) ، وأدب الكاتب (ص ۶۳۰).

۲- ۴۶- الشاهد للقطامى فى ديوانه (ص ۳۵) ، وشرح أبيات سيبويه (۲ / ۳۳۲) ، والشعر والشعراء (۲ / ۷۲۸) ، ولسان العرب

(تبع) ، وبلا نسبه فى أدب الكاتب (ص ۶۳۰) ، وجمهره الأمثال (۱ / ۴۱۹) ، وشرح المفصّل (۱ / ۱۱۱) ، والمقتضب (۳ / ۲۰۵).

۳- ۴۷- الشاهد لأبى كبير الهذلى فى الكتاب (۱ / ۴۲۶) ، وخزانه الأدب (۸ / ۱۹۴) ، وشرح أبيات سيبويه (۱ / ۳۲۴) ، وشرح أشعار الهذليين (۱۰۷۴) ، وشرح التصريح (۱ / ۳۳۴) ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى (ص ۹۰) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ۱۴۷) ، وشرح شواهد المغنى (۱ / ۲۲۷) ، والمقاصد النحويه (۳ / ۵۴) ، وللهذلىّ فى الخصائص (۲ / ۳۰۹) ، وبلا نسبه فى الإنصاف (۱ / ۲۳۰) ، والمقتضب (۳ / ۲۰۳).

۴- ۴۸- الشاهد للفرزدق فى ديوانه (ص ۸۸۱) ، والمحتسب (۱ / ۵۲).

وقال ابن هشام فى (تذكرته) : زعم قوم من المتأخرين منهم خطاب الماردينى أنه يجوز تضمين الفعل المتعدّى لواحد معنى صيّر ، ويكون من باب ظنّ ، فأجاز حفرت وسط الدار بئرا ، أى : صيّرت ، قال : وليس (بئرا) تمييزا إذ لا يصلح (من) ، وكذا أجاز : بنيت الدار مسجدا ، وقطعت الثوب قميصا ، وقطعت الجلد نعلا ، وصبغت الثوب أبيض. وجعل من ذلك قول أبى الطيب : [الكامل]

٤٩- (١)فمضت وقد صبغ الحياء بياضها

لونى كما صبغ اللّجين العسجد

لأن المعنى : صيّر الحياء بياضها لونى ، أى : مثل لونى ، قال : والحقّ أن التضمين لا ينقاس. وقال ابن هشام فى (المغنى) (٢) : قد يشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه ويسمّى ذلك تضمينا ، وفائدته : أن تؤدّى كلمه مؤدّى كلمتين ، ثم ذكر لذلك عده أمثله منها قوله : (وَما يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ) [آل عمران : ١١٥] ضمّن معنى تحرموه ، فعدّى إلى اثنين لا إلى واحد (وَلا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكاحِ) [البقره : ٢٣٥] ضمّن معنى تنووه فعدّى بنفسه لا (بعلى). (لا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلَإِ الْأَعْلى) [الصافات : ٨] ضمّن معنى يصغون فعدّى (بإلى) ، وأصله أن يتعدّى بنفسه ، «سمع الله لمن حمده» (٣) ضمّن معنى استجاب فعدّى باللام. (وَاللهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ) [البقره : ٢٢٠] ضمّن معنى يميز فجىء ب- (من) ، وذكر ابن هشام فى موضع آخر من (المغنى) أن التضمين لا ينقاس ، وكذا ذكر أبو حيان.

قاعده : الفرق بين التضمين والتقدير

قال ابن الحاجب فى أماليه : الفرق بين التضمين وبين التقدير فى قولنا : بنى (أين) لتضمّنه معنى حرف الاستفهام ، وضربته تأديبا : منصوب بتقدير (اللام) ، وغلام زيد : مجرور بتقدير (اللام) ، وخرجت يوم الجمعه : منصوب بتقدير (فى) ، أن التضمّن يراد به أنه فى المعنى المتضمّن على وجه لا يصحّ إظهاره معه ، والتقدير أن يكون على وجه يصحّ إظهاره معه سواء اتّفق الإعراب أم اختلف ، فإنه قد يختلف فى مثل قولك : ضربته يوم الجمعه ، وضربته فى يوم الجمعه ، وقد لا يختلف فى مثل قولك : والله لأفعلنّ والله أفعلن ، والفرق بينهما أنه إذا لم يختلف الإعراب كان مرادا

١- ٤٩- انظر ديوانه (٢ / ٥٢) بشرح البرقوقى.

٢- انظر مغنى اللبيب (٢ / ٧٦٢).

٣- هذه عباره من حديث شريف ورد فى صحيح البخارى ، باب صلاه القاعد (١ / ١٢٨).

وجوده ، وكان حكمه حكم الموجود ، وإذا اختلف الإعراب كان المقدّر غير مراد وجوده فيصل الفعل إلى متعلّقه بنفسه ، انتهى.

وقال الأندلسى فى (شرح المفصّل) : الأسماء المتضمنه للحرف على ثلاثه أضرب : ضرب لا يجوز إظهار الحرف معه نحو (من) و (كم) فيبنى لا محاله.

وضرب يكون الحرف المتضمّن مرادا كالمنطوق به لكن عدل عن النطق به إلى النطق بدونه فكأنه ملفوظ به ، ولو كان ملفوظا به لما بنى الاسم ، فكذلك إذا عدل عن النطق به. وضرب وهو الإضافه والظرف ، إن شئت أظهرت الحرف وإن شئت لم تظهر ، فلما جاز إظهاره لم يبن ، وهذا ضابط فى كلّ ما ينوب عن الحرف من الأسماء ما يبنى منها وما لا يبنى فافهمه ، انتهى.

قاعده : كل ما تضمن ما ليس له فى الأصل منع شيئا مما له فى الأصل

ليكون ذلك المنع دليلا على ما تضمّنه : مثاله نعم وبئس إنما منعا التصرف لأن لفظهما ماض ومعناهما إنشاء المدح والذمّ فى الحال ، فلما تضمنا ما ليس لهما فى الأصل وهو الدلاله على الحال منعا التصرف لذلك ، قال : وكذلك فعل التعجب تضمن ما ليس له فى الأصل وهو زياده الوصف والدلاله على بقاء الوصف إلى الحال ، فمنع التصرف لذلك.

قاعده : المتضمن معنى شىء لا يلزم أن يجرى مجراه فى كل شىء

ومن ثم جاز دخول الفاء فى خبر المبتدأ المتضمن معنى الشرط ، نحو : الذى يأتينى فله درهم ، وكلّ رجل يأتينى فله درهم ، وامتنع فى الاختيار جزمه عند البصريين ، ولم يجيزوا : الذى يأتينى أحسن إليه ، أو : كلّ من يأتينى أحسن إليه بالجزم إلا فى الضروره. وأجاز الكوفيون جزمه فى الكلام تشبيها بجواب الشرط ووافقهم ابن مالك. قال أبو حيان : لم يسمع من كلام العرب الجزم فى ذلك إلا فى الشعر.

قاعده : رأى النحاه فى بناء أمس

قال ابن القوّاس فى شرح (الدرّه) : (أمس) مبنى لتضمّنه معنى لام التعريف فإنه معرفه بدليل أمس الدابر ، وليس بعلم ولا مبهم ولا- مضاف ولا- مضمر ولا- بلام ظاهره فتعين تقديرها ، والفرق بين المعدول والمتضمن أن المعدول يجوز إظهار اللام معه والمتضمّن لا. قولنا : الأمس اللام دخلت بعد تنكيره وإعرابه كما يعرب إذا أضيف أو صغّر أو ثنّى أو جمع ، وقيل : زائده كالتى فى النسر ، انتهى.

وفى (البسيط) : فى عله بناء (أمس) أقوال : قول الجمهور أنه بنى لتضمنه لام التعريف لوجهين :

أحدهما : أنه معرفه فى المعنى لدلالته على وقت مخصوص وليس هو أحد المعارف فدلّ ذلك على تضمنه لام التعريف.

والثانى : أنه يوصف بما فيه اللام كقولهم : لقيته أمس الأحدث ، وأمس الدابر ، ولو لا أنه معرفه بتقدير اللام لما وصف بالمعرفه لأنه ليس أحد المعارف ، وهذا مما وقعت معرفته قبل نكرته ، والفرق بين العدل والتضمين أن المعدول عن اللام يجوز إظهارها معه فلذلك أعرب ، والمتضمن لها لا يجوز إظهارها معه كأسماء الاستفهام والشرط المتضمنه لمعنى الحرف فلذلك بنى فى التضمن ، انتهى.

وقال ابن الدهان فى (الغره) : الفرق بين العدل والتضمين أن العدل هو أن تريد لفظا فتعدل عنه إلى غيره كعمر من عامر وسحر من السّحر ، والتضمين أن تحمل اللفظ معنى غير الذى يستحقه بغير آله ظاهره.

التعادل

فيه فروع :

منها : قال الشّلوبين : لما كان الاسم أخفّ من الفعل تصرّف بحركات الإعراب فيه وزياده التنوين ، فإن الخفيف يزاد فيه ليثقل ويعادل الثقيل ويتصرف فيه بوجه لا يتصرف به فيما يثقل عليهم ، فلما كان وضع الأسماء عندهم على أنها خفاف تصرّف فيها بزياده حركات الإعراب والتنوين ، ولما كان الجزم حذفا والحذف تخفيفا والتخفيف لا يليق بالخفيف إنما يليق بالثقيل ، فلذلك جزمت الأفعال ولم تجزم الأسماء.

ومنها : قال ابن النحاس فى (التعليقه) : إنما رفع الفاعل ونصب المفعول لقله الفاعل لكونه لا يكون إلا لفظا واحدا وكثره المفعول لكونه متعدّدا ، والرفع أثقل من النصب فأعطى الثقيل للواحد والنصب للمتعدد ليتعادلا.

ومنها : قال ابن فلاح فى (المغنى) : إنما كسرت نون التثنيه وفتحت نون الجمع لأن التثنيه أخفّ من الجمع والكسره أثقل من الفتحه ، فخصّ الأخفّ بالأثقل والأثقل بالأخفّ للتعادل.

قال : وإنما فتح ما قبل ياء التثنيه وكسر ما قبل ياء الجمع لأن نون التثنيه

مكسوره ونون الجمع مفتوحه ، ففتح ما قبل ياء التثنيه وكسر ما قبل ياء الجمع طلبا للتعادل لتقع الياء بين مكسور ومفتوح وبين مفتوح ومكسور ، ولأن التثنيه أكثر فخصّت بالفتح لكثرتها وخصّ الجمع بالكسر لقلته طلبا لتعادل الكثره مع الخفيف والقلّه مع الثقيل.

ومنها : قال بعضهم : إن التاء إنما لحقت عدد المذكر وسقطت من عدد المؤنث لأن المؤنث ثقيل فناسبه حذفها للتخفيف والمذكر خفيف فناسبه دخولها ليعتدلا ، حكاه فى (البسيط).

ومنها : قال السخاوى : باب فعيله يحذف منه الياء والتاء فى النسب نحو حنيفه وحنفى ، وباب فعيل لا يحذف منه الياء نحو تميم وتميمىّ ، لأن المؤنث ثقيل فناسب الحذف منه تخفيفا بخلاف المذكر.

ومنها : قال ابن فلاح فى (المغنى) : إنما خصّ الضم بمضارع الرباعى والفتح بمضارع الثلاثى لأن الرباعى أقل والضم أثقل فجعل الأثقل للأقلّ والأخفّ للأكثر طلبا للتعادل.

ومنها : قالوا : إنما زيد فى التصغير الياء دون غيرها من الحروف لأن الدليل كان يقتضى أن يكون المزيد أحد حروف المد لخفتها وكثره زيادتها فى الكلم ، فنكبوا عن الواو لثقلها ، وعن الألف لأن التكسير قد استبدّ بها فى نحو : مساجد ودراهم ، فتعينت الياء ، وخصّ الجمع بالألف لأنها أخفّ من الياء والجمع أثقل من المصغر تعادلا.

ومنها. قيل : إنما اختصت تاء التأنيث الساكنه بالفعل والمتحركه بالاسم لثقل الفعل وخفه الاسم ، والسكون أخفّ من الحركه فأعطى الأخفّ للأثقل والأثقل للأخفّ تعادلا بينهما.

تعارض الأصل والغالب

فيه فروع :

الأول : اختلف فى (رحمن) هل يصرف لأنه ليس له فعلى ، أو لا لأنه ليس له فعلانه على قولين :

أحدهما : نعم ؛ لأن الأصل فى الأسماء الصرف ، ولم يتحقق شرط المنع وهو وجود فعلى.

والثانى : لا ، قال فى (البسيط) وعليه الأكثرون : لأن الغالب فى باب فعلان عدم الصرف فالحمل عليه أولى من الحمل على الأقل. الثانى : قال فى (البسيط) : لو سمّى بفعل مما لم يثبت. كيفيه استعماله ففيه ثلاثه أقوال :

أحدها : الأولى منع صرفه ، حملا له على الأكثر.

والثانى : صرفه نظرا إلى الأصل لأن تقدير العدل على خلاف القياس.

والثالث : إن كان مشتقا منن فعل منه من الصرف حملا على الأكثر وإلا صرف ، وهو فحوى كلام سيبويه (١).

التعويض

اشاره

وترجم عليه ابن جنى فى (الخصائص) : (باب زياده حرف عوضا من آخر محذوف) وقال (٢) : اعلم أن الحرف الذى يحذف فيجاء بآخر زائدا عوضا منه على ضربين. أحدهما : أصلى ، والآخر ، زائد ، فالأول ، على ثلاثه أضرب فاء وعين ولام ، فأمّا ما حذفت فاؤه وجىء بزائد عوضا منها فباب فعله فى المصدر نحو عده وزنه وشيه وجهه ، والأصل وعده ووزنه ووشيه ووجهه ، حذفت الفاء لما ذكر فى تصريف ذلك وجعلت التاء بدلا من الفاء ، ويدلّ على أن أصله ذلك قوله تعالى : (وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ) [البقره : ١۴٨] ، وأنشد أبو زيد : [الوافر]

٥٠- (٣)ألم تر أنّنى ولكلّ شىء

إذا لم توت وجهته تعادى

أطعت الآمرىّ بصرم ليلى

ولم أسمع بها قول الأعادى

وقد حذفت الفاء فى أناس وجعلت ألف فعال بدلا منها فقيل : ناس ووزنها (عال) ، كما أن وزن عده (عله) ، وحذفت الفاء وجعلت تاء افتعل عوضا منها ، وذلك قولهم : تقى يتقى والأصل : اتقى يتقى فحذفت الفاء فصار تقى ، ووزنه : تعل ويتقى يتعل. قال أوس : [الطويل]

٥١- (۴)تقاك بكعب واحد وتلذّه

يداك إذا ما هزّ بالكفّ يعسل

۱- انظر الكتاب (۳ / ۲۱۸ - ۲۳۲).

۲- انظر الخصائص (۲ / ۲۸۵).

۳- ۵۰- انظر المنصف (۳ / ۳۴).

۴- ۵۱- الشاهد لأوس بن حجر فی دیوانه (ص ۹۶) ، ولسان العرب (کعب) ، و (عسل) ، و (وقی) ، وتهذیب اللغه (۱ / ۳۲۵) ، وأساس البلاغه (کعب) ، وتاج العروس (کعب) ، و (عسل) ، و (وقی) ، وبلا نسبه فی لسان العرب (لذذ) ، ودیوان الأدب (۴ / ۸۶).

وقال : [الوافر]

٥٢- (١)جلاها الصّيقلون فأخلصوها

خفافا كلّها يتقى بأثر

وأنشد أبو الحسن : [الطويل]

تق الله فينا والكتاب الذى نتلو (٢)

ومنه قولهم أيضا : تجه يتجه ، والأصل : اتجه يتجه ، ووزن (تجه) تعل ، كتقى سواء أنشد أبو زيد : [الوافر]

٥٣- (٣)قصرت له القبيله إذ تجهنا

ومما ضاقت بشدّته ذراعى

فأما ما رواه أبو زيد من قولهم : تجه يتجه فهذا من لفظ آخر وفاؤه تاء ، وأما قولهم : اتخذت ، فليست تاؤه بدلا من شىء بل هى فاء أصليه بمنزله اتبعت من تبع ، يدلّ على ذلك ما أنشده الأصمعى من قوله : [الطويل]

٥٤- (٤)وقد تخذت رجلى إلى جنب غرزها

نسيفا كأفحوص القطاه المطرّق

وعليه قوله تعالى : (لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْراً) [الكهف : ٧٧]. وذهب أبو إسحاق إلى أن اتخذت كاتقيت واتزنت ، وأن الهمزه أجريت فى ذلك مجرى الواو وهذا ضعيف ، إنما جاء منه شىء شاذّ ، وأنشد ابن الأعرابى : [البسيط]

٥٥- (٥)فى داره تقسم الأزواد بينهم

كأنّما أهله منها الّذى اتّهلا

وروى لنا أبو على عن أبى الحسن على بن سليمان : متّمن وأنشد :

٥٦- بيض أتمّن

والذى يقطع على أبى إسحاق قول الله تعالى : (لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْراً) فكما أن تجه ليس من لفظ الوجه ، كذلك ليس تخذ من لفظ الأخذ ، وعذر من قال : اتّمن واتّهل من الأهل أن لفظ هذا إذا لم يدغم يصير إلى صوره ما أصله حرف لين ،

١- ٥٢- الشاهد لخفّاف بن ندبه فى لسان العرب (أثر) ، وبلا نسبه فى إصلاح المنطق (ص ٢٣) ، والخصائص (٢ / ٢٨٦).

٢- مرّ الشاهد رقم (١٠).

٣- ٥٣- الشاهد لمرداس بن حصين فى لسان العرب (ذرع) ، و (قبل) ، وتاج العروس (درع) ، و (قبل) ، و (وجه) ، ولمدرك بن حصين فى لسان العرب (وجه).

٤- ٥٤- الشاهد للممّزق العبدى واسمه شأس بن نهار فى الأصمعيات (ص ١٨٩) ، وأنشده الجاحظ فى الحيوان (٢ / ٢٨٩) ، ومجالس العلماء (٣٣٣) ، ولسان العرب (نسف) ، و (طرّق).

٥- ٥٥- الشاهد فى لسان العرب (أهل).

وكذلك قولهم فى افتعل من الأكل : ايتكل ومن الإزره : ايتزر فأشبه حينئذ ايتعد ، فى لغه من لم يبدل الفاء تاء فقال : اتهل واتمن ، لقول غيره ايتهل وايتمن ، وأجود اللغتين إقرار الهمزه ، قال الأعشى : [البسيط]

٥٧- (١)[أبلغ يزيد بنى شيبان مألكه]

أبا ثبيت أما تنفكّ تأتكل

وكذلك ايتزر يأتزر ، فأما اتكلت عليه فمن الواو على الباب كقولهم الوكاله والوكيل ، وقد حذفت الفاء همزه وجعلت ألف فعال بدلا منها وذلك قولهم : [البسيط]

٥٨- (٢)لاه ابن عمّك لا أفضلت فى حسب

[عنّى ولا أنت ديّانى فتخزونى]

فى أحد قولى سيبويه ، وأما ما حذفت عينه وزيد هناك حرف عوضا منها فأينق فى أحد قولى سيبويه (٣) ، وذلك أن أصلها (أنوق) ، فأحد قوليه فيها إن الواو هى عين حذفت وعوضت منها ياء فصارت أينق ، ومثالها على هذا القول أيفل ، والآخر أن العين قدمت على الفاء وأبدلت ياء فصارت أينق ومثالها على هذا أعفل ، وقد حذفت العين حرف علّه وجعلت ألف فاعل عوضا منها ، وذلك فى رجل خاف ورجل مال وهاع لاع ، فيجوز أن يكون هذا فعلا كفرق فهو فرق وبطر فهو بطر ، ويجوز أن يكون فاعلا حذفت عينه وصارت ألفه عوضا منها كقوله : [الرجز]

٥٩- (٤)لاث به الأشاء والعبرىّ

ومما حذفت عينه وصار الزائد عوضا منها قولهم سيد وميت وهين ولين ، قال الشاعر : [البسيط]

٦٠- (٥)هينون لينون أيسار ذوو يسر

سوّاس مكرمه أبناء أيسار

١- ٥٧- الشاهد للأعشى فى معلقته فى ديوانه (ص ٤٦).

٢- ٥٨- الشاهد لذى الإصبع العدوانى فى أدب الكاتب (ص ٥١٣) ، والأزهيه (ص ٢٧٩) ، وإصلاح المنطق (ص ٣٧٣) ، وخزانه الأدب (٧ / ١٧٣) ، والدر (٤ / ١٤٣) ، وسمط اللآلئ (ص ٢٨٩) ، وشرح التصريح (٢ / ١٥) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ٤٣٠) ، ولسان العرب (فضل) ، و (دين) ، و (عنن) ، والمؤتلف والمختلف (ص ١١٨) ، ومغنى اللبيب (١ / ١٤٧).

٣- انظر الكتاب (٣ / ٥١٨).

٤- ٥٩- الشاهد للعجاج فى ديوانه (١ / ٤٩٠) ، وشرح أبيات سيبويه (٢ / ٤١١) ، والكتاب (٣ / ٥١٧) ، ولسان العرب (لتى) ،

وشرح شواهد الشافيه (ص ٣٦٧) ، وبلا نسبه فى الخصائص (٢ / ١٢٩) ، وشرح شافيه ابن الحاجب (٣ / ١٢٨) ، والمقتضب (١ / ١١٥) ، والمنصف (١ / ٥٢).

٥- ٦٠- الشاهد بلا نسبه فى الخصائص (٢ / ٢٨٩) ، والمنصف (٣ / ٦١) ، وأمالى القالى (١ / ٢٣٩).

فأصلها فيعل ، سيد وميت وهين ولين ، حذفت عينها وجعلت ياء فيعل عوضا منها ، وكذلك باب قيدوده وصيروره وكينونه ، وأصلها فيعلوله حذفت عينها وصارت ياء فيعلوله عوضا منها.

فإن قلت : فهلّا كانت لام فيعلوله الزائده عوضا منها؟

قيل : قد صحّ فى فيعل - من نحو سيد وبابه ، أن الياء الزائده عوض من العين ، وكذلك الألف الزائده فى خاف و (هاع لاع) عوض من العين. وجوّز سيبويه أيضا ذلك فى أينق ، فكذلك أيضا ينبغى أن يحمل فيعلوله على ذلك ، وأيضا فإن الياء أشبه بالواو من الحرف الصحيح فى باب قيدوده وكينونه ، وأيضا فقد جعلت ياء التفعيل عوضا من عين الفعال وذلك قولهم قطعته تقطيعا وكسرته تكسيرا ، ألا ترى أن الأصل قطاع وكسّار بدلاله قول الله تعالى : (وَكَذَّبُوا بِآياتِنا كِذَّاباً) [النبأ : ٢٨].

وحكى الفراء قال : سألنى أعرابى فقال : أحلّاق أحب إليك أن قصار؟ فكما أن الياء زائده فى التفعيل عوض من العين فكذلك ينبغى أن تكون الياء فى قيدوده عوضا من العين لا الدال.

فإن قلت : فإن اللام أشبه بالعين من الزائد فهلّا كانت لام القيدوده عوض من عينها؟

قيل : إن الحرف الأصلى القوى إذا حذف لحق بالمعتلّ الضعيف ، فساغ لذلك أن ينوب عنه الزائد الضعيف.

وأيضا ، فقد رأيت كيف كانت ياء التفعيل الزائده عوضا من عينه ، وكذلك ألف فاعل كيف كانت عوضا من عينه فى خاف ، و (هاع لاع) ونحوه ، وأيضا فإن عين قيدوده وبابها وإن كان أصلا فإنها على الأحوال كلها حرف عله ما دامت موجوده ملفوظا بها ، فكيف بها إذا حذفت فإنها حينئذ توغل فى الاعتلال والضعف ولو لم يعلم تمكن هذه الحروف فى الضعف إلا بتسميتهم إياها حروف العلّه لكان كافيا ، وذلك أنها فى أقوى أحوالها ضعيفه ، ألا ترى أن هذين الحرفين إذا قويا بالحركه فإنك مع ذلك مؤنس منهما ضعفا ، وذلك أن تحملهما للحركه أشقّ منه فى غيرهما ولم يكونا كذلك ، إلا أن مبنى أمرهما على خلاف القوه يؤكد ذلك عندك أن أذهب الثلاث فى الضعف والاعتلال الألف ، ولما كانت كذلك لم يمكن تحريكها البته ، فهذا أقوى دليل على أن الحركه إنما تحملها وتسوغ فيه من الحروف الأقوى لا الأضعف ، وكذلك ما تجد أخفّ الحركات الثلاث وهى الفتحه مستثقله فيها حتى تجنح لذلك وتستروح إلى إسكانها نحو قوله : [البسيط]

۶۱- (۱)یا دار هند عفت إلّا أثافیها

[بین الطّویّ فصارات فوادیها]

وقوله : [الرجز]

۶۲- (۲)کأنّ أیدیهن بالقاع القرق

ونحو ذلک. وقوله : [الوافر]

۶۳- (۳)وأن یعرین إن کسی الجواری

فتنبو العین عن کرم عجاف

نعم ، وإذا کان الحرف لا یتحامل بنفسه حتی یدعو إلی اخترامه وحذفه کان بأن یضعف عن تحمل الحرکه الزائده علیه فیه أحری وأحجی ، وذلک نحو قول الله تعالی : (وَاللَّیْلِ إِذا یَسْرِ) [الفجر : ۴] ، و (ذلِکَ ما کُنَّا نَبْغِ) [الکهف : ۶۴] ، و (الْکَبِیرُ الْمُتَعالِ) [الرعد : ۹]. وقوله : [السریع]

۶۴- (۴)[سیفی وما کنّا بنجد وما]

قرقر قمر الواد بالشّاهق

وقول الأسود بن یعفر : [الطویل]

۶۵- (۵)فألحقت أخراهم طریق ألا هم

[کما قیل نجم قد خوی متتابع]

یرید أولاهم و (یَمْحُ اللهُ الْباطِلَ) [الشوری : ۲۴] ، و (سَنَدْعُ الزَّبانِیَهَ) [العلق : ۱۸] کتبت فی المصحف بلا واو للوقف علیها کذلک ، وقد حذفت الألف فی نحو ذلک قال رؤبه : [الرجز]

۶۶- (۶)وصّانی العجاج فیما وصّنی

۱- ۶۱- الشاهد للحطیئه فی دیوانه (ص ۲۴۰) ، وشرح أبیات سیبویه (۲ / ۳۱۹) ، وبلا نسبه فی الکتاب (۳ / ۳۴۰) ، وخزانه الأدب (۶ / ۳۹۷) ، والخصائص (۱ / ۳۰۷) ، وشرح المفصّل (۱۰ / ۱۰۰) ، ولسان العرب (ثفا) ، والمحتسب (۱ / ۱۲۶) ، والمنصف (۲ / ۱۸۵).

٢- ٦٢- الشاهد لرؤبه فى ملحقات ديوانه (ص ١٧٩) ، وانظر المحتسب (١ / ١٢٦).

٣- ٦٣- الشاهد لعمران بن حطان أو لعيسى بن الحبطى فى الأغانى (١٨ / ٤٩) ، ولأبى خالد القنانى فى شرح شواهد المغنى (٢ / ٨٨٦) ، ولسان العرب (كرم) ، ولسعيد بن مسحوج الشيبانى فى لسان العرب (كسا) ، ولمرداس بن أذنه فى لسان العرب (عجف) ، وبلا نسبه فى إصلاح المنطق (ص ٦٠) ، ومغنى اللبيب (٢ / ٥٢٧) ، والممتع فى التصريف (٢ / ٥٣٦) ، والمنصف (٢ / ١١٥).

٤- ٦٤- الشاهد لأبى عامر جدّ العباس بن مرداس فى ذيل سمط اللآلئ (ص ٣٧) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٦٠١) ، ولسان العرب (قمر) و (عتق) ، وتاج العروس (قمر) و (عتق) ، وله أو لأنيس بن عباس فى الدرر (٦ / ١٧٧) ، والمقاصد النحويه (٢ / ٣٥١) ، ولأبى الربيس التغلبى فى لسان العرب (ودى) ، وبلا نسبه فى الإنصاف (١ / ٣٨٨) ، والمقتضب (٢ / ٧٣).

٥- ٦٥- انظر اللسان (وأل) ، والبيت فى قصيده ذكرها الغندجانى فى فرحه الأديب (ص ١٩٩).

٦- ٦٦- الرجز لرؤبه فى إعراب القرآن (٣ / ٨٣٨) ، والخصائص (٢ / ٩٣) ، وملحقات ديوانه (ص ١٨٧).

يريد فيما وصانى ، وذهب أبو عثمان فى قوله تعالى : (يا أَبَتِ) [يوسف : ١٠٠] ، أنه أراد أبتاه وحذف الألف ، ومن أبيات الكتاب قول لبيد : [الرمل]

٦٧- (١)[وقبيل من لكيز ناهد]

رهط مرجوم ورهط ابن المعلّ

يريد المعلّى. وحكى أبو عبيد وأبو الحسن وقطرب وغيرهم : رأيت فرخ ونحو ذلك. فإذا كانت هذه الحروف تتساقط وتهى عن حفظ أنفسها وتحمل خواصها وعوانى ذواتها ، فكيف بها إذا جشمت احتمال الحركات التيفات على مقصور صورتها ، نعم : وقد أعرب بهذه الحروف أنفسها كما يعرب بالحركات التى هى أبعاضها وذلك فى باب : أبوك وأخوك والزيدان والزيدون والزيدين ، وأجريت هذه الحروف مجرى الحركات فى (زيد) ، (وزيدا) ، (وزيد) ومعلوم أن الحركات لا تتحمل لضعفها الحركات ، فأقرب أحكام هذه الحروف إن لم تمتنع من احتمالها الحركات إذ احتملتها جفت عنها وتكاءدتها ، ويؤكد عندك ضعف هذه الأحرف الثلاثه أنك إذا وجدت أقواهن وهما الواو والياء مفتوحا ما قبلهما فإنهما كأنهما تابعان لما هو منهما ، ألا ترى إلى نحو ما جاء عنهم من نحو نوبه ونوب وجوبه وجوب ودوله ودول ، فمجيء فعله على فعل يريك أنها كأنها إنما جاءت عندهم من فعله ، وكأن دوله دوله وجوبه جوبه ونوبه نوبه ، وإنما ذلك لأن الواو مما سبيله أن يأتى للضمه تابعا. وكذلك ما جاء من فعله مما عينه ياء على فعل نحو : ضيعه وضيع ، وخيمه وخيم ، وعيبه وعيب ، كأنه إنما جاء على أن واحدته فعله نحو : ضيعه وخيمه وعيبه ، أفلا تراهما مفتوحا ما قبلهما مجريين مجراهما مكسورا ومضموما ما قبلهما ، فهل هذا إلا لأن الصيغه مقتضيه لسياغ الاعتلال فيهما.

فإن قلت : ما أنكرت أن لا يكون ما جاء من نحو : فعله على فعل نحو : نوب وجوب ودول ، لما ذكرته من تصوّر الضمه فى الفاء ، ولا يكون ما جاء من فعله على فعل نحو : ضيع وخيم وعيب لما ذكرته من تصور الكسره فى الفاء ، بل لأن ذلك ضرب من التكسير ركبوه فيما عينه معتلّه كما ركبوه فيما عينه صحيحه نحو : لأمه

١- ٦٧- الشاهد للبيد بن ربيعه فى ديوانه (ص ١٩٩) ، والخصائص (٢ / ٢٩٣) ، والدرر (٦ / ٢٤٥) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٣٢٠) ، وشرح شواهد الشافيه (ص ٢٠٧) ، ولسان العرب (رجم) ، والمقاصد النحويه (٤ / ٥٤٨) ، والممتع فى التصريف (٢ / ٦٢٢) ، وبلا نسبه فى جمهره اللغه (ص ٤٦٦) ، والدرر (٦ / ٢٩٨) ، ورصف المبانى (ص ٣٦) ، وسرّ صناعه الإعراب (٢ / ٥٢٢) ، وشرح شافيه ابن الحاجب (٢ / ٢٨٥) ، والمحتسب (١ / ٣٤٢) ، والمقرّب (٢ / ٢٩) ، وهمع الهوامع (٢ / ١٥٧).

ولؤم ، وعرصه وعرص ، وقريه وقرى وبروه وبرى فيما ذكره أبو على ، ونزوه ونزى فيما ذكره أبو العباس ، وحلقه وحلق ، وفلكه وفلك. قيل : كيف تصرفت الحال فلا اعتراض شكّ فى أن الياء والواو أين وقعتا وكيف تصرّفتا معتدتان حرفى عله ، ومن أحكام الاعتلال أن يتبعا ما هو منهما هذا ، ثم إنا رأيناهم قد كسروا فعله مما هما عيناه على فعل وفعل نحو : جوب ونوب وضيع وخيم ، فجاء تكسيرهما تكسير ما واحده مضموم الفاء ومكسورها ، فنحن الآن بين أمرين : إما أن نرتاح لذلك ونعلّله ، وإما أن نتهالك فيه ونتقبّله غفل الحال ساذجا وفيه ضمير يعود على المتأخر ، وذلك ساذجا جاء من الاعتلال.

فأن يقال : إن ذلك لما ذكرناه من اقتضاء الصوره فيهما أن يكونا فى الحكم تابعين لما قبلهما أولى من أن ننقض الباب فيه ، ونعطى اليد عنوه به من غير نظر له ولا اشتمال من الصنعه إليه ، ألا ترى إلى قوله : وليس شىء مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها ، فإذا لم يخل مع الضروره من وجه من القياس محاول ، فهم بذلك مع الفسحه وفى حال السعه ، أولى بأن يحاولوه ، وأحجى بأن يناهدوه ، فيتعللوا به ولا يهملوه ، فإذا ثبت ذلك فى باب ما عينه ياء أو واو جعلته الأصل فى ذلك ، وجعلت ما عينه صحيحه فرعا له ومحمولا عليه نحو : حلق وفلك وعرص ولؤم وقرى وبرى ، كما أنهم لمّا أعربوا بالواو والياء والألف فى الزيدون والزيدين والزيدان تجاوزوا بذلك إلى أن أعربوا بما ليس من حروف اللين وهو النون فى تقومان وتقعدين وتذهبون ، فهذا جنس من تدريج اللغه.

وأما ما حذفت لامه وصار الزائد عوضا منها فكثير - منه : باب سنه ومئه وفئه ورئه وعضه وضعه ، فهذا ونحوه مما حذفت لامه وعوض منها تاء التأنيث ، ألا تراها كيف تعاقب اللام فى نحو : بره وبرى وثبه وثبى.

وحكى أبو الحسن عنهم : رأيت (مئيا) بوزن معيا ، فلما حذفوا قالوا : (مئه). فأما بنت وأخت فالتاء عندنا بدل من لامى الفعل وليست عوضا.

وأما ما حذف لالتقاء الساكنين من هذا النحو ، فليس الساكن الثانى عندنا بدلا ولا عوضا لأنه ليس لازما وذلك نحو هذه عصا ورحى وكلمه معلّى ، فليس التنوين فى الوصل ولا الألف التى هى بدل منه فى الوقف : نحو رأيت عصا ورحى عند الجماعه ، وهذه عصا ومررت بعصا عند أبى عثمان والفراء بدلا من لام الفعل ولا عوضا ، ألا تراه غير لازم إذا كان التنوين يزيله الوقف ، والألف التى هى بدل منه يزيلها الوصل ، وليست كذلك : تاء مئه وعضه وسنه ولغه وشفه لأنها ثابته فى الوصل ومبدله هاء فى الوقف.

فأما الحذف فلا حذف ، وكذلك ما لحقه علم الجمع نحو القاضون والقاضين والأعلون والأعلين ، فعلم الجمع ليس عوضا ولا بدلا لأنه ليس لازما. فأما قولهم : هذان وهاتان واللّذان واللّتان والّذون والّذين ، فلو قال قائل : إن علم التثنيه والجمع فيها عوض من الألف والياء من حيث كانت هذه أسماء صيغت للتثنيه والجمع لا على حدّ : رجلان وفرسان وقائمون وقاعدون ، ولكن على قولك : هما وهم وهن لكان مذهبا ، ألا ترى أن هذين من هذا ليس على رجلين من رجل ، ولو كان كذلك لوجب أن تنكره البته كما تنكر الأعلام نحو : زيدان وزيدين وزيدون وزيدين ، والأمر فى هذه الأسماء بخلاف ذلك ، ألا تراها تجرى مثناه ومجموعه أوصافا على المعارف كما تجرى عليها مفرده ، وذلك قولك مررت بالزيدين هذين ، وجاءنى أخواك اللذان فى الدار ، وكذلك قد توصف هى أيضا بالمعارف نحو قولك : جاءنى ذانك الغلامان ، ورأيت اللّذين فى الدار الظّريفين ، وكذلك أيضا تجدها فى التثنيه والجمع تعمل من نصب الحال ما كانت تعمله مفرده وذلك نحو قولك ، هذان قائمين الزيدان ، وهؤلاء. منطلقين إخوتك.

وقريب من هذان واللذان ، قولهم : هيهات ، مصروفه وغير مصروفه وذلك أنها جمع هيهاه ، وهياه عندنا رباعيه مكرره فاؤها ولامها الأولى هاء ، وعينها ولامها الثانيه ياء ، فهى لذلك من باب صيصيه وعكسها باب يليل ويهياه ، قال ذو الرمه : [الطويل]

٦٨- (١)تلوّم يهياه بياه وقد مضى

من اللّيل جوز واسبطرّت كواكبه

وقال كثيّر : [الطويل]

٦٩- (٢)وكيف ينال الحاجبيّه آلف

بيليل ممساه وقد جاوزت رقدا

فهيهاه من مضاعف الياء بمنزله المرمره والقرقره ، وكان قياسها إذا جمعت أن تقلب اللام ياء فيقال : هو هيات كشوشيات وضوضيات ، إلا أنهم حذفوا اللام لأنها فى آخر اسم غير متمكّن ليخالف آخرها آخر الأسماء المتمكنه نحو : رحيان ومولیان ، فعلى هذه قد يمكن أن يقال : إن الألف والتاء فى هيهات عوض من لام الفعل فى هيهيات ، لأن هذا ينبغى أن يكون اسما صيغ للجمع بمنزله الذين وهؤلاء.

فإن قيل : وكيف ذاك وقد يجوز تنكيره فى قولهم : هيهات هيهات ، وهؤلاء والذين لا يمكن تنكيره ، فقد صار إذا هيهات بمنزله قصاع وجفان؟

١- ٦٨- الشاهد لذى الرّمه فى ديوانه (ص ٨٥١) ، ولسان العرب (جوش) ، و (يهيه) ، وتهذيب اللغه (٦ / ٤٨٧) ، وأساس البلاغه (ص ٢٠١) ، و (سبط) ، و (يهيه) ، وكتاب العين (٤ / ١٠٦).

۲- ۶۹- انظر دیوانه (ص ۵۱۴).

قيل : ليس التنكير فى هـذا الاسم المبنى على حـده فى غيره من المعرب ، ألا ترى أنه لو كان هيهات من هيهيات بمنزله أرطيات من أرطاه وسعليات من سعلاه لما كانت إلا نكره ، كما أن سعليان وأرطيات لا يكونان إلا نكرتين.

فإن قيل : ولم لا تكون سـعليات معرفه إذا جعلتها علما لرجل أو امرأه سـميتها بسـعليات وأرطيات ، وكذلك أنت فى هيهات إذا عرّفتها فقـد جعلتها علما على معنى البعـد ، كما أن (غاق) فى من لم ينوّن قـد جعل علما لمعنى الفراق ومن نوّن فقال : غاق غاق وهيهاه وهيهاه هيهات هيهات ، فكأنه قال : بعدا بعدا ، فجعل التنوين علما لهذا المعنى ، كما جعل حذفه علما لذلك؟

قيل : أما على التحصـيل فلا يصـحّ هناك حقيقه معنى العلميه ، وكيف يصح ذلك ، وإنما هذه أسـماء سـمّى بها الفعل فى الخبر نحو : شـتان وسـرعان وأفّ أوّتاه ، وإذا كانت أسـماء للأفعال ، والأفعال أقعـد شـىء فى التنكير وأبعده عن التعريف ، علمت أنه تعليق لفـظ متـأوّل فيه التعريف على معنى لاـ يضـامه إلاـ التنكير ، فلهـذا قلنـا : إن تعريف باب هيهات لا يعتـدّ تعريفا ، وكـذلك (غاق) وإن لم يكن اسم فعل فإنه على سـمته ، ألا تراه صوتا بمنزله حاء وعاء وهاء ، وتعرف الأصوات من جنس تعرف الأسـماء المسماه بها.

فإن قيل : ألا تعلم أن معك من الأسماء ما يكون فائده معرفته كفائده نكرته البتّه ، وذلك قولهم : غدوه هى فى معنى غداه ، إلا أن غـدوه معرفه وغداه نكره ، وكذلك أسد وأسامه وثعلب وثعاله وذئب وذؤاله ، وأبو جعده وأبو معطه ، فقد تجد هذا التعريف المسـاوى لمعنى التنكير فاشـيا فى غير مـا ذكرته ، ثم لم يمنع ذلـك أسـامه وثعاله وأبا جعـده وأبا معطه ونحو ذلك أن يعـد فى الأعلام ، وإن لم يخصّ الواحد من جنسه ، فلذلك لم لا يكون هيهات كما ذكرنا؟

قيـل : هـذه الأعلام وإن كانت معنياتها نكرات فقـد يمكن فى كل واحـد منها أن يكون معرفه صـحيحه ، كقولك : فرقت ذلك الأسـد الـذى فرقته ، وتبـاركت بالثعلب الـذى تباركت به ، وخسأت الـذئب الـذى خسأته ، فأما الفعل فمما لا يمكن تعريفه على وجه ، فلذلك لم يعتد التعريف الواقع عليه لفظا سمه خاصه ولا تعريفا.

وأيضا ، فإن هذه الأصوات عندنا فى حكم الحروف ، فالفعل إذا أقرب إليها ومعترض بين الأسماء وبينها ، ألا ترى أن البناء الذى سرى فى باب : صه ومه وحيهلا ورويد وإيه وأيها وهلمّ ونحو ذلك من باب : نزال ودراك ونظار ومناع ، إنما أتاها من

قبل تضمّن هذه الأشياء معنى لام الأمر ، لأن أصل : (صه) اسم له وهو اسكت ، والأصل لتسكت كقراءه النبى عليه السّلام : (فَبِذلِكَ فَلْيَفْرَحُوا) [يونس : ۵۸].

وكذلك (مه) هو اسم اكفف ، والأصل لتكفف ، وكذلك (نزال) هو اسم انزل وأصله لتنزل ، فلما كان معنى اللام عابرا فى هذا النسق وساريا فى إيجابه ومقصور فى جميع جهاته دخله البناء من حيث تضمن هذا المعنى ، كما دخل أين وكيف لتضمنها معنى حرف الاستفهام ، و (أمس) لتضمنه معنى حرف التعريف ومن لتضمنه معنى حرف الشرط وسوى ذلك ، فأما (أفّ) و (هيهات) وبابهما مما هو اسم للفعل فى الخبر فمحمول فى ذلك على أفعال الأمر ، وكان الموضوع فى ذلك إنما هو (لصه) و (مه) و (رويد) ونحو ذلك. ثم حمل عليه باب (أف) و (شتان) و (وشكان) من حيث كان اسما سمّى به الفعل ، وإذا جاز لأحمد وهو اسم علم أن يشبه ب- (أركب) وهو فعل نكره كان أن يشبه اسم سمّى به الفعل فى الخبر باسم سمّى به الفعل فى الأمر أولى ، ألا ترى أن كل واحد منهما اسم ، وأن المسمّى به أيضا فعل ، ومع هذا فقد تجد لفظ الأمر فى معنى الخبر نحو قول الله تعالى : (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ) [مريم : ۳۸] ، وقوله : (قُلْ مَنْ كانَ فِي الضَّلالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمنُ مَدًّا) [مريم : ۷۵] أى : فليمدن ، ووقع أيضا لفظ الخبر فى معنى الأمر نحو قوله تعالى : (لا تُضَارَّ والِدَةٌ بِوَلَدِها) [البقره : ۲۲۳] ، وقولهم : (هذا الهلال) ، معناه انظر إليه ، ونظائره كثيره ، فلما كان (أفّ) ك- (صه) فى كونه اسما للفعل كما أن صه كذا ولم يكن بينهما إلا أن هذا اسم لفعل مأمور به وهذا اسم لفعل مخبر به ، وكان كل واحد من لفظ الخبر والأمر قد يقع موقع صاحبه ، صار كأن كل واحد منهما هو صاحبه ، فكان لا خلاف هناك فى لفظ ولا معنى ، وما كان على بعض هذه القربى والشبكه ألحق بحكم ما حمل عليه ، فكيف بما ثبتت فيه ووقت عليه واطمأنت به - فاعرف ذلك.

ومما حذفت لامه وجعل الزائد عوضا منها : فرزدق وفريزيد وسفرجل وسفيريج ، وهو باب واسع ، فهذا طرف من القول على ما زيد من الحروف عوضا من حرف أصلى محذوف.

وأما الحرف الزائد عوضا من حرف زائد فكثير ، منه التاء فى فرزانه وزنادقه وجحاجحه ألحقت عوضا من ياء المد فى فرازين وزناديق وجحاجيح.

ومن ذلك ما لحقته ياء المدّ عوضا من حرف زائد حذف منه نحو قولهم فى تكسير مدحرج وتحقيره دحيريج ودحاريج فالياء عوضا من ميمه ، وكذلك جحافيل

وجحيفيل ، الياء عوضا من نونه ، وكذلك مغاسيل ومعيسيل ، الياء عوضا من يائه ، وكذلك زعافير ، الياء عوضا من ألفه ونونه ، وكذلك الهاء فى تفعله فى المصادر عوضا من ياء تفعيل أو ألف فعّال ، وذلك نحو : سليته تسليه وربيته تربيه ، الهاء بدل من ياء تفعيل فى تسلّى وتربّى ، أو ألف سلاء ورباء ، أنشد أبو زيد : [الرجز]

٧٠- (١)باتت تنزّى دلوها تنزيّا

كما تنزّى شهله صبيّا

ومن ذلك تاء الفعله (٢) فى الرباعى نحو الهملجه والسرهفه كأنها عوض من ألف فعلال نحو الهملاج والسّرهاف ، قال العجاج : [الرجز]

٧١- (٣)سرهفته ما شئت من سرهاف

وكذلك ما لحق بالرباعى من نحو الحوقله ، والبيطره ، والجهوره ، والسلقاه ، كأنها عوض من ألف حيقال وبيطار وجهوار وسلقاء ، ومن ذلك قول التغلبى : [الوافر]

٧٢- (٤)[تهدّدنا وأوعدنا رويدا]

متى كنّا لأمّك مقتوينا

والواحد مقتوى ، وهو منسوب إلى مقتى ، وهو مفعل من القتو وهو الخدمه قال : [المنسرح]

٧٣- (٥)إنّى امرؤ من بنى خزيمه لا

أحسن قتو الملوك والحفدا

فكان قياسه إذا جمع أن يقال : مقتويون ومقتويين ، كما أنه إذا جمع بصرى وكوفى قيل : بصريون وكوفيون ونحو ذلك ، إلا أنه جعل علم الجمع معاقبا لياء الإضافه فصحّت اللام لتيّه الإضافه ، كما يصحّ معها ، ولو لا ذلك لوجب حذفها لالتقاء الساكنين ، وأن يقال : مقتون ومقتين ، كما يقال : هم الأعلون وهم المصطفون ، فقد ترى إلى تعويض علم الجمع من يأتى الإضافه والجمع زائدا. وقال (٦) سيبويه فى ميم

١- ٧٠- الرجز بلا نسبه فى شرح المفصّل (٦ / ٥٨) ، والمخصص (٣ / ١٠٤).

٢- فى نسخه (الفعلله).

٣- ٧١- الشاهد فى ديوانه (١ / ١٦٩) ، والمقتضب (٢ / ٩٥) ، وجمهره اللغه (٣ / ٣٣٨) ، والخصائص (١ / ٢٢٢) ، والمنصف (١

/ ۴۱) ، والمخصّص (۳ / ۵۸).

۴- ۷۲- الشاهد لعمرو بن كلثوم فی دیوانه (ص ۷۹) ، وجمهره اللغه (ص ۴۰۸) ، وخزانه الأدب (۷ / ۴۲۷) ، وشرح شواهد الإیضاح (ص ۲۹۲) ، ولسان العرب (خصب) ، و (قتا) ، و (قوا) ، والمنصف (۲ / ۱۳۳) ، ونوادر أبی زید (ص ۱۸۸) ، وبلا نسبه فی لسان العرب (ذنب).

۵- ۷۳- الشاهد بلا نسبه فی جمهره اللغه (ص ۴۰۸) ، والمخصّص (۳ / ۱۴۱) ، والخصائص (۲ / ۱۰۴) ، والمحتسب (۲ / ۲۵).

۶- انظر الکتاب (۴ / ۱۹۲).

فاعلته مفاعله : إنها عوض من ألف فاعلته. ومنع ذلك المبرد فقال (١) : ألف فاعلته موجوده فى المفاعله فكيف يعوض من حرف هو موجود غير معدوم.

قال ابن جنّى : وقد ذكرنا ما فى هذا ووجه سقوطه عن سيبويه فى موضع غير هذا يعنى فى كتاب (التعاقب) وفيه أن أبا على رد قول المبرّد فى الجزء الستين من (التذكره) وحاصله أن تلك الألف ذهبت وهذه غيرها وهى زياده لحقت المصدر كما تلحق المصادر ، وأضاف زيادتها بين ألف الإفعال وياء التفعيل ، قال : لكن الألف فى المفاعل بغير هاء هى ألف فاعلته لا محاله ، وذلك نحو قاتلته مقاتلا وضاربته مضاربا ، قال الشاعر : [الطويل]

٧٤- (٢)أقاتل حتى لا أرى لى مقاتلا

وأنجو إذا غمّ الجبان من الكرب

فأما أقمت إقامه وأردت إراده ونحو ذلك ، فإن الهاء فيها على مذهب الخليل وسيبويه (٣) عوض من ألف إفعال الزائده ، وهى فى قول أبى الحسن عوض من عين إفعال على مذهبهما فى باب مفعول من نحو : مبيع ومقول ، والخلاف فى ذلك قد عرف وأحيط بحال المذهبين فيه فتركناه لذلك. ومن ذلك الألف فى يمان وتهام وشآم ، هى عوض من أحد ياءى الإضافه فى يمنىّ وتهامىّ وشآمىّ ، وكذلك ألف ثمان ، قلت لأبى على : لم زعمتها للنسب؟ فقال : لأنها ليست بجمع مكسّر فتكون كصحار ، قلت له : نعم ولو لم تكن للنسب للزمتها الهاء البته نحو : عباقيه وكراهيه وسباهيه ، فقال : نعم هو كذلك. ومن ذلك ياء التفعيل بدل من ألف الفعال ، كما أن التاء فى أوله عوض من إحدى عينيه ، وقد وقع هذا التعارض فى الحروف المنفصله عن الكلم غير المصوغه فيها الممزوجه بأنفس صيغها ، وذلك نحو قول الراجز على مذهب الخليل : [الرجز]

٧٥- (٤)إنّ الكريم - وأبيك - يعتمل

إن لم يجد يوما على من يتّكل

١- انظر المقتضب (٢ / ١٠٠) الحواشى).

٢- ٧٤- الشاهد لكعب بن مالك فى ديوانه (ص ١٨٤) ، والكتاب (٤ / ٢١١) ، ولسان العرب (قتل) ، ولوالده مالك بن أبى كعب فى حماسه البحترى (ص ٤٢) ، وشرح المفصّل (٦ / ٥٥) ، وبلا نسبه فى أمالى ابن الحاجب (ص ٣٧٥) ، والخصائص (١ / ٣٦٧) ، والمحتسب (٢ / ٦٤) ، والمقتضب (١ / ٧٥).

٣- انظر الكتاب (٤ / ١٩٣).

٤- ٧٥- الشاهد لبعض الأعراب فى الكتاب (٣ / ٩٣) ، وبلا نسبه فى الجنى الدانى (ص ٤٧٨) ، وخزانه الأدب (١٠ / ١٤٦) ، والخصائص (٢ / ٣٠٥) ، والدرر (٤ / ١٠٨) ، وشرح أبيات سيبويه (٢ / ٢٠٥) ، وشرح التصريح (٢ / ١٥) ، وشرح شواهد المغنى (ص ٤١٩) ، ولسان العرب (عمل) ، والمحتسب (١ / ٢٨١) ، وهمع الهوامع (٢ / ٢٢).

أی : من یتّکل علیه ، فحذف علیه هذه ، وزاد (علی) متقدّمه ، ألا تری أنه : یعتمل إن لم یجد من یتّکل علیه ، ویدع ذکر قول غیره هنا ، وکذلک قول الآخر : [الطویل]

۷۶- (۱)أولی فأولی بامرئ القیس بعد ما

خصفن بآثار المطیّ الحوافرا

أی : خصفن بالحوافر آثار المطیّ یعنی آثار أخفافه ، فحذف الیاء من الحوافر وزاد أخری عوضا منها فی آثار المطیّ ، هذا علی قول من لم یعتقد القلب وهو أمثل ، فما وجدت مندوحه عن القلب لم یرتکبه ، وقیاس هذا الحذف والتعویض قولک : بأیّهم تضرب امرره ، أی : أیّهم تضرب امرر به ، وهو کثیر ، انتهی. ما أورده ابن جنی فی هذا الباب ، وبقی تتمات نوردها مزیده علیه.

منها : قال ابن خالویه : من العرب من إذا حذف عوّض ، من ذلک تشدید المیم فی الفم فی بعض اللغات عوضا من لامه المحذوفه فإن أصله : فمی أو فمو ، أنشد الأصمعی : [الرجز]

۷۷- (۲)یا لیتها قد خرجت من فمّه

وتشدید أب وأخ عوضا من لامیهما ، فإن أصلهما أبو وأخو. قال فی الجمهره (۳) : ذکر ابن الکلبی أن بعض العرب یقولون : أخّ وأخّه ، وقال ابن مالک فی (شرح التسهیل) : ذکر الأزهریّ (۴) أن تشدید خاء أخّ وباء أبّ لغه ، قال وکذا تشدید نون هنّ ، قال سحیم : [الطویل]

۱- ۷۶- الشاهد لمقاس العائذی فی شرح اختیارات المفضّل (۳ / ۸۵) ، ولسان العرب (خصف) ، و (ولی) ، وبلا نسبه فی خزانه الأدب (۹ / ۳۴۶) ، والخصائص (۲ / ۳۰۶) ، ولسان العرب (حفر).

۲- ۷۷- الشاهد لمحمد بن ذؤیب الفقیمی فی لسان العرب (فمم) ، وتاج العروس (فمم) ، وللعجاج فی ملحق دیوانه (۲ / ۳۲۷) ، وخزانه الأدب (۴ / ۴۹۳) ، والدرر (۱ / ۱۰۹) ، ولجریر فی دیوانه (ص ۱۰۳۸) ، ولجریر أو لمحمد بن ذؤیب فی لسان العرب (طسم) ، وبلا نسبه فی لسان العرب (فوه) ، وجواهر الأدب (ص ۹۲) ، وسرّ صناعه الإعراب (۱ / ۴۱۵) ، وشرح المفصّل (۱۰ / ۳۳) ، والمحتسب (۱ / ۷۹) ، والممتع فی التصریف (۱ / ۳۹۱) ، وهمع الهوامع (۱ / ۳۹) ، وتهذیب اللغه (۱۵ / ۵۷۴) ، ومقاییس اللغه (۴ / ۴۳۴) ، والمخصص (۱ / ۱۳۸) ، وأساس البلاغه (سطم) ، وديوان الأدب (۳ / ۱۱) ، وتاج العروس (فوه).

۳- انظر جمهره اللغه (۱ / ۱۵).

۴- انظر تهذیب اللغه (۷ / ۶۲۳).

٧٨- (١)ألا ليت شعرى! هل أبيتنّ ليله

وهنّى جاذ بين لهزمتى هن

وتشديد ميم (دم) عوضا من لامه المحذوفه ، فإن أصله دمى قال : [الرجز]

٧٩- (٢)[حيث التقت بكر وفهم كلّها]

والدمّ يجرى بينهم كالجدول

وقال : [البسيط]

٨٠- (٣)أهان دمّك فرغا بعد عزّته

يا عمرو بغيك إصرارا على الحسد

فقد شقيت شقاء لا انقضاء له

وسعد مرديك موفور على الأبد

وذهب جماعه إلى أن تشديد النون فى (هذانّ) عوض من ألف ذا المحذوفه ، وقوم إلى أن النون فى المثّنى والجمع عوض من حركه المفرد ، وآخرون إلى أنها عوض من تنوينه ، وآخرون إلى أنها عوض منهما معا ، ومن هذا الباب تعويض هاء التأنيث من ألف التأنيث.

الخامسه : تقول فى جمع حبنطى وعفرنى حبائط وعفارن ، فإذا عوّضت من الألف فإن شئت تعوض الياء تقول : حبانيط وعفارين ، وإن شئت تعوض الهاء فتقول حبانطه وعفارنه.

قال أبو حيان : لكن باب تعويض الياء واسع جدا ، لأنه يجوز دخولها فى كل ما حذف منه شىء غير باب لغيزى ، وأما تعويض الهاء فمقصور على ما ذكر ، وأكثر ما يكون تعويض الهاء من ياء النسب المحذوفه كأشعثى وأشاعثه وأزرقى وأزارقه ومهلبى ومهالبه.

ومن تعويض الهاء عن ألف التأنيث قولهم فى تصغير لغيزى : لغيغيزه وفى تصغير حبارى : حبيره.

ومن هذا الباب تعويض التنوين من المضاف إليه فى أى وإذ ، ومن حرف العلّه المحذوف فى نحو : جوار وغواش وعم وقاض وداع.

قال ابن النحاس فى (التعليقه) : واختلف فى تنوين كلّ وبعض ، فقيل عوض عن المضاف إليه كإذ.

۱- ۷۸- الشاهد ليس فی ديوان سحيم ، وهو بلا نسبه فی لسان العرب (هنا) ، وتاج العروس (هنو) ، والدرر اللوامع (۱ / ۱۱) ، وهمع الهوامع (۱ / ۳۹).

۲- ۷۹- الشاهد لتأبّط شرّا فی الأمالی الشجريه (۲ / ۳۴).

۳- ۸۰- البيت الأول فی الدرر اللوامع علی همع الهوامع (۱ / ۳۶) ، بلا نسبه ، وفی عمده الحفاظ (۲ / ۲۴) ، وشفاء العليل (ص ۱۲۱).

قال الزمخشری : والأولی أن یقال : لیس بعوض عن المحذوف وإنما هو التنوین الذی کان یستحقه الاسم قبل الإضافه ، والإضافه کانت مانعه من إدخال التنوین علیه فلما زال المانع وهو الإضافه رجع إلی ما کان علیه من دخول التنوین علیه ، انتهی.

قاعده : آراء بعض العلماء فی التعویض

قال أبو حیان : قد یکون التعویض مکان المعوّض ، کما قالوا : یا أبت ، فالتاء عوض من یاء المتکلم ، وقد یکون العوض فی الآخر من محذوف کان فی الأول کعده وزنه وعکسه کاسم واست ، لما حذفوا من آخره لام الکلمه عوّضوا فی أوله همزه الوصل.

وقد یکون التعویض من حرف لیس أولا ولا آخرا فیعوض منه حرف آخر ، نحو : زنادقه فی زنادیق.

وقال أبو البقاء فی (التبیین) (۱) : عرفنا من طریقه العرب أنهم إذا حذفوا من الأول عوّضوا أخیرا مثل عده وزنه ، وإذا حذفوا من الآخر عوّضوا فی الأول مثل ابن ، وقد عوّضوا فی الاسم همزه الوصل فی أوله مکان المحذوف من آخره.

قال : والعوض مخالف للبدل ، فبدل الشیء یکون فی موضعه والعوض یکون فی غیر موضع المعوّض عنه.

قال : فإن قیل التعویض فی موضع لا یوثق بأن المعوّض عنه فی غیره ، لأن القصد منه تکمیل الکلمه ، فأین کملت حصل غرض التعویض ، ألا تری أن همزه الوصل فی : اضرب وبابه ، عوض من حرکه أول الکلمه ، وقد وقعت فی موضع الحرکه.

فالجواب : إن التعویض علی ما ذکرنا یغلب علی الظن أن موضعه مخالف لموضع المعوّض منه لما ذکرنا من الوجهین ، قولهم : الغرض تکمیل الکلمه لیس کذلک ، وإنما الغرض العدول عن أصل إلی ما هو أخفّ منه ، والخفه تحصل بمخالفه الموضع ، فأما تعویضه فی موضع محذوف لا یحصل منه خفه ، لأن الحرف قد یثقل بموضعه فإذا أزیل عنه حصل التخفیف.

وفی (شرح التسهیل) لأبی حیان : اختلف فی باب قضاه ورماه ، فالذی علیه

۱- انظر مسائل خلافیه فی النحو (۶۱).

الجمهور أن وزنه فعله وأنه من الأوزان التى انفرد بها المعتلّ الذى هو على وزن فاعل لمذكر عاقل.

وقال بعضهم : وزنه فعله ككامل وكمله ، وإن هذه الضمه للفرق بين المعتلّ الآخر والصحيح.

وقال الفراء : وزنه فعّل بتضعيف العين كنازل ونزّل ، والهاء فيه - أعنى فى غزاه ورماه - عوض مما ذهب من التضعيف ، كالهاء فى إقامه واستقامه عوض مما حذف.

قال أبو حيان : وقد نظم هذا الخلاف أحمد بن منصور اليشكرىّ فى أرجوزته فى النحو ، وهى أرجوزه قديمه عدّتها ثلاثه آلاف بيت إلا تسعين بيتا. احتوت على نظم سهل وعلم جمّ فقال :

والوزن فى الغزاه والرّماه

فى الأصل عند حمله الرّواه

فعله ليس لها نظير

فى سالم من شأنه الظّهور

وآخرون فيفه قالوا : فعله

كما تقول فى الصحيح الحمله

فخصّ فى ذلك حرف الفاء

بالضّمّ فى ذى الواو أو ذى الياء

وخالف الفراء ما أنبات

وحجّهم بقولهم : سراه

وعنده وزن غزاه فعّل

كما تقول نازل ونزّل

فالهاء من ساقطها معتاضه

وإنما تعرف بالرياضه

كالأصل فى إقامه إقوام

بالاعتياض اطّرد الكلام

وبعضها جاء على التّأصيل

غزّى وعفّى ليس بالمجهول

الفرق بين البدل والعوض : وقال الزمخشرى فى (الأحاجى) (١) : معنى العوض أن يقع فى الكلمه انتقاص فيتدارك بزياده شىء ليس فى أخواتها كما انتقص التثنيه والجمع السالم بقطع الحركه والتنوين عنهما فتدارك ذلك بزياده النون ، والفرق بين العوض والبدل أن البدل يقع حيث يقع المبدل منه ، والعوض لا يراعى فيه ذلك ، ألا ترى أن العوض فى اللهم فى آخر الاسم والمعوّض منه فى أوله.

وقد ألّف ابن جنى (كتاب التعاقب) فى أقسام البدل والمبدل منه والعوض والمعوض منه ، وقال فى أوله : اعلم أن كلّ واحد من ضربى التعاقب وهما البدل والعوض قد يقع فى الاستعمال موضع صاحبه ، وربما امتاز أحدهما بالموضع دون

١- انظر الأحاجى النحويه (۴۶).

وسيله ، إلا أن البدل أعمّ استعمالا من العوض ، وذلك أنا نقول : إنّ ألف (قام) بدل من الواو فى (قوم) ، ولا نقول إنها عوض منها. ونقول : إن الميم فى آخر (اللهم) بدل من (ياء) فى أوله ، كما نقول : إنها عوض منها ، وإن ياء (أينق) بدل من عينها ، كما نقول : إنها عوض منها ، أو لا ترى إلى سعه البدل ، وضيق العوض ، وكذلك جميع ما استقريته تجد البدل فيه شائعا والعوض ضيقا ، فكل عوض بدل وليس كلّ بدل عوضا.

كذا وضع هذين اللفظين أهل هذا العلم فاستعملوه فى عباراتهم وأجروا عليه عاداتهم ، وهذا الذى رأوه فى هذا هو القياس ، وذلك أن تصرّف (ع وض) فى كلام العرب أين وقعت إنما هو لأن يأتى مستقبل ثان خالفا لمنقض ، ومن ذلك تسميتهم الدهر (عوض) لأنه موضوع على أن ينقضى الجزء منه ويخلفه جزء آخر من بعده ، ومعلوم أن ما يمضى من الدّهر فان لا يعاد ومعاد لا يرتجع ، ومما ورد فى فوت المعوض منه قوله : [الرمل]

٨١- (١)عاضها الله غلاما بعد ما

شابت الأصداغ والضّرس نقد

أى : عوّضها الله الولد مما أخذه منها من سواد الشعر وصحه الفم ، فهذه حال تصرف (ع وض). وليس كذلك تصرف (ب د ل) لأن البدل من الشيء قد يكون والشيئان جميعا موجودان ، ألا ترى إلى قول النحويين فى : مررت بأخيك زيد ، أن زيدا بدل من أخيك ، وإن كانا جميعا موجودين ، فأما من قال : إن زيدا مترجم عن الأخ ، فإنه لا يأبى أيضا أن يقول : بدل منه ، وإنما آثر لفظ الترجمه هنا وإن كان يعتقد صحّه لفظ البدل فيه كألفاظ يختارها أحد الفريقين ويجيز مع ذلك ما أجاز الفريق الآخر كالجرّ والخفض والصفه والنعت والظرف والمحلّ والتمييز والتفسير وغير ذلك.

ومما ينبغى أن تعرف فرقا بين البدل والعوض أن من حكم البدل أن يكون فى موضع المبدل منه ، والعوض ليس بابه أن يكون فى موضع المعاض منه ، ألا ترى أن ياء (ميزان) بدل من الواو التى هى فاؤها وهى مع ذلك واقعه موقعها ، وكذلك واو (موسر) بدل من الياء التى هى فاؤها وهى فى مكانها ، ودال (ودّ) الأولى بدل من تاء (وتد) وهى فى مكانها ، والألف فى : (رأيت زيدا) بدل من تنوينه وهى فى مكانه ، وليس أحد يقول إن ياء (ميزان) عوض من واوه ، ولا ألف (قام) عوض من واوه ، ولا ألف (رأيت زيدا) عوض من تنوينه فى الوصل ، وسبب ذلك ما قدمناه من أن (ع و ض)

١- ٨١- الشاهد للهذلىّ فى لسان العرب (نقد) ، وبلا نسبه فى إصلاح المنطق (ص ٤٩) ، والخصائص (٢ / ٧١) ، وشرح شواهد المغنى (ص ٨٧٣) ، ولسان العرب (صدغ) ، ومغنى اللبيب (ص ٤٨٥).

إنما هى لعدم الأول وتعويض الثانى منه ، وليس كذلك الألف فى قام وباع لأنهما فيها كأنهما الواو والياء ، ومتى نطقت بواحد من هذه الأحرف الثلاثه فكأنك نطقت بالآخر ، وكذلك الألف التى هى بدل من التنوين ومن نون التوكيد فى (اضربا) جاريه عندهم مجرى ما هى بدل منه حتى أنهم إذا نطقوا بالألف فكأنهم قد نطقوا بالنون ، فالألف إذا كأنها هى النون.

وعلى هذا ساق سيبويه (١) حروف البدل الأحد عشر ، لأن كل واحد منها وقع موقع المبدل منه لا متقدما عليه ولا متراخيا عنه ولم يسمّ شيئا من ذلك عوضا ، وليس كذلك هاء (زنادقه) لأنها عوض من ياء (زناديق) ، قيل لها عوض لأنها لم تقع موقع ما هى عوض منه ، وكذلك هاء التفعله نحو : التقدمه والتجربه ، وتاء التفعيل عوض من عين فعّال فتاء (تكذيب) عوض من إحدى عينى (كذّاب) ، لأنها ليست فى موضعها ، ولكن ياء التفعيل بدل من ألف فعال لأنها فى موضعها ، ولأن الياء أيضا قريبه الشبه بالألف ، كأنها هى والبدل أشبه بالمبدل منه من العوض بالمعوّض منه ، انتهى.

قاعده : لا يجتمع العوض والمعوّض منه

العوض والمعوّض منه لا يجتمعان ومن ثم ردّ أبو حيان قول شيخيه ابن عصفور والأبذى ، أنه لا يجوز حذف فعل الشرط فى الكلام أو حذفه وحذف الجواب معا إلا بشرط تعويض (لا) من المحذوف نحو : اضرب زيدا أساء وإلا فلا ، فقال : ليس بشىء بل (لا) نائبه وليست عوضا من الفعل لأنه يجوز الجمع بينهما تقول : اضرب زيدا إن أساء وإن لا يسىء فلا تضربه ، ولو كان تعويضا لما جاز الجمع بينهما ، وردّ أيضا قول أبى موسى الجزولى أن (ما) اللّاحقه لأى الشرطيه عوض من المضاف إليه المحذوف الذى تطلبه من جهه المعنى ، فقال : لو كانت عوضا لم تجتمع مع الإضافه فى قوله تعالى : (أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ) [القصص : ٢٨] لأنه لا يجتمع العوض والمعوض منه ، بل الصواب أنها زائده لمجرد التوكيد ولذلك لم تلزم ، ولو كانت عوضا للزمت.

وللقاعد عدّه فروع :

أحدها : قولهم (اللهمّ) ، الميم فيه عوض من حرف النداء ، ولذا لا يجمع بينهما.

١- انظر الكتاب (٤ / ٣٦٠).

الثانی : قولهم فی النداء : (یا أبت) و (یا أمّت) التاء فیهما عوض من یاء الإضافه ، ولذا لا یجمع بینهما.

الثالث : قولهم : (یمانی وشآمی وتهامی) ، الألف فیه عوض من إحدی یاءی النسب ، ولذا لا یجمع بینهما.

الرابع : قولهم : (عده وزنه) ونحو ذلک ، الهاء فیه عوض من الواو المحذوفه التی هی فاء الکلمه ، والأصل (وعد ووزن) ، ولذلک لا یجتمعان.

الخامس : قولهم : (زنادقه) الهاء فیه عوض من الیاء فی (زنادیق) ، ولذلک لا یجتمعان ، ومثله (دجاجله وجبابره) وما أشبه ذلک.

السادس : قال أبو حیان : یختصّ کاف ضمیر الخطاب فی المؤنث بلحوق شین عند بعض العرب (۱) وسین عند بعضهم فی الوقف ، وذلک عوض من الهاء ، فلذلک لا یجتمعان.

السابع : قال أبو حیان : قد نابت الألف عن هاء السکت فی الوقف فی بعض المواضع وذلک فی (حیهل) ، وأنا قالوا : (حیهله) و (حیّهل) و (حیهلا) ، والهاء الأصل والألف کأنها عوض عنها وأما أنا فسمع فیه (أنه) بالهاء ووقف علیه أیضا بالألف فقالوا : أنا ، ولیست الألف من الضمیر خلافا للکوفیین ، إذ لو کانت منه لقلت فی الوقف علیه (أناه) کما قلت فی الوقف علی هذا : هذاه.

الثامن : باب جوار وغواش یقال فیه فی حاله النصب : رأیت جواری ، بمنع الصرف بلا خلاف لخفّه الفتحه علی الیاء ، وفی حاله الرفع والجرّ تحذف یاؤه ویلحقه التنوین ، والأصحّ أنه عوض من الیاء ، ولذا لا یجتمعان.

قال فی (البسیط) : وهذه المسأله مما یعایا بها ویقال : أیّ اسم إذا تمّ لفظه نقص حکمه ، وإذا نقص لفظه تمّ حکمه ، ونقصان لفظه بحذف یائه وإتمام حکمه بلحوق التنوین به.

التاسع : قال الکوفیون : (لو لا) فی قولک : لو لا زید لأکرمتک ، أصلها (لو) والفعل ، والتقدیر : لو لم یمنعنی زید من إکرامک لأکرمتک ، إلا أنهم حذفوا الفعل تخفیفا وزادوا (لا) عوضا فصار بمنزله حرف واحد ، وصار هذا لمنزله قولک : أما أنت منطلقا ، فحذفوا الفعل وزادوا (ما) عوضا من الفعل.

۱- الکشکشه : وهی لغه فی (أسد) ، انظر الصاحبی (۳۵) ، تح : السید أحمد صقر.

قالوا : والذى يدلّ على أنها عوض أنهم لا يجمعون بينها وبين الفعل ، لئلا يجمع بين العوض والمعوّض منه.

العاشر : قال أبو حيان فى (شرح التسهيل) : لا يجوز أن يجمع بين (إذا) الفجائيه و (الفاء الرابطه) للجواب نحو : إن تقم فإذا زيد قائم ، لأنها عوض منها ، فلا يجتمعان.

الحادى عشر : قال فى (البسيط) : تصحب اللام اسم الإشاره ، فيقال : ذلك وهى عوض من حرف التنبيه للدلاله على تحقّق المشار إليه ، ولذلك لا يجوز الجمع بينهما فيقال : هذا لك ، لئلا يجمع بين العوض والمعوّض منه ، بخلاف الكاف فإنه يجوز الجمع بينهما لعدم العوض.

الثانى عشر : قال الزمخشرى فى (الأحاجى) (١) : نحو قولهم : سنون وقلون وأرضون وحرون - جمع حره - جعلوا الجمع بالواو والنون عوضا من المحذوف فيها من لام أو حرف تأنيث.

وقال فى (البسيط) : (سنه) حذف لامها وجعل جمعها بالواو والنون عوضا من عود لامها ، فيقال (سنون) ، فإذا جمعت على سنوات ، عادت اللام لأنه قياس جمعها وليس عوضا ، وأما (قله) فتجمع على قلون وقلات ، ولا تعود لامها فى الجمعين لأن علامتها كالعوض من لامها بخلاف جمعها على قلى ، وكذا (هنه) تجمع على هنوات ، ولا تعود اللام لأن الألف والتاء صارا كالعوض ، وكذا (فئه وفئات ، وشيه وشيات ، ورئه ورئون ، ورئات ، ومئه ومئون ومئات) ، ونحو ذلك.

وقال ابن فلاح (فى المغنى) : سمعت ألفاظا مجموعه جمع التصحيح جبرا لها لما دخلها من الوهن بحذف لام أو تاء تأنيث أو إدغام قالوا : سنه وسنون ، وقله وقلون ، وبره وبرون ، وثبه وثبون ، وكره وكرون ، ورئه ورئون ، ومئه ومئون ، وأرض وأرضون ، وحره وحرون ، وهذا يتوقّف على السماع لا مجال للقياس فيه. وقد غيروا بنيه بعضه إشعارا بعدم أصالته فى هذا الجمع فكسروا أول (سنين) ، وكسروا وضمّوا أول (ثبين وكرين). وقيل : إن جمعها ليس عوضا عن تاء التأنيث بل لأنها عندهم جاريه مجرى من يعقل ، وقد كثر التعويض من محذوف اللام لقوه طلب الكلمه للامها الذى هو من سنخها ، ولم يوجد التعويض فى محذوف التاء إلا فى (أرض) ليكون الزائد فى قوه الأصلى فى المراعاه والطلب ، انتهى.

١- انظر الأحاجى النحويه (١٠١).

الثالث عشر : الأسماء السته حذفت لاماتها فى حال إفرادها وجعل إعرابها بالحروف كالعوض من لاماتها ، ذكره ابن يعيش فى (شرح المفصّل) (١).

الرابع عشر : قال (٢) ابن يعيش : الناصب للمنادى فعل مضمر تقديره : أنادى زيدا أو أدعو ، ونحو ذلك ، ولا يجوز إظهار ذلك ولا التلفظ به لأن (يا) نابت عنه.

الخامس عشر : قال (٣) ابن يعيش قال الخليل (٤) : اللام فى المستغاث بدل من الزياده اللاحقه فى الندبه آخر الاسم من نحو : يا زيداه ، ولذلك يتعاقبان ، فلا تدخل اللام مع ألف الندبه ومجراهما واحد ، لأنك لا تدعو واحدا منهما ليستجيب فى الحال كما فى النداء.

السادس عشر : قال (٥) ابن يعيش : هاء التنبيه فى : يا أيّها الرجل ، زيدت لازمه عوضا مما حذف منها ، والذى حذف منها الإضافه فى قولك : أى الرجلين ، والصله التى فى نظيرها وهى (من) ألا ترى أنك إذا ناديت (من) ، قلت : يا من أبوه قائم ، ويا من فى الدار.

السابع عشر : قال (٦) ابن يعيش : الناس أصله أناس حذفوا الهمزه وصارت الألف واللام فى الناس عوضا منها ، ولذلك لا يجتمعان ، فأما قوله : [مجزوء الكامل]

٨٢- (٧)إنّ المنايا يطّلعن

على الأناس الآمنينا

فمردود لا يعرف قائله.

الثامن عشر : قال (٨) ابن يعيش : لا يجوز إظهار الفعل فى التحذير إذا كرّر الاسم نحو الأسد الأسد ، لأن أحد الاسمين كالعوض من الفعل فلم يجمع بينهما.

١- انظر شرح المفصّل (١ / ٥١).

٢- انظر شرح المفصّل (١ / ١٢٧).

٣- انظر شرح المفصّل (١ / ١٣١).

٤- انظر الكتاب (٢ / ٢٢٢).

٥- انظر شرح المفصّل (٢ / ٧).

٦- انظر شرح المفصّل (٢ / ٩).

٧- ٨٢- الشاهد لذى جدن الحميرىّ فى خزانه الأدب (٢ / ٢٨٠) ، وبلا نسبه فى الجنى الدانى (ص ٢٠٠) ، وجواهر الأدب (ص

٣١٣) ، والخصائص (٣ / ١٥١) ، وشرح شواهد الشافيه (ص ٢٩٦) ، وشرح المفصّل (٢ / ٩) ، ولسان العرب (أنس).

٨- انظر شرح المفصّل (٢ / ٢٩).

التاسع عشر : قال (۱) ابن يعيش : قولهم : عذيرك من فلان ، مصدر بمعنى العذر ، ورد منصوبا بفعل مقدّر كأنه قال : هات عذيرك أو احضره ، وضع موضع الفعل فصار كالعوض من اللفظ به ، فلذلك لا يجوز إظهار الفعل لأنه أقيم مقام الفعل.

العشرون : قال (۲) ابن يعيش : الخفض فى المضاف إليه بالحرف المقدر الذى هو (اللام) أو (من) ، وحسن حذفه لنيابه المضاف عنه وصيرورته عوضا عنه فى اللفظ وليس بمنزلته فى العمل. قال : ونظير ذلك (واو ربّ) ، الخفض فى الحقيقه ليس بها بل بربّ المقدره ، لأن الواو حرف عطف وحرف العطف لا يخفض ، وإنما هى نائبه فى اللفظ عن (ربّ).

الحادى والعشرون : قال (۳) ابن يعيش : إذا قلت : رأيت القوم أجمعين ، كان فى تقدير : رأيت القوم جميعهم ، وكان يجب أن تقول : جاء القوم كلّهم أجمعهم أكتعهم أبصعهم ، فحذفوا المضاف إليه وعوّضوا من ذلك الجمع بالواو والنون ، فصارت الكلمه بذلك يراد بها المضاف والمضاف إليه ، ولهذا لم يجرين على نكره ، وصار ذلك كجمعهم أرضا على أرضين عوضا من تاء التأنيث.

فإن قيل : تاء التأنيث تتنزل من الاسم منزله جزء منه ولذلك كانت حروف الإعراب منه ، فقالوا : قائمه وقاعده ، عوّضوا منها كما عوّضوا مما حذف من نفس الكلمه ، نحو : مائه ومئين ، وقله وقلين ، وثبه وثبين ، والمضاف إليه كلمه قائمه بنفسها وحرف الإعراب ما قبلها.

فالجواب : أن المضاف إليه أيضا يتنزّل من المضاف منزله ما هو من نفس الاسم ، ولذلك لا يفصل بينهما ، وإذا صغرت نحو : عبد الله وامرئ القيس ، إنما يصغّر الاسم المضاف دون المضاف إليه ، كما تفعل ذلك فى علم التأنيث نحو : طليحه وحميراء ، يصغّر المصدر ويبقى علم التأنيث بحاله ، فلما تنزّل المضاف إليه من المضاف منزله الجزء من الكلمه جاز أن يعوّض منه إذا حذف وأريد معناه.

الثانى والعشرون : قال ابن هشام فى (المغنى) (۴) : لا يجوز حذف خبر كان لأنه عوض أو كالعوض من مصدرها ، ومن ثم لا يجتمعان.

۱- انظر شرح المفصّل (۲ / ۲۷).

۲- انظر شرح المفصّل (۲ / ۱۱۷).

۳- انظر شرح المفصّل (۲ / ۱۱۸).

۴- انظر مغنى اللبيب (۲ / ۶۷۴).

وقال ابن القوّاس فی (شرح الدرّه) : (کان) من حیث إنها فعل لها مصدر فی الأصل إلا أنه لا یستعمل مع خبرها ، لأن الخبر عوض منه ، ولا یجمع بین العوض والمعوض منه.

الثالث والعشرون : قال السّخاوی فی (تنویر الدّیاجی فی تفسیر الأحاجی) : (ما) فی قولک : أمّا أنت أنت منطلقا انطلقت ، عوض من کان ، إذ الأصل : لأن کنت منطلقا ، ولهذا لا یجوز إظهار الفعل معها عند سیبویه (۱) ، وإن جعلت ما توکیدا لم یمتنع إظهار الفعل وهو قول المبرد.

الرابع والعشرون : (أمّا) (۲) فی قولهم : أمّا زید فمنطلق ، جعلت عوضا عن مهما یکن من شیء ، ولهذا لا یذکر الفعل بعدها ، ذکره السخاوی.

الخامس والعشرون : (ما) فی قولهم : افعل هذا إمّا لا ، عوض من جمله ، إذ الأصل : إن کنت لا تفعل غیره ، حذفت الجمله وصارت (ما) عوضا منها ، فلا یجمع بینهما ، ذکره السخاوی.

السادس والعشرون : قد وسوف والسین وحرف النفی جعلت عوضا مما سقط من أن المفتوحه المخففه إذا دخلت علی الفعل ، فإذا عاد الساقط زال العوض ، ذکره الزمخشری فی (الأحاجی) (۳).

السابع والعشرون : قولهم : زرنی أزرک ، حقیقته ، زرنی فإنّک إن تزرنی أزرک ، فحذفت جمله الشرط وجعل الأمر عوضا منها ، ذکره ابن جنّی فی (کتاب التعاقب).

قال : ومثل ذلک أیضا الفعل المجزوم فی جواب النهی والاستفهام والتمنی والدعاء والعوض وجمیع ذلک الجمل الظاهره ، فیه أعواض من الجمل المحذوفه المقدّره ، وتقدیر الشرط نحو : لا تشتمه یکن خیرا لک ، أین بیتک أزره ، أی : إن أعرفه أزره ، لیت لی مالا أتصدّق به ، اللهم ارزقنی بعیرا أحجّ علیه ، ألا تنزل عندنا تصب خیرا ، فکلّ ذلک محذوفه منه جمله الشرط معوّضا منها الجمل المذکوره.

الثامن والعشرون : قولهم : أنت ظالم إن فعلت ، تقدیره : إن فعلت ظلمت ، حذف جواب الشرط ، وجعلت الجمله المتقدّمه فیه عوضا من المحذوف ، ولا یجوز جعل الجمله المذکوره هی الجواب لأن جواب الشرط لا یتقدم ، ذکره ابن جنّی.

۱- انظر الکتاب (۱ / ۳۵۲).

۲- انظر الکتاب (۴ / ۳۵۶).

۳- انظر الأحاجی النحویه (۸۰).

التاسع والعشرون : (ما) فی حیثما وإذ ما جیء بها عوضا من إضافتهما إلی الجمله ، ذکره ابن جنّی.

الثلاثون : الجمله التی هی جواب القسم جعلت عوضا من خبر المبتدأ فی نحو : لعمرک لأفعلنّ ، وایمن الله لأفعلن ، فوجب حذفه ولم یجز ذکره ، ذکره ابن جنّی (۱).

الحادی والثلاثون : جواب (لو لا) فی قولک : لو لا زید لقمت ، جعل عوضا من خبر المبتدأ أو معاقبا له فوجب حذفه ، ذکره ابن جنّی.

الثانی والثلاثون : قولک : لیت شعری هل قام زید؟ فهل قام زید : جمله منصوبه المحلّ (بشعری) لأنه مصدر شعرت ، وشعرت فعل متعدّ فمصدره متعدّ مثله ، وهذه الجمله نابت عن خبر (لیت) وصارت عوضا منه فلا تظهر فی هذا الموضع اکتفاء بها ، ذکره ابن جنّی.

الثالث والثلاثون : (ید) و (غد) أصلهما یدی وغدو ، بسکون العین ، حذفت اللام وعوض منها حرکه العین ، ذکره ابن جنّی.

الرابع والثلاثون : قال ابن هشام فی (المغنی) : لکون الباء والهمزه متعاقبتین لم یجز : أقمت بزید ، وکذا قال الحریری فی (درّه الغواص) (۲) : الجمع بینهما ممتنع ، کما لا یجمع بین حرفی الاستفهام.

الخامس والثلاثون ، والسادس والثلاثون : قال ابن جنّی فی (سرّ الصناعه) : أما قولهم : (لا ها الله) فإن (ها) صارت عندهم عوضا من الواو ، ألا تراها لا تجتمع معها ، کما صارت همزه الاستفهام فی (آلله إنک لقائم) عوضا من الواو. وقال الشلوبین فی (شرح الجزولیه) : أمّا (آلله) بالمدّ فعلی أن همزه الاستفهام صارت عوضا من حرف القسم ، ودلیل کونها عوضا أنه لا یجمع بینها وبین حرف القسم لا تقول أو الله لأفعلنّ.

السابع والثلاثون : قال الأندلسی فی (شرح المفصل) : یقال : إن (واو) القسم عوض من الفعل بخلاف الباء ، فإنها لیست عوضا منه ، ومن ثم جاز : أقسمت بالله ، ولم یجز : أقسمت والله.

الثامن والثلاثون : قال ابن إیاز : لا یجوز إظهار (أن) الناصبه بعد (حتی) ، لأن

۱- انظر الخصائص (۱ / ۳۹۳).

۲- انظر درّه الغوّاص (ص ۱۶).

حتى جعلت عوضا منها فلا يجوز إظهارها ، لئلا يكون جمعا بين العوض والمعوّض منه.

التاسع والثلاثون : قال ابن عصفور فى (شرح الجمل) : المنصوب على إضمار فعل تاره يجعل عوضا من الفعل المحذوف وتاره لا ، فإن لم يجعل عوضا منه جاز إضماره وإظهاره كقولك لمن تأهّب للحج : مكه ، أى : تريد ، ولمن سدّد سهما : القرطاس ، أى : أصبت ، وإن شئت أظهرته. وإن جعل عوضا منه لم يجز إظهاره لئلا يجمع بين العوض والمعوّض منه ، إلا أن جعل الاسم المنصوب عوضا من الفعل المحذوف لا يطرد ، وإنما جاء ذلك فى مواضع تحفظ ولا يقاس عليها.

فمن ذلك قولهم : مرحبا ، وأهلا ، وسهلا ، وسعه ، ورحبا ، فإنما جعلت العرب هذه الأسماء عوضا من الأفعال لكثره الاستعمال.

ومن ذلك : هنيئا مريئا ، وكرامه ومسرّه ، ونعمه عيش ، وسقيا ورعيا ، وسحقا وبعدا ، وتعسا ونكسا ، وبهرا ، وما أشبه ذلك من المصادر التى استعملت فى الدعاء للإنسان أو عليه ، أو هى حاكيه لذلك ، كلها منصوبه بإضمار فعل لا يظهر ، لأنها صارت عوضا من الفعل الناصب لها ، انتهى.

الأربعون : قال ابن الدهان فى (الغرّه) : قال قوم : إنما امتنع دخول الجرّ فى الفعل لأن الجزم فى الفعل عوض من الجرّ فى الاسم ، فيستحيل الجمع بين العوض والمعوّض منه.

الحادى والأربعون : قال ابن الصائغ فى (تذكرته) : نقلت من مجموع بخطّ على ابن عبد الصمد بن محمد بن الرّماح قال : الفرق بين حسن وجهه ، وعبد بطنه ، وواحد أمه ، حيث يبعد الأول لأن فيه جمعا بين العوض والمعوّض منه. إذ إثبات الهاء فى وجهه يقتضى أن يكون الوجه فاعلا بالصفه دون الثانى ، لأنه لا يصحّ رفع البطن بعبد ، والأم بواحد ، ثم ينقل كما فى حسن ، نحو : حسن أبوه ثم حسن الأب.

الثانى والأربعون : قال ابن القوّاس فى (شرح الدره) : قد عوّضوا عن الواو فى القسم ثلاثه أحرف هاء التنبيه وألف الاستفهام وقطع همزه الوصل فجرّوا بها لنيابتها عنها ، بدليل امتناع الجمع بين هذه الأحرف وبينها.

تنبيه : الجمع بين العوضين

قال السخاوى فى (تنوير الدياجى) : أبدلوا من ياء الإضافه تاء فى نحو : يا أبت ويا أمت ، وأبدلوا منها ألفا فقالوا : يا أبا ، ويا أما ، فلها بدلان التاء والألف ثم جمعوا

بينهما فقالوا : يا أبتا ، ويا أمتا ، ولم يعدّوا ذلك جمعا بين العوض والمعوّض عنه لأنه جمع بين العوضين. وكذا ذكر ابن النحاس فى (التعليقه) وقال : لا يكره الجمع بين العوضين كما يكره الجمع بين العوض والمعوّض منه.

تنبيه : عدم الجمع بين الإبدال من الحرف والتعويض

قال ابن جنى فى (كتاب التعاقب) : لا يجمع بين أن يبدل من الحرف ويعوّض منه ، هذا لم يأت فى شىء من كلامهم.

تنبيه : لا بدّ فى التعويض من فائده

قال أبو حيان : قال بعض أصحابنا : فى قول النحاه إن التاء فى فرازنه) عوض من الياء نظر ، إذ يمكن أن تكون للجمع كما استقرّت فى غير هذا الموضع ، وأمكن أنهم لم يجمعوا بينها وبين التاء ، لأن الاسم يطول بهما وهما غير واجبين فى الكلمه ، وعند ما رأى النحاه أنها تعاقبها ، اعتقدوا فيها أنها للمعاوضه حتى نسبوا ذلك للعرب وجعلوا أنهم وضعوها على معنى المعاوضه ، والمعاوضه ليس معنى تعتبره العرب بحيث تجعل الهاء له بالقصد ، بل هذه عباره تكون من النحوىّ عند رؤيه التعاقب فى كلامهم ، وإن كان سيبويه قد جرى على مثل هذه الطريقه فى الأعواض ، إلا أنه لا يقدح فيه معنى ، بل إنما ينبغى أن ينسب إلى العرب المعاوضه إذا كان للتعويض فائده ، وأى فائده فى إسقاط حرف وزياده آخر! ، انتهى.

قلت : هذا السؤال قد تعرّض له ابن جنّى وأجاب عنه فقال فى (كتاب التعاقب) : فإن قلت فلعلّ الهاء فى (زنادقه) و (جحاجحه) لتأنيث الجمع كهاء (ملائكه) و (صياقله) فلا تكون عوضا ، قلنا : لم تأت الهاء لتأنيث الجمع فى مثال (مفاعيل) ، إنما جاءت فى مثال (مفاعله) نحو : ملائكه ، انتهى.

قاعده : العوض لا يحذف التغليب

ما كان عوضا لا يحذف ، فلا تحذف (ما) فى : أمّا أنت منطلقا انطلقت ، ولا كلمه (لا) من قولهم : افعل هذا إمّا لا ، ولا (التاء) من عده وإقامه واستقامه. فأما قوله تعالى : (وَإِقامَ الصَّلاهِ) [الأنبياء : ٧٣] و [النور : ٣٧] فمما يجب الوقوف عنده ، ومن هنا قال ابن مالك : إن العرب لم تقدر أحرف النداء عوضا من أدعو أو أنادى لإجازتهم حذفها. وقال الأبذىّ فى (شرح الجزوليه) : إن قال قائل : لم جاز دخول (يا) على هذا ولا تدخل على الألف واللام؟

فالجواب ما قال المازنىّ : إن أصل هذا أن تشير به إلى واحد حاضر ، فلما دعوته نزعت منه الإشاره التى كانت فيه وألزمته إشاره النداء فصارت (يا) عوضا من نزع الإشاره ، ومن أجل ذلك لا يقال : هذا أقبل ، لأن (يا) قد صارت عوضا من الإشاره.

التغليب

قال ابن هشام فى (المغنى) (١) : القاعده الرابعه أنهم يغلبون على الشىء ما لغيره لتناسب بينهما أو اختلاط ، فلهذا قالوا : الأبوين فى (الأب والأم) وفى الأب والخاله ، والمشرقين والمغربين والخافقين فى المشرق والمغرب ، وإنما الخافق المغرب سمّى خافقا مجازا ، وإما هو مخفوق فيه ، والقمرين فى الشمس والقمر ، والعمرين فى أبى بكر وعمر ، والعجاجين فى رؤبه والعجاج ، والمروتين فى الصّفا والمروه ، ولأجل الاختلاط أطلقت (من) على ما لا يعقل فى نحو : (فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِى عَلى بَطْنِهِ) [النور : ۴۵] الآيه. واسم المخاطبين على الغائبين فى نحو قوله تعالى : (اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِى خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) [البقره : ٢١] ، لأن (لعلّ) متعلقه بخلقكم لا باعبدوا ، والمذكّرين على المؤنث حتى عدت منهم فى : (وَكانَتْ مِنَ الْقانِتِينَ) [التحريم : ١٢] والملائكه على إبليس حتى استثنى منهم فى : (فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ) [البقره : ٣۴].

ومن التغليب : (أَوْ لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنا) [الأعراب : ٨٨] ، فإن شعيبا عليه السلام لم يكن فى ملّتهم قطّ بخلاف الذين آمنوا معه ، وقوله : (يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ) [الشورى : ١١] فإن الخطاب فيه شامل للعقلاء والأنعام ، فغلب المخاطبون والعقلاء على الغائبين والأنعام. قالوا : ويغلب المؤنث على المذكر فى مسألتين :

إحداهما : (ضبعان) فى تثنيه ضبع للمؤنث وضبعان للمذكر ، إذ لم يقولوا ضبعانات.

والثانيه : (التاريخ) ، فإنهم أرّخوا بالليالى دون الأيام ، ذكر ذلك الزجاجى وجماعه.

قال ابن هشام : وهو سهو ، فإن حقيقه التغليب أن يجتمع شيئان فيجرى حكم أحدهما على الآخر ولا يجتمع اللّيل والنهار ولا هنا تعبير عن شيئين بلفظ أحدهما ، وإنما أرخت العرب بالليالى لسبقها إذ كانت أشهرهم قمريه ، والقمر إنما يطلع ليلا.

١- انظر مغنى اللبيب (٢ / ٧۶۴).

وقال ابن فلاح فى (مغنيه) : العرب تغلب الأقرب على الأبعد بدليل تغليب المتكلّم على المخاطب ، وهما على الغائب فى الأسماء ، نحو : أنا وأنت قمنا ، وأنت وزيد قمتما. واستدلّ بذلك على أن المضارع حقيقه فى الحال مجاز فى الاستقبال ، لأن الحال أقرب والعرب تغلب الأقرب على الأبعد.

التغيير يأنس بالتغيير

فمن ذلك قال أبو حيان : باب النسب بنى على ثلاث تغييرات :

لفظى : وهو كسر ما قبل الياء وانتقال الإعراب إليها.

ومعنوى : وهو صيرورته اسما لما لم يكن له ، ألا ترى أن (عليّا) مثلا يطلق على رجل اسمه علىّ ، فإذا نسب إليه صار يطلق على رجل ينسب إلى علىّ.

وحكمى : وهو رفعه لما بعده على الفاعليه المشتقه نحو : مررت برجل قرشىّ أبوه ، كأنك قلت : منتسب إلى قريش أبوه ، ويطّرد ذلك فيه ، وإن لم يكن مشتقا وإن لم يرفع الظاهر رفع الضمير مستكنا فيه كما يرفعه اسم الفاعل المشتق ، فهذه ثلاث تغييرات ، ولما كان فيه هذه التغييرات كثر فيه التغيير والخروج عن القياس إذ التغيير يأنس بالتغيير.

وقال غيره : النسب يغير الاسم تغييرات ، منها أنه ينقله من التعريف إلى التنكير ، تقول فى تميم : تميمىّ ، والإضافه فى غير هذا الباب حكمها فى الأكثر أن تعرف.

ومنها : أنه ينقله من الجمود إلى الاشتقاق وإلا لما جاز وصف المؤنث به ولحاقه التاء ، ولما عمل الرفع فيما بعده من ظاهر أو ضمير.

ومن ذلك قال (١) ابن يعيش : إنما اختصّت الأعلام بالحكايه دون سائر المعارف لكثره دورها وسعه استعمالها فى باب الإخبارات والعلامات ونحوها ، ولأن الحكايه ضرب من التغيير إذ كان فى عدول عن مقتضى عمل العامل ، والأعلام مخصوصه بالتغيير ، ألا ترى أنهم قالوا : حيوه ومحبب ومكوزه ، وشاع فيها الترخيم دون غيرها من الأسماء ؛ لأنها فى أصلها مغيّره بنقلها إلى العلميه ، والتغيير يأنس بالتغيير.

ومن ذلك قال السخاوى فى (تنوير الدياجى) : دخلت تاء التأنيث فى أم وأب

١- انظر شرح المفصّل (٤ / ١٩).

فى حال النداء عوضا من ياء الإضافه نحو : يا أمّت ويا أبت ، والأصل : يا أمّى ويا أبى ، والدليل على أنها تاء التأنيث قولهم فى الوقف : يا أبه ويا أمه ، وإنما اختصّ ذلك بالنداء لأنه من باب التغيير.

ومن ذلك قال (١) ابن يعيش : يجوز ترخيم ما فيه تاء التأنيث وإن لم يكن علما نحو : يأثب ويا عض ، فى ثبه وعضه ، لأنها تبدل هاء فى الوقف أبدا لا مطردا ، فساغ حذفها ؛ لأن التغيير اللازم لها من نقلها من التاء إلى الهاء يسهل تغييرها بالحذف ، لأن التغيير يأنس بالتغيير.

ومن ذلك قال ابن النحاس فى (التعليقه) : لا يرخّم المتعجّب منه لأنا لا نرخّم إلا ما أحدث فيه النداء البناء ، وليس بمندوب ، لأنه لما تطرق إليه التغيير بالبناء جاز أن يتطرق إليه تغيير آخر بالترخيم ، لأ التغيير يأنس بالتغيير.

ومن ذلك قال ابن فلاح فى (المغنى) : إنما اتبعت حركه المنادى لحركه الصفه إذا كانت (ابنا) بين علمين لكثره تغيير الأعلام بالنقل ، والتغيير يأنس بالتغيير.

ومن ذلك قال السخاوى : باب فعيله إذا نسب إليه يحذف منه التاء ثم الياء ، فيقال فى حنيفه : حنفىّ ، لأن ياء النسبه لما تسلطت على حذف التاء تسلطت على حذف الزائد الآخر ، والتغيير يأنس بالتغيير ، بخلاف باب (فعيل) فلا تحذف منه الياء نحو : تميم وتميمىّ ، لفقد العلّه المذكوره ، وكذا قال ابن النحاس : لما تطرق إليه التغيير بحذف تاء التأنيث جاز أن يتطرّق إليه تغيير آخر لأن التغيير يأنس بالتغيير.

وقال ابن فلاح فى (المغنى) : إنما اختصّ العلم بالترخيم لوجهين :

أحدهما : أن الأعلام منقوله فى الأغلب عن وضعها الأول إلى وضع ثان ، والنقل تغيير والترخيم تغيير ، والتغيير يأنس بالتغيير ، كما قلنا فى حذف الياء فى النسب إلى حنيفه تبعا لحذف التاء دون حذفها من حنيف.

والثانى : أن النداء أثّر فيها التغيير بالبناء ، والتغيير يأنس بالتغيير.

ومن ذلك قال ابن عصفور فى (شرح الجمل) : والذى خرج عن نظائره (أىّ) من الموصولات ، وذلك أن كلّ موصول إذا وصل بالمبتدأ والخبر ولم يكن فى الصله طول وكان المبتدأ مضمرا لم يجز حذف المبتدأ وإبقاء الخبر إلا فى ضروره شعر ، ويجوز حذف المبتدأ فى (أىّ) ، فى فصيح الكلام ، نحو : يعجبنى أيّهم هو قائم ، وإن

١- انظر شرح المفصّل (٢ / ٢٠).

شئت قلت : أيّهم قائم ، فلما غيّروها بالخروج عن نظائرها غيّروها أيضا بالبناء ، لأن التغيير يأنس بالتغيير.

التقاصّ

منه حمل الجرّ على النصب فى باب ما لا ينصرف ، كما حمل النصب على الجرّ فى باب جمع المؤنث السالم وفى التثنيه والجمع المذكر السالم طلبا للمقاصّه ، ذكره فى (البسيط).

وقال ابن يعيش فى (شرح المفصّل) (١) : أبدلت الهمزه من الهاء فى ماء وشاء والأصل : موه وشوه ، وفى أيهات والأصل : هيهات ، وكان ذلك لضرب من التقاصّ لكثره إبدال الهاء من الهمزه ، قالوا : هن فعلت ، والمراد (إن) ، وهبرت الثوب فى أبرته.

وقال ابن فلاح فى (المغنى) : قلبت الهمزه فى نحو : صحراء وعشراء ونفساء واوا فى الجمع بالألف والتاء ، فيقال : صحراوات وعشراوات ونفساوات ، لأن الواو قد تبدل همزه فأبدلت الهمزه واوا طلبا للتقاصّ.

تقارض اللفظين

اشاره

هو قريب من الباب الذى قبله ، وقد ذكر ابن هشام هذه القاعده فى (المغنى) فقال (٢) : القاعده الحاديه عشره من ملح كلامهم تقارض اللفظين ولذلك أمثله :

أحدها : إعطاء (غير) حكم (إلا) فى الاستثناء بها ، وإعطاء (إلّا) حكم (غير) فى الوصف بها.

الثانى : إعطاء (أن) المصدريه حكم (ما) المصدريه فى الإهمال كقوله : [البسيط]

٨٣- (٣)أن تقرآن على أسماء ويحكما

منّى السّلام وأن لا يشعرا أحدا

١- انظر شرح المفصّل (١٠ / ١٥).

٢- انظر مغنى اللبيب (٢ / ٧٧٨).

٣- ٨٣- الشاهد بلا نسبه فى الإنصاف (٢ / ٥٦٣) ، وأوضح المسالك (٤ / ١٥٦) ، والجنى الدانى (ص ٢٢٠) ، وجواهر الأدب (١٩٢) ، وخزانه الأدب (٨ / ٤٢٠) ، والخصائص (١ / ٣٩٠) ، ورصف المبانى (ص ١١٣) ، وسرّ صناعه الإعراب (٢ / ٥٤٩) ، وشرح الأشمونى (٣ / ٥٥٣) ، وشرح التصريح (٢ / ٢٣٢) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ١٠٠) ، وشرح المفصّل (٧ / ١٥) ، ولسان العرب (أنن) ، ومجالس ثعلب (ص ٢٩٠) ، ومغنى اللبيب (١ / ٣٠) ، والمنصف (١ / ٢٧٨) ، والمقاصد النحويه (٤ / ٣٨٠).

وإعمال (ما) حملا على (أن) نحو : (وكما تكونوا يولّى عليكم) (۱) ذكره ابن الحاجب.

الثالث : إعطاء (إن) الشرطيه حكم (لو) فى الإهمال نحو : «فإن لا تراه فإنه يراك» (۲) ، وإعطاء (لو) حكم (إن) فى الجزم نحو : [الرمل]

۸۴- (۳)لو يشأ طار بها ذو ميعه

[لاحق الآطال نهد ذو خصل]

ذكره ابن الشجرى.

الرابع : إعطاء (إذا) حكم (متى) فى الجزم بها كقوله : [الكامل]

۸۵- (۴)[واستغن ما أغناك ربّك بالغنى]

وإذا تصبك خصاصه فتجمّل

وإهمال (متى) حملا على (إذا) كقول عائشه رضى الله عنها : «وإنه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس» (۵).

الخامس : إعطاء (لم) حكم (لن) فى عمل النصب قرئ (أَلَمْ نَشْرَحْ) [الانشراح : ۱] وفى إعطاء (لن) حكم (لم) فى الجزم كقوله : [المنسرح]

۸۶- (۶)لن يخب الآن من رجائك من

حرّك من دون بابك الحلقه

۱- الحديث فى كنز العمال (۱۴۹۷۲) ، والسلسله الضعيفه للألبانى (۳۲۰) ، وتذكره الموضوعات للفتنى (۱۸۲) ، والدرر المنتشره من الأحاديث المشتهره للسيوطى (۱۲۵) ، وكشف الخفاء للعجلونى (۲ / ۱۸۴).

۲- أخرجه مسلم فى صحيحه (۱ / ۳۰) ، كتاب الإيمان ، وابن ماجه فى سننه الحديث رقم (۶۳).

۳- ۸۴- الشاهد لعلقمه الفحل فى ديوانه (ص ۱۳۴) ، ولامرأه من بنى الحارث فى الحماسه البصريه (۱ / ۲۴۳) ، وخزانه الأدب (۱۱ / ۲۹۸) ، والدرر (۵ / ۹۷) ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى (ص ۱۱۰۸) ، وشرح شواهد المغنى (۲ / ۶۶۴) ، ولعلقمه أو لامرأه من بنى الحارث فى المقاصد النحويه (۲ / ۵۳۹) ، وبلا نسبه فى تذكره النحاه (ص ۳۹) ، والجنى الدانى (ص ۲۸۷) ، وشرح الأشمونى (۳ / ۵۸۴) ، ومغنى اللبيب (۱ / ۲۷۱) ، وهمع الهوامع (۲ / ۶۴).

۴- ۸۵- الشاهد لعبد قيس بن خفاف فى الدرر (۳ / ۱۰۲) ، وشرح اختيارات المفضل (ص ۱۵۵۸) ، وشرح شواهد المغنى (۱ /

٢٧١) ، ولسان العرب (كرب) ، والمقاصد النحويه (٢ / ٢٠٣) ، ولحارثه بن بدر الغدانى فى أمالى المرتضى (١ / ٣٨٣) ، وبلا نسبه فى شرح الأشمونى (٣ / ٥٨٣) ، وشرح عمده الحافظ (ص ٣٧٤) ، ومغنى اللبيب (١ / ٩٣) ، وهمع الهوامع (١ / ٢٠٦).

٥- انظر صحيح البخارى (١ / ٨٩) ، ومسند أحمد (٦ / ٢٢٤).

٦- ٨٦- الشاهد لأعرابىّ فى الدرر (٤ / ٦٣) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٦٨٨) ، وبلا نسبه فى شرح الأشمونى (٣ / ٥٤٨) ، ومغنى اللبيب (١ / ٢٨٥) ، وهمع الهوامع (٢ / ٤).

السادس : إعطاء (ما) النافيه حكم (ليس) فى الإعمال ، وإعطاء (ليس) حكم (ما) فى الإهمال عند انتقاض النفى بإلا كقولهم : ليس الطّيب إلا المسك (١).

السابع : إعطاء (عسى) حكم (لعلّ) فى العمل كقوله : [الرجز]

٨٧- (٢)يا أبتا علّك أو عساك

وإعطاء لعل حكم عسى فى اقتران خبرها بأن.

الثامن : إعطاء الفاعل إعراب المفعول وعكسه كقولهم : خرق الثوب المسمار ، وقوله : [البسيط]

٨٨- (٣)[مثل القنافذ هدّاجون قد بلغت]

بخران أو بلغت سوآتهم هجر

التاسع : إعطاء (الحسن الوجه) حكم (الضارب الرجل) فى النصب ، وإعطاء (الضارب الرجل) حكم (الحسن الوجه) فى الجرّ.

العاشر : إعطاء (أفعل) فى التعجب حكم (أفعل) التفضيل فى جواز التصغير ، وإعطاء أفعل التفضيل حكم أفعل فى التعجب فى أنه لا يرفع الظاهر.

قال : ولو ذكرت أحرف الجرّ ودخول بعضها على بعض فى معناه لجاء من ذلك أمثله كثيره.

وذكر محمد بن مسعود بن الزكى فى كتابه (البديع) أن (الذى) (وأن) المصدريه يتقارضان فتقع الذى مصدريه كقوله : [الطويل]

١- انظر الكتاب (١ / ٢٠١).

٢- ٨٧- الرجز لرؤبه فى الكتاب (٢ / ٣٩٦) ، وملحقات ديوانه (ص ١٨١) ، وخزانه الأدب (٥ / ٣٦٢) ، وشرح أبيات سيبويه (٢ / ١٦٤) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ٤٣٣) ، وشرح المفصّل (٢ / ٩٠) ، والمقاصد النحويه (٤ / ٢٥٢) ، وبلا نسبه فى الجنى الدانى (ص ٤٤٦) ، والخصائص (٢ / ٩٦) ، والدرر (٢ / ١٥٩) ، ورصف المبانى (ص ٢٩) ، وسرّ صناعه الإعراب (١ / ٤٠٦) ، وشرح الأشمونى (١ / ١٣٣) ، وشرح المفصّل (٢ / ١٢) ، واللامات (ص ١٣٥) ، ولسان العرب (روى) ، وما ينصرف وما لا ينصرف (ص ١٣٠) ، والمقتضب (٣ / ٧١) ، ومغنى اللبيب (١ / ١٥١) ، وهمع الهوامع (١ / ١٣٢).

٣- ٨٨- الشاهد للأخطل فى ديوانه (ص ١٧٨) ، وتخليص الشواهد (ص ٢٤٧) ، والدرر (٣ / ٥) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٩٧٢) ، ولسان العرب (نجر) ، وبلا نسبه فى أمالى المرتضى (١ / ٤٦٦) ، ورصف المبانى (ص ٣٩٠) ، وشرح الأشمونى (١ / ١٧٦) ، والمحتسب (٢ / ١١٨) ، ومغنى اللبيب (٢ / ٦٩٩) ، وهمع الهوامع (١ / ١٦٥).

٨٩- (١)أتقرح أكباد المحبّين كالّذى

أرى كبدى من حبّ ميّه تقرح

وتقع (أن) بمعنى (الذى) كقولهم : زيد أعقل من أن يكذب ، أى : من الذى يكذب.

قال ابن هشام : فأما وقوع (الذى) مصدريه فقال به يونس والفراء والفارسى وارتضاه ابن خروف وابن مالك ، وجعلوا منه : (ذٰلِكَ الَّذِى يُبَشِّرُ اللهُ عِبادَهُ) [الشورى : ٢٣] ، (وَخُضْتُمْ كَالَّذِى خاضُوا) [التوبه : ٦٩] وأما عكسه فلم أعرف قائلا به ، والذى جرى عليه إشكال هذا الكلام بأن ظاهره تفضيل زيد فى العقل على الكذب وهذا لا معنى له ، ونظائر هذا التركيب مشهوره الاستعمال وقلّ من يتنبه لإشكالها.

قال : وظهر لى توجيهان :

أحدهما : أن يكون فى الكلام تأويل على تأويل فيؤوّل (أن) والفعل بالمصدر فيؤوّل إلى المعنى الذى أراده ولكن بوجه يقبله العلماء ، ألا ترى أنه قيل فى قوله تعالى : (وَما كانَ هذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرى) [يونس : ٣٧] أن التقدير : ما كان افتراء ، ومعنى هذا : ما كان مفترى.

الثانى : أن (أعقل) ضمن معنى (أبعد) ، فمعنى المثال : زيد أبعد من الكذب لفضله من غيره (فمن) المذكوره ليست الجارّه للمفضول بل متعلّقه بأفعل لما تضمّنه من معنى البعد لا لما فيه من المعنى الوصفىّ ، والمفضل عليه متروك أبدا مع أفعل هذا لقصد التعميم ، وفى (شرح الدره) لابن القوّاس : شبهت (ليس) بلا فحملت عليها فى العطف كما حملت (لا) عليها فى العمل ، قال بعضهم فى قوله تعالى : (وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ) [هود : ١١] ، خرّج المازنى الآيه على أنّ (إنّ) وإن كانت مشدّده فهى النافيه بمعنى (ما) ثقلت كما أنّ (إنّ) المشدده لا تخفّف وهذا من التقارض.

فائده : تقارض إلّا وغير

قال الزمخشرى (فى المفصّل) (٢) : واعلم أن إلّا وغير يتقارضان ما لكل واحد منهما.

١- ٨٩- الشاهد لجميل فى ديوانه (ص ٤٦) «من حبّ بثنه» ، وشرح شواهد المغنى (ص ٨٩٦) ، ولذى الرمّه فى ديوانه (١١٩٤) ، والخزانه (٤ / ٧٤) ، والزهره (١٣٧) ، وبلا نسبه فى مغنى اللبيب (٢ / ٥٤٧).

٢- انظر المفصّل (٧٠).

قال (١) ابن يعيش : معنى التقارض أن كل واحد منهما يستعير من الآخر حكما هو أخصّ به ، فأصل غير أن يكون وصفا والاستثناء فيه عارض معار من إلا.

التقدير

فيه مباحث :

الأول : قال (٢) ابن هشام : القياس أن يقدّر الشيء فى مكانه الأصلى ، لئلا يخالف الأصل من وجهى الحذف ووضع الشيء فى غير محله ، فيجب أن يقدّر المفسر فى نحو : زيدا رأيته ، مقدما عليه.

وجوّز البيانيون تقديره مؤخّرا عنه ، وقالوا : إنه يفيد الاختصاص حينئذ ، وليس كما توهموا ، وإنما يرتكب ذلك عند تعذر الأصل أو عند اقتضاء أمر معنوى لذلك. فالأول نحو : أيّهم رأيته ، إذ لا يعمل فى الاستفهام ما قبله ونحو : (وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْناهُمْ) [فصلت : ١٧] فيمن نصب ، إذ لا يلى أما فعل ، وكنا قدمنا فى نحو : فى الدار زيد ، أن متعلّق الظرف يقدّر مؤخرا عن زيد لأنه فى الحقيقه الخبر ، وأصل الخبر أن يتأخر عن المبتدأ ، ثم ظهر لنا أنه يحتمل تقديره مقدما لمعارضه أصل آخر وهو أنه عامل فى الظرف ، وأصل العامل أن يتقدم على المعمول ، اللهم إلا أن يقدر المتعلق فعلا فيجب التأخير ، لأن الخبر الفعلى لا يتقدم على المبتدأ فى مثل هذا ، وإذا قلت : إن خلفك زيدا ، وجب تأخير المتعلق فعلا- كان أو اسما ، لأن مرفوع (إن) لا يسبق منصوبها ، وإذا قلت : كان خلفك زيد ، جاز الوجهان ، ولو قدرته فعلا لأن خبره كان يتقدّم مع كونه فعلا على الصحيح ، إذ لا تلتبس الجمله الاسميه بالفعليه.

والثانى : نحو متعلّق البسمله الشريفه ، فإن الزمخشرى (٣) قدّره مؤخرا عنها ، لأن قريشا كانت تقول : باسم اللّات والعزّى نفعل كذا ، فيؤخرون أفعالهم عن ذكر ما اتخذوه معبودا تفخيما لشأنه بالتقديم فوجب على الموحّد أن يعتقد ذلك فى اسم الله تعالى فإنه الحقيقى بذلك.

الثانى : ينبغى تقليل المقدّر ما أمكن لنقل مخالفه الأصل ، ولذلك كان تقدير الأخفش : ضربى زيدا قائما ، ضربه قائما ، أولى من تقدير باقى البصريين : حاصل إذ

١- انظر شرح المفصّل (٢ / ٨٨).

٢- انظر مغنى اللبيب (٢ / ۶٧٨).

٣- انظر الكشاف (١ / ٣).

كـان ، أو إذ كان قائما ، لأنه قـدّر اثنين وقـدّروا خمسه ، ولأن التقـدير من اللفظ أولى ، وكان تقـديره فى : أنت منى فرسـخان ، بعـدك منى فرسـخان ، أولى من تقدير الفارسـى : أنت منى ذو مسافه فرسـخين ، لأنه قدر مضافا لا يحتاج معه إلى تقدير شـىء آخر يتعلق به الظرف ، والفارسـى قـدر شـيئين يحتـاج معهمـا إلى تقـدير ثـالث ، وضـعف قول بعضـهم فى (وَأُشْـرِبُوا فِى قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ) [البقره : ۹۳] إن التقدير : حبّ عباده العجل ، والأولى تقدير الحبّ فقط ، وضـعّف قول الفارسـى ومن وافقه فى (وَاللَّائِى يَئِسْنَ) [الطلاق : ۴] الآـيه ، أن الأصل - واللائى لم يحضن فعـدتهن ثلاثه أشـهر - والأولى أن يكون الأصل واللائى لم يحضـن كذلك ، تقليلا للمحذوف.

الثالث : إذا اسـتدعى الكلام تقدير أسـماء متضايفه أو موصوف وصـفه مضافه ، أو جار ومجرور ومضمر عائد على ما يحتاج إلى الربـط ، فلاـ يقـدر أن ذلـك حـذف دفعه واحـده بـل على التدريـج ، فالأـولى نحو : (كَالَّذِى يُغْشـى عَلَيْهِ) [الأحزاب : ۱۹] أى كدوران عين الذى والثانى. نحو : [الطويل]

۹۰- (۱)إذا قامتا تضوّع المسك منهما

نسيم الصّبا [جاءت بريّا القرنفل]

أى : تضوّعـا مثـل تضوّع نسـيم الصـبا. والثـالث : كقوله تعالى : (وَاتَّقُوا يَوْماً لا تَجْزِى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَـيْئاً) [البقره : ۴۸] أى : لا تجزى فيه ، ثم حذف فى فصار لا تجزئه ، ثم حذف الضمير منصوبا لا مخفوضا قاله الأخفش.

الرابع : ينبغى أن يقـدّر المقـدّر من لفظ المذكور مهما أمكن ، فيقدر فى : ضـربى زيدا قائما ، ضـربه قائما ، فإنه من لفظ المبتدأ دون (إذ كان) أو (إذا كان) ، ويقدر : اضرب ، دون : أهن فى : زيدا اضربه ، فإن منع من تقدير المذكور مانع معنوى أو صناعى قـدر مـا لاـ مـانع له ، فالأول ، نحو : زيـدا اضـرب أخاه ، يقـدّر فيه أهن دون اضـرب. فإن قلت : زيـدا أهن أخاه ، قـدّرت أهن ، والثـانى نحو : زيـدا امرر به ، يقـدّر فيه جـاوز دون امرر ، لأنه لا يتعـدّى بنفسه ، نعم إن كان العامل مما يتعـدّى تاره بنفسه وتاره بحرف الجرّ نحو : (نصح) فى قولك : زيدا نصحت له ، جاز أن نقدر نصحت زيدا ، بل هو أولى من تقدير غير الملفوظ به.

۱- ۹۰- الشاهـد لاـمرئ القيس فى ديوانه (ص ۱۵) ، وخزانه الأـدب (۳ / ۱۶۰) ، ورصف المبـانى (ص ۳۱۲) ، ولسـان العرب (قرنفل) ، والمنصف (۳ / ۲۰) ، وبلا نسبه فى لسان العرب (ضرع) ، ومغنى اللبيب (۲ / ۶۱۷) ، والممتع فى التصريف (۲ / ۵۷۲).

ومما لا يقدر فيه مثل المذكور لمانع صناعى قوله : [الرجز]

٩١- (١)يا أيها المائح دلوى دونكا

[إنى رأيت الناس يحمدونكا]

إذا قدّر دلوى منصوبا فالمقدّر خذ ، لا دونك وقوله : [الطويل]

٩٢- (٢)[أكرّ وأحمى للحقيقه منهم]

وأضرب منّا بالسيوف القوانسا

الناصب فيه للقوانس فعل محذوف لا اسم تفضيل محذوف ، لأنا فررنا بالتقدير من إعمال اسم التفضيل المذكور فى المفعول ، فكيف يعمل فيه المقدّر؟ وقولك : هذا معطى زيدا أمسى درهما ، التقدير : أعطاه ، ولا يقدّر اسم فاعل ، لأنك إنما فررت بالتقدير من إعمال اسم الفاعل الماضى المجرد من (أل).

الخامس : قد يكون اللفظ على تقدير وذلك المقدر على تقدير آخر نحو (وَما كانَ هذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرى) [يونس : ٣٧] فأن يفترى مؤوّل بالافتراء ، والافتراء مؤوّل بمفترى (ثُمَّ يَعُودُونَ لِما قالُوا) [المجادله : ٣] ، قيل : ما قالوا بمعنى القول والقول بتأويل المقول ، وقال أبو البقاء فى : (حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ) [آل عمران : ٩٢] يجوز عند أبى على كون (ما) مصدريه والمصدر فى تأويل اسم المفعول.

السادس : قال أبو البقاء فى (التبيين) : ليس كل مقدّر عليه دليل من اللفظ بدليل المقصور ، فإن الإعراب فيه مقدّر وليس له لفظ يدلّ عليه ، وكذلك الأسماء السته عند سيبويه ، الإعراب مقدّر فى حروف المدّ منها ، وإن لم يكن فى اللفظ ما يدلّ عليه.

التقديم والتأخير

قال ابن السراج فى (الأصول) (٣) : الأشياء التى لا يجوز تقديمها ثلاثه عشر : (١) الصله على الموصول. (٢) والمضمر على الظاهر فى اللفظ والمعنى إلا ما جاء

١- ٩١- الشاهد لجاريه من الأنصار فى أمالى القالى (٢ / ٢٤٤) ، وأمالى الزجاجى (ص ٢٣٧) ، وشرح المفصل (١ / ١١٧) ، وخزانه الأدب (٣ / ١٥) ، ولسان العرب (ميح).

٢- ٩٢- الشاهد للعباس بن مرداس فى ديوانه (ص ٦٩) ، والأصمعيات (ص ٢٠٥) ، وحماسه البحترى (ص ٤٨) ، وخزانه الأدب (٨ / ٣١٩) ، وشرح التصريح (١ / ٣٣٩) ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى (ص ٤٤١) ، ولسان العرب (قنس) ، ونوادر أبى زيد (ص ٥٩) ، وبلا نسبه فى أمالى ابن الحاجب (١ / ٤٦٠) ، وخزانه الأدب (٧ / ١٠) ، وشرح الأشمونى (١ / ٢٩١) ، ومغنى اللبيب

(ص ٢ / ٦١٨).

٣- انظر الأصول لابن السّراج (٢ / ٢٣٢).

منه على شريطه التفسير. (٣) والصفه وما اتّصل بها على الموصوف ، وجميع توابع الأسماء. (۴) والمضاف إليه وما اتصل به على المضاف. (۵) وما عمل فيه حرف أو اتصل به لا يقدّم على الحرف ، وما شبه من هذه الحروف بالفعل فنصب ورفع فلا يقدم مرفوعها على منصوبها. (۶) والفاعل لا يقدم على الفعل. (٧) والأفعال التى لا تتصرف لا يقدم عليها ما بعدها. (٨) والصفات المشبهه بأسماء الفاعلين والصفات التى لا تشبه أسماء الفاعلين لا يقدم عليها ما عملت فيه. (٩) والحروف التى لها صدر الكلام لا يقدم ما بعدها على ما قبلها. (١٠) وما عمل فيه معنى الفعل فلا يقدم المنصوب عليه. (١١) ولا يقدم التمييز وما بعد إلا. (١٢) وحروف الاستثناء لا تعمل فيما قبلها. (١٣) ولا يقدم مرفوعه على منصوبه ، ولا يفرق بين العامل والمعمول فيه بشيء لم يعمل فيه العامل إلا الاعتراضات.

وأما ما يجوز تقديمه : فكل شيء عمل فيه فعل يتصرف وكان خبر المبتدأ سوى ما استثنينا ، انتهى كلام ابن السراج.

تقويه الأضعف وإضعاف الأقوى

قال ابن جنى فى (الخاطريات) : العرب تضعف الأقوى وتقوّى الأضعف تصرفا وتلعبا.

فمن تقويه الأضعف الوصف بالاسم نحو : مررت بقاع عرفج كلّه ، وبصحيفه طين خاتمها ، وهو كثير. وذلك أن معنى الوصف فى الاسم حكم زائد على شرط الاسميه ، ألا ترى كل وصف اسما أو واقعا موقع الاسم ، وليس كل اسم وصفا ، فالوصفيه معنى زائد على الاسميه.

ومن تقويه الأسماء إعمالها عمل الفعل ، وذلك أن العمل معنى قوى زائد على شرط الاسميه.

ومن إضعاف الأقوى : منع فعل التعجب التصرف أو تقديم مفعوله عليه ، وكذلك نعم وبئس وعسى ، ومنه : والد ، وصاحب ، وعبد ، أصلها الوصف ثم منعته ، وكذلك (لله درّك) أصله المصدر ثم منع المصدريه ، وكذلك ما لا ينصرف أصله الانصراف ، ومبنى الأسماء أصله الإعراب ، والموجود من هذين الضربين كثير إلا أن هذا وجه حديثهما ، انتهى.

تكثير الحروف يدلّ على تكثير المعنى

اشاره

عقد له ابن جنّى بابا فى (الخصائص) (۱) وترجم عليه ، باب فى قوه اللفظ لقوه المعنى.

قال : هذا فصل من العربيه حسن. منه قولهم : خشن ، واخشوشن ، فمعنى خشن دون معنى اخشوشن لما فيه من تكرير العين وزياده الواو ، وكذا قولهم : أعشب المكان ، فإذا أرادوا كثره العشب فيه قالوا : اعشوشب ، ومثله : حلاـ واحلولى ، وخلق واخلولق ، وغدن واغدودن ، ومنه باب فعل وافتعل نحو : قدر واقتدر ، فاقتدر أقوى معنى من قدر ، كذا قال أبو العباس ، وهو محض القياس وقال تعالى : (أَخْذَ عَزِيزٍ مُقْتَدِرٍ) [القمر : ۴۲] فمقتدر هنا أوثق من قادر ، حيث كان الوضع لتفخيم الأمر وشده الأخذ ، وعليه قوله تعالى : (لَها ما كَسَبَتْ وَعَلَيْها مَا اكْتَسَبَتْ) [البقره : ۲۸۶] لأن كسب الحسنه بالإضافه إلى كسب السيئه أمر يسير ، ومثله قول الشاعر : [الكامل]

۹۳- (۲)إنا اقتسمنا خطّتينا بيننا

فحملت برّه واحتملت فجار

عبّر عن البرّ بالحمل وعن الفجره بالاحتمال ، ومن ذلك قولهم : رجل جميل ووضىء ، فإذا أرادوا المبالغه قالوا : جمّال ووضّاء ، وكذلك حسن وحسان ، ومنه باب تضعيف العين نحو قطع ، وقطّع ، وكسر وكسّر ، وقام الفرس وقوّمت الخيل ، ومات البعير وموّتت الإبل ، ومنه باب (فعال) فى النسب كالبزّاز والعطّار والقصّاب ، إنما هو لكثره تعاطى هذه الأشياء ، وكذلك النسّاف لهذا الطائر ، كأنه قيل له ذلك لكثره نسفه بجناحه ، والخضارىّ للطائر أيضا ، كأنه قيل له ذلك لقوه خضرته ، والحوّارى لقوه حوره وهو بياضه ، والخطّاف لكثره اختطافه ، والسكّين لكثره تسكين الذبائح.

قال : ونحو ذلك من تكثير اللفظ لتكثير المعنى العدول عن معتاد حاله ، وذلك

۱- انظر الخصائص (۳ / ۲۶۴).

۲- ۹۳- الشاهد للنابغه الذبيانى فى ديوانه (ص ۵۵) ، وإصلاح المنطق (ص ۳۳۶) ، وخزانه الأدب (۶ / ۳۲۷) ، والدرر (۱ / ۹۷) ، وشرح التصريح (۱ / ۱۲۵) ، وشرح المفصّل (۴ / ۵۳) ، ولسان العرب (برر) ، و (فجر) ، و (حمل) ، والمقاصد النحويه (۱ / ۴۰۵) ، وبلا نسبه فى جمهره اللغه (ص ۴۶۳) ، وخزانه الأدب (۶ / ۲۸۷) ، والخصائص (۲ / ۱۹۸) ، وشرح عمده الحافظ (ص ۱۴۱) ، وشرح المفصّل (۱ / ۳۸) ، ولسان العرب (أنن) ، ومجالس ثعلب (۲ / ۴۶۴) ، وهمع الهوامع (۱ / ۲۹).

(فعال) فى معنى (فعيل) نحو : طوال فهو أبلغ من معنى طويل ، وعراض أبلغ معنى من عريض ، وكـذا خفاف من خفيف ، وقلال من قليل ، وسـراع من سـريع ، ففعال وإن كانت أخت فعيل فى باب الصفه فإن فعيلا أخصّ بالباب من فعال لأنه أشدّ انقيادا منه ، تقول : جميل ولا تقول جمال ، وبطىء ، ولا تقول بطاء ، وشديـد ، ولا تقول شداد ، وكم غريض ، ولا تقول غراض ، فلما كانت (فعيل) هى الباب المطرد وأريدت المبالغه عدلت إلى (فعال) فضارعت (فعال) بذلك (فعّالا) ، والمعنى الجامع بينهما خروج كل واحد منهما عن أصله ، أما (فعّال) فبالزياده وأما (فعال) الخفيف فبالانحراف عن (فعيل).

وبعـد : فإذا كانت الألفاظ أدله على المعانى ثم زيـد فيها شـىء أوجبت القسـمه به زياده المعنى له ، وكـذلك إن انحرف به عن سمته وهديه كان ذلك دليلا على حادث متجدّد له.

قـال ابن يعيش فى (شـرح المفصّل) (١) : (ذا) إشـاره للقريب فـإذا أرادوا الإشاره إلى متنـحّ متباعـد زادوا كاف الخطاب فقالوا : ذاك ، فإن زاد بعد المشار إليه أتوا باللام مع الكاف فقالوا ذلك ، واسـتفيد باجتماعهما زياده فى التباعد ، لأن قوه اللفظ مشـعره بقوه المعنى.

تنبيه : ما خرج عن قاعده تكثير المبنى يدلّ على تكثير المعنى

خرج عن هذه القاعده باب التصغير فإنه زادت فيه الحروف وقلّ المعنى ولهذا قال العلم السخاوى : [الوافر]

وأسماء إذا ما صغّروها

تزيد حروفها شططا وتعلو

وعادتهم إذا زادوا حروفا

يزيد لأجلها المعنى ويعلو

يشير إلى (مغيربان) تصغير مغرب ، و (إنيسيان) تصغير إنسان ، وعشيان تصغير عشاء ، وعشيشيه تصغير عشيه.

تلاقى اللغه

عقد له ابن جنّى بابا فى (الخصائص) (٢) قال : هذا موضع لم أسـمع لأحد فيه شيئا إلا لأبى على ، وذلك أنه كان يقول فى باب أجمع وجمعاء وما يتبع ذلك من

١- انظر شرح المفصّل (٣ / ١٣٥).

٢- انظر الخصائص (١ / ٣٢١).

أكتع وكتعاء وبقيته : إن هذا اتفاق وتوارد وقع فى اللغه على غير ما كان فى وزنه منها. قال : لأن باب أفعل وفعلاء إنما هو للصفات وجميعها يجىء على هذا الوضع نكرات ، نحو : أحمر وحمراء وأصفر وصفراء وأخرق وخرقاء ، فأما أجمع وجمعاء فاسمان معرفتان وليسا بصفتين ، وإنما ذلك اتفاق وقع بين هذه الكلم المؤكد بها. قال : ومثله ليله طلقه وليال طوالق ، قال : وليس طوالق تكسير طلقه لأن فعله لا يكسر على فواعل ، وإنما طوالق جمع طالقه وقعت موقع جمع طلقه ، وهذا الذى قاله وجه صحيح ، وأبين منه عندى وأوضح قولهم فى العلم ، سلمان وسلمى ، فليس سلمان إذا من سلمى كسكران من سكرى لأن باب سكران وسكرى الصفه ، وليس سلمان ولا سلمى بصفتين ولا نكرتين ، وإنما سلمان من سلمى كقحطان من ليلى ، غير أنهما لما كانا من لفظ واحد تلاقيا فى عرض اللغه من غير قصد لجمعهما ، وكذلك أيهم للجمل الهائج ويهماء للفلاه ، ليسا كأدهم ودهماء ، لأنهما لو كانا كذلك لوجب أن يأتى فيهما يهم كدهم ، ولم يسمع ، فعلم بذلك أن هذا تلاق من اللغه ، وأن أيهم لا مؤنث له ، ويهماء لا مذكر لها.

ومن التلاقى قولهم فى العلم : أسلم وسلمى ، ومثله شتّان وشتى ، كل ذلك توارد وتلاق وقع فى أثناء هذه اللغه من غير قصد له ولا مراسله بين بعضه وبعض.

التمثيل للصناعه ليس ببناء معتمد

أشار ابن جنّى إلى دعوى الاتفاق على هذه القاعده ، وترجم عليها : باب احتمال اللفظ الثقيل لضروره التمثيل.

قال (۱) : وذلك كقولهم : وزن حبنطى : فعنلى ، فيظهرون النون الساكنه قبل اللام ، وهذا شىء ليس موجودا فى شىء من كلامهم ، ألا ترى أن سيبويه قال (۲) : ليس فى الكلام مثل قنر وعنل. ويقولون فى تمثيل عرند : فعنل ، وجحنفل فعنلل ، وعرنقصان : فعنللان ، وهو كالأول ولا بدّ فى هذا ونحوه من الإظهار ، ولا يجوز إدغام النون فى اللام فى هذه الأماكن لأنه لو فعل ذلك لفسد الغرض وبطل المراد المعتمد ، ألا ترى أنك لو أدغمت وقلت وزن عرند فعلّ لم يكن فرق بينه وبين قمد وعتلّ وصمل ، ولو قلت : وزن جحنفل : فعلل لالتبس بباب سفرجل وفرزدق وبباب عدبّس وهملّع ، ولو قلت فى حبنطى : فعلّى لالتبس بباب صلخدى وجلعبى.

۱- انظر الخصائص (۳ / ۹۶).

۲- انظر الكتاب (۴ / ۵۹۰).

وقال : وبهذا يعلم أن التمثيل للصناعه ليس ببناء معتمد ، ألا ترى لو قيل لك : ابن من (دخل) مثل (جحنفل) لم تجزه ، لأنك كنت تصير إلى دخنلل ، فتظهر النون ساكنه قبل اللام وهذا غير موجود ، فدلّ أنك فى التمثيل لست ببان ولا جاعل ما تمثّله من جمله كلام العرب ، كما تجعله منها إذا بنيته غير ممثل ، ولو كانت عاده هذه الصناعه أن يمثل فيها من الدخول كما مثل من الفعل لجاز أن تقول : وزن جحنفل من دخل دخنلل ، كما قلت فى التمثيل : وزن جحنفل من الفعل فعنلل ، فاعرف ذلك فرقا بين الموضعين.

ص: ١٥٣

حرف الثاء

الثقل والخفّه

يعرفان من طريق المعنى لا من طريق اللفظ ، ذكر هذه القاعده أبو البقاء فى (التبيين) قال (1) : فالخفيف من الكلمات ما قلّت مدلولاته ولوازمه ، والثقيل ما كثر ذلك فيه ، فخفّه الاسم أنه يدلّ على مسمّى واحد ولا يلزمه غيره فى تحقق معناه ، كلفظه (رجل) فإن معناها ومسماها الذّكر من بنى آدم ، و (الفرس) هو الحيوان الصهّال ، ولا يقترن بذلك زمان ولا غيره ، ومعنى ثقل الفعل أن مدلولاته ولوازمه كثيره ، فمدلولاته : الحدث والزمان ، ولوازمه : الفاعل والمفعول والتصرّف وغير ذلك.

ثبوت الحدث فى اسم الفاعل أقلّ من ثبوته فى الفعل

ذكره ابن الصائغ فى (تذكرته) قال : فعثا زيد وهو مفسد ، متقاربان ، بخلاف عثا وقد أفسد ، ولهذا جعل الزمخشرى مفسدين من قوله تعالى : (وَلا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ) [البقره : ۶۰] حالا مؤكّده.

۱- انظر مسائل خلافيه فى النحو (ص ۱۲۰).

حرف الجيم

الجمل نكرات

قال (١) ابن يعيش : ألا ترى أنها تجرى أوصافا على النكرات ، قال : ولو لا أن الجمل نكرات لم يكن للمخاطب فيها فائده ، لأن ما يعرف لا يستفاد ، فلما كانت تجرى أوصافا على النكرات لتنكيرها ، أرادوا أن يكون فى المعارف مثل ذلك ، فلم يكن أن يقال : مررت بزيد قام أبوه وأنت تريد النعت لزيد ، لأنه قد ثبت أن الجمل نكرات ، والنكره لا تكون وصفا للمعرفه ، ولم يمكن إدخال لام المعرفه على الجمله لأن هذه اللام من خواص الأسماء ، والجمله لا تختص بالأسماء ، بل تكون جمله اسميه وفعليه فجاؤوا حينئذ بالذى متوصلين بها إلى وصف المعارف بالجمل ، فجعلوا الجمله التى كانت صفه للنكره صله للذى هو الصفه فى اللفظ والغرض الجمله ، كما جاؤوا بأى متوصلين بها إلى نداء ما فيه الألف واللام ، فقالوا : يا أيها الرجل ، والمقصود نداء الرجل و «أىّ» صله ، وكما جاؤوا (بذى) التى بمعنى صاحب متوصّلين بها إلى وصف الأسماء بالأجناس ، إلا أن لفظ الذى قبل دخول الألف واللام لم يكن على لفظ أوصاف المعارف ، فزادوا فى أولها الألف واللام ليحصل لهم بذلك لفظ المعرفه الذى قصدوه فيتطابق اللفظ والمعنى.

وقال الشيخ جمال الدين بن هشام فى تذكرته : بنى ابن عصفور ، على أن إضافه (أفعل) لا تفيد تعريفا : أنه لا بدّ من حذف فى قوله تعالى : (إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ مُبارَكاً) [آل عمران : ٩۶] والتقدير : لهو الذى ببكّه ، فالخبر جمله اسميه لا مفرد معرفه ، والجمل نكرات كما قاله الزجاج فى : (إِنْ هذانِ لَساحِرانِ) [طه : ۶٣] إن التقدير : لهما ساحران.

وقال صاحب (البسيط) : إنما اختصّت النكره بالوصف بالجمله لوجهين :

أحدهما : أنها تطابقها فى التنكير بدليل وضعها على التنكير الذى لا يقبل التعريف.

١- انظر شرح المفصّل (٣ / ١۴١).

والثانى : أن فائده الجمل فى أحكامها وهى نكرات ، ولو فرض تعريف الحكم فى بعض الصور لكان نكره فى المعنى لاستحاله الحكم بالمعلوم على المعلوم ، وإنما يحكم على المعلوم بما يجهله السامع فيحصل بذلك فائده ، وإذا كان الحكم نكره وهو مقصود الجمله كان مطابقا لموصوفه فى التنكير.

الجوار

عقد له ابن جنّى بابا فى (الخصائص) (١) ولخّصه ابن هشام فى (المغنى) بزياده ونقص فقال (٢) : (القاعده الثانيه) : إن الشىء يعطى حكم الشىء إذا جاوره كقول بعضهم : (هذا جحر ضبّ خرب) بالجرّ وقوله : [الطويل]

٩٤- (٣)[كان ثبيرا فى عرانين وبله]

كبير أناس فى بجاد مزمّل

قال ابن هشام : وقيل فى (وَأَرْجُلَكُمْ) [المائده : ٦] بالخفض إنه عطف على أيديكم لا على رؤوسكم ، إذ الأرجل مغسوله لا ممسوحه ، ولكنه خفض لمجاوره رؤوسكم. والذى عليه المحققون أن خفض الجوار يكون فى النعت قليلا ، وفى التوكيد نادرا كقوله : [البسيط]

٩٥- (٤)يا صاح بلّغ ذوى الزّوجات كلّهم

[أن ليس وصل إذا انحلّت عرا الذّنب]

ولا يكون فى النسق ؛ لأن العاطف يمنع التجاور. قال : ومن ذلك قولهم : هنأنى ومرأنى ، والأصل أمرأنى ، وقولهم : هو رجس نجس ، بكسر النون وسكون الجيم والأصل نجس بفتح النون وكسر الجيم.

قال (٥) ابن هشام : كذا قالوا ، وإنما يتمّ هذا أن لو كانوا لا يقولون هنا نجس بفتحه فكسره ، وحينئذ فيكون محلّ الاستشهاد إنما هو الالتزام للتناسب ، وأما إذا لم

١- انظر الخصائص (٣ / ٢١٨).

٢- انظر مغنى اللبيب (٢ / ٧٦٠).

٣- ٩٤- الشاهد لامرئ القيس فى ديوانه (ص ٢٥) ، وتذكره النحاه (ص ٣٠٨) ، وخزانه الأدب (٥ / ٩٨) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٨٨٣) ، ولسان العرب (عقق) ، و (زمل) ، و (خزم) ، و (أبل) ، ومغنى اللبيب (٢ / ٥١٥) ، وتاج العروس (خزم) ، وبلا نسبه فى المحتسب (٢ / ١٣٥).

٤- ٩٥- الشاهد لأبى الغريب النصرى فى خزانه الأدب (٥ / ٩٠) ، والدرر (٥ / ٦٠) ، وبلا نسبه فى تذكره النحاه (ص ٥٣٧) ، وشرح شواهد المغنى (ص ٩٦٢) ، وشرح شذور الذهب (ص ٤٢٨) ، ولسان العرب (زوج) ، ومغنى اللبيب (ص ٦٨٣) ، وهمع

الهوامع (٢ / ٥٥).

٥- انظر مغنى اللبيب (٢ / ٧٦٢).

يلتزم فهذا جائز بدون تقدّم رجس ، إذ يقال : فعل بكسره فسكون فى كل فعل بفتحه فكسره نحو : كتف ولبن ونبق. وقالوا : أخذه ما قدم وما حدث ، بضمّ دال حدث ، وقرأ بعضهم : (سَلاسِلَ وَأَغْلالاً) [الإنسان : ۴] بصرف سلاسل ، وفى الحديث : «ارجعن مأزورات غير مأجورات» (۱) والأصل موزورات بالواو ، لأنه من الوزر ، وقرأ أبو حيوه (يُوقِنُونَ) [البقره : ۴] بالهمزه ، وقال جرير : [الوافر]

۹۶- (۲)لحبّ المؤقدان إلىّ مؤسى

[وجعده إذ أضاءهما الوقود]

بهمزه المؤقدان ومؤسى على إعطاء الواو المجاوره للضمه حكم الواو المضمومه فهمزه ، كما قيل فى : وجوه أجوه وفى : وقتت أقتت ، ومن ذلك قولهم فى : صوّم صيم وفى جوّع جيع ، حملا على قولهم فى عصوّ عصىّ لأن العين لما جاورت اللام حملت على حكمها فى القلب.

وكان أبو على ينشد فى مثل ذلك : [الرجز]

۹۷- (۳)قد يؤخذ الجار بجرم الجار

قال (۴) ابن جنى : وعليه أيضا أجازوا النقل لحركه الإعراب إلى ما قبلها فى الوقف نحو : هذا بكر ومررت ببكر ، ألا تراها لما جاورت اللام بكونها فى العين صارت لذلك كأنها فى اللام لم تفارقها ، وكذلك أيضا قولهم : شابه ودابه صار فضل الاعتماد بالمدّ فى الألف كأنه تحريك الحرف الأول المدغم حتى كأنه لذلك لم يجمع بين ساكنين ، فهذا نحو من الحكم على جوار الحركه للحرف.

قال : ومن الجوار استقباح الخليل العقق من الحمق المخترق ، وذلك أن هذه الحركات قبل الروىّ المقيّد لما جاورته وكان الروىّ فى أكثر الأمر وغالب العرف مطلقا لا مقيدا صارت الحركه قبله كأنها فيه ، وكاد يلحق ذلك بقبح الإقواء ، وقال ابن جنّى فى قوله (۵) : [الرجز]

۱- أخرجه ابن ماجه فى سننه - الجنائز (۵۰) ، والسيوطى فى الجامع الصغير (۱ / ۶۲).

۲- ۹۶- الشاهد لجرير فى ديوانه (ص ۲۸۸) ، والخصائص (۲ / ۱۷۵) ، وشرح شواهد الشافيه (ص ۴۲۹) ، وشرح شواهد المغنى (۲ / ۹۶۲) ، والمحتسب (۱ / ۴۷) ، وبلا نسبه فى سرّ صناعه الإعراب (۱ / ۷۹) ، وشرح شافيه ابن الحاجب (ص ۲۰۶) ، ومغنى اللبيب (۲ / ۶۸۴) ، والمقرّب (۲ / ۱۶۳) ، والممتع فى التصريف (۱ / ۹۱).

۳- ۹۷- الرجز منسوب لأعرابى فى الخصائص (۲ / ۱۷۱) ، وهو بلا نسبه فى لسان العرب (حتر) ، وتاج العروس (حتر) ، وكتاب العين (۳ / ۱۹۰).

۴- انظر الخصائص (۲ / ۲۲۰).

٥- مرّ الشاهد رقم (١٨).

فى أىّ يومىّ من الموت أفر

أيوم لم يقدر ام يوم قدر؟!

الأصل (يقدر) بالسكون ، ثم لما تجاورت الهمزه المفتوحه والراء الساكنه وقد أجرت العرب الساكن المجاور للمتحرّك مجرى المتحرك والمتحرك مجرى الساكن إعطاء للجار حكم مجاوره ، أبدلوا الهمزه المتحركه ألفا ، كما تبدل الهمزه الساكنه بعد الفتحه معنى ، ولزم حينئذ فتح ما قبلها إذ لا تقع الألف إلا بعد فتحه ، قال : وعلى ذلك قولهم المرأه والكمأه بالألف ، وعليه خرج أبو على قوله : [الطويل]

٩٨- (١)[وتضحك منى شيخه عبشميه]

كأن لم ترى قبلى أسيرا يمانيا

أصله ترءا بهمزه بعدها ألف.

قال سراقه : [الوافر]

٩٩- (٢)أرى عينىّ ما لم تر أياه

[كلانا عالم بالتّرّهات]

ثم حذفت الألف للجازم ثم أبدلت الهمزه ألفا لما ذكرنا.

وقال (٣) ابن يعيش : اختار البصريون فى باب التنازع إعمال الثانى لأنه أقرب إلى المعمول ، فروعى فيه جانب القرب وحرمه المجاوره.

قال : ومما يدلّ على رعايتهم جانب القرب والمجاوره أنهم قالوا : جحر ضبّ خرب ، وماء شنّ بارد ، فأتبعوا الأوصاف إعراب ما قبلها ، وإن لم يكن المعنى عليه ، ألا ترى أن الضبّ لا يوصف بالخراب ، والشنّ لا يوصف بالبروده ، وإنما هما من وصف الجحر والماء.

قال : ومن الدليل على مراعاه القرب والمجاوره قولهم : خشّنت بصدره وصدر زيد ، فأجازوا فى المعطوف وجهين أجودهما الخفض ، فاختاروا الخفض هنا حملا

١- ٩٨- الشاهد لعبد يغوث بن وقاص الحارثى فى الأغانى (١٦ / ٢٥٨) ، وخزانه الأدب (٢ / ١٩٦) ، وسرّ صناعه الإعراب (١ / ٧٦) ، وشرح اختيارات المفضّل (ص ٧٦٨) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٤١٤) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٦٧٥) ، ولسان

العرب (هذذ) ، و (قدد) ، و (شمس) ، ومغنى اللبيب (١ / ٢٧٧) ، وبلا نسبه فى شرح الأشمونى (١ / ۴۶) ، وشرح المفصّل (۵ / ۹۷) ، والمحتسب (١ / ۶۹).

٢ - ٩٩- الشاهد لسراقه البارقى فى الأغانى (٩ / ١٣) ، وأمالى الزجاجى (ص ٨٧) ، وسرّ صناعه الإعراب (ص ٧٧) ، وشرح شواهد الشافيه (ص ٣٢٢) ، وشرح شواهد المغنى (ص ۶٧٧) ، ولسان العرب (رأى) ، والمحتسب (١ / ١٢٨) ، ومغنى اللبيب (ص ٢٧٧) ، والممتع فى التصريف (ص ۶٢١) ، ونوادر أبى زيد (١٨۵) ، ولابن قيس الرقيات فى ملحق ديوانه (١٧٨) ، وبلا نسبه فى جمهره اللغه (ص ٢٣۵) ، والخصائص (٣ / ١۵٣) ، وشرح شافيه ابن الحاجب (ص ۴١).

٣- انظر شرح المفصّل (١ / ٧٩).

على الباء وإن كانت زائـده فى حكم الساقط ، للقرب والمجاوره ، فكان إعمال الثانى فى ما نحن بصدده أولى للقرب والمجاوره والمعنى فيهما واحد.

وقال أبو البقاء فى (التبيين) : المجاوره توجب كثيرا من أحكام الأول للثانى والثانى للأول ، ألا ترى إلى قولهم : الشّمس طلعت ، وأنه لا يجوز فيه حـذف التاء لما جاور الضـمير الفعل ، وكـذلك : قامت هنـد ، لا يجوز فيه حذف التاء ، فلو فصـلت بينهما جاز حذفها ، وما كان ذاك إلا لأجل المجاوره.

وقـال فى موضع آخر : قـد أجرت العرب كثيرا من أحكـام المجاور على المجاور له حتى فى أشـياء يخالف فيها الثانى الأول فى المعنى ، كقولهم : جحر ضبّ خرب ، وكقولهم : إنى لآتيه بالغـدايا والعشايا. والغـداه لا تجمع على غـدايا ، ولكن جاز من أجل العشايا وهو كثير.

وقـال فى موضـع آخر : ذهب الكوفيون إلى أن جواب الشـرط جزم لمجـاورته المجزوم وللمجـاوره أثر ، ألاـ ترى أن (كلاـ) لما جـاورت المنصوب والمجرور حملت على ما قبلها ولا سـبب إلا الجوار ، وما حمل على ما قبله بسـبب الجوار كثير جـدا ثم قال : وكلّ موضع حمل فيه على الجوار فهو خلاف الأصل إجماعا للحاجه.

حرف الحاء

الحركه

اشاره

فيها فوائد :

الفائده الأول : حدوث الحركه مع الحرف

اختلف الناس فى الحركه هل تحدث بعد الحرف أو معه أو قبله ، على ثلاثه مذاهب :

قال (١) ابن جنّى : والأول هو مذهب سيبويه ، قال الفارسى : وسبب هذا الخلاف لطف الأمر وغموض الحال.

قال : ويشهد للقول بأنها تحدث بعده وفساد القول بأنها قبله وجودنا إياها فاصله بين المثلين ، مانعه من إدغام الأول فى الآخر ، نحو : الملل والضّفف المشش ، كما تفصل الألف بعدها بينهما نحو الملال والضّفاف والمشاش ، فلو كانت الحركه فى الرتبه قبل الحرف لما حجزت عن الإدغام ، ونحو من ذلك قولهم : ميزان وميعاد ، فقلب الواو ياء يدلّ على أن الكسره لم تحدث قبل الميم ، لأنها لو كانت حادثه قبلها لم تل الواو ، وإنما تقلب ياء للكسره التى تجاورها من قبلها ، فإذا كان بينها وبينها حرف حاجز لم تقلب لأنها لم تلها ، وأيضا لو كانت الحركه قبل حرفها لبطل الإدغام فى الكلام لأن حركه الثانى كانت تكون قبله حاجزه بين المثلين.

وقال : ويفسد كونها حادثه مع الحرف أنا لو أمرنا مذكرا من الطى ثم أتبعناه أمرا آخر له من الوجل من غير حرف عطف لقلنا : (اطوايجل) والأصل فيه (اطووجل) ، فقلبت الواو التى هى فاء الفعل من الوجل ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، فلو لا أن كسره واو (اطو) فى الرتبه بعدها لما قلبت واو (وجل) ، وذلك أن الكسره إنما تقلب الواو لمخالفتها إياها فى جنس الصوت فتجتذبها إلى ما هى بعضه ومن جنسه وهى الياء ، وكما أن هناك كسره فى الواو فهناك أيضا الواو وهى وفق الواو الثانيه لفظا وحسّا ، وليست الكسره على قول المخالف أدنى إلى الواو الثانيه من الواو الأولى ، لأنه يروم أن يثبتهما جميعا فى زمان واحد ، ومعلوم أن الحرف أوفى صوتا وأقوى جرسا من الحركه ، فإذا لم يقل لك أنها أقوى من الكسره التى فيها فلا أقل من أن تكون فى

١- انظر الخصائص (٢ / ٣٢١).

القوه والصوت مثلها ، وإذا كان كذلك لزم أن لا تنقلب الواو الثانيه للكسره قبلها ، لأنها بإزاء الكسره المخالفه للواو الأولى الموافقه للفظ الثانيه ، فإذا تأدى الأمر بالمعادله إلى هنا توقت الواو والكسره أحكامهما فكان لا كسره قبلها ولا واو ، وإذا كان كذلك لم تجد أمرا تقلب له الواو الثانيه ياء ، فكان يجب على هذا أن تخرج الواو الثانيه من (اطووجل) صحيحه غير معله لتوفى ما قبلها من الواو والكسره أحكامهما وتكافيهما فيما ذكرنا ، فدلّ قلب الواو الثانيه ياء حتى صارت (اطوايجل) ، على أن الكسره أدنى إليها من الواو قبلها ، وإذا كانت أدنى إليها كانت بعد الواو المحركه بها لا محاله.

قال الفارسى : ويقوّى قول من قال : إنها تحدث مع الحرف أن النون ، الساكنه مخرجها مع حروف الفم من الأنف ، والمتحركه مخرجها من الفم ، فلو كانت حركه الحرف تحدث من بعده لوجب أن تكون النون المتحركه أيضا من الأنف ، وذلك أن الحركه إنما تحدث بعدها ، فكان ينبغى أن لا تغنى عنها شيئا لسبقها هى لحركتها.

قال ابن جنى : كذا قال الفارسى ، قال : ورأيته معنيا بهذا الدليل ، وهو عندى ساقط عن سيبويه وغير لازم له ، لأنه لا ينكر أن يؤثر الشىء فيما قبله من قبل وجوده ، لأنه قد علم أن سيرد فيما بعده ، وذلك كثير. فمنه أن النون الساكنه إذا وقعت بعدها الباء قلبت النون ميما فى اللفظ وذلك نحو : عمير وشمباء فى عنبر وشنباء ، فكما لا يشكّ فى أن الباء فى ذلك بعد النون وقد قلبت النون قبلها ، فكذلك لا ينكر أن تكون حركه النون الحادثه بعدها تزيلها عن الأنف ، بل إذا كانت الباء أبعد عن النون قبلها من حركه النون فيها وقد أثرت على بعدها ما أثرته ، كانت حركه النون التى هى أقرب إليها وأشد التباسا بها أولى بأن تجتذبها وتنقلها من الأنف إلى الفم ، ومما غير متقدما لتوقع ما يرد من بعده ضمهم همزه الوصل لتوقع الضمه بعدها نحو : أدخل ، أستصغر ، استخرج.

قال ابن جنى : ومما يقوّى عندى قول من قال : إن الحركه تحدث قبل الحرف ، إجماع النحويين على قولهم إن الواو فى نحو : يعد ويزن إنما حذفت لوقوعها بين ياء وكسره ، يعنون فى : يوعد ويوزن لو خرج على أصله. فقولهم : بين ياء وكسره يدلّ على أن الحركه عندهم قبل حرفها المتحرك بها ، ألا ترى أنه لو كانت الحركه بعد الحرف كانت الواو فى يوعد بين فتحه وعين ، وفى : يوزن بين فتحه وزاء ، فقولهم : بين ياء وكسره يدلّ على أن الواو فى نحو : يوعد عندهم بين الياء التى هى أدنى إليها من فتحها وكسره العين التى هى أدنى إليها من العين بعدها. قال : وهذا وإن كان من الوضوح على ما تراه فإنه لا يلزم من موضعين.

أحدهما : أنه لا يجب أن يكون دلاله على اعتقاد القوم فى هذا ما نسبه السائل إلى أنهم مريدوه ومعتقدوه ، ألا ترى أن من يقول : إنّ الحركه تحدث بعد الحرف ومن يقول إنها معه ، قد أطلقوا جميعا - هذا القول الذى هو قولهم - أن الواو حذفت من يعد ونحوه لوقوعها بين ياء وكسره ، فلو كانوا يريدون ما عزوته إليهم وحملته عليهم لكانوا متناقضين ، وهذا أمر لا يظن بهم.

والآخر : أن أكثر ما فى هذا أن يكون القوم أرادوه ، وهذا لا يصلح دليلا على وضع الخلاف ، لأن هذا موضع إنما يتحاكم فيه إلى النفس والحسّ ، ولا يرجع فيه إلى إجماع لأن إجماع النحويين فى هذا ونحوه لا يكون حجه ، لأن كلامهم إنما يرجع فيه إلى التأمل والطبع ، لا إلى التبعيه والشرع ، وهذا كله يشهد بصحه مذهب سيبويه فى أن الحركه حادثه بعد حرفها المتحرك بها.

قال : وقد كنا قلنا فيه قديما قولا آخر مستقيما ، وهو أن الحركه قد ثبت أنها بعض حرف ؛ فالفتحه بعض الألف والكسره بعض الياء والضمه بعض الواو ، فكما أن الحرف لا يجامع حرفا آخر فى وقت واحد فينشآن معا فى وقت واحد ، فكذا بعض الحرف لا يجوز أن ينشأ مع حرف آخر فى وقت واحد ، لأن حكم البعض فى هذا جار مجرى حكم الكل ، ولا يجوز أن تتصور أن حرفا من الحروف حدث بعضه مضافا لحرف وبقيته من بعده فى غير ذلك الحرف لا فى زمان واحد ولا فى زمانين ؛ فهذا يفسد قول من قال : إن الحركه تحدث مع حرفها المتحرك بها وقبله أيضا ، ألا ترى أن الحرف الناشئ عن الحركه لو ظهر لم يظهر إلا بعد الحرف المتحرك بتلك الحركه وإلا فلو كانت قبله لكانت الألف فى نحو : ضارب ليست تابعه للفتحه لاعتراض الضاد بينهما ، والحس يمنعك ويحظر عليك أن تنسب إليه قبوله اعتراف معترف بين الفتحه والألف التابعه لها فى نحو : ضارب وقائم ، وكذلك القول فى الكسره والياء والضمه والواو إذا تبعتاهما ، وهذا تناه فى البيان والبروز إلى حكم العيان ، انتهى.

وقد جزم أكثر النحاه بالقول الذى صار إليه سيبويه ، فقال ابن الخباز فى (شرح الدره) ، بعد أن تكلّم على إعراب الاسم المنصرف : وهاهنا ترتيب ، وهو أن حرف الإعراب قبل الحركه ، والتنوين بعد الحركه لكن خالفه أبو البقاء العكبرى فقال فى (اللباب) : الحركه مع الحرف لا قبله ولا بعده ، وقال قوم منهم ابن جنّى : هى بعده ، والدليل على الأول من وجهين :

أحدهما : أن الحرف يوصف بالحركه فكانت معه كالمدّ والجهر والشده ونحو ذلك ، وإنما كانت كذلك لأن صفه الشىء كالعرض والصفه العرضيه لا تتقدم الموصوف ولا تتأخر عنه إذ فى ذلك قيامها بنفسها.

والثانى : أن الحركه لو لم تكن مع الحرف لم تقلب الألف إذا حركتها همزه ، ولم تخرج النون من طرف اللسان إذا حركتها ، بل كنت تخرجها من الخيشوم ، وفى العدول عن ذلك دليل على أن الحركه معها.

واحتجّ من قال هى بعد الحرف من وجهين :

أحدهما : أنك لما تدغم الحرف المتحرك فيما بعده نحو : طلل ، دلّ على أن بينهما حاجزا وليس إلا الحركه.

والثانى : أنك إذا أشبعت الحركه نشأ منها حرف ، والحرف لا ينشأ منه حرف آخر فكذلك ما قاربه.

والجواب عن الأول : أن الإدغام امتنع لتحصّن الأول لتحركه لا لحاجز بينهما ، كما يتحصن بحركته عن القلب نحو عوض.

وعن الثانى من وجهين :

أحدهما : أن حدوث الحرف عن الحركه كان لأنها تجانس الحرف الحادث فهى شرط لحدوثه وليست بعضا له ؛ ولهذا إذا حذفت الحرف بقيت الحركه بحالها ، ولو كان الحادث تماما للحركه لم تبق الحركه ، ومن سمّى الحركه بعض حرف أو حرفا صغيرا فقد تجوّز ، ولهذا لا يصحّ النطق بالحركه وحدها.

والثانى : لو قدّرنا أن الحركه بعض الحرف الحادث لم يمتنع أن تقارن الحرف الأول ، كما أنه ينطق بالحرف المشدد حرفا واحدا وإن كانا حرفين فى التحقيق ، إلا أن الأول لما ضعف عن الثانى أمكن أن يصاحبه ، والحركه أضعف من الحرف الساكن فلم يمتنع أن يصاحب الحرف الحرف انتهى.

الفائده الثانيه : الحرف غير مجتمع من الحركات

قال أبو البقاء : ويتعلق بهذا الاختلاف مسأله أخرى وهى أن الحرف غير مجتمع من الحركات عند المحققين لوجهين :

أحدهما : أن الحرف له مخرج مخصوص والحركه لا تختص بمخرج ولا معنى ، لقول من قال : إنه مجتمع من حركتين ، لأن الحركه إذا أشبعت نشأ الحرف المجانس لها لوجهين :

أحدهما : ما سبق من أن الحركه ليست بعض الحرف.

والثانى : أنك إذا أشبعت الحركه نشأ منها حرف تام وتبقى الحركه قبله بكمالها ، فلو كان الحرف كحركتين لم تبق الحركه قبل الحرف ، انتهى. وكأنه يشير بذلك إلى مخالفه ابن جنّى أيضا فإنه عقد لذلك بابا فى (الخصائص) (١) قال فيه : الحركه حرف صغير ألا ترى أن من متقدمى القوم من كان يسمّى الضمه الواو الصغيره والكسره الياء الصغيره والفتحه الألف الصغيره ، ويؤكد ذلك عندك أنك متى أشبعت ومطلت الحركه أنشأت بعدها حرفا من جنسها كما قال الشاعر : [البسيط]

١٠٠- (٢)[تنفى يداها الحصى فى كلّ هاجره]

نفى الدّراهيم تنقاد الصّياريف

وقوله : [البسيط]

١٠١- (٣)وإنّنى حيثما يسرى الهوى بصرى

من حيث ما سلكوا أدنو فأنظور

يريد فأنظر ، وقول ابن هرمه يرثى ابنه : [الوافر]

١٠٢- (٤)فأنت من الغوائل حين ترمى

ومن ذمّ الرّجال بمنتزاح

يريد بمنتزح ، وهو مفتعل من النزوح ، ولكون الحركات أبعاض الحروف

١- انظر الخصائص (٢ / ٣١٥).

٢- ١٠٠- الشاهد للفرزدق فى الإنصاف (١ / ٢٧) ، وخزانه الأدب (٤ / ٤٢٤) ، وسرّ صناعه الإعراب (١ / ٢٥) ، وشرح التصريح (٢ / ٣٧١) ، ولسان العرب (صرف) ، والمقاصد النحويه (٣ / ٥٢١) ، وليس فى ديوانه ، وبلا نسبه فى أسرار العربيه (ص ٤٥) ، وأوضح المسالك (٤ / ٣٧۶) ، وتخليص الشواهد (ص ١۶٩) ، وجمهره اللغه (ص ٧۴١) ، ورصف المبانى (١٢) ، وسرّ صناعه الإعراب (٢ / ٧۶٩) ، وشرح الأشمونى (٢ / ٣٣٧) ، وشرح ابن عقيل (ص ۴١۶) ، ولسان العرب (قطرب) و (سجح) ، و (نقد) ، و (صنع) ، و (درهم) ، و (نفى) ، والمقتضب (٢ / ٢٥٨) ، والممتع فى التصريف (١ / ٢٠٥).

٣- ١٠١- الشاهد لابن هرمه فى ملحق ديوانه (ص ٢٣٩) ، وبلا نسبه فى أسرار العربيه (ص ۴٥) ، والإنصاف (١ / ٢۴) ، والجنى الدانى (ص ١٧٣) ، وخزانه الأدب (١ / ١٢١) ، والدرر (۶ / ٢٠۴) ، ورصف المبانى (١٣ / ۴٣٥) ، وسرّ صناعه الإعراب (١ / ٢۶) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٧٨٥) ، والصاحبى فى فقه اللغه (ص ٥٠) ، ولسان العرب (شرى) ، والمحتسب (١ / ٢٥٩) ، ومغنى اللبيب (٢ / ٣۶٨) ، والممتع فى التصريف (١ / ١٥۶) ، وهمع الهوامع (٢ / ١٥۶).

۴- ١٠٢- الشاهد لابن هرمه فى ديوانه (ص ٩٢) ، والخصائص (٢ / ١٠۶) ، وسرّ صناعه الإعراب (١ / ٢٥) ، وشرح شواهد

الشافيه (ص ٢٥) ، ولسـان العرب (نزح) ، والمحتسب (١ / ٣٤٠) ، وبلا نسـبه فى أسرار العربيه (ص ٤٥) ، والإنصاف (١ / ٢٥) ، وخزانه الأدب (٧ / ٥٥٧) ، ولسان العرب (نجد) ، و (حتن) ، والمحتسب (١ / ١٦٦).

أجريت الحروف مجراها فى الإعراب بها فى الأبواب المعروفه من الأسماء السته والتثنيه والجمع على حدّها ، والأفعال الخمسه ، وتضارعت الحروف والحركات فى الحذف للتخفيف فحذفت الحركه فى قوله : [الرجز]

١٠٣- (١)ومن يتّق فإن الله معه

[ورزق مؤتاب وغادى]

وقوله : [السريع]

١٠٤- (٢)[رحت وفى رجليك ما فيهما]

وقد بدا هنك من المئزر

وقوله (٣) : [السريع]

فاليوم أشرب غير مستحقب

[إثما من الله ولا واغل]

وحذف الحرف فى قوله (٤) : [الطويل]

فألحقت أخراهم طريق ألاهم

[كما قيل نحم قد خوى متتابع]

يريد أولاهم ، وقوله (٥) : [الرجز]

وصّانى العجاج فيما وصّنى

يريد فيما وصانى.

قال (٦) : ومن مضارعه الحرف للحركه أن الأحرف الثلاثه الألف والياء والواو إذا أشبعن ومطلن أدّين إلى حرف آخر غيرهن إلا أنه شبيه بهن وهو الهمزه ، فإنك إذا مطلت الألف أدّتك إلى الهمزه فقلت : آء ، وكذلك الياء فى قولك : إىء ، والواو فى قولك : أوء ، فهذا كالحركه أدّتك إلى صوره أخرى غير صورتها وهى الألف والياء والواو فى (منتزاح) و (الصياريف) و (أنظور) ، وهذا غريب فى موضعه.

ومن ذلك أن تاء التأنيث فى الواحد لا يكون ما قبلها إلّا مفتوحا نحو : حمزه

۱- ۱۰۳- الرجز فی الخصائص (۱ / ۳۰۶) ، والمحتسب (۱ / ۳۶۱) ، وشرح شواهد الشافیه (۲۲۸) ، وضرائر الشعر لابن عصفور (۹۷).

۲- ۱۰۴- الشاهد للأقیشر الأسدی فی دیوانه (ص ۴۳) ، وخزانه الأدب (۸ / ۳۵۱) ، والدرر (۱ / ۱۷۴) ، وشرح أبیات سیبویه (۲ / ۳۹۱) ، والمقاصد النحویه (۴ / ۵۱۶) ، وللفرزدق فی الشعر والشعراء (۱ / ۱۰۶) ، وبلا نسبه فی تخلیص الشواهد (ص ۶۳) ، والخصائص (۱ / ۷۴) ، ورصف المبانی (ص ۳۲۷) ، وشرح المفصّل (۱ / ۴۸) ، ولسان العرب (وأل) و (هنا) ، وهمع الهوامع (۱ / ۵۴).

۳- مرّ الشاهد رقم (۲۰).

۴- مرّ الشاهد رقم (۶۵).

۵- مرّ الشاهد رقم (۶۶).

۶- انظر الخصائص (۲ / ۳۱۸).

وطلحه وقائمه ، ولا يكون ساكنا ، فإن كانت الألف وحدها من بين سائر الحروف جازت نحو : قطاه وحصاه وأرطاه وحبنطاه ، ألا ترى إلى مساواتهم بين الفتحه والألف حتى كأنها هى هى.

وقال : وهذا أحد ما يدلّ على أن أضعف الأحرف الثلاثه الألف دون أختيها ، لأنها قد خصّت هنا بمساواه الحركه دونهما ، ومن ذلك أنهم قد بيّنوا الحرف بالهاء كما بيّنوا الحركه بها ، وذلك نحو قولهم : وازيداه واغلامها واغلامهوه واغلامهيه وانقطاع ظهرهيه ، فهذا نحو قولهم : أعطيتكه ، ومررت بكه ، واغزه ولا تدعه ، والهاء فى الجميع لبيان الحركه لا ضمير.

ومن ذلك أن أقعد الثلاثه فى المدّ لا يسوغ تحريكه وهو الألف ، فجرت لذلك مجرى الحركه ، ألا ترى أن الحركه لا يمكن تحريكها فهذا وجه أيضا من المضارعه فيها.

وأما شبه الحركه بالحرف ففى نحو تسميتك امرأه بهند وجمل فلك فيها مذهبان الصرف وتركه ، فإن تحرك الأوسط ثقل الاسم فيتعين منع الصرف نحو (قدم) اسم امرأه ، فجرت الحركه مجرى الحرف فى منع الصرف كسعاد ونحوه.

ومن ذلك أنك إذا أضفت - أى نسبت - الرباعى المقصور أجزت إقرار ألفه وقلبها ألفا (١) فتقول فى : حبلى حبلىّ وإن شئت حبلوى ، وفى الخماسى تحذف ألفه البته كحبارى ومصطفىّ فى حبارى ومصطفى ، وكذلك إن تحرك الثانى من الرباعى تحذف ألفه البته كقولك فى جمزى جمزىّ ، وفى بشكى بشكىّ فأوجبت الحركه الحذف ، كما أوجبه الحرف الزائد على الأربعه.

ومن مشابهه الحركه للحرف أنك تفصل بها ولا تصل إلى الإدغام معها ، كما تفصل بالحرف ولا تصل إليه معه ، وذلك نحو : وتد ويطد فحجزت الحركه بين متقاربين ، كما يحجز الحرف بينهما نحو شمليل حبربر (٢).

ومنها : أنهم قد أجروا الحرف المتحرك مجرى الحرف المشدّد ، وذلك أنه إذا وقع رويّا فى الشعر المقيّد سكّن ، كما أن الحرف المشدّد إذا وقع رويا فيه خفف ، والمتحرك كقوله : [الرجز]

١- فى نسخه (واوا).

٢- الحبربر : الجمل الصغير.

١٠٥- (١)وقاتم الأعماق خاوى المخترق

فأسكن القاف وهى مجروره ، والمشدّد كقوله : [الرمل]

١٠٦- (٢)أصحوت اليوم أم شاقتك هر

[ومن الحبّ جنون مستعر]

فحذف إحدى الراءين كما حذف الحركه من قاف المخترق.

قال : وهذا إن شئت قلبته فقلت : إن الحرف أجرى فيه مجرى الحركه ، وجعلت الموضع فى الحذف للحركه ثم لحق بها الحرف.

قال : وهو عندى أقيس.

ومن ذلك استكراههم اختلاف التوجيه أن يجتمع مع الحركه غيرها من أختيها ، نحو الجمع بين المخترق وبين العقق والحمق. فكراهيتهم هذا نحو من امتناعهم من الجمع بين الألف مع الياء أو الواو ردفين.

قال : ومن ذلك عندى أن حرفى العله الياء والواو قد صحّا فى بعض المواضع للحركه بعدهما كما يصحّان لوقوع حرف اللين ساكنا بعدهما ، وذلك نحو : القود والحوكه والخونه والغيب والصّيد وحول وروع و (إِنَّ بُيُوتَنا عَوْرَةٌ) [الأحزاب : ١٣] فيمن قرأ كذلك فجرت الياء والواو هنا فى الصحه لوقوع الحركه بعدهما مجراهما فيها لوقوع حرف اللين ساكنا بعدهما ، نحو القواد والحواكه والخوانه والغياب والصياد وحويل ورويع ، وإن بيوتنا عويره. وكذلك ما صحّ من نحو قولهم : هيؤ الرجل من الهيأه هو جار مجرى صحه هيؤ لو قيل ، فاعرف ذلك فإنه لطيف غريب.

الفائده الثالثه : كميه الحركات

قال (٣) ابن جنّى فى باب كميه الحركات : أما ما فى أيدى الناس فى ظاهر الأمر فثلاث ، وهى الضمه والكسره والفتحه ، ومحصولها على الحقيقه ست ، وذلك أن بين

١- ١٠٥- الرجز لرؤبه فى ديوانه (ص ١٠٤) ، والأغانى (١٠ / ١٥٨) ، وجمهره اللغه (ص ٤٠٨) ، وخزانه الأدب (١٠ / ٢٥) ، والخصائص (٢ / ٢٢٨) ، والدرر (٤ / ١٩٥) ، وشرح أبيات سيبويه (٢ / ٣٥٣) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٢٣) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٧٦٤) ، والمقاصد النحويه (١ / ٣٨).

٢- ١٠٦- الشاهد لطرفه بن العبد فى ديوانه (ص ٥٠) ، وبلا نسبه فى الخصائص (٢ / ٢٢٨) ، ورصف المبانى (ص ٤٣٦) ، ولسان العرب (هرر).

٣- انظر الخصائص (٣ / ١٢٠).

كل حركتين حركه ، فالتى بين الفتحه والكسره هى الفتحه قبل الألف الممالة نحو فتحه عين (عالم وكاتب) ، كما أن الألف التى بعدها بين الألف والياء ، والتى بين الفتحه والضمه هى التى قبل ألف التفخيم نحو فتحه لام (الصلوه والزكوه) ، وكذلك (قام وعاد) ، والتى بين الكسره والضمه ككسره قاف (قيل) وسين (سير) ، فهذه الكسره المشمّه ضما ، ومثلها الضمه المشمّه كسره كنحو قاف (النقير) وضمه عين (مذعور) وباء (ابن بور) ، فهذه ضمه أشربت كسره ، كما أنها فى قيل وسير كسره أشربت ضما ، فهما لذلك كالصوت الواحد ، لكن ليس فى كلامهم ضمه مشربه فتحه ، ولا كسره مشربه فتحه.

ويدلّ على أن هذه الحركات معتدّات ، اعتداد سيبويه بألف الإماله وألف التفخيم حرفين غير الألف المفتوح ما قبلها.

وقال صاحب (البسيط) : جمله الحركات المتنوّعه أربع عشره حركه : ثلاث للإعراب ، وثلاث للبناء ، وثلاث متوسطه بين حركتين.

أحدهما : بين الضمه والفتحه ، وهى الحركه التى قبل الألف المفخمه فى قراءه ورش نحو : الصلوه والزكوه والحيوه.

والثانيه : بين الكسره والضمه ، وهى حركه الإشمام فى نحو : قيل وغيض على قراءه الكسائى.

والثالثه : بين الفتحه والكسره ، وهى الحركه قبل الألف الممالة نحو : رمى.

والعاشره : حركه إعراب تشبه حركه البناء ، وهى فتحه ما لا ينصرف فى حال الجرّ على مذهب من جعلها حركه إعراب.

والحاديه عشره : حركه بناء تشبه حركه الإعراب ، وهى ضمه المنادى وفتحه المبنى مع (لا) على مذهب من جعلها حركه بناء.

الثانيه عشره : حركه الإتباع.

الثالثه عشره : حركه التقاء الساكنين.

الرابعه عشره : حركه ما قبل ياء المتكلم على مذهب من جعله معربا ، فإنه جىء بها لتصحّ الياء ، وليست حركه إعراب ولا حركه بناء.

قال : وإنما لقبت الحركه بهذا اللقب لأنها تطلق الحروف بعد سكونها ، فكل حركه تطلق الحرف نحو أصلها من حروف اللين ، فأشبهت بذلك انطلاق المتحرّك بعد سكونه ، وقال المهلبى فى (نظم الفوائد)

عددنا جمله الحركات ستّا

وستّا بعدها ثم اثنتين

فإعراب ثلاث أو بناء

ثلاث أو ثلاث بين بين

ومشبهتان والإتباع حاد

وأخرى لالتقاء السّاكنين

وواحده مذبذبه تردّت

لدى أخواتها فى حيرتين

وقال بعضهم : الحركات سبع : حركه إعراب ، وحركه بناء ، وحركه حكايه ، وحركه إتباع ، وحركه نقل ، وحركه تخلص من سكونين ، وحركه المضاف إلى ياء المتكلم.

الفائده الرابعه : الحركه الإعرابيه أقوى من البنائيه

قال الشريف الجرجانى فى حاشيه الكشاف : الحركه الإعرابيه مع كونها طارئه أقوى من البنائيه الدائمه ، لأن الإعرابيه علم لمعان معتوره يتميز بعضها عن بعض ، فالإخلال بها يفضى إلى التباس المعانى وفوات ما هو الغرض الأصلى من وضع الألفاظ وهيئاتها ، أعنى الإبانه عما فى الضمير.

الفائده الخامسه : أسماء حركات الإعراب وحركات البناء

يقال فى حركات الإعراب ، رفع ونصب وجرّ - أو خفض - وجزم. وفى حركات البناء ضمّ وفتح وكسر ووقف.

قال بعض شرّاح الجمل : والسبب فى ذلك أن الإعراب جعلت ألقابه مشتقه من ألقاب عوامله ، فالرفع مشتق من رافع ، والنصب من ناصب ، والجرّ أو الخفض من جار وخافض ، والجزم من جازم.

قال : وهذا الاشتقاق من باب ما اشتقّ فيه المصدر من الاسم نحو العمومه والخؤوله لأنهما مشتقان من العم والخال ، فلما صار الرفع والنصب والجر والجزم لقبا للإعراب ، ولم يكن للبناء عامل يحدثه يشتق له منه ألقاب ، جعلت ألقابه الضم والفتح والكسر والوقف.

وقال أبو البقاء العكبرىّ فى (اللباب) : إنما خصّوا الإعراب بذلك لأن الرفع ضمه مخصوصه ، والنصب فتحه مخصوصه ،

وكذلك الجرّ والجزم ، وحركه البناء حركه مطلقه ، والواحد المخصوص من الجنس لا يسمى باسم الجنس كالواحد من الآدميين ، إذا أردت تعريفه غلبت عليه علما ، كزيد وعمرو ، ولا تسمّيه رجلا لاشتراك الجنس فى ذلك ، فضمه الإعراب كالشخص المخصوص وضمه البناء كالواحد المطلق.

ص: ۱۶۹

وقال الشيخ بهاء الدين بن النحاس فى (التعليقه على المقرب) : اختلف النحاه هل يطلق أحدهما على الآخر فيقال مثلا للمعرب : مضموم وللمبنىّ : مرفوع أم لا ، على ثلاثه مذاهب : فمنهم من قال : لا يجوز إطلاق واحد منهما على الآخر ، لأن المراد الفرق وذلك يعدمه ، ومنهم من قال : يجوز مجازا ، والمجاز لا بدّ له من قرينه وتلك القرينه تبيّنه ، ومنهم من قال : يجوز إطلاق أسماء البناء على الإعراب ولا ينعكس.

الفائده السادسه : حركات الإعراب والبناء أيهما أصل

قال أبو البقاء العكبرى فى (اللباب) : اختلفوا فى حركات الإعراب هل هى أصل لحركات البناء أم بالعكس ، أم كل واحد منهما أصل فى موضعه؟ فذهب قوم إلى الأول ، وعلّته أن حركات البناء ، وما ثبت بعله أصل لغيره ، وذهب قوم إلى الثانى وعلته : أن حركات البناء لازمه وحركات الإعراب منتقله واللازم أصل للمتزلزل ، إذ كان أقوى منه ، وهذا ضعيف لأن تنقل حركات الإعراب لمعنى ولزوم حركات البناء لغير معنى. وذهب قوم إلى الثالث ، لأن العرب تكلمت بالإعراب والبناء فى أول وضع الكلام ، وكل منهما له عله غير عله الآخر ، ولا معنى لبناء أحدهما على الآخر.

وعبّر فى (التبيين) عن هذا الخلاف بقوله (1) : اختلفوا فى حركات الإعراب هل هى سابقه على حركات البناء أو بالعكس ، أو هما متطابقان من غير ترتيب ، قال : والأقوى هو الأول.

الفائده السابعه : أثقل الحركات الضمه ثم الكسره ثم الفتحه

قال رجل للخليل : لا أجد بين الحركات فرقا ، فقال له الخليل : ما أقلّ من يميّز أفعاله ، أخبرنى بأخفّ الأفعال عليك ، فقال : لا أدرى ، قال : أخفّ الأفعال عليك السمع لأنك لا تحتاج فيه إلى استعمال جارحه إنما تسمعه من الصوت وأنت تتكلف فى إخراج الضمه إلى تحريك الشفتين مع إخراج الصوت ، وفى تحريك الفتحه إلى تحريك وسط الفم مع إخراج الصوت ، فما عمل فيه عضوان أثقل مما عمل فيه عضو واحد. هكذا نقله الزجاجى فى (كتاب الإيضاح) فى أسرار النحو.

وقال ابن جنّى : أرى الدليل على خفّه الفتحه أنهم يفرّون إليها من الضمه كما يفرّون من السكون.

١- انظر مسائل خلافيه فى النحو (١١٨).

إذا علمت ذلك فتتفرع عليه فروع :

الفرع الأول : اختصاص الرفع بما اختصّ به والنصب والكسر بما اختص به ، وذلك أن المرفوعات قليله بالنسبه إلى المنصوبات إذ هى الفاعل والمبتدأ والخبر ، وما ألحق بها من نائب الفاعل ، واسم كان ، وخبر إن ، بخلاف المنصوبات فإنها أكثر من عشره ، فجعل الأثقل للأقل لقله دورانه ، والأخف للأكثر ليسهل ويعتدل الكلام بتخفيف ما يكثر وتثقيل ما يقل.

وأيضا فالمرفوع لا يتعدد منه سوى الخبر على خلاف ، والفرع الواحد من المنصوبات يتعدد ، كالمفعول به والظرف والحال والمستثنى ، قال الزجاجى : الفعل ليس له إلا مرفوع واحد وينصب عشره أشياء ، ولما كانت المجرورات أكثر من المرفوعات وأقل من المنصوبات أعطيت الحركه الوسطى فى الثقل والخفه.

الفرع الثانى : اختصاص الضم بما بنى عليه والفتح والكسر بما بنى عليه لما ذكر أيضا ، فإن المبنى على الفتح أكثر من المبنى على الكسر ، ومنه ما كان بجوار ياء ، نحو : أين وكيف ، فزاد بعدا عن الكسره طلبا للخفه ، إذ هو مع الياء أثقل منه وحده ، والمبنى على الضم أقل من المبنى على الكسر ، إذ لم يبن عليه إلا حيث والظروف السته وغير وأى فى بعض أحوالها والمنادى وبعض الضمائر.

الثالث : اختصاص نون التثنيه بالكسر ونون الجمع بالفتح لثقل الجمع ، فأعطى الأخفّ ، وأعطيت التثنيه لخفتها الكسر ليتعادلا.

الرابع : قله وجود الضم فى جنس الفعل فلم يوجد فيه إلا إعرابا فى بعض الأحوال وذلك لأنه أثقل من الأسماء ، فنحى فى الغالب عن الضم لئلا يكثر الثقل.

الخامس : امتناع الجرّ والكسر فى الأفعال جمله فرارا من الثقل أيضا. وفى (البسيط) : لا خلاف أن الفتح أخفّ عندهم من الكسر ، والألف أخفّ من الياء ، وفيه الفتحه أقرب إلى الكسره من الضمه ، ولذا حمل الجرّ على النصب فى ما لا ينصرف ، والنصب على الجر فى جمع المؤنث السالم حملا على القرب.

وقال السّخاوى فى (شرح المفصل) : قال الخليل : أول الحركات الضمه لأنها من الشفه ، وأول ما يقع فى الكلام الفاعل ، فكان حق الكلام إذا حمل على المشاكله أن يقسم أول الحركات لأول الأشياء.

وقال ابن الدهان فى (الغرّه) : الضمه والكسره مستثقلتان مباينتان للسكون ، والفتحه قريبه من السكون بدلاله أن العرب تفرّ إلى الفتحه كما تفرّ إلى السكون من

الضمه والكسره ، وذلك أنهم يقولون فى غرفه : غرفات وفى كسره : كسرات بالإتباع ، ثم إنهم يستثقلون ذلك فيقولون : كسرات وغرفات بالسكون ، وبعضهم يقول : غرفات وكسرات بالفتح ، فيعرف أن بين الفتحه والسكون مناسبه ، ولا يقولون ذلك فى ضربه وإنما يقولون : ضربات بالفتح لا غير ، وأيضا فإن العرب تخفّف الكسره فى فخذ والضمه فى عضد ، ولا تخفف الفتحه فى : جمل ، فأما القدر والقدر فلغتان ، وكذلك الدّرك والدّرك.

ومما يدل على مناسبه الفتحه السكون أن الواحد إذا اعتلّت عينه بالسكون اعتلّ فى الجمع بالقلب إلى الياء على شرائط ، تقول : ثوب وثياب وسوط وسياط ، ولم يقولوا أثواب. كما قالوا طوال ، لأن الواو فى طويل متحركه ، وقالوا فى جواد : جياد ، فقلبوا فى الجمع لأنها فى الواحد مفتوحه والفتح يقارب السكون ، انتهى.

الفائده الثامنه : مطل الحركات ومطل الحروف

قال (١) ابن جنّى : باب فى مطل الحركات ومطل الحروف :

أما الأول فينشأ عن الحركه حرف من جنسها فينشأ بعد الفتحه ألف وبعد الكسره ياء وبعد الضمه واو ، وقد تقدّمت أمثلته فى الفائده الثانيه ، قال : ومن مطل الفتحه قول عنتره : [الكامل]

١٠٧- (٢)ينباع من ذفرى غضوب جسره

[زيّافه مثل الفنيق المكدم]

وقال أبو على : أراد ينبع فأشبع الفتحه فأنشأ عنها ألفا.

وقال الأصمعى : يقال : انباع الشجاع ينباع انبياعا ، إذا انخرط من بين الصفين ماضيا وأنشد فيه : [السريع]

١٠٨- (٣)يطرق حلما وأناه معا

ثمّت ينباع انبياع الشّجاع

١- انظر الخصائص (٣ / ١٢١).

٢- ١٠٧- الشاهد لعنتره فى ديوانه (ص ٢٠٤) ، والإنصاف (١ / ٢٦) ، وخزانه الأدب (١ / ١١٢) ، والخصائص (٣ / ١٢١) ، وسرّ صناعه الإعراب (١ / ٣٣٨) ، وشرح شواهد الشافيه (ص ٢٤) ، ولسان العرب (غضب) ، و (نبع) ، و (زيف) ، والمحتسب (١ / ٢٥٨) ، وبلا نسبه فى الخصائص (٣ / ١٩٣) ، ورصف المبانى (ص ١١) ، وشرح شافيه ابن الحاجب (١ / ٧٠) ، ولسان العرب (بوع) ، و (تنف) ، و (دوم) ، ومجالس ثعلب (٢ / ٥٣٩) ، والمحتسب (١ / ٧٨).

٣- ١٠٨- الشاهد للسفاح بن بكير اليربوعى فى تاج العروس (بوع) ، وشرح اختيارات المفضل (١٣٦٣) ، وبلا نسبه فى تهذيب

اللغه (١٥ / ٧١) ، ومقاييس اللغه (١ / ٣١٩) ، ولسان العرب (بوع) ، و (نبع) ، و (ثمم).

فهذا انفعل ينفعل انفعالا ، والألف فيه عين وينبغى أن تكون عينه واوا لأنها أقرب معنى من الياء هنا ، نعم ، قد يمكن عندى أن تكون هذه لغه تولدت ، وذلك أنه لما سمع ينباع أشبه فى اللفظ ينفعل فجاؤوا منها بماض ومصدر ، كما ذهب أبو بكر إليه فيما حكاه أبو زيد من قولهم : ضفن الرجل يضفن ، إذا جاء ضيفا مع الضيف ، وذلك أنه لما سمعهم يقولون : (ضيفن) وكانت فيعل فى الكلام أكثر من (فعلن) توهمه فيعلا فاشتقّ الفعل منه بعد أن سبق إلى وهمه هذا فيه ، فقال : ضفن يضفن ، فلو سئلت عن مثال ضفن يضفن على هذا القول لقلت : فلن يفلن ، لأن العين قد حذفت ، قال : ومن مطل الفتحه عندنا قول الهذلى : [الكامل]

١٠٩- (١)بينا تعنّقه الكماه وروغه

يوما أتيح له جرىء سلفع

أى بين أوقات تعنقه فأشبع الفتحه فأنشأ عنها ألفا. وحدثنا أبو على أن أحمد ابن يحيى حكى (خذه من حيث وليسنا). قال : وهو إشباع (ليس) ، وحكى الفراء عنهم : أكلت لحما شاه ، أراد لحم شاه ، فمطل الفتحه فأنشأ عنها ألفا. ومن إشباع الكسره ومطلها ما جاء عنهم من الصياريف والمطافيل والجلاعيد ، والأصل جلاعد جمع جلعد وهو الشديد ، فأما ياء مطاليق ومطيليق فعوض من النون المحذوفه وليست مطلا. ومن مطل الضمه قوله : [الرجز]

١١٠- (٢)ممكوره جمّ العظام عطبول

كأنّ فى أنيابها القرنفول

وأما الثانى فالحروف الممطوله هى الحروف الثلاثه المصوته : الألف والياء والواو ، وهى من حيث وقعت فيها امتداد ولين ، إلا أن الأماكن التى يطول فيها صوتا ويتمكن مدتها ثلاثه ، وهى أن تقع بعدها وهى سواكن توابع لما هن منهن وهو الحركات من جنسهن الهمزه والحرف المشدد أو أن يوقف عليها عند التذكر. فالهمزه نحو : كساء ورداء وخطيئه ورزيئه ومقروءه ومخبوءه ، وإنما تمكن المدّ فيهن

١- ١٠٩- الشاهد لأبى ذؤيب فى خزانه الأدب (٥ / ٢٥٨) ، والدرر (٣ / ١٢٠) ، وسرّ صناعه الإعراب (١ / ٢٥) ، وشرح أشعار الهذليين (١ / ٣٧) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ٢٦٣) ، وشرح المفصّل (٤ / ٣٤) ، ولسان العرب (بين) ، وبلا نسبه فى الخصائص (٣ / ١٢٢) ، ورصف المبانى (ص ١١) ، وشرح المفصّل (٤ / ٩٩) ، ومغنى اللبيب (١ / ٣٧٠) ، وهمع الهوامع (١ / ٢١١).

٢- ١١٠- الرجز بلا نسبه فى الإنصاف (١ / ٢٤) ، والخصائص (٣ / ١٢٤) ، ولسان العرب (قرنفل) ، والممتع فى التصريف (١ / ١٥٦) ، وتهذيب اللغه (٩ / ٤١٦) ، وكتاب العين (٥ / ٢٦٣) ، والمخصص (١١ / ١٩٦).

مع الهمزه لأن الهمزه حرف نأى منشؤه وتراخى مخرجه ، فإذا أنت نطقت بهذه الأحرف المصوّته قبله ثم تماديت بهن نحوه طلن ، وشعن فى الصوت فوفّين له وزدن لبنائه ولمكانه ، وليس كذلك إذا وقع بعدهن غيرها وغير المشدد ، ألا تراك إذا قلت : كتاب وحساب وسعيد وعمود وضروب وركوب لم تجدهن لدنات ناعمات ، ولا وافيات مستطيلات ، كما تجدهنّ كذلك إذا تلاهن الهمز أو الحرف المشدد.

وأما سبب نعمهن ووفائهن وتماديهن إذا وقع المشدّد بعدهن فلأنهن كما ترى سواكن ، وأول المثلين مع التشديد ساكن ، فيجفو عليهم أن يلتقى الساكنان حشوا فى كلامهم ، فحينئذ ما ينهضون الألف بقوه الاعتماد عليها فيجعلون طولها ووفاء الصوت بها عوضا مما كان يجب لالتقاء الساكنين ، من تحريكها إذ لم يجدوا عليه تطرقا ولا بالاستراحه إليه معلقا وذلك نحو : شابّه ودابّه ، وهذا قضيب بكر ، وقد تموّد الثوب ، وقد قوص بما كان عليه ، وإذا كان كذلك فكلما رسخ الحرف فى المدّ كان حينئذ محقوقا بتمامه وتمادى الصوت به ، وذلك الألف ثم الياء ثم الواو ، فشابه إذا أوفى صوتا وأنعم جرسا من أختيها ، وقضيب بكر أنعم وأتم من قوص به وتمود الثوب ، لبعد الواو من أعرق الثلاث فى المد وهى الألف وقرب الياء إليها ، نعم : وربما لم يكتف من تقوى لغته ويتعالى تمكينه وجهارته مما تجشمه من مدّ الألف فى هذا الموضع دون أن يطغى به طبعه وينحط به اعتماده ووطؤه إلى أن يبدل من هذه الألف همزه فيحملها الحركه التى كان كلفا بها ومصانعا بطول المدّ عنها فيقول شابه ودابه ، قال كثير : [الطويل]

١١١- (١)[...]

إذا ما العوالى بالعبيط احمأرّت

وقال : [الطويل]

١١٢- (٢)وللأرض أمّا سودها فتجلّلت

بياضا وأمّا بيضها فاسوأدّت

وهذا الهمز الذى تراه أمر يخصّ الألف دون أختيها ، وعله اختصاصه بها أن همزها فى بعض الأحوال إنما هو لكثره ورودها هاهنا ساكنه بعدها الحرف المدغم ، فتحاملوا وحملوا أنفسهم على قلمها همزه تطرفا إلى الحركه ، إذ لم يجدوا إلى

١- ١١١- الشاهد غير موجود فى ديوانه وإنما موجود بروايه أخرى فى ديوانه (ص ٢٩٤) : وأنت ابن ليلى خير قومك مشهدا إذا ما احمأرّت بالعبيط العوامل وفى اللسان (حبنن).

٢- ١١٢- الشاهد لكثير عزّه فى ديوانه (ص ٣٢٣) ، والمخصّص (١٠ / ١٦٦) (فادّهأمّت).

تحريكها سبيلا لا فى هـذا الموضع ولا فى غيره ، وليست كذلك أختاها ، لأنهما وإن سـكنتا فى نحو : (قضـيبكر) و (قوصّ به) ، فإنهما قد يتحركان كثيرا فى غير هذا الموضع ، فصار تحركهما فى غير هذا الموضع عوضا من سكونهما فيه ، فاعرف ذلك فرقا.

وقـد أجروا اليـاء والواو السـاكنتين المفتوح مـا قبلهمـا مجرى التـابعين لما هو منهما ، وذلك نحو قولهم هـذا (جيبكر) أى (جيب بكر) ، وثوبكر) أى (ثوب بكر) ، وذلـك أن الفتحه وإن كـانت مخالفه الجنس للياء والواو ، فإن فيها سـرا له ، ومن أجله جاز أن تمتد الياء والواو بعدها فى نحو ما رأينا ، وذلك أن أصل المد وأقواه وأعلاه وأنعمه وأنداه إنما هو للألف ، وإنما الياء والواو فى ذلك محمولان عليها وملحقان فى الحكم بها ، والفتحه بعض الألف ، فكأنها إذا قـدمت قبلهما فى نحو : بيت وسوط إنما قدمت الألف إذ كانت الفتحه بعضـها ، فإذا جاءتا بعد الفتحه جاءتا فى موضع قد سـبقتهما إليه الفتحه التى هى ألف صغيره فكان ذلك سببا للأنس بالمد ولا سـيما وهما بعد الفتحه ، لكونهما أختى الألف وقويتى الشبه بها ، فصار شيخ وثوب نحوا من : شاخ وثاب ، فلذلك ساغ وقوع المدغم بعدهما – فاعرف ذلك.

وأما مدّها عند التذكر فنحو قولك : أخواك ضـربا إذا كنت متذكرا المفعول به أى : ضربا زيدا ونحوه ، وكذلك مطل الواو إذا تذكرت فى نحو : ضربوا ، إذا كنت تتذكّر المفعول أو الظرف أو نحو ذلك ، أى ضربوا زيدا وضربوا يوم الجمعه أو ضربوا قياما فتتـذكر الحال ، وكـذلك الياء فى نحو : اضـربى ، أى اضـربى زيـدا ونحوه ، وإنما مطلت ومـدّت هـذه الأحرف فى الوقف عند التـذكر لأنـك لو وقفت عليهـا غير ممطوله ولا ممكنه المـد وأنت متـذكر ولم يكن فى لفظك دليل على أنك متـذكر شـيئا ولا وهمت أن كلامك قد تمّ ولم يبق بعده مطلوب متوقع لك ، فلما وقفت ومطلت علم أنك متطاول إلى كلام تال للأول منوط به معقود ما قبله على تضـمنه وخلطه بجملته ، ووجه الدلاله من ذلك أن حروف اللّين الثلاثه إذا وقف عليهن ضـعفن وتضاءلن ولم يعب مدهن ، وإذا وقعن بعد الحرفين تمكن واعترض الصدى معهن.

ولـذلك قال أبو الحسن : إن الألف إذا وقعت بعد الحرفين كان لها صدى ، ويدلّ على ذلك أن العرب لما أرادت مطلهن للندبه وإطاله الصوت بهن فى الوقف وعلمت أن السكوت عليهن ينتقصهن ولا يفى بهن اتبعتهن الياء فى الوقف توفيه لهن وتطاولا إلى إطـالتهن وذلـك قولهم : وازيـداه. ولاـ بـد من الهـاء فى الوقف ، فإن وصـلت أسـقطها وقام التابع فى إطاله الصوت مقامها نحو : وازيداه واعمراه ، وكذلك أختاها

نحو : وانقطاع ظهرهيه ، واغلامكيه ، واغلامهوه ، واغلامهموه ، وتقول فى الوصل : واغلامهمو لقد كان كريما ، وانقطاع ظهرهى من هذا الأمر.

والمعنى الجامع بين التذكر والندبه قوه الحاجه إلى إطاله الصوت فى الموضعين ، فلما كان هذه حال هذه الأحرف ، كنت عند التذكر كالناطق بالحرف المستذكر ، صار كأنه الملفوظ به فتمت هذه الأحرف ، وإن وقعن أطرافا يتممن إذا وقعن حشوا لا أواخر - فاعرف ذلك.

وكذلك الحركات عند التذكر يمطلن حتى يفين حروفا ، فإذا صرنها جرين مجرى الحروف المبتدأه توامّ ، فيمطلن أيضا حينئذ كما تمطل الحروف ، وذلك قولهم عند التذكر مع الفتحه فى قمت : قمتا ، أى قمت يوم الجمعه ، ومع الكسره : أنتى ، أى أنت عاقله ، ومع الضمه : قمتو ، أى : قمت إلى زيد ، فإن كان الحرف الموقوف عليه عند التذكر ساكنا صحيحا كسر ، لأنه لا يجرى الصوت فى الساكن ، فإذا حرّك انبعث الصوت فى الحركه ، ثم انتهى إلى الحرف ، ثم أشبعت ذلك الحرف ومطلته ، كقولك فى (قد) وأنت تريد قد قام : قدى ، وفى من : منى ، وفى هل : هلا ، وفى نعم : نعمى ، وفى لام التعريف من الغلام مثلا إلى ، وإنما حرك بالكسره دون أختيها لأنه ساكن احتيج إلى حركه فجرى مجرى التقاء الساكنين ، نحو : قم الليل ، وعليه أطلق المجزوم والموقوف فى القوافى المطلقه إلى الكسر كقوله : [الطويل]

١١٣- (١)[أغرّك منى أن حبّك قاتلى]

وأنّك مهما تأمرى القلب يفعل

وقوله : [الكامل]

١١٤- (٢)[أزف الرحيل غير أنّ ركابنا]

لمّا تزل برحالنا وكأن قد

١- ١١٣- الشاهد لامرئ القيس فى ديوانه (ص ١٣) ، والدرر (۶ / ٣٠٨) ، وشرح أبيات سيبويه (٢ / ٣٣٨) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ٢٠) ، وبلا نسبه فى الخصائص (٣ / ١٣٠) ، وسرّ صناعه الإعراب (٢ / ٥١۴) ، وشرح المفصّل (٧ / ۴٣) ، وهمع الهوامع (٢ / ٢١١) ،

٢- ١١۴- الشاهد للنابغه الذبيانى فى ديوانه (ص ٨٩) ، والأزهيه (ص ٢١١) ، والأغانى (١١ / ٨) ، والجنى الدانى (ص ١۴۶) ، وشرح التصريح (١ / ٣۶) ، وشرح شواهد المغنى (۴٩٠) ، وشرح المفصّل (٨ / ١۴٨) ، ولسان العرب (قدد) ، ومغنى اللبيب (ص ١٧١) ، والمقاصد النحويه (١ / ٨٠) ، وبلا نسبه فى أمالى ابن الحاجب (١ / ۴۵۵) ، ورصف المبانى (ص ٧٢) ، وسرّ صناعه الإعراب (ص ٣٣۴) ، وشرح الأشمونى (١ / ١٢) ، وشرح ابن عقيل (ص ١٨) ، وشرح قطر الندى (ص ١۶٠) ، وشرح المفصّل (١٠ / ١١٠) ، ومغنى اللبيب (٣۴٢) ، والمقتضب (١ / ۴٢) ، وهمع الهوامع (١ / ١۴٣).

ونحو مما نحن عليه حكايه الكتاب : هذا سيفنى (١) يريد سيف ، من أمره كذا فلما أراد الوصل أثبت التنوين ، ولما كان ساكنا صحيحا لم يجز الصوت به كسر ، ثم أشبع فأنشأ عنها ياء فقال : سيفنى ، وإن كان الموقوف عليه عند التذكر ساكنا معتلا غير تابع لما قبله وهو الياء والواو الساكنتان بعد الفتح ، نحو : أى وكى ولو وأو كسر ، نحو : قمت كى ، أى كى تقوم ، ومن كان من لغته أن يفتح أو يضم لالتقاء الساكنين نحو : (قُمِ اللَّيْلَ) [المزمل : ٢] فقياس قوله أن يفتح ويضم عند التذكر ، ونحو : قما وبعا وسرا.

وعن قطرب أن من العرب من يقول : شم يا رجل ، فإن تذكرت على هذه اللغه مطلت الضمه واوا فقلت شمّوا.

ومن العرب من يقرأ : (اشْتَرَوُا الضَّلالَهَ) [البقره : ١۶] بالضم ، ومنهم من يكسر ، ومنهم من يفتح ، فإن مطلت مستذكرا قلت على من ضمّ : اشتروا وعلى من كسر : اشتروى ، وعلى من فتح : اشترا. وروينا عن محمد بن محمد عن أحمد بن موسى عن محمد بن الجهم عن يحيى بن زياد قول الشاعر : [الكامل]

١١۵- (٢)فهم بطانتهم وهم وزراؤهم

وهم القضاه ومنهم الحكام

فإن وقفت على (هم) من قوله : وهم القضاه ، قلت : وهمى ، وكذا الوقف على منهم الحكام : منهمى ، وإن وقفت على (هم) من قوله : وزراؤهم ، قلت : وهمو لأنك كأنك رأيته فعل الشاعر ، وإن شئت عكست حملا للثانى على الأول ، وللأول على الثانى ، لأنك إذا فعلت ذلك لم تعد أن حملت على نظيره.

وكلما جاز شىء من ذلك عند وقفه التذكر ، جاز فى القافيه البته على ما تقدم وعليه تقول : عجبت منا ، أى : من القوم على من فتح النون ، ومن كسرها فقال : من القوم ، قال : منى.

التاسعه : إنابه الحركه والحرف

فى إنابه الحركه عن الحرف والحرف عن الحركه ، قال ابن جنّى : الأولى أن تحذف الحرف وتقرّ الحركه قبله نائبه عنه ودليلا عليه كقوله (٣) : [الرجز]

كفّاك كف ما تليق درهما

جودا وأخرى تعط بالسّيف الدّما

١- انظر الكتاب (۴ / ٣٣٨).

٢- ١١۵- الشاهد بلا نسبه فى الخصائص (٣ / ١٣٢) ، وسرّ صناعه الإعراب (٢ / ۵۵٨) ، وشرح المفصّل (٣ / ١٣٢) ، والمحتسب

(١ / ٤٥). (٢) مرّ الشاهد رقم (١٣).

يريد : تعطى ، وقوله : [الكامل]

١١٦- (١)وأخو الغوان متى يشأ يصير منه

[ويكنّ أعداء بعيد وداد]

وقوله : [الوافر]

١١٧- (٢)[فطرت بمنصلى فى يعملات]

دوامى الأيد يخبطن السّريحا

ومنه قوله تعالى : (يا عِبادِ فَاتَّقُونِ) [الزمر : ١٦] وهو كثير فى الكسره ، وقد جاء فى الضمه منه قوله : [الرجز]

١١٨- (٣)إنّ الفقير بيننا قاض حكم

إن يرد الماء إذا غاب النجم

يريد النجوم ، فحذف الواو وأناب عنها الضمه وقوله : [الرجز]

١١٩- (٤)حتى إذا بلّت حلاقيم الحلق

يريد الحلوق. وقال الأخطل : [البسيط]

١٢٠- (٥)كلمع أيدى مثاكيل مسلّبه

يندبن ضرس بنات الدّهر والخطب

يريد الخطوب ، ومنه قوله تعالى : (وَيَمْحُ اللهُ الْباطِلَ) [الشورى : ٢٤] و (يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ) [القمر : ٦] و (سَنَدْعُ الزَّبانِيَهَ) [العلق : ١٨] كتب ذلك بغير واو دليلا فى الخطّ على الوقف عليه بغير واو فى اللفظ ، وله نظائر ، وهذا فى المفتوح قليل لخفه الألف ، قال : [الرجز]

١٢١- (٦)مثل النّقا لبّده ضرب الطلل

١- ١١٦- الشاهد للأعشى فى ديوانه (ص ١٧٩) ، والدرر (٦ / ٢٤٢) ، والكتاب (١ / ٥٦) ، وشرح أبيات سيبويه (١ / ٥٩) ، وبلا نسبه فى خزانه الأدب (١ / ٢٤٤) ، وسرّ صناعه الإعراب (٢ / ٥١٩) ، ولسان العرب (غنا) ، والمنصف (٢ / ٧٣) ، وهمع الهوامع (٢

/ ۱۵۷).

۲- ۱۱۷- الشاهد للنجاشی الحارثی فی دیوانه (ص ۱۱۱) ، والکتاب (۱ / ۵۵) ، والأزهیّه (ص ۲۹۶) ، وخزانه الأدب (۱۰ / ۴۱۸) ، وشرح أبیات سیبویه (۱ / ۱۹۵) ، وشرح التصریح (۱ / ۱۹۶) ، وشرح شواهد المغنی (۲ / ۷۰۱) ، والمنصف (۲ / ۲۲۹) ، وبلا نسبه فی الإنصاف (۲ / ۶۸۴) ، وتخلیص الشواهد (ص ۲۶۹) ، والجنی الدانی (ص ۵۹۲) ، وشرح الأشمونی (۱ / ۱۳۶) ، وشرح المفصل (۹ / ۱۴۲) ، وهمع الهوامع (۲ / ۱۵۶).

۳- ۱۱۸- الرجز بلا نسبه فی المنصف (۱ / ۳۴۸) ، والمحتسب (۱ / ۱۹۹) ، والبحر المحیط (۵ / ۴۸۱) ، واللسان (نجم).

۴- ۱۱۹- الرجز بلا نسبه فی الخصائص (۳ / ۱۳۴) ، وسرّ صناعه الإعراب (۲ / ۶۳۲) ، ولسان العرب (ستف) ، والمنصف (۱ / ۳۴۸) ، وتهذیب اللغه (۸ / ۴۱۴) ، وتاج العروس (حلق).

۵- ۱۲۰- الشاهد للأخطل فی دیوانه (ص ۲۸۷) ، والخصائص (۱ / ۳۳۱) ، وسرّ صناعه الإعراب (۲ / ۶۳۲) ، ولسان العرب (خطب) و (فرس) ، والمحتسب (۱ / ۱۹۹) ، والمنصف (۱ / ۳۴۸).

۶- ۱۲۱- الرجز بلا نسبه فی لسان العرب (طلل).

يريد الطلال ، ونحو منه قوله : [الوافر]

١٢٢- (١)ألا لا بارك الله فى سهيل

إذا ما الله بارك فى الرّجال

فحذف الألف من لفظه الله ومنه قوله : [الرجز]

١٢٣- (٢)أو ألفا مكّه من ورق الحمى

لأنه أراد الحمام ، فحذف الألف فالتقت الميمان ، فغير على ما ترى. وقال أبو عثمان فى قوله تعالى : (يا أَبَتِ) [يوسف : ۴] أراد يا أبتا ، فحذف الألف ، وقال الشاعر : [الوافر]

١٢۴- (٣)فلست بمدرك ما فات منّى

بلهف ولا بليت ولا لو انى

يريد : بلهفا

والثانى منهما : وهو إنابه الحرف عن الحركه فى بعض الآحاد وهى الأسماء السته وجميع التثنيه ، وكثير من الجمع ، فإن الألف والواو والياء فيها نائبه عن الحركات فى الإعراب ، وكذا النون فى الأفعال الخمسه نائبه عن الضمه ، وليس من هذا الباب إشباع الحركات على الحركات فى نحو مستراح والصياريف وأنظور ؛ لأن الحركه فى نحو هذا لم تحذف ، ويثبت الحرف عنها بل هى موجوده لا مزيد فيها ولا منتقص منها.

العاشره : هجوم الحركات

فى هجوم الحركات على الحركات ، قال ابن جنّى : هو على ضربين ، أحدهما : مقيس والآخر : قليل غير مقيس.

فالأول قسمان ، أحدهما : أن تتفق فيه الحركات والآخران مختلفان ، فيكون الحكم للطارئ منهما على ما مضى ، فالمتفقان نحوهم يغزون ويدعون ، أصله يغزوون ، فأسكنت الواو الأولى التى هى اللام ؛ وحذفت لسكونها وسكون واو الضمير

١- ١٢٢- الشاهد بلا نسبه فى خزانه الأدب (١٠ / ٣۴١) ، والخصائص (٣ / ١٣۵) ، ورصف المبانى (ص ٢٧٠) ، وسرّ صناعه الإعراب (٢ / ٧٢١) ، ولسان العرب (أله) ، والمحتسب (١ / ١٨١) ، والممتع فى التصريف (٢ / ۶١١) ، وتاج العروس (أله).

٢- ١٢٣- الرجز للعجاج فى ديوانه (١ / ۴۵٣) ، والكتاب (١ / ۵٣) ، والدرر (٣ / ۴٩) ، واللسان (منى) ، وما ينصرف وما لا ينصرف (ص ۵١) ، والمحتسب (١ / ٧٨) ، والمقاصد النحويه (٣ / ۵۵۴) ، وبلا نسبه فى الإنصاف (٢ / ۵١٩) ، والخصائص (٣ /

١٣٥) ، والدرر (٦ / ٢٤٤) ، ورصف المبانى (ص ١٧٨) ، وسرّ صناعه الإعراب (٢ / ٧٢١) ، وشرح التصريح (٢ / ١٨٩) ، وشرح الأشمونى (٢ / ٣٤٣) ، وشرح المفصّل (٦ / ٧٥).

٣- ١٢٤- الشاهد بلا نسبه فى المحتسب (١ / ٢٧٧) ، والأمالى الشجريه (٢ / ٧٤) ، والإنصاف (٣٩٠).

والجمع بعدها ، ونقلت تلك الضمه المحذوفه عن اللام إلى الزاى التى هى العين فحذفت لها الضمه الأصليه فى الزاى لطروء الثانيه عليها ، ولا بدّ من هذا التقدير فى هجوم الثانيه الحادثه على الأولى الراتبه اعتبارا فى ذلك بحكم المختلفين ، ألا تراك تقول فى العين المكسوره بنقل الضمه إليها مكان كسرتها نحو يرمون ويقضون ، نقلت ضمه ياء (يرميون) إلى ميمها فابتزت الضمه الميم لكسرتها ، أو حلّت محلها فصارت (يرمون) ، فكما لا نشكّ فى أن ضمه ميم يرمون غير كسرتها فى يرميون لفظا ، فكذلك نحكم على أن ضمه زاى (يغزون) غير ضمتها فى يغزوون) تقديرا وحكما. ونحو من ذلك قولهم فى جمع : (مئه ، مئون) ، فكسره ميم مئون غير كسرتها فى مئه اعتبارا بحال المختلفين فى سنه وسنون وبره وبرون ، ومثله ترخيم : برثن ومنصور فيمن قال : يا حار ، إذا قلت : يا منص ويا برث ، فالضمه فيهما غير الضمه فيمن قال : يا برث ويا منص على يا حار اعتبارا بالمختلفين ، فكما لا يشكّ فى أن ضمه يا حار ، غير كسره يا حار سماعا ولفظا ، فكذلك الضمه على يا حار فى يا برث ويا منص غير الضمه فيهما على يا حار تقديرا وحكما.

وكذلك كسره صاد (صنو) وقاف (قنو) غير كسرتهما فى صنوان وقنوان.

وكذلك كسره ضاد تقضين فى الجمع غير كسرتها للقدره فيها فى أصل حالها وهو تقضين فى المفرد عى حد ما تقدم فى يغزون ويدعون.

وأما المختلفتان فأمرهما واضح نحو : يرمون ويقضون ، والأصل يرميون ويقضيون فأسكنت الياء استثقالا للضمه عليها ونقلت إلى ما قبلها فابتزته كسرته لطروئها عليها ، فصارت يرمون ويقضون.

وكذلك : أنت (تغزين) أصله (تغزوين) ، نقلت الكسره من الواو إلى الزاى فابتزتها ضمتها فصار تغزين ، إلا أن منهم من يشمّ الضمه إراده للضمه المقدره ، ومنهم من يخلص الكسره فلا يشم ، ويدلّك على مراعاتهم لتلك الكسره والضمه المبتزه عن هذين الموضعين أنهم إذا أمروا ضموا همزه الوصل وكسروها إراده لهما ، نحو : اقضوا ارموا ونحو : اغزى ادعى ، فكسرهم مع ضمه الثالث وضمهم مع كسرته يدل على قوه مراعاتهم للأصل المغيّر ، وأنه عندهم مراعى معتدّ مقدّر

ومن المتفقه حركتاه ، ما كانت فيه الفتحتان نحو اسم المفعول من نحو : اشتدّ واحمرّ وهو مشتدّ ومحمرّ ، وأصله مشتدد ومحمرر ، فأسكنت الدال والراء الأوليان وأدغمتا فى المثل ولم تنقل الحركه إلى ما قبلها فتغلبه على حركته التى فيه ، كما نقلت فى يغزون ويرمون ، يدلّ على ذلك قولهم فى اسم الفاعل أيضا كذلك مشتدّ

ومحمرّ ألا ترى أن أصله هنا مشتدد ومحمرر ، فلو نقلت هنا لوجب أن تقول مشتد ومحمر ، فلما لم تقل ذلك وصح فى المختلفين اللذين الثقل فيهما موجود لفظا امتنعت من الحكم به فيما تحصل الصيغه فيه تقديرا ووهما.

وسبب ترك النقل فى المفتوح انفراد الفتح عن الضم والكسر فى هذا النحو لزوال الضروره فيه ومعه ، ألا ترى إلى صحه الواو والياء جميعا بعد الفتحه ، وتعذر صحه الياء الساكنه بعد الكسره ، وذلك أنك لو حذفت الضمه فى يرميون ولم تنقلها إلى الميم لصار التقدير إلى يرمون ؛ ثم وجب قلب الواو ياء وأن تقول : هم يرمين ، فيصير إلى لفظ جماعه المؤنث.

وكذلك لو لم تنقل كسره الواو فى تغزوين إلى الزاى لصار التقدير إلى تغزين ، ثم يجب قلب الياء واوا لانضمام الزاى قبلها فتقول للمرأه : أنت تغزون فيلتبس بجماعه المذكر ؛ فهذا حكم المضموم مع المكسور ، وليس كذلك المفتوح ؛ ألا ترى الواو والياء صحيحتين بعد الفتحه نحو هؤلاء يخشون ويسعون ، وأنت ترضين وتخشين ، فلما لم تغير الفتحه هنا فى المختلفين اللذين تغييرهما واجب لم تغير الفتحتان اللتان إنما هما فى التغيير محمولتان على الضمه مع الكسره.

فإن قيل : قد يقع اللبس أيضا حيث رمت الفرق لأنك تقول للرجال : أنتم تغزون ؛ وللنساء : أنتن تغزون ، وتقول للمرأه : أنت ترمين ، ولجمع النساء : أنتن ترمين.

قيل : إنما احتمل هذا النحو فى هذه الأماكن ضروره ، ولو لا ذلك لما احتمل.

وكذلك : أنت (ترمين) ، أصله ترميين فالحركتان أيضا متفقتان ، فإذا أسكنت المضموم الأول ونقلت إليه ضمه الثانى وأسكنت المكسور الأول ونقلت إليه كسره الثانى بقى اللفظ بحاله كأن لم تنقله ولم تغير شيئا منه فوقع اللبس ، فاحتمل لما يصحب الكلام من أوله وآخره كأشياء كثيره يقع اللبس فى لفظها فيعتمد فى بيانها على ما يقارنها كالتحقير والتكسير وغير ذلك ؛ فلما وجدت إلى رفع اللّبس بحيث وجدته طريقا سلكتها ، ولما لم تجد إليه طريقا فى موضع آخر احتملته ودللت بما يقارنه عليه.

الضرب الثانى : مما هجمت فيه الحركه على الحركه من غير قياس كقوله ، وقال (١) : [الرجز]

اضرب السّاقين إمّك هابل

أصله (أمك) فكسر الهمزه لانكسار ما قبلها على حدّ من قرأ : (فَلِأُمِّهِ

١- وقد مرّ الشاهد رقم (٣).

الثُّلُثُ) [النساء : ١١] فصار إمك ثم أتبع الكسر الكسر فهجمت كسره الإتباع على ضمه الإعراب فابتزتها موضعها ، فهذا شاذّ لا يقاس عليه ، ألا تراك لا تقول : قدرك واسعه ، ولا عدلك ثقيله ، ولا بنتك عاقله. ونحو من ذلك فى الشذوذ قراءه الكسائى : بما أنزلّيك [البقره : ۴] وقياسه فى تخفيف الهمزه أن تجعل الهمزه بين بين ، فتقول بما أنزل «إليك» لكنه حذف الهمزه حذفا وألقى كسرتها على لام أنزل وقد كانت مفتوحه ، فغلبت الكسره الفتحه على الموضع ، فصار تقديره بما أنزلليك فالتقت اللامان متحركتين فأسكنت الأولى وأدغمت فى الثانيه ، كقوله تعالى : (لكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّى) [الكهف : ٣٨].

ونحو منه ما حكاه لنا أبو على عن أبى عبيده أنه سمع : (دعه فى حرامه) وذلك أنه نقل ضمه الهمزه بعد أن حذفها على الراء وهى مكسوره ، فنفى الكسره وأعقب منها ضمه.

ومنه ما حكاه أحمد بن يحيى فى خبر له مع ابن الأعرابى بحضره سعيد بن مسلم ، عن امرأه قالت لبنات لها وقد خلون إلى أعرابى كان يألفهن : (أفى السو تنتنه) قال أحمد بن يحيى فقال لى ابن الأعرابى : تعال إلى هنا اسمع ما تقول ، قلت : وما فى هذا أرادت استفهام إنكار : أفى السوأه أنتنه؟ فألقت فتحه أنتن عى كسره الهاء ، فصارت تخفيف السوأه أفى السوء تنتنه ، فهذا نحو مما نحو بسبيله ، وجميعه غير مقيس ، لأنه ليس على حد التخفيف القياسى ، لأن طريق قياسه أن تقول فى حر أمه فتقر كسره الراء عليها وتجعل همزه أمه بين بين ، أى بين الهمزه والواو ولأنها مضمومه ، كقوله تعالى : (يَسْتَهْزِؤُنَ) [الأنعام : ۵] فيمن خفّف ، أو فى حريمه فيبدلها ياء البته على يستهزيون ، وهو رأى أبى الحسن ، فأما فى حرمه فليس على قياس البته وكذلك قياس تخفيف قولها : أفى السوأه أنتنه ، أن تقول : أفى السوء تنتنه فتخلص همزه أنتنه ياء البته لانفتاحها وانكسار ما قبلها ، كقولك فى تخفيف مئر : مير ، انتهى ما ذكره ابن جنّى.

ومن فروع هذا الباب كسره شرب إذا بنى للمفعول ، وكسره زبرج إذا صغّر هل تبقى؟

ظاهر كلامهم نعم ، قال أبو حيان : ولو قيل إنها زالت وجاءت كسره أخرى لكان وجها ، كما قالوا فى (من زيد) فى الحكايه على أحد القولين وفى (منص) إذا رخّمت منصورا على لغه من لا ينتظر ، فإنهم زعموا أنها ضمه بناء غير الضمه فى منصور التى هى من حركات الكلمه الأصليه. قال : وإذا صغّرت فعلا على فعيل فضمه فعيل غير ضمه فعل ، وقيل : هى هى.

الحاديه عشره : قولهم حرف متحرک

قال ابن القيم فى (بدائع الفوائد) (۱) : قال السهيلى : قولهم حرف متحرک وتحرکت الواو ونحو ذلک تساهل منهم ، فإن الحرکه عباره عن انتقال الجسم من حيّز إلى حيّز ، والحرف جزء من الصوت ، ومحال أن تقوم الحرکه بالحرف لأنه عرض ، والحرکه لا تقوم بالعرض ، وإنما المتحرک فى الحقيقه هو العضو من الشفتين أو اللسان أو الحنک الذى يخرج منه الحرف ، فالضمه عباره عن تحريک الشفتين بالضم عند النطق فيحدث من ذلک صوت خفيّ مقارب للحرف إن امتدّ کان واوا وإن قصر کان ضمه ، والفتحه عباره عن فتح الشفتين عند النطق بالحرف وحدوث الصوت الخفى الذى يسمى فتحه ، وکذا القول فى الکسره.

والسکون عباره عن خلوّ العضو من الحرکات عند النطق بالحرف ، ولا يحدث بعد الحرف صوت ، فينجزم عند ذلک أى : ينقط ، فلذلک سمّى جزءا اعتبارا بانجزام الصوت وهو انقطاعه ، وسکونا اعتبارا ما لعضو الساکن ، فقولهم فتح وضم وکسر هو من صفه العضو ، وإذا سميت ذلک رفعا ونصبا وجرّا وجزما فهى من صفه الصوت ، لأنه يرتفع عند ضم الشفتين وينتصب عند فتحهما وينخفض عند کسرهما وينجزم عند سکونهما ، وعبّروا بهذه عن حرکات الإعراب لأنها لا تکون إلا بسبب وهو العامل ، کما أن هذه إنما لا تکون بسبب وهو حرکه العضو وعن أحوال البناء تلک ، لأنه لا يکون بسبب أعنى بعامل ، کما أن هذه الصفات يکون وجودها بغير آله.

قال ابن القيم : وعندى أن هذا ليس باستدراک على النحاه ، فإن الحرف وإن کان عرضا فقد يوصف بالحرکه تبعا لحرکه محله ، فإن الأعراض وإن لم تتحرک بأنفسها فهى تتحرک بحرکه محالها فاندفع الإشکال جمله.

الثانيه عشره : الحرکات هل هى مأخوذه من حروف المدّ

قال أبو حيان فى (شرح التسهيل) : اختلف النحاه فى الحرکات الثلاث ، أهى مأخوذه من حروف المدّ واللّين أم لا؟ فذهب الأکثرون إلى أن الفتحه من الألف والضمه من الواو والکسره من الياء اعتمادا على أن الحروف قبل الحرکات ، والثانى مأخوذ من الأول.

وذهب بعض النحويين إلى أن هذه الحروف مأخوذه من الحرکات الثلاث : الألف من الفتحه والواو من الضمه والياء من الکسره ، اعتمادا على أن الحرکات قبل

۱- انظر بدائع الفوائد (۱ / ۳۴).

الحروف ، وبدليل أن هذه الحروف تحدث عند هذه الحركات إذا أشبعت ، وأن العرب قد استغنت فى بعض كلامها بهذه الحركات عن هذه الحروف اكتفاء بالأصل على فرعه.

وذهب بعض النحويين إلى أنه ليست هذه الحروف مأخوذه من الحركات ، ولا الحركات مأخوذه من الحروف ، اعتمادا على أن أحدهما لم يسبق الآخر ، وصححه بعضهم ، انتهى.

الثالثه عشره : تمكن النطق بالحرف أقوى من تمكنه بالحركه

قال فى (البسيط) : تمكن النطق بالحرف أقوى من تمكنه بالحركه.

الرابعه عشره : تقدير الحرف ساكنا

الأصل فى تقدير الحرف أن يقدر ساكنا ، لأن الحركه أمر زائد فلا يقدم عليه إلا بدليل ، ومن ثم كان مذهب سيبويه فى (شاه) أن الأصل فيها (شوهه) بسكون الواو كصفحه ، لا شوهه بالفتح ، وفى (دم) أن وزنه فعل بالسكون لا فعل بالتحريك.

الخامسه عشره : قيام الحركه مقام الحرف

الحركه قد تقوم مقام الحرف وذلك فى الثلاثى المؤنث بغيرها ، نحو : (سقر) ، فإنه يمنع الصرف كما لو كان فوق ثلاثه إقامه للحركه مقام حرف رابع ، بدليل تحتّم حذف ألف جمزىّ فى النسب ؛ كتحتّم ألف (مصطفى) لا كتخيير ألف (حبلى) المشاركه لها فى عدد الحروف.

قال فى (البسيط) : فإن قيل : لو جرت الحركه مجرى الحرف الرابع لم تلحقه تاء التأنيث فى التصغير كالرباعى ، ولا شك فى لحوقها نحو (سقيره).

قلت : نحن لا نـدّعى أن الحركه تجرى مجرى الحرف الرابع فى كل حكم بل فى موضع يثقل اللفظ بها ، وذلك فى المكبّر بخلاف المصغّر.

السادسه عشره : الحركه المنقوله فى الوقف

قال أبو البقاء فى (التبيين) : اعلم أنهم لا يريدون بالحركه المنقوله فى الوقف فى نحو : هذا بكر ومررت ببكر ؛ أن حركه الإعراب صارت فى الكاف إذ الإعراب لا يكون قبل الطرف وإنما يريدون أنها مثلها.

السابعه عشره : تسميه المتقدمين للحركات

قال ابن يعيش : كان المتقدّمون يسمون الفتحه الألف الصغيره والضمه الواو الصغيره والكسره الياء الصغيره ، لأن الحركات والحروف أصوات ، وإنما رأى النحويون صوتا أعظم من صوت فسموا العظيم حرفا والضعيف حركه ؛ وإن كانا فى

الحقيقه شيئا واحدا ، ولذلك دخلت الإماله على الحركه كما دخلت الألف إذ الغرض إنما هو تجانس الصوت وتقريب بعضها من بعض.

فائده : السؤال عن مبادئ اللغات يؤدّى إلى التسلسل

قال بعض شرّاح الجمل : السؤال عن مبادئ اللغات يؤدى إلى التسلسل ، فلهذا لا ينبغى أن يسأل لأى شىء انفردت الأسماء بالجر وانفردت الأفعال بالجزم ، وإنما ينبغى أن يسأل عما كان يجب فامتنع ، وهو خفض الأفعال المضارعه بالإضافه ، لأن الفعل مرفوع ، وإن أضيف إليه كقوله تعالى : (هذا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ) [المائده : ١١٩] وجزم الأسماء التى لا تنصرف وذلك أنها لما أشبهت الفعل المضارع وحكم لها بحكمه فلم تنون ولم تخفض كالفعل ، كان يجب أن يحمل فيها الخفض على جزم الفعل الذى أشبهته بدل حمله على النصب ، ويكون الاسم الذى لا ينصرف ساكنا فى حال الخفض ويكون فيه ترك العلامه علامه.

والجواب على ذلك : ما ذكره الزجاجى أنه لم تخفض الأفعال المضارعه لأن الخفض لو كان فيها إنما كان يكون بالإضافه ، لأنه ليس من عوامل الخفض ما يدخل على الفعل إلا الإضافه إما للملك أو للاستحقاق ، والأفعال لا تملك شيئا ولا تستحقه فلا يكون فيها إضافه ، وإذا لم يكن فيها إضافه لم يكن فيها خفض ، فإن أضيف إلى الفعل فإنما يضاف إليه فى اللفظ ولمصدره فى المعنى ، ولذلك لا تؤثر الإضافه فيه ، ولم تجزم الأسماء التى لا تنصرف لأنها قد ذهب منها التنوين ، فلو ذهبت الحركه لأدى ذلك إلى ذهاب شيئين من جهه واحده ، وذلك إخلال بالكلمه لتوالى الحذف على آخرها.

حكايه الحال من القواعد الشهيره

قال ابن هشام فى (المغنى) (١) : القاعده السادسه ، أنهم يعبرون عن الماضى والآتى كما يعبرون عن الشىء الحاضر قصدا لإحضاره فى الذهن حتى كأنه مشاهد حاله الإخبار نحو : (وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيامَهِ) [النمل : ١٢٤] لأن لام الابتداء للحال ونحو : (هذا مِنْ شِيعَتِهِ وَهذا مِنْ عَدُوِّهِ) [القصص : ١٥] إذ ليس المراد تقريب الرجلين من الرسول عليه الصلاه والسّلام ، كما تقول : هذا كتابك فخذه ، وإنما الإشاره كانت إليهما فى ذلك الوقت هكذا فحكيت ومثله : (وَاللهُ

١- انظر مغنى اللبيب (٢ / ٧٦٩).

الَّذِی أَرْسَلَ الرِّیاحَ فَتُثِیرُ سَحاباً فَسُقْناهُ إِلی بَلَدٍ مَیِّتٍ فَأَحْیَیْنا بِهِ الْأَرْضَ) [فاطر : ۹] ألا ترى أنه تعالى قصد بقوله فتثير سحابا إحضار تلك الصوره البديعه الداله على القدره الباهره من إثاره السحاب تبدو أولا قطعا ثم تتضام متقلبه بين أطوار حتى تصير ركاما ، ومنه (ثُمَّ قالَ لَهُ کُنْ فَیَکُونُ) [آل عمران : ۵۹] أى : فكان ، (وَمَنْ یُشْرِکْ بِاللهِ فَکَأَنَّما خَرَّ مِنَ السَّماءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّیْرُ أَوْ تَهْوِی بِهِ الرِّیحُ فِی مَکانٍ سَحِیقٍ) [الحج : ۳۱] ، (وَنُرِیدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَی الَّذِینَ اسْتُضْعِفُوا) [القصص : ۵] إلى قوله : و (نُرِیَ فِرْعَوْنَ وَهامانَ) [القصص : ۶] ومنه عند الجمهور : (وَکَلْبُهُمْ باسِطٌ ذِراعَیْهِ) [الكهف : ۱۸] ، أى : يبسط ذراعيه ، بدليل (وَنُقَلِّبُهُمْ ،) ولم يقل وقلبناهم ، وبهذا التقرير يندفع قول الكسائى وهشام أن اسم الفاعل الذى بمعنى الماضى يعمل ، ومثله : (وَاللهُ مُخْرِجٌ ما کُنْتُمْ تَکْتُمُونَ) [البقره : ۷۲] إلا أن هذا على حكايه حال كانت مستقبله وقت التدارئ ، وفى الآيه الأولى حكيت الحال الماضيه.

ومثلها قوله : [الرجز]

۱۲۵- (۱)جاريه فى رمضان الماضى

تقطع الحديث بالإيماض

ولو لا حكايه الحال فى قول حسان : [الكامل]

۱۲۶- (۲)يغشون حتى لا تهرّ كلابهم

[لا يسألون عن السّواد المقبل]

لم يصح الرفع ، لأنه لا يرفع إلا وهو للحال ، ومنه قوله تعالى : (حَتَّی یَقُولَ الرَّسُولُ) [البقره : ۲۱۴].

الحمل على ما له نظير أولى من الحمل على ما ليس له نظير

اشاره

وفيه فروع :

منها : (مروان) ، يحتمل أن يكون وزنه فعلان أو مفعالا أو فعوالا ، والأول له نظير فيحمل عليه ، والآخران مثالان لم يجيئا ، ذكره ابن جنّى (۳).

ومنها : (فم) أصلها (فوه) بزنه (فوز) حذفت الهاء لشبهها بحرف العله لخفائها وقربها فى المخرج من الألف ، فحذفت كحذف حرف العله ، فبقيت الواو

۱- ۱۲۵- الشاهد لرؤبه فى ملحقات ديوانه (ص ۱۷۶) ، والإنصاف (۱۴۹) ، والخزانه (۳ / ۴۸۱).

٢- ١٢٦- الشاهد لحسان بن ثابت فى ديوانه (ص ١٢٣) ، وخزانه الأدب (٢ / ٤١٢) ، والدرر (٤ / ٧٦) ، وشرح أبيات سيبويه (١ / ٦٩) ، والكتاب (٣ / ١٨) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ٣٧٨) ، وهمع الهوامع (٢ / ٩) ، وبلا نسبه فى شرح الأشمونى (٣ / ٥٦٢).

٣- انظر الخصائص (٣ / ٦٧).

التى هى عين حرف الإعراب ، وكان القياس قلبها ألفا لتحرّكها بحركات الإعراب وانفتاح ما قبلها ، ثم يدخل التنوين على حد دخوله فى نحو : عصا ورحى ، فتحذف الألف لالتقاء الساكنين فيبقى المعرب على حرف واحد ، وذلك معدوم النظير ، فلما كان القياس يؤدى إلى ما ذكر ، أبدلوا من الواو ميما ، لأن الميم حرف جلد يتحمل الحركات من غير استثقال وهما من الشفتين فهما متقاربان ، ذكره ابن يعيش (١).

ومنها : ألف (كلا) وليست زائده لئلا يبقى الاسم الظاهر على حرفين وليس ذلك فى كلامهم أصلا ، ذكره ابن يعيش أيضا.

ومنها : مذهب سيبويه أن التاء فى (كلتا) بدل من لام الكلمه ، كما أبدلت منها فى (بنت وأخت) ، وألفها للتأنيث ، ووزنها فعلى (كذكرى) ، وذهب الجرمى إلى أن التاء للتأنيث والألف لام الكلمه كما فى (كلا) والوجه الأول ، لأنه ليس فى الأسماء فعتل ، ولم يعهد أن تاء التأنيث تكون حشوا فى كلمه ، ذكره ابن يعيش (٢).

ومنها : قال ابن الأنبارى فى (الإنصاف) (٣) : ذهب البصريون إلى أن الأسماء السته معربه من مكان واحد ، والواو والألف والياء هى حروف الإعراب ، وذهب الكوفيون إلى أنها معربه من مكانين ، قال : والذى يدلّ على صحه ما ذهبنا إليه وفساد ما ذهبوا إليه ، أن ما ذهبنا إليه له نظير فى كلام العرب ؛ فإن كل معرب فى كلامهم ليس له إلا إعراب واحد وما ذهبوا إليه لا نظير له فى كلامهم ، فإنه ليس فى كلامهم ، معرب له إعرابان ، والمصير إلى ما له نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير.

ومنها : قال ابن الأنبارى (٤) : ذهب البصريون إلى أن الألف والواو والياء فى التثنيه والجمع حروف إعراب ، وذهب الجرمى إلى أن انقلابها هو الإعراب ، وقد أفسده بعض النحويين بأن هذا يؤدى إلى أن يكون الإعراب بغير حركه ولا حرف ، وهذا لا نظير له فى كلامهم.

ومنها : قال ابن فلاح فى (المغنى) : صفه اسم (لا) المبنى يجوز فتحه نحو : لا رجل ظريف فى الدار ، وهى فتحه بناء ؛ لأن الموصوف والصفه جعلا كالشىء الواحد بمنزله خمسه عشر ، ثم دخلت (لا) عليهما بعد التركيب ، ولا يجوز أن

١- انظر شرح المفصّل (١ / ٥٣).

٢- انظر شرح المفصّل (١ / ٥٥).

٣- انظر الإنصاف المسأله رقم (٢).

٤- انظر الإنصاف المسأله رقم (٣).

تكون دخلت عليهما وهما معربان فبنيا معها ؛ لأنه يؤدى إلى جعل ثلاثه أشياء كشىء واحد ولا نظير له.

ومنها : قال ابن فلاح : ذهب البصريون إلى أن (اللهمّ) أصله (يا ألله) حذفت يا وعوض منها الميم المشدده فى آخره.

وقال (١) الكوفيون : ليست الميم بعوض بل أصله (يا ألله أمّ) أى أقصد ، فحذفت الهمزه من فعل الأمر واتصلت الميم المشدده باسم الله فامتزجا وصارا كلمه واحده ، ولا يستنكر تركيب فعل الأمر مع غيره بدليل (هلمّ) ، فإنها مركبه عند البصريين من حرف التنبيه ولمّ ، وعندنا من (هل) و (أمّ) ، قالوا : فما صرنا إليه له نظير وما صرتم إليه دعوى بلا دليل.

وقال الأندلسى فى (شرح المفصّل) : قال الكوفيون : ضمير الفصل إعرابه بإعراب ما قبله ، لأنه توكيد لما قبله ، وردّه البصريون بأن المكنّى لا يكون تأكيدا للمظهر فى شىء من كلامهم ، والمصير إلى ما لا نظير له فى كلامهم غير جائز.

وقال ابن جنّى فى الخصائص (٢) : إذا دلّ الدليل لا يجب إيجاد النظير وذلك على مذهب الكتاب ، فإنه حكى مما جاء على فعل (إبلا) وحدها ، ولم يمنع الحكم بها عنده إن لم يكن لها نظير ، لأن إيجاد النظير بعد قيام الدليل إنما هو للأنس به لا للحاجه إليه ، فأما إن لم يقم دليل فإنك محتاج إلى النظير ، ألا ترى إلى عزويت لما لم يقم الدليل على أن واوه وتاءه أصلان ، احتجت إلى التعليل بالنظير ، فمنعت أن يكون مفويلا لما لم تجد له نظيرا وحملته على (فعليت) لوجود النظير وهو عفريت ونفريت.

وكذلك قال أبو عثمان فى الردّ على من ادعى أن السين وسوف يرفعان الأفعال المضارعه : لم نر عاملا فى الفعل تدخل عليه اللام ، وقد قال الله تعالى : (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضى) [الضحى : ٥] فجعل عدم النظير ردا على من أنكر قوله ، فأما إن لم يقم الدليل ولم يوجد النظير ، فإنك تحكم مع عدم النظير ، وذلك قولك فى الهمزه والنون من أندلس أنهما زائدتان ، وأن وزن الكلمه بهما (أنفعل) ؛ وإن كان هذا مثالا لا نظير له ، وذلك أن النون لا محاله زائده لأنه ليس فى ذوات الخمسه شىء على فعلل ، فتكون النون فيه أصلا لوقوعها موقع العين ، وإذا ثبت أن النون زائده فقد

١- انظر الإنصاف المسأله رقم (٤٧).

٢- انظر الخصائص (١ / ١٩٧).

يرد فى ذلك ثلاثه أحرف أصول ؛ وهى الدال واللام والسين وفى أول الكلمه همزه ، ومتى وقع ذلك حكمت يكون الهمزه زائده من أوائلها إلا فى الأسماء الجاريه على أفعالها نحو : مدحرج وبابه. وقد وجب إذا أن الهمزه والنون زائدتان ، وأن الكلمه بهما على انفعل ؛ وإن كان هذا مثالا لا نظير له ، فإن ضام الدليل النظير فلا مذهب بك عن ذلك وهذا كنون عنتر فالدليل يقضى بكونها أصلا ، لأنها مقابله لعين جعفر ؛ والمثال أيضا معك وهو فعلل.

وقال ابن يعيش (١) : ذهب المبرد إلى أن نحو : لا مسلمين لك ، ولا مسلمين لك معربان وليسا بمبنيين مع لا ، قال : لأن الأسماء المثناه والمجموعه بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسما واحدا فلم يوجد ذلك.

وقال ابن يعيش : وهذا إشاره إلى عدم النظير ، قال : وإذا قال الدليل فلا عبره بعدم النظير ، أما إذا وجد فلا شك أنه يكون مؤنسا ، وأما أن يتوقف ثبوت الحكم على وجوده فلا.

وقال الشلوبين : قول من قال : إن الحروف فى الأسماء السته دلائل إعراب وليست بإعراب ولا حروف إعراب ؛ يؤدى إلى أن يكون الاسم المعرب على حرف واحد فى قولك ذو مال ، وهذه الحروف زوائد عليه للدلاله على الإعراب ؛ وذلك خروج عن النظائر ، فلا ينبغى أن يقال به.

قاعده : تسميه الرجل بما لا نظير له فى الكلام

قال (٢) ابن يعيش : يجوز أن يسمّى الرجل بما لا نظير له فى كلام ولهذا لم يذكر سيبويه (دئل) فى أبنيه الأسماء لأنه اسم لقبيله أبى الأسود ، والمعارف غير معوّل عليها فى الأبنيه.

حمل الشىء على نظيره

قال (٣) ابن الأثير فى النهايه : الحدّاث جماعه يتحدّثون ؛ وهو جمع على غير قياس حملا على نظيره ، وهو سامر وسمّار ، فإن السمّار : المتحدثون.

١- انظر شرح المفصّل (٢ / ١٠٦).

٢- انظر شرح المفصّل (٦ / ١١٣).

٣- انظر النهايه : ماده (حدث) (١ / ٢٣٩).

الحمل على أحسن القبيحين

عقد له ابن جنّى بابا فى الخصائص (١) قال : وذلك أن تحضرك الحال ضرورتين لا بدّ من ارتكاب إحداهما ، فينبغى حينئذ أن تحمل الأمر على أقربهما وأقلهما فحشا ؛ وذلك كواو (ورنتل) أنت فيها بين ضرورتين :

إحداهما : أن تدعى كونها أصلا فى ذوات الأربعه غير مكرره ، والواو لا توجد فى ذوات الأربعه إلا مع التكرير ، نحو : الوصوصه والوحوحه وضوضيت وقوقيت.

والأخرى : أن تجعلها زائده أولا والواو لا تزاد أولا ، فإذا كان كذلك كان أن تجعلها أصلا أولى من أن تجعلها زائده ، وذلك أن الواو قد تكون أصلا فى ذوات الأربعه على وجه من الوجوه ، أعنى حال التضعيف ؛ فأما أن تزاد أولا ، فإن هذا أمر لم يوجد على حال ، فإذا كان كذلك رفضته ولم تحمل الكلمه عليه ، ومثل ذلك فيها : قائما رجل ، لما كنت بين أن ترفع قائما فتقدم الصفه على الموصوف وهذا لا يكون ؛ وبين أن تنصب الحال من النكره وهذا على قلته جائز ، حملت المسأله على الحال فنصبت ، كذلك : ما قام إلا زيدا أحد ، عدلت إلى النصب لأنك إذا رفعت لم تجد قبله ما تبدله منه ، وإن نصبت دخلت تحت تقديم المستثنى على ما استثنى منه ، وهذا وإن كان ليس فى قوه تأخيره عنه فقد جاء على كل حال ، فاعرف ذلك أصلا فى العربيه تحمل عليه غيره ، انتهى.

وقال ابن إياز – فى نحو : فيها قائما رجل : أبو الفتح يسمّى هذا الحمل : أحسن القبيحين : لأن الحال من النكره قبيح ، وتقديم الصفه على الموصوف أقبح ، فحمل على أحسنهما.

وقال (٢) ابن يعيش : إنما امتنع العطف على عاملين عند الخليل وسيبويه لأن حرف العطف خلف عن العامل ونائب عنه ، وما قام مقام غيره فهو أضعف منه فى سائر أبواب العربيه ، فلا يجوز أن يتسلّط على عمل الإعراب بما لا يتسلط ما أقيم مقامه ، فإذا أقيم مقام الفعل لم يجز أن يتسلط على عمل الجرّ ، فلذا لم يخرجوا قولهم فى المثل (ما كلّ سوداء تمره ولا بيضاء شحمه) (٣) على العطف على عاملين كما هو رأى الكوفيين ، حيث جعلوا جرّ بيضاء بالعطف على سوداء والعامل فيها

١- انظر الخصائص (١ / ٢١٢).

٢- انظر شرح المفصّل (٣ / ٢٧).

٣- انظر المستقصى فى الأمثال (٢ / ٣٢٨).

كـلّ ، ونصب شـحمه عطفـا على خبر مـا ، ومثله عنـدهم : مـا زيـد بقـائم ولاـ قاعـد عمرو ، ويخفضون قاعـدا بالعطف على قائم المخفوض بالباء ، ويرفعون عمرو بالعطف على اسم (ما) بل يخرجونه على حذف المضاف وإبقاء عمله.

فإن قيل (١) : حذف المضاف وإبقاء عمله على خلاف الأصل وهو ضـعيف والعطف على عاملين ضـعيف أيضا ، فلم كان حمله على الجار أولى من حمله على العطف على عاملين؟!

قيل : لأن حذف الجار قد جاء فى كلامهم وله وجه من القياس ، فأما مجيئه فنحو : [الرجز]

١٢٧- (٢)وبلده ليس بها أنيس

أى : وربّ بلده ، وقولهم فى القسم : (الله لأفعلن) وقول رؤبه لما قيل له كيف أصبحت (خير عافاك الله) أى : بخير.

وقـد حمل أصـحابنا قراءه حمزه (وَالْأَرْحامَ) [النساء : ١] على حـذف الجـار ، وأن التقـدير فيه : وبالأرحام ، والأمر فيه ليس ببعيد ذلك البعـد ، فقـد ثبت بهـذا جواز حذف الجار فى الاسـتعمال ، وإن كان قليلا ؛ ولم يثبت فى الاسـتعمال العطف على عاملين ، فكان حمله على ما له نظير أولى ، وهو من قبيل أحسن القبيحين.

وأمـا من جهه القياس فلأن الفعل لما كان يكثر فيه الحـذف وشاركه الحرف الجار فى كونه عاملا جاز فيه ما جاز فى الفعل على سبيل الندره.

حمل الشيء على الشيء من غير الوجه الذى أعطى الأول ذلك الحكم

عقد له ابن جنّى بابا فى (الخصائص) (٣) ، قال : اعلم أن هذا باب طريقه الشبه

١- انظر شرح المفصل (٣ / ٢٧).

٢- ١٢٧- الرجز لجران العود فى ديوانه (ص ٩٧) ، وخزانه الأدب (١٠ / ١٥) ، والدرر (٣ / ١٦٢) ، والكتاب (١ / ٣٢١) ، وشرح أبيات سيبويه (٢ / ١٤٠) ، وشرح التصريح (١ / ٣٥٣) ، وشرح المفصّل (٢ / ١١٧) ، والمقاصد النحويه (٣ / ١٠٧) ، وبلا نسبه فى الإنصاف (١ / ٢٧١) ، وأوضح المسالك (٢ / ٢٦١) ، والجنى الدانى (ص ١٦٤) ، وجواهر الأدب (ص ١٦٥) ، وخزانه الأدب (٤ / ١٢١) ، ورصف المبانى (ص ٤١٧) ، وشرح الأشمونى (١ / ٢٢٩) ، وشرح المفصّل (٢ / ٨٠) ، ولسان العرب (كنس) ومجالس ثعلب (ص ٤٥٢) ، والمقتضب (٢ / ٣١٩) ، وهمع الهوامع (١ / ٢٢٥).

٣- انظر الخصائص (١ / ٢١٣).

اللفظی ، وذلک کقولنا فی النسب إلی ما فیه همزه التأنیث بالواو وذلک نحو : حمراویّ وصفراویّ وعشراویّ ، وإنما قلبت الهمزه فیه ولم تقرّر بحالها لئلا تقع علامه التأنیث حشوا فمضی هذا علی هذا لا یختلف. ثم إنهم قالوا فی النسب إلی علباء : علباویّ وإلی حرباء : حرباوی ، وأبدلوا هذه الهمزه وإن لم تکن للتأنیث لکنها لما شابهت همزه حمراء وبابها بالزیاده حملوا علیها همزه علباء ، ونحن نعلم أن همزه حمراء لم تقلب فی حمراء لکونها زائده فتشبه بها همزه علباء من حیث کانت زائده مثلها. لکن لما اتفقتا فی الزیاده حملت همزه علباء علی همزه حمراء ؛ ثم إنهم تجاوزوا هذا إلی أن قالوا فی کساء وقضاء : کساویّ وقضاویّ ، فأبدلوا الهمزه واوا حملا لها علی همزه علباء من حیث کانت همزه قضاء وکساء مبدله من حرف لیس للتأنیث ، فهذه علة غیر الأولی ، ألا تراک لم تبدل همزه علباء واوا فی علباوی لأنها لیس للتأنیث فتحمل علیها همزه کساء وقضاء من حیث کانتا لغیر التأنیث ، ثم إنهم قالوا من بعد فی قرّاء : قرّاویّ ، فشبّهوا همزه قرّاء بهمزه کساء من حیث کانت أصلا غیر زائده ، کما أن همزه کساء غیر زائده ، وأنت لم تکن أبدلت همزه کساء فی کساویّ ، من حیث کانت غیر زائده ، لکن هذه أشباه لفظیه یحمل أحدها علی ما قبله تشبثا به وتصورا له.

وإلیه وإلی نحوه أومأ سیبویه بقوله (۱) : ولیس شیء مما یضّطرون إلیه إلا وهم یحاولون به وجها. وعلی ذلک قالوا : (صحراوات) فأبدلوا الهمزه واوا لئلا یجمعوا بین علمی تأنیث ، ثم حملوا التثنیه علیه من حیث کان هذا الجمع علی طریق التثنیه ، ثم قالوا : (علباوان) حملا بالزیاده علی حمراوان ، ثم قالوا : (کساوان) تشبیها له بعلباوان ، ثم قالوا : (قراوان) حملا له علی کساوان علی ما تقدم.

وسبب هذه الحمول والإضافات والإلحاقات کثره هذه اللغه وسعتها وغلبه حاجه أهلها إلی التصرف بها والترکح (۲) فی إثباتها لما یلابسونه ویکثرون استعماله من الکلام المنثور والشعر الموزون والخطب والسجوع ، ولقوه إحساسهم فی کل شیء وتخیلهم ما لا یکاد یشعر به من لم یألف مذاهبهم. وعلی هذا ما منع الصرف من الأسماء للشبه اللفظی نحو : أحمر وأصفر وأصرم وأحمد ، وتألب وتنضب علمین ، لما فی ذلک من شبه لفظ الفعل ، فحذفوا التنوین من الاسم لمشابهته ما لا حصه له فی التنوین وهو الفعل ، قال : والشبه اللفظی کثیر وفی هذا کفایه ، انتهی.

۱- انظر الکتاب (۱ / ۶۵).

۲- الترکّح : التصرّف والتوسع.

الحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقل

ومن ثم قال الأكثرون : إن (رحمن) غير منصرف ، وإن لم يكن له (فعلى) ، لأن ما لا ينصرف من (فعلان) أكثر ، فالحمل عليه أولى ، قاله صاحب (البسيط).

وقال (١) ابن يعيش : ذهب بعضهم إلى أن ألف (كلا) منقلبه عن ياء وذلك لأنه رآها قد أميلت.

قال (٢) سيبويه : لو سمّيت ب- (كلا) وثنّيت لقلبت الألف ياء ، لأنه قد سمع فيها الإماله ، والأمثل أن تكون منقلبه عن واو لأنها قد أبدلت تاء فى (كلتا) ، وإبدال التاء من الواو أضعاف إبدالها من الياء ، والعمل إنما هو على الأكثر ، وإنما أميلت لكثره الكاف.

وقال السخاوى (فى تنوير الدياجى) : سأل سيبويه الخليل عن (رمان) فقال : لا أصرفه فى المعرفه وأحمله على الأكثر إذا لم يكن له معنى يعرف به (٣).

قال السخاوى : أى إذا كان لا يعمل من أى شىء اشتقاقه حمل على الأكثر ، والأكثر زياده الألف والنون.

وقال (٤) ابن يعيش : القياس يقتضى زياده النون فى (حسان) وأن لا ينصرف حملا على الأكثر.

وقال الشلوبين : المحذوف من (ذو) ياء أو واو لأن الغالب على الاسم الثنائى المحذوف منه لامه أن تكون اللام المحذوفه منه ياء أو واوا ، والأغلب فيها الواو ، وقلّ أن يكون المحذوف غيرهما كالحاء من (حر) فينبغى أن يحكم على (ذو) بأن المحذوف منه ياء أو واو لا غيرهما ، لأنهما أكثر من غيرهما وإن كان يمكن أن يكون المحذوف منه هاء.

وقال أيضا : قد تكون الصفه مجتمعه فيها شروط الجمع بالواو والنون ولا تجمع بهما إذا كانت محموله على غيرهما مما لا يجمع بالواو والنون ، وذلك نحو : (ندمان) ، كان قياسه أن يقال فى جمعه : (ندمانون) ، لأن مؤنثه (ندمانه) ، ولكن سيبويه قال (٥) : إنهم لا يقولون ذلك وإن كان قد أجازه هو بعد ذلك ، وتوجيه شذوذه

١- انظر شرح المفصّل (١ / ٥٤).

٢- انظر الكتاب (٣ / ٤٠٠).

٣- انظر الكتاب (٣ / ٢٤٠).

٤- انظر شرح المفصّل (٩ / ١٥٥).

٥- انظر الكتاب (٤ / ١١٧).

أن المطرد فى بـاب فعلانـ أن لا يقال فيه فعلانه ، فحمل فى ذلك على الأكثر ، ولكن مثل هـذا يقل فى الصـفات التى اجتمعت فيها هذه الشروط حتى لا أذكر منه إلا هذا.

وقـال أيضا : الألف المجهوله الأصل من الثلاثى إذا لم تمل تقلب فى التثنيه واوا وإذا أميلت تقلب ياء لأنه لا يمال من هـذا النون إلا ما كانت ألفه منقلبه عن ياء ، ولا يميلون ذوات الواو إلا شاذا ، والأكثر مما يمال من هـذا النوع أن تكون ألفه منقلبه عن ياء ، فحمل هـذا المجهول عليه ، وما لم يمله المحيلون من هـذا النوع فألفه منقلبه عن واو ، فحمل هذا المجهول عليه ، قال : فإن جهل أمر الإمـاله أعنى وجودها وعـدمها فى هـذا النوع ، حمل على ما ألفه منقلبه عن الياء ، لأن الأكثر زعموا فيما لامه ألف أن يكون انقلابهـا عن الياء لا عن الواو لأن الياء أغلب على اللام من الواو ، ويقوّى ذلك أن ذوات الواو ترجع فى الأربعه إلى الياء ، نحو : (ملهيان) و (مدعيان) ، ولا ترجع الياء إلى الواو ، نحو : (مرميان) ، انتهى.

وقال ابن عصـفور : قول سيبويه : إن المرفوع بعد لو لا مبتدأ محذوف الخبر أولى من قول الكسائى : إنه فاعل بإضمار فعل ، لأن إضمار الخبر أكثر من إضمار الفعل ، والحمل على الأكثر أولى (١).

وقـال ابن إيـاز : ذهب الكسـائى إلى أن (حتى) حرف تنصب المضـارع دائمـا وإذا وقع بعـدها الاسم مجرورا كان بتقـدير (إلى) وقول البصـريين : إنها حرف يجرّ الاسم دائما ، وإذا نصب المضارع بعدها كان بتقدير أن أرجح ، لأنه إذا ترددت الكلمه بين أن تكون من عوامـل الأسـماء أو من عوامـل الأفعـال فجعلهـا من عوامـل الأسـماء أولى ، وذلـك لأـن عوامـل الأسـماء هى الأصول وعوامل الأفعال فروع ، وأيضا فعوامل الأسماء هى الأكثر ومن أصولهم الحمل على الأكثر.

وقال ابن النحاس فى باب الاشـتغال : إذا كان العطف على جمله فعليه فالمختار الحمل على إضـمار فعل ، لأنك حينئذ تكون قد عطفت جمله فعليه على جمله فعليه فتنفـق الجمـل ، وإذا رفعت تكون قـد عطفت جمله اسـميه على جمله فعليه فتختلف الجمـل ، وتوافق الجمل أولى من اختلافها.

فإن قيل : توافق الجمل يعارضه أنك إذا نصبت تحتاج إلى تقدير وإذا رفعت لم تحتج إلى تقدير شىء.

١- انظر المقتضب (٣ / ٧۶) ، والإنصاف المسأله (١٠).

فـالجواب : أنه إذا دار الأمر بين الاختلاف والتقـدير كان التقـدير أولى لكثره التقـدير فى كلام العرب وقله الاختلاف ، والحمل على الكثير أولى.

وقال ابن فلاح فى (المغنى) : لام (ذى) بمعنى صاحب ياء على الأصح ، حملا على الأكثر فيما عينه واو.

وقال (١) ابن يعيش : الهاء من (هذه) بدل الياء من (هذى) ، وإنما كسرت ووصلت بالياء لأنها فى اسم غير متمكن مبهم فشبهت بها ، الإضمار الذى قبله كسره نحو به وبغلامه.

وقال (٢) سيبويه : ولا أعلم أحدا يضمّها ، لأنها شبهوها بهاء الضمير وليست للضمير فحملوها على أكثر الكلام ، وأكثر الكلام كسر الهاء إذا كان قبلها كسره ، ووصلوا بالياء كما وصلوا فى به وبغلامه ، ومن العرب من يسكنها فى الوصل ويجرى على أصل القياس يقول : هذه هند.

وقال أيضا : الياء الثانيه فى (قوقيت) و (ضوضيت) أصل لأنها الأولى كررت ، وأصلها (قوقوت) و (ضوضوت) ، وإنما قلبوا الثانيه ياء لوقوعها رابعه على حدّ : أغزيت وادعيت.

فإن قيل : فهلّا كانت زائده عى حدّ زيادتها فى : سعليت وجعييت؟

قيل : لو قيل ذلك لصارت من باب : سلس وقلق وهو قليل ، وباب : زلزلت وقلقلت أكثر والعمل إنما هو على الأكثر ، وقال : الميم من (منبج) - اسم لبلد - زائده والنون أصل ، لأن زياده الميم أولا أكثر من زياده النون أولا ، والعمل إنما هو على الأكثر.

وقال المالقى فى (رصف المبانى) (٣) : (ألّا) المفتوحه المشدده حرف تحضيض وتبدل همزتها هاء ، فيقال : هلّا ، ولا تنعكس القضيه فتقول إن الهمزه بدل من الهاء ، لأن بدل الهاء من الهمزه أكثر من بدل الهمزه من الهاء ، لأنها لم تبدل إلا فى (ماء) و (أمواء) والأصل : ماه وأمواه ، وفى (أهل) قالوا : آل والأصل أأل ، فسهلوا الهمزه. والهاء قد أبدلت من الهمزه فى (إيّاك) فقالوا : هياك ، وفى (أرحت) الماشيه قالوا : هرحت ، وفى (أرقت) الماء قالوا : هرقت ، وفى أشياء غير هذه ، فالحمل على الأكثر أولى.

١- انظر شرح المفصّل (٣ / ١٣١).

٢- انظر الكتاب (٤ / ٣١٣).

٣- انظر رصف المبانى (ص ٨٤).

وقال أبو حيان فى شرح (التسهيل) : (إلّا) إما أن تقترن بما بعدها قرينه تدلّ على أنه داخل فى حكم ما قبلها أو خارج عنه ، إن اقترن بذلك قرينه كان على حسبها ، وإن لم تقترن به قرينه فالذى عليه أكثر المحققين أنه لا يدخل فى حكم ما قبلها وهو الصحيح ، لأن الأكثر فى كلامهم إذا اقترنت قرينه أن لا يدخل ما بعدها فى حكم ما قبلها ، فإذا عرّى عن القرينه وجب الحمل على الأكثر.

الحمل على المعنى

قال فى الخصائص (١) : اعلم أن هذا النوع غور من العربيه بعيد ومذهب نازح فصيح ، وقد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثورا ومنظوما ، كتأنيث المذكر وتذكير المؤنث ، وتصور معنى الواحد فى الجماعه والجماعه فى الواحد ، وفى حمل الثانى على لفظ قد يكون عليه الأول ، أصلا كان ذلك اللفظ أو فرعا ، وغير ذلك.

فمن تذكير المؤنث قوله تعالى : (فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بازِغَةً قالَ هذا رَبِّي) [الأنعام : ٧٨]. أى هذا الشخص (فَمَنْ جاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ) [البقره : ٢٧٥] لأن الموعظه والوعظ واحد ، (إِنَّ رَحْمَتَ اللهِ قَرِيبٌ) [الأعراف : ٥٦] أراد بالرحمه هنا المطر.

ومن تأنيث المذكّر قراءه من قرأ تلتقطه بعض السياره [يوسف : ١٠] وقولهم : ذهبت بعض أصابعه ، أنّث ذلك ، لما كانت بعض السياره سياره فى المعنى وبعض الأصابع إصبعا ، وقولهم : ما جاءت حاجتك ، لما كانت (ما) هى الحاجه فى المعنى ، وأنشدوا : [الطويل]

١٢٨- (٢)أتهجر بيتا بالحجاز تلفّعت

به الخوف والأعداء من كلّ جانب

ذهب بالخوف إلى المخافه ، وقال : [البسيط]

١٢٩- (٣)يا أيّها الرّاكب المزجى مطيّته

سائل بنى أسد ما هذه الصّوت

أنث على معنى الاستغاثه ، وحكى الأصمعى عن أبى عمرو أنه سمع رجلا من

١- انظر الخصائص (٢ / ٤١١).

٢- ١٢٨- الشاهد بلا نسبه فى اللسان (خوف).

٣- ١٢٩- الشاهد لرويشد بن كثير الطائى فى الدرر (٦ / ٢٣٩) ، وسرّ صناعه الإعراب (ص ١١) ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى (ص ١٦٦) ، وشرح المفصّل (٥ / ٩٥) ، ولسان العرب (صوت) وبلا نسبه فى الإنصاف (ص ٧٧٣) ، والخصائص (٢ /

٤١٦) ، وتخليص الشواهد (ص ١٤٨) ، وخزانه الأدب (٤ / ٢٢١) ، وهمع الهوامع (٢ / ١٥٧).

أهل اليمن يقول : (فلان لغوب جاءته كتابى فاحتقرها) فقلت له أتقول جاءته كتابى؟ فقال : نعم أليس بصحيفه ، قلت : فما اللّغوب قال : الأحمق ، وقال : [الكامل]

١٣٠- (١)لو كان فى قلبى كقدر قلامه

حبّا لغيرك قد أتاها أرسلى

كسر رسولا ، وهو مذكّر على أرسل ، وهو من تكسير المؤنّث كأتان وأتن وعناق وأعنق ، لما كان الرسول هنا إنما يراد به المرأه ، لأنها فى غالب الأمر مما تستخدم فى هذا الباب ، وكذلك ما جاء عنهم من : جناح وأجنح قالوا ذهب بالتأنيث إلى الريشه ، وقال (١) : [الطويل]

١٣١- (٢)فكان مجنّى دون من كنت أتّقى

ثلاث شخوص : كاعبان ومعصر

أنّث الشخص لأنه أراد به المرأه ، وقال : [الطويل]

١٣٢- (٣)وإنّ كلابا هذه عشر أبطن

وأنت برىء من قبائلها العشر

وذهب بالبطن إلى القبيله وأبان ذلك بقوله من قبائلها ، وأما قوله : [الطويل]

١٣٣- (٤)[وتشرق القول الذى قد أذعته]

كما شرقت صدر القناه من الدّم

فإن شئت قلت أنث لأنه أراد القناه ، وإن شئت قلت إن صدر القناه قناه ، وقال : [الكامل]

١٣٤- (٥)لمّا أتى خبر الزّبير تواضعت

سور المدينه والجبال الخشّع

١- ١٣٠- الشاهد لجميل بثينه فى ديوانه (ص ١٧٨) ، والأغانى (٨ / ١٠٠) ، والبدايه والنهايه (٩ / ٢٦٥) ، وبلوغ الأرب (٣ / ٢٠٩) ، وخزانه الأدب (٥ / ٢٢٢) ، وللهذلى فى لسان العرب (رسل).

٢- ١٣١- الشاهد لعمر بن أبى ربيعه فى ديوانه (ص ١٠٠) ، والأغانى (١ / ٩٠) ، والكتاب (٤ / ٤٥) ، وأمالى الزجاجى (ص

۱۱۸) ، والإنصاف (۲ / ۷۷۱) ، وخزانه الأدب (۵ / ۳۲۰) ، والخصائص (۲ / ۴۱۷) ، وشرح التصريح (۲ / ۲۷۱) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ۳۱۳) ، ولسان العرب (شخص) والمقاصد النحويه (۴ / ۴۸۳) ، وبلا نسبه فی شرح الأشمونی (۳ / ۶۲۰) ، وشرح عمده الحافظ (۲ / ۱۷۴) ، والمقتضب (۲ / ۱۴۸) ، والمقرّب (۱ / ۳۰۷).

۳- ۱۳۲- الشاهد للنواح الكلبی فی الدرر (ص ۱۱۸) ، والمقاصد النحويه (۴ / ۴۸۴) ، وبلا نسبه فی أمالی الزجاجی (ص ۱۱۸) ، وخزانه الأدب (۷ / ۳۹۵) ، والخصائص (۲ / ۴۱۷) ، وشرح الأشمونی (۳ / ۶۲۰) ، وشرح عمده الحافظ (ص ۵۲۰) ، ولسان العرب (كلب) ، والكتاب (۴ / ۴۳) ، والمقتضب (۲ / ۱۴۸).

۴- ۱۳۳- الشاهد للأعشی فی ديوانه (ص ۱۷۳) ، والكتاب (۱ / ۹۳) ، والأزهيّه (ص ۲۳۸) ، وخزانه الأدب (۵ / ۱۰۶) ، والدرر (۵ / ۱۹) ، وشرح أبيات سيبويه (۱ / ۵۴) ، ولسان العرب (صدر) و (شرق) ، والمقاصد النحويه (۳ / ۳۸۷) ، وبلا نسبه فی الخصائص (۲ / ۴۱۷) ، والمقتضب (۲ / ۴۱۷) ، والمقتضب (۴ / ۱۹۷) ، وهمع الهوامع (۲ / ۴۹).

۵- ۱۳۴- الشاهد لجرير فی ديوانه (ص ۹۱۳) ، والكتاب (۱ / ۹۴) ، وجمهره اللغه (ص ۷۲۳) ، وخزانه الأدب (۴ / ۲۱۸) ، وشرح أبيات سيبويه (۱ / ۵۷) ، ولسان العرب (حرث) و (سور) ، ولجرير أو للفرزدق فی سمط اللآلی (ص ۳۷۹) ، وليس فی ديوان الفرزدق ، وبلا نسبه فی الخصائص (۲ / ۴۱۸) ، ورصف المبانی (ص ۱۶۹) ، والمقتضب (۴ / ۱۹۷).

وقال : [الرجز]

١٣٥- (١)طول اللّيالى أسرعت فى نقضى

وقال تعالى : (وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ) [الأحزاب : ١٣] لأنه أراد امرأه.

ومن باب الواحد والجماعه قولهم : (هو أحسن الصبيان وأجمله) ، أفرد الضمير لأن هذا موضع يكثر فيه الواحد كقولك : (هو أحسن فتى فى الناس) ، وقال ذو الرمّه : [الوافر]

١٣٦- (٢)وميّه أحسن الثّقلين وجها

وسالفه وأحسنه قذالا

فأفرد الضمير مع قدرته على جمعه ، وقال تعالى : (وَمِنَ الشَّياطِينِ مَنْ يَغُوصُونَ لَهُ) [الأنبياء : ٨٢] فحمل على المعنى ، وقال تعالى : (مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ) [البقره : ١١٢] فأفرد على لفظ (من) ثم جمع من بعد ، والحمل على المعنى واسع فى هذه اللغه جدا ، منه قوله تعالى : (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِى حَاجَّ إِبْراهِيمَ فِى رَبِّهِ) [البقره : ٢٥٨] ، ثم قال : (أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلى قَرْيَهٍ) [البقره : ٢٥٩] قيل فيه : إنه محمول على المعنى ، حتى كأنه قال : أرأيت كالذى حاج إبراهيم ، وكالذى مرّ على قريه ، فجاء بالتالى على أن الأول قد سبق كذلك ، ومن ذلك قول امرئ القيس : [الطويل]

١٣٧- (٣)ألا زعمت بسباسه اليوم أنّنى

كبرت وأن لا تحسن السرّ أمثالى

بنصب يحسن ، والظاهر أنه يرفع لأنه معطوف على أنّ الثقيله ، إلا أنه نصب

١- ١٣٥- الرجز للأغلب العجلىّ فى الأغانى (٢١ / ٣٠) ، وخزانه الأدب (٤ / ٢٢٤) ، وشرح أبيات سيبويه (١ / ٣٦٦) ، وشرح التصريح (٢ / ٣١) ، والمقاصد النحويه (٣ / ٣٩٥) ، وله أو للعجاج فى شرح شواهد المغنى (٢ / ٨٨١) ، وللعجاج فى الكتاب (١ / ٩٥) ، وبلا نسبه فى الخصائص (٢ / ٤١٨) ، وشرح الأشمونى (٢ / ٣١٠) ، ومغنى اللبيب (٢ / ٥١٢) ، والمقتضب (٤ / ١٩٩).

٢- ١٣٦- الشاهد لذى الرمه فى ديوانه (ص ١٥٢١) ، وخزانه الأدب (٩ / ٣٩٣) ، والخصائص (٢ / ٤١٩) ، والدرر (١ / ١٨٣) ، وشرح المفصّل (٦ / ٩٦) ، ولسان العرب (ثقل) ، وبلا نسبه فى أمالى ابن الحاجب (١ / ٣٤٩) ، ورصف المبانى (ص ١٦٨) ، وشرح شذور الذهب (ص ٥٣٦) ، وهمع الهوامع (١ / ٥٩).

٣- ١٣٧- الشاهد لامرئ القيس فى ديوانه (ص ٢٨) ، وجمهره اللغه (ص ١٢١) ، وبلا نسبه فى لسان العرب (لها) ، وتاج العروس (لها).

لأن هذا موضع قد كان يجوز أن تكون فيه الخفيفه ، حتى كأنه قال ألا زعمت بسباسه أن يكبر فلان ، ومنه قوله : [مجزوء الكامل]

١٣٨- (١)يا ليت زوجك قد غدا

متقلّدا سيفا ورمحا

أى : وحاملا رمحا ، فهذا محمول على معنى الأول لا لفظه ، وكذا قوله : [السريع]

١٣٩- (٢)علفتها تبنا وماء باردا

[حتّى شتت همّاله عيناها]

أى : وسقيتها ماء باردا ، وقوله : [الطويل]

١٤٠- (٣)تراه كأنّ الله يجدع أنفه

وعينه إن مولاه ثاب له وفر

أى ويفقأ عينه.

ومنه باب واسع لطيف ظريف

اشاره

(۴)

وهو اتصال الفعل بحرف ليس مما يتعدّى به ، لأنه فى معنى فعل يتعدى به كقوله تعالى : (أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيامِ الرَّفَثُ إِلى نِسائِكُمْ) [البقره : ١٨٧] لما كان فى معنى الإفضاء عدّاه بإلى ، ومثله قول الفرزدق (۵) : [السريع]

[كيف ترانى قالبا مجنّى]

قد قتل الله زيادا عنّى

لأنه فى معنى صرفه وقول الأعشى : [السريع]

١٤١- (۶)[أقول لمّا جاءنى فخره]

سبحان من علقمه الفاخر

۱- ۱۳۸- الشاهد بلا نسبه فی أمالی المرتضی (۱ / ۵۴) ، والإنصاف (۲ / ۶۱۲) ، وخزانه الأدب (۲ / ۲۳۱) ، والخصائص (۲ / ۴۳۱) ، وشرح شواهد الإیضاح (ص ۱۸۲) ، وشرح المفصّل (۲ / ۵۰) ولسان العرب (رغب) و (زجج) و (جمع) والمقتضب (۲ / ۵۱).

۲- ۱۳۹- الشاهد بلا نسبه فی الإنصاف (ص ۶۱۳) ، وشرح المفصّل (۲ / ۸) ، والخزانه (۱ / ۴۹۹) ، والمغنی (۲ / ۷۰۳) ، وهو فی الخزانه (۱ / ۴۹۹) ، لذی الرمّه ولیس فی دیوانه.

۳- ۱۴۰- الشاهد لخالد بن الطیفان فی الحیوان (۶ / ۴۰) ، والمؤتلف والمختلف (ص ۱۴۹) ، وله أو للزبرقان بن بدر فی الدرر (۶ / ۸۱) ، والمقاصد النحویه (۴ / ۱۷۱) ، وبلا نسبه فی أمالی المرتضی (۲ / ۲۵۹) ، والإنصاف (۲ / ۵۱۵) ، والخصائص (۲ / ۴۳۱) ، وکتاب الصناعتین (ص ۱۸۱) ، ولسان العرب (جدع) ، ومجالس ثعلب (۲ / ۴۶۴) ، وهمع الهوامع (۲ / ۱۳۰).

۴- انظر الخصائص (۲ / ۴۳۵).

۵- مرّ الشاهد رقم (۴۸).

۶- ۱۴۱- الشاهد للأعشی فی دیوانه (ص ۱۹۳) ، والکتاب (۱ / ۳۸۸) ، وأساس البلاغه (سبح) ، وجمهره اللغه (ص ۲۷۸) ، وخزانه الأدب (۱ / ۱۸۵) ، والخصائص (۲ / ۴۳۵) ، والدرر (۳ / ۷۰) ، وشرح أبیات سیبویه (۱ / ۱۵۷) ، وشرح شواهد المغنی (۲ / ۹۰۵) ، وشرح المفصّل (۱ / ۳۷) ، ولسان العرب (سبح) ، وبلا نسبه فی خزانه الأدب (۳ / ۳۸۸) ، والخصائص (۲ / ۱۹۷) ، والدرر (۵ / ۴۲) ، ومجالس ثعلب (۱ / ۲۶۱) ، والمقتضب (۳ / ۲۱۸) ، والمقرّب (۱ / ۱۴۹) ، وهمع الهوامع (۱ / ۱۹۰).

علق حرف الجر بسبحان وهو علم لما كان معناه براءه منه.

وقال (١) ابن يعيش : فإن قيل : قررتم أن العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها ، والحال فى : هذا زيد قائما ، من زيد ، العامل فيه الابتداء من حيث هو خبر والابتداء لا يعمل نصبا.

فالجواب : أن هذا كلام محمول على معناه دون لفظه ، والتقدير أشير إليه أو أنبه له فهو مفعول من جهه المعنى وصل إليه الفعل ، قال : وقولهم : نشدتك الله إلا فعلت ، كلام محمول على المعنى كأنه قال : ما أنشدك إلّا فعلك ، أى : ما أسألك إلا فعلك. ومثل ذلك : شرّ أهرّ ذا ناب (٢). وإذا ساغ أن يحمل : شرّ أهرّ ذا ناب ، على معنى النفى كان معنى النفى فى : نشدتك الله إلا فعلت ، أظهر لقوه الدلاله على النفى لدخول إلا لدلالتها عليه ، ومثله من الحمل على المعنى قوله : [الطويل]

١٤٢- (٣)[أنا الذائد الحامى الذمار] وإنما

يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى

والمراد : ما يدافع ، ولذلك فصل الضمير حيث كان المعنى : ما يدافع إلا أنا.

وقال أبو حيان فى إعرابه (٤) : كلام العرب منه ما طابق اللفظ المعنى نحو : قام زيد ، وزيد قام ، وهو أكثر كلام العرب وهو وجه الكلام ومنه ما غلب فيه حكم اللفظ على المعنى نحو علمت أقام زيد أم قعد لا يجوز تقديم الجمله على علمت ، وإن كان ما بعد علمت ليس استفهاما بل الهمزه فيه للتسويه ، ومنه ما غلب فيه المعنى على اللفظ ، وذلك نحو : [الطويل]

١٤٣- (٥)على حين عاتبت المشيب على الصّبا

[فقلت ألمّا أصح والشّيب وازع]

١- انظر شرح المفصّل (٢ / ٥٨).

٢- انظر مجمع الأمثال (١ / ٣٧٠) ، والخصائص (١ / ٣١٩).

٣- ١٤٢- الشاهد للفرزدق فى ديوانه (٢ / ١٥٣) ، وتذكره النحاه (ص ٨٥) ، والجنى الدانى (ص ٣٩٧) ، وخزانه الأدب (٤ / ٤٦٥) ، والدرر (١ / ١٩٦) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٧١٨) ، ولسان العرب (قلا) ، والمحتسب (٢ / ١٩٥) ، ومعاهد التنصيص (١ / ٢٦٠) ، ومغنى اللبيب (١ / ٣٠٩) ، والمقاصد النحويه (١ / ٢٧٧) ، ولأميّه بن أبى الصلت فى ديوانه (ص ٤٨) ، وبلا نسبه فى أوضح المسالك (١ / ٩٥) ، ولسان العرب (أنن) ، وهمع الهوامع (١ / ٦٢) ، وتاج العروس (ما).

٤- انظر البحر المحيط (١ / ٤٧).

٥- ١٤٣- الشاهد للنابغه الذبيانى فى ديوانه (ص ٣٢) ، والأضداد (ص ١٥١) ، وجمهره اللغه (ص ١٣١٥) ، وخزانه الأدب (٢ / ٤٥٦) ، والدرر (٣ / ١٤٤) ، وسرّ صناعه الإعراب (٢ / ٥٠٦) ، وشرح أبيات سيبويه (٢ / ٥٣) ، والكتاب (٢ / ٣٤٥) ، وشرح

التصريح (٢ / ٤٢) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٨١٦) ، ولسان العرب (وزع) والمقاصد النحويه (٣ / ٤٠٦) ، وبلا نسبه فى شرح الأشمونى (٢ / ٣١٥) ، وشرح ابن عقيل (ص ٣٨٧) ، وشرح المفصّل (٣ / ١٦) ، ومغنى اللبيب (ص ٥٧١) ، والمقرّب (١ / ٢٩٠) ، والمنصف (١ / ٥٨) ، وهمع الهوامع (١ / ٢١٨).

إذ قياس الفعل أن لا يضاف إليه ، لكن لوحظ المعنى وهو المصدر فصحت الإضافه.

وقال الزمخشرى فى (الأحاجى) (١) قولهم : نشدتك بالله لما فعلت ، كلام محرّف عن وجهه معدول عن طريقته مذهوب مذهب ما أغربوا به على السامعين من أمثالهم ونوادر ألغازهم وأحاجيهم وملحهم وأعاجيب كلامهم وسائر ما يدلون به على اقتدارهم وتصريفهم أعنه فصاحتهم كيف شاؤوا ، وبيان عدله أن الإثبات فيه قائم مقام النفى والفعل قائم مقام الاسم وأصله ما أطلب منك إلا فعلك.

وقال الشيخ علم الدين السخاوى فى (تنوير الدياجى) : هذا الكلام مما عدل من كلامهم عن طريقته إلى طريقه أخرى تصرفا فى الفصاحه وتفننا فى العباره ، وليس من قبيل الألغاز.

وقال أبو على : هو كقوله : شرّ أهرّ ذا ناب ، يعنى فى أن اللفظ على معنى والمراد معنى آخر ، لأن المعنى : ما أهرّ ذا ناب إلّا شر.

قال : وقول الزمخشرى : أقيم الفعل فيه مقام الاسم يعنى إلّا فعلت أقيم مقام إلا فعلك ، قال ومثل هذا من الذى هو بمعنى ما هو متروك إظهاره ، قوله : [البسيط]

١٤٤- (٢)أبا خراشه أمّا أنت ذا نفر

فإنّ قومى لم تأكلهم الضّبع

قال (٣) سيبويه : المعنى : لأن كنت منطلقا انطقت لانطلاقك ، أى : لأن كنت فى نفر وجماعه من أسرتك فإن قومى كذلك وهم كثير لم تأكلهم السنه ، ولا يجوز عند سيبويه إظهار (كنت) مع المفتوحه ولا حذفه مع المكسوره. وقال الزمخشرى (٤) :

١- انظر الأحاجى (٥١ - ٥٢).

٢- ١٤٤- الشاهد لعباس بن مرداس فى ديوانه (ص ١٢٨) ، والكتاب (١ / ٣٥١) ، وخزانه الأدب (٤ / ١٣) ، والدرر (٢ / ٩١) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٤٧٩) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ١١٦) ، وشرح قطر الندى (ص ١٤٠) ، ولجرير فى ديوانه (ص ٣٤٩) ، والخصائص (٢ / ٣٨١) ، وشرح المفصّل (٢ / ٩٩) ، والمقاصد النحويه (٢ / ٥٥) ، وبلا نسبه فى الأزهيّه (ص ١٤٧) ، وأمالى ابن الحاجب (١ / ٤١١) ، والإنصاف (١ / ٧١) ، وأوضح المسالك (١ / ٢٦٥) ، وتخليص الشواهد (ص ٢٦٠) ، والجنى الدانى (ص ٥٢٨).

٣- انظر الكتاب (١ / ٣٥١).

٤- انظر شرح المفصّل (٧ / ٤٩).

من المحمول على المعنى قولهم : حسبك ينم النـاس ، ولـذا جزم به كمـا يجزم بالأمر ، لأنه بمعنى : اكفف ، وقولهم : اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه ، لأنه بمعنى : ليتقّ الله امرؤ وليفعل خيرا.

وقال أبو على الفارسـى فى (التـذكره) : إذا كانوا قد حملوا الكلام فى النفى على المعنى دون اللفظ حيث لو حمل على اللفظ لم يؤدّ إلى اختلال معنى ولا فساد فيه ، وذلك نحو قولهم : شرّ أهرّ ذا ناب ، وشىء جاء بك ، وقوله (١) : [الطويل]

[أنا الذائد الحامى الذمار] وإنما

يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى

وقولهم : قلّ أحـد لا يقول ذاك ، وقولهم : نشـدتك الله إلا فعلت ، وكل هذا محمول على المعنى ولو حمل على اللفظ لا يؤدى إلى فسـاد والتبـاس ، فـإن الحمـل على المعنى حيث يـؤدى إلى الالتبـاس يكـون واجبـا ، فمن ثم نفى سـيبويه قوله : مررت بزيد وعمرو ، إذا مرّ بهما مرورين ، ما مررت بزيـد ولا بعمرو ، فنفى على المعنى دون اللفظ ، وكذلك قوله : ضـربت زيدا أو عمرا ما ضربت واحدا منهما ، لأنه لو قال : ما ضربت زيدا أو عمرا أمكن أن يظنّ أن المعنى ما ضربتهما ، ولما كان قوله : ما مررت بزيد وعمرو ، لو نفى على اللفظ لا يمكن أن يكون نفى مرورا واحـدا فنفاه بتكرير الفعل ليتخلص من هذا المعنى ، كذلك جمع قوله : ما مررت بزيد أو عمرو : ما مررت بواحد منهما ليتخلص من المعنى الذى ذكرنا.

قاعده : البدء بالحمل على اللفظ

إذا اجتمع الحمـل على اللفـظ والحمـل على المعنى بـدئ بالحمل على اللفظ ، وعلل ذلك بأن اللفظ هو المشاهـد المنظور إليه ، وأما المعنى فخفىّ راجع إلى مراد المتكلم ، فكانت مراعاه اللفظ والبـداءه بها أولى ، وبأن اللفظ متقـدم على المعنى ، لأنك أول ما تسـمع اللفظ فتفهم معناه عقبه ، فاعتبر الأسـبق ، وبأنه لو عكس لحصل تراجع ، لأنك أوضحت المراد أولا ثم رجعت إلى غير المراد ، لأن المعوّل على المعنى فحصل الإبهام بعد التبيين.

وقـال ابن جنّى فى (الخصائص) (٢) : اعلم أن العرب إذا حملت على المعنى لم تكـد تراجع اللفـظ ، لأـنه إذا انصـرف عن اللفظ إلى غيره ضعفت معاودته إياه ، لأنه

١- مرّ الشاهد رقم (١۴٢).

٢- انظر الخصائص (٢ / ۴٢٠).

انتكاث وتراجع ، فجرت ذلك مجرى إدغام الملحق وتوكيد ما حذف ، على أنه قد جاء منه شيء قال : [الطويل]

١٤٥- (١)[رأت جبلا فوق الجبال إذا التقت]

رؤوس كبيريهن ينتطحان

وقال ابن الحاجب : إذا حمل على اللفظ جاز الحمل بعده على المعنى ، وإذا حمل على المعنى ضعف الحمل بعده على اللفظ لأن المعنى أقوى فلا يتعدى الرجوع إليه بعد اعتبار اللفظ ، ويضعف بعد اعتبار المعنى القوى الرجوع إلى الأضعف.

واعترض عليه صاحب (البسيط) : بأن الاستقراء دلّ على أن اعتبار اللفظ أكثر من اعتبار المعنى وكثره موارده دليل على قوته ، فلا يستقيم أن يكون قليل الموارد أقوى من كثير الموارد.

قال : وأما ضعف العود إلى اللفظ بعد اعتبار المعنى فقد ورد به التنزيل ، كما ورد اعتبار المعنى بعد اعتبار اللفظ ، قال تعالى : (خالِدِينَ فِيها أَبَداً قَدْ أَحْسَنَ اللهُ لَهُ رِزْقاً) [الطلاق : ١١] فحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى ، وما ورد به التنزيل ليس بضعيف ، فثبت أنه يجوز الحمل على كل واحد منهما بعد الآخر من غير ضعف.

وقال الإمام أبو الحسن الأبذى فى (شرح الجزوليه) : العرب تكره الانصراف عن الشيء ثم الرجوع إليه بعد ذلك فى معانيهم ، فكذلك يكرهونه فى ألفاظهم وأنشد : [الطويل]

١٤٦- (٢)إذا انصرفت نفسى عن الشّيء لم تكد

إليه بوجه آخر الدّهر ترجع

ولذلك يكرهون الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى فى لفظ مفرد ومعنى مجموع كمن وأخواتها ، ولذلك يكرهون الرجوع إلى الإتباع بعد القطع فى النعوت ، قال الشلوبين فى (شرح الجزوليه) : إذا قلت ما أظنّ أحدا يقول ذلك إلا زيدا ، فالنصب أجود ، على أنه بدل من أحد وأما الرفع على أنه بدل من الضمير فحمل على المعنى مع وجود الحمل على اللفظ كإتباع الأثر مع وجود العين.

١- ١٤٥- الشاهد بلا نسبه فى خزانه الأدب (٤ / ٢٩٩) ، والخصائص (٢ / ٤٢١) ، ولسان العرب (رأس).

٢- ١٤٦- الشاهد غير موجود فى المراجع التى بين يدىّ.

حمل الشيء على نقيضه

فيه فروع :

حرف التعريف اللام وحدها : منها : قال فى (البسيط) : ذهب سيبويه إلى أن حرف التعريف اللام وحدها لأن دليل التنكير حرف واحد وهو التنوين ، فكذلك دليل نقيضه وهو التعريف حرف واحد قياسا لأحد النقيضين على الآخر ولذلك كانت ساكنه كالتنوين.

وقال فى (المجمل) : لم يجمع من الصفات التى مذكرها أفعل على فعال إلّا عجفاء وأعجف وعجاف.

قال فى (البسيط) : والذى حسن جمعها فى قوله تعالى : (سَبْعٌ عِجافٌ) [يوسف : ٤٣] ، حملها على سمان ، لأنهم قد يحملون النقيض على النقيض كما يحملون النظير على النظير ، وقال ابن جنّى فى (الخصائص) (١) : كان أبو على يستحسن قول الكسائى فى قوله : [الوافر]

١٤٧- (٢)إذا رضيت علىّ بنو قشير

[لعمر الله أعجبنى رضاها]

أنه لما كان : رضيت ضدّ سخطت عدّى رضيت بعلى حملا للشيء على نقيضه كما يحمل على نظيره ، وقد سلك سيبويه هذه الطريق فى المصادر كثيرا فقال : قالوا كذا كما قالوا كذا ، وأحدهما ضد الآخر ، وقال ابن إياز فى (شرح الفصول) : ربما جعلوا النقيض مشاكلا للنقيض لأن كل واحد منهما ينافى الآخر ، ولأن الذهن يتنبه لهما معا بذكر أحدهما.

قال : وقد ذهب أبو سعيد السيرافى إلى أن لام الأمر إنما جزمت لأن الأمر للمخاطب موقوف الآخر نحو : اذهب ، فجعل لفظ المعرب كلفت المبنى لأنه مثله فى المعنى وحملت عليها لا فى النهى من حيث كانت ضدا لها ، وقال ابن عصفور

١- انظر الخصائص (٢ / ٣١١).

٢- ١٤٧- الشاهد للقحيف العقيلى فى أدب الكاتب (ص ٥٠٧) ، والأزهيّه (ص ٢٧٧) ، وخزانه الأدب (١٠ / ١٣٢) ، والدرر (٤ / ١٣٥) ، وشرح التصريح (٢ / ١٤) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ٤١٦) ، ولسان العرب (رضى) ، والمقاصد النحويه (٣ / ٢٨٢) ، ونوادر أبى زيد (ص ١٧٦) ، وبلا نسبه فى الإنصاف (٢ / ٦٣٠) ، وأوضح المسالك (٣ / ٤١) ، ورصف المبانى (ص ٣٧٢) ، وشرح الأشمونى (٢ / ٢٩٤) ، وشرح المفصّل (١ / ١٢٠) ، والمقتضب (٢ / ٣٢٠) ، وهمع الهوامع (٢ / ٢٨).

فى (شرح الجمل) : (كم) إن كانت اسم استفهام كان بناؤها لتضمّنها معنى حرف الاستفهام ، وإن كانت خبريه كان بناؤها حملا على (ربّ) وذلك أنها ذاك للمباهاه والافتخار ، كما أن (ربّ) كذلك وهى أيضا للتكثير فهى نقيضه ربّ ؛ لأن (ربّ) للتقليل ، والنقيض يجرى مجرى ما يناقضه كما أن النظير يجرى مجرى ما يجانسه.

وقال ابن النحاس فى (التعليقه) : إنما كسرت النون فى المثنى لسكونها وسكون الألف قبلها والكسره نقيض السكون ، فأرادوا أن يأتوا بالشىء الذى هو نقيضه ، لأن الشىء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره ، وقال السهيلى فى «الروض الأنف» (١) : يحملون الصفه على ضدّها ، قالوا : عدوّه بالهاء حملا على صديقه.

وقال الشيخ شمس الدين بن الصائغ فى (تذكرته) : قيل لم بنى (عوض) على الضم مع أنه غير مضاف إلى الجمله؟ قال : ويمكن أن يكون بنى حملا على نقيضه وهو (قطّ) كما قيل فى (كم). وقال ابن النحاس فى (التعليقه) : لا يثنّى (بعض) ولا يجمع حملا على (كل) لأنه نقيض وحكم النقيض أن يجرى على نقيضه.

وقال ابن فلاح فى (المغنى) : ألحقت العرب (عدمت وفقدت) بأفعال القلوب ، فقالوا : عدمتنى ، حملا على وجدت ، فيكون من باب حمل الشىء على ضده.

وقال الجاربردى فى (شرح الشافيه) : بطنان فعلان لا فعلال لأنه نقيض ظهران لأن ظهرانا اسم لظاهر الريش وبطنانا لباطنه ، وظهران فعلان بالاتفاق فبطنان كذلك حملا للنقيض على النقيض.

وقال ابن هشام فى (تذكرته) : هذا باب ما حملوا فيه الشىء على نقيضه وذلك فى مسائل :

الأولى : (لا) النافيه ، حملوها على (إنّ) فى العمل فى نحو : لا طالعا جبلا حسن.

الثانيه : (رضى) عدّوها بعلى حملا على (سخط) ، قاله الكسائى.

الثالثه : (فضل) عدّوه بعن حملا على نقص ، ودليله قوله (٢) : [البسيط]

لاه ابن عمك لا أفضلت فى حسب

عنى ولا أنت ديانى فتخزونى

١- انظر الروض الأنف (١ / ٢٠٠).

٢- مرّ الشاهد رقم (٥٨).

قال ابن هشام : وهذا مما خطر لى.

الرابعه : نسى علقوها حملا على علم ، قال : [الطويل]

١۴٨- (١)ومن أنتم إنّا نسينا من انتم

وريحكم من أىّ ريح الأعاصر

الخامسه : (خلاصه) حملوها على ضدّها من باب (فعاله) لأنه وزن نقيض المرمى والمنفى ، قال : وهذا لما خطر لى عرضته على الشيخ فاعترضه بأن الدال هنا على خلاف باب زباله وفضاله ، لا نسلم أنه الوزن بل الحروف ، قال : وهو محلّ نظر.

السادسه : (جيعان وعطشان) حملوهما على : شبعان وريان وملآن لأن باب فعلان للامتلاء.

السابعه : (دخل) حملوها على (خرج) فجاؤوا بمصدرها كمصدره فقالوا : دخولا كخروجا هذا إن قلنا أن دخل متعديه ، وإن قلنا أنها قاصره فلا حمل.

الثامنه : (شكر) عدّوها بالباء حملا على (كفر) ، فقالوا : شكرته وله وبه ، قاله ابن خالويه فى الطارقيات.

التاسعه : قالوا : (بطل) بطاله ، حملا على ضده من باب الصنائع كنجر نجاره.

العاشره : قالوا : (مات) موتانا ، حملا على حيى حيوانا ، لأن باب فعلان للتقلب والتحرك.

الحاديه عشره : (كم) الخبريه حملوها على (ربّ) فى لزوم الصدريه لأنها نقيضتها.

الثانيه عشره : معمول (ما) بعد (لم) و (لما) قدم عليهما حملا على نقيضه وهو الإيجاب قاله الشلوبين ، واعترضه ابن عصفور بأنه يلزمه تقديم المعمول فى : ما ضرب زيدا ، لأنه أيضا نقيضه الإيجاب ، وليس بشىء لأنه لا يلزم اعتبار النقيض.

الثالثه عشره : قالوا : كثر ما تقولنّ ذلك ، حملا على : قلّما تقولن ذلك ، وإنما قالوا : قلما تقولن ذلك ، لأنّ قلما تكون للنفى ، انتهى.

وقال فى موضع آخر من (تذكرته) : كما يحملون النظير على النظير غالبا كذا يحملون النقيض على النقيض قليلا ، مثل (لا) النافيه للجنس حملوها على (إنّ) ، و (كم) للتكثير أجروها مجرى (ربّ) التى للتقليل فصدروها وخصوها بالنكرات ،

---

١ - ١۴٨- الشاهد لزياد الأعجم فى ديوانه (ص ٧٣) ، وتذكره النحاه (ص ۶٢٠) ، والدرر (٢ / ٢۶۵) ، والمقاصد النحويه (٢ / ۴٢٠) ، وبلا نسبه فى تخليص الشواهد (ص ۴۵۴) ، والمحتسب (١ / ١۶٨) ، وهمع الهوامع (١ / ١۵۵).

وقالوا : امرأه عدوّه فألحقوا فيها تاء التأنيث ، وحكم فعول إذا كانت صفه للمؤنث وكان فى معنى فاعل أن لا تدخله تاء التأنيث ، وقالوا : امرأه صبور وناقه رغوت ، لأنهم أجروا عدوّه مجرى صديقه وهى ضدها ، فكما أدخلوا التاء فى صديقه أدخلوها فى عدوه ، وقالوا : الغدايا والعشايا فجمع غدوه وغداه على فعالى ، وحكمه أن يقال فيه : غداه وغدوات وغدوه وغدوات ، لأنهم حملوها على العشايا وهى فى مقابلتها ، لأن الغداه أول النهار ، كما أن العشيه آخره.

حمل الأصول على الفروع

لا يضاف ضارب إلى فاعله : قال (١) ابن جنّى : قال أبو عثمان : لا يضاف ضارب إلى فاعله لأنك لا تضيفه إليه مضمرا فكذلك لا تضيفه إليه مظهرا ، قال : وجازت إضافه المضمر إلى الفاعل لما جازت إضافته إليه مظهرا.

قال ابن جنّى : كأن أبا عثمان إنما اعتبر فى هذا المضمر فقدمه وحمل عليه المظهر من قبل أن المضمر أقوى حكما فى باب الإضافه من المظهر ، وذلك أن المضمر أشبه بما تحذفه الإضافه وهو التنوين من المظهر ، ولذلك لا يجتمعان فى نحو : ضاربانك وقاتلونه. من حيث كان المضمر بلفظه وقوه اتصاله مشابها للتنوين بلفظه وقوه اتصاله ، وليس كذلك المظهر لقوته وقوه صورته ألا تراك تثبت معه التنوين فتنصبه نحو ضاربان زيدا ، فلما كان المضمر مما يقوى معه مراعاه الإضافه حمل المظهر - وإن كان هو الأصل - عليه.

استواء النصب والجرّ فى المظهر : ومن ذلك قولهم : إنما استوى النصب والجرّ فى المظهر فى نحو : رأيت الزيدين لاستوائهما فى المضمر نحو : رأيتك ومررت بك ، وإنما كان هذا الموضع للمضمر حتى حمل عليه حكم المظهر من حيث كان المضمر عاريا من الإعراب ، وإذا عرّى منه جاز أن يأتى منصوبه بلفظ مجروره ، وليس كذلك المظهر لأن باب الإظهار أن يكون مرسوما بالإعراب ، فلذلك حملوا الظاهر على المضمر فى التثنيه ، وإن كان المظهر هو الأصل ، إذا تأملت ذلك علمت أنك فى الحقيقه إنما حملت فرعا على أصل لا أصلا على فرع ، ألا ترى أن المضمر أصل فى عدم الإعراب فحملت المظهر عليه لأنه فرع فى البناء ، كما حملت المظهر على المضمر فى باب الإضافه من حيث كان المضمر هو الأصل فى مشابهته للتنوين ،

١- انظر الخصائص (٢ / ٣٥٥).

والمظهر فرع عليه فى ذلك ، لأنه إنما هو متأصل فى الإعراب لا فى البناء ، فإذا بـدهتك هذه المواضع فتعاظمتك فلا تجتمع لها ولا تعط باليد مع أول ورودها وتأنّ لها ولاطف بالصنعه ما يورده الخصم منها مناظرا كان أو خاطرا ، انتهى.

تشبيه الأصـل بـالفرع : وقـال فى باب غلبه الفروع على الأصول (١) : قـد شـبه النحاه الأصل بالفرع فى المعنى الـذى أفاده ذلك الأصـل ، ألا ترى أن سـيبويه أجاز فى قولك : هـذا الحسن الوجه ، أن يكون الجرّ فى الوجه من موضـعين ، أحـدهما : الإضافه ، والآـخر : تشبيهه بالضـارب الرجـل ، الـذى إنما جاز فيه الجرّ تشبيها له بالحسن الوجه ، وذلك أن العرب إذا شـبهت شـيئا بشـىء مكنت ذلك الشـبه لهما وعمرت به وجه الحال بينهما ، ألا تراهم لما شـبهوا الفعل المضارع بالاسم فأعربوه ، تمموا ذلك المعنى بينهما بأن شـبهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه ، وكذلك شـبهوا الوقف فى نحو قولهم : عليه السّـلام والرحمت ، وشـبهوا الوصـل بـالوقف فى نحو قولهم : ثلثهربعه ، وفى قولهم : سب سـبا ، وكل كلا ، وأجروا غير اللازم مجرى اللازم فى قولهم : (لحمرورى) وهو الله ، وهى التى فعلت وقوله : [البسيط]

١٤٩- (٢)[فقمت للطيف مرتاعا وأرّقنى]

فقلت أهى سرت أم عادنى حلم

وقوله (٣) :

ومن يتّق فإن الله معه

[ورزق مؤتاب وغادى]

أجرى (تق ف) مجرى (علم) حتى صار (تقف) كعلم ، وأجروا اللازم مجرى غير اللازم فى قوله تعالى : (أَلَيْسَ ذلِكَ بِقادِرٍ عَلى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتى) [القيـامه : ٤٠] ، فـأجرى النصب مجرى الرفع الـذى لا تلزم فيه الحركه ومجرى الجزم الـذى لا يلزم فيه الحرف أصلا وهو كثير ، وحمل النصب على الجر فى التثنيه والجمع ، وحمل الجر على النصب فيما لا ينصرف ، وشبهت الياء بالألف فى قوله (٤) : [الرجز]

كأن أيديهن بالقاع القرق

١- انظر الخصائص (١ / ٣٠٠).

٢- ١٤٩- الشاهـد لزياد بن منقـذ فى خزانه الأدب (٥ / ٢٤٤) ، والدرر (١ / ١٩٠) ، وشرح التصريح (٢ / ١٤٣) ، وشرح شواهد الشافيه (ص ١٩٠) ، وشـرح شواهد المغنى (١ / ١٣٤) ، ومعجم البلـدان (أملـح) ، والمقاصد النحويه (١ / ٢٥٩) ، وبلا نسبه فى أمالى ابن الحاجب (١ / ٤٥٦) ، والخصائص (١ / ٣٠٥) ، وشرح المفصّل (٩ / ١٣٩) ، ولسـان العرب (هيا) ، ومغنى اللبيب (١ / ٤١) ، وهمع الهوامع (٢ / ١٣٢).

٣- مرّ تخريجه رقم (١٠٣).

٤- مرّ الشاهد رقم (٦٢).

وحملت الألف على الياء فى قوله : [الرجز]

١٥٠- (١)إذا العجوز غضبت فطلّق

ولا ترضّاها ولا تملّق

وضع الضمير المنفصل موضع المتصل والعكس : ووضع الضمير المنفصل موضع المتصل فى قوله : [البسيط]

١٥١- (٢)[بالوارث الباعث الأموات] قد ضمنت

إيّاهم الأرض [فى دهر الدهارير]

والمتصل موضع المنفصل فى قوله : [البسيط]

١٥٢- (٣)[وما علينا إذا ما كنت جارتنا]

ألا يجاورنا إلّاك ديّار

وقلبت الواو ياء استحسانا لا- عن قوه عله فى نحو : غديا وعشيان وأبيض لياح ، وقلبت الياء واوا استحسانا لا عن قوه عله فى : التقوى والبقوى والرعوى والفتوى وقولهم : عوى الكلب عويه وعوّه ، وأتبعوا الثانى الأول فى نحو : شدّ وفرّ وعضّ ومنذ ، وأتبعوا الأول والثانى نحو : أقتل أدخل أخرج ، فلما رأى سيبويه العرب إذا شبّهت شيئا بشيء فحملته على حكمه ، عادت أيضا فحملت الآخر على حكم صاحبه تثبيتا لهما وتعميما لمعنى الشبه بينهما حكم أيضا لجرّ الوجه من قولنا : هذا الحسن الوجه ، أن يكون محمولا على جرّ الرجل فى قولهم : هذا الضارب الرجل ، كما أجازوا أيضا النصب فى قولهم : هذا الحسن الوجه حملا له منهم على هذا الضارب الرجل ، ونظيره أيضا قولهم : يا أميمه ، ألا تراهم لما حذفوا الهاء فقالوا : يا أميم

١- ١٥٠- الرجز لرؤبه فى ملحق ديوانه (ص ١٧٩) ، وخزانه الأدب (٨ / ٣٥٩) ، والدرر (١ / ١٦١) ، والمقاصد النحويه (١ / ٢٣٦) ، وبلا نسبه فى لسان العرب (رضى) ، وشرح التصريح (١ / ٨٧) ، والإنصاف (ص ٢٦) ، والخصائص (١ / ٣٠٧) ، وسرّ صناعه الإعراب (ص ٧٨) ، وشرح المفصّل (١٠ / ١٠٦) ، والممتع فى التصريف (٢ / ٥٣٨) ، وهمع الهوامع (١ / ٥٢).

٢- ١٥١- الشاهد للفرزدق فى ديوانه (١ / ٢١٤) ، وخزانه الأدب (٥ / ٢٨٨) ، والدرر (١ / ١٩٥) ، وشرح التصريح (١ / ١٠٤) ، والمقاصد النحويه (١ / ٢٧٤) ، ولأميه بن أبى الصلت فى الخصائص (١ / ٣٠٧) ، وليس فى ديوانه ، ولأميه أو للفرزدق فى تخليص الشواهد (ص ٨٧) ، وبلا نسبه فى الإنصاف (٢ / ٦٩٨) ، وأوضح المسالك (١ / ٩٢) ، وتذكره النحاه (ص ٤٣) ، وشرح ابن عقيل (ص ٥٦) ، وهمع الهوامع (١ / ٦٢).

٣- ١٥٢- الشاهد بلا- نسبه فى أمالى ابن الحاجب (ص ٣٨٥) ، وأوضح المسالك (١ / ٨٣) ، وتخليص الشواهد (ص ١٠٠) ، وخزانه الأدب (٥ / ٢٧٨) ، والخصائص (١ / ٣٠٧) ، والدرر (١ / ١٧٦) ، وشرح الأشمونى (١ / ٤٨) ، وشرح شواهد المغنى (ص

٨٤٤) ، وشرح ابن عقيل (٥٢) ، وشرح المفصّل (٣ / ١٠١) ، ومغنى اللبيب (٢ / ٤٤١) ، والمقاصد النحويه (١ / ٢٥٣) ، وهمع الهوامع (١ / ٥٧).

ثم أعادوا الهاء أقروا الفتحه بحالها اعتبارا للفتحه فى الميم ، وإن كان الحذف فرعا ، وكذلك قولهم اجتمعت أهل اليمامه ، أصله اجتمع أهل اليمامه ، ثم حذف المضاف فأنث الفعل فصار اجتمعت اليمامه ، ثم أعيد المحذوف فأقرّ التأنيث الذى هو الفرع بحاله ، فقيل اجتمعت أهل اليمامه الإعراب فى الآحاد بالحركات وفى غيرها بالحروف : قال : ومن غلبه الفروع للأصول إعرابهم فى الآحاد بالحركات وفى التثنيه والجمع بالحروف ، فأما ما جاء فى الواحد من ذلك نحو : (أخوك وأباك وهنيك) فإن أبا بكر ذهب فيه إلى أن العرب قدمت منه هذا القدر توطئه لما أجمعوا من الإعراب فى الجمع والتثنيه بالحروف وهذا أيضا نحو آخر من حمل الأصل على الفرع ، ألا تراهم أعربوا بعض الآحاد بالحروف حملا له على ذلك فى التثنيه والجمع.

فأما قولهم : أنت تفعلين ، فإنهم إنما أعربوا بالحروف ، وإن كان فى رتبه الآحاد والأول من حيث كان قد صار بالتأنيث إلى حكم الفرعيه ، ومعلوم أن الحرف أقوى من الحركه فقد ترى إلى علم إعراب الواحد أضعف لفظا من إعراب ما فوقه ، فصار لذلك الأقوى كأنه الأصل والأضعف كأنه الفرع ، ومن ذلك حذفهم الأصل لشبهه عندهم بالفرع ، ألا تراهم لما حذفوا الحركات ونحن نعلم أنها زوائد فى نحو : لم يذهب ، تجاوزوا ذلك إلى أن حذفوا للجزم أيضا الحروف الأصول ، فقالوا : لم يخش ، ولم يرم ، ولم يغز.

ومن ذلك أيضا أنهم حذفوا ألف معزى ومدعى فى النسب فأجازوا معزىّ ومدعىّ فحملوا الألف هنا وهى لام على الألف الزائد فى نحو : حبلى وسكرى.

حذف ياء تحيه : ومن ذلك حذفهم ياء (تحيه) وإن كانت أصلا ، حملا لها على ياء (شقيه) وإن كانت زائده ، فقالوا تحوىّ كما قالوا شقوىّ ، وحذفوا النون الأصليه فى قوله : [الطويل]

١٥٣- (١)[فلست بآتيه ولا أستطيعه]

ولاك اسقنى إن كان ماؤك ذا فضل

١- ١٥٣- الشاهد للنجاشى الحارثى فى ديوانه (ص ١١١) ، والأزهيّه (ص ٢٩٦) ، وخزانه الأدب (١٠ / ٤١٨) ، وشرح أبيات سيبويه (١ / ١٩٥) ، والكتاب (١ / ٥٥) ، وشرح التصريح (١ / ١٩٦) وشرح شواهد المغنى (٢ / ٧٠١) ، والمنصف (٢ / ٢٢٩) ، وبلا نسبه فى الإنصاف (٢ / ٦٨٤) ، وتخليص الشواهد (ص ٢٦٩) ، والجنى الدانى (ص ٥٩٢) ، وخزانه الأدب (٥ / ٢٦٥) ، ورصف المبانى (ص ٢٧٧) ، وسرّ صناعه الإعراب (٢ / ٤٤٠) ، وشرح الأشمونى (١ / ١٣٦) ، وشرح المفصّل (٩ / ١٤٢) ، واللامات (ص ١٥٩) ، ولسان العرب (لكن) ، ومغنى اللبيب (١ / ٢٩١) ، وهمع الهوامع (٢ / ١٥٦).

وقوله : [الطويل]

١٥٤- (١)كأنها ملآن لم يتغيّرا

[وقد مرّ بالدّارين من بعدنا عصر]

وقوله : [المنسرح]

١٥٥- (٢)[أبلغ أبا دختنوس مألكه]

غير الّذى قد يقال ملكذب

كما حذفوا الزائد فى قوله : [الرجز]

١٥٦- (٣)وحاتم الطائىّ وهاب المئى

وقوله : [المتقارب]

١٥٧- (٤)[فألفيته غير مستعتب]

ولا ذاكر الله إلا قليلا

حمل التثنيه على الجمع : ومن ذلك حملهم التثنيه وهى أقرب إلى الواحد على الجمع وهى أنأى عنه ألا تراهم قلبوا همزه التأنيث فيها واوا فقالوا : حمراوان كما قلبوها فيه واوا فقالوا : حمراوات.

ومن ذلك حملهم الاسم وهو الأصل على الفعل وهو الفرع فى باب ما لا ينصرف ، نعم ، وتجاوزوا بالاسم رتبه الفعل إلى أن شبهوه بما وراءه وهو الحرف فبنوه ، وعلى ذلك ذهب بعضهم فى ترك تصرف (ليس) إلى أنها ألحقت ب- (ما) فيه كما ألحقت (ما) بها فى العمل ، وكذلك قال أيضا فى (عسى) : إنها منعت التصرف لحملهم إياها على لعل ، فهذا ونحوه يدلك على قوه تداخل هذه اللغه وتلاحمها واتصال أجزائها وتلاحقها وتناسب أوضاعها.

وقال ابن النحاس فى (التعليقه) : إنما عمل المصدر لأنه أصل للفعل وفيه حروف الفعل فأشبه فعمل.

١- ١٥٤- الشاهد لأبى صخر الهذلى فى الدرر (٣ / ١٠٦) ، وسرّ صناعه الإعراب (٢ / ٥٣٩) ، وشرح أشعار الهذليين (٢ / ٩٥٦) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ١٦٩) ، والمنصف (١ / ٢٢٩) ، وبلا نسبه فى الخصائص (١ / ٣١٠) ، والدرر (٦ / ٢٩١) ، ورصف المبانى (ص ٣٢٦) ، وسرّ صناعه الإعراب (٢ / ٤٣٩) ، وشرح شذور الذهب (ص ١٦٥) ، وشرح المفصّل (٨ / ٣٥) ، ولسان

العرب (أين).

٢- ١٥٥- الشاهد للقيط بن زراره فى شرح شواهد الإيضاح (ص ٢٨٨) ، وبلا نسبه فى خزانه الأدب (٩ / ٣٠٥) ، والخصائص (١ / ٣١١) ، ورصف المبانى (ص ٣٢٥) ، وسرّ صناعه الإعراب (ص ٥٣٩) ، وشرح المفصّل (٨ / ٣٥) ، ولسان العرب (ألك) ، و (منن) و (لكن).

٣- ١٥٦- نسب الرجز إلى امرأه من بنى عقيل أو عامر فى النوادر (٩١) ، والأمالى الشجريه (١ / ٣٨٣) ، والإنصاف (ص ٣٨٨) ، والخزانه (٣ / ٣٠٤) ، وشرح شواهد الشافيه (ص ١٦٣) ، واللسان (مأى).

٤- ١٥٧- الشاهد لأبى الأسود الدؤلى فى ديوانه (ص ٥٤) ، والكتاب (١ / ٢٢٤) ، والأغانى (١٢ / ٣١٥) ، وخزانه الأدب (١١ / ٣٧٤) ، والدرر (٦ / ٢٨٩) ، وشرح أبيات سيبويه (١ / ١٩٠) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٩٣٣) ، ولسان العرب (عتب) ، و (عسل) ، والمقتضب (٢ / ٣١٣) ، والمنصف (٢ / ٢٣١) ، ورصف المبانى (ص ٤٩) ، وسرّ صناعه الإعراب (٢ / ٥٣٤) ، وشرح المفصّل (٢ / ٦) ، ومجالس ثعلب (ص ١٤٩) ، ومغنى اللبيب (٢ / ٥٥٥) ، وهمع الهوامع (٢ / ١٩٩).

حرف الخاء

خلع الأدله

هكذا ترجم على هذا الأصل ابن جنّى فى (الخصائص) وقال (۱) : من ذلك ما حكاه يونس من قول العرب : ضرب من منا ، أى : إنسان إنسانا ، ورجل رجلا ، ألا تراه كيف جرد (من) من الاستفهام ، ولذلك أعربها. ونحوه قولهم فى الخبر : مررت برجل أىّ رجل ، فجرد أيّا من الاستفهام أيضا ، وعليه بيت الكتاب [البسيط]

۱۵۸- (۲)[حتى كأنّ لم يكن إلّا تذكّره]

والدّهر أيّتما حال دهاهير

أى : والدهر فى كل وقت وعلى كل حال دهارير ، أى متلوّن ومتقلّب بأهله ، وأنشدنا أبو على : [الطويل]

۱۵۹- (۳)ألا هيّما مما لقيت ، وهيّما

وويحا لما لم ألق منهنّ ويحما

وأسماء ما أسماء ليله أدلجت

إلىّ وأصحابى بأىّ وأينما

قال (۴) : فجرد (أى) من الاستفهام ، ومنعها الصرف ، لما فيها من التعريف والتأنيث ، وذلك أنه وضعها علما على الجهه التى حلتها ، فأما قوله : وأينما فكذلك أيضا ، غير أن لك فى أينما وجهين :

أحدهما : أن تكون الفتحه هى التى فى موضع جرّ ما لا ينصرف ، لأنه جعله علما للبقعه أيضا ، فاجتمع فيه التعريف والتأنيث ، وجعل (ما) زائده بعدها للتأكيد.

۱- انظر الخصائص (۲ / ۱۷۹).

۲- ۱۵۸- الشاهد لحريث بن جبله العذرى فى شرح أبيات سيبويه (۱ / ۳۶۰) ، وله أو لعثير بن لبيد العذرى فى لسان العرب (دهر) ، وبلا نسبه فى الكتاب (۱ / ۲۹۶) ، ومجالس ثعلب (۱ / ۲۶۶) ، والخصائص (۲ / ۱۷۱) ، وسمط اللآلى (ص ۸۰۰) ، وجمهره اللغه (ص ۶۴۱).

۳- ۱۵۹- الشاهد لحميد الأرقط فى لسان العرب (هيا) ولحميد بن ثور فى ديوانه (ص ۷) ، ولسان العرب (ويح) ، و (ثور) ، وتاج العروس (ويح) ، وبلا نسبه فى كتاب العين (۳ / ۳۱۹).

۴- انظر الخصائص (۱ / ۱۳۰).

والآخر : أن تكون فتحه النون من أينما فتحه التركيب ، وتضم أين إلى ما ، فيبنى الأول على الفتح كما فى حضرموت ، وبيت بيت ، وحينئذ يقدر فى الألف فتحه ما لا ينصرف فى موضع الجر ويدل على أنه قد يضم (ما) هذه إلى ما قبلها ما أنشدناه أبو على عن أبى عثمان : [الرجز]

١٦٠- (١)أثور ما أصيدكم أم ثورين

أم تيكم الجمّاء ذات القرنين

فقوله : أثور ما ، فتحه الراء منه فتحه تركيب ثور مع ما بعده كفتحه راء حضرموت ، ولو كانت فتحه إعراب لوجب التنوين لا محاله لأنه مصروف ، وبنيت ما مع الاسم مبقاه على حرفيتها كما بنيت لا مع النكره فى نحو لا رجل ، والكلام فى ويحما هو الكلام فى أثور ما.

وأخبرنا أبو على أن أبا عثمان ذهب فى قوله تعالى : (إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ ما أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ) [الذاريات : ٢٣] إلى أنه جعل (مثل) و (ما) اسما واحدا فبنى الأول على الفتح ، وهما جميعا عنده فى موضع رفع صفه لحق.

ومما خلعت عنه دلاله الاستفهام قول الشاعر - أنشدناه أبو على - : [البسيط]

١٦١- (٢)أنّى جزوا عامرا سوأى بفعلهم

أم كيف يجزوننى السّوأى من الحسن

أم كيف ينفع ما تعطى العلوق به

ريمان أنف إذا ما ضنّ باللّبن

ف (أم) فى أصل الوضع للاستفهام ، كما أن كيف كذلك ، ومحال اجتماع حرفين (٣) لمعنى واحد ، فلا بد أن يكون أحدهما قد خلعت عنه دلاله الاستفهام. وينبغى أن يكون ذلك الحرف (أم) دون (كيف) حتى كأنه قال :

بل كيف ينفع ، فجعلها بمنزله (بل) للترك والتحول ، ولا يجوز أن تكون (كيف) هى المخلوعه عنها دلاله الاستفهام لأنها لو خلعت عنها لوجب إعرابها لأنها إنما بنيت لتضمنها معنى حرف الاستفهام ، فإذا زال ذلك عنها وجب إعرابها كما أعرب (من) فى قولهم : (ضرب من منا) لمّا خلعت عنها دلاله الاستفهام.

ومن ذلك كاف الخطاب للمذكر والمؤنث نحو : رأيتك ، هى تفيد شيئين :

١- ١٦٠- الشاهد بلا نسبه فى الأشباه والنظائر (٢ / ١٤٠) ، والخصائص (٢ / ١٨٠) ، ورصف المبانى (ص ٣٣٦) ، ولسان العرب

(ثور) ، و (قرن) ، وتهذيب اللغه (۹ / ۹۰).

۲ - ۱۶۱- الشاهد لأفنون التغلبى فى شرح اختيارات المفصل (ص ۱۱۶۴) ، وتاج العروس (سوأ) ، والبيان والتبيين (۱ / ۹) ، والخزانه (۱۱ / ۱۴۹) ، وبلا نسبه فى لسان العرب (سوأ).

۳- انظر الخصائص (۲ / ۱۸۴).

الاسميه والخطاب ثم قد تخلع عنها دلاله الاسم فى قولهم : ذلك وأولئك وهاك ، وابصرك زيدا ، وأنت تريد ابصر زيدا ، وليسك أخاك فى معنى ليس أخاك ، وقولهم : أرأيتك زيدا ما صنع.

وحكى أبو زيد : بلاك والله وكلاك ، أى : بلى وكلّا ، فالكاف فى جميع ذلك حرف خطاب مخلوعه عنه دلاله الاسميه ، ولا موضع لها من الإعراب ، ونظير ذلك التاء من (أنت) فإنها خلعت عنها دلاله الاسميه وتخلصت حرفا للخطاب ، والاسم (أن) وحده.

قال : ولم يستنكر الناس خطاب الملوك بالكاف فى قول الإنسان مثلا للملك : ضربت ذلك الرجل ، لهذا المعنى وهو عروّها من معنى الاسميه.

قال : فإن قيل : فكان ينبغى أن لا يستنكر خطابه بأنت لما ذكر.

قيل : التاء وإن كانت حرف خطاب لا اسما ، فإن معها نفسها الاسم وهو (أن) من أنت ، فالاسم على كل حال حاضر وليس كذلك قولنا : (ذلك) لأنه ليس للمخاطب بالكاف هنا اسم غير الكاف ، كما كان له مع التاء اسم للمخاطب نفسه وهو (أن) ، والمقصود إعظام الملوك بأن لا تبتذل أسماؤها فاعرف الفرق بين الموضعين.

ومن ذلك الواو فى نحو (أكلونى البراغيث) وقاموا إخوتك ، والألف قاما أخواك والنون فى : [الطويل]

١٦٢- (١)[ولكن ديافىّ أبوه وأمه

بحوران] يعصرن السليط أقاربه

كلها مخلوعه من معنى الاسميه مقتصر فيها على دلاله الجمع والتثنيه والتأنيث.

ومن ذلك قولنا : ألا قد كان كذا ، وقول الله سبحانه : (أَلا إِنَّهُمْ يَثْنُونَ صُدُورَهُمْ) [هود : ٥] فألا هذه فيها شيئان التنبيه وافتتاح الكلام ، فإذا جاء معها (يا) خلصت افتتاحا لا غير ، وصار التنبيه الذى كان فيها ل- (يا) دونها وذلك نحو قوله تعالى : (أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ) [النمل : ٢٥] ، وقول الشاعر : [الطويل]

١- ١٦٢- الشاهد للفرزدق فى ديوانه (١ / ٤٦) ، والكتاب (٢ / ٣٥) ، والاشتقاق (ص ٢٤٤) ، وتخليص الشواهد (ص ٤٧٤) ، وخزانه الأدب (٥ / ١٦٣) ، والدرر (٢ / ٢٨٥) ، وشرح أبيات سيبويه (١ / ٤٩١) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٣٣٦) ، وشرح المفصّل (٣ / ٨٩) ، وبلا نسبه فى الجنى الدانى (ص ١٥٠) ، وخزانه الأدب (٧ / ٤٤٦) ، والخصائص (٢ / ١٩٤) ، ورصف المبانى (ص ١٩) ، وسرّ صناعه الإعراب (ص ٤٦٦) ، وهمع الهوامع (١ / ١٦٠).

۱۶۳- (۱)ألا يا سنا برق على قلل الحمى

لهنّك من برق علىّ كريم

ومن ذلك واو العطف فيها معنيان : العطف ومعنى الجمع ، فإذا وضعت موضع (مع) خلصت للاجتماع وخلعت عنها دلاله العطف نحو قولهم : استوى الماء والخشبه ، وجاء البرد والطيالسه (۲).

ومن ذلك فاء العطف فيها معنيان : العطف والإتباع ، فإذا استعملت فى جواب الشرط خلعت عنها دلاله العطف وخلصت للإتباع نحو : إن تقم فأنا أقوم.

ومن ذلك همزه الخطاب فى : هاء يا رجل ، وهاء يا امرأه كقولك : هاك وهاك ، فإذا ألحقتها الكاف جردتها من الخطاب لأنه يصير بعدها فى الكاف ، وتفتح هى أبدا وهو قولك : هاءك وهاءك وهاءكما وهاءكم.

ومن ذلك (يا) فى النداء تكون تنبيها ونداء فى نحو يا زيد ويا عبد الله وقد تجرد من النداء للتنبيه البته نحو قول الله تعالى : ألا يا اسجدوا [النمل : ۳۵] كأنه قال : ألا ها اسجدوا.

وقول أبى العباس أنه أراد ألا يا هؤلاء اسجدوا ، مردود عندنا ، وكذلك قول العجاج : [الرجز]

۱۶۴- (۳)يا دار سلمى يا اسلمى ثم اسلمى

إنما هو كقولك : ها اسلمى ، وكذلك قولهم : هلمّ ، فى التنبيه على الأمر ، هذا خلاصه ما ذكره ابن جنّى فى هذا الأصل وقال شيخه أبو على فى التذكره.

وقال أبو البقاء فى (التبيين) (۴) : أصل كان وأخواتها أن تكون دالّه على الحدث ثم خلعت دلالتها عليه ، وبقيت دلالتها على الزمان.

۱- ۱۶۳- الشاهد لمحمد بن سلمه فى لسان العرب (قذى) ، ولرجل من بنى نمير فى خزانه الأدب (۱۰ / ۳۳۸) ، وبلا نسبه فى أمالى الزجاجى (ص ۲۵۰) ، والجنى الدانى (ص ۱۲۹) ، وجواهر الأدب (ص ۸۳) ، والخصائص (۱ / ۳۱۵) ، والدرر (۲ / ۱۹۱) ، وديوان المعانى (۲ / ۱۹۲) ، ورصف المبانى (ص ۴۴) ، وسرّ صناعه الإعراب (۱ / ۳۷۱) ، وشرح شواهد المغنى (۲ / ۶۰۲) ، وشرح المفصّل (۸ / ۶۳) ، والممتع فى التصريف (۱ / ۳۹۸) ، وهمع الهوامع (۱ / ۱۴۱).

۲- انظر معجم مقاييس اللغه (۳ / ۴۱۹) ، والمعرب (۲۷۵).

۳- ۱۶۴- الرجز للعجاج فى ديوانه (۱ / ۴۴۲) ، والإنصاف (۱ / ۱۰۲) ، وجمهره اللغه (ص ۲۰۴) ، والخصائص (۲ / ۱۹۶) ، واللسان (سمسم) ، وتاج العروس (سمم) ، ولرؤبه فى ملحق ديوانه (ص ۱۸۳) ، وبلا نسبه فى الخصائص (۲ / ۲۷۹) ، ولسان العرب (علم).

۴- انظر مسائل خلافیه فی النحو (۷۱).

حرف الراء

الرابط

اشاره

يحتاج إليه فى أحد عشر موضعا :

الأول : جمله الخبر ، ورابطها عشره أشياء تأتى فى الفن الثانى الضوابط فى المبتدأ.

الثانى : جمله الصفه ، ولا يربطها إلا الضمير.

الثالث : جمله الصله ولا يربطها غالبا إلا الضمير.

الرابع : جمله الحال ورابطها إما الواو أو الضمير أو كلاهما.

الخامس : المفسره لعامل الاسم المشتغل عنه نحو زيدا ضربته ، أو ضربت أخاه.

السادس والسابع : بدل البعض ، وبدل الاشتمال ، ولا يربطهما إلا الضمير نحو : (عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ) [المائده : ٧١] ، (عَنِ الشَّهْرِ الْحَرامِ قِتالٍ فِيهِ) [البقره : ٢١٧] ، وإنما لم يحتج بدل الكل إلى رابط لأنه نفس المبدل منه فى المعنى ، كما أن الجمله التى هى نفس المبتدأ لا تحتاج إلى رابط لذلك.

الثامن : معمول الصفه المشبهه ولا يربطه أيضا إلا الضمير.

التاسع : جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء ولا يربطه أيضا إلا الضمير نحو (فَمَنْ يَكْفُرْ بَعْدُ مِنْكُمْ فَإِنِّى أُعَذِّبُهُ) [المائده : ١١٥].

العاشر : العاملان فى باب التنازع لا بدّ من ارتباطهما إما بعاطف كما فى قام وقعدا أخواك ، أو عمل أولهما فى ثانيهما نحو : (وَأَنَّهُ كانَ يَقُولُ سَفِيهُنا) [الجن : ۴] ، (وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَما ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَبْعَثَ اللهُ أَحَداً) [الجن : ٧].

الحادى عشر : ألفاظ التوكيد الأول ، وإنما يربطها الضمير الملفوظ به نحو : جاء زيد نفسه ، والزيدان كلاهما ، والقوم كلهم وسائر ما تقدم يجوز أن يكون الضمير فيه مقدّرا.

فائده : الرابط فى مثال مررت برجل حسن الوجه

إذا قلت : مررت برجل حسن الوجه ، ففى الرابط ثلاثه أقوال :

أحدهما : قول الكوفيين إن (أل) نائبه على الإضافه أى : وجهه فربطت كما ربطت الإضافه.

الثانى : قول البصريين : إنه محذوف ، أى الوجه منه.

ص: ٢١٦

الثالث : قول الفارسى وتبعه ابن الخباز : إنه ضمير فى الصفه ، والوجه بدل منه ، ذكره ابن هشام فى تذكرته.

قاعده : أصل الحذف للرابط

قال الشلوبين فى (شرح الجزوليه) : أصل الحذف للرابط ، إنما هو للصله لا للصفه.

الرجوع إلى الأصل أيسر من الانتقال عنه

قال أبو الحسين بن أبى الربيع فى (شرح الإيضاح) : إذا أسند الفعل المضارع إلى نون الإناث بنى لشبهه حينئذ بالماضى وقد كان أصل المضارع أن يكون مبنيا ، وإنما أعرب لشبهه بالاسم من وجهين. العموم والاختصاص فأن يرجع إلى أصله لشبهه بما هو من جنسه أقيس وأولى ، لأن الرجوع إلى الأصل أيسر من الانتقال عنه ، وتشبيه الشىء بجنسه أقرب من تشبيهه بغير جنسه.

قال : وكذلك إذا اتصلت به نون التوكيد أشبه فعل الأمر من وجهين :

أنه لحق هذا ما لحق هذا ، وأن المعنى الذى لحقت له الأمر هو المعنى الذى لحقت له المضارع ، فبنته العرب لما ذكرناه وهو أن الرجوع إلى الأصل وهو البناء فى الأفعال أيسر من الانتقال عن الأصل ، وتشبيه الشىء بجنسه أولى من تشبيهه بغير جنسه.

قلت : ونظير ذلك أن الاسم منع الصرف إذا أشبه الفعل من وجهين ، ثم يرجع إلى الأصل إذا دخله أل أو الإضافه التى هى من خصائص الأسماء.

رب شىء يكون ضعيفا ثم يحسن للضروره

قال أبو على الفارسى فى (البغداديات) (١) فى قوله : [الكامل]

١٦٥- (٢)لا تجزعى إن منفسا أهلكته

[وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعى]

إن الفعل المحذوف والفعل المذكور مجزومان فى التقدير ، وإن الجزم الثانى ليس على البدليه ، إذ لم يثبت حذف المبدل منه بل على تكرير (إن) ، أى إن

١- انظر الخزانه (١ / ١٥٢).

٢- ١٦٥- الشاهد للنمر بن تولب فى ديوانه (ص ٧٢) ، وتخليص الشواهد (ص ٤٩٩) ، والكتاب (١ / ١٨٨) ، وخزانه الأدب (١ / ٣١٤) ، وسمط اللآلى (ص ٤٦٨) ، وشرح أبيات سيبويه (١ / ١٦٠) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ٤٧٢) ، وشرح المفصّل (٢ / ٣٨) ، ولسان العرب (نفس) ، و (خلل) ، والمقاصد النحويه (٢ / ٥٣٥) ، وبلا نسبه فى الأزهيّه (ص ٢٤٨) ، والجنى الدانى (ص ٧٢) ،

وجواهر الأدب (ص ٦٧) ، وخزانه الأدب (٣ / ٣٢) ، والردّ على النحاه (ص ١١٤) ، وشرح الأشمونى (١ / ١٨٨) ، وشرح ابن عقيل (ص ٢٦٤) ، ولسان العرب (عمر) ، ومغنى اللبيب (١ / ١٦٦).

أهلكت منفسا إن أهلكته ، وساغ إضمار (إن) وإن لم يجز إضمار لام الأمر إلا ضروره ، لاتساعهم فيها بدليل إيلائهم إياها الاسم ، لأن تقدمها مقو للدلاله عليها ، ولهذا أجاز سيبويه : بمن تمرر أمرر ، ومنع من تصرف انزل حتى يقول : عليه.

وقال فيمن قال : مررت برجل صالح إلا صالح فطالح - بالخفض - إنه أسهل من إضمار (ربّ) بعد الواو ، وربّ شيء يكون ضعيفا ثم يحسن للضروره كما فى : ضرب غلامه زيدا ، فإنه ضعيف جدا ، وحسن فى : ضربونى وضربت قومك ، واستغنى بجواب الأولى عن جواب الثانيه كما استغنى فى نحو : أزيدا ظننته قائما ، بثانى مفعولى ظننت المذكوره عن ثانى مفعولى المقدره.

ربّ شيء يصحّ تبعا ولا يصحّ استقلالا

قال ابن هشام فى (المغنى) (١) : (أما) حرف شرط بدليل لزوم الفاء بعدها نحو : (فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ) [البقره : ٢٦] الآيه ، ولو كانت الفاء عاطفه لم تدخل على الخبر ، إذ لا يعطف الخبر على مبتدئه ، ولو كانت زائده لصحّ الاستغناء عنها ، ولما لم يصحّ ذلك وقد امتنع كونها للعطف تعيّن أنها فاء الجزاء فإن قلت : فقد استغنى عنها فى قوله : [الطويل]

١٦٦- (٢)فأمّا القتال لا قتال لديكم

[ولكنّ سيرا فى عراض المواكب]

قلت : هو ضروره ، فإن قلت : فقد حذفت فى التنزيل فى قوله تعالى : (فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ) [آل عمران : ١٠٦] قلت : الأصل فيقال لهم : أكفرتم ، فحذف القول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء فى الحذف وربّ شيء يصح تبعا ولا يصحّ استقلالا ، كالحاج عن غيره ، يصلى عنه ركعتى الطواف ، ولو صلى أحد عن غيره ابتداء لم يصح.

ربما كان فى الشيء لغتان فاتفقوا على إحداهما فى موضع كقولهم : لعمر الله ، وأنت تقول : العمرو العمر ، ذكره الفارسى فى (التذكره).

١- انظر المغنى (١ / ٥٧).

٢- ١٦٦- الشاهد للحارث بن خالد المخزومى فى ديوانه (ص ٤٥) ، وخزانه الأدب (١ / ٤٥٢) ، والدرر (٥ / ١١٠) ، وبلا نسبه فى أسرار العربيه (ص ١٠٦) ، وأوضح المسالك (٤ / ٢٣٤) ، والجنى الدانى (ص ٥٢٤) ، وسرّ صناعه الإعراب (ص ٢٦٥) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٠٧) ، وشرح شواهد المغنى (ص ١٧٧) ، وشرح ابن عقيل (ص ٥٩٧) ، وشرح المفصّل (٧ / ١٣٤) ، والمنصف (٣ / ١١٨) ، ومغنى اللبيب (ص ٥٦) ، والمقاصد النحويه (١ / ٥٧٧) ، والمقتضب (٢ / ٧١) ، وهمع الهوامع (٢ / ٦٧).

حرف الزای

الزیاده

اشاره

فیها فوائد :

الأولی : قال ابن درید فی أول (الجمهره) (۱) : لا یستغنی الناظر فی اللغه عن معرفه الزوائد ، لأنها کثیره الدخول فی الأبنیه ، قل ما یمتنع منها الرباعی والخماسی والملحق بالسداسی ، فإذا عرف مواقع الزوائد فی الأبنیه کان ذلک حریّا ألا یشذّ علیه النظر فیها.

الثانیه : قال ابن درید : الزوائد عند بعض النحویین عشره أحرف ، وقال بعضهم : تسعه ، یجمع هذه الأحرف کلمتان وهو قوله : الیوم تنساه وهذا عمله أبو عثمان المازنی (۲).

وقال ابن یعیش فی (شرح المفصّل) (۳) : یحکی أن أبا العباس سأل أبا عثمان عن حروف الزیاده فأنشده : [المتقارب]

۱۶۷- (۴)هویت السّمان فشیّبننی

وما کنت قدما هویت السّمانا

فقال له : الجواب؟ فقال : قد أجبتک مرتین ، یعنی : هویت السمان قال ابن یعیش (۵) : وزیاده الحرف مما یشترک فیه الاسم والفعل ، وأما الحروف فلا یکون فیها زیاده لأن الزیاده ضرب من التصرف ، ولا یکون ذلک فی الحروف.

قال : ومعنی الزیاده إلحاق الکلمه من الحروف ما لیس منها ، إما لإفاده معنی کألف ضارب ، وواو مضروب ، وإما لضرب من التوسع فی اللغه نحو ألف حمار ، وواو عمود ، ویاء سعید.

۱- انظر الجمهره (۱ / ۹).

۲- انظر المنصف (۱ /؟؟؟) ، وشرح المفصّل (۹ / ۱۴۱).

۳- انظر شرح المفصّل (۹ / ۱۴۱).

۴- ۱۶۷- الشاهد لأبی عثمان المازنی فی تاج العروس (زید).

۵- انظر شرح المفصّل (۹ / ۱۴۱).

قال (۱) : وإذا ثبتت زیاده حرف فی کلمه فی لغه ثبتت زیادتها فی لغه أخری نحو : جؤذر ، حکی فیه الجوهری الفتح والضم ، فالهمزه زائده ، لأنها زائده فی لغه من ضم ، إذ لیس فی الأصول مثل جعفر بفتح الفاء وضم الجیم.

وإذا ثبتت زیادتها فی هذه اللغه کانت زائده فی اللغه الأخری لأنها لا تکون زائده فی لغه ، أصلا فی لغه أخری ، هذا محال.

وکذلک (۲) : (تتفل) بفتح الفاء وضمها - فمن فتح کانت زائده لا محاله لعدم النظیر ، ومن ضم کانت أیضا زائده لأنها لا تکون أصلا فی لغه زائده فی لغه أخری ، انتهی.

الثالثه : فی زیاده حروف المعانی ، قال الزمخشری فی المفصل : حروف الصله إن وأن وما ولا ومن والباء.

قال ابن یعیش فی (شرح المفصّل) (۳) : الزیاده والإلغاء من عبارات البصریین والصله والحشو من عبارات الکوفیین ، ونعنی بالزائد أن یکون دخوله کخروجه من غیر إحداث معنی ، وجمله الحروف التی تزاد هی هذه السته.

قال : وقد أنکر بعضهم وقوع هذه الأحرف زوائد لغیر معنی ، لأنه إذ ذاک یکون کالعبث ، ولیس یخلو إنکارهم لذلک من أنهم لم یجدوه فی هذه اللغه ، أو لما ذکروه من المعنی ، فإن کان الأول فقد جاء منه فی التنزیل والشعر ما لا یحصی ، وإن کان الثانی فلیس کما ظنوه لأن قولنا : زائد ، لیس المراد أنه دخل لغیر معنی البته : بل زید لضرب من التأکید ، والتأکید معنی صحیح.

وقال السخاوی : من النحاه من قال فی هذه الحروف إذا جاءت صله لأنها قد وصل بها ما قبلها من الکلام. ومنهم من یقول : زائده ، ومنهم من یقول : لغو ومنهم من یقول : توکید ، وأبی بعضهم إلا هذا ، ولم یجز فیها أن یقال : صله ولا لغو ، لئلا یظن أنها دخلت لا لمعنی البته.

وقال ابن الحاجب فی (شرح المفصل) : حروف الزیاده سمیت حروف الصله لأنها یتوصل بها إلی زنه أو إعراب لم یکن عند حذفها.

وقال الأندلسی فی (شرح المفصّل) : أکثر ما تقع الصله فی ألفاظ الکوفیین ، ومعناه أنه حرف یصل به کلامه ، ولیس برکن فی الجمله ولا فی استقلال المعنی.

۱- انظر شرح المفصّل (۹ / ۱۴۶).

۲- انظر شرح المفصّل (۹ / ۱۵۸).

۳- انظر شرح المفصّل (۸ / ۱۲۸).

وقال (۱) : والغرض من زياده الحروف عند سيبويه (۲) التأكيد ، قال عند ذكره (فَبِما نَقْضِهِمْ) [النساء : ۱۵۵] فهى لغو فى أنها لم تحدث إذ جاءت شيئا لم يكن قبل أن تجىء من العمل ، وهو توكيد للكلام.

قال السيرافى : بين سيبويه عن معنى اللغو فى الحرف الذى يسمونه لغوا ، وبيّن أنه للتأكيد لئلا يظن إنسان أنه دخل الحرف لغير معنى البته لأن التوكيد معنى صحيح ومذهب غيره أنها زيدت طلبا للفصاحه ، إذ ربما لم يتمكن دون الزياده للنظم والسجع وغيرهما من الأمور اللفظيه ، فإذا زيد شىء من هذه الزوائد تأتى له وصلح.

ومذهب الفرّاء أن هذه الحروف معتبر فيها معانيها التى وضعت لها وإنما كررت تأكيدا ، فهى عنده من التأكيد اللفظى ، وعند سيبويه تأكيد للمعنى ، ويبطل مذهب الفرّاء بأن لا يطّرد فى كل الحروف ، ألا ترى أن من فى قولك : ما جاءنى من أحد ، ليست حرف نفى وقد أكدت النفى وجعلته عاما.

فإن قلت : العرب تحذف من نفس الكلمه طلبا للاختصار فلا تزيد شيئا لا يدل على معنى وهل هذا إلا تناقض فى فعل الحكيم؟.

قلت : إنما يكون ما ذكرت لو كان زائدا لا لمعنى أصلا ورأسا ، أما إذا كان فيه ما ذكرنا من الوجهين : وهى التوصل إلى الفصاحه والتمكن ، وتوكيد المعنى وتقريره فى النفس فكيف يقال إنها تزاد لا لمعنى؟.

فإن قلت : فكان ينبغى أن تزاد أنّ المشدّده فى هذا الباب. قلت : حروف الصله تتبين زيادتها بالإضافه إلى ما لها من المعنى بالإضافه إلى أصل الكلام بخلاف أن وإن فإنه لم يتبيّن زيادتهما بالإضافه إلى ما لهما من المعنى. انتهى.

وقال اللّبلى : معنى كون هذه الحروف زوائد أنك لو حذفتها لم يتغير الكلام عن معناه الأصلى ، وإنما قلنا : لم يتغير عن معناه الأصلى لأن زياده هذه الحروف تفيد معنى وهو التوكيد ، ولم تكن الزياده عند سيبويه لغير معنى البته. لأن التوكيد معنى صحيح ، لأن تكثير اللفظ يفيد تقويه المعنى.

وقيل : إنما زيدت طلبا للفصاحه ، إذ ربما يتعذر النظم بدون الزياده وكذلك السجع ، فأفادت الزياده التوسعه فى اللفظ مع ما ذكرنا من التوكيد وتقويه المعنى.

۱- انظر شرح المفصّل (۸ / ۱۲۹).

۲- انظر الكتاب (۴ / ۳۴۱).

وقال الرضى (۱) : فائده الحرف الزائد فى كلام العرب إما معنويد وإما لفظيه ، فالمعنويه تأكيد المعنى كما فى (من) الاستغراقيه ، والباء فى خبر ليس و (ما).

فإن قيل : فيجب أن لا تكون زائده إذا أفادت فائده معنويه.

قيل : إنما سميت زائده لأنها لا يتغير بها أصل المعنى ، بل لا يزيد بسببها إلا تأكيد المعنى الثابت وتقويته ، فكأنها لم تفد شيئا لما لم تغاير فائدتها العارضه الفائده الحاصله قبلها.

ويلزمهم أن يعدوا على هذا (إنّ) و (لام) الابتداء و (ألفاظ التأكيد) أسماء كانت أولا زوائد ولم يقولوا به ، وبعض الزوائد يعمل كالباء ومن الزائدتين لا يعمل نحو : (فَبِما رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ) [آل عمران : ۱۵۹].

وأما الفائده اللفظيه فهى تزيين اللفظ وكونه بزيادتها أفصح أو كون الكلمه أو الكلام بسببها مهيئا لاستقامه وزن الشعر أو حسن السجع أو غير ذلك من الفوائد اللفظيه ، ولا يجوز خلوّها من الفوائد اللفظيه والمعنويه معا ، وإلا لعدت عبثا ، ولا يجوز ذلك فى كلام الفصحاء ولا سيما كلام البارى تعالى وأنبيائه عليهم الصلاه والسّلام.

وقد يجتمع الفائدتان فى حرف ، وقد تنفرد إحداهما عن الأخرى ، وإنما سميت أيضا حروف الصله لأنه يتوصل بها إلى زياده الفصاحه أو إلى إقامه وزن أو سجع أو غير ذلك.

الرابعه : قال ابن عصفور فى شرح (المقرّب) : زياده الحروف خارجه عن القياس فلا ينبغى أن يقال بها إلا أن يرد بذلك سماع أو قياس مطرد ، كما فعل بالبناء فى خبر (ما) و (ليس) ومن ثم لم يقل بزياده الفاء فى خبر المبتدأ لأنه لم يجئ منه إلا ما حكى من كلامهم : أخوك فوجد بل أخوك فجهد وقول الشاعر : [الطويل]

۱۶۸- (۲)يموت أناس أو يشيب فتاهم

ويحدث ناس والصّغير فيكبر

الخامسه : قال ابن إياز : من الزوائد ما يلزم ، وذلك نحو الفاء فى : خرجت فإذا زيد ، ذهب أبو عثمان إلى أنها زائده مع لزومها ، واختاره ابن جنّى فى (سرّ

۱- انظر شرح الكافيه (۲ / ۳۵۷).

۲- ۱۶۸- الشاهد بلا نسبه فى تذكره النحاه (ص ۴۶) ، وخزانه الأدب (۱۱ / ۶۱) ، والدرر (۶ / ۸۹) ، وشرح عمده الحافظ (ص ۶۵۳) ، وهمع الهوامع (۲ / ۱۳۱).

الصناعه) (١). وكذلك قولهم : أفعله آثر أما ، أى أول شىء ، فما زائده لا يجوز حذفها وكذلك الألف واللام فى الآن زائده فى القول المشهور مع لزومها ، وكذلك الألف واللام فى الذى والتى ، وما فى مهما ، وأن فى خبر عسى ، قال بعضهم : إنها زائده ، وهى لازمه وحينئذ لا تتقدر بالمصدر ويزول إشكال كيف يقع الخبر مصدرا عن الجثه فى قولك : عسى زيد أن يقوم ، حتى احتاج أبو على إلى تأويله فى (القصريات) بحذف المضاف أى : عسى زيد ذا القيام ، انتهى.

السادسه : قال ابن يعيش (٢) : إنما جاز أن تكون حروف النفى صله للتأكيد ، لأنه بمنزله نفى النقيض فى نحو قولك : ما جاءنى إلا زيد ، فهو إثبات قد نفى فيه النقيض وحقق المجىء لزيد ، وكذلك قول العجاج : [الرجز]

١٦٩- (٣)فى بئر لا حور سرى وما شعر

المراد : فى بئر حور و (لا) مزيده. وقالوا : ما جاءنى زيد ولا عمرو ، فالواو هى التى جمعت بين الثانى والأول فى نفى المجىء ، و (لا) حققت النفى وأكدته ، ألا ترى أنك لو أسقطت (لا) فقلت : ما جاءنى زيد وعمرو لم يختلف المعنى.

وذهب الرمانى (٤) فى (شرح الأصول) : إلى أنك إذا قلت ما جاءنى زيد وعمرو ، احتمل أن تكون إنما نفيت أن يكونا اجتمعا فى المجىء فهذا يفرق بين المحققه والصله ، فالمحققه تفتقر إلى تقدم والصله لا تفتقر إلى ذلك ، فمثال الأول قوله تعالى : (لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا) [النساء : ١٣٧] ، فلا هنا المحققه ، وقال : (وَلا تَسْتَوِى الْحَسَنَهُ وَلَا السَّيِّئَهُ) [فصلت : ٣٤] ، والمعنى ولا تستوى الحسنه والسيئه ، لأن تستوى من الأفعال التى لا تكتفى بفاعل واحد كقولنا : اصطلح واختصم ، وفى الجمله لا تزاد إلا فى موضع لا لبس فيه ، انتهى.

السابعه : قال ابن السراج : لا زائد فى كلام العرب ، لأن كل ما يحكم بزيادته

١- انظر سرّ صناعه الإعراب (١ / ٢٦٢).

٢- انظر شرح المفصّل (٨ / ١٣٦).

٣- ١٦٩- الرجز للعجاج فى ديوانه (٢٠) ، والأزهيّه (ص ١٥٤) ، وخزانه الأدب (٤ / ٥١) ، وشرح المفصّل (٨ / ١٣٦) ، وتاج العروس (حور) ، وتهذيب اللغه (٥ / ٢٢٨) ، وبلا نسبه فى لسان العرب (حور) ، و (غير) ، وخزانه الأدب (١١ / ٢٢٤) ، والخصائص (٢ / ٤٧٧) ، وجمهره اللغه (ص ٥٢٥).

٤- انظر شرح المفصّل (٨ / ١٣٧).

يفيد التأكيد ، ونقل عنه ابن يعيش أنه قال (۱) : حق الملغى عندى أن لا ـ يكون عاملا ـ ولا ـ معمولا فيه حتى يلغى من الجميع ، ويكون دخوله كخروجه لا يحدث معنى غير التوكيد ، واستغرب زياده حروف الجر لأنها عامله. وقال : دخلت لمعان غير التأكيد.

فائده : القول فى (عجبت من لا شىء)

قولهم : عجبت من لا شىء ، قال الطيبى فى حاشيه (الكشاف) : يجوز فيه الفتح وهو ظاهر ، والجر ، وفيه وجهان :

أحدهما : أن تكون (لا) زائده لفظا لا معنى ، أى لا تكون عامله فى اللفظ وتكون مراده من جهه المعنى فتكون صورتها صوره الزائده ومعنى النفى فيه كقول النابغه : [البسيط]

۱۷۰- (۲)[بعد ابن عاتكه الثاوى على أبوى]

أمسى ببلده لا عمّ ولا خال

وقول الشماخ : [الوافر]

۱۷۱- (۳)إذا ما أدلجت وضعت يداها

لها إدلاج ليله لا هجوع

لا هجوع صفه ليله ، أى : لليله النوم فيها مفقود لأن الهجوع النوم.

والثانى : أن تكون (لا) مع الاسم المكرر فى موضع جر بمنزله خمسه عشر وقد بنى الاسم بلا.

۱- انظر شرح المفصّل (۸ / ۱۳۷).

۲- ۱۷۰- الشاهد للنابغه الذبيانى فى ديوانه (ص ۱۸۸) ، وبغيه الوعاه (۱ / ۸۸) ، وتاج العروس (بوو) ، و (أبى) ، وخزانه الأدب (۴ / ۵۰) ، وبلا نسبه فى لسان العرب (لا).

۳- ۱۷۱- الشاهد للشمّاخ فى ديوانه (ص ۲۲۶) ، ولسان العرب (وصف) ، و (لا) ، وأساس البلاغه (وصف) ، وتاج العروس (وصف) ، و (لا) ، وبلا نسبه فى تهذيب اللغه (۱۵ / ۴۱۸).

حرف السين

سبب الحكم قد يكون سببا لضده على وجه

عقد لذلك ابن جنّى بابا فى (الخصائص) (1) : فمن ذلك الإدغام يقوّى المعتلّ وهو بعينه يضعف الصحيح ، ومنه أن الحركه نفسها تقوى الحرف وهى بنفسها تضعفه.

سبك الاسم من الفعل بغير حرف سابك / فيه نظائر

منها : إضافه الزمان إلى الفعل وهو فى الحقيقه إلى المصدر نحو : (هذا يَوْمُ يَنْفَعُ) [المائده : ١١٩].

ومنها : وقوع الفعل فى باب التسويه والمراد به المصدر نحو : سواء على أقمت أم قعدت.

ومنها : وقوع المضارع بعد الفاء والواو فى الأجوبه الثمانيه نحو : ما تأتينا فتحدثنا ، أى : ما يكون منك إتيان فحديث ، فالفعل الذى قبل الفاء فى تأول المصدر ولهذا صحّ النصب على إضمار (أن) ليكون من عطف مصدر مقدر على مصدر متوهم ، ومن ثم امتنع الفصل والنصب فى نحو : ما زيد يكرم فيكرمه أخانا ، يريد ما زيد يكرم أخانا فيكرمه لأنه كما تقرر معطوف على مصدر متوهم من قولك يكرم ، فكما لم يجز أن يفصل بين المصدر ومعموله فكذلك لا يجوز أن يفصل بين يكرم ومعموله لأن يكرم فى تقدير المصدر.

١- انظر الخصائص (٣ / ٥١).

حرف الشين

الشذوذ

اشاره

ويقابله الاطراد ، قال ابن جنّى فى (الخصائص) (۱) : أصل مواضع (طرد) فى كلامهم التتابع والاستمرار.

منه : طرد الطريده إذا اتبعتها واستمرّت بين يديك.

ومنه : مطارده الفرسان ، واطراد الجدول إذا تتابع ماؤه بالريح وأما مواضع (ش ذ ذ) فالتفرق والتفرد ، وهذا أصل هذين الأصلين فى اللغه ، ثم قيل ذلك فى الكلام والأصوات على سمته وطريقته فى غيرهما فجعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام فى الإعراب وغيره من مواضع الصناعه مطردا ، وجعلوا ما فارق ما عليه بقيه بابه ، وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذا.

قال : والكلام فى الاطراد والشذوذ على أربعه أضرب :

۱- مطرد فى القياس والاستعمال جميعا ، وهذا هو الغايه المطلوبه ، وذلك نحو : قام زيد ، وضربت عمرا ، ومررت بسعيد.

۲- ومطرد فى القياس شاذّ فى الاستعمال وذلك نحو : الماضى من يذر ويدع وكذلك قولهم : مكان مبقل ، وهذا هو القياس ، والأكثر فى السماع باقل والأول مسموع أيضا ، ومما يقوى فى القياس ويضعف فى الاستعمال مفعول (عسى) اسما صريحا نحو ، عسى زيد قائما أو قياما ، هذا هو القياس غير أن السماع ورد بحظره ، والاقتصار على ترك استعمال الاسم هنا ، وذلك قولهم : عسى زيد أن يقوم ، وقد جاء عنهم شىء من الأول فى قوله : [السريع]

۱۷۲- (۲)[أكثرن فى العذل ملحا دائما]

لا تعذلن إنّى عسيت صائما

۱- انظر الخصائص (۱ / ۹۶).

۲- ۱۷۲- الشاهد بلا نسبه فى الأمالى الشجريه (۱ / ۱۶۴) ، والخزانه (۴ / ۷۷) ، وهمع الهوامع (۱ / ۱۳۰) ، والدرر (۱ / ۱۰۷) ، وفى ملحقات ديوان رؤبه (ص ۱۸۵).

وقولهم : (عسى الغوير أبؤسا) (۱).(۲)۳- والثالث : المطرد فى الاستعمال الشاذ فى القياس نحو قولهم : استحوذ ، وأخوص الرمث (۳) ، واستصوبت الأمر ، واستنوق الجمل واستفيل الجمل ، واستتيست الشاه (۳) وأغيلت المرأه ، وقول زهير : [الطويل] ۱۷۳(۴)- هنالك إن يستخولوا المال يخولوا

[وإن يسألوا يعطوا وإن ييسروا يغلوا]

۴- والرابع : الشاذّ فى القياس والاستعمال جميعا كتتميم مفعول مما عينه واو أو ياء نحو : ثوب مصوون ، ومسك مدووف ، وفرس مقوود ورجل معوود من مرضه ، وهذا لا يسوغ القياس ولا رد غيره إليه.

واعلم أن الشىء إذا اطّرد فى الاستعمال وشذّ عن القياس فلا بد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه ، ولكنه لا يتخذ أصلا يقاس عليه غيره ، ألا ترى أنك إذا سمعت استحوذ واستصوب أديتهما بحالهما ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غيرهما ، فلا تقول فى استقام : استقوم ، ولا فى استباع : استبيع ، ولا فى أعاد : أعود ، فإن الشىء شاذا فى السماع مطردا فى القياس تحاميت ما تحامت العرب منه وجريت فى نظيره على الواجب فى أمثاله.

من ذلك امتناعك من (وذر) و (ودع) لأنهم لم يقولوهما ، ولا غرو عليك أن تستعمل نظيرهما نحو : وزن ووعد لو لم تسعهما ، فأما قول أبى الأسود : [الرمل] (۵)۱۷۴- ليت شعرى عن خليلى ما الّذى

غاله فى الحبّ حتّى ودّعه

۱- المثل فى مجمع الأمثال رقم (۲۴۳۵) ، والمستقصى رقم (۵۴۶) ، وهو يضرب فى التهمه ووقوع الشرّ.

۲- انظر المثل فى المستقصى رقم (۶۱۳). ۱۷۳-

۳- الرمث : شجر ترعاه الإبل.

۴- الشاهد لزهير فى ديوانه (ص ۱۱۲) ، ولسان العرب (خبل) ، و (خول) ، وتهذيب اللغه (۷ / ۴۲۵) ، وجمهره اللغه (ص ۲۹۳) ، ومقاييس اللغه (۲ / ۲۳۴) ، والمخصّص (۷ / ۱۵۹) ، ومجمل اللغه (۲ / ۲۳۷) ، وتاج العروس (خبل) ، وديوان الأدب (۲ / ۳۲۳). ۱۷۴-

۵- الشاهد لأبى الأسود الدؤلى فى ملحق ديوانه (ص ۳۵۰) ، والإنصاف (۲ / ۴۸۵) ، وخزانه الأدب (۵ / ۱۵۰) ، والخصائص (۱ / ۹۹) ، والشعر والشعراء (۲ / ۷۳۳) ، والمحتسب (۲ / ۳۶۴) ، ولأنس بن زنيم فى حماسه البحترى (ص ۲۵۹) ، وخزانه الأدب (۶ / ۴۷۱) ، ولأبى الأسود أو لأنس فى لسان العرب (ودع) ، وبلا نسبه فى شرح شافيه ابن الحاجب (۱ / ۱۳۱) ، وشرح شواهد الشافيه (ص ۵۰). ۱۷۵-

فشاذّ ، فأما قولهم : ودع الشيء يدع إذا سكن فإنه مسموع متبع.

ومن ذلك استعمال (أن) بعد كاد نحو : كاد زيد أن يقوم. وهو قليل شاذ فى الاستعمال ، وإن لم يكن قبيحا ولا مأبيا فى القياس.

ومن ذلك قول العرب : أقائم أخواك أم قاعدان ، هكذا كلامهم ، قال أبو عثمان : والقياس يوجب أن تقول : أقائم أخواك أم قاعدهما؟ إلا أن العرب لا تقوله إلا قاعدان فتصل الضمير ، والقياس يوجب فصله ليعادل الجمله الأولى.

قال (١) : ومما ورد شاذا عن القياس مطردا فى الاستعمال قولهم : الحوكه ، والخوله ، فهذا من الشذوذ عن القياس على ما ترى ، وهو فى الاستعمال منقاد غير متأبّ ، ولا تقول على هذا فى جمع قائم : قومه ، ولا فى صائم : صومه ، وقد قالوا فى القياس : خانه ، ولا تكاد تجد شيئا من تصحيح هذا فى الياء لم يأت عنهم فى نحو بائع ، وسائر. بيعه ولا سيره ، وإنما شذ ما شذ من هذا مما عينه واو لا ياء نحو : الخونه والحوكه والخول والدول ، وعلته عندى قرب الألف من الياء وبعدها عن الواو ، فإذا صححت نحو الحوكه كان أسهل من تصحيح نحو البيعه ، وذلك أن الألف لما قربت من الياء أسرع انقلاب الياء إليها وكان ذلك أسوغ من انقلاب الواو إليها لبعد الواو عنها.

وفى (شرح المفصّل) لابن يعيش (٢) : من الشاذ فى القياس والاستعمال دخول أل على المضارع فى قوله : [الطويل] (٣)١٧٥- ويستخرج اليربوع من نافقائه

ومن حجره بالشّيخه اليتقصّع

قال : والذى شجعه على ذلك أنه رأى الألف واللام بمعنى الذى فى الصفات فاستعملها فى الفعل على ذلك المعنى ، وقوله : [الوافر] (٤)١٧٦- من اجلك يا الّتى تيّمت قلبى

وأنت بخيله بالودّ عنّى

١- انظر الخصائص (١ / ١٢٣).

٢- انظر شرح المفصل (١ / ٢٥).

٣- الشاهد لذى الخرق الطهوىّ فى تخليص الشواهد (ص ١٥٤) ، وخزانه الأدب (٥ / ٤٨٢) ، والمقاصد النحويّه (١ / ٤٦٧) ، ونوادر أبى زيد (ص ٦٧) ، وبلا نسبه فى الإنصاف (١ / ١٥٢) ، وجواهر الأدب (ص ٣٢٠ ، ورصف المبانى (ص ٧٥) ، وسرّ صناعه الإعراب (١ / ٣٦٨) ، وشرح شواهد الشافيه (ص ٣٤٦) ، وشرح المفصّل (١ / ٢٥) ، وتاج العروس (الباء). ١٧٦-

٤- الشاهد بلا نسبه فى أسرار العربيه (ص ٢٣٠) ، والجنى الدانى (ص ٢٤٥) ، وخزانه الأدب (٢ / ٢٩٣) ، والدرر (٣ / ٣١) ، وشرح عمده الحافظ (ص ٢٩٩) ، وشرح المفصّل (٢ / ٨) ، واللامات (ص ٥٣) ، ولسان العرب (لتا) والمقتضب (٤ / ٢٤١) ، وهمع الهوامع (١ / ١٧٤) ، والكتاب (٢ / ١٩٨). ١٧٧-

شاذّ قياسا واستعمالا ، أما القياس فلما فيه من نداء ما فيه الألف واللام ، وأما الاستعمال فلأنه لم يأت منه إلا حرف أو حرفان.

وقولهم (١) : يا صاح ، وأطرق كرا ، خيمّ صاحب ، وكروان ، شاذ قياسا واستعمالا ، أما القياس فلأن الترخيم بابه الأعلام ، وأما الاستعمال فلقلّه المستعملين له.

قال : وقولهم من ابنك؟ شاذ فى القياس دون الاستعمال. وقولهم : من الرجل بالكسر شاذ فى الاستعمال صحيح فى القياس وهى خبيثه لقله المستعملين.

قال (٢) : وحكى بعضهم أن من العرب يعتقد فى أمس التنكير ويعربه ويصرفه ويجربه مجرى الأسماء المتمكنه فيقول : ذهب أمس بما فيه على التنكير ، وهو غريب فى الاستعمال دون القياس.

فائده : المراد بالشاذ

قال الجابردى فى (شرح الشافيه) : اعلم أن المراد بالشاذ فى استعمالهم ما يكون بخلاف القياس من غير النظر إلى قله وجوده وكثرته كالقود ، والنادر ما قلّ وجوده وإن لم يكن بخلاف القياس كخز عال والضعيف ما يكون فى ثبوته كلام ، كقرطاس بالضم.

الشيء إذا أشبه الشيء أعطى حكما من أحكامه على حسب قوه الشبه

ذكره ابن يعيش (٣) فى (شرح المفصّل) قال : وليس كل شبه بين شيئين يوجب لأحدهما حكما هو فى الأصل للآخر ، ولكنّ الشبه إذا قوى أوجب الحكم ، وإذا ضعف لم يوجب ، فكلما كان الشبه أخصّ كان أقوى ، وكلما كان أعمّ كان أضعف ، فالشبه الأعم كشبه الفعل الاسم من جهه أنه يدل على معنى ، فهذا لا يوجب له حكما لأنه عامّ فى كل اسم وفعل ، وليس كذلك الشبه من جهه أنه ثان باجتماع السببين فيه ، لأن هذا يخص نوعا من الأسماء دون سائرها ، فهو خاص مقرب للاسم من الفعل.

ومن فروع ذلك الحال لما أشبهت الظرف عمل فيها حروف المعانى كليت وكأن. ومنها ألف الإلحاق : لما أشبهت ألف التأنيث من حيث إنها زائده وإنها لا تدخل عليها تاء التأنيث كانت من أسباب منع الصرف.

١- انظر شرح المفصّل (٢ / ٢٠).

٢- انظر شرح المفصّل (٤ / ١٠٦).

٣- انظر شرح المفصّل (١ / ٥٨).

ومنها : سراويل لما أشبه صيغه منتهى الجموع منع الصرف.

ومنها : الشبيه بالمضاف ينصب فى النداء كالمضاف نحو : يا ضاربا زيدا ويا مضروبا غلامه. قال ابن يعيش (١) : ووجه الشبه بينهما من ثلاثه أوجه :

أحدها : أن الأول عامل فى الثانى ، كما كان المضاف عاملا فى المضاف إليه فإن قيل : المضاف عامل فى المضاف إليه الجر ، وهذا عامل نصبا أو رفعا فقد اختلفا.

قيل : الشى إذا أشبه الشىء من جهه فلا بدّ أن يفارقه من جهات أخر ، ولو لا تلك المفارقه لكان إياه ، فلم تكن المفارقه قادحه فى الشبه.

الوجه الثانى : فى أن الاسم الأول يختص بالثانى كما أن المضاف يختص بالمضاف إليه ، ألا ترى أن قولنا : يا ضاربا رجلا أخص من قولنا : يا ضاربا.

الثالث : أن الاسم الثانى من تمام الأول كما أن المضاف إليه من تمام المضاف.

وقال السخاوى فى شرح المفصل : إذا أشبه الشىء الشىء فى أمرين فما زاد أعطى حكمه ما لم يفسد المعنى ، ولهذا عملت (ما) عمل ليس لما أشبهتها فى النفى مطلقا وفى نفى الحال خاصه.

وقال ابن هشام فى (المغنى) (٢) : قد يعطى الشىء حكم ما أشبه فى معناه ، أو لفظه أو فيهما ، فأما الأول فله صور كثيره :

إحداها : دخول الباء فى خبر (أن) فى قوله تعالى : (أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللهَ الَّذِى خَلَقَ السَّماواتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقادِرٍ) [الأحقاف : ٣٣] ، لأنه فى معنى : (أوليس الله بقادر) وفى (كَفى بِاللهِ شَهِيداً) [الرعد : ٤٣] لما دخله من معنى اكتف بالله شهيدا ، وفى قوله : [البسيط] (٣)١٧٧- [هنّ الحرائر لا ربّات أحمره

سود المحاجر] لا يقرأن بالسّور

لأنه عار من معنى التقرب.

١- انظر شرح المفصّل (١ / ١٢٧).

٢- انظر مغنى اللبيب (٢ / ٧٥١).

٣- الشاهد للراعى النميرى فى ديوانه (ص ١٢٢) ، وأدب الكاتب (٥٢١) ، ولسان العرب (سور) ، والمعانى الكبير (ص ١١٣٨) ، وللقتال الكلابى فى ديوانه (ص ٥٣) ، وللراعى أو للقتال فى خزانه الأدب (٩ / ١٠٧) ، وبلا نسبه فى جمهره اللغه (ص ١٢٣٦) ، والجنى الدانى (ص ٢١٧) ، وخزانه الأدب (٧ / ٣٠٥) ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى (ص ٣٧٣) ، وشرح شواهد المغنى (١ /

٩١) ، ولسان العرب (قرأ) و (لحد) و (قتل) ، ومجالس ثعلب (ص ٣٦٥) ، ومغنى اللبيب (١ / ٢٩) ، والمقتضب (٣ / ٢٤٤). ١٧٨-

الثانيه : جواز حذف خبر المبتدأ فى نحو : إن زيدا قائم وعمرو ، اكتفاء بخبر إنّ ، لما كان إنّ زيدا قائم فى معنى زيد قائم ، ولهذا لم يجز : ليت زيدا قائم وعمرو.

الثالثه : جواز : أنا زيدا غير ضارب ، لما كان فى معنى أنا زيدا لا أضرب ، ولو لا ذلك لم يجز ، إذ لا يتقدم المضاف إليه على المضاف فكذا لا يتقدم معموله ، لا تقول : أنا زيدا أول ضارب ، أو مثل ضارب.

الرابعه : جواز (غير قائم الزيدان) لما كان فى معنى : ما قائم الزيدان ، ولو لا ذلك لم يجز لأن المبتدأ إما أن يكون ذا خبر ، أو ذا مرفوع يغنى عن الخبر.

الخامسه : إعطاؤهم (ضارب زيد الآن أو غدا) حكم (ضارب زيدا) فى التنكير لأنه فى معناه ، فلهذا وصفوا به النكره ونصبوه على الحال وخفضوه برب وأدخلوا عليه أل ، ولا يجوز شيء من ذلك إذا أريد المضى لأنه حينئذ ليس فى معنى الناصب.

السادسه : وقوع الاستثناء المفرغ فى الإيجاب نحو : (وَإِنَّها لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخاشِعِينَ) [البقره : ۴۵] ، (وَيَأْبَى اللهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ) [التوبه : ۳۲] ، لما كان المعنى : وإنها لا تسهل إلا على الخاشعين ، ولا يريد الله إلا أن يتم نوره.

السابعه : العطف ب- (ولا) بعد الإيجاب فى نحو قوله : [الطويل] (۱)۱۷۸- [فما سوّدتنى عامر عن وراثه]

أبى الله أن أسمو بأمّ ولا أب

لما كان معناه : قال الله لى : لا تسم بأم ولا أب.

الثامنه : زياده (لا) فى قوله تعالى : (ما مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ) [الأعراف : ۱۲] ، قال ابن السيّد : المانع من الشيء آمر لممنوع أن لا يفعل ، فكأنه قيل : ما الذى قال لك لا تسجد.

التاسعه : تعدّى (رضى) بعلى فى قوله (۲) : [الوافر]

إذا رضيت علىّ بنو قشير

[لعمر الله أعجبنى رضاها]

۱- الشاهد لعامر بن الطفيل فى الحيوان (۲ / ۹۵) ، وخزانه الأدب (۸ / ۳۴۳) ، وشرح شواهد الشافيه (ص ۴۰۴) ، وشرح شواهد المغنى (ص ۹۵۳) ، وشرح المفصّل (۱۰ / ۱۰۱) ، والشعر والشعراء (ص ۳۴۳) ، ولسان العرب (كلل) ، والمقاصد النحويه (۱ / ۲۴۲) ، وبلا نسبه فى الخصائص (۲ / ۳۴۲) ، وشرح الأشمونى (۱ / ۴۵) ، وشرح شافيه ابن الحاجب (۳ / ۱۸۳) ، والمحتسب (۱ / ۱۲۷) ، ومغنى اللبيب (ص ۶۷۷). ۱۷۹-

٢- مرّ الشاهد رقم (١٤٧).

لما كان رضى عنه بمعنى أقبل عليه بوجه ودّه ، وقال الكسائى : إنما جاز هذا حملا على نقيضه وهو سخط.

العاشره : رفع المستثنى على إبداله من الموجب فى قراءه بعضهم : فشربوا منه إلا قليل منهم [البقره : ۲۴۹] ، لما كان معناه : فلم يكونوا منه ، بدليل : فمن شرب منه فليس منى.

الحاديه عشره : تذكير الإشاره فى قوله تعالى : (فَذانِكَ بُرْهانانِ) [القصص : ۳۲] ، مع أن المشار إليه اليد والعصا ، وهما مؤنثان ، ولكن المبتدأ عين الخبر فى المعنى ، والبرهان مذكر.

ومثله : (ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قالُوا) [الأنعام : ۲۳] فيمن نصب الفتنه وأنت الفعل.

الثانيه عشره قولهم : علمت زيد من هو ، برفع زيد جوازا لأنه نفس (من) فى المعنى.

الثالثه عشره قولهم : إن أحدا لا يقول ذلك ، فأوقع أحد فى الإثبات ، لأنه نفس الضمير المستتر فى يقول ، والضمير فى سياق النفى فكان أحد كذلك.

والثانى : وهو ما أعطى حكم الشىء المشبه له فى لفظه دون معناه. له صور كثيره.

إحداها : زياده (إن) بعد (ما) المصدريه الظرفيه وبعد ما التى بمعنى الذى ، لأنهما بلفظ ما النافيه كقوله : [الطويل] (۱)۱۷۹- ورجّ الفتى للخير ما إن رأيته

[على السّنّ خيرا لا يزال يزيد]

وقوله : [الوافر] (۲)۱۸۰- يرجّى المرء ما إن لا يراه

[وتعرض دون أبعده الخطوب]

۱- الشاهد للمعلوط القريعى فى شرح التصريح (۱ / ۱۸۹) ، وشرح شواهد المغنى (ص ۸۵) ، ولسان العرب (أنن) والمقاصد النحويه (۲ / ۲۲) ، وبلا نسبه فى الأزهيّه (ص ۵۲) ، والجنى الدانى (ص ۲۱۱) ، وجواهر الأدب (ص ۲۰۸) ، وخزانه الأدب (۸ / ۴۴۳) ، والخصائص (۱ / ۱۱۰) ، والدرر (۲ / ۱۱۰) ، وسرّ صناعه الإعراب (۱ / ۳۷۸) ، وشرح المفصّل (۸ / ۱۳۰) ، ومغنى اللبيب (۱ / ۲۵) ، والمقرّب (۱ / ۹۷) ، وهمع الهوامع (۱ / ۱۲۵). ۱۸۰-

۲- الشاهد لجابر بن رألان الطائى أو لإياس بن الأرتّ فى الخزانه (۸ / ۴۴۰) ، وشرح شواهد المغنى (ص ۸۵) ، ولجابر فى شرح التصريح (۲ / ۲۳۰) ، وبلا نسبه فى الجنى الدانى (ص ۲۱۰) ، والدرر (۲ / ۱۱۰) ، ومغنى اللبيب (ص ۲۵) ، وهمع الهوامع (۱ / ۱۲۵). ۱۸۱-

فهذان محمولان على نحو قوله : [الكامل] (١)١٨١- ما إن رأيت ولا سمعت بمثله

[كاليوم هانئ أينق جرب]

الثانيه : دخول لام الابتداء على (ما) النافيه حملا لها فى اللفظ على (ما) الموصوله الواقعه مبتدأ كقوله : [الوافر] (٢)١٨٢- لما أغفلت شكرك فاصطنعنى

[فكيف ومن عطائك جلّ مالى]

فهذا محمول فى اللفظ على نحو قولك : لما تصنعه حسن.

الثالثه : توكيد المضارع بالنون بعد لا النافيه ، حملا لها فى اللفظ على لا الناهيه نحو : (وَاتَّقُوا فِتْنَةً لا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً) [الأنفال : ٢٥].

الرابعه : حذف الفاعل فى نحو : (أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ) [مريم : ٣٨] لما كان (أحسن بزيد) مشبها فى اللفظ لقولك : امرر بزيد.

الخامسه : دخول لام الابتداء بعد (إنّ) التى بمعنى نعم ، لشبهها فى اللفظ بإنّ المؤكده ، قاله بعضهم فى قراءه : (إِنْ هذانِ لَساحِرانِ) [طه : ٦٣].

السادسه : قولهم : «اللهمّ اغفر لنا أيّتها العصابه» (٣) بضم أيه ورفع صفتها كما يقال : يا أيتها العصابه ، وكان حقّه النصب كقولهم : نحن العرب أقرى الناس للضيف ، ولكنه لما كان فى اللفظ بمنزله المستعمل فى النداء أعطى حكمه وإن انتفى موجب البناء.

السابعه : بناء باب حذام تشبيها له بنزال.

الثامنه : بناء حاشا فى (وَقُلْنَ حاشَ لِلَّهِ) [يوسف : ٣١] لشبهها فى اللفظ بحاشا الحرفيه.

التاسعه : قول بعض الصحابه (٤) : قصرنا الصلاه مع رسول الله صلّى الله عليه وسلّم أكثر ما كنا قطّ وآمنه. فأوقع (قط) بعد (ما) المصدريه كما تقع بعد ما النافيه.

١- الشاهد لدريد بن الصمه فى ديوانه (ص ٣٤) ، والأغانى (١٠ / ٢٢) ، وإصلاح المنطق (ص ١٢٧) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٥٧٨) ، وشرح شواهد المغنى (ص ٩٥٥) ، وشرح المفصّل (٨ / ١٢٨) ، وبلا نسبه فى جمهره اللغه (ص ٣٧٤) ، ومغنى اللبيب (ص ٦٧٩). ١٨٢-

٢- الشاهد للنابغه الذبيانى فى ديوانه (ص ١٥١) ، وتذكره النحاه (ص ٦٢٥) ، وبلا نسبه فى رصف المبانى (ص ٢٤٣) ، وسرّ

صناعه الإعراب (١ / ٣٧٧) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٩٥٦) ، ومغنى اللبيب (٢ / ٦٨٠). ١٨٣-

٣- انظر الكتاب (٣ / ١٩٤).

٤- انظر صحيح البخارى ، باب الصلاه (١ / ١٢٦) عن حارثه بن وهب.

العاشره : إعطاء الحرف حكم مقاربه فى المخرج حتى أدغم فيه نحو : (خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ) [الأنعام : ١٠١] ، و (لَكَ قُصُوراً) [الفرقان : ١٠] وحتى اجتمعا رويين كقوله : [السريع](١)١٨٣- بنىّ إنّ البرّ شىء هيّن

المنطق اللّين والطعيم

والثالث : وهو ما أعطى حكم الشىء لمشابهته له لفظا ومعنى ، نحو اسم التفضيل وأفعل فى التعجب ، فإنهم منعوا أفعل التفضيل أن يرفع الظاهر لشبهه بأفعل فى التعجب وزنا وأصلا وإفاده للمبالغه وأجازوا تصغير أفعل فى التعجب لشبهه بأفعل التفضيل فيما ذكرنا.

وقال الأبذى فى (شرح الجزوليه) : حذفت (أن) مع عسى تشبيها ب- (كاد) وزعم ابن السيد أن الأحسن أن يقال : شبهت عسى بلعل لأن كلا منهما رجاء ، وكما حملوا لعل على عسى فأدخلوا فى خبرها أن نحو : [الطويل] (٢)١٨٤- لعلّك يوما أن تلمّ ملمّه

[عليك من اللّائى يدعنك أجدعا]

وقال ابن الصائغ : هذا الذى قاله ممكن ، وتشبيه الفعل أولى من تشبيهه بالحرف.

الشيئان إذا تضادّا تضاد الحكم الصادر عنهما

ذكر هذه القاعده ابن الدهان فى الغرّه. قال : ولهذا نظائر فى المعقولات وسائر المعلومات مشاهدا ومقيسا ، ألا ترى أن الإعراب لما كان ضد البناء ، وكان الإعراب أصله الحركه والتنقل ، كان البناء أصله الثبوت والسكون ، وكذلك الابتداء لما كان أصله الحركه ضروره كان الوقف أصله السكون.

الشروط المتضاده فى الأبواب المختلفه

قال ابن هشام (٣) : العرب يشترطون فى باب شيئا ، ويشترطون فى باب آخر نقيض ذلك الشىء على ما اقتضته حكمه لغتهم ، وصحيح أقيستهم فإذا لم يتأمل المعرب اختلطت عليه الأبواب والشرائط.

من ذلك : اشتراطهم الجمود لعطف البيان ، والاشتقاق للنعت ، والتعريف

١- الشاهد بلا نسبه فى شرح شواهد الشافيه (٤ / ٣٤٢). ١٨٤-

٢- الشاهد لمتمّم بن نويره فى ديوانه (ص ١١٩) ، وخزانه الأدب (٥ / ٣٤٥) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٥٦٧) ، الأدب (٥ / ٣٤٥) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٥٦٧) ، ولسان العرب (علل) ، وبلا نسبه فى شرح المفصّل (٨ / ٨٦) ، ومغنى اللبيب (١ / ٢٨٨) ، والمقتضب (٣ / ٧٤). ١٨٥-

٣- انظر المغنى (٢ / ٦٣٠).

لعطف البيان ونعت المعرفه ، والتنكير للحال والتمييز ، وأفعل من ، ونعت النكره وتعريف العلميه بخصوصه لمنع الصرف ، وتعريف اللام الجنسيه لنعت الإشاره وأى فى النداء ، وفاعل (نعم وبئس) ، والإبهام فى ظروف المكان ، والاختصاص فى المبتدأ وصاحب الحال ، والإضمار فى مجرور لو لا ووحد ولبّى وسعدى وحنانى ، وفى مرفوع (كاد) وأخواتها إلا عسى تقول : كاد زيد يموت ولا- يجوز يموت أبوه. ومرفوع اسم التفضيل فى غير مسأله الكحل ، والإظهار فى تأكيد الاسم المظهر والنعت والمنعوت وعطف البيان والمبين ، والإفراد فى الفاعل ونائبه ، والجمله فى خبر أن المفتوحه إذا خففت وخبر القول المحكى نحو قولى : (لا إله إلا- الله) وخبر ضمير الشأن ، والجمله الفعليه فى الشروط غير لو لا- وفى جواب لو لا- والجملتين بعد لما ، والجمل التاليه لا حرف التحضيض ، وجمله أخبار أفعال المقاربه ، وخبر أن المفتوحه بعد لو عند الزمخشرى ومتابعيه نحو : (وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا) [البقره : ١٠٣] والاسميه بعد إذا الفجائيه وليتما على الصحيح فيهما ، والأخبار فى الصله والصفه والحال والخبر وجواب القسم غير الاستعطافى والإنشاء فى جواب القسم الاستعطافى ، والوصف فى مجرور رب إذا كان ظاهرا وأى فى النداء ، والجمّاء فى قولهم : جاؤوا الجمّاء الغفير (١) وما وطئ به من خبر أوصفه أو حال ، وعدم الوصف فى فاعل نعم وبئس والأسماء المتوغله فى شبه الحرف إلا- (من) و (ما) النكرتين والضمير ، والتقديم فى الاستفهام والشرط وكم الخبريه والتأخير فى الفاعل ونائبه ومفعول التعجب والمفعول الذى هو أى الموصوله ، والمفعول الذى هو (أن) وصلتها والمبتدأ الذى هو أن وصلتها ، والحذف فى أحد معمولى لات ، وعدم الحذف فى الفاعل ونائبه والجار الباقى عمله ، والرابط فى المواضع الأحد عشر السابقه وعدم الرابط فى الجمله المضاف إليها نحو : يوم قام زيد والإضافه فى بناء أى الموصوله ، والقطع عنها فى بناء قبل وبعد وغير.

١- انظر المغنى (٢ / ٦۴٩).

حرف الصاد

صدر الكلام

صدر الكلام. قال الرضى (۱) : كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر فى مضمونه وإن كان حرفا فمرتبته الصدر. كحروف النفى والتنبيه والاستفهام والتحضيض وإن وأخواتها وغير ذلك ، وأما الأفعال كأفعال القلوب والأفعال الناقصه فإنها وإن أثرّت فى مضمون الجمله لم تلزم التصدر إجراء لها مجرى سائر الأفعال.

وقال فى (البسيط) : الأسماء المتضمنه للمعانى تقتضى الصدر وإن لم تكن معارف ، ولهذا تقدم الإشاره على العلم فى قولك : هذا زيد ، وإن كان العلم أعرف لتضمنه معنى الإشاره.

ضابط : ما يعمل فى الاستفهام

اشاره

قال ابن يعيش : لا يعمل فى الاستفهام ما قبله من العوامل اللفظيه إلا حروف الجر ، وذلك لئلا يخرج عن حكم الصدر ، وإنما عمل فيه حروف الجرّ دون غيرها لتنزلها مما دخلت عليه منزله الجزء من الاسم.

وفى أمالى ابن الحاجب : سئل : العرب تجعل صدر الكلام كل شىء دل على قسم من أقسام الكلام كالاستفهام والنفى والتحضيض وإن وأخواتها سوى أن ، فقولهم : زيدا ضربت ، وضربت زيدا ، يقال عليه : أنه إذا قيل : (زيدا) ألبس على السامع أن يكون المذكور بعده ضربت أو أكرمت أو نحوه وإذا قيل : ضربت ، ألبس على السامع أن يكون زيدا وأن يكون عمرا ونحوه فأجاب بأمور :

أحدها : أن هذا لا يمكن أن يكون إلا كذا ، لأنه لا بدّ من تقديم مفرد على مفرد ، فمهما قدمت أحد المفردين فلا بد من احتماله ، كما يقدر تجويزه فى الآخر.

الثانى : أن هذا إلباس فى آحاد المفردات وذاك إلباس فى أصول أقسام الكلام فكان أهم.

۱- انظر شرح الكافيه (۲ / ۳۲۳).

الثالث : أن تلك الألفاظ وضعت للدلاله عليه وكان تقديمها مرشدا إلى ما وضع له ، بخلاف هذه فإنه ليس لها ألفاظ غير لفظها ، ولو كان لها ألفاظ غير لفظها لأدّى إلى التسلسل وهو محال.

مسأله : القول فى دخول اللام على خبر إن

قال ابن هشام فى (تذكرته) : زعم بدر الدين بن مالك أن اللام لا تدخل على خبر إن إذا تقدم معموله عليه فلا تقول : إن زيدا طعامك لآكل ، وكأنه رأى أنّ اللام لا يتقدم معمول ما بعدها عليها لأن لها الصدر والحكم فاسد ، والتعليل كذلك على تقدير أن يكون رآه. أما فساد الحكم فلأن السماع جاء بخلافه قال تعالى : (وَإِنَّ كَثِيراً مِنَ النَّاسِ بِلِقاءِ رَبِّهِمْ لَكافِرُونَ) [الروم : ٨] وقال الشاعر : [الطويل] (١)١٨٥- [أقيموا بنى أمّى صدور مطيّكم]

فإنّى إلى قوم سواكم لأميل

وأما فساد التعليل فلأن هذه اللام مقدمه من تأخير ، فهى إنما تحمى ما هو فى حيزها الأصلى أن يتقدم عليها ، لا ما هو فى حيزها الآن ، وإلا لم يصح : أن زيدا قائم ، ولا إن فى الدار لزيدا ، ألا ترى أن العامل فى خبر (إن) هو (إن) عند البصريين والعامل فى اسمها هى بإجماع النحاه ، فلو كانت اللام تمنع العمل لمنعت (إن).

١- الشاهد للشنفرى فى ديوانه (٥٨) ، وخزانه الأدب (٣ / ٣٤٠) ، والمقاصد النحويه (٢ / ١١٧) ، وتاج العروس (قوم) ، ونوادر القالى (ص ٢٠٣). ١٨٦-

حرف الضاد

الضروره

اشاره

قال أبو حيان : لم يفهم ابن مالك معنى قول النحويين فى ضروره الشعر فقال فى غير موضع : ليس هذا البيت بضروره لأن قائله متمكن من أن يقول كذا ، ففهم أن الضروره فى اصطلاحهم هو الإلجاء إلى الشىء فقال : إنهم لا يلجأون إلى ذلك إذ يمكن أن يقولوا كذا ، فعلى زعمه لا توجد ضروره أصلا ، لأنه ما من ضروره إلا ويمكن إزالتها ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب وإنّما يعنون بالضروره : أن ذلك من تراكيبهم الواقعه فى الشعر المختصه به ، ولا يقع فى كلامهم النثرى ، وإنما يستعملون ذلك فى الشعر خاصه دون الكلام ولا يعنى النحويون بالضروره أنه لا مندوحه عن النطق بهذا اللفظ ، وإنما يعنون ما ذكرناه وإلا كان لا توجد ضروره لأنه ما من لفظ إلا ويمكن الشاعر أن يغيره ، انتهى.

وقال ابن جنّى فى (الخصائص) (۱) : سألت أبا على هل يجوز لنا فى الشعر من الضروره ما جاز للعرب أو لا؟.

فقال : كما جاز لنا أن نقيس منثورنا على منثورهم ، فكذا يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم ، فما أجازته الضروره لهم أجازته لنا ، وما حظرته عليهم حظرته علينا ، وإذا كان كذلك فما كان من أحسن ضروراتهم ، فليكن من أحسن ضروراتنا ، وما كان من أقبحها عندهم فليكن من أقبحها عندنا ، وما بين ذلك بين ذلك.

فائده : استعمال الأصل المهجور

قال الأندلسى : يجوز للشاعر استعمال الأصل المهجور كما استعمله من قال : [الرجز] (۲)۱۸۶- كأن بين فكّها والفكّ

...

۱- انظر الخصائص (۱ / ۳۲۳).

۲- الرجز لمنظور بن مرتد فى المخصّص (۱۱ / ۲۰۰) ، والأمالى الشجريه (۱ / ۱۰) ، وشرح المفصّل (۴ / ۱۳۸). ۱۸۷-

فائده : علّه الضرائر

قال الشلوبين : علّه الضرائر التشبيه لشيء بشيء أو الرد إلى الأصل.

قاعده : ما جاز للضروره يتقدر بقدرها

ما جاز للضروره يتقدّر بقدرها (۱) ، ومن فروعه : إذا دعت الضروره إلى منع صرف المنصرف المجرور فإنه يقتصر فيه على حذف التنوين وتبقى الكسره عند الفارسى ، لأن الضروره دعت إلى حذف التنوين ، فلا يتجاوز محل الضروره بإبطال عمل العامل ، والكوفى يرى فتحه فى محل الجر قياسا على ما لا ينصرف لئلا يلتبس بالمبنيات على الكسره ذكره فى (البسيط).

ومنها : لا يجوز الفصل بين أما والفاء بأكثر من اسم واحد لأن الفاء لا يتقدم عليها ما بعدها ، وإنما جاز التقديم للضروره وهى مندفعه باسم واحد فلم يتجاوز قدر الضروره ، ذكره السيرافى والرضى (۲).

قاعده : ما لا يؤدّى إلى الضروره أولى مما يؤدى إليها

قال ابن النحاس فى (التعليقه) : قول الشاعر (۳) : [البسيط]

لاه ابن عمّك

اختلف الناس فيه ، هل المحذوف لام الجر دون الأصليه واللام التى هى موجوده مفتوحه أو المحذوف اللام الأصليه ، والباقيه هى لام الجر؟.

والأظهر أن الباقيه هى لام الجر ، لأن القول بحذفها مع بقاء عملها يؤدى إلى أن يكون البيت ضروره ، والقول بحذف الأصليه لا يؤدى إلى ضروره ، وما لا يؤدى إلى الضروره أولى مما يؤدى إليها.

الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها

اشاره

هذه القاعده متفق عليها وفيها فروع :

منها : قال ابن جنّى : الباء أصل حروف القسم ، والواو بدل منها ، ولهذا لا تجرّ

۱- هذه قاعده فقهيه ، وقد شرحها السيوطى فى كتابه (الأشباه والنظائر فى فروع فقه الشافعيه ۹۳).

۲- انظر شرح الكافيه (۲ / ۲۴۲).

٣- مرّ الشاهد رقم (٥٨).

إلا الظاهر ، فإذا أدخلت على المضمر ردّت إلى الأصل وهى الباء فيقال : بك لأفعلنّ لأن الضمائر تردّ الأشياء إلى أصولها.

ومنها : إذا أريد وصل مثل : لم يك و (لد) بالضمير عادت النون المحذوفه فيقال : لم يكنه ، ومن لدنه ، لأن الضمير يردّ الأشياء إلى أصولها.

ومنها : قال الأندلسى : إنما التزم دخول تاء التأنيث فى الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازى دون المسند إلى ظاهره لأن الأصل إلحاق العلامه ، والضمير يرده الشىء إلى أصله ، فوجب أن لا تحذف العلامه لأن ذلك خلاف مقتضاه.

ومنها : إذا اتصل بالماضى ضمير بنى على السكون نحو : ضربت وضربنا ، وعلّله ابن الدّهان بأن أصله البناء وأصل البناء السكون ، والضمير يرد أكثر الأشياء إلى أصولها.

قال ابن إياز : وهذا أحسن من التعليل بكراهه توالى أربع متحركات لأنه يطّرد فى استخرجت وأشباهه.

ومنها قال : ابن إياز : زعم بعضهم أن (لو لا) صريحه فى التعليل كقولك : لو لا إحسانك لما شكرتك.

قال ابن برى فى (أماليه) : ولهذا جروا بها المضمر تنبيها على هذا المعنى لأن المضمر يعيد الشىء إلى أصله.

ومنها : قال ابن فلاح فى المغنى : فإن قيل لم اختلف كلا وكلتا مع المضمر عند البصريين وليس اختلافه للتثنيه لأن الإعراب مقدر عندهم مطلقا؟

قلنا : لشبهه ب- : لدى وعلى وإلى ، فإنها مع المظهر بالألف ومع المضمر بالياء فرقا بين المتمكن نحو ألف (عصا) ، وألف غير المتمكن نحو : لدى ، ووجه المشابهه بينهما ملازمه الإضافه فيهما ، ولم تقلب فى الرفع لأن المشبه به ليس له حاله رفع ، وخصّ التغيير مع المضمر دون المظهر لأن المضمر يردّ الشىء إلى أصله.

ومنها : قال الأندلسى فى (شرح المفصّل) : نحو قوله تعالى : (أَنُلْزِمُكُمُوها) [هود : ٢٨] ردّ فيه الواو الساقطه فى الوصل ، إذ كان الضمير يرد الشىء إلى أصله كما تفتح لام الجر فى قولك : لك مال ، حتى أنهم فتحوا لام الاستغاثه لوقوع المنادى موقع المضمر.

ومنها : قال الأندلسى : قيل : إنما لم تدخل الكاف على مضمر لترددها بين

الاسم والحرف ، وذلك اشتراك فيهما ، والاشتراك فرع ، والضمير يرد الأشياء إلى أصولها ولا أصل لها ، ولهذه العله امتنع دخول (حتى) أيضا على المضمر.

ومنها : قال ابن فلاح فى (المغنى) : بنى المضارع مع ضمير جمع المؤنث على السكون منبهه على أن أصل الأفعال البناء على السكون ، لأن الضمير يرد الشىء إلى أصله.

ومنها : قال ابن يعيش (١) : فائده الاتّساع فى الظرف تظهر إذا كنيت عنه فإن كان ظرفا لم يكن بد من ظهور (فى) مع مضمره نحو : اليوم قمت فيه ، لأن الإضمار يرد الأشياء إلى أصولها ، وإن اعتقدت أنه مفعول به على السعه لم تظهر (فى) معه لأنها لم تكن منويه مع الظاهر ، فتقول : اليوم قمته ، قال الشاعر (٢) : [الطويل]

ويوم شهدناه

لم يظهر (فى) حين أضمره ، لأنه جعله مفعولا به مجازا. ولو جعله ظرفا على أصله لقال : شهدنا فيه.

تنبيه : إضافه أل إلى الضمير

قال السهيلى (٣) : قول عبد المطلب : [مجزوء الكامل] (٤)١٨٧- وانصر على آل الصّليب

وعابديه اليوم آلك

فيه ردّ على ابن النحاس والزبيدى ومن قال بقولهما ، حيث منعا إضافه آل إلى الضمير لأنه يرد الشىء إلى أصله ، وأصله أهل وما وجدنا قط مضمرا يرد معتلّا إلى أصله إلا أعطيتكموه ، وليس من هذا الباب فى ورد ولا صدر.

تنبيه : لا يدخل على المقسم به غير الباء إذا كان مضمرا

قال السخاوى فى (سفر السعاده) (٥) : لا يدخل على المقسم به غير الباء إذا كان مضمرا لأنها الأصل ، وقال أبو الفتح : لأن الإضمار يرد الأشياء إلى أصولها فى كثير من المواضع ، تقول : أعطيتكم درهما ثم تقول : الدرهم أعطيتكموه. وما

١- انظر شرح المفصّل (٢ / ٤٦).

٢- مرّ الشاهد رقم (٥).

٣- انظر الروض الأنف (١ / ٧٠).

٤- الشاهد لعبد المطلب بن هاشم فى الدرر (٥ / ٣١) ، وشرح الأشمونى (١ / ٥) ، وتاج العروس (أهل) ، وبلا نسبه فى الممتع فى التصريف (١ / ٣٤٩) ، وهمع الهوامع (٢ / ٥٠). ١٨٨-

٥- انظر سفر السعاده (٢ / ٧٢٦) تح. محمد الدالى.

حكاه يونس من قولهم : أعطيتكمه شاذ. وقال أبو بكر محمد بن عبد الملك النحوى : إنما يرد الإضمار الأشياء إلى أصولها لأسباب توجب الرد لا لأجل الإضمار ، فلا يقاس عليه ما لا سبب فيه مع أن الشيء إذا جاء على أصله ولم يمنعه مانع فلا سؤال فيه ولا يحتاج إلى تعليل ، إلا أن يخالف الاستعمال فقوله : أعطيتكم درهما ، أصله : أعطيتكمو فأسكنوا الميم تخفيفا وكرهوا الإسكان مع الهاء لخفائها وقربها من الساكن ولذلك كان : عليه مال ، أحسن من قولك : عليهى مال ، وكذلك : اليوم سرت فيه ، لأن الإضمار يبطل كونه ظرفا فاحتاجوا فيه إلى (فى) كسائر الأسماء التى ليست ظروفا.

قال السخاوى (١) : قوله : «إنما يرد الإضمار الأشياء إلى أصولها لأسباب توجب الرد لا لأجل الإضمار» كلام متناقض يقتضى أن الإضمار يرد ولا يرد. وقوله : مع أن الشيء إذا جاء على أصله ولم يمنعه مانع فلا سؤال فيه ، فأقول : بلى فيه سؤال لأن قولنا : بك لأفعلن ، قد جاء على أصله وفيه من السؤال لم لم يجز أن يقول : وك ولا تك ، فاختصاص الباء بهذا لا بد له من سبب ولا سبب إلا أن الباء الأصل ، ولهذا تقول : أقسم بالله ، ولا تقول : أقسم والله ، ولا أقسم تالله ، انتهى.

تنبيه : المضمر لا يرد كل شيء إلى أصله

قال ابن عصفور فى شرح (المقرب) : خرج قول الفرزدق : [البسيط] (٢)١٨٨- [فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم

إذ هم قريش] وإذا ما مثلهم بشر

على أن (مثلهم) مرفوع إلا أنه بنى على الفتح لإضافته إلى مبنى كقوله تعالى : (مِثْلَ ما أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ) [الذاريات : ٢٣] فإن قيل : كيف يسوغ ذلك والمبنى الذى أضفت إليه مضمر والمضمر يرد الأشياء إلى أصولها فكيف يكون سببا فى إخراج (مثل) عن أصلها من الإعراب إلى البناء؟

١- انظر سفر السعاده (٢ / ٧٢٧).

٢- الشاهد للفرزدق فى ديوانه (ص ١٨٥) ، وتخليص الشواهد (ص ٢٨١) ، والجنى الدانى (ص ١٨٩) ، والكتاب (١ / ١٠٣) ، وخزانه الأدب (٤ / ١٣٣) ، والدرر (٢ / ١٠٣) ، وشرح أبيات سيبويه (١ / ١٦٢) ، وشرح التصريح (١ / ١٩٨) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ٢٣٧) ، ومغنى اللبيب (ص ٣٦٣) ، والمقاصد النحويه (٢ / ٩٦) ، والمقتضب (٤ / ١٩١) ، وهمع الهوامع (١ / ١٢٤) ، وبلا نسبه فى رصف المبانى (ص ٣١٢) ، وشرح الأشمونى (١ / ١٢٢) ، ومغنى اللبيب (ص ٨٢) ، والمقرّب (١ / ١٠٢). ١٨٩-

فالجواب : أنّ المضمر لا يلزم ردّه الأشياء إلى أصولها فى جميع المواضع ألا ترى أن التاء بدل من الواو فى تكأه لأنه من توكأ ، ثم إذا أضافوها إلى مضمر قالوا : هذه تكأتك ولم يردوها إلى أصلها.

تنبيه : القول فى بناء أى فى (أيهم أشد)

قال الأبذى فى (شرح الجزوليّه) : بنيت (أىّ) فى نحو قوله تعالى : (أَيُّهُمْ أَشَدُّ) [مريم : ۶۹] عند سيبويه (۱) لخروجها عن نظائرها ، وكان حقها أن تعرب لتمكنها بالإضافه ، ولا سيما وهى مضافه إلى مضمر ، والمضمرات ترد الأشياء إلى أصولها ولذلك تقول : زيد ضربتم أخاه ثم تقول : وضربتموه ، ولا تقول : وضربتمه.

مسأله : القول فى عساى وأخواتها

قال ابن النحاس فى (التعليقه) : أجمع النحاه على أنك إذا قلت : عساى وعساك وعساه ، ولولاى ولولاك ولولاه ، أن هنا شيئا قد تجوز فيه باستعماله على غير أصله ، واختلف فيما وقع المجاز فقال سيبويه (۲) : إن (عسى) خرجت عن عمل (كان) وعملت عمل (لعلّ) لشبهها بلعلّ فى الطمع ، فالضمير منصوب على أنه اسمها ، ولو لا قد صارت حرف جر والضمير معها مجرور ، وقال الأخفش : إن عسى على بابها من عملها عمل كان ، ولو لا على بابها من أنها غير عامله ، واستعرنا فى عسى ضمير المنصوب للمرفوع ، فالضمير عنده فى (عسى) فى موضع رفع (لا) فى موضع نصب ، والضمير فى (لو لا) أيضا وإن كان صوره ضمير الجر مستعار للرفع ، فهو عنده أيضا فى لو لا فى موضع رفع على الابتداء لا فى موضع جرّ.

وقال ابن النحاس : والوجه ما ذكره سيبويه لأن التجوز فى الفعل أو الحرف أحسن من التجوز فى الضمير ، لأن المضمرات تردّ الأشياء إلى أصولها فلا أقل من أن لا تخرج هى عن أصلها وموضعها.

الضمير أطلب بالإضافه من الظاهر

بدليل جواز الإضافه والنصب فى ضارب زيدا فى الحال والاستقبال والاقتصار على الإضافه فى نحو ضاربك وضاربه على مذهب سيبويه أنه مضاف ليس إلا ، ذكره الشلوبين فى (شرح الجزوليه).

۱- انظر الكتاب (۲ / ۴۱۹).

۲- انظر الكتاب (۲ / ۳۹۶).

حرف الطاء

الطارئ يزيل حكم الثابت

عقد له ابن جنّى بابا فى (الخصائص) (١) وفيه فروع :

منها : لام التعريف والإضافه إذا دخلت على المنون حذف لها تنوينه.

ومنها : ياء النسبه إذا دخلت على ما فيه تاء التأنيث حذفت لها التاء ، وإذا دخلت على ما فيه ياء مثلها نحو : كرسى وبختى ، حذفت لأجلها.

ومنها : علامه الجمع بالألف والتاء ، إذا دخلت على ما فيه التاء حذفت لأجلها نحو : تمره وتمرات ، ولو سميت رجلا أو امرأه بهندات لقلت فى الجمع أيضا هندات بحذف الألف والتاء الأوليين لا الأخريين.

ومن ذلك نقض الأوضاع إذا طرأ عليها طارئ ، كلفظ الاستفهام إذا طرأ عليه معنى التعجب استحال خبرا ، كقولك : مررت برجل أى رجل ، أو أيما رجل ، فأنت الآن مخبر بتناهى الرجل فى الفضل ولست مستفهما ، وإنما كان كذلك لأن أصل الاستفهام الخبر والتعجب ضرب من الخبر ، فكأن التعجّب لما طرأ على الاستفهام إنما أعاده إلى أصله من الخبريه.

ومن ذلك أيضا لفظ الواجب إذا لحقته همزه التقرير صار نفيا ، وإذا لحقه لفظ النفى عاد إيجابا نحو : (آللهُ أَذِنَ لَكُمْ) [يونس : ٥٩] أى لم يأذن (أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ) [الأعراف : ١٧٢] أى : أنا كذلك. ومن ذلك أن تصف العلم ، فإذا أنت فعلت ذلك فقد أخرجته به عن حقيقه ما وضع له فأدخلته معنى لو لا الصفه لم تدخله إياه ، وذلك أن وضع العلم أن يكون مستغنيا بلفظه عن عده من الصفات ، فإذا أنت وصفته فقد سلبته الصفه له ما كان فى أصل وضعه مرادا فيه من الاستغناء بلفظه عن كثير من صفاته ، انتهى.

وقال ابن يعيش (٢) : فإن قيل : هل التعريف الذى فى (يا زيد) فى النداء

١- انظر الخصائص (٣ / ٦٢).

٢- انظر شرح المفصّل (١ / ١٢٩).

تعريف العلميه بقى على حاله بعد النداء كما كان قبل النداء أم تعريف حدث فيه غير تعريف العلميه.

فالجواب : أن المعارف كلها إذا نوديت تنكرت ثم تكون معارف بالنداء ، هذا قول المبرد ، وهو الصواب كإضافه الأعلام وخالفه ابن السراج.

وقال الشلوبين : إذا جمع المؤنث الحقيقى جمع تكسير ، جاز ترك التاء من فعله نحو : قام الهنود ، لأنه ذهب منه لفظ المفرد فكان الحكم للطارئ.

وقال ابن الدهان فى الغره : المقصور المنصرف يلحقه التنوين وهو ساكن ، والألف ساكنه ، فيستحيل الجمع بينهما ويجحف الأمر بحذفهما ، ولم نر ساكنين التقيا حذفا معا ، ولا يجوز تحريك التنوين لأنه تحريك للساكن إذا كان بعده لا له إذا كان قبله ، ولا تحريك الألف لأنها تغير عن صورتها فيقع اللبس بين المقصور وغيره من المهموز ولا يجوز حذف التنوين لأنه لمعنى فإذا زال زال المعنى ، وأيضا فإن الطارئ يزيل حكم الثابت لأنه لو علم أنه إذا جىء به حذف لم يجأ به فلم يبق إلا حذف الألف.

طرد الباب

قال أبو البقاء فى (التبيين) : إذا ثبت الحكم لعلّه اطّرد حكمها فى الموضع الذى امتنع فيه وجود العله ، ألا ترى أنك ترفع الفاعل وتنصب المفعول فى موضع يقطع بالفرق بينهما من طريق المعنى كما لو قلت : (ضَرَبَ اللهُ مَثَلاً) [إبراهيم : ٢٤] فإنك ترفع الفاعل وتنصب المفعول ، مع أن الفاعل والمفعول معقول قطعا.

قال : ونظيره من المشروع أن الرّمل فى الطواف شرع فى الابتداء لإظهار الجلد ثم زالت العلّه ، وبقى الحكم.

ومثل ذلك العدّه عن النكاح شرعت لبراءه الرّحم ، ثم ثبتت فى مواضع ليس فيها شغل الرحم ، قال : وسبب ذلك أن النفوس تأنس بثبوت الحكم فلا ينبغى أن يزول ذلك الأنس.

قال : ونظيره فى التصريف أن الواو فى مضارع وعد ، ووزن حذفت منه لوقوعها بين ياء وكسره نحو يعد ثم حذفت مع بقيه حروف المضارعه مع عدم العله ليكون الباب على سنن واحد وله نظائر أخر ، انتهى.

وقال ابن عصفور فى (شرح الجمل) : الإعراب أصل فى الأسماء لأنه يفتقر إليه

للتفرقه بين المعانى نحو : ما أحسن زيـدا ، بنصب زيد إن أردت التعجب من حسـنه ، وبرفعه إن أردت نفى الإحسان عنه ، وبرفع أحسن وخفض زيد إن أردت الاستفهام عن الأحسن ألا ترى أن هذه المعانى لو لا الإعراب لالتبست.

فإن قيل : إن الإعراب قـد يوجـد فى الأسـماء غير مفتقر إليه نحو : شـرب محمد الماء ، وركب الفرس عمرو ، وأشـباه ذلك ، ألا ترى أن الفاعـل هاهنـا لاـ يلتبس بالمفعول إذا أزيل الإعراب؟ فالجواب أن الإعراب لما افتقر إليه فى بعض الأسـماء حمل سائرها على ذلك ، كما أن العرب لما حذفت الواو من (يعد) لوقوعها بين ياء وكسره ، حذفت من أعد ونعد وتعد حملا على ذلك.

وقال أبو البقاء فى التبيين : إذا جرى اسم الفاعل والصفه المشبهه على غير ذلك من هما له ، وجب إبراز الضمير فيهما مطلقا عند البصـريين لأن ترك إبرازه يفضـى إلى اللبس فى بعض المواضع نحو : زيد عمرو ضاربه هو ، واللبس يزول بإبراز الضمير فيجب أن يبرز نفيـا للبس. ثم يطرد البـاب فيمـا لاـ يلبس نحو : زيـد هنـد ضاربته هى ، كما فعلوا ذلك فى كثير من المواضع نحو : نعد وتعد وأعد ، فإنهم حذفوا منها الواو كما حذفوها من يعد ، وكذلك يكرم ونكرم وتكرم ، محموله على أكرم.

وقال ابن القواس فى (شرح ألفيه ابن معط) : قدر الكسر فى المنقوص لاجتماع الأمثال إذ الياء بكسرتين والضم حمل على الكسر للمناسـبه فيهما بدليل اجتماع أصـليهما ردفين دون الألف ، ولأن الضمه أثقل من الكسره بدليل قلب الواو ياء إذا اجتمعتا مطلقا ، وظهر النصب لخفه الفتحه ، ولم تعـد الواو فى : رأيت غازيـا وداعيا فيقال : غازوا وداعوا ، لثبوت القلب رفعا وجرا تغليبا للحالتين وطردا للباب.

وقـال عبـد القـاهر : هـذا أقيس من حمل أعـد ونعـد وتعـد لأن الحمل المؤدى لإعلال اللام أولى من المؤدى لإعلال الفاء ، لأن اللام محل التغيير ، ولأن المنقوص حمل فيه حاله على حالتين ، وباب يعد حمل فيه ثلاثه أشياء على شىء واحد.

وقـال ابن النحـاس فى (التعليقه) : من أجاز تقـديم خبر ليس عليها ، ودليله أن ليس فعل ناقص مثل أخواتها ، فإذا جوزنا فى كان وأخواتها يجوز فى ليس أيضا طردا للباب.

وقال ابن يعيش فى (شرح المفصّل) (١) : الأصل فى نرى ويرى وترى : نرأى

١- انظر شرح المفصّل (٩ / ١١٠).

ويرأى وترأى لأن الماضى منه رأى ، وإنما حذفت الهمزه لكثره الاستعمال تخفيفا لأنه إذا قيل : أرأى ، اجتمع همزتان بينهما ساكن ، والساكن حاجز غير حصين ، فكأنهما قد توالتا فحذفت الثانيه على حد حذفها فى أكرم ، ثم اتبع سائر الباب وفتحت الراء لمجاوزه الألف التى هى لام الكلمه ، وغلب كثره الاستعمال هنا الأصل حتى هجر ورفض.

وقال ابن فلاح فى (المغنى) : قلبت الهمزه فى (صحراء) واوا فى الجمع نحو صحراوات كراهه الجمع بين علامتى تأنيث ، وقلبت فى التثنيه طردا للباب على سنن واحد.

وقال ابن عصفور فى (شرح المقرب) : لما ألحقوا نون الوقايه لتقى الفعل من الكسر حملوا على ذلك : يضربانني ويضربونني ، كما حملوا تعد وأخواته غير ذى الياء ، وأكرم وأخواته غير ذى الهمزه على يعد وأكرم.

وقال بعضهم : إنما بنيت المضمرات لشبهها بالحرف وضعا فى كثير منها ، ثم حمل ما ليس كذلك طردا للباب على سنن واحد ، وبهذا بدأ ابن مالك فى شرح التسهيل.

وعباره ابن إياز : لأن وضع المضمر بالأصاله وضع الحرف الواحد ألا تراه على حرف واحد فى ضربت وضربك ، ثم حمل على ذلك فى البناء ما هو على أكثر نحو : نحن وإياك ، لأن الجميع من باب واحد.

وقال ابن فلاح فى (المغنى) : إنما سكنوا آخر الفعل عند اتصال تاء الفاعل به ، نحو ضربت فرارا من اجتماع أربع حركات (لوازم ، ثم طرد الباب فى ما لم يجتمع فيه أربع حركات نحو دحرجت ، تعميما للحكم ، لأن الأفعال شرع واحد بدليل تعميم الحكم فى حذف الواو من أعد ونحوه والهمزه من نكرم ونحوه وإن انتفت عله الحذف.

وقال ابن القواس : ذهب الأكثرون إلى أن متعلق الظرف والمجرور إذا كان خبرا يقدر بفعل لأنه إذا وقع صله أو صفه يقدر بالفعل اتفاقا فيجب أن يقدر فى محل الخلاف طردا للباب.

وقال ابن إياز : المضاف لا يكون إلا اسما ، لأن الغرض الأهم بالإضافه تعريف المضاف والفعل لا يتعرف.

فإن قيل : هلا أضيف الفعل للتخصيص إذ قد يصح ذلك فيه ، ألا ترى أن سوف والسين يخصصانه بالحال؟

فالجواب : أنه لما امتنع منه الغرض الأهم وهو التعريف امتنع الآخر طردا للباب وهذا من قواعدهم.

وقال الأندلسى فى شرح المفصل : الموجب لبناء أسماء الإشاره تضمنها معنى الحرف وذلك أن الإشاره معنى كالاستفهام وغيره ، فحقه أن يوضع له حرف ، فلما أدى هذا الاسم هذا المعنى نيابه عن الحرف فى ذلك ناسب الحرف فبنى ، ويدل على أنه تضمن هذا المعنى أنهم لم يضعوا للإشاره حرفا ، وكان هذا الاسم المسموع مبنيا يفيد معنى الحرف ، فوجب اعتقاد تضمينهم إياه هذا المعنى طردا لأصولهم وإقامه سبب لبنائه.

قال ابن جنّى : بنى أولاء لأنه تضمن حرف الإشاره ، لأن الإشاره معنى لم يستعملوا لها حرفا فتضمنها هذا الاسم فبنى.

وقال ابن إياز : وأما اسم الإشاره فبنى لتضمنه معنى حرف الإشاره إذ الإشاره معنى ، والموضوع لإفاده المعانى الحروف ، فلما أفادت هذه الأسماء الإشاره علم أنها كان القياس يقتضى أن يكون لها حرف فلمّا تضمنت معناه بنيت ، وهذا قول السيرافى.

قال الأصفهانى : فلو قيل : إن ذلك إنما يتصور فى أولاء دون هؤلاء لظهور الحرف وهو (ها) لأمكن أن يقال فيه : إن الحرف الذى هو (ها) غير ذلك الذى تضمن معناه وإن هذا زائد ، كما أن الألف واللام فى (الأمس) عند من بناه زائده ، وإن الاسم بنى لتضمنه معنى ألف ولام أخرى.

حرف الظاء

الظرف والمجرور

اشاره

فيها مباحث (۱) :

الأول : لا بـدّ من تعلقهما بالفعل ، أو ما يشـبهه ، أو ما أوّل بما يشـبهه أو ما يشـير إلى معناه ، فإن لم يكن شـيء من هـذه الأربعه موجودا قدر.

مثال الأول والثانى : (أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ) [الفاتحه : ۷ - ۸].

والثالث : (وَهُوَ الَّذِى فِى السَّماءِ إِلهٌ وَفِى الْأَرْضِ إِلهٌ) [الزخرف : ۸۴] لأنه مؤول بمعبود.

والرابع : نحو : (فلان حاتم فى قومه) ، تعلق بما فى حاتم من معنى الجود.

ومثـال المتعلق بالمحـذوف : (وَإِلى ثَمُودَ أَخـاهُمْ صالِحاً) [الأعراف : ۷۳] بتقـدير وأرسـلنا ولم يتقـدّم ذكر الإرسال ، ولكنّ ذكر النبى والمرسل إليهم يدل على ذلك ، وهل يتعلقان بالفعل الناقص؟ فيه خلاف.

والثانى (۲) : يستثنى من قولنا : لا بد لحرف الجر من متعلق سته أمور :

أحـدها : الحرف الزائـد كالباء ومن فى (وَكَفى بِاللهِ شَـهِيداً) [النساء : ۱۶۶] (هَـلْ مِنْ خـالِقٍ غَيْرُ اللهِ) [فاطر : ۳] وذلك لأن معنى التعلق الارتبـاط المعنوى ، والأصـل أن أفعالـ قصـرت عن الوصول إلى الأسـماء فـأعينت على ذلك بحروف الجر ، والزائـد إنما دخل فى الكلام تقويه وتوكيدا ولم يدخل للربط.

الثانى والثالث (۳) : (لعلّ) ، و (لو لا) ، عند من جرّ بهما.

الرابع (۴) : (ربّ) ، فى قول الرمانى وابن طاهر.

الخامس : كاف التشبيه عند الأخفش وابن عصفور.

۱- انظر مغنى اللبيب (۲ / ۴۸۴).

۲- انظر مغنى اللبيب (۲ / ۴۹۱).

۳- انظر مغنى اللبيب (۲ / ۴۹۲).

٤- انظر مغنى اللبيب (٢ / ٤٩٣).

السادس : حرف الاستثناء وهو : (خلا ، وعدا ، وحاشا) إذا خفضن فإنهن لتنحيه الفعل عما دخلن عليه ، كما أن (إلا) كذلك ، وذلك عكس معنى التعديه الذى هو إيصال معنى الفعل إلى الاسم.

الثالث (١) : يجب تعلقهما بمحذوف فى ثمانيه مواضع :

١- أن يقعا صفه نحو : (أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّماءِ) [البقره : ١٩].

٢- أو حالا نحو : (فَخَرَجَ عَلى قَوْمِهِ فِى زِينَتِهِ) [القصص : ٧٩].

٣- أو صله نحو : (وَلَهُ مَنْ فِى السَّماواتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لا يَسْتَكْبِرُونَ) [الأنبياء : ١٩].

٤- أو خبرا : نحو : زيد عندك أو فى الدار.

٥- أو مثلا : نحو قولهم للمعرّس : (بالرفاء والبنين) بإضمار أعرست.

٦- أو يرفعا الاسم الظاهر نحو : (أَفِى اللهِ شَكٌّ) [إبراهيم : ١٠] أعندك زيد.

٧- أو يكون المتعلق محذوفا على شريطه التفسير نحو : أيوم الجمعه صمت.

٨- الثامن : القسم بغير الباء نحو : (وَاللَّيْلِ إِذا يَغْشى) [الليل : ١] ، (وَتَاللهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنامَكُمْ) [الأنبياء : ٥٧].

الرابع (٢) : هل المتعلق الواجب الحذف فعل أو وصف؟ لا خلاف فى تعيين الفعل فى بابى القسم والصله ، لأن القسم والصله لا يكونان إلا جملتين. واختلف فى الخبر والصفه والحال فمن قدر الفعل - وهم الأكثرون - فلأنه الأصل فى العمل ، ومن قدر الوصف فلأن الأصل فى الثلاثه الإفراد ، وأما فى الاشتغال فيقدر بحسب المفسر ، فيقدر الفعل فى نحو : أيوم الجمعه يعتكف فيه ، الوصف فى : أيوم الجمعه أنت معتكف فيه.

وقال ابن النحاس فى (التعليقه) : إذا وقع الظرف والمجرور خبرين فلا بدّ لهما من عامل واختلف النحاه فى تقدير العامل ما هو؟ فذهب بعضهم إلى أن العامل المقدر فعل تقديره استقرّ أو كان أو وجد أو ثبت.

قالوا : لأن بنا حاجه إلى تقدير عامل ، وتقدير ما هو أصل فى العمل - وهو الفعل - أولى من تقدير ما ليس بأصل.

١- انظر مغنى اللبيب (٢ / ٤٩٦).

٢- انظر مغنى اللبيب (٢ / ٤٩٨).

قالوا : ولأن لنا موضعا يجب فيه تقدير الظرف والمجرور بالفعل ، وهو ما إذا وقع الظرف أو المجرور صله لأن الصله لا تكون مفردا ، فإذا وجب هنا تقديره بالفعل فإن لم يكن فى الخبر واجبا فلا أقل من رجحانه.

وذهب بعضهم إلى أن العامل المقدر هنا اسم لا فعل تقديره كائن أو مستقر أو موجود أو ثابت.

قالوا : لأن بنا حاجه إلى جعل الظرف أو المجرور خبرا ، والأصل فى الخبر المفرد ، فيقدر العامل الذى وقع الظرف موقعه مفردا على ما هو الأصل فى الخبر.

قالوا : ولأن لنا موضعا يتعين فيه تقدير الظرف والمجرور بالمفرد ، وهو ما إذا وقع الظرف أو المجرور بين أما وفائها نحو : أما عندك فزيد ، وأما فى الدار فزيد ، فهنا يجب تقديره بالمفرد ، لأن : (أما وفاءها) لا يفصل بينهما بجمله ، وإذا وجب تقديره هنا بالمفرد فلا أقل من الرجحان فيما إذا وقع خبرا وهو رأى ابن عصفور ، ويترجح هذا بأن تقديره بالفعل لزم فى حال كونه غير خبر ، وتقديره بالمفرد لزم فى حال كونه خبرا فكان تقديره بالمفرد أولى.

وقال : واعلم أنه على كل تقدير سواء قلنا : العامل فيه فعل أو اسم ، أنا نعتقد أنا حذفنا ذلك العامل لما اعتزمنا أن نجعل الخبر فى اللفظ نفس الظرف والمجرور لا الاستقرار ، ولذلك التزمنا حذف العامل بعد نقل الضمير الذى كان فى العامل إلى الظرف أو المجرور واستتاره فيه ويبقى الضمير مرتفعا بالظرف أو بالجار والمجرور كما كان مرتفعا بذلك العامل لنيابه الظرف أو المجرور عن ذلك العامل ، ولا يجوز إظهار ذلك العامل حينئذ ، قال أبو على : إظهار عامل الظرف شريعه منسوخه.

الخامس : فى كيفيه تقديره ، أما فى القسم فتقديره أقسم ، وأما فى الاشتغال فتقديره كالمنطوق به ، وأما فى المثل فيقدر بحسب المعنى وأما فى البواقى فيقدر كونا مطلقا وهو كائن أو مستقر أو مضارعهما إن أريد الحال أو الاستقبال.

قال ابن هشام (١) : ويقدر كان أو استقر أو وصفهما إن أريد المضى ، هذا هو الصواب وقد أغفلوه مع قولهم فى نحو : ضربى زيدا قائما ، إنّ التقدير : إذ كان ، إن أريد المضىّ و (إذا كان) إن أريد المستقبل ولا فرق ، وإذا جهل المعنى قدر الوصف فإنه صالح فى الأزمنه كلها ، وإن كانت حقيقته الحال ، ولا يجوز تقدير الكون الخاص كقائم وجالس إلا لدليل ويكون الحذف حينئذ جائزا لا واجبا.

١- انظر مغنى اللبيب (٢ / ٤٩٩).

قال ابن هشام (١) : وتوهّم جماعه امتناع حذف الكون الخاص ، ويبطله أنا متفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل وعدم وجود معمول فكيف يكون وجود المعمول مانعا من الحذف مع أنه إما أن يكون هو الدليل أو مقويا للدليل ، واشتراط النحويين الكون المطلق إنما هو لوجوب الحذف لا لجوازه.

ومما خرّج على ذلك قوله تعالى : (فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَ) [الطلاق : ١] أى : مستقبلات (وَكَتَبْنا عَلَيْهِمْ فِيها أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ) [المائده : ٤٥] الآيه ، أى : تقتل وتفقأ وتصلم وتقلع ، أو مقتوله ، ومفقوءه ومصلومه ومقلوعه.

قال : ويلزم من قدّر المتعلق فعلا أن يقدره مؤخرا فى جميع المسائل لأن الخبر إذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدأ.

قال : ومن هنا لا نحتاج إلى ما ذكره ابن مالك وجماعه أنه يتعين تقديره وصفا بعد (أما) نحو : أما فى الدار فزيد ، وإذا الفجائيه نحو : (إِذا لَهُمْ مَكْرٌ) [يونس : ٢١] لأن (إذا) الفجائيه لا يليها الفعل ، و (أما) لا يليها فعل إلا مقرونا بحرف لشرط نحو : (فَأَمَّا إِنْ كانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ) [الواقعه : ٨٨] قال : وهذا على ما بيناه غير وارد لأن الفعل يقدر مؤخرا.

تنبيه : تقدير عامل الظرف والمجرور إذا قدما على اسم إن

قال : ابن النحاس فى (التعليقه) : اختلف النحاه فى تقدير عامل الظرف والمجرور إذا قدّما على اسم إن ، فقال قوم : يقدر الاستقرار بعد اسم إن لئلا نكون قد فصلنا بين إن واسمها بغير الظرف والمجرور. وقال قوم : لا ، بل نقدره قبل الظرف والمجرور ولا نعتدّ بهذا فصلا لكونها لازم الإضمار ولا يجوز إظهاره.

السادس : فى الفرق بين الظرف المستقر والظرف اللغو : قال الشيخ سعد الدين التفتازانى فى حاشيه (الكشاف) وفى (شرح المفصّل) للأندلسى : قال الخوارزمى : فى الظرف المستقر - بفتح القاف - كذا سماها فى (المفصّل) وفى (الكشاف) ، والمراد به الموضع ولفظ ابن السراج (٢) : إذا كان الظرف غير محل سماه الكوفيون الصفه الناقصه وجعله البصريون لغوا ، ويريدون بالمستقر ما كان خبرا محتاجا إليه ، وسمّى مستقرّا لأنه يتعلق بالاستقرار والاستقرار فيه ، فهو مستقر فيه ، ثم حذف

١- انظر مغنى اللبيب (٢ / ٥٠٠).

٢- انظر الأصول (١ / ٢٤٧).

(فيه) اختصارا ، وباللغو ما كان فضله ، وسمى لغوا لأنه لو حذف لكان الكلام مستغنيا عنه لا حاجه به إليه ، انتهى.

السابع (١) : أنهم يتسعون فى الظرف والمجرور ما لا يتّسعون فى غيرهما ، فلذلك فصلوا بهما الفعل الناقص من معموله نحو : كان فى الدار - أو عندك - زيد جالسا ، وفعل التعجب من المتعجب منه نحو : ما أحسن - فى الهيجاء - لقاء زيد ، وما أثبت عند الحرب زيدا وبين الحرف الناسخ ومنسوخه نحو : [الطويل] (٢)١٨٩- فلا تلحنى فيها فإنّ بحبّها

أخاك مصاب القلب جم بلابله

وبين الاستفهام والقول الجارى مجرى الظن كقوله : [البسيط] (٣)١٩٠- أبعد بعد تقول الدّار جامعه

[شملى بهم أم تقول البعد محتوما]

وبين المضاف وحرف الجرّ ومجروريهما نحو : [السريع] (٤)١٩١- [لمّا رأت ساتيدما استعبرت]

لله درّ اليوم من لامها

واشتريته - بو الله - درهم ، وهذا غلام - والله - زيد. وبين إذن ولن ومنصوبها نحو : [الوافر] (٥)١٩٢- إذن والله نرميهم بحرب

[يشيب الطّفل من قبل المشيب]

وقوله : [الكامل] (٦)١٩٣- لن ما رأيت أبا يزيد مقاتلا

أدع القتال وأشهد الهيجاء

١- انظر مغنى اللبيب (٢ / ٧٧٣).

٢- الشاهد بلا نسبه فى خزانه الأدب (٨ / ٤٥٣) ، والدرر (٢ / ١٧٢) ، وشرح الأشمونى (١ / ١٣٧) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٩٦٩) ، ومغنى اللبيب (٢ / ٦٩٣) ، والمقاصد النحويه (٢ / ٣٠٩) ، والمقرب (١ / ١٠٨) ، وهمع الهوامع (١ / ١٣٥) ، والكتاب (٢ / ١٣٢). ١٩٠-

٣- الشاهد بلا نسبه فى أوضح المسالك (٢ / ٧٧) ، وتخليص الشواهد (ص ٤٥٧) ، والدرر (٢ / ٢٧٥) ، وشرح الأشمونى (١ / ١٦٤) ، وشرح التصريح (١ / ٢٦٣) ، وشرح شذور الذهب (ص ٤٨٩) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٩٦٩) ، ومغنى اللبيب (٢ / ٦٩٢) ، والمقاصد النحويه (٢ / ٤٣٨) ، وهمع الهوامع (١ / ١٥٧). ١٩١-

٤- الشاهد لعمرو بن قميئه فى ديوانه (ص ١٨٢) ، والكتاب (١ / ٢٣٦) ، وخزانه الأدب (٤ / ٤٠٥) ، وشرح المفصّل (٣ / ٢٠) ، ومعجم البلدان (ساتيدما) ، وبلا نسبه فى اللامات (ص ١٠٧) ، ومجالس ثعلب (١٥٢) ، والمقتضب (٤ / ٣٧٧). ١٩٢-

٥- الشاهد لحسان بن ثابت فى ملحق ديوانه (ص ٣٧١) ، والدرر (٤ / ٧٠) ، وشرح شواهد المغنى (ص ٩٧) ، والمقاصد النحويه

(٤ / ١٠٦) ، وبلا نسبه فى أوضح المسالك (٤ / ١٦٨) ، وشرح الأشمونى (٣ / ٥٥٤) ، وشرح التصريح (٢ / ٢٣٥) ، وشرح شذور الذهب (ص ٣٧٦) ، وشرح قطر الندى (ص ٥٩) ، ومغنى اللبيب (ص ٦٩٣) ، وهمع الهوامع (٢ / ٧). ١٩٣-

٦- الشاهد بلا نسبه فى شرح الأشمونى (٣ / ٢٨٤) ، والمغنى (٢ / ٧٧٤). ١٩٤-

وقدموهما خبرين على الاسم فى باب إن نحو : (إِنَّ لَدَيْنا أَنْكالاً) [المزمل : ١٢] ، (إِنَّ فِي ذلِكَ لَعِبْرَةً) [آل عمران : ١٣] ومعمولين للخبر فى باب (ما) نحو : [الطويل] (١)١٩٤- [وقالوا تعرّفها المنازل من منى]

وما كلّ من وافى منى أنا عارف

وما فى الدار زيد جالسا ، وصله أل نحو : (وَكانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ) [يوسف : ٢٠].

وعلى الفعل المنفى بما نحو : [الرجز] (٢)١٩٥- ونحن عن فضلك ما استغنينا

وعلى (إن) معمولا لخبرها نحو : أما بعد فإنى أفعل كذا. وعلى العامل المعنوى فى قولهم : أكل يوم لك ثوب.

وقال الخفاف فى (شرح الإيضاح) : الظرف والمجرور اتّسع فيهما ، ووجه ذلك أن جميع الأفعال وما كان على معانيها يدل على الزمان والمكان دلاله قائمه وإن لم يذكرا ، فإذا ذكرا فعلى التأكيد ، وما كان بهذه الصفه فهو كالمستغنى عنه أو فى حكمه ، فكأنك إذا فصلت بظرف أو مجرور لم تفصل بشىء.

فائده : رأى التميميين فى التلفظ بخبر لا

قال الجزولى : بنو تميم لا تلفظ بخبر (لا) إلا أن يكون ظرفا.

قال الشلوبين : هذا استثناء طريف لا أعلمه عن أحد ولا نقله أحد ولا أدرى من أين نقله وإن كان له وجه من اتساعهم فى الظروف ما لم يتسع به فى غيرها ، ولكنه غير منقول وهذا ليس موضع القياس لأنه اتساع والاتساع إنما هو منقول.

الثامن : فى تذكره ابن الصائغ قال : نقلت من مجموع بخطّ ابن الرمّاح : وينبغى أن يكون الظرف الذى يلزم به الرفع لما بعده ما كان صفه أو صله كمررت برجل ، أو

١- الشاهد لمزاحم بن الحارث العقيلى فى الكتاب (١ / ١٢٠) ، وخزانه الأدب (٦ / ٢٦٨) ، وشرح أبيات سيبويه (١ / ٤٣) ، وشرح التصريح (١ / ١٩٨) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٥٤) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٩٧٠) ، ولسان العرب (غطرف) والمقاصد النحويه (٢ / ٩٨) ، وبلا نسبه فى الخصائص (٢ / ٣٥٤) ، وشرح الأشمونى (١ / ١٢٢) ، ولسان العرب (عرف) ، ومغنى اللبيب (٢ / ٦٩٤). ١٩٥-

٢- الرجز لعبد الله بن رواحه فى سيره ابن هشام (٢ / ٣٢٨) ، ومغنى اللبيب (١ / ١٠٣). ١٩٦-

بالذى معه صـقر ، لما بين الصـفه والصـله من المناسـبه ، لا يكونان إلا بالفعل أو المشتقّ منه ، فأما الخبر والحال ، كزيد فى الدار أبوه ، ومررت بزيـد فى الدار أبوه ، فإنه يجوز فى الأدب الابتداء والفاعليه ، كونه فاعلا لأنه يرفع الضـمير كاسم الفاعل بل أقوى عنـد أبى على ، وكونه مبتدأ ، لأن اسم الفاعل نفسه يصح فيه ذلك ، كزيد قائم أبوه ، على أنّ أبا علىّ جعل الجميع شـيئا واحدا ولم يفرق بين الصـفه والخبر والحال ، لأنه يجعل الظرف إذا اعتمد مقدرا بالفعل دون الاسم ، وكذا ينبغى أن يكون قياسه ، وأما ابن جنّى فلا يرى ذلك إلا فى الصفه والصله ، وهو الظاهر من كلام سيبويه.

حرف العين

العامل

اشاره

فيه مباحث :

الأول : العمل أصل فى الأفعال فرع فى الأسماء والحروف ، فما وجد من الأسماء والحروف عاملا فينبغى أن يسأل عن الموجب لعمله ، كذا فى شرح الجمل.

وقال صاحب (البسيط) : أصل العمل للفعل ثم لما قويت مشابهته له وهو اسم الفاعل واسم المفعول ، ثم لما شبّه بهما من طريق التثنيه والجمع والتذكير والتأنيث وهى الصفه المشبهه. وأما افعل التفضيل : فإنه إذا صحبته من ، امتنعت منه هذه الأحكام فيبعد لذلك عن شبه الفعل ، فلذلك لم يعمل فى الظاهر.

وقال ابن السراج فى (الأصول) (۱) : إنما أعملوا اسم الفاعل لما ضارع الفعل ، وصار الفعل سببا له وشاركه فى المعنى وإن افترقا فى الزمان ، كما أعربوا الفعل لما ضارع الاسم ، فكما أعربوا هذا أعملوا ذاك والمصدر أعمل كما أعمل اسم الفاعل إذا كان الفعل مشتقا منه.

ثم قال (۲) : واعلم أن الاسم لا يعمل فى الفعل ولا فى الحرف ، بل هو المعرّض للعوامل من الأفعال والحروف ، قال : والأصل عندنا أن الأسماء لا تعمل فى الأسماء إلا ما ضارع الفعل منها ، ولو لا معنى الحرف ما جر الثانى إذا أضيف إليه الأول.

وقال الجرجانى : الأصل فى الأسماء أن لا تكون عامله ، وباعتمادها لا يذهب عنها بوصف الاسميه ، فإن قيل : إذا كان الاعتماد لا يوجب لها صفه زائده فلم عملت؟ أو لم اشتراط الاعتماد؟. قيل : الاسم الصريح الذى هو يصحّ أن يحدث عنه بوجه من الوجوه ، والصفه إذا اعتمدت لم يصح أن يخبر عنها بل هى بمنزله خبر ، لأن الاسم الصريح ليس فيه إلا تمييز ذات عن ذات ، وإذا عرفت ذلك تبين أن الاسم يكتسب بهذا الاعتماد تحقيقا فى شبه الفعل ، إذ هو واقع فى موضع هو خاص

۱- انظر الأصول (۱ / ۵۵).

۲- انظر الأصول (۱ / ۵۷).

بالفعل ، والاستفهام والنفى أيضا من حيث أنهما يطلبان الفعل وهما أخص به ، حتى بلغ من قوه طلبه للفعل أن قدروا قبل الاسم فعلا يعمل فى الاسم كقوله تعالى : (أَبَشَراً مِنَّا واحِداً نَتَّبِعُهُ) [القمر : ٢۴] والنفى أخو الاستفهام.

وقال ابن النحاس فى (التعليقه) : الأفعال أصل فى العمل من حيث كان كل فعل يقتضى العمل أقله فى الفاعل وللحروف المختصه أصاله فى العمل من حيث كانت ، إنما تعمل لاختصاصها بالقبيل الذى تعمل فيه ، وإنما كان الاختصاص موجبا للعمل ليظهر أثر الاختصاص كما أن الفعل لما اختص بالاسم كان عاملا فيه ، فعرفنا أن الاختصاص موجب للعمل وأنه موجود فى الحرف المختص فكان الحرف المختصّ عاملا بأصالته فى العمل لذلك ، ولا كذلك الاسم لأنه لا يعمل منه شىء إلا بشبه الفعل أو الحرف وهو المضاف إذا قلنا إنه هو العامل ومعنى الأصاله أن يعمل بنفسه لا بسبب غيره ، انتهى.

الثانى : عوامل الاسماء لا تعمل فى الأفعال وإلا لبطل الاختصاص الموجب للعمل ، ومن ثم كان الأصح فى (كى) أنها حرف مشترك ، تاره يكون حرف جرّ بمعنى اللام ، وتاره يكون حرفا موصولا ينصب المضارع ، لا أنها حرف واحد يجر وينصب ، وكان الأصح فى (حتى) أنها حرف جر فقط وأن نصب المضارع بعدها إنما هو بأن مضمره لا بها لما ذكر.

الثالث : العامل المعنوى قيل به فى مواضع :

أحدها : الابتداء عامل فى المبتدأ على الصحيح واختلف فى تفسيره فقيل هو التعرى من العوامل اللفظيه ، وقيل : هو التعرى وإسناد الفعل إليه.

قال (١) ابن يعيش : والقول على ذلك أن التعرّى لا يصلح أن يكون سببا ولا جزءا من السبب ، وذلك أن العوامل توجب عملا ، إذ لا بدّ للموجب والموجب من اختصاص يوجب ذلك ، ونسبه العدم إلى الأشياء كلها نسبه واحده.

فإن قيل : العوامل فى هذه الصناعه ليست مؤثره تأثيرا حسيا كالإحراق للنار ، والبرد للماء ، وإنما هى أمارات ودلالات ، والأماره قد تكون بعدم الشىء كما تكون بوجوده.

قيل : هذا فاسد لأنه ليس الغرض من قولهم : إن التعرّى عامل أنه معرف للعامل إذ لو زعم أنه معرف لكان اعترافا بأن العامل غير التعرى. وكان أبو إسحاق يجعل

١- انظر شرح المفصّل (١ / ٨۴).

العامل فى المبتدأ ما فى نفس المتكلم يعنى من الإخبار عنه ، قال لأن الاسم لما كان لا بد له من حديث يحدث به عنه ، صار هذا المعنى هو الرافع للمبتدأ.

قال (١) ابن يعيش : والصحيح أن الابتداء اهتمامك بالاسم وجعلك إياه أولا لثان يكون خبرا عنه ، والأوليه معنى قائم به يكسبه قوّه إذ كان غيره متعلقا به ، وكانت رتبته مقدمه على غيره ، وقيل : إنه عامل فى الخبر أيضا.

ثم قال ابن يعيش : والذى أراه أن العامل فى الخبر : هو الابتداء وحده كما كان عاملا فى المبتدأ إلا أن عمله فى المبتدأ بلا واسطه ، وعمله فى الخبر بواسطه المبتدأ ، فالابتداء يعمل فى الخبر عند وجود المبتدأ ، وإن لم يكن للمبتدأ أثر فى العمل ، إلا أنه كالشرط فى عمله كما لو وضعت ماء فى قدر ووضعتها على النار فإن النار تسخن الماء ، فالتسخين حصل بالنار عند وجود القدر لا بها فكذلك هاهنا.

الثانى : عامل الرفع فى الفعل المضارع معنوى على الصحيح ، بل ادعى بدر الدين بن مالك فى تكمله شرح التسهيل : أنه لا خلاف فيه وليس كذلك ، بل الخلاف فيه موجود فقد ذهب الكسائى إلى أن عامله لفظى وهو حروف المضارعه ، وعلى أنه معنوى اختلف فيه فقيل : هو تجرده من الناصب والجازم وعليه الفراء.

وقيل : هو تعريه من العوامل اللفظيه مطلقا وعليه جماعه من البصريين منهم الأخفش.

وقال الأعلم : ارتفع بالإهمال ، قال أبو حيان : وهو قريب من الأول.

وقال جمهور البصريين : هو وقوعه موقع الاسم كقولك : زيد يقوم ، كونه وقع موقع قائم هو الذى أوجب له الرفع.

وقال ثعلب : ارتفع بنفس المضارعه.

وقال بعضهم : ارتفع بالسبب الذى أوجب له الإعراب لأن الرفع نوع من الإعراب.

قال أبو حيان : فهذه سبعه مذاهب فى الرافع للفعل المضارع ، واحد منها لفظى وثلاثه معنويه ثبوتيه وهى الأخيره ، وثلاثه عدميه وهى التى قبلها.

قال : وليس لهذا الخلاف فائده ولا ينشأ عنه حكم نطقى.

الثالث : الخلاف ، جعله الفراء وبعض الكوفيين عاملا للنصب فى الفعل المضارع بعد (أو) ، وبعد (الفاء) ، وبعد (الواو) ، فى الأجوبه الثمانيه ، يريدون بذلك مخالفه الثانى للأول من حيث لم يكن شريكا له فى المعنى ولا معطوفا عليه ، فهو عندهم

١- انظر شرح المفصّل (١ / ٨٥).

نظير : لو تركت والأسد لأكلك ، نصبت لما لم ترد عطف الأسد على الضمير ، إذ لا يتصور أن يكون التقدير لو تركت وترك الأسد ، لأن الأسد لا يقدر عليه فيترك وكذلك عندهم : زيد أمامك وخلفك ، إنما انتصب بالخلاف لأن الظرف خلاف المبتدأ ، ولذلك لم يرفع كما يرفع قائم من قولك : زيد قائم ، وقد يرفعون أيضا على المخالفه كقوله : [الطويل] (١)١٩٦- على الحكم المأتيّ يوما إذا قضى

قضيّته أن لا يجور ويقصد

قال الفراء : هو مرفوع على المخالفه.

قال (٢) ابن يعيش : معنى الخلاف عندهم عدم المماثله.

قال (٣) ابن يعيش : ذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف ، وذلك أنا إذا قلنا : (استوى الماء والخشبه) لا يحسن تكرير الفعل فيقال : استوى الماء واستوت الخشبه ، لأن الخشبه لم تكن معوجه فتستوى ، فلما خالفه ولم يشاركه فى الفعل نصب على الخلاف ، قالوا : وهذه قاعدتنا فى الظرف نحو : زيد عندك. الرابع : عامل قالوا : وهذه قاعدتها فى الظرف نحو : زيد عندك.

الرابع : عامل الفاعل (٤) : ذهب قوم من الكوفيين إلى أن الفاعل ارتفع بإحداثه الفعل ، وذهب خلف الأحمر إلى أن العامل فى الفاعل معنى الفاعليه ، كذا نقله عنه ابن عمرون وابن النحاس فى التعليقه ، وذهب هشام إلى أنه يرتفع بالإسناد.

قال ابن فلاح : وردّ ذلك بأن العامل اللفظى مجمع عليه ، والمعنوى مختلف فيه. والمصير إلى المجمع عليه أولى من المصير إلى المختلف فيه.

الخامس : عامل المفعول ، ذهب خلف الأحمر إلى أن العامل فى المفعول معنى المفعوليه (٥) نقله ابن فلاح فى المغنى.

السادس : عامل الصفه والتأكيد وعطف البيان ، ذهب الأخفش (٦) إلى أنه معنوى ، وهو كونها تابعه بمنزله عامل المبتدأ ، أو الفعل المضارع ، ذكره فى (البسيط).

١- الشاهد لأبى اللحام التغلبى فى خزانه الأدب (٨ / ٥٥٥) ، وشرح أبيات سيبويه (٢ / ١٨٢) ، وشرح المفصّل (٧ / ٣٨) ، ولعبد الرحمن بن أم الحكم فى الكتاب (٣ / ٦٢) ، ولأبى اللحام أو لعبد الرحمن فى لسان العرب (قصد) وبلا نسبه فى جواهر الأدب (ص ١٦٩) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٧٧٨) ، والمحتسب (١ / ١٤٩). ١٩٧-

٢- انظر شرح المفصّل (٢ / ٤٩).

٣- انظر شرح المفصّل (٢ / ٤٩).

٤- انظر شرح المفصّل (١ / ٧٤) ، وشرح الكافيه (١ / ٦٢).

٥- انظر شرح الكافيه (١ / ١١٦).

٦- انظر شرح الكافيه (١ / ٢٧٦).

فائده : العوامل اللفظيه

قال ابن الحاجب فى (أماليه) : العوامل اللفظيه مطلقه على كان وأخواتها ، وعلى ظننت وأخواتها ، وإن وأخواتها وما الحجازيه. وحروف الجر ، وإن كانت لفظيه أيضا إلا أنها لما كانت تقتضى شيئا واحدا لم تعدّ مع تيك بخلاف ما ذكر أولا.

المبحث الرابع : كلّ حرف اختصّ بشىء ولم ينزل منزله الجزء منه فإنه يعمل ، ذكره الجزولى فى حواشيه ونقله ابن الخباز فى (شرح الدره الألفيه) ، قال : وقوله : ولم ينزل ... إلى آخره ، يحترز به من قد ، والسين ، وسوف ، ولام التعريف ، فإنهن مختصات ولم يعملن لأنهن كالجزء مما يلينه ، وسبقه إلى ذلك ابن السراج فى (الأصول) (١) : وفى بعض شروح الجمل مثله ، وزاد : إن الدليل على ذلك فى (سوف) دخول اللام عليها فى قوله تعالى : (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ) [الضحى : ٥] فلو لا أنها بمنزله حرف من حروف الفعل لما جاز الفصل بها بين اللام والفعل ، قال : فإن وأخواتها وحروف الجر إنما عملت فى الأسماء لانفرادها بها ، والنواصب والجوازم ، إنما عملت فى الأفعال لانفرادها بها ، وكان القياس فى (ما) النافيه أن لا تعمل إلا أنها لما كان لها شبهان : شبه عام وشبه خاص عملت ، فشبهها العام شبهها بالحروف غير المختصه فى كونها تلى الأسماء والأفعال. وشبهها الخاص شبهها بليس وذلك أنها للنفى كما أن ليس كذلك ، وداخله على المبتدأ والخبر كما أن ليس كذلك ، وتخلص الفعل المحتمل للحال كما أن ليس كذلك ، فمن راعى الشبه العام لم يعملها ، وهم بنو تميم ، ومن راعى الشبه الخاص أعملها وهم الحجازيون.

وقال النيلى : الحق أن يقال : الحرف يعمل فيما يختص به ولم يكن مخصصا له ، كلام التعريف وقد والسين وسوف ، لأن المخصص للشىء كالوصف له ، والوصف لا يعمل فى الموصوف وهذا أولى من قولهم : ولم ينزل منزله الجزء منه لأن (أن) المصدريه تعمل فى الفعل المضارع وهى بمنزله الجزء منه لأنها موصوله.

وفى شرح التسهيل لأبى حيان : إنما أعملت (إذن) وإن كانت غير مختصه بالمضارع لشبهها بأن ، كما أعمل أهل الحجاز (ما) إعمال ليس ، وإن كانت غير مختصه بالأسماء لشبهها بها ، ووجه الشبه أن كل واحد منهما حرف آخره نون ساكنه قد دخل على مستقبل ، وبعض العرب ألغى (إذن) مراعاه لعدم الاختصاص ألغى بنو تميم (ما) فلم يعملوها لعدم الاختصاص.

١- انظر شرح الأصول (١ / ٦٠).

وفيه : قال بعض أصحابنا : إنما لم تعمل أدوات التحضيض لأنها بجواز تقديم الاسم فيها على الفعل صارت كأنها غير مختصه بالفعل.

وفيه : أن (لو لا) و (لو ما) ، لم تعملا وإن كان لا يليهما إلا الاسم ، لأنهما ليستا مختصتين بالأسماء ، إذ لو كانتا مختصتين بالاسم لكانتا عاملتين فيه ، وكان يكون عملهما الجر إعطاء للمختص بالاسم المختصّ فى الإعراب وهو الجر على ما تقرر فى العوامل ، أو يكونان كإن وأخواتها من الحروف المختصه بالأسماء ، وإنما هما حرفان يدخلان على الجمل ، لكن تلك تكون اسميه ، وقد لاحظ معنى الاختصاص من ذهب إلى أن تاليهما مرفوع بهما ، وهو مذهب الفراء وابن كيسان ، وعزاه أبو البركات ابن الأنبارى إلى الكوفيين وقال (١) : إنه الصحيح ، وعزاه صاحب (الإيضاح) إلى جماعه من البغداديين.

وقال أبو الحسن الأبذى : الصواب مذهب البصريين أنه مرفوع بالابتداء لأن كل حرف اختص باسم مفرد فإنه يعمل فيه الجرّ إن استحقّ العمل فلو كانت لو لا عامله لجرت.

قال أيضا : والصواب أن الحروف لا تعمل بما فيها من معنى الفعل ، إذ لو كانت كذلك لعملت الهمزه التى للاستفهام لأنها بمعنى أستفهم ، وما النافيه لأنها بمعنى أنفى ولا بالنيابه مناب الفعل ، نعم تزاد كالعوض ولا ينسب إليها العمل.

قال (٢) ابن يعيش : لم تعمل حروف العطف جرا ولا غيره لأنها لا اختصاص لها بالأسماء ، والحروف التى تباشر الأسماء والأفعال لا يجوز أن تكون عامله إذ العامل لا يكون إلا مختصا بما يعمل فيه.

قال (٣) : وكذلك (إلا) فى الاستثناء لا تعمل لأنها تباشر الأسماء والأفعال والحروف ، تقول : ما جاءنى زيد قط إلا يقرأ ، ولا رأيت بكرا إلا فى المسجد ، والعامل لا يكون إلا مختصا.

قال (٤) : واعلم أن (لا) من الحروف الداخله على الأسماء والأفعال فحكمها أن لا تعمل فى واحد منهما ، غير أنها أعملت فى النكرات خاصه لعلّه عارضه وهى

١- انظر الإنصاف المسأله (٩٧).

٢- انظر شرح المفصّل (٢ / ٤٨).

٣- انظر شرح المفصّل (٢ / ٧٦).

٤- انظر شرح المفصّل (٢ / ١٠٠).

مضارعتها (إن) كما أعملت (ما) فى لغه أهل الحجاز لمضارعتها ليس والأصل أن لا تعمل.

وقال أبو الحسين بن أبى الربيع فى (شرح الإيضاح) : اعلم أن الحروف إذا كان لها اختصاص بالاسم أو بالفعل فالقياس أن تعمل فيما تختص به ، فإن لم يكن لها اختصاص فالقياس أن لا تعمل ، فمتى وجدت مختصا لا يعمل أو غير مختص يعمل فسبيلك أن تسأل عن العله فى ذلك فإن لم تجد فيكون ذلك خارجا عن القياس.

وقال : وإذا صحت هذه القاعده فأقول : إن (ما) النافيه ليس لها اختصاص فيجب ألا تعمل ، ولذلك لم يعملها بنو تميم فهى عندهم على القياس ، فلا سؤال فى كونها لم تعمل ، لأن الشىء إذا جاء على قياسه وقانونه لا يسأل عنه ، وأما أهل الحجاز فأعملوها لشبهها بليس من وجوه ، وذكر الأوجه السابقه.

وقال أبو حيان فى (شرح التسهيل) : أصل عمل الحرف المختص بنوع من المعرب أن يكون مختصا بنوع من الإعراب الذى اختص به ذلك المعرب ، ولذلك لما كان الجزم نوعا من الإعراب مختصا بالمضارع ، والحرف الجازم مختص به أعطى المختصّ للمختصّ ، وكذا القول فى حروف الجر ، انتهى.

وقال ابن عصفور فى (شرح المقرب) : لم يجئ من الحروف المختصه باسم واحد ما يعمل فيه غير خفض إلا (ألا) التى للتمنى ، فإن الاسم المبنى معها فى موضع نصب بها فى مذهب سيبويه ، وذلك نحو قولك : ألا مال ، وسبب ذلك أنها تضمنت معنى ما ينصب وهو تمنيت.

ضابط : ليس فى كلامهم حرف يرفع ولا ينصب

قال ابن إياز : ليس فى كلامهم حرف يرفع ولا ينصب ، ولهذا بطل قول من قال : إن لو لا هى الرافع للاسم.

وقال الشلوبين : قول من قال : إن أصل عمل الحروف الجر خطأ ، وإنما القول الصحيح أن أصل الحرف أن لا يعمل رفعا ولا نصبا لأن الرفع والنصب إنما هما من عمل الأفعال من حيث كان كل مرفوع فاعلا أو مشبها به ، وكل منصوب مفعولا أو مشبها به ، فإذا عملهما الحرف فإنما يعملهما لشبه الفعل ولا يعمل عملا ليس له بحق الشبه إلا عمل الجر إذا كان مضيفا للفعل أو لما هو فى معناه إلى الاسم.

الخامس : وقال السهيلى (١) : أصل الحروف أن تكون عامله لأنها ليست لها

١- انظر بدائع الفوائد (١ / ٣٠).

معان فى أنفسها وإنما معانيها فى غيرها ، وأما الذى معناه فى نفسه وهو الاسم فأصله أن لا يعمل فى غيره ، وإنما وجب أن يعمل الحرف فى كل ما دلّ على معنى فيه لأنه اقتضاه معنى فيقتضيه عملا لأن الألفاظ تابعه للمعانى ، فكما تشبث الحرف بما دخل عليه معنى وجب أن يتشبث به لفظا وذلك هو العمل ، فأصل للحرف أن يكون عاملا ، فنذكر الحروف التى لم تعمل وسبب سلبها العمل :

فمنها : (هل) فإنها تدخل على جمله قد عمل بعضها فى بعض وسبق إليها الابتداء أو الفاعليه ، فدخلت لمعنى فى الجمله لا لمعنى فى اسم مفرد فاكتفى بالعامل السابق قبل هذا الحرف وهو الابتداء ونحوه.

وكذلك (الهمزه) فإنها حرف دخل لمعنى فى الجمله ، ولا يمكن الوقوف عليه ولا يتوهم انقطاع الجمله عنه ، لأنه حرف مفرد لا يوقف عليه ، ولو توهم ذلك فيه لعمل فى الجمله ليؤكدوا بظهور أثره فيها تعلقه بها ودخوله عليها واقتضاءه لها ، كما فعلوا فى (إن) وأخواتها حيث كانت كلمات من ثلاثه أحرف فصاعدا ، يجوز الوقوف عليها : كأنه وليته ولعلّه ، فأعملوها فى الجمله إظهارا لارتباطها وشده تعلقها بالحديث الواقع بعدها. وربما أرادوا توكيد تعلق الحرف بالجمله إذا كان مؤلفا من حرفين نحو : (هل) فربما توهم الوقف عليه ، أو خيف ذهول السامع عنه ، فأدخل فى الجمله حرف زائد ينبه السامع عليه ، وقام ذلك الحرف مقام العمل نحو : هل زيد بذاهب ، وما زيد بقائم ، فإذا سمع المخاطب الباء وهى لا تدخل فى الثبوت تأكد عنده ذكر النفى والاستفهام وأن الجمله غير منفصله عنه. ولذلك أعمل أهل الحجاز (ما) النافيه لشبهها بالجمله.

ومن العرب من اكتفى فى ذلك التعلق وتأكيده بإدخال الباء فى الخبر ، ورآها نائبه فى التأثير عن العمل الذى هو النصب. وإنما اختلفوا فى (ما) ولم يختلفوا فى هل لمشاركه (ما) لليس فى النفى ، فحين أرادوا أن يكون لها أثر فى الجمله يؤكد تشبهها بها جعلوا ذلك الأثر كأثر ليس وهو النصب ، والنصب فى باب ليس أقوى لأنها كلمه كليت ولعل وكأن ، والوهم إلى انفصال الجمله عنها أسرع منه إلى توهم انفصال الجمله عن ما وهل ، فلم يكن بدّ من إعمال ليس وإبطال معنى الابتداء السابق ، وكذلك إذا قلت : ما زيد إلا قائم فلم يعملها أحد منهم لأنه لا يتوهم انقطاع زيد عن (ما) لأن (ألا) لا تكون إيجابا إلا بعد نفى ، فلم يتوهم انفصال الجمله عن (ما) ولذلك لم يعملوها عند تقدم الخبر نحو : ما قائم زيد ، إذ ليس من رتبه النكره أن تكون مبتدأ بها مخبرا عنها إلا مع الاعتماد على ما قبلها ، فلم يتوهم المخاطب

انقطاع الجمله عما قبلها لهذا السبب فلم يحتج إلى إعمالها وإظهارها وبقى الحديث كما كان قبل دخولها مستغنيا عن تأثيرها فيه.

وأما حرف (لا) فإن كان عاطفا فحكمه حكم حروف العطف ، ولا شيء منها عامل فإن لم تكن عاطفه نحو لا زيد قائم ولا عمرو ، فلا حاجه إلى إعمالها فى الجمله لأنه لا يتوهم انفصال الجمله بقوله : ولا عمرو ، لأن الواو مع (لا) الثانيه تشعر بالأولى لا محاله ، وتربط الكلام بها فلم يحتج إلى إعمالها وبقيت الجمله عاملا فيها الابتداء كما كانت قبل دخول (لا) إلا أنهم فى النكرات قد أدخلوها على المبتدأ والخبر تشبيها بليس ، لأن النكره أبعد فى باب الابتداء من المعرفه ، والمعرفه أشد استبدادا بأول الكلام. وأما التى للتبرئه فللنحويين فيها اختلاف أهى عامله أم لا؟ ، فإن كانت عامله فكما أعملوا (إن) حرصا على إظهار تشبثها بالحديث ، وإن لم تكن عامله فلا كلام. ،

وأما حرف النداء فعامل فى المنادى عند بعضهم والذى يظهر خلافه ولو كان عاملا لما جاز حذفه وإبقاء عمله.

فإن قلت : فلم عملت النواصب والجوازم فى المضارع والفعل بعدها جمله ، ثم إن المضارع قبل دخولها كان مرفوعا بعامل معنوى ، فهلا منع هذا العامل هذه الحروف من العمل كما منع الابتداء الحروف الداخله على الجمله من العمل إلا أن يخشى انقطاع الجمله كما خيف فى إن وأخواتها؟.

فالجواب من وجهين :

أحدهما : أن الابتداء أقوى من عامل المضارع وإن كان كل منهما معنويا ، لأن عامل المضارع هو وقوعه موقع الاسم المخبر عنه فهو تابع له فلم يقو قوته ، فلم يمنع شيئا من الحروف اللفظيه عن العمل.

والثانى : أن هذه الحروف لم تدخل لمعنى فى الجمله ، إنما دخلت لمعنى فى الفعل خاصه ، فوجب عملها فيه ، كما وجب عمل حروف الجر فى الأسماء من حيث دلت على معنى فيها لا فى الجمله.

وأما (إلا) فى الاستثناء فقد زعم بعضهم أنها عامله ، والصحيح أنها موصله الفعل إلى العمل فى الاسم بعدها كتوصيل واو المفعول معه الفعل إلى العمل فيما بعدها ، فاستغنوا بإيصالها العامل عن إعمالها عملا آخر ، وكأنها هى العامله ومثلها فى ذلك حروف العطف.

ويقاس على ما تقدّم (لام التوكيد) وتركهم إعمالها فى الجمله ، مع أنها لا تدخل لمعنى فى الجمله فقط بل لتربط ما قبلها من القسم بما بعدها.

قال : وهذا الأصل محيط بجميع أصول إعمال الحروف وغيرها من العوامل وكاشف عن أسرار العمل للأفعال وغيرها من الحروف فى الأسماء ، ومنبهه على سر امتناع الأسماء أن تكون عامله فى غيرها ، هذا لفظ السهيلى.

وقال الشلوبين : الحروف لا تعمل بما فيها من معنى الأفعال خاصه ، لأنها لو عملت بذلك لعملت الحروف كلها إذ ليس حرف معنى يخلو من معنى الفعل ، فلو عملت بما فيها من معنى الفعل لعملت كلها ، وإنما يعمل منها ما توفرت فيه أشباه الفعل ، كتوفرها فى أن وأخواتها وما الحجازيه ، ولهذا لم تعمل (يا) فى النداء ، لأن تلك الأشباه ليست موجوده فيها.

السادس : قال السهيلى (١) : الفعل لا يعمل فى الحقيقه إلا فيما يدلّ عليه لفظه كالمصدر والفاعل والمفعول به ، أو فيما كان تابعا لواحد من هذه نعتا أو توكيدا أو بدلا ، لأن التابع هو الاسم الأول فى المعنى فلم يعمل الفعل إلا فيما دلّ عليه لفظه ، لأنك إذا قلت : ضرب ، اقتضى هذا اللفظ ضربا وضاربا ومضروبا ، وما عدا ذلك إنما يصل إليه الفعل بواسطه حرف كالمفعول معه والظرف.

السابع : إذا أمكن نسبه العمل إلى الموجود لم يصر إلى مجاز الحذف ، ومن ثم ضعّف بعضهم قول من قال إن ناصب المعطوف فى قول الشاعر : [البسيط] (٢)١٩٧- هل أنت باعث دينار لحاجتنا

أو عبد ربّ أخا عون بن مخراق

فعل يدل على اسم الفاعل ، وقال : بل الناصب له اسم الفاعل الموجود لأن التنوين فيه مراد ، وإذا أمكن نسبه العمل إلى الموجود لم يصر إلى مجاز الحذف. ذكره فى (البسيط).

وقال أيضا : ذهب الكوفيون إلى أن أمثله المبالغه لا تعمل لأن اسم الفاعل إنما عمل لجريانه على الفعل فى حركاته وسكناته ، وهذه غير جاريه فوجب امتناع عملها

١- انظر بدائع الفوائد (٢ / ١٠٦).

٢- الشاهد لجابر بن رألان أو لجرير أو لتأبط شرا أو هو مصنوع فى خزانه الأدب (٨ / ٢١٥) ، ولجرير ابن الخطفى ، أو لمجهول ، أو هو مصنوع فى المقاصد النحويه (٣ / ٥١٣) ، وبلا نسبه فى الدرر (٦ / ١٩٢) ، والكتاب (١ / ٢٢٧) ، وشرح أبيات سيبويه (١ / ٣٩٥) ، وشرح الأشمونى (٢ / ٣٤٤) ، والمقتضب (٤ / ١٥١) ، وهمع الهوامع (٢ / ١٤٥). ١٩٨-

والمنصوب بعدها محمول على فعل يفسره الصفه ، قال صاحب البسيط : وهذا ضعيف لأن النص مقدّم على القياس ، وتقدير ناصب غيرها على خلاف الأصل ، فلا يصار إليه ما أمكن إحاله العمل على الموجود.

فائده : المصدر المؤكد لا يعمل

قال ابن فلاح فى (المغنى) : المصدر المؤكد لا يعمل لعدم تقديره (بأن) والفعل فإن كان مما التزم حذف فعله كقولهم : سقيا زيدا ورعيا له ، ففيه وجهان :

أحدهما : أن العامل هو الفعل الناصب للمصدر قياسا على غيره من المصادر التى لا تقدر بأن والفعل.

والثانى : أن المصدر هو العامل لنيابته عن الفعل وقيامه مقامه ، ونظير هذا : زيد فى الدار واقفا ، هل العامل الظرف لنيابته عن الفعل أو نفس الفعل هو العامل والأكثر على أن العامل الظرف ، انتهى.

الثامن : إذا امتزج بعض الكلمات بالكلمه حتى صار كبعض حروفها تخطاها العامل ، ولذلك تخطى لام التعريف ، وها التنبيه ، فى قولك : مررت بهذا (وما) المزيده فى قوله تعالى : (فَبِما رَحْمَةٍ) [آل عمران : ١٥٩] ، (عَمَّا قَلِيلٍ) [المؤمنون : ٤٠] و (لا) فى نحو : جئت بلا زاد ، وغضبت من لا شىء ، و (لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ) [النساء : ١٦٥] ، و (إِلَّا تَفْعَلُوهُ) [الأنفال : ٧٣].

التاسع : قال الكوفيون : لا يمتنع أن يكون الشىء عاملا فى شىء ، والآخر عاملا فيه ، وبنوا على ذلك أن المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان.

قالوا : وإنما قلنا ذلك لأنا وجدنا المبتدأ لا بد له من خبر ، والخبر لا بد له من المبتدأ فلما كان كل واحد منهما لا ينفك عن الآخر ، ويقتضى صاحبه عمل كل واحد منهما فى صاحبه.

قالوا : وقد جاء لذلك نظائر :

منها : قوله تعالى : (أَيًّا ما تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْماءُ الْحُسْنى) [الإسراء : ١١٠] فنصب أيا بتدعوا وجزم (تدعو) (بأيا) فكان كل واحد منهما عاملا فى الآخر ومثله : (أَيْنَما تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ) [النساء : ٧٨] فأينما منصوب بتكونوا وتكونوا مجزوم بأينما ، وذلك كثير فى كلامهم.

وقال ابن النحاس فى (التعليقه) : حكى ابن جنّى فى كتاب له يسمى (الدمشقيات) غير الدمشقيات المشهوره له بين الناس قولا عن الأخفش : إن فعل الشرط وفعل الجواب يتجازمان كما قيل عن مذهب الكوفيين فى المبتدأ والخبر.

وقال ابن الدهان فى (الغره) : قول الكوفيين فاسد من وجهين :

أحدهما : أن الخبر إذا كان عاملا فرتبته التقديم ، وإذا كان معمولا فرتبته التأخير والشىء الواحد لا يكون مقدما ، ومؤخرا من كل وجه.

والثانى : أن الاسم ليس من حقه العمل وإنما يعمل بشبه الفعل : الرفع والنصب ، وبشبه الحرف : الجر والجزم ، وليس فيهما شبه وأما (أَيًّا ما تَدْعُوا) [الإسراء : ١١٠] فإن (تدعوا) عمل فى (أى) بحكم الأصل ، و (أى) عمل فى (تدعوا) بحكم النيابه عن الحرف الشرطى ، ويلزمهم أيضا أن لا يعملوا (إنّ) و (كان) و (ظننت) لأن العامل موجود فكيف يجمع بينهما؟.

العاشر : فرق بين العامل والمقتضى ، قال ابن يعيش فى (شرح المفصّل) (١) : ليست الإضافه هى العامله للجر ، وإنما هى المقتضيه له ، والمعنى بالمقتضى هنا أن القياس يقتضى هذا النوع من الإعراب ، لتقع المخالفه بينه وبين إعراب الفاعل والمفعول فيتميز عنهما إذ الإعراب إنما وضع للفرق بين المعانى ، والعامل هو حرف الجر أو تقديره ، فالإضافه معنى وحروف الجر لفظ وهى الأداه المحصله له كما كانت الفاعليه والمفعوليه معنيين يستدعيان الرفع والنصب فى الفاعل والمفعول ، والفعل أداه محصله لهما فالمقتضى غير العامل ، انتهى.

الحادى عشر : قال ابن النحاس فى (التعليقه) : هنا نكته لطيفه ، وهو أن الاسم العامل ومعموله يتنزل منزله المضاف والمضاف إليه فى باب النداء وباب لا فكما يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه كذلك يحذف العامل وينقى معموله ، إلا أنه لما كان الأكثر إذا حذف المضاف يعرب المضاف إليه بإعرابه ولا كذلك العامل والمعمول ، كثر حذف المضاف وقل حذف العامل.

الثانى عشر : قال ابن يعيش : قد يكون للحرف عمل فى حال لا يكون له فى حال أخرى وفيه نظائر :

الأول : لو لا ، تعمل الجر فى المضمر ولا تعمله فى المظهر.

الثانى : لدن ، تنصب غدوه ولا تنصب غيرها.

الثالث : عسى ، تنصب المضمر نحو عساك وعساى وعملها مع الظاهر الرفع.

الرابع : لات ، تعمل عمل ليس فى الأحيان ومع غيرها لا يكون لها عمل ، هذا ما ذكره ابن يعيش.

١- انظر شرح المفصّل (٢ / ١١٧).

وذكر أبو الحسين بن أبى الربيع فى شرح الإيضاح مثله ، وزاد فى النظائر تاء القسم ، تختص باسم الله ، وكاف التشبيه تختص بالظاهر وكذا واو القسم ومذ ومنذ.

وقال أبو البقاء فى (التبيين) : من الحرف ما يعمل فى موضع ولا يعمل فى موضع آخر ، ألا ترى أن واو القسم تجر فى القسم ولا تجرّ فى موضع آخر ، و (ما) النافيه تعمل فى موضع ولا تعمل فى موضع آخر ، وكذلك (حتى تجر فى موضع ولا تجر فى موضع آخر وذلك كثير ، ولما ذكر سيبويه (١) (لو لا) وأنها تجر المضمر دون غيره واستأنس لها بنظائر منها (لدن) و (لات) قال : ولا ينبغى لك أن تكسر الباب وهو مطرد وأنت تجد له نظائر.

الثالث عشر : لا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد ، ولهذا رد قول من قال : إن الابتداء والمبتدأ معا عاملان فى الخبر ، وقول من قال : إن المتبوع وعامله معا عاملان فى التابع ، وقول من قال : إنّ (إن) وفعل الشرط معا عاملان فى الجزاء ، وقول من قال : إن الفعل والفاعل معا عاملان فى المفعول ، حكاه أبو البقاء فى التبيين عن بعض الكوفيين ، وابن فلاح فى المغنى عن الفراء.

وقال ابن النحاس فى (التعليقه) : إذا جعلنا مجموع حلو حامض خبرا ، فالعائد ضمير من طريق المعنى لأن المعنى : هذا مز ، ولا يكون ذلك العائد فى أحدهما لأنه حينئذ يكون مستقلا بالخبريه ، وليس المعنى عليه ولا فيهما لأنهما حينئذ يكونان قد رفعا ذلك الضمير فيلزم اجتماع العاملين على معمول واحد وذلك لا يجوز.

الرابع عشر : مرتبه العامل أن يكون مقدما على المعمول ، قال ابن عصفور فى شرح المقرب فإن قيل : يناقض ذلك قولهم : إن العامل فى أسماء الشرط وأسماء الاستفهام لا يجوز تقديمه عليها.

فالجواب : إن أسماء الشرط تضمنت معنى (إن) وأسماء الاستفهام تضمنت معنى الهمزه فالأصل فى : من ضربت : أمن ضربت؟ ثم حذفت الهمزه فى اللفظ وتضمن الاسم معناها وإذا كان الأصل كذلك فتقديم العامل فى أسماء الشرط والاستفهام عليها سائغ بالنظر إلى الأصل ، وإنما امتنع تقديمه عليها فى اللفظ لعارض وهو تضمن الاسم معنى الشرط والاستفهام.

الخامس عشر : قال ابن إياز : العامل اللفظى وإن ضعف تعلقه أولى من العامل

١- انظر الكتاب (٢ / ٣٩٧).

المعنوى بدليل اختيارهم : زيدا ضربت على : زيد ضربت ، وقولهم : إن زيدا ضرب ، ولا يجوز إلا فى الضروره.

السادس عشر : قال الشلوبين فى (شرح الجزوليه) : العوامل لا يليها إلا الجوامد لا الصفات ، إلا أن تكون خاصه لجنس بها ، فيجوز حينئذ حذف الموصوف وإقامه الصفه مقامه ، فأجرى الاسم الذى بعد اسم الإشاره مجراه دون اسم الإشاره ، فكما أنه ليس بمستحسن : مررت بالحسن ، ولا مررت بالجميل ، لأنه لا يخص جنسا من جنس ، فكذلك ليس بمستحسن ، مررت بهذا الحسن ، ولا بهذا الجميل ، ولكن المستحسن إنما هو : مررت بهذا الضاحك ، كما يستحسن : مررت بالضاحك ، لأنه يخص جنسا من جنس فيعلم الموصوف هنا.

السابع عشر : قال ابن عصفور : العامل الضعيف لا يعمل فيما قبله ، ولهذا لا يتقدم أخبار (إنّ) وأخواتها عليها. انتهى. ولا المجرور والمنصوب والمجزوم على الجار والناصب والجازم ولا الحال على عامله الضعيف غير الفعل المتصرف وشبهه كاسم الإشاره ، وليت ولعل وكأن ، وكالظروف المتضمنه معنى الاستقرار ، ولا التمييز على عامله الجامد إجماعا ، ولا معمول المصدر وفعل التعجب واسم الفعل.

الثامن عشر : قال أبو البقاء فى (التبيين) : العامل مع (المعمول كالعله العقليه مع المعلول) ، والعله لا يفصل بينها وبين معلولها فيجب أن يكون العامل مع المعمول كذلك إلا فى مواضع قد استثنيت على خلاف هذا الأصل لدليل راجح.

التاسع عشر : قال أبو الحسين بن أبى الربيع فى (شرح الإيضاح) : الحروف لم يأت فيها تعليق ، وقد جاء التعليق فى الأفعال ، وقد جاء فى الأسماء قليلا ، قالوا : مررت بخير وأفضل من زيد ، فمن مخفوضه فى الثانى ، والأول معلق وأنشد سيبويه (١) : [المنسرح]

[يا من رأى عارضا أسرّ به]

بين ذراعى وجبهه الأسد

العشرون : قال ابن هشام (٢) : العامل الضعيف لا يحذف ، ومن ثم لا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل إلا فى مواضع قويت فيها الدلاله وكثر فيها استعمال تلك العوامل ولا يجوز القياس عليها.

١- مرّ الشاهد رقم (٢٩).

٢- انظر مغنى اللبيب (٢ / ٦٧٤).

الحادى والعشرون : قال ابن جنّى : يدل على ضعف عوامل الأفعال عن الأسماء أن جواب الشرط جزم بإن وفعل الشرط كخبر المبتدأ بالمبتدأ والابتداء ، فجرت إن مجرى الابتداء.

العارض لا يعتد به

فيه فروع :

منها : أفعل الوصف إذا طرأت عليه الاسميه فهو باق على منع صرفه ولا يعتد بالعارض كأدهم ، وأفعل الاسم إذا طرأت عليه الوصفيه فهو باق على الصرف ولا يعتد بعارض الوصفيه كأربع فى قولك : مررت بنسوه أربع.

ومنها : قال الشيخ عبد القاهر الجرجانى فى شرح الإيضاح : العرب لا تنقض أصولها للبس يعرض.

ومنها : قولهم : صيد ، وحول ، بتصحيح الياء والواو وإن تحركا وانفتح ما قبلهما مراعاه للأصل وإهمال العارض.

ومنها : الأصل فى التقاء الساكنين أن يحرك الأول بالكسره ، فإن كان بعده ضمه لازمه حرك بالضم إتباعا ، ولا عبره بالضمه العارضه كضمه الإعراب نحو : لم يضرب ابن زيد فإنك تكسر الباء لا غير وإن كانت النون من ابن مضمومه لعروض ضمتها.

ومنها : قال الشلوبين فى (شرح الجزوليه) : إذا اتصل بالمضارع نون النسوه فإنه يبنى عند الجمهور. وقال قوم : هو باق على إعرابه ، وإنما منع من ظهور الإعراب فيه مانع كما منع من ظهور الإعراب فى الاسم المضاف إلى ياء المتكلم ، وهذا قول قد ذهب إليه طائفه قليله من المتقدمين حكاه ابن السراج (١) واختاره أبو بكر بن طلحه وقال : إنه هو الحق ، وإن مذهب أكثر المتقدمين فى ذلك خطأ.

قال : وحجه الجمهور أن هذه النون لما أوجبت ذهاب الإعراب من الفعل ، وكان أصل الفعل البناء ، رجع إلى أصله إذ قد ذهب ذلك الأمر الطارئ عليه الذى هو الإعراب.

قال هؤلاء : وهذا فرق بين المضارع الذى يتصل به النون ، وبين الاسم الذى

١- انظر الأصول (١ / ٥٢).

يتصل به ياء المتكلم ، إذ الاسم ليس أصله البناء إنما أصله الإعراب ، فإذا كان أصله الإعراب فلا ينبغى أن ينتقل عن الأصل ما وجدنا السبيل إليه بوجه ، وقد وجدنا السبيل بأن نقول : إن ذهاب الإعراب هنا عارض والعارض لا يعتدّ به.

ومنها : قال أبو البقاء فى (التبيين) : يجوز حذف الحرف الرابع من الاسم الرباعى فى الترخيم مطلقا ، ومنعه الكوفيون إذا كان قبل الطرف ساكن ، فإنه إذا حذف وحده كان الباقى ساكنا ، وذلك حكم الحروف ولا نظير له فى الأسماء المعربه.

وأجيب بأنه عارض ، ألا ترى أن ترخيم حارث يصيره إلى بناء لا نظير له فى الأصول وهو فاع ومع ذلك جاز أن يبقى على هذا المثال لأن الترخيم عارض فلا اعتداد به فى هذا المعنى.

ومنها : قال أبو البقاء أيضا : إذا كان ما قبل آخر الاسم ساكنا مثل بكر ، جاز فى الوقف أن تنقل الضمه والكسره إليه ، واختلفوا فى المنصوب الذى فيه الألف واللام نحو : رأيت البكر ، فمذهب البصريين أنه لا تنقل فتحه الراء إلى الكاف بل يوقف عليها بغير نقل ، ووجهه أن هذا الاسم له حاله فى الوقف تثبت فيه الألف والفتحه قبلها نحو : رأيت بكرا ، فلما كانت كذلك اطرد حكمها حتى صارت فى حال التعريف مثل حالها فى التنكير. لأن حالها حال واحده ، وهذا نظير امتناع الخرم فى متفاعلن فى الكامل لئلا يفضى إلى حال يلزم فيه الابتداء بالساكن ، ويؤيد ذلك أن التنكير هو الأصل والتعريف عارض ، فوجب ألا يعتد بالعارض ، وأن يستمر حكم التنكير.

ومنها : قال بعضهم : كان ينبغى أن تثبت الياء فى (جوار) فى حال الجر كما تثبت فى حال النصب ، لأن حركته فى الجر الفتح فينبغى أن لا تحذف.

قال ابن النحاس فى (التعليقه) : فالجواب أن النظر إلى أصل الحركه لا إلى العارض بعد منع الصرف ، لأنه لالتقائه مع تنوين الصرف نظر إلى ما يستحقه الاسم فى الأصل.

ومنها : قال ابن النحاس : قاعده الإعراب أن يثبت وصلا ويحذف وقفا ، فإن قيل : فإن لنا فى الإعراب ما يثبت وقفا ويحذف وصلا وهو الفعل المضارع إذا اتصل به ضمير جمع المذكرين أو المخاطبه المؤنثه وأكد ، فإنه يحذف منه الضمير ، ونون الرفع لنون التوكيد ، فإذا وقف عليه حذفت نون التوكيد للوقف وأعيد الضمير ونون الإعراب اللذان حذفا لنون التوكيد فهذا إعراب يثبت وقفا ويحذف وصلا.

قيل : الحذف هنا إنما كان لعارض فأعيد عند زوال العارض.

ومنها : قال (١) ابن يعيش : إذا لحقت تاء التأنيث الفعل المعتل اللام حذفت اللام لالتقاء الساكنين نحو : رمت فإن لقيها ساكن بعدها حركت بالكسر لالتقاء الساكنين نحو رمت المرأه ، ولا يرد الساكن المحذوف إذ الحركه عارضه وكذلك تقول : المرأتان رمتا ، فلا ترد الساكن وإن انفتحت التاء لأنها حركه عارضه ، إذ ليس بلازم أن يسند الفعل إلى اثنين ، فأصل التاء السكون وإنما حركت بسبب ألف التثنيه ، وقد قال بعضهم : رماتا ، فرد الألف الساقطه لتحرك التاء وأجرى الحركه العارضه مجرى اللازمه من نحو : قولا وبيعا وخافا وذلك قليل ردىء من قبيل الضروره.

ومنها : قال الشلوبين : النحويون إنما يعقدون أبدا قوانينهم على الأصول لا على العوارض ، ولذلك حدّوا الإعراب بأنه تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخله عليها ، ومن الأسماء المعربه ما لا تغيير فيه ولا اختلاف كالمصادر والظروف الملازمه للنصب ، فإن الأصل فيها أن تغير ، لكن منع من ذلك قله تمكنها ، فهى فى حكم ما يتغير نظرا إلى الأصل وإلغاء للعارض.

ومنها : قال الشلوبين : قول من قال : إن الضمه فى الخاء من : (جاءنى أخوك) هى ضمه الرفع ، وإنها منقوله عن حرف الإعراب ، وكذا الكسره فى : (مررت بأخيك) فاسد وذلك أن فيه كون الإعراب فيما قبل الآخر فى الرفع والخفض ، وهذا لا نظير له إلا فى الوقف على بعض اللغات فيما قبل آخره ساكن والوقف عارض والعارض لا يعتد به ، وهذا فى الوصل والوصل ليس عارضا بل هو الأصل.

ومنها : قال الشلوبين : إنما لحق الفعل علامه التأنيث إذا كان فاعله مؤنثا ، ولم تلحقه علامه التثنيه والجمع إذا كان فاعله مثنى ومجموعا. لأن الأكثر لزوم التأنيث فاعتدّوا به ، وعدم لزوم التثنيه والجمع فلم يعتدوا به لاعتدادهم باللازم وعدم اعتدادهم بالعارض ، فإنه لا يعتد به فى أكثر اللغه.

ومنها : قال (٢) ابن يعيش : قولهم : يضع ويدع ، إنّما حذفت الواو منهما لأن الأصل : يوضع ويودع لأن (فعل) من هذا إنما يأتى مضارعه على يفعل بالكسر ، وإنما فتح فى يضع ويدع لمكان حرف الحلق ، فالفتحه إذن عارضه والعارض لا اعتداد به لأنه كالمعدوم فحذفت الواو فيهما لأن الكسره فى حكم المنطوق به.

١- انظر شرح المفصّل (٩ / ٢٧).

٢- انظر شرح المفصّل (١٠ / ٦١).

ومنها : قال الشلوبين : ذهب بعضهم إلى أن الضمير فى نحو : ربّ رجل وأخيه ، نكره لأن العرب أجرته مجراها فهو فى معنى : ربّ رجل وربّ أخى رجل ، وسيبويه أبقاه على معرفته لأن أصل وضع ضمير النكره أن يكون معرفه لا نكره ، فأجراه سيبويه على أصله ولم يبال بهذا الذى طرأ عليه من جهه معنى الكلام لأنه أمر طارئ فى هذا الموضع ، والنكره فى كل موضع ليست كذلك فلذلك جعل سيبويه ضمير النكره فى هذا الموضع معرفه (١).

ومنها : قال الشلوبين : أوجه اللغتين فى باب (قاضى) أنه يقال فيه فى الوقف فى حالى الرفع والجر : هذا قاض ومررت بقاض ، ويقال فى الأخرى : هذا قاضى ومررت بقاضى ، ووجه هذه اللغه أن حاذف الياء فى الوصل إنما كان التنوين لالتقائها معه وقد سقط فى الوقف فرجعت الياء ووجه اللغه الأولى أن حذف التنوين فى الوقف عارض ، والعارض لا يعتدّ به فبقيت الياء محذوفه وسكن ما قبلها لأنه لا يوقف على متحرك ، وهذه اللغه أوجه اللغتين لأنها مبنيه على عدم الاعتداد بالعارض وهو الأكثر.

١- انظر الكتاب (٢ / ٥٠).

حرف الغين

الغالب واللازم يجريان فى العربيه مجرى واحدا

ذكر هذه القاعده الرمانى ، وبنى عليها أن وزن الفعل الذى يغلب عليه يجرى فيه منع الصرف مجرى الوزن الذى يخص الفعل.

قال ابن النحاس فى (التعليقه) : لكن شرط جريان الغالب مجرى اللازم هنا الزياده فى أوله ، والمراد بالزياده أحد حروف المضارعه.

ص: ٢٧۴

حرف الفاء

الفرع أحطّ رتبه من الأصل

اشاره

ومن ثم لم يجز إعمال اسم الفاعل عند البصريين من غير اعتماد ، قال فى (البسيط) : لأنه فرع عن الفعل فى العمل ، والقاعده حط الفروع عن رتب الأصول ، فاشترط اعتماده على أحد الأمور السته ليقوى بذلك على العمل.

وقال (۱) ابن يعيش : قال الكسائى فى قوله تعالى : (كِتابَ اللهِ عَلَيْكُمْ) [النساء : ۲۴] إنه نصب بعليكم على الإغراء ، كأنه قال : عليكم كتاب الله ، فقدم المنصوب. قال : ومثله قول الشاعر : [الرجز] (۲)۱۹۸- يا أيها المائح دلوى دونكا

أى : دونك دلوى.

قال : وما قاله ضعيف لأن هذه الظروف ليست أفعالا ، وإنما هى نائبه عن الأفعال ، وفى معناها ، فهى فروع فى العمل على الأفعال ، والفروع أبدا منحطه عن درجات الأصول فإعمالها فيما تقدم عليها تسويه بين الأصل والفرع وذلك لا يجوز.

وقال (۳) أيضا : إذا قلت : عندى راقود خلّا ، ورطل زيتا ، فلا يحسن أن يجرى وصفا على ما قبله لأنه اسم جامد غير مشتق ، ولا إضافته لأجل التنوين فنصب على الفضله تشبيها بالمفعول وتنزيلا للاسم الجامد منزله اسم الفاعل ، من جهه أنه إذا نون نصب فعمل النصب ، وانحط عن درجه اسم الفاعل فاختص عمله فى المكره دون المعرفه ، كما انحط اسم الفاعل عندنا عن درجه الفعل ، حتى إذا أجرى على غير من هو له وجب إبراز ضميره نحو قولك : زيد هند ضاربها هو.

۱- انظر شرح المفصّل (۱ / ۱۱۷).

۲- الرجز لجاريه بن مازن فى الدرر (۵ / ۳۰۱) ، وشرح التصريح (۲ / ۲۰۰) ، والمقاصد النحويه (۴ / ۳۱۱) ، وبلا نسبه فى اللسان (ميح) ، وأسرار العربيه (ص ۱۶۵) ، والإنصاف (ص ۲۲۸) ، وأوضح المسالك (۴ / ۸۸) ، وجمهره اللغه (ص ۵۷۴) ، وشرح الأشمونى (۲ / ۴۹۱) ، وشرح المفصّل (۱ / ۱۱۷) ، والمقرب (۱ / ۱۳۷) ، والمغنى (۲ / ۶۰۹). ۱۹۹-

۳- انظر شرح المفصّل (۲ / ۷۲).

وقال أبو البقاء فى (التبيين) : اسم الفاعل والصفه المشبهه إذا جريا على غير من هما له وجب إبراز الضمير فيهما لأنهما فرعان على الفعل فى العمل وتحمل الضمير ، وقد انضم إلى ذلك جريانه على غير من هو له ، فقد انضم فرع إلى فرع ، والفرع يقصر عن الأصل ، فيجب أن يبرز الضمير ليظهر أثر القصور ويمتاز الفرع عن الأصل.

وقال (١) ابن يعيش : لا يجوز تقديم خبر إن وأخواتها ولا اسمها عليها ، ولا تقديم الخبر فيها على الاسم ، لكونها فروعا عن الأفعال فى العمل فانحطت عن درجه الأفعال.

وقال ابن فلاح فى (المغنى) : إنما حمل نصب جمع المؤنث السالم على جره مع إمكان دخول النصب فيه لئلا يكون الفرع أوسع مجالا من الأصل ، مع أن الحكمه تقتضى انحطاط الفروع عن رتب الأصول ولأنه يشارك المذكر فى التصحيح فشاركه فى الإعراب ، والمذكر معرب بحرفين فأعرب هذا بحركتين وخصّ بالحركه لانحطاطه عن رتبه الأصل.

وقال ابن النحاس فى (التعليقه) : إنما اختص الجر بالأسماء لأنه لو دخل الأفعال - وقد دخلها الرفع والنصب والجزم ، وهى فرع فى الإعراب على الأسماء ، لكان الفرع أكثر تصرفا فى الإعراب من الأصل ، والفروع أبدا تنحط عن الأصول فى التصرف لا تزيد عليها فمنع الجر من الأفعال لذلك.

وقال ابن عصفور فى (شرح الجمل) : لما كان جعل (الواو) بمعنى (مع) فى المفعول معه فرعا عن كونها عاطفه ، لم يتصرفوا فى الاسم الذى بعدها فلم يقدموه على العامل ، وإن كان متصرفا ولا على الفاعل ، لا يقولون : والطيالسه جاء البرد ، ولا جاء والطيالسه البرد ، لأن الفروع لا تحتمل من التصرف ما تحتمله الأصول.

وقال أبو الحسين بن أبى الربيع فى (شرح الإيضاح) : إنما لم تعمل (ما) عمل ليس مطلقا بل بالشروط المعروفه ، وهى أن يكون الخبر مؤخرا وأن يكون منفيا ، وأن لا يقع بعد ما (أن) فإن (أن) تكف ما عن العمل كما تكف ما إنّ عن العمل لأنها فى الدرجه الثالثه فى العمل ، لأن ما مشبهه بليس ، وليس مشبهه بالفعل ، وكل ما هو فى الدرجه الثالثه فلا تجده يعمل أبدا إلا مختصا ليفرق بينهما ، ألا ترى أن تاء القسم اختصت باسم الله وإن كانت بدلا من الواو ، والواو تخفض فى القسم كل

١- انظر شرح المفصّل (١ / ١٠٣).

ظاهر ، وإنما كان الاختصاص باسم الله فى التاء لأنها مبدله من الواو والواو بدل من الباء فى الدرجه الثالثه فلذلك اختصت.

وكذلك الصفه المشبهه باسم الفاعل عملت تشبيها باسم الفاعل واسم الفاعل عمل لشبهه فى الفعل ، فالصفه فى عملها فى الدرجه الثالثه ، فكان عملها مختصا لأنها لا تعمل إلا ما كان من سبب الأول ، ولهذا نظائر.

وقال ابن إياز : لما كانت (لا) فرعا فى العمل عن (إن) ومشبهه بها وجب أن تنحطّ عنها ، فلذلك اشترط فى إعمالها شروط : كتنكير معمولها وعدم فصلها.

وقال السخاوى فى (تنوير الدياجى) : انحط اسم الفاعل عن منزله الفعل فى أشياء لأنه فرع عنه فى العمل ، والفرع لا يساوى بالأصل ، فمما انحط فيه عن الفعل بروز ضميره إذا جرى على غير من هو له ، نحو : هند زيد ضاربته هى ، ولو كان فى مكان ضاربته ، تضربه ، لم يبرز الضمير لقوه الفعل.

وقال أبو البقاء : (لا) فرع على (إن) ، و (إن) فرع على كان ، والفروع تنقص عن الأصول ، فلذلك لا تقوى على العمل فى الخبر إذ كانت فرع فرع.

وقال ابن إياز : لما كان الفعل فرعا على الاسم فى الإعراب لم تكثر عوامله كثره عوامل الاسم ، إذ من عادتهم التصرف فى الأصول دون الفروع.

وقال أيضا : (أن) الناصبه للمضارع فرع (أنّ) المشدده ، لأن كلّا منهما حرف مصدرى ولمّا كانت فرعا عليها نصبت فقط ، و (أنّ) الثقيله لأصالتها نصبت ورفعت.

وقال أيضا : (أن) أصل نواصب المضارع ، ولن وإذن وكى ، فروع عنها ، ومحموله عليها لكونها تخلص الفعل للاستقبال مثلها ، ولهذا عملت ظاهره ومقدره ، وأخواتها لا تعمل إلا فى حال الظهور دون التقدير.

وقال ابن القواس : قيل : إن تنوين (عرفات) مثل تنوين الصرف لفظا وصوره ، والجر فيها دخل تبعا للتنوين ، ولو كانت لا تنصرف لامتنع دخول الجر عليها.

وأجيب : بأن الجر دخلها تبعا لتنوين المقابله ، وقيل : التنوين عوض عن الفتحه فى حاله النصب ، وأبطل بأنه لو عوض عنها لما حصل انحطاط الفرع عن رتبه الأصل.

وقال أيضا : إنما امتنعت إضافه العدد إلى المميز لأنه فرع عن اسم الفاعل والصفه المشبهه فى العمل ، فلو تصرف فيه بالإضافه تصرفهما للزم مساواه الفرع الأصل وهو محال.

وقال ابن هشام فى (تذكرته) : نصّ العبدى على أن (إما) لا تستعمل فى الإباحه لأنها دخيله على (أو) وفرع لها والفرع ينقص عن درجه الأصل.

وقال ابن هشام : كأن العبدىّ لما لم يسمعه لم يجز قياسه وهو متجه. انتهى.

تنبيه : قد يكثر الفرع ويقل الأصل

قال الأندلسى فى (شرح المفصّل) : فإن قيل : (الواو) أكثر استعمالا فى القسم من (الباء) ، فكيف جعلتم القليل الاستعمال هو الأصل؟.

قيل : لا يبعد أن يكثر الفرع ويقلّ الأصل لضرب من التأويل ، ألا ترى أن نعم الرجل أكثر من نعم بالكسر.

الفروع هى المحتاجه إلى العلامات والأصول لا تحتاج إلى علامه

قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس فى (التعليقه) : وجدت ذلك بخط عالى بن عثمان بن جنّى عن أبيه قال : بدليل أنك تقول فى المذكر : قائم ، وإذا أردت التأنيث قلت : قائمه ، فجئت بالعلامه عند المؤنث ولم تأت للمذكر بعلامه ، وتقول : رأيت رجلا ، فلا يحتاج إلى العلامه ، وإن أردت التعريف أدخلت العلامه فقلت : رأيت الرجل فأدخلت العلامه فى الفرع الذى هو التعريف ، ولم تدخلها فى التنكير ، وإذا أردت بالفعل المضارع الاستقبال أدخلت عليه السين لتدل بها على استقباله ، وذلك يدل على أن أصله موضوع للحال ، ولو كان الاستقبال فيه أصلا لما احتاج إلى علامه. انتهى.

وانظر إلى دين الشيخ بهاء الدين وأمانته كيف وجد فائده بخط ولد ابن جنّى نقلها عن أبيه ولم تسطر فى كتاب فنقلها عنه ، ولم يستجز ذكرها من غير عزو إليه ، لا كالسارق الذى أغار على تصانيفى التى أقمت فى تتبعها سنين وهى كتاب المعجزات الكبير وكتاب الخصائص الصغرى ، وغير ذلك فسرقها وضمّها وغيرها مما سرقه من كتب الخضيرى والسخاوى فى مجموع وادّعاه لنفسه ، ولم يعز إلى كتبى وكتب الخضيرى والسخاوى شيئا مما نقله عنها ، وليس هذا من أداء الأمانه فى العلم.

الفروع قد تكثر وتطرد حتى تصير كالأصول وتشبه الأصول بها

ذكر ذلك ابن جنّى فى (الخصائص) وقال (۱) : من ذلك قول ذى الرمّه : [الطويل] (۲)۱۹۹- ورمل كأوراك العذارى قطعته

[إذا ألبسته المظلمات الحنادس]

والعاده أن تشبه أعجاز النساء بكثبان الأنقاء ، فلما كثر ذلك واطرد عكس الشاعر التشبيه فجعل أوراك العذارى أصلا وشبه به الرمل. قال : ولذلك لما كثر تقديم المفعول على الفاعل ، صار وإن كان مؤخرا فى اللفظ ، كأنه مقدم فى الرتبه فجاز أن يعود الضمير من الفاعل عليه ، وإن كان الفاعل مقدما والمفعول مؤخرا ، كما جاز أن يعود الضمير من المفعول إذا كان مقدما على الفاعل وإن كان مؤخرا فى قولنا : ضرب غلامه زيد.

وقال ابن عصفور فى (شرح الجمل) : الدليل على أن الفرع هو الذى ينبغى أن تجعل فيه العلامه لا الأصل ، أنهم جعلوا علامه للتثنيه والجمع ، ولم يجعلوا علامه للإفراد لما كانت التثنيه والجمع فرعين عن الإفراد وكذلك أيضا جعلوا علامه للتصغير ولم يجعلوا علامه للتكبير ، لأن التصغير فرع عن التكبير.

وكذلك أيضا جعلوا الألف واللام علامه للتعريف ولم يجعلوا للتنكير علامه ، لأن التعريف فرع عن التنكير. فإن كان التنكير فرعا عن التعريف جعلوا له علامه لم تكن فى التعريف وهى التنوين نحو قولك : سيبويه وسيبويه آخر ، وأشباه ذلك فى اللسان كثير.

الفرق

اشاره

عللوا به أحكاما كثيره ، منها : رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، وضم تاء المتكلم ، وفتح تاء المخاطب وكسر تاء المخاطبه ، وتنوين التمكن دخل للفرق بين ما ينصرف وما لا ينصرف ، وتنوين التنكير دخل للفرق بين النكره والمعرفه من المبنيات.

۱- انظر الخصائص (۱ / ۳۰۰).

۲- الشاهد لذى الرمّه فى ديوانه (۱۱۳۱) ، ولسان العرب (ورك) و (جمل) ، وتاج العروس (ورك). ۲۰۰-

ومنهـا : بنـاء نحو (سـيبويه) على الكسـر ولم يعرب كبعلبـك ، قـال فى (البسـيط) : فرقـا بين التركيب مع الأـعجمى والتركيب مع العربى.

ومنهـا : كنّوا عن أعلاـم الأناسـىّ بفلاـن وفلاـنه ، قـال فى البسـيط : وإذا كنوا عن أعلام البهائم أدخلوا عليها اللام فقالوا : الفلان والفلانه فرقا بين الكنايتين ، قال : وإنما اختصت باللام لوجهين :

أحدهما : أنّها أنقص عن درجه الأناسىّ فى التعريف ، فخصّت باللّام ، إشعارا بنقصان درجتها عن درجه الأصل.

والثانى : أن أعلام البهائم أقلّ فكانت أقبل للزياده لقلتها.

ومنهـا : قـال فى البسـيط : فتحت همزه الوصـل فى أداه التعريف لكثره الاسـتعمال ، وفرقا بينها وبين الـداخله على الاسم والفعل ، فإنها مع الاسم مكسوره ومع الفعل مكسوره ومضمومه.

ومنها : قال فى البسيط : التاء الداخله على العدد لم تدخل التأنيث ما دخلت عليه لأنه مذكر بل دخلت للفرق بين العددين.

ومنها : قال فى البسيط : لا يؤكد الضمير المنصوب بالمنفصل المنصوب فرقا بينه وبين البدل.

ومنهـا : قال فى البسـيط : تحـذف التاء من باب صـبور وشـكور فرقا بين (فعول) بمعنى (فاعل) وفعول بمعنى مفعول نحو : حلوبه وركوبه بمعنى محلوبه ومركوبه ، ومن باب جريح وقتيل فرقا بين مفعول وبين فعيل بمعنى فاعل كعليم وسميع.

ومنهـا قـال فى (البسـيط) : حـذفت ألف (ذا) فى التثنيه هربا من التقاء الساكنين ، ولم تقلب كما قلبت ألف المعرب فرقا بين تثنيه المبنى وتثنيه المعرب وشددت النون فى (ذانّ) عند بعضهم فرقا فعيل بمعنى مفعول وبين فعيل بمعنى فاعل كعليم وسميع.

وقال : فعيل بمعنى مفعول يكسّر على فعلى كجريح وجرحى وأسـير وأسرى ، ولا يجمع جمع تصحيح فرقا بينه وبين فعيل بمعنى فاعـل ، وخصّ الثانى بجمع التصـحيح لأنه أشـرف من المفعول ، وجمع التصـحيح أدلّ على الشـرف لكون صـيغه المفرد فيه غير متغيره. قـال : ولمـا لم يفرقـوا فى الـذى بمعنى مفعول بين المـذكور والمؤنث لم يفرقوا بينهمـا فى الجمع ، ولمـا فرقوا فى الـذى بمعنى فاعل نحو كريم وكريمه فرقوا بينهما فى الجمع.

ومنها : تغيير صيغه الفعل المبنى للمفعول فرقا بينه وبين المبنى للفاعل ، قال ابن السراج (فى الأصول) (١) : وقد جعل بينهما فى جميع تصاريف الأفعال ماضيها ومستقبلها وثلاثيها ورباعيها وما فيه زائد منها فروق فى الأبنيه.

ومنها قال (٢) ابن يعيش : أرادوا الفرق بين البدل والتأكيد ، فإذا قالوا : رأيتك إيّاك ، كان بدلا ، وإذا قالوا : رأيتك أنت ، كان تأكيدا فلذلك استعمل ضمير المرفوع فى تأكيد المنصوب والمجرور ، واشترك الجميع فيه كما اشتركن فى (نا) وجروا فى ذلك على قياس اشتراكها كلها فى لفظ واحد.

ومنها : قال أبو الحسن على بن محمد بن ثابت الخولانى المعروف بالحداد فى كتاب (المفيد فى معرفه التحقيق والتجويد) : الهاء فى هذه ليست من قبيل هاء الضمير ، بدليل امتناع جواز الضم فيها ، وإنما هى هاء تأنيث مشبهه بهاء تذكير ، ومجراها فى الصفه مجراها من حيث كانت زائده وعلامه لمؤنث ، كما أن تلك زائده وعلامه لمذكر أيضا ، وإنما كسر ما قبلها ، وهاء التأنيث لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا لأنها بدل من ياء ، وإنما أبدلت منها الهاء للتفرقه بين (ذى) التى بمعنى صاحب ، وبين ذى التى فيها معنى الإشاره.

ومنها : قال الجزولى : قد يبنى المبنى على حركه للفرق بين معنى أداه واحده.

قال الشلوبين : كالفتحه فى أنا ، اسم المتكلم ، لأن الألف إنما هى للوقف فكان حق النون أن تكون ساكنه لأن أصل البناء السكون ، إلا أنا فرقنا بين (أن) إذا كانت أداه للدلاله على المتكلم ، وبين التى تصيّر الفعل فى تأويل الاسم ففتحت النون من أداه المتكلم.

ومنها : قال ابن عصفور فى (شرح الجمل) وابن النحاس فى (التعليقه) : أصل لام الجر أن تكون مفتوحه لكونها مبنيّه على حرف واحد فنحرك بالفتح طلبا للتخفيف وإنما كسرت للفرق بينها وبين لام الابتداء فى نحو قولك : لموسى غلام ، ولموسى غلام ، ولذا بقيت مع المضمر على فتحها ، لأنه لا لبس معه لكون الضمير مع لام الابتداء من ضمائر الرفع ، والضمير مع لام الجر من ضمائر الجر ، ولفظ ضمائر الجر وضمائر الرفع مختلف فلا لبس حينئذ. وكان ينبغى على هذا أن تكسر لام المستغاث فى نحو : يا لزيد ، لدخولها على الظاهر ، إلا أنهم فتحوها تفرقه بينها وبين

١- انظر الأصول (١ / ٨١).

٢- انظر شرح المفصّل (٣ / ٤٣).

لام المستغاث من أجله ، وكانت أحق بالفتح من لام المستغاث من أجله ، لأن المستغاث به منادى ، والمنادى واقع موقع المضمر ولام الجر تفتح مع المضمر ، ففتحت مع ما وقع موقعه.

وقال ابن فلاح فى (مغنيه) : أفعل فعلى كالأفضل والفضلى ، يجمع هو ومؤنثه جمع التصحيح فرقا بينه وبين أفعل فعلاء.

وقال الأندلسى : إنما تبدل التاء فى قائمه فى الوقف هاء فرقا بين تأنيث الاسم وتأنيث الفعل.

خاتمه : التنوين نون صحيحه ساكنه

قال ابن السراج فى (الأصول) (١) : التنوين نون صحيحه ساكنه ، وإنما خصها النحويون بهذا اللقب وسموها تنوينا ، ليفرقوا بينها وبين النون الزائده المتحركه التى تكون فى التثنيه والجمع.

الفعل لا يثنّى

قال أبو جعفر بن الزبير فى (تعليقه على كتاب سيبويه) : وسبب ذلك أن الفعل مدلوله جنس وهو واقع على القليل والكثير ألا ترى أنك فى قولك : ضرب زيد عمرا ، ويمكن أن يكون ضرب مره واحده ويمكن أن يكون ضرب مرات ، فهو إذن دليل على القليل والكثير ، والمثنى إنما يكون مدلوله مفردا نحو : رجل ، ألا ترى أن لفظ رجل لا يدّل إلا على واحد ، وإذا قلت : رجلان دلّت هذه الصيغه على اثنين فقط ، فلما كان الفعل لا يدلّ على شىء واحد بعينه لم يكن لتثنيته فائده ، وأيضا فإن العرب لم تثنّه.

فإن قيل : إنّ الفعل مثنّى فى قولك : يفعلان.

فالجواب : إن ذلك باطل لأنه لو كان مثنى لجاز أن تقول : زيد قاما ، إذا وقع منه القيام مرتين ، والعرب لم تقل ذلك فبطل أن يكون مثنى فى ذلك الفعل.

الفعل أثقل من الاسم

اشاره

وعلّله صاحب البسيط بوجهين :

أحدهما : أنه لكثره مقتضياته يصير بمنزله المركب والاسم بمنزله المفرد.

١- انظر الأصول (١ / ٤٧).

والثانى : أن الاسم أكثر من الفعل ، بـدليل أن تركيب الاسم يكون مع الفعل ومن غير فعل ، والكثره مظنه الخفه كما فى المعرفه والنكره.

قال : وإذا تقرر ثقله فهو مع ذلك فرع على الاسم من وجهين :

أحدهما : أن الفعل مشتقّ من المصدر على مذهب أهل البصره. والمشتق فرع على المشتق منه لأنه يقف وجود الفرع على وجود الأصل.

والثانى : أن الفعل يفتقر إلى الاسم فى إفاده التركيب والاسم يستقل بالتركيب من غير توقف.

وقال (١) ابن يعيش : الأفعال أثقل من الأسماء لوجهين :

أحـدهما : أن الاسم أكثر من الفعـل ، من حيث أن كل فعل لا بـدّ له من فاعل اسم يكون معه ، وقـد يسـتغنى الاسم عن الفعل ، وإذا ثبت أنه أكثر فى الكلام كـان أكثر اسـتعمالا وإذا كثر اسـتعماله خف على الألسـنه لكثره تـداوله ، ألا ترى أن العجمى إذا تعاطى كلام العرب ثقل على لسانه لقلّه استعماله ، وكذلك العربى إذ تعاطى كلام العجم كان ثقيلا عليه لقله استعماله له.

والثانى : أن الفعل يقتضـى فاعلا ومفعولا فصار كالمركّب منهما إذ لا يسـتغنى عنهما والاسم لا يقتضـى شيئا من ذلك فهو مفرد والمفرد أخفّ من المركب.

وقال ابن النحاس فى (التعليقه) : الاسم أخفّ من الفعل لوجوه :

منها : أنّ الأسماء أكثر استعمالا من الأفعال ، والشىء إذا كثر استعماله على ألسنتهم خفّ ، وإنّما قلنا : إنّه أكثر استعمالا لأمور :

منها : الأوزان ، وعدد الحروف ، أما فى الأصول فلأن أصول الأسـماء ثلاثيه ورباعيه وخماسيه ، وليس فى الأفعال خماسيه ، وأما بالزياده فالاسم يبلغ بالزياده سبعه وأكثر من ذلك على ما ذكر ، والفعل لا يزاد على السته ، فقد زاد عليه فى الأصول والزياده.

وأما الأبنيه ، فأبنيه الأصول فى الأسماء المجمع عليها تسعه عشر ، وأصول الأفعال أربعه.

وأما الأبنيه بالزياده فالأسماء تزيد على ثلاثمائه ، والفعل لا يبلغ الثلاثين.

ومنها : أن الاسم يفيد مع جنسه ، والفعل لا يفيد إلا بانضمام الاسم.

١- انظر شرح المفصّل (١ / ٥٧).

ومنها : أن الفعل يفتقر إلى الفاعل فيثقل ولا كذلك الاسم.

فإن قلت : فإن المبتدأ يحتاج إلى خبر فليكن كاحتياج الفعل إلى فاعله.

قلنا : تعلق الفعل بفاعله أشد من تعلق المبتدأ بخبره ، لأن الفاعل يتنزل منزله الجزء من الفعل ولا كذلك الخبر من المبتدأ.

ومنها : أن الفعل تلحقه زوائد نحو حروف المضارعه ، وتاء التأنيث ، ونونى التوكيد والضمائر فثقل بذلك.

ومنها : أن الأفعال مشتقه من المصادر والمشتق فرع على المشتق منه فهى إذن فرع على الأسماء والفرع أثقل من الأصل ، انتهى.

فائده : الأمور التى يعبرون بها عن الفعل

قال ابن هشام (١) : إنهم يعبّرون بالفعل عن أمور.

أحدها : وقوعه ، وهو الأصل.

الثانى : مشارفته ، نحو : (وَإِذا طَلَّقْتُمُ النِّساءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَ) [البقره : ٢٨١] أى : فشارفن انقضاء العده ، (وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ) [النساء : ٩] أى : لو شارفوا أن يتركوا.

الثالث : إرادته ، وأكثر ما يكون ذلك بعد أداه الشرط نحو : (فَإِذا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ) [النحل : ٩٨] ، (إِذا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فَاغْسِلُوا) [المائده : ٦] ، (إِذا قَضى أَمْراً فَإِنَّما يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) [آل عمران : ٤٧].

الرابع : مقاربته ، كقوله : [الطويل] (٢)٢٠٠- إلى ملك كاد الجبال لفقده

تزول ، وزال الرّاسيات من الصّخر

أى : تزول الراسيات.

الخامس : القدره عليه ، نحو : (وَعْداً عَلَيْنا إِنَّا كُنَّا فاعِلِينَ) [الأنبياء : ١٠٤] أى : قادرين على الإعاده وأصل ذلك أن الفعل يتسبب عن الإراده والقدره وهم يقيمون السبب مكان المسبّب وبالعكس.

١- انظر مغنى اللبيب (٢ / ٧٦٧).

٢- الشاهد بلا نسبه فى شرح شواهد المغنى (٢ / ٩٦٤) ، ومغنى اللبيب (٢ / ٦٨٨). ٢٠١-

حرف القاف

القلب

قال ابن هشام فى (المغنى) (١) : القاعده العاشره من فنون كلامهم القلب ، وأكثر وقوعه فى الشعر كقوله حسان - رضى الله عنه - : [الوافر] (٢)٢٠١- كأنّ سبيئه من بيت رأس

يكون مزاجها عسل وماء

نصب المزاج فجعل المعرفه الخبر ، والأصل رفعه ، ونصب العسل على أن المعرفه الاسم والنكره الخبر ، وقول رؤبه : [الرجز] (٣)٢٠٢- ومهمه مغبرّه أر جاؤه

كأنّ لون أرضه سماؤه

أى : كأن لون سمائه لغبرته لون أرضه ، فعكس التشبيه مبالغه وحذف المضاف ، وقول عروه بن الورد : [الوافر] (٤)٢٠٣- فديت بنفسه نفسى ومالى

[وما آلوك إلا ما أطيق]

وقول القطامى : [الوافر] (٥)٢٠٤- [فلما أن جرى سمن عليها]

كما طيّنت بالفدن السّياعا

١- انظر مغنى اللبيب (٢ / ٧٧٥).

٢- الشاهد لحسان بن ثابت فى ديوانه (ص ٧١) ، والكتاب (١ / ٨٨) ، والدرر (٢ / ٧٣) ، وشرح أبيات سيبويه (١ / ٥٠) ، وشرح شواهد المغنى (ص ٨٤٩) ، وشرح المفصّل (٧ / ٩٣) ، ولسان العرب (سبأ) ، و (رأس) ، والمحتسب (١ / ٢٧٩) ، والمقتضب (٤ / ٩٢) ، وبلا نسبه فى همع الهوامع. ٢٠٢-

٣- الرجز لرؤبه فى ديوانه (ص ٣) ، وخزانه الأدب (٦ / ٤٥٨) ، وشرح التصريح (٢ / ٣٣٩) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٩٧١) ، ولسان العرب (عمى) ، ومعاهد التنصيص (١ / ١٧٨) ، ومغنى اللبيب (٢ / ٦٩٥) ، والمقاصد النحويه (٤ / ٥٥٧) ، وتاج العروس (كبد) و (عمى) ، وبلا نسبه فى أمالى المرتضى (١ / ٢١٦) ، والإنصاف (١ / ٣٧٧) ، وأوضح المسالك (٤ / ٣٤٢) ، وجواهر الأدب (ص ١٦٤) ، وسرّ صناعه الإعراب (٢ / ٦٣٦) ، وشرح شذور الذهب (ص ٤١٤) ، وشرح المفصّل (٢ / ١١٨) ، وفقه اللغه (ص ٢٠٢). ٢٠٣-

٤- الشاهد لعروه فى شرح شواهد المغنى (٢ / ٩٧٢) ، ولسان العرب (تيز) ، ومغنى اللبيب (٢ / ٦٩٦) ، وليس فى ديوان. ٢٠٤-

٥- الشاهد للقطامى فى ديوانه (ص ٤٠) ، وأساس البلاغه (فدن) ، وجمهره اللغه (ص ٨٤٥) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٩٧٢) ،

ولسان العرب (تيز) ، و (سيع) ، ومغنى اللبيب (٢ / ٦٩٦). ٢٠٥-

الفدن : القصر ، والسياع : الطين ، ومنه فى الكلام : أدخلت القلنسوه فى رأسى وعرضت الناقه على الحوض وعلى الماء ، قاله الجوهرى وجماعه منهم الكسائى والزمخشرى وجعل منه : (وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ) [الأحقاف : ٢٠].

وفى كتاب (التوسعه) لابن السكيت (١) : أن عرض الحوض على الناقه مقلوب ويقال : إذا طلعت الجوزاء انتصب العود فى الحرباء ، أى : انتصب الحرباء فى العود.

وقال ثعلب فى قوله تعالى : (ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُها سَبْعُونَ ذِراعاً فَاسْلُكُوهُ) [الحاقه : ٢٢] ، إن المعنى اسلكوا فيه سلسله ، وقيل : أن منه : (وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْناها فَجاءَها بَأْسُنا) [الأعراف : ٤] ، (ثُمَّ دَنا فَتَدَلَّى) [النجم : ٨] ، (اذْهَبْ بِكِتابِي هذا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَانْظُرْ ما ذا يَرْجِعُونَ) [النمل : ٢٨].

وقال الجوهرى فى : (فَكانَ قابَ قَوْسَيْنِ) [النجم : ٩] إنّ أصله قابى قوس ، فقلب التثنيه بالإفراد ، وهو حسن لأن القاب ما بين مقبض القوس وسيته أى : طرفه ، وله طرفان فله قابان ، ونظيره قوله : [الطويل] (٢)٢٠٥- إذا أحسن ابن العمّ بعد إساءه

فلست لشرّى فعله بحمول

أى : لشر فعليه ، وقيل فى : (فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ) [هود : ٢٨] إن المعنى : فعميتم عنها وفى : (حَقِيقٌ عَلى أَنْ لا أَقُولَ) [الأعراف : ١٠٥] إن المعنى حقيق علىّ بياء المتكلم ، كما قرأ نافع ، وفى : (لَتَنُوأُ بِالْعُصْبَهِ) [القصص : ٧٦] ، إن المعنى لتنوء العصبه بها.

قد يزاد على الكلام التام فيعود ناقصا

قال ابن جنّى : وذلك قولك : قام زيد ، كلام تام ، فإذا زدت عليه فقلت : إن قام زيد ، صار شرطا واحتاج إلى جواب ، وكذلك قولك : زيد أخوك إن زدت عليه : أعلمت ، لم تكتف بالاسمين ، تقول : أعلمت زيدا بكرا أخاك ، وتقول : زيد منطلق ، فإذا زدت عليه (أنّ) المفتوحه احتاج إلى عامل يعمل فى أنّ وصلتها ، فتقول : بلغنى أنّ زيدا منطلق ، قال : وجماع هذا أن كل كلام مستقل زدت عليه شيئا غير معقود بغيره ولا مقتض لسواه فالكلام باق بحاله نحو : زيد قائم ، وما زيد قائما ، وإن زدت شيئا مقتضيا لغيره معقودا به عاد الكلام ناقصا.

١- انظر مغنى اللبيب (٢ / ٧٧٧).

٢- الشاهد بلا نسبه فى شرح شواهد المغنى (٢ / ٩٧٢) ، ولسان العرب (شرر) ، ومغنى اللبيب (٢ / ٦٩٧). ٢٠٦-

وقال الأندلسی فی (شرح المفصّل) : الجمله قد تکون ناقصه بزیاده کما تکون بنقصان ، فإن إذا دخلت علی الجمله صیّرتها جزء جمله أخری وجعلتها فی حکم المفرد ، فتحتاج فی تمامها إلی أمر آخر ، کما أنّ (أن) المصدریه إذا دخلت علی جمله صیرتها فی حکم المفرد وأخرجتها عن کونها کلاما.

قد یکون للشیء إعراب إذا کان وحده فإذا اتصل به شیء آخر تغیر إعرابه

من ذلک : ما أنت؟ وما شأنک؟ فإنهما مبتدأ وخبر إذا لم تأت بعدهما بنحو قولک : وزیدا ، فإن جئت به فأنت مرفوع بفعل محذوف والأصل : ما تصنع أو ما تکون ، فلما حذف الفعل برز الضمیر وانفصل ، وارتفاعه بالفاعلیه أو علی أنه اسم لکان ، وشأنک بتقدیر ما یکون وما فیهما فی موضع نصب خبرا لکان أو مفعولا لتصنع ، ومثل ذلک : کیف أنت وزیدا ، إلا أنک إذا قدرت تصنع کان (کیف) حالا إذ لا یقع مفعولا به.

قرائن الأحوال قد تغنی عن اللفظ

قال ابن یعیش (۱) : وذلک أن المراد من اللفظ الدلاله علی المعنی ، فإذا ظهر المعنی بقرینه حالیه أو غیرها لم یحتج إلی اللفظ المطابق ، فإن أتی باللفظ المطابق جاز وکان کالتأکید وإن لم یؤت به فللاستغناء عنه.

وفروع القاعده کثیره منها : حذف المبتدأ والخبر والفعل والفاعل والمفعول وکل عامل جاز حذفه ، وکل أداه جاز حذفها.

۱- انظر شرح المفصّل (۱ / ۱۲۵).

حرف الكاف

كثره الاستعمال اعتمدت فى كثير من أبواب العربيه

منها : حذف الخبر بعد لو لا ، قال ابن يعيش فى (شرح المفصّل) (١) : حذف خبر المبتدأ من قولك : لو لا زيد خرج عمرو ، لكثره الاستعمال حتى رفض ظهوره ولم يجز استعماله.

وقال صاحب (البسيط) : إنّما اختصت (غدوه) بالنصب بعد لدن دون (بكره) وغيرها لكثره استعمال غدوه معها وكثره الاستعمال لا يجوز معه ما لا يجوز مع غيره.

قال ابن جنّى (٢) : أصل (هلم) عند الخليل : ها للتنبيه ، ولمّ ، أى : (لمّ بنا) ثم كثر استعمالها فحذفت الألف تخفيفا.

وقال ابن يعيش فى (شرح المفصّل) (٣) : قد توسعوا فى الظروف بالتقديم والفصل وخصّوها بذلك لكثرتها فى الاستعمال.

ومما حذف لكثره الاستعمال ياء المتكلم عند الإضافه ، والتنوين من هذا : زيد بن عمرو. وقولهم : أيش ، ولم أبل ، ولا أدر ، ولم يك ، وحذف الاسم فى (لا عليك) أى : لا بأس عليك ، والتخفيف فى (قد) و (قط) إذ أصلهما التثقيل لاشتقاقهما من قددت الشيء وقططته ، وقولهم : الله لأفعلنّ ، بإضمار حرف الجر ، قال سيبويه (٤) : جاز حيث كثر فى كلامهم فحذفوه تخفيفا كما حذفوا (ربّ) قال : وحذفوا الواو كما حذفوا اللامين من قولهم لاه أبوك ، حذفوا لام الإضافه واللام الأخرى ليخففوا الحرف على اللسان.

وقال بعضهم : لهى أبوك ، فقلبت العين وجعل اللام ساكنه إذ صارت مكان العين ، كما كانت العين ساكنه ، وتركوا آخر الاسم مفتوحا كما تركوا آخر (أين)

١- انظر شرح المفصّل (١ / ٩٥).

٢- انظر الخصائص (٣ / ٣٥).

٣- انظر شرح المفصّل (١ / ١٠٣).

٤- انظر الكتاب (٣ / ٥٥٣).

مفتوحا ، وإنما فعلوا ذلك به لكثرته فى كلامهم فغيّروا إعرابه كما غيروه ، ذكر ذلك ابن السراج فى (الأصول) (١).

قال ابن يعيش : الكلمه إذا كثر استعمالها جاز فيها من التخفيف ما لم يجز فى غيرها.

وفى (تذكره الفارسى) : حكى أبو الحسن والفراء أنهم يقولون : أيش لك ، قال : والقول فيه عندنا أنه : أىّ شىء ، فخفف الهمزه وألقى الحركه على الياء ، فتحركت الياء بالكسره فكرهت الكسره فيها فأسكنت فلحقها التنوين فحذفت لالتقاء الساكنين ، كما أنه خفف هو يرم إخوانه ، فحذفت الهمزه ، وطرح حركتها على الياء ، كره تحريكها بالكسره فأسكنها وحذفها لالتقائها مع الخاء من الإخوان ، فالتنوين فى أيش مثل الخاء فى إخوانه ، قال : فإن قلت : الاسم يبقى على حرف واحد ، قيل : إذا كان كذلك شىء (فهو) فى أيش ، وحسن ذلك أن الإضافه لازمه فصار لزوم الإضافه مشبها له بما فى نفس الكلمه حتى حذف منها فقالوا : فيم ، وبم ، ولم ، فكذلك أيش.

وقال الزمخشرى فى (المفصل) (٢) : فى (الذى) ولاستطالتهم إياه بصلته مع كثره الاستعمال خففوه من غير وجه فقالوا : (اللذ) ، بحذف الياء ، ثم (اللّذ) بحذف الحركه ، ثم حذفوه رأسا واجتزوا بلام التعريف الذى فى أوله ، وكذا فعلوا فى التى.

وقال ابن عصفور فى (شرح الجمل) : إنما بنيت (أين) على الفتح لكثره الاستعمال ، إذ لو حركت بالكسر على أصل التقاء الساكنين لانضاف ثقل الكسر إلى ثقل الياء التى قبل الآخر وهى مما يكثر استعماله فكان يؤدى ذلك إلى كثره استعمال الثقيل.

قال : ومما يبيّن لك أنّ كثره الاستعمال أوجب فتح (أين) أنهم قالوا : (جير) فحرّكوا بالكسر على أصل التقاء الساكنين ، واحتملوا ثقل الكسره والياء لما كانت قليله الاستعمال لأنها لا تستعمل إلا فى القسم ، وهى مع ذلك من نادر القسم.

قال : وكذلك (ثم) بنيت على الفتح إذ لو حركوها بالكسر على أصل التقاء الساكنين لانضاف ثقل الكسر إلى ثقل التضعيف مع أنّها كثيره الاستعمال فكان يلزم من ذلك كثره استعمال الثقيل.

١- انظر الأصول (١ / ٥٢٨).

٢- انظر المفصّل (١۴٣).

قال : وكذلك (إنّ) وأخواتها بنيت على الفتح ولم تكسر على أصل التقاء الساكنين استثقالا للكسره مع التضعيف أو الياء فى (ليت) مع أن هذه الحروف كثيره الاستعمال فلو كسرت لأدّى ذلك إلى كثره استعمال الثقيل.

وقال ابن النحاس فى (التعليقه) : إنما لزم إضمار الفعل فى باب التحذير لكثرته فى كلامهم كما ذكر سيبويه (١).

وقال الرمانى : لأن التحذير مما يخاف منه وقوع المخوف ، فهو موضع إعجال لا يحتمل تطويل الكلام ، لئلا يقع المخوف بالمخاطب قبل تمام الكلام.

وقال ابن يعيش فى (شرح المفصّل) (٢) : اعلم أن اللفظ إذا كثر فى ألسنتهم واستعمالهم آثروا تخفيفه ، وعلى حسب تفاوت الكثره يتفاوت التخفيف ، ولمّا كان القسم مما يكثر استعماله ويتكرر دوره بالغوا فى تخفيفه من غير جهه ، فمن ذلك حذف فعل القسم نحو : بالله لأقومنّ ، أى : أحلف ، وربما حذفوا المقسم به واجتزوا بدلاله الفعل عليه نحو : أقسم لأفعلن ، والمعنى أقسم بالله ، ومن ذلك حذف الخبر من الجمله الابتدائيه نحو : لعمرك ، وايمن الله ، وأمانه الله ، فهذه كلها مبتدآت محذوفه الأخبار ، ومن ذلك إبدال التاء من الواو نحو : (تَاللهِ تَفْتَؤُا) [يوسف : ٨٥] ومن ذلك قولهم : لعمر الله ، فالعمر البقاء والحياه ، وفيه لغات : عمر - بفتح العين وسكون الميم ، وبضمّ العين وسكون الميم ، وبضمّهما ، فإذا جئت إلى القسم لم تستعمل منه إلا المفتوح العين لأنّها أخفّ اللّغات الثلاث ، والقسم كثير فاختاروا له الأخف.

وقال أبو البقاء فى (التبيين) : لاسم الله تعالى خصائص منها دخول (يا) عليه مع وجود اللام فيه ، ومنها : زياده الميم فى آخره نحو : (اللهم) ولا يجوز فى غيره ، ومنها : دخول تاء القسم عليه نحو : تالله ، ومنها : التفخيم ، ومنها : الإبدال كقوله : ها الله ، وآلله وذلك لكثره الاستعمال.

وقال أيضا : يجوز حذف حرف القسم فى اسم الله من غير عوض ، ولا يجوز ذلك فى غيره ووجهه أن الشىء إذا كثر كان حذفه كذكره ، لأن كثرته تجريه مجرى المذكور ، ولذلك جاز التغيير والحكايه فى الأعلام دون غيرها ، وإنما سوغ ذلك الكثره.

وقال ابن النحاس فى (التعليقه) : إذا التقى ساكنان والثانى لام التعريف اختير

١- انظر الكتاب (١ / ٣٣٠).

٢- انظر شرح المفصّل (٩ / ٩٤).

فتح الأول نحو : من الناس ، طلبا للخفه فيما يكثر استعماله ، ويقل الكسر لثقل توالى الكسرتين فيما يكثر استعماله.

وقال ابن فلاح فى (المغنى) : شرط الرخيم أن يكون المرخّم منادى ، وذلك لأنه حذف ، والنداء يكثر استعماله ، ولذلك أوقعوه على الحىّ والميّت والجماد فناسب كثره استعماله تخفيف لفظه بالحذف ، كما حذفوا منه التنوين وياء المتكلم المضاف إليها.

قال : وشرطه أن يكون علما وإنّما رخموا صاحبا فقالوا : يا صاح لأنه لما كثر استعماله من غير ذكر موصوف صار بمنزله العلم.

قال : واختص يا بن أم ، ويا بن عم ، بحذف الياء لكثره الاستعمال حتى أن العرب تلقى الغريب فتقول له : يا بن أم ويا بن عم ، استعطافا وتقربا إليه وإن لم يكن بينهما نسب قال : وإنما وجب إضمار الفعل العامل فى المنادى وفى التحذير لأن الواضع تصور فى الذهن أنه لو نطق به لكثر استعماله فألزمه الإضمار طلبا للخفه ، لأن كثره الاستعمال مظنه التخفيف ، وأقام مقامه فى النداء حرفا يدل عليه فى محله.

وقال : المصدر الذى يجب إضمار فعله إنما وجب إضماره لكثره الاستعمال ومعنى كثره الاستعمال أنه تقرر فى أذهانهم أنهم لو استعملوها لكثر استعمالها فخففوها بالحذف وجعلوا المصدر عوضا منها.

وقال ابن الدهان فى (الغره) : ذهب الأخفش إلى أن ما غير لكثره استعماله إنّما تصورته العرب قبل وضعه ، وعلمت أنه لا بدّ من استعماله فابتدؤوا بتغييره علما بأن لا بدّ من كثره استعماله الداعيه إلى تغييره كما قال : [المتقارب] (١)٢٠٦- رأى الأمر يفضى إلى آخر

فصيّر آخره أوّلا

وقال السخاوى فى : (شرح المفصّل) : هم يغيرون الأكثر ويحذفون منه كما فعلوا فى لم أبل ، وربّما ألحقوا فيه كقولهم : أمهات ، وكقولهم : اللهم ويا أبت ويا أمت.

١- الشاهد بلا نسبه فى الخصائص (١ / ٢٠٩) ، وشرح المفصّل (٥ / ١٢٠). ٢٠٨-

اللّبس محذور

ومن ثم وضع له ما يزيله إذا خيف واستغنى عن لحاق نحوه إذا أمن.

فمن الأول : الإعراب ، إنما وضع فى الأسماء ليزيل اللبس الحاصل فيها باعتبار المعانى المختلفه عليها ، ولذلك استغنى عنه فى الأفعال والحروف والمضمرات والإشارات والموصولات لأنها داله على معانيها بصيغها المختلفه فلم تحتج إليها ، ولما كان الفعل المضارع قد تعتوره معان مختلفه كالاسم دخل فيه الإعراب ليزيل اللبس عند اعتوارها.

ومنه رفع الفاعل ونصب المفعول فإن ذلك لخوف اللبس منهما لو استويا فى الرفع أو فى النصب.

ومن ذلك قال فى (البسيط) : يضاف اسم الفاعل المتعدّى إلى المفعول دون الفاعل ، لأن إضافته إلى الفاعل والمفعول تفضى إلى اللّبس لعدم تعين المضاف إليه فالتزم إضافته إلى المفعول ليحصل بذلك تعين المضاف إليه ، بخلاف الصفه المشبهه واسم الفاعل من اللازم فإنه لا لبس فى إضافته إلى فاعله لتعينه فجازت إضافته لذلك.

ومن ذلك قال فى (البسيط) : كان قياس اسم المفعول من الثلاثى نحو : ضرب وقتل على مفعل ، بأن يقال : مضرب ومقتل ليكون جاريا على يضرب ويقتل ، إلا أنه عدل عنه إلى مفعول لئلا يلتبس باسم المفعول من أفعل نحو : مكرم ومضرب ، من أكرم وأضرب ، وخصّ الثلاثى بالزياده لقلّه حروفه.

ومن ذلك قال فى (البسيط) : قياس التفضيل فى أفعل أن يكون على الفاعل نحو : زيد فاضل وعمرو أفضل منه ، لا على المفعول نحو : خالد مفضول وبكر أفضل منه ، لأنهم لو فضلوا على الفاعل والمفعول لالتبس التفضيل على الفاعل بالتفضيل على المفعول فلمّا كان يفضى إلى اللبس كان التفضيل على الفاعل أولى لأنّه كالجزء من الفعل ، والمفعول فضله فكان التفضيل على ما هو كالجزء أولى من التفضيل على الفضله.

ومن ذلك قال فى (البسيط) : الجمهور على أن الصرف عباره عن التنوين وحده ، وعله منع الصرف إنما أزالت التنوين خاصه ، وليس الجر من الصرف ، وإنما حذف مع التنوين كراهه أن يلتبس بالإضافه إلى ياء المتكلم ، لأنه حكى حذف ياء المتكلم وإبقاء الكسره فى غير النداء قال : [الكامل]

٢٠٧- ...

شرقت دموع بهنّ فهى سجوم

وكراهه أن يلتبس بالمبنيات على الكسر نحو (حذام).

ومن ذلك قال فى (البسيط) : فائده العدل فى الأعلام خفه اللفظ ، ورفع لبس الصفه لأن فاعلا أصل وضعه الصفه ، فإذا عدل إلى (فعل) زال ذلك اللبس.

وقال : تكسير الصفه ضعيف لأنها إذا كسرت التبس فيها صفه المذكر بصفه المؤنث فى بعض الصور عند حذف الموصوف نحو : قامت الصعاب تحتمل الرجال والنساء ، وإذا جمعت بالواو والنون أو الألف والتاء انتفى اللبس.

ومن ذلك : يجوز أن يقال فى النداء يا أبت ويا أمت بحذف ياء الإضافه وتعويض التاء عنها.

قال ابن يعيش (١) : ولا تدخل هذه التاء عوضا فيما له مؤنث من لفظه لو قلت فى يا خالى ويا عمى : يا خاله ويا عمه ، لم يجز ، لأنه كان يلتبس بالمؤنث ، فأما دخول التاء على الأم فلا إشكال لأنها مؤنثه ، وأما دخولها على الأب فلمعنى المبالغه من نحو راويه وعلامه. ومن ذلك قولهم (٢) : لله دره من فارس ، وحسبك به من ناصر.

قال ابن يعيش : فإن قيل : كيف جاز دخول من هنا على النكره المنصوبه مع بقائها على إفرادها ولا يقال : هو أفره منك من عبد ، ولا عندى عشرون من درهم ، بل يردّ إلى الجمع عند ظهور (من) ، نحو من العبيد ، ومن الدراهم ، فالجواب أن هذا الموضع ربما التبس فيه التمييز بالحال فأتوا بمن لتخلصه للتمييز.

ومن ذلك قال ابن يعيش (٣) : إنما أتى بالمضمرات كلها لضرب من الإيجاز واحتراسا من الإلباس ، أما الإيجاز فظاهر لأنك تستغنى بالحرف الواحد عن الاسم بكماله فيكون ذلك الحرف كجزء من الاسم ، وأما الإلباس فلأن الأسماء الظاهره

١- انظر شرح المفصل (٢ / ١١).

٢- انظر شرح المفصّل (٢ / ٧٣).

٣- انظر شرح المفصّل (٣ / ٨٤).

كثيره الاشتراك ، فإذا قلت : زيـد فعل زيـد ، جاز أن يتوهم فى زيـد الثانى أنه غير الأول ، وليس للأسـماء الظاهره أحوال تفترق بها إذا التبست ، وإنما يزيل الالتباس منها فى كثير من أحوالها الصـفات ، والمضـمرات لا لبس فيها ، فاسـتغنت عن الصـفات لأن الأحوال المقترنه بها وهى حضور المتكلم والمخاطب وتقدم ذكر الغائب تغنى عن الصفات.

ومن ذلـك قـال ابن فلاـح فى (المغنى) : إنمـا ضم حرف المضـارعه فى الربـاعى دون غيره ، خيفه التباس الرباعى بزياده الهمزه (بالثلاـثى) نحو : ضـرب يضـرب ، وأكرم يكرم ، لأـن الهمزه فى الرباعى تزول مع حرف المضارعه فلو فتـح حرف المضارعه لم يعلم أمضـارع الثلاـثى هو أم مضـارع الربـاعى ، ثم حمـل بقيه أبنيه الربـاعى على مـا فيه الهمزه ، وإنما خصّ الضم بالرباعى لأن الثلاـثى أصل ، والرباعى بزياده الهمزه فرع ، فيجعل للأصل الحركه الخفيفه وللفرع الحركه الثقيله ، وما زاد على الثلاثى محمول على الثلاثى.

وخرج عن هـذا الأصـل أهراق يهريق ، واسـطاع يسـطيع ، فـإنّه ضمّ حرف المضـارعه منهمـا مع أنهمـا أكثر من أربعه وفى ذلك وجهان :

أحدهما : أن الهاء والسين زيدتا على غير قياس ، والمعنى على الفعل الرباعى فهما فى حكم العدم.

والثـانى : أنهمـا جعلا عوضا عن حركه عين الكلمه ، فإنها نقلت إلى فائها ، وإذا كانا عوضا عنها لم يعتـد بهما حرفين مسـتقلين ، فلـذلك لم يتغير حكم الرباعى ، ولو كانا حرفين مسـتقلين لخرجا إلى الخماسـى وتغيرت صـيغه الرباعى من الضم وقطع الهمزه ، وإنما حكمنا بكونهما بدلا عن نقل حركه العين إلى الفاء ، وإن كان نقل حركه العين إلى الفاء لا يقتضى عوضا ، لكون الرباعى لم تتغير صيغته بهما فصارا بمنزله الحركتين لكونهما عرضا عن نقل الحركتين لا عن الحركتين ، لأن الحركتين موجودتان فكيف يعوض عنهما مع وجودهما ، انتهى.

ومن ذلك قال الخفاف فى شرح الإيضاح : تقول فى التعجب : ما أحسننا ، وفى النفى : ما أحسنا ، وفى الاستفهام : ما أحسننا ، لا تدغم فى التعجب ، ولا فى الاستفهام ، لئلا يلتبس أحدهما بالآخر والنفى بهما.

ومن ذلك قال ابن النحاس فى (التعليقه) : لا يجوز أن يأتى المنصوب على الاختصاص من الأسـماء المبهمه نحو : إنى هذا أفعل كذا لأن المنصوب إنما يذكر لبيان الضـمير. فإذا أبهمت فقد جئت بما هو أشكل من الضمير ، ولذلك لا يجوز أن يؤتى به نكره فلا يقال : إنّا قوما نفعل كذا ، لأن النكره لا تزيل لبسا.

ومن ذلك قال ابن فلاح فى (المغنى) : إنما امتنع حذف حرف النداء من اسم الإشاره عند البصريين لئلا تلتبس الإشاره المقترنه بقصد النداء بالإشاره العاريه عن قصد النداء ، لا يقال : ينتقض هذا بالعلم ، فإنه تلتبس العلميه المقترنه بقصد النداء بالعلميه العاريه عن قصد النداء ، لأنا نقول : بناؤه على الضم فى أعم الصور قرينه تدل على النداء ، وهذه القرينه منتفيه فى اسم الإشاره.

قال : إنما امتنع حذف حرف النداء من المستغاث به لئلا يلتبس لامه بلام الابتداء ، فإنها مفتوحه مثلها ولا يكفى الإعراب فارقا لوجود اللبس فى المقصور والمبنى فى حاله الوقف.

ومن ذلك لم يجمعوا حيه على حى ، لئلا يلتبس بالحى الذى هو ضد الميت بخلاف سائر ما كان من هذا النوع كبقره ونعامه وحمامه وجراده فإنهم أسقطوا فى جمعه الهاء ، وكذا فى مذكره قال الكسائى : سمعت كل هذا النوع يطرح من ذكره الهاء إلا فى حيه ، فإنهم يقولون : حيه للمذكره والمؤنث ، فيقولون : رأيت حيه على حيه ، فلا يطرحون الهاء من ذكره.

ومن ذلك إذا التقى ساكنان وخيف من تحرك أحدهما بالكسر الإلباس حرك بالفتح نحو : أنت ، فى خطاب المذكر ، واضربن ، ولا تضربن فى خطابه ، لأنه لو حرك بالكسر لالتبس بخطاب المؤنث.

ومن ذلك إذا خيف من النسب إلى صدر المضاف لبس ، حذف الصدر ونسب إلى العجز ، فيقال فى النسب إلى عبد مناف وعبد أشهل ، منافى وأشهلى ، لأنهم لو قالوا : عبدى لالتبس بالنسبه إلى عبد القيس ، فإنهم قالوا : فى النسبه إليه عبدى ، فرقوا بين ما يكون الأول مضافا إلى اسم يقصد قصده ويتعرف المضاف الأول به ، وهو مع ذلك اسم غالب أو طرأت عليه العلميه ، وبين ما ليس كذلك ، فإن القيس ليس بشىء معروف معين يضاف إليه عبد. وقال الأخفش فى (الأوسط) فى النسب إلى المركب المزجى : وإن خفت الالتباس قلت : رامى هرمزى.

ومن الثانى : عدم لحاق التاء فى صفات المؤنث الخاصه بالإناث كحائض وطالق ، ومرضع ، وكاعب ، وناهد ، وهى كثيره جدا لأنها لاختصاصها بالمؤنث ، أمن اللبس فيها بالمذكر فلم يحتج إلى فارق.

ومن ذلك قال ابن النحاس فى (التعليقه) : إنما لم يجز حكايه المضمر والمشار به وإن كانا من جمله المعارف ، لأن كلا منهما لا يدخله لبس.

حرف الميم

ما حذف للتخفيف كان فى حكم المنطوق به

ذكر هذه القاعده ابن يعيش فى (شرح المفصّل) (١) :

ومن فروعها أنهم قالوا : ذلذل وجندل فاجتمع فى الكلمه أربع متحركات متواليات لأن المراد ذلاذل وجنادل ، لكنهم حذفوا الألف منهما تخفيفا ، وما حذف للتخفيف كان فى حكم المنطوق به.

ومن فروعها قال ابن فلاح فى (المغنى) : أفصح اللغتين للعرب فى حذف الترخيم أن يكون المحذوف مرادا فى حكم المنطوق به.

وقال ابن جنّى فى (الخصائص) (٢) : باب فى أن المحذوف إذا دلت الدلاله عليه كان فى حكم الملفوظ به ، إلا أن يعترض هناك من صناعه اللفظ ما يمنع منه ، ومن ذلك أن ترى رجلا قد سدد سهما نحو الغرض ثم أرسله فتسمع صوتا فتقول : القرطاس والله ، أى : أصاب القرطاس ، فأصاب الآن فى حكم الملفوظ به البته ، وإن لم يوجد فى اللفظ ، غير أن دلاله الحال عليه نابت مناب اللفظ به ، وكذلك قولهم لرجل مهو بسيف فى يده : زيدا ، أى اضرب زيدا ، فصارت شهاده الحال بالفعل بدلا من اللفظ به ، وكذلك قولهم للقادم من سفر : خير مقدم أى قدمت خير مقدم ، وقولك : قد مررت برجل إن زيدا وإن عمرا ، أى : إن كان زيدا وإن كان عمرا ، وقولك للقادم من حجّه : مبرور مأجور أى : أنت مبرور مأجور ، ومبرورا مأجورا ، أى : قدمت مبرورا مأجورا ، وكذلك قولهم : [الخفيف] (٣)٢٠٨- رسم دار وقفت فى طلله

[كدت أقضى الغداه من جلله]

١- انظر شرح المفصّل (١ / ٧٠).

٢- انظر الخصائص (١ / ٢٨٤).

٣- الشاهد لجميل بثينه فى ديوانه (ص ١٨٩) ، والأغانى (٨ / ٩٤) ، وأمالى القالى (١ / ٢٤٦) ، وخزانه الأدب (١٠ / ٢٠) ، والدرر (٤ / ٨٤) ، وشرح التصريح (٢ / ٢٣) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ٣٩٥) ، ولسان العرب (جلل) ، ومغنى اللبيب (ص ١٢١) ، والمقاصد النحويه (٣ / ٣٣٩) ، وبلا نسبه فى شرح المفصّل (٣ / ٨٢) ، وشرح الأشمونى (٢ / ٣٠٠). ٢٠٩-

أى : رب رسم دار ، وكان رؤبه إذا قيل له كيف أصبحت؟ فيقول : خير عافاك الله ، أى بخير ويحذف الباء لدلاله الحال عليها لجرى العاده والعرف بها.

وكذلك قولهم : الذى ضربت زيد ، تريد الهاء وتحذفها لأن فى الموضع دليلا عليها ، وعلى نحو من هذا تتوجه عندنا قراءه حمزه : (وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِى تَسائَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحامَ) [النساء : ١] ليست هذه القراءه عندنا من الإبعاد والضعف على ما رآه فيها أبو العباس ، بل الأمر فيها أقرب وأخف وألطف ، وذلك أن لحمزه أن يقول لأبى العباس : لم أحمل (الأرحام) على العطف على المجرور المضمر ، بل اعتقدت أن يكون فيه باء ثانيه حتى كأنى قلت : وبالأرحام ، ثم حذفت الباء لتقدم ذكرها ، كما حذفت لتقدم ذكرها أيضا فى نحو قولك : بمن تمرر أمرر ، وعلى من تنزل أنزل ، وإذا جاز للفرزدق أن يحذف حرف الجر لدلاله ما قبله عليه مع مخالفته فى الحكم له فى قوله : [الطويل] (١)٢٠٩- وإنّى من قوم بهم يتّقى العدا

ورأب الثّأى والجانب المتخوّف

أى : وبهم رأب الثأى ، فحذف الباء فى هذا الموضع لتقدمها فى قوله : (بهم يتّقى العدا) وإن كانت حالاهما مختلفتين ، ألا ترى أن الباء فى قوله : بهم يتقى العدا ، منصوبه الموضع لتعلقها بالفعل الظاهر الذى هو يتقى كقوله : بالسيف يضرب زيد ، والباء فى قوله : وبهم رأب الثأى مرفوعه الموضع عند قوم ، وعلى كل حال فهى متعلقه بمحذوف ورافعه للرأب - ونظائر هذا كثيره - كان حذف الباء فى قوله : (والأرحام) لمشابهتها الباء فى (به) موضعا وحكما أجدر.

وقد أجازوا : تبا له وويل ، على تقدير : وويل له ، فحذفوها وإن كانت اللام فى : تبا له ، لا ضمير فيها وهى متعلقه بنفس (تبا) ، مثلها فى هلم لك ، وكانت اللام فى (وويل) خبرا ، ومتعلقه بمحذوف وفيها ضمير.

فإن قلت : فإذا كان المحذوف للدلاله عليه عندك بمنزله الظاهر فهل تجيز توكيد الهاء المحذوفه فى نحو قولك : الذى ضربت زيد ، فتقول : الذى ضربت نفسه زيد ، كما تقول : الذى ضربته نفسه زيد؟ قيل : هذا عندنا غير جائز وليس ذلك لأن المحذوف هنا ليس بمنزله المثبت ، بل لأمر آخر ، وهو أن الحذف هنا إنما الغرض فيه التخفيف لطول الاسم ، فلو ذهبت تؤكده لنقضت الغرض ، وذلك أن التوكيد

١- الشاهد للفرزدق فى ديوانه (٢ / ٢٩) ، وجمهره أشعار العرب (٨٨٧) ، ولسان العرب (رأب) ، وبلا نسبه فى الخصائص (١ / ٢٨٦). ٢١٠-

والإسهاب ضد التخفيف والإيجاز ، فلما كان الأمر كذلك تدافع الحكمان فلم يجز أن يجتمعا كما لا يجوز إدغام الملحق نحو : اقعنسس لما يلحق فيه من نقض الغرض.

ومن هذا الباب قولهم (١) : راكب الناقه طليحان ، أى : راكب الناقه والناقه ، فحذف المعطوف لتقدّم ذكر الناقه الدال عليه ، ولما كان المحذوف لدليل بمنزله الملفوظ به جاء الخبر مثنى.

وقال ابن هشام فى (المغنى) : أول من شرط للحذف أن لا يكون مؤكدا الأخفش ، فإنه منع فى نحو : الذى رأيت زيد ، أن يؤكد العائد المحذوف بقولك : نفسه ، لأن المؤكّد مريد للطول والحاذف مريد للاختصار ، وتبعه الفارسى فرد فى كتاب (الإغفال) قول الزجاج فى : (إِنْ هذانِ لَساحِرانِ) [طه : ٦٣] أن التقدير : إن هذان لهما ساحران ، فقال : الحذف والتوكيد باللام متنافيان ، وتبع أبا على أبو الفتح فقال فى (الخصائص) : لا يجوز «الذى ضربت نفسه زيد» كما لا يجوز إدغام نحو (اقعنسس) لما فيهما جميعا من نقض الغرض ، وتبعهم ابن مالك فقال : لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكد كضربت ضربا ، لأن المقصود تقويه عامله ، وتقرير معناه والحذف مناف لذلك.

وهؤلاء كلهم مخالفون للخليل وسيبويه ، فإن سيبويه سأل الخليل عن نحو : مررت بزيد ، وأتانى أخوه أنفسهما ، كيف ينطق بالتوكيد؟ فأجابه : بأنه يرفع بتقدير : هما صاحباى أنفسهما ، وينصب بتقدير : أعنيهما أنفسهما ووافقها على ذلك جماعه واستدلوا بقول العرب : [المنسرح] (٢) ٢١٠- إنّ محلّا وإن مرتحلا

[وإن فى السّفر إذ مضوا مهلا]

وإن مالا وإن ولدا ، فحذفوا الخبر مع أنه مؤكد بإنّ ، وفيه نظر ، فإن المؤكد نسبه الخبر إلى الاسم لا نفس الخبر.

١- انظر مغنى اللبيب (٢ / ٦٧٣).

٢- الشاهد للأعشى فى ديوانه (ص ٢٨٣) ، وخزانه الأدب (١٠ / ٤٥٢) ، والخصائص (٢ / ١٧٣) ، وسرّ صناعه الإعراب (٢ / ٥١٧) ، والشعر والشعراء (ص ٧٥) ، ولسان العرب (رحل) ، والمحتسب (١ / ٣٤٩) ، والمقتضب (٤ / ١٣٠) ، والمقرّب (١ / ١٠٩) ، وبلا نسبه فى أمالى ابن الحاجب (١ / ٣٤٥) ، وخزانه الأدب (٩ / ٢٢٧) ، ورصف المبانى (ص ٢٩٨) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ٢٣٨) ، وشرح المفصّل (٨ / ٨٤) ، والصاحبى فى فقه اللغه (ص ١٣٠) ، ولسان العرب (جلل). ٢١١-

وقال الصفار (١) : إنما فرّ الأخفش من حذف العائد فى نحو : «الذى رأيته نفسه زيد» لأن المقتضى لحذفه الطول ، ولهذا لا يحذف فى نحو : (الذى هو قائم زيد) فإذا فروا من الطول فكيف يؤكدون؟ وأما حذف الشيء لدليل وتوكيده فلا تنافى بينهما ، لأن المحذوف للدليل ، كالثابت ، ولبدر الدين بن مالك مع والده فى المسأله بحث أجاد فيه. انتهى ما أورده ابن هشام فى المغنى.

والبحث الذى أشار إليه هو ما قال ابن المصنف فى شرح الألفيه : وقال ابن النحاس فى (التعليقه) : إذا كان للفعل مفعولات أقيم مقام الفاعل المفعول المصرح لفظا وتقديرا دون المصرح لفظا فقط. وكذلك عمل الفرزدق فى قوله : [الطويل] (٢)٢١١- ومنّا الذى اختير الرّجال سماحه

[وجودا إذا هبّ الرياح الزعازع]

فأقام المصرح وهو الضمير المستتر فى اختير ، ونصب غير المصرح وهو الرجال ، ولا تحفل بقول من قال : يجوز إقامه أيهما شئت ، وذلك أن القاعده أن المحذوف المنوى كالملفوظ به وهاهنا حرف الجر المحذوف مراد ، فلو ظهر لم يجز إلا إقامه المصرح فكذلك إذا كان مرادا انتهى.

وقال ابن فلاح فى (المغنى) : أهل الحجاز يحذفون خبر (لا) كثيرا ، وإنما يحذف للعلم به وهو مراد فهو فى حكم المنطوق.

ما كان كالجزء من متعلقه لا يجوز تقدمه عليه

كما لا يتقدم بعض حروف الكلمه عليها

وفيه فروع :

الأول : الصله لا تتقدم على الموصول ، ولا شيء منها لأنها بمنزله الجزء من الموصول.

الثانى : الفاعل لا يتقدم على فعله ، لأنه كالجزء منه.

الثالث : الصفه لا تتقدم على الموصوف ، لأنها من حيث أنها مكمله له ومتممه ، أشبهت الجزء منه.

١- انظر المغنى (٢ / ٦٧٤).

٢- الشاهد للفرزدق فى ديوانه (١ / ٤١٨) ، والكتاب (١ / ٧٤) ، وخزانه الأدب (٩ / ١١٣) ، والدرر (٢ / ٢٩١) ، وشرح أبيات سيبويه (١ / ٤٢٤) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ٢٢) ، ولسان العرب (خير) ، وبلا نسبه فى شرح المفصّل (٨ / ٥١) ، والمقتضب (٤ / ٣٣٠) ، وهمع الهوامع (١ / ١٦٢). ٢١٢-

الرابع : المضاف إليه بمنزله الجزء من المضاف ، فلا يتقدم عليه.

الخامس : حرف الجر بمنزله الجزء من المجرور ، فلا يتقدم عليه المجرور.

وقال أبو الحسين بن أبى الربيع فى (شرح الإيضاح) : خمسه أشياء هى بمنزله شىء واحد : الجار والمجرور كالشىء الواحد ، والمضاف والمضاف إليه كالشىء الواحد ، والفعل والفاعل كالشىء الواحد ، والصفه والموصوف كالشىء الواحد ، والصله والموصول كالشىء الواحد.

ما يجوز تعدّده وما لا يجوز

فيه فروع :

الأول : خبر المبتدأ ، وفيه خلاف منهم من أجازه مطلقا وبه جزم ابن مالك (١) ومنهم من منعه وأوجب العطف نحو : زيد قائم ومنطلق ، إلا أن يريد اتصافه بذلك فى حين واحد ، فيجوز نحو : هذا حلو حامض ، أى : مز ، وهذا أعسر يسر أى اضبط ، قال أبو حيان : وهذا اختيار من عاصرناه من الشيوخ.

الثانى : الحال ، وفيه خلاف قال فى (الارتشاف) : ذهب الفارسى وجماعه إلى أنه لا يجوز تعدده ، ويجعلون نحو قولك : جاء زيد مسرعا ضاحكا ، الحال الأول فقط ، وضاحكا صفه مسرعا أو حالا من الضمير المستكمن ، وذهب ابن جنّى إلى جواز ذلك.

وقال ابن مالك فى (شرح التسهيل) : الحال شبيه بالخبر وشبيه بالنعت ، فكما جاز أن يكون للمبتدأ الواحد والمنعوت الواحد خبران فصاعدا ، أو نعتان فصاعدا ، فكذلك يجوز أن يكون للاسم الواحد حالان فصاعدا ، وزعم ابن عصفور أن فعلا واحدا لا ينصب أكثر من حال قياسا على الظرف. وقال : كما لا يقال : قمت يوم الخميس يوم الجمعه ، كذلك لا يقال : جاء زيد ضاحكا مسرعا ، واستثنى الحال المنصوب بأفعل التفضيل نحو : زيد راكبا أحسن منه ماشيا. قال : فجاز هذا كالظرف نحو : زيد اليوم أفضل منه غدا ، وزيد خلفك أسرع منه أمامك. وقال : وصح هذا فى أفعل التفضيل لأنه قام مقام فعلين ، ألا أن معنى قولك : زيد اليوم أفضل منه غدا : زيد يزيد فضله اليوم على فضله غدا.

الثالث : المستثنى ، والجمهور على أنه لا يستثنى بأداه واحده دون عطف شيئان ، وأجازه قوم نحو : ما أخذ أحد إلا زيد درهما ، وما ضرب القوم إلا بعضهم بعضا.

الرابع : الظرف ، وتعدده ممتنع بلا خلاف ، فقد اتفّقوا على أنّ الفعل لا يعمل فى ظرفين ، لا يقال مثلا : قمت يوم الجمعه يوم السبت ، لأن وقوع قيام واحد فى يوم الجمعه ويوم السبت محال ، وكذا جلست أمامك خلفك ، لأن وقوع جلوس واحد فى مكانين محال ولهذا قالوا فى قوله تعالى : (وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ) [الزخرف : ٣٩] لا يصح أن يكون (إذ) ظرفا لينفع لأنه لا يعمل فى ظرفين.

الخامس : النعت ويجوز تعدده بلا خلاف.

السادس : عطف البيان ، ذكره الزمخشرى (١) فى قوله تعالى : (مَلِكِ النَّاسِ إِلهِ النَّاسِ) [الناس : ٢] أنهما عطفا بيان لربّ الناس.

وقال أبو حيان (٢) : لا أنقل عن النحاه شيئا فى عطف البيان ، هل يجوز أن يكرر المعطوف فى علم واحد أم لا يجوز ذلك.

السابع : البدل ، قال أبو حيان فى (البحر) (٣) : أما بدل البداء عند من أثبته فيكرر فيه الإبدال ، وأما بدل الكلّ وبدل البعض وبدل الاشتمال فلا نص عن أحد من النحويين أعرفه فى جواز التكرار فيها أو منعه إلا أن فى كلام بعض أصحابنا ما يدلّ على أن البدل لا يتكرر.

مراجعه الأصول

اشاره

فيها مباحث :

المبحث الأول : فيما يراجع من الأصول مما لا يراجع.

قال ابن جنّى (٤) : اعلم أن الأصول المنصرف عنها إلى الفروع على ضربين :

أحدهما : إذا احتيج إليه جاز أن يراجع ، والآخر ما لا يمكن مراجعته لأن العرب انصرفت عنه فلم تستعمله.

فالأول منه كالصرف الذى يفارق الاسم لمشابهته الفعل من وجهين ، فمتى احتجت إلى صرفه جاز أن تراجعه فتصرفه ، ومنه إجراء المعتل مجرى الصحيح نحو قوله : [المنسرح]

١- انظر الكشاف (٤ / ٦٥٨).

٢- انظر البحر المحيط (٨ / ٥٣٤).

٣- انظر البحر المحيط (١ / ٣٠).

٤- انظر الخصائص (١ / ٣٤٧).

(۱)۲۱۲- لا بارك الله فى الغوانى هل

يصبحن إلّا لهنّ مطّلب

وبقيه الباب ، ومنه إظهار التضعيف كلححت عينه ، وضبب البلد وألل السقاء : [الرجز]

الحمد لله العلىّ الأجلل (۲)

وبقيه الباب ، منه قوله : [الطويل] (۳)۲۱۳- [له ما رأت عين البصير وفوقه]

سماء الإله فوق سبع سمائيا

ومنه قوله : [الرجز] (۴)۲۱۴- أهبى التراب فوقه إهبايا

وهو كثير.

الثانى : وهو ما لا يراجع من الأصول عند الضروره ، وذلك كالثلاثى المعتل العين نحو : قام وباع وخاف وهاب وطال ، فهذا لا يراجع أصله أبدا ، ألا ترى أنه لم يأت عنهم فى نثر ولا نظم شىء منه مصححا نحو : قوم ولا بيع ولا خوف ، وكذلك مضارعه نحو : يقوم ويبيع. فأما ما حكاه بعض الكوفيين من قولهم : هيؤ الرجل من الهيئه ، فوجهه أنه خرج مخرج المبالغه فلحق بباب قولهم : قضو الرجل ، إذا جاد قضاؤه ، ورمو إذا جاد رميه ، فكما بنى فعل مما لامه ياء ، كذلك خرج هذا على أصله فى فعل مما عينه ياء ، وعلّتهما جميعا أنّ هذا بناء لا يتصرف لمضارعته - لما فيه من المبالغه - لباب التعجب ، ونعم وبئس ، فلما لم يتصرف احتملوا فيه خروجه فى هذا الموضع مخالفا للباب ، ألا تراهم إنما تحاموا أن يبنوا فعل مما عينه ياء مخافه انتقالهم من الأثقل إلى ما هو أثقل منه ، لأنه كان يلزمهم أن يقولوا : بعت أبوع ،

۱- الشاهد لعبيد الله بن قيس الرقيات فى ديوانه (ص ۳) ، والكتاب (۳ / ۳۴۷) ، والأزهيّه (ص ۲۰۹) ، والدرر (۱ / ۱۶۸) ، وشرح أبيات سيبويه (۱ / ۵۶۹) ، وشرح شواهد المغنى (ص ۶۲) ، وشرح المفصّل (۱۰ / ۱۰۱) ، ولسان العرب (غنا) والمقتضب (۱ / ۱۴۲) ، وبلا نسبه فى رصف المبانى (ص ۲۷۰) ، وما ينصرف وما لا ينصرف (ص ۱۱۵) ، والمحتسب (۱ / ۱۱۱) ، والمتصف (۲ / ۶۱۷). ۲۱۳-

۲- مرّ الشاهد رقم (۷).

۳- الشاهد لأميه بن أبى الصلت فى ديوانه (ص ۷۰) ، وخزانه الأدب (۱ / ۲۴۴) ، وشرح أبيات سيبويه (۲ / ۳۰۴) ، ولسان العرب (سما) ، وبلا نسبه فى الكتاب (۳ / ۳۴۹) ، والخصائص (۱ / ۲۱۱) ، وما ينصرف وما لا ينصرف (ص ۱۱۵) ، والمقتضب (۱ / ۱۴۴) ، والممتع فى التصريف (۲ / ۵۱۳) ، والمنصف (۲ / ۶۶). ۲۱۴-

۴- الرجز بلا نسبه فى المنصف (۲ / ۱۵۶) ، والمحتسب (۱ / ۲۸۷) ، واللسان (هبا). ۲۱۵-

ويبوع وبوعا وبوعوا وبوعى ونحو ذلك من تصاريفه ، وكذلك لو جاء : فعل مما لامه ياء متصرفا للزم أن يقولوا : رموت ويرموان وهن يرمون ونحو ذلك ، فيكثر قلب الياء واوا وهى أثقل من الياء.

فأما قولهم : رمو الرجل ، فإنه لا يتصرف فلا يفارق موضعه هذا كما يتصرف نعم وبئس فاحتمل ذلك فيه لجموده عليه وأمنهم تعديه إلى غيره ، وكذلك احتمل هيؤ الرجل ، ولم يعل لأنه لا يتصرف لمضارعته بالمبالغه فيه باب التعجب ونعم وبئس ، ولو صرف للزم إعلاله وأن يقال : هاء يهوء ، فلما لم يتصرف لحق بصحه الأسماء ، فكما صح نحو : القود والحركه والصيد والغيب كذلك صح هيؤ الرجل فاعرفه ، كما صح ما أطوله وأبيعه ونحو ذلك.

ومما لا يراجع باب افتعل إذا كانت فاؤه صادا أو ضادا وطاء أو ظاء ، فإن تاءه تقلب طاء نحو اصطبر واضطرب واطّرد واظطلم وكذلك إذا كانت دالا أو ذالا أو زايا ، فإن تاءه تبدل دالا نحو ادّلج واذّكر وازدان ، ولا يجوز خروج هذه التاء على أصلها ولم يأت ذلك فى نظم ولا نثر.

فأما ما حكاه خلف من قول بعضهم : التقطت النوى واشتقطته واضتقطته ، فقد يجوز أن تكون الضاد بدلا من اللام فى التقطته فيترك إبدال التاء طاء مع الضاد ليكون إيذانا بأنها بدل من اللام أو الشين ، فتصح التاء من الضاد ، كما صحت مع ما الضاد بدل منه ونظير ذلك قول الشاعر : [الرجز] (1)٢١٥- يا ربّ أبّاز من العفر صدع

تقبض الذئب إليه واجتمع

لمّا رأى أن لا دعه ولا شبع

مال إلى أرطاه حقف فالطجع

فأبدل لام الطجع من الضاد ، وأقر الطاء بحالها مع اللام ليكون ذلك دليلا على أنها بدل من الضاد ، وهذا كصحه عور لأنه فى معنى ما يجب صحته وهو اعورّ.

ومن ذلك امتناعهم من تصحيح الواو الساكنه بعد الكسره ، ومن تصحيح الياء الساكنه بعد الضمه ، فأما قراءه أبى عمرو فى ترك الهمزه : (يا صالِحُ ائْتِنا) [الأعراف : ٧٧] بتصحيح الياء بعد ضمه الحاء ، فلا يلزمه عليه أن يقول : يا غلام اوجل ، والفرق بينهما أن صحه الياء فى (صالِحُ ائْتِنا) بعد الضمه له نظير ، وهو قولهم : قيل وبيع ، فحمل المنفصل على المتصل ، وليس فى كلامهم واو ساكنه صحت بعد كسره فيجوز قياسا عليها يا غلام اوجل.

١- البيتان لمنظور بن مرثد فى المنصف (٢ / ٣٢٩) ، والمحتسب (١ / ١٠٧) ، المخصص (٨ / ٢٤). ٢١٦-

فإن قلت : فإن الضمه فى نحو قيل وبيع ، لم تصح لأنها إشمام ضم للمكسره ، والكسره فى يا غلام اوجل كسره صريحه فهذا فرق.

قيل : الضمه فى حاء (يا صالح) ضمه بناء فأشبهت ضمه (قيل) من حيث كانت بناء وليس لقولك : (يا غلام أوجل) شبيه فيحمل عليه ، لا كسره صريحه ولا كسره مشوبه ، فأما تفاوق ما بين الحركتين فى كون إحداهما ضمه صريحه ، والأخرى ضمه غير صريحه ، فأمر تفتقر العرب ما هو أعلى وأظهر منه ، وذلك أنهم قد اغتفروا اختلاف الحرفين مع اختلاف الحركتين فى نحو جمعهم فى القافيه بين سالم وعالم مع قادم وظالم ، فإذا تسامحوا بخلاف الحرفين مع الحركتين ، كان تسامحهم بخلاف الحركتين وحدهما فى (يا صالح ايتنا) ، وقيل وبيع ، أجدر بالجواز.

فإن قلت : فقد صحت الواو الساكنه بعد الكسره نحو : اجلوّاذ واخرواط.

قيل : الساكنه هنا لما أدغمت فى المتحركه فنبا اللسان عنهما جميعا نبوه واحده ، جرتا لذلك مجرى الواو المتحركه بعد الكسره نحو طول وحول ، وعلى أن بعضهم قد قالوا : اجلوّاذا فأعلّ مراعاه لأصل ما كان عليه الحرف ، ولم يبدل الواو بعدها لمكان الياء ، إذ كانت هذه الياء غير لازمه فجرى ذلك فى الصحه مجرى ديوان فيها. ومن قال : ثيره وطيال ، فقياس قوله هنا أن يقول : اجلياذا ، فيقلبهما جميعا إذ كانا قد جريا مجرى الواو الواحده المتحركه.

فإن قيل : فالحركات قبل الألفين فى سالم وقادم ، كلتاهما وإنما شيت إحداهما بشىء من الكسره ، وليست كذلك الحركتان فى حاء يا صالح وقاف قيل ، من حيث كانت الحركه فى حاء يا صالح ضمه البته ، وحركه قاف (قيل) كسره مشوبه بالضم ، فقد ترى الأصلين هنا مختلفين وهما هناك أعنى فى سالم وقادم متفقان.

قيل : كيف تصرفت الحال فالضمه فى قيل مشوبه غير مخلصه ، كما أن الفتحه فى سالم مشوبه غير مخلصه ، نعم ولو تطعمت الحركه فى قاف (قيل) لوجدت حصه الضم فيها أكثر من حصه الكسر ، وأدون أحوالها أن تكون فى الذوق مثلها ، ثم من بعد ذلك ما قدمناه من اختلاف الألفين فى سالم وقادم لاختلاف الحركتين قبلهما الناشئه هما عنهما ، وليست الياء فى (قيل) كذلك بل هى ياء مخلّصه ، وإن كانت الحركه قبلها مشوبه غير مخلصه ، وسبب ذلك أن الياء الساكنه سائغ غير مستحيل فيها أن تصح بعد الضمه المخلصه فضلا عن الكسره المشوبه بالضم ، ألا يتعذر عليك صحه الياء ، وأن أخلصت قبلها الضمه فى نحو (ميسر) فى اسم الفاعل من أيسر لو تجشمت إخراجه على الصحه ، وكذلك لو تجشمت تصحيح واو موزان

قبل القلب ، وإنما فى ذلك تجشم الكلفه فى إخراج الحرفين مصححين غير معلين ، فأما الألف فحديث غير هذا ألا ترى أنه ليس فى الطوق ، ولا من تحت القدره صحه الألف بعد الضمه ولا الكسره ، بل إنما هى تابعه للفتحه قبلها ، فإن صحّت الفتحه قبلها صحّت بعدها ، وإن شيبت الفتحه بالكسره نحى بالألف نحو الياء نحو سالم وعالم ، وإن شيبت بالضمه نحى بالألف نحو الواو فى الصلوه والزكوه ، وهى ألف التفخيم فقد بان لك بذلك الفرق بين الألف وبين الياء والواو فهذا طرف من القول على ما يراجع من الأصول للضروره مما يرفض فلا يراجع فاعرفه وتنبه لأمثاله فإنها كثيره. انتهى.

المبحث الثانى : فى مراعاتهم الأصول تاره وإهمالهم إياها أخرى

عقد له ابن جنّى بابا بعد الباب الذى تقدّم قال (١) : فمن الأول قولهم : صغت الخاتم ، وحكت الثوب ونحو ذلك ، وذلك أن فعلت هاهنا عديت فلو لا أن أصل هذا فعلت - بفتح العين - لما جاز أن تعمل فعلت ، ومن ذلك قوله : [الطويل] (٢)٢١٦- ليبك يزيد ضارع لخصومه

ومختبط مما تطيح الطّوائح

ألا ترى أن أول البيت مبنى على اطراح ذلك الفاعل ، وأن آخره قد عوود فيه الحديث عن الفاعل ، فإن تقديره فيما بعد : ليبكه مختبط ، فدلّ قوله : (ليبك) على ما أراده من قوله : ليبكه ، ونحوه قوله تعالى : (إِنَّ الْإِنْسانَ خُلِقَ هَلُوعاً) [المعارج : ١٩] ، (وَخُلِقَ الْإِنْسانُ ضَعِيفاً) [النساء : ٢٨] مع قوله تعالى : (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِى خَلَقَ ، خَلَقَ الْإِنْسانَ مِنْ عَلَقٍ) [العلق : ١] ، وقوله : (خَلَقَ الْإِنْسانَ. عَلَّمَهُ الْبَيانَ) [الرحمن : ٣ - ٤] وأمثاله كثيره ، ونحو من البيت قوله تعالى : (فِى بُيُوتٍ أَذِنَ اللهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيها بِالْغُدُوِّ وَالْآصالِ رِجالٌ) [النور : ٣٦] ، أى : يسبّح له فيها رجال. ومن الأصول المراعاه قولهم : مررت برجل ضارب زيد وعمرا ،

١- انظر الخصائص (٢ / ٣٥٢).

٢- الشاهد للحارث بن نهيك فى الكتاب (١ / ٣٤٥) ، وخزانه الأدب (١ / ٣٠٣) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٩٤) ، وشرح المفصّل (١ / ٨٠) ، وللبيد بن ربيعه فى ملحق ديوانه (ص ٣٦٢) ، ولنهشل بن حرى فى خزانه الأدب (١ / ٣٠٣) ، ولضرار بن نهشل فى الدرر (٢ / ٢٨٦) ، ومعاهد التنصيص (١ / ٢٠٢) ، وللحارث بن ضرار فى شرح أبيات سيبويه (١ / ١١٠) ، وبلا نسبه فى أمالى ابن الحاجب (ص ٤٤٧) ، وتخليص الشواهد (٢ / ٤٥٤) ، وخزانه الأدب (٨ / ١٣٩) ، والخصائص (٢ / ٣٥٣). ٢١٧-

وليس زيد بقائم ولا قاعدا ، و (إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ) [العنكبوت : ٣٣] وإذا جاز أن تراعى الفروع نحو قوله : [الطويل] (١)٢١٧- بدا لى أنّى لست مدرك ما مضى

ولا سابق شيئا إذا كان جائيا

وقوله : [الطويل] (٢)٢١٨- مشائيم ليسوا مصلحين عشيره

ولا ناعب إلا ببين غرابها

كانت مراجعه الأصول أولى وأجدر.

ومن ضد ذلك : هذان ضارباك ، ألا ترى أنك لو اعتددت بالنون المحذوفه لكنت كأنك قد جمعت بين الزيادتين المعتقبتين فى آخر الاسم ، وعلى هذا القبيل أكثر الكلام : أن يعامل الحاضر فيغلّب حكمه لحضوره على الغائب لمغيبه ، وهو شاهد لقوه إعمال الثانى من الفعلين لقربه وغلبته على إعمال الأول لبعده.

ومن ذلك قوله (٣) : [الطويل]

[وقالوا تعرفها المنازل من منى]

وما كلّ من وافى منى أنا عارف

فى من نوّن أو أطلق مع رفع كل ، ووجه ذلك أنه إذا رفع (كلا) فلا بدّ من تقديره الهاء ليعود على المبتدأ من خبره ضمير وكل واحد من التنوين فى عارف ومده الإطلاق فى عارفونا فى اجتماعه مع الهاء المراده المقدره ، ألا ترى أنك لو

١- الشاهد لزهير فى ديوانه (ص ٢٨٧) ، والكتاب (١ / ٢١٩) ، وتخليص الشواهد (ص ٥١٢) ، وخزانه الأدب (٨ / ٤٩٢) ، والدرر (٦ / ١٦٣) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ٢٨٢) ، وشرح المفصّل (٢ / ٥٢) ، واللسان (نمش) ، ومغنى اللبيب (١ / ٩٦) ، والمقاصد النحويه (٢ / ٢٦٧) ، وهمع الهوامع (٢ / ١٤١) ، ولصرمه الأنصارى فى شرح أبيات سيبويه (١ / ٧٢) ، وبلا نسبه فى أسرار العربيه (ص ١٥٤) ، والأشباه والنظائر (٢ / ٣٤٧) ، وجواهر الأدب (ص ٥٢) ، وخزانه الأدب (١ / ١٢٠) ، والخصائص (٢ / ٣٥٣) ، وشرح الأشمونى (٢ / ٤٣٢) ، وشرح المفصّل (٨ / ٦٩). ٢١٨-

٢- الشاهد للأخوص الرياحى فى الكتاب (١ / ٢٢٠) ، والحيوان (٣ / ٤٣١) ، وخزانه الأدب (٤ / ١٥٨) ، وشرح شواهد الإيضاح (٥٨٩) ، وشرح شواهد المغنى (ص ٨٧١) ، وشرح المفصّل (٢ / ٥٢) ، وشرح أبيات سيبويه (١ / ٧٤) ، ولسان العرب (شأم) ، والمؤتلف والمختلف (ص ٤٩) ، وبلا نسبه فى أسرار العربيه (ص ١٥٥) ، والخزانه (٨ / ٢٩٥) ، والخصائص (٢ / ٣٥٤) ، وشرح الأشمونى (٢ / ٣٠٢) ، وشرح المفصّل (٥ / ٦٨) ، ومغنى اللبيب (ص ٤٧٨) ، والممتع فى التصريف (ص ٥٠). ٢٢٠-

٣- مرّ الشاهد رقم (١٩٤).

جمعت بينهما فقلت عارفنه أو عارفوه لم يجز شيء من ذينك ، وإنما هذا لمعامله الحاضر وإطراح حكم الغائب فاعرفه وقسه فإنه باب واسع.

المبحث الثالث : فى مراجعه الأصل الأقرب دون الأبعد

قال ابن جنّى : هذا موضع بحث قلما وقع تفصيله وهو معنى يجب أن ينبه عليه ويحرر القول فيه.

من ذلك قولهم فى ضمه الذال من قولك : ما رأيته مذ اليوم إنهم يقولون : فى ذلك إنهم لما حركوها لالتقاء الساكنين لم يكسروها لكنهم ضموها. لأن أصلها الضم فى : منذ كذا لعمرى!! لكنه الأصل الأقرب ، ألا ترى أن أول حال هذه الذال أن تكون ساكنه وأنها إنما ضمت لالتقاء الساكنين إتباعا لضمه الميم ، فهذا على الحقيقه هو الأصل الأول ، فأما ضمّ ذال منذ فإنما هو بعد سكونها الأول المقدر ، ويدلّ على أن حركتها إنما هى لالتقاء الساكنين أنه لما زال التقاؤهما سكنت الذال فى مذ وهذا واضح ، فضمه الذال إذن من قولهم مذ اليوم إنما هو ردّ إلى الأصل الأقرب الذى هو منذ دون الأبعد المقدر الذى هو سكون الذال فى منذ قبل أن تحرك ، ولا يستنكر الاعتداد بما لم يخرج إلى اللفظ لأن الدليل إذا قام على شيء كان فى حكم الملفوظ به وإن لم يجر على ألسنتهم استعماله ، ألا ترى إلى قول سيبويه فى (سردد) أنه إنما ظهر تضعيفه لأنه ملحق بما لم يجئ وقد علمنا أن الإلحاق إنما هو صناعه لفظيه ، ومع هذا فلم يظهر ذاك الذى قدره ملحقا هذا به ، فلو لا ما يقوم الدليل عليه مما لم يظهر إلى النطق بمنزله الملفوظ به لما ألحقوا سرددا بما لم يفوهوا به.

ومن ذلك قولهم : بعت وقلت ، فهذه معامله على الأصل الأقرب دون الأبعد ، لأن أصلهما فعل بفتح العين بيع وقول ، ثم نقلا من فعل إلى فعل وفعل ، ثم قلبت الواو والياء فى فعلت ألفا فالتقى ساكنان العين المعتله المقلوبه ألفا ولام الفعل ، فحذفت العين لالتقائهما فصار التقدير قلت وبعت ، فهذه مراجعه أصل ، إلا أنه ذلك الأصل الأقرب لا الأبعد ، ألا ترى أن أول أحوال هذه العين فى صيغه المثال إنما هو فتحه العين التى أبدلت منها الضمه والكسره وهذا واضح.

ومن ذلك قولهم فى (مطايا) و (عطايا) : أنهما لما أصارتهما الصنعه إلى مطاء وعطاء أبدلوا الهمزه على أصل ما فى الواحد وهو الياء فى مطيه وعطيه ، فى الأصل مطيوه وعطيوه لأنهما من مطوت وعطوت ، فأصل الياء فيهما الواو ولوحظ ما فيهما

من الياء دون الأصل الذى هو الواو رجوعا إلى الظاهر الأقرب إليك دون الأول الأبعد عنك ، ففى هذا تقويه لإعمال الثانى من الفعلين لأنه الأقرب.

وليس كذلك صرف ما لا ينصرف ولا إظهار التضعيف ، لأن هذا هو الأصل الأول على الحقيقه وليس وراءه أصل هذا أدنى إليك منه كما كان فيما تقدم ، فاعرف الفرق بين ما هو مردود إلى أول دون ما هو أسبق رتبه منه ، وبين ما يرد إلى أول ليست وراءه رتبه متقدمه له.

المبحث الرابع : فى مراجعه أصل واستئناف فرع

قال ابن جنّى : اعلم أن كل حرف غير منقلب احتجت إلى قلبه فإنك حينئذ ترتجل له فرعا ولست تراجع به أصلا.

ومن ذلك الألفات غير المنقلبه الواقعه أطرافا للإلحاق أو للتأنيث أو لغيرها من الصيغه لا غير ، فالتى للإلحاق كألف (أرطى) فيمن قال : (مأروط) و (حنبطى) و (دلنظى) ، والتى للتأنيث كألف سكرى وغضبى وجمادى ، والتى للصيغه لا غير كألف ضبغطرى وقبعثرى وزبعرى ، فمتى احتجت إلى تحريك واحده من هذه الألفات للتثنيه أو الجمع قلبتها ياء فقلت : أرطيان وحنبطيان وكذا الباقى ، فهذه الياء فرع مرتجل وليست مراجعا بها أصل ، لأنه ليس واحده منها منقلبه أصلا لا عن ياء ولا غيرها ، بخلاف الألف المنقلبه كألف مغزى ومدعى ، لأن هذه منقلبه عن ياء منقلبه عن واو فى : غزوت ودعوت وأصلهما مغزو ومدعو ، فلما وقعت الواو رابعه هكذا قلبت ياء فصارت مغزى ومدعى ، ثم قلبت الياء ألفا فصارت مغزى ومدعى ، فلما احتجت إلى تحريك هذه الألف راجعت بها الأصل الأقرب وهو الياء فصارتا ياء فى مغزيان ومدعيان.

وقد يكون الحرف منقلبا فتضطر إلى قلبه فلا ترده إلى أصله الذى كان منقلبا عنه ، وذلك كقولك فى حمراء : حمراوى وحمراوات ، فتقلب الهمزه واوا وإن كانت منقلبه عن ألف ، وكذلك إذا نسبت إلى شقاوه فقلت : شقاوى فهذه الواو فى شقاوى بدل من همزه مقدره ، كأنك لما حذفت الهاء فصارت الواو طرفا أبدلتها همزه فصارت فى التقدير إلى شقاء فأبدلت الهمزه واوا فصارت شقاوى ، فالواو إذن فى شقاوى غير الواو فى شقاوه ، ولهذا نظائر فى العربيه كثيره.

ومنها : قولهم فى الإضافه إلى عدوه عدوى ، وذلك أنك لما حذفت الهاء حذفت لها واو فعوله ، كما حذفت لحذف تاء حنيفه ياءها فصارت فى التقدير إلى

عدو فأبدلت من الضمه كسره ومن الواو ياء فصار إلى عد. فجرت فى ذلك مجرى عم ، فأبدلت من الكسره فتحه ومن الياء ألفا فصارت إلى عدى كهدى ، فأبدلت من الألف واوا لوقوع يائى الإضافه بعدها فصارت عدوى كهدوى ، فالواو فى عدوى ليست بالواو فى عدوه إنما هى بدل من ألف بدل من ياء بدل من الواو الثانيه فى عدوه - فاعرفه.

وفى (البسيط) قيل : إن تعريف ألفاظ التأكيد أجمع وأجمعون وجمعاء وجمع بالإضافه المقدره كسائر أخواتها ، والدليل على مراجعه الشاعر للأصل قال : [الرجز]

٢١٩- إن الخليط باك أجمعه

فأجمعه تأكيد للضمير فى باك.

مراعاه الصوره

قال ابن هشام فى (تذكرته) : هذا باب ما فعلوه مراعاه للصوره.

ومن ذلك (الذين) خصوه بالعاقل لأنه على صوره ما يختص بالعاقل وهو الزيدون والعمرون وإلا فمرده الذى وهو غير مختص بالعاقل ، قاله ابن عصفور فى (شرح المقرب).

ومن ذلك (ذو) الموصوله أعربها بعضهم تشبيها بذى التى بمعنى صاحب لتعاقبهما فى اللفظ ، وإن كانت الموصوله فيها مقتضيا للبناء وهو الافتقار للتأصل.

معنى النفى مبنى على معنى الإيجاب ما لم يحدث أمر من خارج

ذكر هذه القاعده ابن النحاس فى (التعليقه) ، وبنى عليها أن لما لنفى الماضى القريب من الحال لأنها لنفى قد فعل ، وقد فعل إنما هو الماضى المقرب من الحال وأنه يجوز حذف الفعل مع (لما) دون (لم) وذلك لأن لما نفى قد فعل ، وقد يجوز حذف الفعل معها كقوله (١) : [الكامل]

[أزف الترحّل غير أنّ ركابنا

لما تزل برحالنا] وكأن قد

وتقديره وكأنه قد زالت فجاز أيضا حذف الفعل مع (لما) حملا للنفى على الإثبات ، وأما (لم) فإنما هى نفى فعل ، وفعل لا يجوز حذفها لأنه حينئذ يكون سكوتا وعدم كلام لا حذفا ، فلما لم يحذف الفعل فى إيجابه لم يحذف فى نفيه.

١- مرّ الشاهد رقم (١١٤).

حرف النون

النادر لا حكم له

قال الأندلسى فى (شرح المفصل) : يعنون أنه لا يفرد بحكم يصير به أصلا ، بل ينبغى أن يرد إلى أحد الأصول المعلومه محافظه على تقريرها واحتراسا من نقضها ، قال : وما من علم إلّا وقد شذّت منه جزئيات مشكله فترد إلى القواعد الكليه والضوابط الجميله.

نقض الغرض

قال ابن جنّى : حذف خبر كان ضعيف فى القياس وقلما يوجد فى الاستعمال.

فإن قلت : خبر كان يتجاذبه شيئان أحدهما : خبر المبتدأ ، لأنه أصله ، والثانى : المفعول به ، لأنه منصوب بعد مرفوع ، وكل واحد من خبر المبتدأ والمفعول به يجوز حذفه.

قيل : إلا أنه قد وجد فيه منع من ذلك وهو كونه عوضا من المصدر ، فلو حذفه لنقضت الغرض الذى جئت به من أجله وكان نحوا من إدغام الملحق وحذف المؤكد.

قال ابن جنّى : لا يجوز حذف المقسم عليه وتبقيه القسم ، لأن الغرض إنما هو توكيد المقسم عليه بالقسم ، فمحال أن يؤتى بالمؤكد ويحذف المؤكد لأنه نقض الغرض ، كما لا يجوز أن يؤتى بأجمعين من غير تقدم المؤكد.

قال ابن يعيش : حذف المضاف إليه أقل من حذف المضاف وأبعد قياسا ، لأن الغرض من المضاف إليه التعريف أو التخصيص ، وإذا كان الغرض منه ذلك وحذف كان نقضا للغرض وتراجعا عن المقصود.

قال : وكذلك الموصوف والصفه القياس أن لا يحذف واحد منهما ، لأن حذف أحدهما نقض للغرض وتراجع عما التزموه لأنهما كالشىء الواحد من حيث كان البيان والإيضاح إنما يحصل من مجموعهما.

وقال الأندلسى فى (شرح المفصل) : الأصل فى هاء السكت أن تكون ساكنه

لأنها إنما زيدت لأجل الوقف ، والوقف لا يكون إلا على ساكن ، ومنه سمى وقفا ؛ لأنه وقوف عن الحركه فتحريكه يناقض الغرض الذى جيء بها لأجله.

النهى والنفى من واد واحد

ذكره الشيخ تقى الدين السبكى فى (كتاب كل) قال : فإذا قلت لا تضرب كل رجل أو كل الرجال ، فالنهى عن المجموع لا عن كل واحد ، إلا أن تكون قرينه تقتضى النهى عن كل فرد.

النون تشابه حروف المدّ واللّين من سته عشر وجها

الأول : أن تكون علامه للرفع فى الأفعال الخمسه ، كما تكون الألف والواو علامه للرفع فى الأسماء المثناه والمجموعه.

الثانى : أنها تكون ضميرا للجمع المؤنث ، كما تكون الواو ضميرا للجمع المذكر.

الثالث : أن الجازم قد يحذفها فى لم يك ، ما يحذف الواو والياء والألف.

الرابع : أن الاسمين إذا ركبا وهى فى آخر الاسم الأول فإنها قد تسكن نحو دستنبويه ، وباذنجانه ، كما تسكن الياء فى معدى كرب.

الخامس : أنها قد تحذف لالتقاء الساكنين فى قوله (١) : [الطويل]

[فلست بآتيه ولا أستطيعه]

ولاك اسقنى إن كان ماؤك ذا فضل

كما تحذف الواو والياء والألف لالتقاء الساكنين.

السادس : أن النون قد تحذف اعتباطا عينا ولاما فى منذ ولدن فى قوله (من لد شولا) كما تحذف الواو عينا ولاما فى ثبه فى أحد القولين وفى أخ.

السابع : أنها تحذف للطول فى قوله : [الكامل] (٢) ٢٢٠- أبنى كليب إن عمّىّ اللّذا

كما تحذف الياء للطول فى قولهم أشهباب يريدون اشهيبابا.

١- مرّ الشاهد رقم (١٥٣).

٢- الشاهد للنجاشى الحارثى فى ديوانه (ص ١١١) ، والأزهيّه (ص ٢٩٦) ، وخزانه الأدب (١٠ / ٤١٨) ، وشرح أبيات سيبويه (١ /

١٩٥) ، وشرح التصريح (١ / ١٩٦) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٧٠١) ، والكتاب (١ / ٢٧) ، والمنصف (٢ / ٢٢٩). ٢٢١-

الثامن : أن الألف تبدل منها فى الوقف نحو : رأيت زيدا واضربا.

التاسع : أن فيها غنه كما أن فى الألف وأختيها مدا.

العاشر : أنها تكون علامه للجمع لا ضميرا ، كما تكون الألف والنون علامه فى قوله (١) : [الطويل]

يعصرن السليط أقاربه

وقوله : [المتقارب] (٢)٢٢١- يلومونني فى اشتراء النخى

ل قومى فكلهم ألومو

وقوله : (التقتا حلقتا البطان).

الحادى عشر : أنها من حروف الزياده كما أن حروف المد واللين من حروف الزياده.

الثانى عشر : أنها تدغم فى الواو والياء فى قولك زيد وعمرو ، وزيد يضرب.

الثالث عشر : مصاحبتها حروف المد واللين وحركات الإعراب فى قولك زيدان وزيدون وزيدين وزيد وحذفها بحذف حركات الإعراب فى الوقف فى قولك زيد.

الرابع عشر : تعاقبهما فى المحل الواحد نحو جرنفش وجرافش.

الخامس عشر : حذفها فى المحل الواحد الذى تحذف فيه الألف فيجتمع بحذفها أربعه أحرف متحركات نحو عرنتن وعرتن وعلابط وعلبط.

السادس عشر : حذفها لكثره الكلام بها كما تحذف الياء كذلك ، وذلك نحو بلعنبر وبلحرث ، كما قالوا : لا أدر ، ذكر ذلك ابن الدهان فى (الغره) قال : فلما كان بين هذه الحروف وبين النون هذه المناسبه زيدت فى المضارع.

١- مرّ الشاهد رقم (١٦٢).

٢- البيت لأميه بن أبى الصلت فى ديوانه (ص ٤٨). ٢٢٢-

حرف الواو

الواسطه

اشاره

قيل بها فى أبواب ،

[الباب]الأول : باب المعرب والمبنى

فقيل إن بينهما واسطه لا توصف بالإعراب ولا بالبناء وذلك فى أشياء.

أحدهما : الأسماء قبل التركيب ، ذهب قوم إلى أنها واسطه لا معربه لعدم موجب الإعراب ، ولا مبنيه لعدم مناسبه مبنى الأصل ، واختاره ابن عصفور وأبو حيان ، واختار الزمخشرى أنها معربه.

الثانى : المنادى المفرد نحو يا زيد ، ذهب قوم إلى أنه واسطه بين المعرب والمبنى ، حكاه ابن يعيش فى (شرح المفصّل) والصحيح أنه مبنى.

الثالث : المضاف إلى ياء المتكلم ، قال ابن يعيش : اختلفوا فى كسرته فذهب قوم إلى أنها حركه بناء وليست إعرابا لأنها لم تحدث بعامل ، ولذلك لا تختلف باختلاف العوامل ، إلا أنها وإن كانت بناء فهى عارضه فى الاسم لوقوع الياء بعدها ، وإذا كانت عارضه لم تصر الكلمه بها مبنيه ، ونظير ذلك حركه التقاء الساكنين نحو لم يقم الرجل ، فهذه الكسره ليست إعرابا ، لأن لم لا تعمل الكسر ، ومع ذلك فالكلمه باقيه على إعرابها لكونها عارضه تزول عند زوال الساكن فهى كالضمه فى نحو لم يضربوا ، وكالفتحه فى نحو لم يضربا فى كونها عارضه للواو والألف.

وقد ذهب قوم إلى أن هذه الحركه لها حكم حكمين ، وليست إعرابا ولا بناء ، أما كونها غير إعراب فلأن الاسم يكون مرفوعا أو منصوبا وهى فيه ، وأما كونها غير بناء فلأن الكلمه لم يوجد فيها شىء من أسباب البناء.

وقال ابن جنّى فى (الخصائص) : باب فى الحكم يقف بين الحكمين ؛ هذا فصل موجود فى العربيه لفظا وقد أعطته مفادا عليه وقياسا ، وذلك نحو كسره ما قبل ياء المتكلم فى نحو صاحبى وغلامى ، فهذه الحركه لا إعراب ولا بناء ، أما كونها غير إعراب فلأن الاسم يكون مرفوعا أو منصوبا وهى فيه ، وليس بين الكسره وبين الرفع والنصب فى هذا ونحوه نسبه ولا مقاربه ، وأما كونها غير بناء فلأن الكلمه معربه

متمكنه فليست الحركه فى آخره ببناء ، ألا ترى أن غلامى فى التمكن واستحقاق الإعراب كغلامك وغلامهم وغلامنا.

فإن قلت : فما هذه الكسره فى نحو غلامى؟

قلت : هى من جنس الكسره فى الرفع والنصب ، أكره الحرف عليها فلزمت فى الحالات ، وليست إعرابا إلا أن لفظها كلفظ حركه الإعراب ، كما أن كسره الصاد من صنو غير كسره الصاد فى صنوان حكما وإن كانت إياها لفظا.

وقال أبو البقاء فى (اللباب) : ليس فى الكلام كلمه لا معربه ولا مبنيه عند المحققين ، لأن حد المعرب ضد حد المبنى ، وليس بين الضدين هنا واسطه ، وذهب قوم إلى أن المضاف إلى ياء المتكلم غير مبنى إذ لا عله فيه توجب البناء ، وغير معرب إذ لا يمكن ظهور الإعراب فيه مع صحه حرف إعرابه ، وسموه خصيا ، والذى ذهبوا إليه فاسد لأنه معرب عند قوم ومبنى عند آخرين ، على أن تسميتهم إياه خصيا خطأ لأن الخصى ذكر حقيقه وأحكام الذكور ثابته له ، وكان الأشبه بما ذهبوا إليه أن يسموه خنثى مشكلا.

وقال الشيخ بهاء الدين بن النحاس فى (التعليقه) : اختلف فى المضاف إلى ياء المتكلم فقيل : مبنى وكسرته كسره بناء لأنه لا يحدثها عامل الجر ، وعله بنائه شبهه بالحروف لخروجه عن كل مضاف ، لأن كل مضاف لا يتغير آخره لأجل المضاف إليه وخروج الشىء عن نظائره يلحقه بالحروف إذ لا نظير لها من الأسماء ، وقيل : معرب لعدم عله البناء ، ولأن الإضافه إلى المبنى لا توجب بناء المضاف ولا تجوزه إلا فى الظروف وفيما أجرى مجراه كمثل وغير ، فوجب أن يكون معربا. وقيل : لا معرب ولا مبنى لأن الإعراب غير موجود والبناء لا عله له ، فوجب أن يحكم بعدمهما ، أو يكون للاسم منزله بين منزلتين ، ونحو ذلك : الرجل ، ونحوه مما فيه ألف ولام فإنه لا منصرف لأن الصرف التنوين ولا تنوين ، ولا غير منصرف لأنه لا يشبه الفعل ، والجواب : أن هذا لا نظير له وما ذكره فى المنصرف وغيره فصحيح لأن الصرف التنوين ، وغير المنصرف أشبه الفعل ، فليسا متقابلين بخلاف الإعراب والبناء ، لأن الاسم إما معرب وهو المتمكن ، وإما غير متمكن وهو المبنى ، فهما قسيما الإثبات والنفى ولا واسطه بينهما. انتهى.

الرابع : قال ابن الدهان فى (الغره) : الكلام على ضربين : معرب ومبنى ، وعند الرمانى وغيره : قسم ثالث لا معرب ولا مبنى وهو (سحر) المعدول ، لأنه لا يزول عن هذه الحال وما فيه شىء يوجب البناء ، وادعى قوم ذلك فى غلامى ، وهذا خطأ عند الأكثرين لأنه يؤدى هذا القول إلى أن عصا كذلك.

الخامس : قال أبو حيان فى (الارتشاف) : زعم قوم منهم الكسائى أن (أمس) ليس مبنيا ولا معربا بل هو محكى من فعل الأمر من إلا مساء ، فإذا قلت : جئت أمس ، فمعناه : اليوم الذى كنت تقول فيه أمس.

الباب الثانى : باب المنصرف وغير المنصرف

قيل : إن بينهما واسطه لا توصف بالصرف ولا بعدمه. قال ابن جنّى فى الباب المشار إليه (١) : ومن ذلك ما كانت فيه اللام أو الإضافه نحو : الرجل وغلامك ، وصاحب الرجل ، فهذه الأسماء كلها وما كان نحوها لا منصرفه ولا غير منصرفه ، وذلك أنها ليست بمنونه فتكون منصرفه ولا مما يجوز للتنوين حلوله للصرف ، فإذا لم يوجد فيه كان عدمه منه أماره لكونه غير منصرف كأحمد وعمر.

وكذلك التثنيه والجمع على حدّها ، ليس شىء من ذلك منصرفا ولا غير منصرف ، معرفه كان أو نكره من حيث كانت هذه الأسماء ليس مما ينوّن مثلها ، فإذا لم يوجد فيها التنوين كان ذهابه عنها أماره لترك صرفها.

وقال صاحب (البسيط) : من قال : المنصرف ما ليس فيه علّتان من العلل التسع. وغير المنصرف ما فيه علتان ، وتأثيرهما منع الجر والتنوين لفظا أو تقديرا ، فقد حصر المنصرف وغير المنصرف ودخل فى القيد التثنيه والجمع والأسماء السته وما فيه اللام والمضاف فى غير ما لا ينصرف فيكون على هذا (رجلان) اسم امرأه غير منصرف لوجود العلتين ، وتثنيه رجل منصرفا لعدم العلتين. وأما من قال : المنصرف ما دخله الحركات الثلاث والتنوين ، وغير المنصرف ما لم يدخله جر ولا تنوين ، فإن التثنيه والجمع والمعرف باللام والإضافه تخرج عن الحصر ، فلذلك ذكرها صاحب (الخصائص) مرتبه ثالثه لا منصرفه ولا غير منصرفه.

وقال أبو على : ما دخله اللام أو الإضافه من باب ما لا ينصرف لا أقول فيه بصرف ولا بعدمه ، فلا أقول : إنه منصرف ، لأن المانع من الصرف موجود فيه وهو شبه الفعل ، وليس اللام أو الإضافه ، بسالبه إياه شبه الفعل. ولا أقول : إنه غير منصرف لأن امتناع التنوين عنه ليس لكونه لا ينصرف ، وإنما هو لدخول الألف واللام عليه فإنها مانع من التنوين.

١- انظر الخصائص (٢ / ٣٥٧).

وقال الكزولى : وأما أقسام الأسماء من جهه العموم فعلى ثلاثه أضرب : منصرف ، وغير منصرف ، وما لا يقال فيه منصرف ولا غير منصرف. وهو أربعه : المضاف ، وما عرف باللام ، والتثنيه ، والجمع ، لا يقال : منصرفه إذ ليس فيها تنوين ولا يقال فيها غير منصرف إذ ليس فيها عله تمنع الصرف.

وقال ابن الحاجب : ظاهر كلام النحويين أن القسمه إلى المنصرف وغيره حاصره ، وتفسيرهم كل واحد من القسمين ينفى الحصر.

الباب الثالث : باب العلم

منه منقول ، ومنه مرتجل ، ومنه قسم ثالث لا منقول ولا مرتجل ، وهو الذى علميته بالغلبه. ذكره أبو حيان.

وقال فى البسيط : العلم المعدول كعمر وزفر فيه ثلاثه أقوال :

أحدهما : أنه مشتقّ من المعدول عنه فعلى هذا يكون منقولا.

والثانى : أنه مرتجل غير مشتق ، لأن لفظ المعدول لم يستعمل فى مسمّى ، ثم نقل منه ، وليس وزن المعدول موافقا لوزن المعدول عنه حتى يكون منقولا.

والثالث : أنه ليس منقولا على الإطلاق ، ولا مرتجلا على الإطلاق ، بل هو مشابه للمنقول لموافقه حروفه لحروف المعدول عنه ، ومشابه للمرتجل لاختصاصه بوزن لا يوافقه المعدول عنه فيه.

الباب الرابع : باب الظاهر والمضمر

قال الأندلسى فى (شرح المفصّل) : قال ابن درستويه (إيّا) متوسط بين الظاهر والمضمر كاسم الإشاره ، ولذلك ألبس أمره لكونه أخذ شبها من هذا وشبها من هذا.

وقال ابن يعيش فى (شرح المفصل) (١) : وقال ابن درستويه : (إيّا) اسم لا ظاهر ولا مضمر ، بل هو كنّى به عن المنصوب وجعلت الكاف والهاء والياء بيانا عن المقصود ، وليعلم المخاطب من الغائب ، ولا موضع لها من الإعراب ، ويعزى هذا القول إلى أبى الحسن الاخفش إلا أنه أشكل عليه أمر (إيا) فقال : هى مبهمه بين الظاهر والمضمر ، والجمهور عى أنها اسم مضمر وذهب الزجاج إلى أنها اسم ظاهر يضاف إلى المضمرات.

١- انظر شرح المفصّل (٣ / ١٠١).

وقال ابن يعيش أيضا (۱) : قد جعل بعضهم اسم الإشاره من الأسماء الظاهره وهو القياس إذ لا تفتقر إلى تقدم ظاهر فتكون كنايه عنه ولأنه غلب عليه أحكام الأسماء الظاهره نحو وصفه ، والوصف به ، وتثنيته ، وتحقيره ، وقد أشكل أمره على قوم فجعلوه قسما ثالثا بين الأسماء الظاهره والمضمره ، لأن له شبها بالظاهره وشبها بالمضمره فمن حيث كانت مبنيه ولم يفارقها تعريف الإشاره كانت كالمضمره ، ومن حيث صغّرت ووصفت ووصف بها كانت كالظاهره.

وقال الأندلسى : بعض النحاه يقول : أنواع المعارف ثلاثه : ظاهر ، ومضمر ، وبينهما ، وهو المبهم.

الباب الخامس : باب الوقف والوصل

قال ابن جنّى (۲) : ومن ذلك قوله : [الوافر] (۳)۲۲۲- له زجل كأنّه صوت حاد

[إذا طلب الوسيقه أو زمير]

فحذف الواو من (كأنه) لا على حد الوقف ولا على حد الوصل أما الوقف فيقضى بالسكون : كأنه ، وأما الوصل فيقضى بالمطل وتمكن الواو : كأنهو ، فقوله : كأنه منزله بين الوصل والوقف ، وكذلك قوله : [الرجز] (۴)۲۲۳- يا مرحباه بحمار ناجيه

إذا أتى قرّبته للسّانيه

فثبات الهاء فى (مرحبا) ليس على حد الوقف ولا على حد الوصل ، أما الوقف فيؤذن بأنها ساكنه : يا مرحباه ، وأما الوصل فيؤذن بحذفها أصلا : يا مرحبا بحمار ناجيه ، فثباتها فى الوصل متحركه منزله بين المنزلتين ، وكذلك قوله : [الرجز] (۵)۲۲۴- ببازل وجناء أو عيهلّ

۱- انظر شرح المفصّل (۳ / ۱۲۶).

۲- انظر شرح المفصّل (۳ / ۱۲۶).

۳- الشاهد للشماخ فى ديوانه (ص ۱۵۵) ، والخصائص (۱ / ۳۷۱) ، والكتاب (۱ / ۵۹) ، والدرر (۱ / ۱۸۱) ، وشرح أبيات سيبويه (۱ / ۴۳۷) ، ولسان العرب (ها) ، وبلا نسبه فى خزانه الأدب (۲ / ۳۸۸) ، ولسان العرب (زجل) ، والمقتضب (۱ / ۲۶۷) ، وهمع الهوامع (۱ / ۵۹). ۲۲۳-

۴- الشاهد بلا نسبه فى خزانه الأدب (۲ / ۳۸۸) ، والخصائص (۲ / ۳۵۸) ، والدرر (۶ / ۲۴۸) ، ورصف المبانى (ص ۴۰۰) ، والمنصف (۳ / ۱۴۲) ، وهمع الهوامع (۲ / ۱۵۷) ، وتهذيب اللغه (۱۳ / ۷۶) ، ولسان العرب (سنا) ، وتاج العروس (سنى). ۲۲۴-

۵- الرجز لمنظور بن مرثد فى خزانه الأدب (۶ / ۱۳۵) ، وشرح أبيات سيبويه (۲ / ۳۷۶) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ۲۷۶) ، وشرح شواهد الشافيه (ص ۲۴۶) ، ولسان العرب (عهل) ، ونوادر أبى زيد (ص ۵۳) ، وبلا نسبه فى جواهر الأدب (ص ۹۴) ، وخزانه الأدب (۴ / ۴۹۴) ، والكتاب (۴ / ۲۸۳) ، ورصف المبانى (ص ۱۶۲) ، والخصائص (۲ / ۳۵۹) ، وسرّ صناعه الإعراب (ص ۱۶۱) ، وشرح المفصّل (۹ / ۶۸). ۲۲۵-

فإثبات الياء مع التضعيف طريف ، وذلك أن التثقيل من أماره الوقف ، والياء من أماره الإطلاق فهو منزله بين المنزلتين.

الباب السادس : باب حروف الجر

قال ابن هشام فى (المغنى) (١) : التحقيق فى اللام المقويه نحو : (مُصَدِّقاً لِما مَعَهُمْ) [البقره : ٩١] ، (فَعَّالٌ لِما يُرِيدُ) [هود : ١٠٧] ، (إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّءْيا تَعْبُرُونَ) [يوسف : ٤٣] ، أنها ليست زائده محضه لما تخيل فى العامل من الضعف الذى نزله منزله القاصر ، ولا معديه محضه لاطراد صحه إسقاطها فلها منزله بين المنزلتين.

فصل : مراتب المنادى والإشاره

قال ابن إياز : جعل ابن معط للمنادى مرتبتين : البعد والقرب ، فيا وأيا وهيا للأول ، وأى والهمزه للثانى ، وابن برهان جعل له ثلاث مراتب : بعدى وقربى ووسطى بينهما ، فللأولى : أيا وهيا وللثانيه الهمزه وللثالثه : أى. وجعل يا مستعمله فى الجميع ، انتهى.

ونظير ذلك الإشاره ، جعل له ابن عصفور ثلاث مراتب دنيا ووسطى وقصوى ، فللأولى ذو وتى ، وللثانيه : ذاك وتيك بالكاف دون اللام ، وللثالثه : ذلك وتلك ، بالكاف واللام وجعل له مرتبتين فقط.

ورود الشيء مع نظيره مورده مع نقيضه

قال ابن جنّى (٢) : وذلك أضرب ، منها : اجتماع المذكر والمؤنث فى الصفه المؤنثه ، نحو : رجل علّامه ، وامرأه علّامه ، ورجل نسّابه ، وامرأه نسّابه ، ورجل همزه لمزه ، وامرأه همزه لمزه ، ورجل صروره ، وفروقه ، وامرأه صروره ، وفروقه ، ورجل هلباجه فقاقه ، وامرأه كذلك وهو كثير ، وذلك أن الهاء فى نحو ذلك لم تلحق لتأنيث الموصوف بما هى فيه وإنما لحقت لإعلام السامع أنّ هذا الموصوف بما هى فيه قد بلغ الغايه والنهايه ، فجعل تأنيث الصفه أماره لما أريد من تأنيث الغايه والمبالغه ،

١- انظر مغنى اللبيب (٢ / ٤٩٢).

٢- انظر الخصائص (٢ / ٢٠١).

وسواء كان الموصوف بتلك الصفه مذكرا أم مؤنثا ، يدلّ على ذلك أن الهاء لو كانت فى نحو : امرأه فروقه ، إنما لحقت لأن المرأه مؤنثه لوجب أن تحذف فى المذكر ، فيقال : رجل فروق ، كما أن التاء فى قائمه وظريفه لما لحقت لتأنيث الموصوف حذفت مع تذكيره فى نحو : رجل ظريف وقائم وكريم وهذا واضح.

ونحو من تأنيث هذه الصفه ليعلم أنها بلغت المعنى الذى هو مؤنث أيضا تصحيحهم العين فى نحو : حول ، وصيد واعتونوا واجتوروا ،. إيذانا بأن ذلك فى معنى ما لا بدّ من تصحيحه ، وهو أحولّ ، وأصيدّ ، وتعاونوا وتجاوروا ، وكما كررت الألفاظ لتكرير المعانى نحو والزلزله والصلصله والصرصره وهو باب واسع.

ومنها : اجتماع المؤنث والمذكر فى الصفه المذكره وذلك نحو رجل خصم ، وامرأه خصم ، ورجل عدل ، وامرأه عدل ، ورجل ضيف ، وامرأه ضيف ، ورجل رضا ، وامرأه رضا ، وكذلك ما فوق الواحد نحو رجلان رضا وعدل ، وقوم رضا ، وعدل ، وقال زهير : [الطويل] (١)٢٢٥- متى يشتجر قوم يقل سرواتهم

هم بيننا فهم رضا وهم عدل

وسبب اجتماعهما هنا فى هذه الصفه أن التذكير إنما أتاها من قبل المصدريه فإذا قيل : رجل عدل فكأنه وصف بجميع الجنس مبالغه ، كما تقول : استولى على الفضل ، وحاز جميع الرياسه والنبل ، ولم يترك لأحد نصيبا فى الكرم والجود ، ونحو ذلك. فوصف بالجنس أجمع تمكينا لهذا الموضع ، وتوكيدا ، وقد ظهر عنهم ما يؤيد هذا المعنى ويشهد به وذلك نحو قوله : [الطويل] (٢)٢٢٦- ألا أصبحت أسماء جاذمه الحبل

وضنّت علينا والضّنين من البخل

فهذا كقولك : هو مجبول من الكرم ، ومطين من الخير ، وهى مخلوقه من البخل ، وهذا أوفق معنى من أن تحمله على القلب وأنه يريد به والبخل من الضنين لأن فيه من الإعظام والمبالغه ما ليس فى القلب. ومنه قوله : [الطويل]

١- الشاهد لزهير فى الأضداد (ص ٧٥) ، والخصائص (٢ / ٢٠٢) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٥٠٧) ، والصاحبى فى فقه اللغه (ص ٢١٣) ، ولسان العرب (وخلى) ، وبلا نسبه فى المحتسب (٢ / ١٠٧). ٢٢٦-

٢- الشاهد للبعيث (خداش بن بشر) فى لسان العرب (جذم) و (ضنن) ، وبلا نسبه فى الخصائص (٢ / ٢٠٢) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٧٢٢) ، والمحتسب (٢ / ٤٦) ، ومغنى اللبيب (١ / ٣١١). ٢٢٧-

(۱)۲۲۷- ...

وهنّ من الإخلاف قبلك والمطل

وقوله : [الطويل] : (۲)۲۲۸- [لخلّابه العينين كذّابه المنى]

وهنّ من الإخلاف والولعان

وأقوى التأويلين فى قولها (۳) : [البسيط]

[ترتع ما رتعت حتى إذا ادّكرت]

فإنّما هى إقبال وإدبار

أن تكون من هذا ، أى : كأنها خلقت من الإقبال والإدبار ، لا- على أن يكون من باب حذف المضاف أى : ذات إقبال وذات إدبار ، ويكفيك من هذا كله قول الله تعالى : (خُلِقَ الْإِنْسانُ مِنْ عَجَلٍ) [الأنبياء : ۳۷] ، وذلك لكثره فعله إياه واعتياده له ، وهذا أقوى معنى من أن يكون أراد : خلق العجل من الإنسان ، لأنه أمر قد اطرد واتسع فحمله على القلب يبعد فى الصنعه ، ويصغر فى المعنى ، وكأن هذا الموضع لما خفى على بعضهم قال فى تأويله : إن العجل هنا الطين ، ولعمرى إنه فى اللغه كما ذكر ، غير أنه فى هذا الموضع لا يراد به إلا نفس العجله والسرعه ، ولهذا قال عقبه : (سَأُرِيكُمْ آياتِى فَلا تَسْتَعْجِلُونِ) [الأنبياء : ۳۷] ونظيره قوله تعالى : (وَكانَ الْإِنْسانُ عَجُولاً) [الإسراء : ۱۱] ، (وَخُلِقَ الْإِنْسانُ ضَعِيفاً) [النساء : ۲۸] لأن العجله ضرب من الضعف لما تؤذن به من الضروره والحاجه ، فلما كان الغرض من قولهم : رجل عدل وامرأه عدل إنما هو إراده المصدر والجنس جعل الإفراد والتذكير أماره للمصدر المذكر.

فإن قلت : فإن نفس لفظ المصدر قد جاء مؤنثا ، نحو : الزياره ، والعياده ، والضؤوله ، والجهومه ، والمحميه ، والموجده ، والطلاقه والسباطه ، وهو كثير جدا ، فإذا كان نفس المصدر قد جاء مؤنثا فما هو فى معناه ومحمول بالتأويل عليه أحجى بتأنيثه.

قيل : الأصل - لقوته - أحمل لهذا المعنى من الفرع لضعفه ، وذلك أن الزياره والعياده ونحو ذلك مصادر غير مشكوك فيها ، فلحاق التاء لها لا يخرجها عما ثبت فى النفس من مصدريتها ، وليس كذلك الصفه لأنها ليست فى الحقيقه مصدرا ،

۱- الشاهد للبعيث فى اللسان (ولع) ، وشرح أبيات المغنى (۵ / ۲۶۶). ۲۲۸-

۲- الشاهد بلا نسبه فى لسان العرب (ولع) و (ضنن) ، وتهذيب اللغه (۳ / ۱۹۹) ، وتاج العروس (ولع) ، والمخصص (۳ / ۸۶) ، وديوان الأدب (۳ / ۲۵۹). ۲۲۹-

۳- مرّ الشاهد رقم (۴۰) وهو للخنساء.

وإنما هى متأوله عليه ، ومردوده بالصنعه إليه ، فلو قيل : رجل عدل وامرأه عدله - وقد جرت صفه كما ترى - لم يؤمن أن يظن بها أنها صفه حقيقيه كصعبه من صعب ، وندبه من ندب ، وفخمه من فخم ، ورطبه من رطب ، فلم يكن فيها من قوه الدلاله على المصدريه ما فى نفس المصدر نحو : الجهومه ، والشّهومه ، والطّلاقه ، والخلافه ، فالأصول لقوتها يتصرف فيها والفروع لضعفها يتوقف بها ويقتصر على بعض ما تسوغه القوه لأصولها.

فإن قلت : فقد قالوا : رجل عدل وامرأه عدله ، وفرس طوعه القياد وقال أميّه : [البسيط] (١)٢٢٩- والحيّه الحتفه الرقشاء أخرجها

من بيتها آمنات الله والكلم

قيل : هذا إنما خرج على صوره الصفه ، لأنهم لم يؤثروا أن يبعدوا كل البعد عن أصل الوصف الذى بابه أن يقع للفرق فيه بين مذكره ومؤنثه ، فجرى هذا فى حفظ الأصول والتلفت إليها للمباقاه لها والتنبيه عليها مجرى إخراج بعض المعتل على أصله نحو استحوذ ومجرى إعمال صغته وعدته ، وإن كان قد نقل إلى فعلت لما كان أصله فعلت ، وعلى ذلك أنث بعضهم فقال : خصمه وضيفه ، وجمع فقال : [المنسرح] (٢)٢٣٠- يا عين هلّا بكيت أربد إذ

قمنا وقام الخصوم فى كبد

وعليه قول الآخر : [الطويل] (٣)٢٣١- إذا نزل الأضياف كان عذوّرا

على الحىّ حتّى تستقلّ مراجله

الأضياف هنا بلفظ القلّه ومعناها أيضا ، وليس كقوله (٤) : [الطويل]

[لنا الجفنات الغرّ يلمعن بالضحى]

وأسيافنا يقطرن من نجده دما

فى أن المراد بها معنى الكثره ، وذلك أمدح لأنه إذا قرى الأضياف وهم قليل

١- الشاهد لأميه بن أبى الصلت فى ديوانه (ص ٥٧) ، ولسان العرب (حتف) و (عدل) ، وبلا نسبه فى الخصائص (١ / ١٥٤). ٢٣٠-

٢- الشاهد للبيد فى ديوانه (ص ١٦٠) ، وتذكره النحاه (ص ١١٨) ، والخصائص (٣ / ٣١٨) ، ولسان العرب (كبد) ، وبلا نسبه فى الخصائص (٢ / ٢٠٥) ، ولسان العرب (عدل). ٢٣١-

٣- الشاهد لزينب بنت الطثريه فى لسان العرب (عذر) ، والتنبيه والإيضاح (٢ / ١٦٧) ، وجمهره اللغه (ص ٦٢) ، وتاج العروس (عدر) ، وبلا نسبه فى فى لسان العرب (ضيف) و (عدل) و (عذر) ، ومقاييس اللغه (٤ / ٢٥٦) ، ومجمل اللغه (٣ / ٤٦١). ٢٣٢-

٤- مرّ الشاهد رقم (٣٨).

بمراجل الحى أجمع ، فما ظنك إذا نزل به الضيفان الكثيرون. فإن قيل : فلم أنّث المصدر أصلا؟ وما الذى سوغ التأنيث فيه مع معنى العموم والجنس ، وكلاهما إلى التذكير ، حتى احتجت إلى الاعتذار له بقولك إنه أصل ، وإن الأصول تحتمل ما لا تحتمله الفروع؟.

قيل : عله جواز تأنيث المصدر مع ما ذكرته من وجوب تذكيره أن المصادر أجناس للمعانى كما أن غيرها أجناس للأعيان نحو : رجل ، وفرس ، ودار ، وبستان ، فكما أن أسماء الأجناس الأعيان قد تأتى مؤنثه الألفاظ ، ولا حقيقه تأنيث فى معناها ، نحو غرفه ومشرقه ، وعليه ، ومروحه ، ومقرمه ، كذلك جاءت أيضا أجناس المعانى مؤنثا بعضها لفظا لا معنى. وذلك نحو المحمده والموجده والرشاقه ونحوها ، نعم ، وإذا جاز تأنيث المصدر وهو على مصدريته غير موصوف به لم يكن تأنيثه وجمعه وقد جرى وصفا وحل المحلّ الذى من عادته أن يفرق فيه بين مذكره ومؤنثه ، وواحده وجماعته ، قبيحا ولا مستكرها ، أعنى ضيفه وخصمه وأضيافا وخصوما ، وإن كان التذكير والإفراد أقوى فى اللغه وأعلى فى الصنعه ، قال تعالى : (وَهَلْ أَتاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرابَ) [ص : ٢١] وإنما كان التذكير والإفراد أقوى من قبل أنك لما وصفت بالمصدر أردت المبالغه بذلك ، وكان من تمام المعنى وكماله أن تؤكد ذلك بترك التأنيث والجمع ، كما يجب للمصدر فى أول أحواله ، ألا ترى أنك إذا أنثت وجمعت سلكت به مسلك الصفه الحقيقيه التى لا معنى لمبالغه فيها ، نحو قائمه ، ومنطلقه ، وضاربات ، ومكرمات ، فكان ذلك يكون نقضا للغرض ، أو كالنقض له ، فلذلك قلّ حتى وقع الاعتذار لما جاء منه مؤنثا ، أو مجموعا.

ومما جاء من المصادر مجموعا ومعملا أيضا قوله : [الطويل] (١)٢٣٢- [وعدت وكان الخلف منك سجيّه]

مواعيد عرقوب أخاه بيثرب

ومنه عندى قولهم : «تركته بملاحس البقر أولادها» (٢) فالملاحس جمع ملحس ، ولا يخلو أن يكون مكانا ، أو مصدرا ، فلا يجوز أن يكون هنا مكانا لأنه قد

١- الشاهد لابن عبيد الأشجعى فى خزانه الأدب (١ / ٥٨) ، وللأشجعى فى لسان العرب (ترب) و (عرقب) ، ولعلقمه فى جمهره اللغه (ص ١١٢٣) ، وللشماخ فى ملحق ديوانه (ص ٤٣٠) ، وشرح أبيات سيبويه (١ / ٣٤٣) ، وللشماخ أو للأشجعى فى الدرر (٥ / ٢٤٥) ، وشرح المفصّل (١ / ١١٣) ، وبلا نسبه فى الكتاب (١ / ٣٢٨) ، وجمهره اللغه (ص ١٧٣) ، والمقرب (١ / ١٣١). ٢٣٣-
٢- انظر المستقصى فى الأمثال (٢ / ٢٥) رقم المثل (٨٤) ، ومجمع الأمثال رقم (٦٧٢).

عمل فى الأولاـ فنصبها ، والمكان لاـ يعمل فى المفعول به ، كما أن الزمان لاـ يعمل فيه وإذا كان الأمر على ما ذكرنا كان المضاف هنا محذوفا مقدرا وكأنه قال : تركته بمكان ملاحس البقر أولادها كما أن قوله : [الطويل] (١)٢٣٣- وما هى إلا فى إزار وعلقه

مغار ابن همّام على حيّ خثعما

محذوف المضاف أى : وقت إغاره ابن همام على حى خثعم ، ألاـ تراه قد عداه إلى (على) ، فى قوله : على حيّ خثعما ، فملاحس البقر إذن مصدر مجموع يعمل فى المفعول به كما أن : [الطويل]

مواعيد عرقوب أخاه بيثرب (٢)

كذلك وهو غريب ، وكان أبو على يورد : «مواعيد عرقوب أخاه» مورد الطريف المتعجب منه ، فأما قوله : [البسيط] (٣)٢٣٤- كم جرّبوه فما زادت تجاربهم

أبا قدامه ، إلا المجد والفنعا

فقد يجوز أن يكون من هذا ، وقد يجوز أن يكون (أبا قدامه) منصوبا بزادت ، أى : فما زادت أبا قدامه تجاربهم إياه إلا المجد ، والوجه أن تنصبه بتجاربهم لأنها العامل الأقرب ، ولأنه لو أراد إعمال الأول لكان حريا أن يعمل الثانى أيضا ، فيقول : فما زادت تجاربهم إياه أبا قدامه إلا كذا ، كما تقول : ضربت فأوجعته زيدا ، ويضعف ضربت فأوجعت زيدا ، على إعمال الأول ، وذلك أنك إذا كنت تعمل الأول على بعده ، وجب إعمال الثانى أيضا لقربه لأنه لا يكون الأبعد أقوى حالا من الأقرب.

فإن قلت : اكتفى بمفعول العامل الأول من مفعول العامل الثانى ، قيل لك : وإذا كنت مكتفيا مختصرا فاكتفاؤك بإعمال الثانى الأقرب أولى من اكتفائك بإعمال الأول الأبعد ، وليس لك فى هذا ما لك فى الفاعل لأنك تقول : لا أضمر على غير

١- الشاهد لحميد بن ثور فى الكتاب (١ / ٢٩٢) ، وشرح أبيات سيبويه (١ / ٣٤٧) وليس فى ديوانه ، وللطماح بن عامر كما فى حاشيه الخصائص (٢ / ٢٠٨) ، وبلا نسبه فى أمالى ابن الحاجب (ص ٣٥١) ، والخصائص (٢ / ٢٠٨) ، وشرح المفصل (٦ / ١٠٩) ، ولسان العرب (لحس) ، و (علق) ، والمحتسب (٢ / ١٢١). ٢٣٤-

٢- مرّ الشاهد رقم (٢٣٢).

٣- الشاهد للأعشى فى ديوانه (١٥٩) ، وتذكره النحاج (ص ٤٦٣) ، وشرح عمده الحافظ (ص ٦٩٤) ، ولسان العرب (جرب) ، و (فنع) ، وبلا نسبه فى الخصائص (٢ / ٢٠٨) ، وشرح الأشمونى (٢ / ٣٣٥). ٢٣٥-

تقدم ذكر إلا مستكرها ، فتعمل الأول : فتقول : قام وقعدا أخواك فأما المفعول فمنه بد ، فلا ينبغى أن يتباعد بالعمل إليه ، ويترك ما هو أقرب إلى المعمول فيه منه.

ومن ذلك فرس وساع الذكر والأنثى فيه سواء ، وفرس جواد ، وناقه ضامر ، وجمل ضامر ، وناقه بازل ، وجمل بازل ، وهو لباب قومه ، وهى لباب قومها ، وهم لباب قومهم ، قال جرير : [الوافر] (١)٢٣٥- تدرّى فوق متنيها قرونا

على بشر وآنسه لباب

وقال ذو الرمّه : [الطويل] (٢)٢٣٦- سبحلا أبا شرخين أحيا بناته

مقاليتها فهى اللّباب الحبائس

فأما ناقه هجان ونوق هجان ، ودر دلاص ، وأدرع دلاص فليس من هذا الباب بل (فعال) منه فى الجمع تكسير فعال فى الواحد وهو من باب ما اتفق لفظه واختلف تقديره ، انتهى.

قلت : قد اشتمل هذا الأصل على ثلاثه أبواب ، باب ما دخلت فيه التاء فى صفه المذكر ، وباب ما خلت فيه التاء فى صفه المؤنث ، وباب ما استوى فيه المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع ، وها أنا أسوق جملا من نظائرها. ذكر نظائر الباب الأول.

ورود الوفاق مع وجوب الخلاف

قال ابن جنّى (٣) : هذا الباب ينفصل من الذى قبله بأن ذاك تبع فيه اللفظ ما ليس وفقا له ، نحو : رجل نسابه وامرأه عدل ، وهذا الباب ليس بلفظ تبع لفظا ، بل هو قائم برأسه ، وذلك قولهم : غاض الماء ، وغضته ، سووا فيه بين المتعدى وغير المتعدى ، ومثله : جبرت يده ، وجبرتها ، وعمر المنزل وعمرته وسار الدابه وسرته ، ودان الرجل ودنته ، من الدين فى معنى أدنته وعليه جاء مديون فى لغه بنى تميم - وهلك الشىء وهلكته ، قال العجاج : [الرجز]

١- الشاهد لجرير فى ديوانه (ص ١٠٢١) ، ولسان العرب (لبب) ، وتاج العروس (لبب) ، والمذكر والمؤنث للأنبارى (ص ٢٥٤) ، والمخصص (١٧ / ٣٣) ، وبلا نسبه فى لسان العرب (بشر). ٢٣٦-

٢- الشاهد لذى الرمّه فى ديوانه (ص ١١٣٦) ، ولسان العرب (لبب) ، و (شرخ) ، و (حبس) ، و (سبحل) ، وكتاب العين (٤ / ١٦٩) ، والمخصّص (١٣ / ٧٧) ، وتهذيب اللغه (٧ / ٨٢) ، وتاج العروس (لبب) ، و (نفض) ، و (سبحل) ، والمذكّر والمؤنث للأنبارى (ص ٢٥٤). ٢٣٧-

٣- انظر الخصائص (٢ / ٢١٠).

(۱)۲۳۷- ومهمه هالك من تعرّجا

فيه قولان : أحدهما أن (هالكا) بمعنى مهلك ، أى : مهلك من تعرج فيه ، والآخر : ومهمه هالك المتعرجين فيه كقوله : هذا رجل حسن الوجه ، فوضع (من) موضع الألف واللام ، ومثله : هبط الشيء وهبطته قال : [الرجز] (۲)۲۳۸- ما راعنى إلا جناح هابطا

على البيوت قوطه العلابطا

أى : مهبطا قوطه ، ويجوز أن يكون أراد : هابطا بقوطه ، فلما حذف حرف الجر نصب الفعل ضروره ، والأول أقوى.

فأما قوله تعالى : (وَإِنَّ مِنْها لَما يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللهِ) [البقره : ۷۴] فأجود القولين فيه أن يكون معناه : وإنّ منها لما يهبط من نظر إليه لخشيه الله ، وذلك أن الإنسان إذا فكر فى عظم هذه المخلوقات تضاءل وخشع وهبطت نفسه لعظم ما شاهد ، فنسب الفعل إلى تلك الحجاره لما كان الخشوع والسقوط مسببا عنها وحادثا لأجل النظر إليها كقوله تعالى : (وَما رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلكِنَّ اللهَ رَمى) [الأنفال : ۱۷] وأنشدوا قول الآخر : [الخفيف] (۳)۲۳۹- فاذكرى موقفى إذا التقت الخى

ل وسارت إلى الرّجال الرّجالا

أى : سارت الخيل الرجال إلى الرجال ، وقد يجوز أن يكون أراد وسارت إلى الرجال بالرجال ، فحذف حرف الجر فنصب ، والأول أقوى ، وقال زهير : [الطويل] (۴)۲۴۰- فلا تغضبا من سيره أنت سرتها

فأوّل راضى سنّه من يسيرها

ورجنت الدابه بالمكان إذا أقامت فيه ، ورجنتها ، وعاب الشيء وعبته ،

۱- الرجز للعجاج فى ديوانه (۲ / ۴۳) ، ولسان العرب (هلك) ، وجمهره اللغه (ص ۹۸۳) ، وديوان الأدب (۲ / ۱۷۸) ، وكتاب العين (۳ / ۳۸) ، وتاج العروس (هلك) ، وبلا نسبه فى تهذيب اللغه (۶ / ۱۵) ، والمخصّص (۶ / ۱۲۷). ۲۳۸-

۲- الرجز بلا نسبه فى اللسان (جنح) و (قوط) ، والخصائص (۲ / ۲۱۱) ، والمنصف (۱ / ۲۷) ، ونوادر أبى زيد (ص ۱۷۳) ، وتهذيب اللغه (۲ / ۱۶۵) ، وتاج العروس (جنح) و (علبط) ، و (قوط) ، وجمهره اللغه (ص ۳۶۳ ، ۴۰۳). ۲۳۹-

۳- الشاهد بلا نسبه فى اللسان (سير). ۲۴۰-

۴- الشاهد لخالد بن زهير فى شرح أشعار الهذليين (ص ۲۱۳) ، وجمهره اللغه (ص ۷۲۵) ، وخزانه الأدب (۵ / ۸۴) ، والخصائص (۲ / ۲۱۲) ، ولسان العرب (سير) ، ولخالد بن عتبه الهذلىّ فى لسان العرب (سنن) ، وبلا نسبه فى المغنى (۲ / ۵۲۴). ۲۴۱-

وهجمت على القوم وهجمت غيرى عليهم أيضا ، وعفا الشىء : كثر ، وعفوته كثّرته ، وفغر فاه وفقر فوه ، وشحا فاه وشحا فوه ، وعثمت يده ، وعثمتها أى : جبرتها على غير استواء ، ومد النهر ومددته ، قال تعالى : (وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ) [لقمان : ٢٧] ، وقال الشاعر : [الرجز] (١)٢٤١- [إلى فتى فاض أكفّ الفتيان]

ماء خليج مدّه خليجان

وسرحت الماشيه ، وسرحتها ، وزاد الشىء وزدته ، وذرا الشىء وذروته أطرته ، وخسف المكان ، وخسفه الله ، ودلع لسانى ودلعته ، وهاج القوم ، وهجتهم ، وطاخ الرجل وطخته - أى : لطخته بالقبيح - فى معنى أطخته ، ووفر الشىء ووفرته ، وقال الأصمعى : رفع البعير ورفعته فى السير المرفوع - : وقالوا : نفى الشىء ونفيته أى : أبعدته ، قال القطامى : [الطويل] (٢)٢٤٢- فأصبح جاراكم قتيلا ونافيا

[أصمّ فزادوا فى مسامعه وقرا]

ونحوه : نكزت البئر ونكزتها ، أى : أقللت ماءها ، ونزفت ونزفتها.

فهذا كله شاذ عن القياس وإن كان مطردا فى الاستعمال إلا أن له عندى وجها لأجله جاز ، وهو أن كل فاعل غير القديم سبحانه فإنما الفعل منه شىء أعيره وأعطيه وأقدر عليه ، فهو وإن كان فاعلا فإنه لما كان معانا مقدرا صار كأن فعله لغيره ، ألا ترى إلى قوله تعالى : (وَما رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلكِنَّ اللهَ رَمى) [الأنفال : ١٧] وقد قال قوم - يعنى أهل السنه فإن ابن جنّى كان معتزليا كشيخه الفارسى - : إن الفعل لله وإن العبد مكتسب ، فلما كان قولهم : غاض الماء وغضته ، أن غيره أغاضه ، وإن جرى لفظ الفعل له ، تجاوزت العرب ذلك إلى أن أظهرت هناك فعلا ، بلفظ الأول متعديا ، لأنه قد كان فاعله فى وقت فعله إياه إنما هو معان عليه فخرج اللفظان لما ذكرناه خروجا واحدا فاعرفه ، انتهى.

ورود الشىء على خلاف العاده

قال ابن جنّى (٣) : المعتاد المألوف فى اللغه أنه إذا كان فعل غير متعد كان

١- الرجز لأبى النجم فى كتاب العين (٤ / ١٦١) ، وبلا نسبه فى لسان العرب (خلج) ، وتهذيب اللغه (٧ / ٦٠) ، وتاج العروس (خلج) ، والمخصص (١٠ / ٣٢) ، وأساس البلاغه (مدد). ٢٤٢-

٢- الشاهد للقطامى فى لسان العرب (نفى) ، وتهذيب اللغه (١٥ / ٤٧٦) ، وتاج العروس (نفى) ، وليس فى ديوانه ، وللأخطل فى ديوانه (ص ٣١٥) ، وبلا نسبه فى ديوان الأدب (٤ / ٨٦). ٢٤٣-

٣- انظر الخصائص (٢ / ٢١٤).

أفعل متعـديا ، لأن هـذه الهمزه أكثر ما تجىء للتعـديه ، وذلك نحو قام زيـد ، وأقمت زيدا ، وقعد بكر وأقعدت بكرا ، فإن كان فعـل متعـديا إلى مفعول واحـد فنقلته بـالهمزه صـار متعـديا إلى اثنين ، نحو طعم زيـد خبزا ، وأطعمته خبزا ، وعطـا بكر درهما ، وأعطيته درهما.

فأمـا كسـى زيـد ثوبـا ، وكسوته ثوبا ، فإنه وإن لم ينقل بالهمزه فإنه نقل بالمثال ، ألا تراه نقل من فعل إلى فعل ، وإنما جاز نقله بفعـل لما كان فعل وأفعل كثيرا ما يعتقبان على المعنى الواحـد ، نحو : جـد فى الأمر ، وأجـد ، وصـددته عن كـذا ، وأصـددته ، وقصـر عن الشـىء وأقصـر ، وسـحته الله وأسـحته ، ونحو ذلك ، فلما ، كانت فعل وأفعل على ما ذكرنا فى الاعتقاب والتعاوض ، ونقل بأفعل ، نقل أيضا فعل بفعل نحو كسى زيد وكسوته ، وشترت عينه وشترتها ، وغارت عينه وغرتها ونحو ذلك.

هذا هو الحديث أن تنقل بالهمزه فيحدث النقل تعديا لم يكن قبله. غير أن ضربا من اللغه جاءت فيه هذه القضيه معكوسه ، فتجد فعل فيها متعـديا وأفعل غير متعدّ ، وذلك قولهم : أجفل الظليم ، وجفلته ، وأشـنق البعير وشـنقته ، وأنزفت البئر إذا ذهب ماؤها ، ونزفتها ، وأقشع الغيم وقشعته الريح ، وأنسل ريش الطائر ، ونسلته ، وأمرت الناقه إذا در لبنها ، ومريتها.

ونحو من ذلـك ألوت النـاقه بـذنبها ، ولوت ذنبهـا ، وصـرّ الفرس أذنه وأصـرّ بـأذنه ، وكبّه الله على وجهه ، وأكبّ هو ، وعلوت الوساده وأعليت عليها ، فهذا نقض عاده الاستعمال لأن فعلت فيه متعدّ وأفعلت غير متعد.

وعلّه ذلك عنـدى أنه جعل تعدّى فعلت وجمود أفعلت كالعوض لفعلت من غلبه أفعلت لها على التعدى ، نحو : جلس وأجلسـته ، ونهض وأنهضـته كمـا جعـل قلب الياء واوا فى التقوى والرعوى والثنوى والفتوى عوضا للواو من كثره دخول الياء عليها ، وكما جعل لزوم الضرب الأول من المنسرح لمفتعلن وحظر مجيئه تاما أو مخبونا ، بل توبعت فيه الحركات الثلاث البته تعويضا للضرب من كثره السواكن فيه نحو : مفعولن ومفعولان. ومستفعلان ونحو ذلك مما التقى فى آخره من الضروب ساكنان.

ونحـو من ذلـك مـا جـاء عنهم من أفعلته فهـو مفعـول ، وذلـك نحو أحببته فهو محبوب ، وأجنّه الله فهو مجنون وأزكمه الله فهو مزكوم وأكزّه الله فهو مكزوز ، وأقرّه الله فهو مقرور ، وآرضه الله فهو مأروض ، وأملاه الله فهو مملوء ، وأضأده فهو مضؤود

وأحمّه من الحمّى فهو محموم ، وأهمّه من الهمّ فهو مهموم ، وأزعقه فهو مزعوق أى مذعور ، ومثله قوله : [الطويل] (١)٢٤٣- إذا ما استحمت أرضه من سمائه

جرى وهو مودوع وواعد مصدق

وهو من أودعته ، وينبغى أن يكون جاء على ودع.

وأما أحزنه الله فهو محزون فقد حمل على هذا ، غير أنه قد قال أبو زيد : يقولون : الأمر يحزننى ، ولا يقولون : حزننى ، إلا أن مجىء المضارع يشهد للماضى ، فهذا أمثل مما مضى ، وقد قالوا أيضا فى محزن على القياس.

ومثله قولهم : محب ، قال عنتره : [الكامل] (٢)٢٤٤- ولقد نزلت فلا تظنّى غيره

منّى بمنزله المحبّ المكرم

وقال الآخر : [الرجز] (٣)٢٤٥- ومن يناد آل يربوع يجب

يأتيك منهم خير فتيان العرب

المنكب الأيمن والردف المحب

وقال : [الرجز] (٤)٢٤٦- لأنكحنّ ببه

جاريه خديّه

مكرمه محبّه

قالوا : وعله ما جاء من أفعلته فهو مفعول نحو : أجنه الله فهو مجنون ، وأسله فهو مسلول ، وبابه - أنهم جاؤوا به على فعل نحو جنّ فهو مجنون ، وزكم فهو مزكوم ، وسل فهو مسلول وكذلك بقيته.

فإن قيل : وما بال هذا خالف فيه الفعل مسندا إلى الفاعل صورته مسندا إلى المفعول ، وعاده الاستعمال خلاف هذا ، وهو أن يجىء الضربان معا فى عده واحده نحو ضربته وضرب ، وأكرمته وأكرم ، وكذلك مقاد هذا الباب.

١- الشاهد لخفاف بن ندبه فى ديوانه (ص ٣٣) ، وإصلاح المنطق (ص ٧٣) ، والأصمعيات (ص ٢٤) ، والخزانه (٦ / ٤٧٢) ، واللسان (أرض) ، و (ودع) ، و (صدق) ، ولسلمه بن خرشب فى المعانى الكبير (ص ١٥٦) ، وبلا نسبه فى المحتسب (٢ / ٢٤٢) ، والخصائص (٢ / ٢١٦). ٢٤٤-

٢- الشاهد لعنتره فى ديوانه (ص ١٩١) ، وأدب الكاتب (ص ٦١٣) ، والاشتقاق (ص ٣٨) ، والأغانى (٩ / ٢١٢) ، وجمهره اللغه (ص ٥٩١) ، وخزانه الأدب (٣ / ٢٢٧) ، والخصائص (٢ / ٢١٦) ، والدرر (٢ / ٢٥٤) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ٤٨٠) ، ولسان العرب (حبب) ، والمقاصد النحويه (٢ / ٤١٤). ٢٤٥-

٣- الرجز بلا نسبه فى الخصائص (٢ / ٢١٧). ٢٤٦-

٤- الرجز لهند بنت أبى سفيان فى المنصف (٢ / ١٨٢) ، وشرح المفصّل (١ / ٣٢) ، وهمع الهوامع (١ / ٧٢) ، والدرر (١ / ٤٧). ٢٤٧-

قيل : إن العرب لمّا قوى فى أنفسها أمر المفعول حتى كاد يلحق عندها برتبه الفاعل ، وحتى قال سيبويه (١) فيهما : وإن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم ، خصوا المفعول إذا أسند الفعل إليه بضربين من الصنعه ، أحدهما : تغيير صيغه المثال مسندا إلى المفعول ، عن صورته مسندا إلى الفاعل ، والعده واحده ، وذلك نحو : ضرب زيد ، وضرب ، وقتل وأكرم وأكرم ودحرج ودحرج ، وقتل وقتل ، والآخر : أنهم لم يرضوا ولم يقنعوا بهذا القدر من التغيير حتى تجاوزوه ، إلى أن غيروا عده الحروف مع ضم أوله ، كما غيروا فى الأول الصوره والصيغه وحدها وذلك قولهم : أحببته ، وحب ، وأزكمه الله وزكم ، وأضأده وضئد ، وأملأه وملئ.

قال أبو على : فهذا يدلك على تمكن المفعول عندهم وتقدم حاله فى أنفسهم إذا أفردوه بأن صاغوا الفعل له صيغه مخالفه لصيغته وهو للفاعل.

وهذا ضرب من تدريج اللغه ، ألا ترى أنهم لما غيروا الصيغه والعده واحده فى نحو ضرب وضرب ، وشرب وشرب تدرجوا من ذلك إلى أن غيروا الصيغه مع نقصان العده ، نحو أزكمه الله وزكم ، وآرضه الله وأرض ، فهذا كقولهم فى حنيفه حنفى ، لما حذفوا هاء حنيفه حذفوا أيضا ياءها ، ولما لم يكن فى حنيف تاء تحذف فتحذف لها الياء صحت الياء فقالوا فيه : حنيفى ، وهذا الموضع هو الذى دعا ثعلبا فى كتاب فصيحه أن أفرد له بابا فقال : هذا فعل بضمّ الفاء نحو قولك : عنيت بحاجتك وبقيه الباب ، إنما غرضه فيه إيراد الأفعال المسنده إلى المفعول ولا تسند إلى الفاعل فى اللغه الفصيحه ، ألا ترى أنهم يقولون : نخى زيد من النخوه ، ولا يقال : نخاه كذا ، ويقولون : امتقع لونه ، ولا امتقعه كذا ويقولون : انقطع بالرجل ولا يقولون انقطع به كذا ، فلهذا جاء بهذا الباب ، أى ليريك أفعالا خصّت بالإسناد إلى المفعول دون الفاعل ، كما خصّت أفعال بالإسناد إلى الفاعل دون المفعول نحو : قام زيد ، وقعد جعفر وذهب وانطلق ، ولو كان غرضه أن يريك صور ما لم يسمّ فاعله مجملا غير مفصل على ما ذكرنا لأورد فيه نحو : ضرب وركب وأكرم واستقصى وهذا يكاد يكون إلى ما لا نهايه له ، فاعرف هذا الغرض فإنه أشرف من حفظ مائه ورقه لغه.

ونظير مجىء اسم المفعول هنا على حذف الزياده نحو : أحببته فهو محبوب - مجىء اسم الفاعل على حذفها أيضا وذلك نحو قولهم : أورس الرمث فهو وارس وأيفع فهو يافع وأبقل فهو باقل. قال تعالى : (وَأَرْسَلْنَا الرِّياحَ لَواقِحَ) [الحجر : ٢٢]

١- انظر الكتاب (١ / ٦٩).

وقياسه ملاقح ، لأن الريح تلقح السحاب فتستدره ، وقد يجوز أن يكون على لقحت هى ، فإذا فزكت ألقحت السحاب ، فيكون هذا مما اكتفى فيه بالسبب من المسبب ، وقد جاء عنهم مبقل حكاها أبو زيد وقال دؤاد بن أبى دؤاد : [الطويل] (١)٢٤٧- أعاشنى بعدك واد مبقل

آكل من حوذانه وأنسل

وقد جاء أيضا حببته قال : [الطويل] (٢)٢٤٨- وو الله لو لا تمره ما حببته

ولا كان أدنى من عبيد ومشرق

ونظير مجىء اسم الفاعل والمفعول جميعا على حذف الزياده مجىء المصدر أيضا على حذفها نحو قولهم : جاء زيد وحده ، فأصل هذا أوحدته بمرورى إيحادا ، ثم حذفت زيادتاه فجاء على الفعل ومثله قولهم : عمرك الله لا فعلت ، أى : عمرتك الله تعميرا ، وقوله : [الطويل] (٣)٢٤٩- [وقد أغتدى والطّير فى وكناتها

بمنجرد] قيد الأوابد هيكل

أى : تقييد الأوابد ، ثم حذف زائدتيه ، وإن شئت قلت : وصف بالجوهر لما فيه من معنى الفعل نحو قوله : [الوافر] (٤)٢٥٠- فلو لا الله والمهر المفدّى

لرحت وأنت غربال الإهاب

فوضع الغربال موضع المخرق ، وقوله : [الرجز] (٥)٢٥١- ...

مثبره العرقوب إشفى المرفق

أى : حادّه المرفق ، وهو كثير ، فأما قوله : [الوافر]

٢٥٢- [أكفرا بعد ردّ الموت عنى]

وبعد عطائك المائه الرّتاعا

١- الشاهد فى الخصائص (١ / ٩٧) ، واللسان (نسل) ، و (بقل). ٢٤٨-

٢- الشاهد لعيلان بن شجاع النهشلى فى لسان العرب (حبب) ، وبلا نسبه فى خزانه الأدب (٩ / ٤٢٩) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٧٨٠) ، وشرح المفصّل (٧ / ١٣٨) ، والخصائص (٢ / ٢٢٠) ، ومغنى اللبيب (١ / ٣٦١). ٢٤٩-

٣- الشاهد لامرئ القيس فى ديوانه (ص ١٩) ، وإصلاح المنطق (ص ٣٧٧) ، وخزانه الأدب (٣ / ١٥٦) ، وشرح المفصّل (٢ /

۶۶) ، وبلا نسبه فی الخصائص (۲ / ۲۲۰) ، ورصف المبانی (ص ۳۹۲) ، وشرح شواهد المغنی (۲ / ۸۶۲) ، وشرح عمده الحافظ (ص ۴۸۷) ، والمحتسب (۱ / ۱۶۸) ، ومغنی اللبیب (۲ / ۴۶۶). ۲۵۰-

۴- الشاهد لمنذر بن حسان فی المقاصد النحویه (۳ / ۱۴۰) ، وبلا نسبه فی الخصائص (۲ / ۲۲۱) ، ودیوان المعانی (۲ / ۲۴۹) ، وشرح الأشمونی (۲ / ۳۶) ، والدرر (۵ / ۲۹۱) ، ولسان العرب (عنکب) ، و (قید) ، و (غربل) ، والممتع فی التصریف (ص ۷۴). ۲۵۱-

۵- الشاهد للقطامی فی دیوانه (ص ۳۷) ، وتذکره النحاه (ص ۴۵۶) ، وخزانه الأدب (۸ / ۱۳۶) ، والدرر (۳ / ۶۲) ، وشرح التصریح (۲ / ۶۴) ، وشرح شواهد المغنی (۲ / ۸۴۹) ، وشرح عمده الحافظ (ص ۶۹۵) ، ولسان العرب (وهن) ، ومعاهد التنصیص (۱ / ۱۷۹) ، والمقاصد النحویه (۳ / ۵۰۵) ، وبلا نسبه فی شرح شذور الذهب (ص ۵۲۸) ، وشرح ابن عقیل (ص ۴۱۴) ، ولسان العرب (سمع) ، و (غنا) ، وهمع الهوامع (۱ / ۱۸۸). ۲۵۳-

فليس على حذف الزياده ، ألا ترى أنّ فى (عطاء) ألف فعال الزائده ، ولو كان على حذف الزياده لقال : وبعد عطوك ، ليكون كوحده.

ولما كان الجمع مضارعا للفعل بالفرعيه فيهما ، جاءت فيه أيضا ألفاظ على حذف الزياده التى كانت فى الواحد ، وذلك نحو قولهم : كروان وكروان ، وورشان وورشان ، فجاء هذا على حذف زائدتيه حتى كأنه صار إلى فعل فجرى مجرى خرب وخربان ، وبرق وبرقان ، قال ذو الرمّه : [الطويل] (١)٢٥٣- من آل أبى موسى ترى النّاس حوله

كأنّهم الكروان أبصرن بازيا

ومنه تكسيرهم فعالا على أفعال ، حتى كأنه صار إلى فعل نحو : جواد وأجواد ، وعياء وأعياء ، وحياء وأحياء. ومن ذلك قولهم : نعمه وأنعم ، وشدّه وأشدّ فى قول سيبويه (٢) جاء ذلك على حذف التاء كقولهم : ذئب وأذؤب ، وقطع وأقطع ، وضرس وأضرس ، وذلك كثير جدا.

وما يجىء مخالفا ومنتقضا أوسع من ذلك ، إلا أن لكل شىء منه عذرا وطريقا. وفصل للعرب طريف وهو إجماعهم على مجىء عين مضارع (فعلته) إذا كان من فاعلنى مضمومه ألبته ، وذلك نحو قولهم : ضاربنى فضربته أضربه ، وعالمنى فعلمته أعلمه ، وعاقلنى من العقل فعقلته أعقله ، وكارمنى فكرمته أكرمه ، وفاخرنى ففخرته أفخره ، وشاعرنى فشعرته أشعره ، وحكى الكسائى فاخرنى ففخرته أفخره بفتح الخاء ، وحكاها أبو زيد أفخره بالضم على الباب ، كل هذا إذا كنت أقوم بذلك الأمر منه.

ووجه استغرابنا له أن خصّ مضارعه بالضم ، وذلك أنا قد دللنا على أن قياس باب مضارع فعل أن يأتى بالكسر ، نحو ضرب يضرب وبابه ، وأرينا وجه دخول يفعل على يفعل فيه ، فكان الأحجى ، به هنا إذا أريد الاقتصار به على أحد وجهيه أن يكون ذلك الوجه هو الذى كان القياس مقتضيا له فى مضارع فعل ، وهو يفعل بكسر العين ،

١- الشاهد لذى الرمّه فى ديوانه (ص ١٣١٣) ، وخزانه الأدب (٢ / ٣٧٧) ، والخصائص (٢ / ٢٢٢) ، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٥٥٣) ، والمنصف (٣ / ٧٢). ٢٥٤-

٢- انظر الكتاب (٤ / ٦٠).

وذلك أن العرف والعاده إذا أريد الاقتصار على أحد الجائزين أن يكون ذلك المقتصر عليه هو أقيسهما فيه ، ألا تراك تقول فى تحقير أسود وجدول أسيّد وجديّل بالقلب ، وتجيز من بعد الإظهار وأن تقول : أسيود ، وجديول ، فإذا صرت إلى باب مقام وعجوز اقتصرت على الإعلال ألبته فقلت : مقيّم وعجيّز ، فأوجبت أقوى القياسين لا أضعفهما وكذلك نظائره.

فإن قلت : فقد تقول : فيها رجل قائم ، وتجيز فيه النصب ، فتقول : فيها رجل قائما ، فإذا قدّمت أوجبت أضعف الجائزين فكذلك أيضا يقتصر فى هذه الأفعال نحو ، أكرمه وأشعره على أضعف الجائزين وهو الضم.

قيل : هذا إبعاد فى التشبيه وذلك أنك لم توجب النصب فى (قائم) من قولك : فيها رجل قائما ، و (قائما) هذا متأخر عن رجل فى مكانه فى حال الرفع وإنما اقتصرت على النصب فيه لما لم يجز فيه الرفع أو لم يقو ، فجعلت أضعف الجائزين واجبا ضروره لا اختيارا. وليس كذلك كرمته أكرمه لأنه لم ينقص شىء عن موضعه ولم يقدم ولم يؤخر ، فلو قيل : كرمته ، أكرمه لكان كشتمته أشتمه وهزمته أهزمه.

وكذلك القول فى نحو قولنا : ما جاءنى إلا زيدا أحد فى إيجاب نصبه ، وقد كان النصب لو تأخر أضعف الجائزين فيه إذا قلت : ما جاءنى أحد إلا زيدا ، الحال فيهما واحده ، وذلك أنك لم تجد مع تقديم المستثنى ما تبدله منه عدلت به - للضروره - إلى النصب الذى كان جائزا فيه متأخرا. هذا كنصب (فيها قائما رجل) البته ، والجواب عنهما واحد.

وإذا كان الأمر كذلك وجب البحث عن عله مجىء هذا الباب فى الصحيح كله بالضم وعلته عندى أن هذا موضع معناه الاعتلاء والغلبه ، فدخله لذلك معنى الطبيعه التى تغلب ولا تغلب وتلازم ولا تفارق ، وتلك الأفعال بابها : فعل يفعل ، كفقه يفقه إذا أجاد الفقه ، وعلم يعلم إذا أجاد العلم ، وروينا عن أحمد بن يحيى عن الكوفيين : ضربت اليد يده ، على وجه المبالغه.

وكذلك نعتقد نحن أيضا فى الفعل المبنى منه فعل التعجب أنه قد نقل عن فعل وفعل إلى فعل ، حتى صارت صفه التمكن والتقدم ، ثم بنى منه الفعل ، فقيل : ما أفعله نحو ما أشعره ، إنما هو من شعر ، وقد حكاها أيضا أبو زيد ، وكذلك ما أقتله وأكفره : هو عندنا من قتل وكفر تقديرا ، وإن لم يظهر إلى اللفظ استعمالا ، فلما كان قولهم كارمنى فكرمته أكرمه وبابه صائرا إلى معنى فعلت أفعل أتاه الضم من هناك فاعرفه.

فإن قلت : فهلا لما دخله هذا المعنى تمموا فيه الشبه ، فقالوا : كرمته أكرمه ، وفخرته أفخره؟.

قيل : منع من ذلك أن فعلت لا يتعدّى إلى المفعول به أبدا ، وبفعل قد يكون فى المتعدى كما يكون فى غيره كسلبه يسلبه ، وجلبه يجلبه فلم يمنع من المضارع ما منع من الماضى ، فأخذوا منها ما ساغ واجتنبوا ما لم يسغ.

فإن قلت : فقد قالوا : قاضانى فقضيته أقضيه ، وساعانى فسعيته ، أسعيه؟. قيل : لم يكن من (يفعله) هنا بد ، مخافه أن يأتى على يفعل فتقلب الياء واوا ، وهذا مرفوض فى هذا النحو من الكلام.

وكما لم يكن من هذا بد هنا لم يجئ أيضا مضارع فعل منه مما فاؤه واو بالضم بل جاء بالكسر على الرسم ، وعاده العرب ، فقالوا : واعدنى فوعدته أعده ، وواجلنى فوجلته ، أجله ، وواضأنى فوضأته أضؤه ، فهذا كوضعته - فى هذا الباب - أضعه.

ويدلك على أن لهذا الباب أثرا فى تغييره باب فعل فى مضارعه قولهم : ساعانى فسعيته أسعيه ، ولم يقولوا أسعاه على قولهم : سعى يسعى لما كان مكانا قد رتب وقرر وزوى عن نظيره فى غير هذا الموضع.

فإن قلت : فهلا غيروا ما فاؤه واو ، كما غيروا ما لامه ياء فيما ذكرت فقالوا : واعدنى فوعدته أوعده لما دخله من المعنى المتجدد؟.

قيل : فعل مما فاؤه واو لا يأتى مضارعه أبدا بالضم ، إنما هو بالكسر ، نحو : وجد يجد ، ووزن يزن وبابه ، وما لامه ياء فقد يكون على يفعل كيرمى ويقضى ، وعلى يفعل كيرعى ويسعى ، فأمر الفاء إذا كانت واوا فى فعل أغلظ حكما من أمر اللام إذا كانت ياء فاعرف ذلك فرقا.

الوصله

من ذلك (ذو) دخلت وصله إلى وصف الأسماء بالأجناس ، ونظيرها (الذى) وأخواته ، دخلت وصله إلى وصف المعارف بالجمل ، و (أى) وصله إلى نداء ما فيه الألف واللام ، واسم الإشاره وصله إلى نقل الاسم من تعريف العهد إلى تعريف الحضور والإشاره مثال ذلك أن يكون بحضرتك شخصان فتريد الإخبار عن أحدهما ، ولا بد من تعريفه ، وليس بينك وبين المخاطب فيه عهد فتدخل فيه الألف واللام ، فأتى باسم الإشاره وصله إلى تعريفه ونقله من تعريف العهد إلى تعريف الحضور ، فتقول : هذا الرجل فعل أو يفعل ، ذكر ذلك كله ابن يعيش فى (شرح المفصل)

قال (۱) : يجوز أن يتوصل بهـذا إلى نداء ما فيه الألف واللام فتقول : يا هذا الرجل ، كما تقول : يا أيها الرجل ، وقد يجوز أن لا تجعله وصله فتقول : يا هذا ، فإذا جعلته وصله لزمته الصفه ، وإذا لم تجعله وصله لم تلزمه الصفه.

ومن ذلك قول بعضـهم ، إن (إيا) وصله إلى اللفظ بالمضمر الذى هو الياء والكاف والهاء (وأنها) لما أريد فصلها عن العامل إما بالتقديم أو بالتأخير ولم تكن مما تقوم بأنفسـها لضـعفها وقلتها ، أدغمت بإيا وجعلت وصله إلى اللفظ بها. فإيا عندهم اسم ظاهر يتوصل به إلى المضـمر ، كما أن (كلا) اسم ظاهر يتوصل به إلى المضمر فى قولك : كلاهما ، قال ابن يعيش (۲) : وهذا القول واه لأن (كلا) تضاف إلى الظاهر كما تضاف إلى المضمر ولو كانت (كلا) وصله إلى المضمر لم تضف إلى غيره.

وفى أمالى ابن الحاجب : (أى) جىء بها متوصـلا بها إلى نداء ما فيه الألف واللام ، لأنها مبهمه يصح تفسيرها بكل ما فيه الألف واللام ، والغرض هنا أن يأتى ما فيه الألف واللام تفسيرا لها ، فلما كانت كـذلك صـلحت لهذا المعنى ، والذى يدل على ذلك أن أسماء الإشاره لما كانت بهذا الوصف وقعت هذا الموقع فقيل : يا هذا الرجل ويا هؤلاء الرجال.

وفى (شـرح المفصل) للأندلسـى : اعلم أن (ذو) إنما استعمل فى الكلام وصله إلى الوصف بأسماء الأجناس ، كما وضع (الذى) وصله إلى وصف المعارف بالجمل ، فأرادوا أن يقولوا : زيد المال فوجدوا هذا يقبح فى اللفظ والمعنى ، أما اللفظ فلأنهم جعلوا مـا ليس بمشـتق مشـتقا ، لأـن الصـفه حقها أن تكون مشـتقه ، وأما قبحه من حيث المعنى فلأنهم جعلوا ما كان قويا ضـعيفا ، لأن الأجنـاس هى القويه ، فلمـا جعلوها صـفه صارت ضـعيفه لأنها مقـدمه فى الرتبه لجنسـيتها ، فجعلوها متأخره تابعه بعـد أن كانت متبوعه ، فلمـا اجتمع فيهـا هـذا القبـح اللفظى والمعنوى جاؤوا باسم يكون معناه فيما بعـده فجعلوه صـفه فى اللفظ وهم مريـدون الصـفه باسم الجنس الذى بعده لأنه قد زال القبح اللفظى ، وبقى الآخر لم يمكنهم إزالته فلهذا لم يضف إلى مضمر لأن المضمر لا يوصف به البته.

الوصل

مما تجرى فيه الأشياء على أصولها ، والوقف مما تغير فيه الأشياء عن أصولها.

۱- انظر شرح المفصّل (۱ / ۵۳).

۲- انظر شرح المفصّل (۳ / ۱۰۰).

ذكر هذه القاعده ابن جنى فى (سر الصناعه) قال (١) : ألا تر أن من قال من العرب فى الوقف : هـذا بكر ، ومررت ببكر ، فنقل ، فنقـل الضـمه والكسـره إلى الكاف فى الوقف ، فإنه إذا وصل أجرى الأمر على حقيقته فقال : هـذا بكر ومررت ببكر ، وكـذلك من قال فى الوقف : هـذا خالـد ، فإنه إذا وصل خفف اللام ، قال : وبذلك اسـتدل على أن التاء فى نحو قائمه هى الأصل والهاء فى الوقف بدل منها.

وقال ابن القيم فى (البدائع) (٢) : الوصلات فى كلامهم التى وصفوها للتوصل بها إلى غيرها خمسه أقسام :

أحدها : حروف الجر وضعوها ليتوصلوا بالأفعال إلى المجرور بها ، ولولاها لما نفذ الفعل إليها ولا باشرها.

الثانى : حرف (ها) التى للتنبيه ، وضعت ليتوصل بها إلى نداء ما فيه أل.

الثالث : ذو ، وضعوه وصله إلى وصف النكرات بأسماء الأجناس غير المشتقه.

الرابع : الذى ، وضعوه وصله إلى وصف المعارف بالجمل ولولاها لما جرت صفات عليها.

الخـامس : الضـمير الـذى يربـط الجمل الجاريه على المفردات أحوالا وأخبارا وصـفات وصـلات ، فإن الضـمير هو الوصـله إلى ذلك.

وضع الشىء موضع الشىء أو إقامته مقامه لا يؤخذ بقياس

ذكر هذه القاعده ابن عصـفور فى (شـرح الجمل) ، وبنى عليها أن الصـحيح أن الإغراء وهو وضع الظرف أو المجرور موضع فعل الأمر لا يجوز إلا فيما سـمع عن العرب نحو : عليك ، وعندك ، ودونك ، ومكانك ، ووراءك ، وأمامك ، وإليك ، ولدنك ، ورد قـول من أجـاز الإغراء لسـائر الظروف والمجرورات ، وبنى عليهـا أيضـا أن المصـدر الموضـوع موضع اسم الفاعـل أو اسـم المفعول لا يطرد بل يقتصر على ما سمع منه.

وضع الحروف غالبا لتغيير المعنى لا اللفظ

ذكر هـذه القاعـده ابـن عمرون ، وبنى عليهـا ترجيـح قـول مـن قـال : إن (لم) دخلت على المضـارع فقلبت معنـاه إلى الماضـى ، وتركت لفظه على ما كان عليه ، وضـعف قول من قال : إنها دخلت على الماضـى فقلبت لفظه إلى المضارع وتركت المعنى على ما كان عليه.

١- انظر سرّ صناعه الإعراب (١ / ١٧٦).

٢- انظر بدائع الفوائد (١ / ١٢٨).

حرف (لا)

لا يجتمع أداتان لمعنى واحد

ومن ثم لا يجمع بين أل والإضافه لأنهما أداتا تعريف ، ولا بين أل وحروف النداء لذلك أيضا ، ولا بين حرف من نواصب المضارع وبين حرف تنفيس لأن الجميع أدوات استقبال ، ولا بين كى إذا كانت جاره واللام ، بخلاف ما إذا كانت ناصبه ، ولا بين كى إذا كانت ناصبه وأن ، فلا يقال : جئت كى أن أزورك ، خلافا للكوفيين ، ولا بين أداتى استثناء لا يقال : قام القوم إلا خلا زيدا ، ولا إلا حاشا زيدا ، قاله ابن السراج فى (الأصول) (١).

قال : إلا أن يكون الثانى اسما نحو : إلا ما خلا زيدا ، وإلا ما عدا ، فإنه يجوز.

وفى بعض حواشى (الكشاف) : لا يجمع بين أداتى تعديه فلا يقال : أذهبت بزيد ، بل إما الهمزه أو الباء ، ومن ثم أيضا رد قول الأخفش فى نحو : حمراء ، أن الألف والهمزه معا للتأنيث ، لأنه لا يوجد فى كلامهم ما أنث بحرفين ، وإذا دخلت الواو على لكن ، انتقل العطف إليها وتجردت لكن للاستدراك ، كما أن حرف الاستفهام إذا دخل على ما يدل على الاستفهام خلع دلاله الاستفهام كما فى قوله : [البسيط] (٢)٢٥٤- [سائل فوارس يربوع بشدّتنا]

أهل رأونا بسفح القاع ذى الأكم

فإنّ (هل) بمعنى قد ، وكما فى قوله : [البسيط] (٣)٢٥٥- أم كيف ينفع ما يعطى العلوق به

[رئمان أنف إذا ما ضنّ باللّبن]

١- انظر الأصول (١ / ٣٧٠).

٢- الشاهد لزيد الخيل فى ديوانه (ص ١٥٥) ، والجنى الدانى (ص ٣٤٤) ، والدرر (٥ / ١٤٦) ، وشرح شواهد المغنى (٢ / ٧٧٢).

-٢٥٥

٣- الشاهد لأفنون التغلبى فى خزانه الأدب (١١ / ١٣٩) ، والدرر (٦ / ١١١) ، وشرح اختيارات المفضّل (ص ١٦٤) ، وشرح شواهد المغنى (١ / ١٤٤) ، ولسان العرب (علق) ، وبلا نسبه فى الاشتقاق (ص ٢٥٩) ، وجمهره اللغه (ص ٣٢٢) ، وخزانه الأدب (١١ / ٢٨٨) ، والخصائص (٢ / ١٨٤) ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى (ص ٤١٨) ، وشرح المفصّل (٤ / ١٨) ، ولسان العرب (رأم) ، والمحتسب (١ / ٢٣٥) ، ومغنى اللبيب (١ / ٤٥) ، وهمع الهوامع (٢ / ١٣٣). ٢٥٦-

فإن أم خلعت من دلاله الاستفهام وتجردت للعطف بمعنى بل ، ولا يجوز تجريد (كيف) دون (أم) لأن تجريدها عن الاستفهام يزيل عنها عله البناء فيجب إعرابها ، ذكره فى البسيط.

وقال ابن يعيش (١) : الدليل على أن ألف أرطى للإلحاق لا للتأنيث ، أنه سمع عنهم أرطاه بإلحاق تاء التأنيث ، ولو كانت للتأنيث لم يدخلها تأنيث آخر ، لأنه لا يجمع بين علامتى تأنيث.

وقال يونس وابن كيسان والزجاج والفارسى (٢) : إما ليست عاطفه لأنها تقترن بالواو ، وهى حرف عطف ، ولا يجتمع حرفا عطف ، واختاره أبو البقاء وابن مالك والشلوبين وابن عصفور والأندلسى والسخاوى والرضى.

وقال ابن الحاجب فى شرح المفصل : لم يعد الفارسى إما من حروف العطف لدخول العاطف عليها ، وقد ثبت أنهم لا يجمعون بين حرفى عطف.

وقال ابن السراج (٣) : ليس إما بحرف عطف ، لأن حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض فإن وجدت شيئا من ذلك فى كلامهم فقد خرج أحدهما عن أن يكون حرف عطف نحو قولك : ما زيد ولا عمرو ، ف- (لا) فى هذه المسأله ليست عاطفه إنما هى نافيه.

وقال الشلوبين : إنما حذفت تاء التأنيث من نحو : (مسلمه) فى الجمع بالألف والتاء نحو : مسلمات ، لأنها لو لم تحذف لاجتمع فى الاسم علامتا تأنيث ، وهم يكرهون ذلك.

وقال ابن هشام فى (تذكرته) : لا يجوز : كسرت لزيد رباعيتين علياتين وسفلاتين لأن فيهما الجمع بين الألف والتاء واجتماع علامتى التأنيث لا يجوز ، انتهى.

وقد استشكل جمع علامتى تأنيث فى إحدى عشره وثنتى عشره ، قال فى البسيط : وجواب الإشكال من ثلاثه أوجه :

أحدها : أنهما اسمان فى الأصل ، فانفرد كل واحد منهما بما يستحقه فى الأصل ، وإنما الممتع اجتماع علامتى تأنيث فى كلمه واحده.

١- انظر شرح المفصّل (٥ / ١٢٨).

٢- انظر مغنى اللبيب (١ / ٦١) ، وشرح الكافيه (٢ / ٣٤٦).

٣- انظر الأصول (٢ / ٦٠).

الثانى : أن ألف إحدى للإلحاق كألف معزى ، إلا أن التركيب منع من تنوينها ، والتاء فى ثنتين للإلحاق ب- (جذع) وحمل اثنتان عليها لكونهما بمعنى واحد.

الثالث : أن علامتى التأنيث فى (إحدى عشره) مختلفتان لفظا ، وإنما الممتنع اتفاق لفظهما ، والتاء فى اثنتين بدل من لام الكلمه فلم تتمحص للتأنيث حتى يحصل بذلك الجمع بين علامتى تأنيث.

ومن فروع القاعده أيضا تأخيرهم لام الابتداء إلى خبر (إن) وكان حقها أن تكون فى أول الجمله وصدرها ، لكنهم كرهوا توالى حرفين لمعنى واحد وهو التأكيد ، ذكره ابن جنّى (١) ، وقال فى موضع آخر (٢) : ليس فى الكلام اجتماع حرفين لمعنى واحد ، لأن فى ذلك نقضا لما اعتزم عليه من الاختصار فى استعمال الحروف إلا فى التأكيد كقوله : [الوافر] (٣)٢٥٦- [طعامهم لئن أكلوا معدّ]

وما إن لا تحاك لهم ثياب

فإن (ما) وحدها للنفى ، و (وإن) و (لا) معا للتوكيد ، قال : ولا ينكر اجتماع حرفين للتأكيد لجمله الكلام ، لأنهم أكدوا بأكثر من الحرف الواحد فى قولهم : لتقومن فاللام والنون ، جميعا للتأكيد وقوله تعالى : (فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَداً) [مريم : ٢٦] فما والنون جميعا للتأكيد.

وقال ابن الحاجب فى (شرح المفصل) : قول الفراء فى (إن) الواقعه بعد (ما) النافيه : إنهما حرفا نفى ترادفا كترادف حرفى التوكيد فى قولك : إن زيدا لقائم ، ليس بالجيد لأنه لم يعهد اجتماع حرفين لمعنى واحد ومثل إن زيدا لقائم قد فصل بينهما لذلك.

وقال ابن القواس فى (شرح الكافيه) : لم يعهد اجتماع حرفين لمعنى واحد من غير فاصل ، ولذلك جاز : إن زيدا لقائم ، وامتنع إن لزيدا قائم.

وقال ابن إياز : إنما لم تعمل (لا) فى المعرف بلام الجنس وإن كان فى المعنى نكره ، لأن لام الجنس تقبل الاستغراق ، وكذلك لا ، فلو أعملوها فى المعرف بها لجمعوا بين حرفين متفقين فى المعنى وذلك ممنوع عندهم.

١- انظر الخصائص (١ / ٣١٤).

٢- انظر الخصائص (٣ / ١٠٧).

٣- الشاهد لأميه فى الخصائص (٢ / ٢٨٢) ، وليس فى ديوانه ، وبلا نسبه فى تذكره النحاه (ص ٦٦٧) ، وخزانه الأدب (١١ / ١٤١) ، والخصائص (٣ / ١٠٨) ، والدرر (٦ / ٢٥٦) ، وهمع الهوامع (٢ / ١٥٨). ٢٥٧-

وقال الشلوبين : النحويون يقولون : إن حروف المعانى إنما هى مختصر الأفعال فهى نائبه مناب الأفعال ، تعطى من المعنى ما تعطيه الأفعال ، إلا أن الأفعال اختصرت بالحروف فإن الأفعال تقتضى أزمنه ، وأمكنه ، وأحداثا ، ومفعولين وفاعلين ، ومحالا لأفعالهم ، وغير ذلك من معمولات الأفعال ، فاختصر ذلك كله بأن جعل فى مواضعها ما لا يقتضى شيئا من ذلك ، ولذلك كرهوا أن يجمعوا بين حرفين لمعنى واحد ، ولم يكرهوا ذلك فى الأسماء والأفعال لأن ذلك نقيض ما وضعت عليه من الاختصار ، قال : وبهذا يبطل قول من قال : إن الأسماء السته وامرأ وابنما معربه بشيئين من مكانين ، لأن العرب إذا كانت لا تجمع بين حرفين لمعنى واحد ، لكونه نقيض موضوعها من الاختصار ، فلأن ذلك فى الحركه أحق وأولى لأن الحركه أخصر من الحرف.

وقال ابن الدهان فى الغره : فإن قيل : فهلا جاز : إن لزيدا قائم ، بالجمع بينهما لأنهما للتأكيد ، كما جمع بين تأكيدين فى أجمع وأكتع؟ فالجواب أن الغرض فى هذه الحروف الدوال على المعانى إنما هو التخفيف والاختصار ، فلا وجه للجمع بين حرفين لمعنى إذ فيه نقض الغرض ، وإذا تباعد عنه استجيز الجمع بينهما ، كما جمع بين حرف النداء والإضافه ، ويمتنع الجمع بينه وبين لام التعريف.

لا يجتمع ألفان

قال ابن الخباز : إذا وقفت على المقصور وقفت عليه بالألف التى هى بدل من التنوين فتقول : رأيت عصا ، فهذه الألف كالألف فى رأيت زيدا ، وكان معك فى التقدير ألفان بدل من واو ، وبدل من التنوين فحذفت إحداهما لئلا يجتمع ألفان ، قال : وجاء رجل إلى أبى إسحاق الزجاج فقال له : زعمتم أنه لا يمكن الجمع بين ألفين ، فقال : نعم ، فقال : أنا أجمع ، فقال : (ما) ومد صوته ، فقال له الزجاج : حسبك ولو مددت صوتك من غدوه إلى العصر لم تكن إلا ألفا واحده ، قال : وكانت الأولى أولى بالحذف لأن الطارئ يزيل حكم الثابت.

ومن فروع هذه القاعده : إذا جمع المقصور بالألف والتاء قلبت ألفه ياء ، كقولك فى حبلى : حبليات ، لأنه لا يجتمع ألفان وحذفها هنا غير ممكن.

لا يجتمع خطابان فى كلام واحد

قال أبو على فى التذكره : الدليل على هذا الأصل قولهم : أرأيتك زيدا ما فعل؟ ، ألا ترى أن كاف الخطاب لما لحقت الفعل خلع الخطاب من التاء؟ والدليل

على خلع الخطاب من التاء لدخول الكاف وما يتعلق به من تثنيه وجمع وتأنيث وتذكير ، أن التاء فى جميع الأحوال على صوره واحده ، فلا يجوز على هذا يا غلامك ، لأن الغلام مخاطب والكاف خطاب آخر وهى غير الغلام ، فقد حصل فى الكلام خطابان فامتنع لذلك. ولو قال : يا ذاك ، كان ذا قد وقع موقع الخطاب ، فإذا وصل بالكاف لم يكن حسنا وهو أشبه من الأول ، لأن ذا هو الكاف وليس الغلام الكاف ، قال : وقد عمل أبو الحسن فى (المسائل الكبير) أبوابا ومسائل ، وهذا أصل تلك المسائل عندى ، هذا كله كلام أبى على.

وفى (اللمع الكامليه) لموفق الدين عبد اللطيف البغدادى : فإن قيل قولهم : (أرأيتك) كيف جمعوا بين التاء والكاف وهما جميعا للخطاب وهم لا يجمعون بين حرفين لمعنى واحد؟ قيل : إن التاء ضمير مجرد عن الخطاب ، والكاف خطاب مجرد عن الضمير ، فكل منهما خلع منه معنى وبقى عليه معنى.

وقال الأبذى فى (شرح الجزوليه) : لم يجمع بين حرف النداء وضمير الخطاب لأن أحدهما يغنى عن الآخر.

لا تنقض مرتبه إلا لأمر حادث

قال ابن جنّى فى (الخصائص) (١) : وجعل منه امتناع تقديم الفاعل فى نحو : ضرب غلامه زيدا ، والمبتدأ فى نحو : عندك رجل ، ووجوب تقديم المفعول إذا كان اسم استفهام أو شرط لما طرأ فيها.

لا يقع التابع فى موضع لا يقع فيه المتبوع

ذكر هذه القاعده أبو البقاء فى (التبيين) : وبنى عليها جواز تقديم خبر ليس عليها عند جمهور البصريين لتقدم معمول الخبر فى قوله تعالى : (أَلا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ) [هود : ٨] وتقديم معمول الخبر كتقديم الخبر نفسه ، لأن المعمول تابع للعامل ، ولا يقع التابع فى موضع المتبوع.

١- انظر الخصائص (١ / ٢٩٣).

حرف الياء

يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الأوائل

(١)

ومثله قولهم : يحتمل فى التابع ما لا يحتمل فى المتبوع ، من فروع ذلك : ظهور أن مع المعطوف على منصوب حتى كقوله : [البسيط] (٢)٢٥٧- حتّى يكون عزيزا فى نفوسهم

أو أن يبين جميعا وهو مختار

وإن كان لا يجوز ظهورها بعد (حتى) لأن الثوانى تحتمل ما لا تحتمل الأوائل.

وقال فى (البسيط) : جوز الفراء إضافه اسم الفاعل المعرف بأل إذا كان للحال أو الاستقبال نحو : (الضارب زيد الآن أو غدا) واحتج بالقياس على قول الشاعر : [الكامل] (٣)٢٥٨- الواهب المائه الهجان وعبدها

[عوذا تزجى بينها أطفالها]

والجواب : أنه يحتمل فى التابع ما لا يحتمل فى المتبوع بدليل قولهم : (ربّ شاه وسخلتها) و (ربّ) لا تدخل على معرفه ، وإذا عطف غير العلم على العلم نحو : مررت بزيد وأخيك ، فنقل ابن بابشاذ جواز حكايته لأن المتبوع تجوز حكايته فحكى التابع تبعا له.

ونقل ابن الدهان منعها لأن التابع لا تجوز حكايته ولا يمكن حكايه أحدهما بدون الآخر فغلب جانب المنع ، أما عكس ذلك نحو مررت بأخيك وزيد ، فلا تجوز

١- انظر مغنى اللبيب (٢ / ٧٧٣).

٢- الشاهد ليزيد بن حمار السكونى فى الدرر (٤ / ٧٤) ، وشرح ديوان الحماسه للمرزوقى (ص ٣٠١) ، ومعجم الشعراء (ص ٤٩٣) ، وبلا نسبه فى شرح شواهد المغنى (٢ / ٩٦٥) ، ومغنى اللبيب (٢ / ٦٩٢) ، وهمع الهوامع (٢ / ٩). ٢٥٨-

٣- الشاهد للأعشى فى ديوانه (ص ٧٩) ، وأمالى المرتضى (٢ / ٣٠٣) ، وخزانه الأدب (٤ / ٢٥٦) ، والدرر (٥ / ١٣) ، والمقتضب (٤ / ١٦٣) ، وبلا نسبه فى جمهره اللغه (ص ٩٢٠) ، والدرر (٦ / ١٥٣) ، وشرح عمده الحافظ (ص ٦٦٧) ، المقرّب (١ / ١٢٦) ، وهمع الهوامع (٢ / ٤٨). ٢٥٩-

فيه الحكايه اتفاقا بل يجب الرفع فيقال : من أخوك وزيد؟ لأن المتبوع لا تجوز حكايته فكذا التابع ، ذكره فى البسيط.

وقال أيضا : قد أجاز النحاه : كم رجلا ونساؤهم جاؤوك ، عطفا على معنى كم ، وأجازوا النصب عطفا على التمييز ، وإن كان نكره لأنه يجوز فى الثوانى ما لا يجوز فى الأوائل للبعد عن كم ، ومثله : كم شاه وسخلتها ، وكم ناقه وفصيلها.

وقال ابن هشام فى (المغنى) (١) : القاعده الثامنه : كثيرا ما يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الأوائل فمن ذلك : كل شاه وسخلتها بدرهم. [الطويل] (٢)٢٥٩- وأىّ فتى هيجاء أنت وجارها

[إذا ما رجال بالرّجال استقلّت]

وربّ رجل وأخيه ، وإن نشأ ننزل عليهم من السماء آيه فظلت ولا يجوز كل سخلتها ، ولا رب أخيه ، ولا أى جارها ، ولا إن يقم زيد قام عمرو إلا فى الشعر ، ويقولون : مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين ، ويمتنع قائمين لا قاعد أبواه ، على إعمال الثانى وربط المعنى بالأول.

وقال ابن القوّاس فى (شرح الدره) بعد أن حكى قولهم فى : [الوافر] (٣)٢٦٠- أنا ابن التارك البكرىّ بشر

[عليه الطّير ترقبه وقوعا]

إن (بشرا) عطف بيان (للبكرى) ، ولا يجوز جعله بدلا لأن البدل فى حكم تكرير العامل ، ولا يجوز (أنا ابن التارك بشر) وفى امتناع البدل نظر لأنه يجوز فى التابع ما لا يجوز فى المتبوع ، بدليل كل شاه وسخلتها ، وتبعه ابن هشام فى حواشى التسهيل.

وقال فى تذكرته : إن قيل لأى شىء فتحت لام المستغاث؟ فالجواب فرقا بينها وبين لام المستغاث له.

فإن قيل : لأى شىء كان المفتوح لام المستغاث وكان حقه التغير فى الثانيه

١- انظر مغنى اللبيب (٢ / ٧٧٢).

٢- الشاهد بلا نسبه فى شرح عمده الحافظ (ص ٤٨٨). ٢٦٠-

٣- الشاهد للمرار الأسدى فى ديوانه (ص ٤٦٥) ، وخزانه الأدب (٤ / ٢٨٤) ، والدرر (٦ / ٢٧) ، وشرح أبيات سيبويه (١ / ٦) ، وشرح التصريح (٢ / ١٣٣) ، وشرح المفصّل (٣ / ٧٢) ، والمقاصد النحويه (٤ / ١٢١) ، وبلا نسبه فى أوضح المسالك (٣ / ٣٥١) ، وشرح الأشمونى (٢ / ٤١٤) ، وشرح ابن عقيل (ص ٤٩١) ، وشرح عمده الحافظ (ص ٥٥٤) ، وشرح قطر الندى (ص ٢٩٩) ، والمقرّب (١ / ٢٤٨) ، وهمع الهوامع (٢ / ١٢٢).

لأن عندها تتحقق الحاجه فهوى أجرى على قياسهم ، كما أنهم لا يحذفون فى نحو سفرجل إلا ما ارتدعوا عنده؟ فالجواب أن الأول حالّ محل المضمر واللام تفتح إذا دخلت عليه.

فإن قيل : فلأى شىء كررت فى المعطوف عليه؟ فالجواب : أنه يعطفه على ما حصل فيه الفرق اكتفى بذلك ، وساعد عليه أن المعطوف يجوز فيه ما لا يجوز فى المعطوف عليه ، تقول : يا زيد والرجل وإن لم يجز : يا الرجل.

فإن قيل : فلأى شىء يفتح فى يا لزيد ، ويا لعمرو مع أنه معطوف؟ فالجواب : أنه نداء ثان مستقل والمعطوف الجمله ، قال : فهذا تحرير لا تجد لأحد مثله إن شاء الله تعالى.

وقال الأبذى فى شرح الجزوليه : إذا عطفت على المستغاث به كسرت اللام لأن الثوانى يجوز فيها ما لا يجوز فى الأوائل.

وقال ابن هشام فى (تذكرته) : سئلت عن (لولاى) إذا عطف عليها اسم ظاهر فقلت : يجب الرفع نحو لولاى وزيد لكان كذا وكذا ، كما تقول ما فى الدار من رجل ولا امرأه وذلك لأن الاسم المضمر بعد لو لا وإن كان فى موضع الخفض بها إلا أنه أيضا فى موضع رفع بالابتداء ، ونظيره فى ذلك الاسم المجرور بلعل على لغه عقيل إذا قيل : لعل زيد قائم ، ألا ترى أن (قائم) خبر مرفوع وليس معمولا ـ للعل ، لأنها هنا حرف جر كالباء واللام فلا تعمل غير الجر ، وإن عطف على محله من الخفض ، فإن التزمت إعاده الخافض لم يتأت هنا لأنا إذا قلنا : لولاك ولو لا زيد لزم جر لو لا للظاهر وهو ممتنع بإجماع ، وإن لم تلتزمه فقد يمتنع العطف بما ذكرنا لأن العامل حينئذ هو لو لا الثانيه ، وقد يصحح بأن يدعى أنهم اغتفروا كثيرا فى الثوانى ما لم يغتفر فى الأوائل.

وقال ابن إياز فى (شرح الفصول) : فإن قيل : هلا أضيف الفعل لفظا والتقدير إضافه مصدره؟ فالجواب : أن ذلك اتساع وتجوز ، وهو قبيح فى الأوائل والمبادى دون الأواخر والثوانى.

وقال البيضاوى (١) فى تفسيره فى قوله تعالى : (إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ) [البقره : ٣٢] قيل : أنت تأكيد للكاف ، كما فى قولك مررت بك أنت ، وإن لم يجز

١- انظر تفسير البيضاوى (٢٣).

مررت بأنت ، إذ التابع يسوغ فيه ما لا يسوغ فى المتبوع ، ولذلك جاز يا هذا الرجل ، وإن لم يجز يا الرجل.

وقال ابن الصائغ فى (تذكرته) : أبو عمرو يختار النصب فى (الغلام) من نحو : (يا زيد والغلام) وإن كان عطف النسق يقدر معه العامل ، وحرف النداء لا يباشر اللام لأنه يجوز فى الثوانى ما لا يجوز فى الأوائل.

وقال ابن النحاس فى (التعليقه) : إنما جاز فى الثوانى ما لم يجز فى الأوائل من قبل أنه إذا كان ثانيا يكون ما قبله قد وفى الموضع ما يقتضيه ، فجاز التوسع فى ثانى الأمر بخلاف ما لو أتينا بالتوسع من أول الأمر فإنا حينئذ ، لا نعطى الموضع شيئا مما يستحقه ، انتهى.

وإذا عطف على (غدوه) المنصوب ما بعدها فقيل : لدن غدوه وعشيه جاز عند الأخفش فى المعطوف الجر على الموضع والنصب على اللفظ.

وضعف ابن مالك فى شرح الكافيه النصب وأوجبه أبو حيان ومنع الجر ، لأن غدوه عند من نصبه ليس فى موضع جر ، فليس من باب العطف على الموضع.

قال : ولا يلزم من ذلك أن يكون (لدن) انتصب بعدها ظرف غير غدوه وهو غير محفوظ إلا فيها ، لأنه يجوز فى الثوانى ما لا يجوز فى الأوائل. انتهى.

بعون الله وحسن توفيقه تم الجزء الأول من :

الأشباه والنظائر النحويه

للإمام السيوطى - ويليه - إن شاء الله - الجزء الثانى وأوله

الفن الثانى فى التدريب أعاننا الله على إتمامه.

فهرس الجزء الأول

المقدمه ٣

خطبه الكتاب ٨

العربيه أول فنون المؤلف ٨

سبب تأليف الكتاب ٩

ما اشتمل عليه الكتاب ١٢

أول من كتب فى النحو ١٣

فن القواعد والأصول العامه ١٥

الهمزه ١٦

الرتباع ١٦

تنبيه : رأى ابن جنّى فى قراءه الحمد للّه بالاتباع ٢٠

فائده : رأى ابن إياز فى الاتباع ٢١

فائده : عد من الاتباع حركه الحكايه الاتساع ٢٢

اجتماع الأمثال مكروه ٢٧

إجراء اللازم مجرى غير اللازم وإجراء غير اللازم مجرى اللازم ٣٢

إجراء المتصل مجرى المنفصل وإجراء المنفصل مجرى المتصل ٣٤

إجراء الأصلى مجرى الزائد وإجراء الزائد مجرى الأصلى ٣٦

الاختصار ٣٧

اختصار المختصر لا يجوز ٤١

فصل : من نظائر ذلك (وهو عكس القاعده) ٥٣

تنبيه : باب اقعنسس ٥٤

فصل : ما يناظر ما نحن فيه ٥٦

أسبق الأفعال ٥٩

الاستغناء ٥٩

الاسم أصل للفعل والحرف ٦٢

باب القول فى الاسم والحرف أيهما أسبق فى المرتبه والتقديم ٦٢

الاسم أخف من الصفه ٦٣

الاشتقاق ٦٥

الفعل والمصدر أيهما أصل ٦٥

الأصل مطابقه المعنى للفظ ٧٢

الأصل أن يكون الأمر كله باللام ٧٢

الأصل فى الأفعال : التصرف ٧٢

إصلاح اللفظ ٧٣

الأصول المرفوضه ٧٧

الإضافه ترد الأشياء إلى أصولها ٧٩

الإضمار أسهل من التضمين ٧٩

الإضمار أحسن من الاشتراك ٧٩

الإضمار خلاف الأصل ٧٩

الإعراب ومباحثه ٧٩

المبحث الأول : فى حقيقته ٧٩

المبحث الثانى : فى وجه نقله من اللغه إلى اصطلاح النحويين ٨٢

المبحث الثالث : فى الإعراب والكلام أيهما أسبق ٨٣

المبحث الرابع : فى أن الإعراب لم دخل فى الكلام ؟ ٨٤

المبحث الخامس : فى أن الإعراب أحركه أم حرف ؟ ٨٦

المبحث السادس : فى الإعراب لم وقع فى آخر الاسم دون أوله وأوسطه . ٨٨

إعطاء الأعيان حكم المصادر وإعطاء المصادر حكم الأعيان ٨٩

الأفعال نكرات ٩٠

الأفعال كلها مذكره ٩١

اقتضاء الموضع لفظا وهو معك إلا أنه ليس بصاحبك ٩٢

الإلغاء ٩٣

الأمثال لا تغير ٩٤

الإيجاب ٩٥

الباء ٩٦

باب الشرط مبناه على الإبهام ٩٦

وباب الإضافه مبناه على التوضيح ٩٦

البدل ٩٦

التاء ٩٨

التأليف ٩٨

التابع لا يتقدم على المتبوع ٩٨

التثنيه ترد الأشياء إلى أصولها ٩٨

التحريف ٩٩

التركيب ٩٩

التصغير يرد الأشياء إلى أصولها ١٠٦

التضمين ١٠٦

قاعده : الفرق بين التضمين والتقدير ١٠٩

قاعده : كل ما تضمن ما ليس له فى الأصل منع شيئا مما له فى الأصل ١١٠

قاعده : المتضمن معنى شيء لا يلزم أن يجرى مجراه فى كل شيء ١١٠

قاعده : رأى النحاه فى بناء أمس ١١٠

التعادل ١١١

تعارض الأصل والغالب ١١٢

التعويض ١١٣

قاعده : آراء بعض العلماء فى التعويض ١٢٧

الفرق بين البدل والعوض ١٢٨

قاعده : لا يجتمع العوض والمعوض منه ١٣٠

تنبيه : الجمع بين العوضين ١٣٧

تنبيه : عدم الجمع بين الإبدال من الحرف والتعويض ١٣٨

تنبيه : لا بد فى التعويض من فائده ١٣٨

قاعده : العوض لا يجذف التغلب ١٣٨

التغلب ١٣٩

التغيير يأنس بالتغيير ١٤٠

التقاص ١٤٢

تقارض اللفظين ١٤٢

فائده : تقارض إلا وغير ١٤٥

التقدير ١٤٦

التقديم والتأخير ١٤٨

تقويه الأضعف وإضعاف الأقوى ١٤٩

تكثير الحروف يدل على تكثير المعنى ١٥٠

تنبيه : ما خرج عن قاعده تكثير المبنى يدل على تكثير المعنى ١٥١

التمثيل للصناعه ليس ببناء معتمد ١٥٢

الثاء ١٥٤

الثقل والخفه ١٥٤

ثبوت الحدث فى اسم الفاعل أقل من ثبوته فى الفعل ١٥٤

الجيم ١٥٥

الجمل نكرات ١٥٥

الجوار ١٥٦

الحاء ١٦١

الحركه فيها فوائد ١٦١

الفائده الأولى : حدوث الحركه مع الحرف ١٦١

الفائده الثانيه : الحرف غير مجتمع من الحركات ١٦٣

الفائده الثالثه : كميه الحركات ١٦٧

الفائده الرابعه : الحركه الإعرابيه أقوى من البنائيه ١٦٩

الفائده الخامسه : أسماء حركات الإعراب وحركات البناء ١٦٩

الفائده السادسه : حركات الإعراب والبناء أيهما أصل ١٧٠

الفائده السابعه : أثقل الحركات الضمه ثم الكسره ثم الفتحه ١٧٠

الفائده الثامنه : مطل الحركات ومطل الحروف ١٧٢

الفائده التاسعه : إنابه الحركه والحرف ١٧٧

الفائده العاشره : هجوم الحركات ١٧٩

الفائده الحاديه عشره : قولهم حرف متحرك ١٨٣

الفائده الثانيه عشره : الحركات هل هى مأخوذه من حروف المد ؟ ١٨٣

الفائده الثالثه عشره : تمكن النطق بالحرف أقوى من تمكنه بالحركه ١٨٤

الفائده الرابعه عشره : تقدير الحرف ساكنا ١٨٤

الفائده الخامسه عشره : قيام الحركه مقام الحرف ١٨٤

الفائده السادسه عشره : الحركه المنقوله فى الوقف ١٨٤

الفائده السابعه عشره : تسميه المتقدمين للحركات ١٨٤

فائده : السؤال عن مبادئ اللغات يؤدى إلى التسلسل ١٨٥

حكايه الحال من القواعد الشهيره ١٨٥

الحمل على ما له نظير أولى من الحمل على ما ليس له نظير ١٨٦

قاعده : تسميه الرجل بما لا نظير له فى الكلام ١٨٩

حمل الشيء على نظيره ١٨٩

الحمل على أحسن القبيحين ١٩٠

حمل الشيء على الشيء من غير الوجه الذى أعطى الأول ذلك الحكم ١٩١

الحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقل ١٩٣

الحمل على المعنى ١٩٦

ومنه باب واسع لطيف ظريف ١٩٩

قاعده البدء بالحمل على اللفظ ٢٠٢

حمل الشيء على نقيضه ٢٠٤

حمل الأصول على الفروع ٢٠٧

حرف الخاء ٢١٣

خلع الأدله ٢١٣

حرف الراء ٢١٦

الرابط ٢١٦

فائده : الرابط فى مثال مررت برجل حسن الوجه ٢١٦

قاعده : أصل الحذف للرابط ٢١٧

الرجوع إلى الأصل أيسر من الانتقال عنه ٢١٧

رب شيء يكون ضعيفا ثم يحسن للضروره ٢١٧

رب شيء يصح تبعا ولا يصح استقلالا ٢١٨

حرف الزاى ٢١٩

الزياده ٢١٩

فائده : القول فى (عجبت من لا شيء) ٢٢٤

حرف السين ٢٢٥

سبب الحكم قد يكون سببا لضده على وجه ٢٢٥

سبك الاسم من الفعل بغير حرف سابك فيه نظائر ٢٢٥

حرف الشين ٢٢٦

الشذوذ ٢٢٦

فائده : المراد بالشاذ ٢٢٩

الشيء إذا أشبه الشيء أعطى حكما من أحكامه على حسب قوه الشبه ٢٢٩

الشيئان إذا تضادا تضاد الحكم الصادر عنهما ٢٣٤

الشروط المتضاده فى الأبواب المختلفه ٢٣٤

حرف الصاد ٢٣٦

صدر الكلام ٢٣٦

ضابط : ما يعمل فى الاستفهام ٢٣٦

مسأله : القول فى دخول اللام على خبر إن ٢٣٧

حرف الضاد ٢٣٨

الضروره ٢٣٨

فائده : استعمال الأصل المهجور ٢٣٨

قاعده : عله الضرائر ٢٣٩

قاعده : ما جاز للضروره يتقدر بقدرها ٢٣٩

فائده ما لا يؤدى إلى الضروره أولى مما يؤدى إليها ٢٣٩

الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها ٢٣٩

تنبيه : إضافه أل إلى الضمير ٢٤١

تنبيه : لا يدخل على المقسم به غير الباء إذا كان مضمرا ٢٤١

تنبيه : المضمر لا يرد كل شيء إلى أصله ٢٤٢

تنبيه : القول فى بناء أى فى (أيهم

ص: ٣٤٨

أشد) ٢٤٣

مسأله : القول فى عساى وأخواتها ٢٤٣

الضمير أطلب ٢٤٣

بالإضافه من الظاهر ٢٤٣

حرف الطاء ٢٤٤

الطارئ يزيل حكم الثابت ٢٤٤

طرد الباب ٢٤٥

حرف الظاء ٢٤٩

الظرف والمجرور ٢٤٩

تنبيه : تقدير عامل الظرف والجار والمجرور إذا قدما على اسم إن ٢٥٢

فائده : رأى التميميين فى التلفظ بخبر لا ٢٥٤

حرف العين ٢٥٦

العامل ٢٥٦

فائده : العوامل اللفظيه ٢٦٠

ضابط : ليس فى كلامهم حرف يرفع ولا ينصب ٢٦٢

فائده : المصدر المؤكد لا يعمل ٢٦٦

العارض لا يعتد به ٢٧٠

حرف الغين ٢٧٤

الغالب واللازم يجريان فى العربيه مجرى واحدا ٢٧٤

حرف الفاء ٢٧٥

الفرع أحط رتبه من الأصل ٢٧٥

تنبيه : قد يكثر الفرع ويقل الأصل ٢٧٨

الفروع هى المحتاجه إلى العلامات والأصول لا تحتاج إلى علامه ٢٧٨

الفروع قد تكثر وتطرد حتى تصير كالأصول وتشبه الأصول بها ٢٧٩

الفرق ٢٧٩

خاتمه : التنوين نون صحيحه ساكنه ٢٨٢

الفعل لا يثنى ٢٨٢

الفعل أثقل من الاسم ٢٨٢

فائده : الأمور التى يعبرون بها عن الفعل ٢٨٤

حرف القاف ٢٨٥

القلب ٢٨٥

قد يزاد على الكلام التام فيعود ناقصا ٢٨٦

قد يكون للشىء إعراب إذا كان وحده فإذا اتصل به شىء آخر تغير إعرابه ٢٨٧

قرائن الأحوال قد تغنى عن اللفظ ٢٨٧

حرف الكاف ٢٨٨

كثره الاستعمال اعتمدت فى كثير من أبواب العربيه ٢٨٨

حرف اللام ٢٩٢

اللبس محذور ٢٩٢

حرف الميم ٢٩٦

ما حذف للتخفيف كان فى حكم المنطوق به ٢٩٦

ما كان كالجزء من متعلقه لا يجوز تقدمه عليه كما لا يتقدم بعض حروف الكلمه عليها ٢٩٩

ما يجوز تعدده وما لا يجوز ٣٠٠

مراجعه الأصول ومباحثه ٣٠١

المبحث الأول : فيما يراجع من الأصول مما لا يراجع ٣٠١

المبحث الثانى : فى مراعاتهم الأصول تاره وإهمالهم إياها أخرى ٣٠٥

المبحث الثالث : مراجعه الأصل الأقرب دون الأبعد ٣٠٧

المبحث الرابع : مراجعه أصل واستئناف فرع ٣٠٨

مراعاه الصوره ٣٠٩

معنى النفى مبنى على معنى الإيجاب ما لم يحدث أمر من خارج ٣٠٩

حرف النون ٣١٠

النادر لا حكم له ٣١٠

نقض الغرض ٣١٠

النهى والنفى من واد واحد ٣١١

النون تشابه حروف المد واللين من سته عشر وجها ٣١١

حرف الواو ٣١٣

الواسطه ٣١٣

باب المنصرف وغير المنصرف ٣١٥

باب العلم ٣١٦

باب الظاهر والمضمر ٣١٦

باب الوقف والوصل ٣١٦

باب حروف الجر ٣١٨

فصل : مراتب المنادى والإشاره ٣١٨

ورود الشىء مع نظيره مورده مع نقيضه ٣١٨

ورود الوفاق مع وجوب الخلاف ٣٢٤

ورود الشيء على خلاف العاده ٣٢٦

الوصله ٣٣٣

الوصل ٣٣٤

وضع الشيء موضع الشيء أو إقامته مقامه لا يؤخذ بقياس ٣٣٥

وضع الحروف غالبا لتغيير المعنى لا اللفظ ٣٣٥

حرف لا ٣٣٦

لا يجتمع أداتان لمعنى ٣٣٦

لا يجتمع ألفان ٣٣٩

لا يجتمع خطابان فى كلام واحد ٣٣٩

لا تنقض مرتبه إلا لأمر حادث ٣٤٠

لا يقع التابع فى موضع لا يقع فيه المتبوع ٣٤٠

حرف الياء ٣٤١

يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الأوائل ٣٤١

الفهرس ٣٤٥

ص: ٣٥٠

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم

هَلْ يَسْتَوِی الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ۹

عنوان المكتب المركزی

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده ای، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلی، الرقم ۱۲۹، الطبقة الأولی.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الالكترونی : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزی ۰۳۱۳۴۴۹۰۱۲۵

هاتف المكتب فی طهران ۸۸۳۱۸۷۲۲ ـ ۰۲۱

قسم البيع ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹شؤون المستخدمين ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹.

مركز القائمية للبحوث والتحريات الكمبيوترية
اصبهان
www
للحصول على المكتبات الخاصه الاخرى
ارجعوا الى عنوان المـركز من فضلـكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir
و للايصاءِ من فضلكم
۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹